المجلس الأعلى للثقافة



المشروع القومي للترجمة

الحياة بعد الرأسمالية

اقتصاد المشاركة

847

تأليف: مايكل ألبرت

ترجمة: أحمد محمود

تقديم: جودة عبد الخالق

المشروع القومى للترجمة

الحياة بعد الرأسمالية

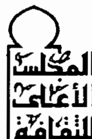
اقتصاد المشاركة

تأليف

مايكل ألبرت

ترجمة

أحمد محمود



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٨٤٧
- الحياة بعد الرأسمالية (اقتصاد المشاركة)
- مايكل ألبرت
- أحمد محمود
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

PARECON: Life after Capitalism
by: Michael Albert

First published in the United Kingdom and United States by Verso Books, 6 Meard Street, London, W1F 0EG, United Kingdom
http://www.versobooks.com/

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

تقديم

كتاب مايكل ألبرت **الحياة بعد الرأسمالية: اقتصاد المشاركة** كتاب مثير للاهتمام يأتى فى مرحلة فاصلة من حياة البشرية، وهو يتناول قضية شديدة الخطورة والتعقيد فى آن واحد، ألا وهى قضية التنظيم الاجتماعى، سواء على المستوى المحلى أو القطرى أو العالمى، ولكنه يتناولها بأسلوب سلس وبرؤية جديدة. والسؤال المحورى للكتاب سؤال طالما وُجِّه لنشطاء الاقتصاد والعولمة الذين يرفضون الفقر المتفشى والإغراب المتزايد وتدهور أحوال البشر: ماذا تريدون؟ إذا كنتم ترفضون الرأسمالية وتحتجون عليها وتعارضونها فما هو نظامكم البديل؟ والإجابة التى يقدمها ألبرت ببساطة: اقتصاد المشاركة (اختصارًا: الاقمشاركة). إنه نظام اقتصادى جديد بديل للرأسمالية قائم على مجموعة من القيم الإيجابية: التضامن والمساحة والتنوع والإدارة الذاتية. وتتحقق هذه «الجمهورية الفاضلة» من خلال مجموعة من المؤسسات المستحدثة مثل مجالس العمال ومجالس المستهلكين ومركبات العمل والملكية وتخصيص الموارد، طبقًا لمفاهيم مختلفة للعمل والاستهلاك والإشباع تمثل فى ائتلافها رؤية الاقمشاركة.

ويستهل المؤلف كتابه بالإشارة إلى ما تفرزه الرأسمالية من إذلال وتهميش وجوع نتيجة للدهس والسحق والتدافع والدوس على كعوب الآخرين، الذى يشكل نمط الحياة الاجتماعية الحالية. ويؤكد أنه رغم كون الرأسمالية بغيضة، على الأقل من وجهة نظر البعض، فإن معظم من يمقتون الرأسمالية يخشون أن تزداد المعافاة بدونها. والقلة التى تبحث عن بديل تقصر اهتمامها على «اشتراكية السوق» والاشتراكية المخططة مركزيًّا». والموقف الذى يأخذه ألبرت هو رفض الرأسمالية ومعها هذه البدائل المختلفة أيضا. والبديل الذى يطرحه يجمع بين مكافأة وتكريم العمل، وإثراء الاستهلاك وجعله أكثر عدالة، وجعل تخصيص الموارد أكثر كفاءة وضمان الكفاءة والعدالة والديمقراطية والنزاهة فى آن واحد دون التضحية ببعضها مقابل تحقيق البعض الآخر كما هو الحال فى ظل الرأسمالية وبدائلها المطروحة.

ويوجه المؤلف سهام نقده الشديد للعولمة الرأسمالية باعتبار أن آلية عملها محكومة بقانون القوة الطاردة المركزية؛ فالتبادل من خلال الأسواق الدولية هو بالدرجة الأولى تبادل لا متكافئ، يحظى بموجبه الطرف الأقوى على نصيب الأسد، وبالتالى يزداد قوة وسطوة. وهذا يذكرنا بقول السيد المسيح «من كان لديه يعطى ويزاد، ومن ليس لديه يؤخذ منه»! كما أن

العولمة الرأسمالية تروج لمنطق المصلحة الذاتية أو «أنا أولاً» مما يولد الكراهية ويدمر التضامن بين الفاعلين فى الساحة الاقتصادية. والعولمة الرأسمالية تضحى بإنتاج السلع العامة مثل التعليم والرعاية الصحية التى تهم الجماعة ككل، لصالح إنتاج السلع التى يكون استهلاكها على أساس فردى بحت، وهنا يحل تعظيم الأرباح محل إشباع الحاجات الاجتماعية كموجه لتخصيص الموارد. ثم إن العولمة الرأسمالية تغلب الكم على الكيف، وتفرز تنميطًا ثقافيًا بدلاً من التنوع الثقافى؛ فتختفى الفلافل على سبيل المثال لتحل محلها الهامبرجر. وباختصار، فإن العولمة الرأسمالية إذ هى تفرط فى إنتاج سلع الاستهلاك الخاص، فإنها تزيد من الإفقار واعتلال الصحة وتدهور نوعية الحياة وانهيار البيئة.

وكما يذهب مناهضو العولمة الرأسمالية، فإن مايكل ألبرت يدعو إلى خلق مؤسسات بديلة لصندوق النقد الدولى International Monetary Fund - IMF والبنك الدولى World Bank - WB ومنظمة التجارة العالمية World Trade Organization - WTO. فقد انحرف الصندوق عن هدفه المتمثل فى ضمان استقرار أسعار صرف العملات ومساعدة الدول الأعضاء على حماية أنفسها من التقلبات المالية. وبدلا من ذلك انصرف هم الصندوق إلى إلغاء كل القيود على تحركات رأس المال والسعى المحموم لتحقيق الأرباح، كما تحول البنك الدولى إلى أداة للصندوق؛ فهو يمنح القروض مكافأة للدول التى تفتح الباب على مصراعيه للشركات دولية النشاط ويمنحها عن الدول التى ترفض ذلك. أما منظمة التجارة العالمية فقد رفعت شعار التجارة هى الأصل، والتنمية هى الفرع؛ وبالتالى وضعت التنمية فى خدمة التجارة الدولية بدلاً من جعل التجارة فى خدمة التنمية.

ولضمان عولمة عادلة يقترح استبدال ثالوث الهيمنة الرأسمالية (الصندوق والبنك والمنظمة) بمؤسسات تكفل تحقيق العدالة والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية والتوازن البيئى من خلال التبادل الدولى بكل أبعاده المالية والتجارية والثقافية. ولتحقيق هذه الغاية يقترح استبدال صندوق النقد الدولى بوكالة الأصول الدولية International Asset Agency - IAA، واستبدال البنك الدولى بوكالة عالمية لمساعدات الاستثمار Global Investment Assistance Agency - GIAA، واستبدال منظمة التجارة العالمية بوكالة التجارة الدولية ولاشك فى نبل المقاصد التى تكمن خلف هذا الاقتراح، ولكن المشكلة أكثر تعقيدًا؛ فهى تتصل بهيكل توزيع القوة على المستوى العالمى، وبالتالى فإن مجرد تغيير المسميات لا يكفى، بل لابد من إعادة نظر جذرية فى حركة النظام العالمى: اقتصاديًا وسياسيًا. وكتاب مايكل ألبرت بلا شك يعتبر خطوة على طريق طويل.

هذا هو جوهر اقتصاد المشاركة على المستوى الدولى، فماذا عن مضمون ذلك على مستوى الاقتصاد المحلى؟ الرؤية الاقتصادية التى يقدمها اقتصاد المشاركة على هذا المستوى مستمدة من منظومة القيم السابق ذكرها لبلورة أهداف عالمية جديدة تشمل قيم العدالة والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية والتوازن البيئى. انطلاقًا من هذه القيم، فإن أهم عناصر الرؤية الاقتصادية التى يقدمها مايكل ألبرت فى كتابه تتمثل فى الآتى.

أولاً: يعبر المستهلكون والعمال عن رغباتهم ومصالحهم من خلال مجالسهم الديمقراطية، ويتم ترجمة الرغبات إلى قرارات استنادًا إلى معيار التناسب بين درجة التأثر فى اتخاذ القرار ومدى التأثر بنتائج القرار.

ثانيًا: يتم تنظيم العمل بناء على مركبات العمل المتوازنة؛ حيث يؤدى كل عامل توليفة من المهام والمسئوليات توفر له قدرًا من التمكين والمردود يعادل ما توفره توليفات المهام والمسئوليات التى يقوم بها العمال الآخرون.

ثالثًا: تتم مكافأة العاملين بالتناسب مع مشقة العمل وطول فترة العمل، وليس على أساس الملكية أو الموهبة الفطرية أو المهارات أو أدوات الإنتاج المستخدمة.

رابعًا: يتم تخصيص الموارد عن طريق التخطيط بالمشاركة؛ حيث تقوم مجالس المستهلكين والعمال بالتعبير عن تفضيلات المستهلكين وأنشطة العمل فى ضوء تقييمهم لمجمل العائد الاجتماعى والتكلفة الاجتماعية المرتبطة بالاختيارات المختلفة التى يقررونها.

إن كتاب مايكل ألبرت عن اقتصاد المشاركة يبلور بدرجة كبيرة من التفصيل برنامجًا للتغيير الجذرى وإعادة بناء النظام العالمى، وهو يقدم رؤية تستلهم التراث الفكرى والعملى الخصب لليسار والحركات الشعبية فى أنحاء العالم المختلفة، وهو بذلك يتجاوز نقد النظام القائم إلى اقتراح بنية ومعالم نظام بديل يقود البشرية إلى المجتمع الصالح. إنه كتاب جدير بالقراءة والمناقشة، خصوصًا وكاتبه مثقف ملتزم لا يكتفى بأن يلوك الأفكار، بل يعيشها أيضا كواقع حى ملموس.

ولاشك أن المجلس الأعلى للثقافة قد أسدى خدمة جليلة للقراء بنشر هذا الكتاب فى إطار المشروع القومى للترجمة، كما أن الأستاذ المترجم قد بذل جهدًا كبيرًا فى نقل نص ليس سهلاً من الإنجليزية إلى العربية، وأبلى فى ذلك بلاءً حسنًا. فليجزِ الله المجلس والمترجم على صنيعهما الجزاء الأوفى، ولينفع جمهور القراء، وكل من يؤمنون بإمكانية بناء عالم أفضل، ويناضلون لتحقيق هذه الغاية النبيلة.

جوده عبد الخالق

مقدمة

معظم من أراهم يعرفون الحقيقة، غير أنهم لا يعرفون أنهم يعرفونها فحسب.

وودى جوثرى

يقول لنا المفكر الليبرالى الفيكتورى البريطانى جون ستيوارت ميل: John Stewart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣): «إننا... لسنا مفتونين بنموذج الحياة المثالى، الذى يقدمه هؤلاء الذين يظنون أن الحالة الطبيعية للكائنات البشرية هى حالة الكفاح من أجل التقدم والفلاح، وأن الدهس والسحق والتدافع والدوس على أكعاب الآخرين الذى يشكل نمط الحياة الاجتماعية الحالى هو بالفعل النصيب الأكثر مرغوبية الخاص بالبشر."

أما الناقد الاجتماعى الأمريكى ناعوم تشومسكى Naom Chomsky فيقول إنه يود أن يصدق أن... «الناس ينعمون بغريزة الحرية، وأنهم يريدون بالفعل السيطرة على شئونهم؛ فهم لا يريدون أن يتحكم فيهم الآخرون ويأمروهم ويقمعوهم، إلى آخر ذلك، كما يرغبون فى الحصول على فرصة للقيام بأشياء ذات معنى مثل العمل البنَّاء على نحو يتحكمون هم فيه، أو ربما يشاركون الآخرين فى التحكم فيه».

وإذا لم يكن "الدهس والسحق والتدافع والدوس" هو "النصيب الأكثر مرغوبية" بالنسبة للبشرية، فماذا يكون؟ وإذا لم يكن؟ فينبغى للبشرية أن تتطلع إلى وجود نخبة من الأقلية التى ترقص فرحًا على قمة الأغلبية الضخمة المختنقة، فما الذى ينبغى لها أن تطمح إليه؟ وإذا كان الاستعداد الفطرى لأن لا "يتحكم فينا أحد ويأمرنا ويقمعنا"، وللقيام بـ"عمل بنَّاء على نحو [نتحكم] فيه نحن"، أمرًا يستحق البحث، فمن أين ينبغى لنا أن نبدأ؟

يعيش فى الولايات المتحدة ٣ بالمائة من عدد سكان العالم، إلا أن فيها نصف استهلاك العالم تقريبًا. وداخل الولايات المتحدة، يمتلك حوالى ٢ بالمائة من السكان ٦٠ بالمائة من الثروة. والدول المتقدمة الأخرى على قدر مماثل من التفاوت. أما الدول الأقل تقدمًا فتعانى معاناةً كبيرةً من نفس التوزيع الداخلى، وإن كان الأغنى فيها أقل ثروةً والأفقر أكثر عَوَزًا.

ويصاحب الإذلال وعدم التمكين والجوع الرأسمالية فى كل مكان من العالم. ولا ينكر هذه الحقيقة عاقل، وإن كان أغلب من يمقتون الرأسمالية يخشون أن تزداد المعاناة

بدونها. ومع أنه من المؤكد أن البعض يرى الرأسمالية بغيضة، فقليل من يحتفى بأى بديل لها. وهؤلاء يؤيدون بصورة عامة "اشتراكية السوق"، أو "الاشتراكية المخططة مركزيًا"، أو "الإقليمية الحيوية الخضراء" Green Bioregionalism. وعلى عكس ذلك، يرفض هذا الكتاب الرأسمالية، إلا أنه يرفض كذلك البدائل التى عادة ما تحظى بالتأييد. وقد سعى الفيلسوف الإنجليزى الإنسانى النزعة ويليام موريس William Morris (١٨٣٤-١٨٩٦) إلى إيجاد...

حالة للمجتمع لا ينبغى فيها وجود أغنياء أو فقراء، ولا سيد أو مسود، ولا عاطل أو مثقل بالعمل، ولا عمال ذهنيين مضطربى العقل أو عمال يدويين قانطين. باختصار، يعيش الجميع فيه فى ظروف متساوية، ويديرون أمورهم بلا إسراف أو تبذير، بينما يدركون تمامًا أن الإضرار بواحد يضر بالكل؛ حيث يتحقق فى النهاية معنى كلمة المصلحة العامة.

ولكن كيف نجعل الاقتصاد يبشر باقتراب "المصلحة العامة" التى تحدث عنها موريس؟ وكيف نكافئ العمل ونجلّه؟ وكيف نثرى الاستهلاك ونجعله أكثر إنصافًا؟ وكيف نجعل توزيع الحصص يتسم بالعدالة والكفاءة؟ وهل يمكننا التمتع بالكفاءة والعدالة والديمقراطية والنزاهة فى آن واحد؟

يناقش الجزء الأول من هذا الكتاب القيم والمؤسسات الاقتصادية. ويوضح الجزء الثانى اقتصاد المشاركة ويعرض فوائده. أما الجزء الثالث فيبحث التطبيقات اليومية لاقتصاد المشاركة. فى حين يفند الجزء الرابع مخاوف تبدو مقنعة. وبدايةً، نتناول بإيجاز كيفية اتصال الرؤية الاقتصادية بمعاداة عولمة الشركات وغيرها من الأهداف الاقتصادية التى تحظى بالتأييد فى أنحاء العالم.

اقتصاد المشاركة والعولمة

يدعم ناشطو معاداة عولمة الشركات العلاقات الكونية المتعاطفة والقائمة على المنفعة المتبادلة لتعزيز العدالة والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية؛ أى عولمة العدالة وليس الفقر. وعولمة التضامن وليس الجشع. وعولمة التنوع وليس المطابقة. وعولمة الديمقراطية وليس الخضوع. وعولمة الاستدامة وليس السلب والنهب. وهنا يثار سؤالان:

- لماذا تجعل هذه المطامح ناشطى العولمة المعادية للشركات ينتقدون عولمة الشركات؟
- ما هى المؤسسات الجديدة التى يقترحها ناشطو معاداة عولمة الشركات لكى تؤدى عملاً أفضل مما هو موجود فى الوقت الراهن؟

يفيد التعامل فى السوق الدولية الحالية من يدخلون البورصات وهم يملكون معظم الأصول إفادة كبيرة. وحين يحدث تعامل بين شركة أمريكية متعددة الجنسيات وكيان محلى ما فى المكسيك أو نيجيريا أو تايلاند، فإن هذا التعامل لا يقدم الفائدة الأكبر للطرف الأضعف صاحب الأصول الأقل، كما أن الأرباح لا تقسم بالتساوى. بل إن الفوائد تذهب بشكل غير متناسب إلى المتعاملين الأشد قوة الذين يزيدون بذلك سيطرتهم النسبية.

بغض النظر عن الخطاب الانتهازى، يزيد تدفق موارد الرأسمالية وأصولها ومنتجاتها ونقودها ورأسمالها ومنتجاتها الفرعية الضارة فى المقام الأول من تمكين من هم أقوياء بالفعل ويجعل من هم أثرياء بالفعل أكثر ثراءً على حساب الضعفاء والفقراء. والنتيجة أننا نجد مع بداية القرن الحادى والعشرين أن نصف أكبر مائة اقتصاد فى العالم تقريبًا ليس دولاً، وإنما مؤسسات خاصة تسعى وراء الربح.

وبالمثل فإن تنافس السوق على الموارد والإيرادات والجمهور هو على وجه التقريب مباراة لابد فيها أن يقابل فوزَ أحد الطرفين خسارةُ الآخر zero sum game، فكل فاعل يتقدم على حساب الآخرين، حيث تروج العولمة الرأسمالية لمنطق "أنا أولاً" الذى يخلق العداوة ويقضى على التضامن فيما بين الفاعلين. وتحدث هذه الديناميكية بدءًا من الأفراد مرورًا بالصناعات ووصولاً إلى الدول. وتتقلص أهمية السلع العامة public goods، ذات الفائدة الجماعية مثل: المنتزهات والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية الاجتماعية، بينما تُعْطَى الأولوية للسلع الخاصة التى يكون التمتع بها على نحو فردى. وبينما تزيد الأعمال التجارية والأمم أرباحها، نجدها تفرض فى الوقت ذاته خسائر فادحة على الضعفاء. ذلك أن رفاهية البشرية ليست هى ما يحد مسار هذه العملية، بل إنهم يضحون بهذه الرفاهية لأجل الفائدة الخاصة. ويدخل التضامن فى معركة أخيرة ضد العولمة الرأسمالية من أجل البقاء وليس بغرض الهيمنة.

علاوة على ذلك، تنتشر قيم المجتمعات الثقافية بالقدر الذى تسمح به أبواقها فحسب. والأسوأ من ذلك أنه فى كثير من الأحيان تطغى عليها المجتمعات ذات الأبواق الأكثر ضخامة. وبذلك تقايض العولمة الرأسمالية الكيفَ بالكم. وهى تخلق تجانسًا ثقافيًا وليس تنوعًا ثقافيًا. ولا يحدث فقط أن تنتشر محال "ماكدونالدز" McDonalds، و"ستاربكس" Starbucks، بل وكذلك أفلام هوليوود وموضات جادة ماديسون Madison Avenue، ويعانى السكان المحليون ومن لا يشتغلون بالتجارة. وينهار التنوع.

وفى الوقت ذاته تشغل النخب السياسية ونخب الشركات وحدها قاعات اتخاذ القرارات الخاصة بالمُعَوْلِمين الرأسماليين. وتعتبر فكرة وجوب أن يكون للجمهور العريض من العاملين والمستهلكين والمزارعين والفقراء ومَن لا يملكون امتيازًا رأىٌ فى اتخاذ القرار يتناسب مع حجمهم مسألة مثيرة للضحك. فأجندة العولمة الرأسمالية هى على وجه التحديد تقليص نفوذ الشعوب بكاملها لمصلحة حكم الساسة والشركات الغربيين. وتفرض العولمة الرأسمالية تراتبًا ليس فى الاقتصاد فحسب، بل كذلك فى السياسة، حيث تعزز بُنى الدولة الاستبدادية. وهى تقلص باطراد عدد من لهم أى رأى فى اتخاذ القرار فى مجتمعاتهم المحلية، ناهيك عن دولهم أو عن كوكب الأرض. وكلما وسَّع الممولون فى مقار الشركات الرئيسية نفوذهم الخاص بحيازة الأسهم، حُفرت الأرض من تحت أقدامنا وأُغرقت ومُهِّدت دون مراعاة للجنس البشرى أو البيئة أو الإنسانية؛ فالربح والسلطة يحركان كل الحسابات.

باختصار، تتسبب العولمة الرأسمالية فى الفقر واعتلال الصحة وتقصير الأعمار ورداءة نوعية الحياة والانحدار البيئى. ويعارض الناشطون المعادون للعولمة - الذين قد يفيد أكثر تسميتهم بالناشطين الدولانيين internationalist activists - العولمة الرأسمالية على وجه الخصوص؛ لأنها تنتهك بجرأة شديدة ما يلزم لوجود عالم أفضل من عدالة وتنوع وتضامن وإدارة ذاتية وتوازن بيئى.

دعم العدالة الكونية

ولكن رفض العولمة الرأسمالية ليس كافيًا. فما هى معايير التبادل الكونى ومؤسساته المحددة التى تفلح أكثر مما نكابده؟ وهل يقترح الناشطون المعادون للعولمة أية بدائل تحل محل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى أو منظمة التجارة العالمية؟

أُسِّس صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان الغرض من الصندوق مكافحة الاضطراب المالى الذى كان يؤثر سلبًا على الناس فى أنحاء العالم. وقد استغل التفاوض والضغط فى جعل العملات مستقرة ومساعدة الدول على تجنب المكائد المالية التى تحدث اضطرابًا فى الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، أنشئ البنك الدولى لتيسير الاستثمار طويل المدى فى الدول المتقدمة كوسيلة لتوسيع الاقتصادات وتعزيزها. وكان من المقرر إقراض أموال استثمارية كبيرة بأسعار فائدة منخفضة لتعويض نقص القدرة المحلية. وكانت تلك الأهداف المحدودة إيجابية فى إطار علاقات السوق القائمة

وقتها. إلا أنه حدث فى النهاية أن تغيرت تلك المؤسسات تغيرًا ضخمًا فى الثمانينيات من القرن العشرين، فبدلاً من العمل على تيسير استقرار أسعار الصرف ومساعدة الدول على حماية نفسها من التقلبات المالية، صارت أولوية صندوق النقد الدولى هى إزالة كل العقبات التى تقف فى وجه تدفق رأس المال والسعى وراء الربح الذى لا يقيده شىء؛ وهذا فى الواقع عكس ما هو منوط به. وفى المقابل، وبدلاً من تيسير الاستثمار بالنيابة عن الاقتصادات المحلية الفقيرة، أصبح البنك الدولى أداة لصندوق النقد الدولى، حيث يمنح القروض مكافأةً للدول التى تفتح المجال لوصول الشركات إليها، بينما يمنع القروض عقابًا لتلك التى لا تفعل ذلك. كما أنه يمول المشروعات دون أن تكون عينه على زيادة منافع الدولة المتلقية، بل على السعى لتحقيق الأرباح للشركات الكبرى متعددة الجنسيات.

ظهرت فكرة منظمة التجارة العالمية لأول مرة فى بداية الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تتحقق إلا بعد ذلك بعشرات السنين فى منتصف التسعينيات. وأصبحت أجندة المنظمة هى تنظيم أشكال التجارة كافة، بما فيه مصلحة الأغنياء والأقوياء. وكانت سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تفرض بالفعل على دول العالم الثالث الأجور المنخفضة ونسبة التلوث المرتفعة عن طريق إجبار حكوماتها الضعيفة أو المشتراة. وكانت الحكمة الجديدة هى لم لا نُضْعِف الحكومات والجهات التى يمكن أن تدافع عن العمال أو المستهلكين أو البيئة، ليس فى العالم الثالث فحسب، بل فى كل مكان؟ ولم لا نقضى على كل جهود تقييد التجارة بسبب آثارها السلبية على العمال أو البيئة أو المجتمع أو الثقافة أو التنمية، بحيث يكون المعيار المشروع الوحيد للتنظيم هو إذا كان بالإمكان تحقيق أرباح قصيرة المدى أم لا؟ وإذا كانت القوانين المحلية تعوق التجارة – سواء أكانت قوانين بيئية أم صحية أم عمالية – فلم لا تكون هناك منظمة تجارة عالمية يمكنها إصدار أحكام موالية للشركات للتغلب على الحكومات والشعوب لما فيه مصلحة الشركات؟

القصة الكاملة لهذه المؤسسات الثلاث شديدة الأهمية على المستوى الكونى أطول مما أشرنا إليه آنفًا بالطبع، إلا أنه من السهل اقتراح التحسينات حتى فى وجود ملخص فحسب.

أولاً: لماذا لا نستعيض عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة الدولية بـ"وكالة الأصول الدولية"، أو "وكالة المساعدات الاستثمارية الدولية"، أو "وكالة التجارة الدولية"؟ فهذه المؤسسات الجديدة سوف تعمل على تحقيق العدالة والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية والتوازن البيئى فى التبادل المالى والتجارى والثقافى الدولى.

وسوف تسعى إلى توجيه أرباح التجارة والاستثمار بشكل متفاوت إلى الأطراف الأضعف، وليس إلى الأطراف الأغنى والأقوى. وسوف تعطى أولوية للأهداف القومية والهوية الثقافية والتنمية العادلة على النزعة التجارية. كما أنها ستحمى القوانين والقواعد والتنظيمات المحلية التى يقصد بها تعزيز مصالح العمال والمستهلكين والبيئة والصحة والأمان وحقوق الإنسان وحماية الحيوان، وغيرها من المصالح التى لا تتركز حول الربح، عن طريق مكافأة من يحققون هذه الأهداف بأكبر قدر من النجاح. وسوف تعزِّز الديمقراطية عن طريق توسيع مجال الخيارات المتاحة للحكومات التى تدار بطريقة ديمقراطية ووضع رغبات الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاديات الكبيرة فى مرتبة أدنى من بقاء الوحدات الصغيرة ونموها وتنويعها.

كذلك لن تشجع هذه المؤسسات الجديدة التجارة الكونية على حساب التنمية الاقتصادية المحلية، ولن تجبر دول العالم الثالث على فتح أسواقها أمام الشركات الغنية متعددة الجنسيات وعلى التخلى عن جهودها لحماية الصناعات المحلية الوليدة، وبدلاً من خفض درجة المعايير الصحية والبيئية الدولية وغيرها من خلال عملية تسمى "التوفيق الهابط" downward harmonization، فسوف تعمل على تحديث المعايير عن طريق "التوفيق الصاعد" upward harmonization. ولن تقيد المؤسسات الجديدة قدرة الحكومات على استخدام أموال الشراء فى أغراض حقوق الإنسان والبيئة وحقوق العمال وغيرها من الأغراض غير التجارية، ولكنها سوف تنصح بعمل ذلك وتيسر حدوثه. وسوف تدعم الدول التى تتعامل مع المنتجات بطريقة مختلفة، إذا كانت تلك المنتجات من صنع عمالة الأطفال التى تعامل بوحشية، أو صنع العمال المعرضين للسموم، أو دون مراعاة لحماية الأنواع.

وبدلاً من رجال البنوك والموظفين الذين ينفذون سياسات الرؤساء؛ كى يؤثروا على حياة الكثيرين جدًا، دون حتى التظاهر بالمشاركة من جانب المتأثرين، سوف تتسم المؤسسات الجديدة بالشفافية والمشاركة وبأنها نابعة من القاعدة، مع وجود المحاسبة المحلية والشعبية والديمقراطية. وسوف تشجع وتنظم التعاون الدولى، لتقييد الشركات ورأس المال والأسواق الكونية الخارجة عن السيطرة عن طريق تنظيمها بحيث يمكن لأبناء المجتمعات المحلية التحكم فى حياتهم. وسوف تشجع التجارة التى تقلل التذبذب المالى، وتوسع الديمقراطية على كل مستوى من المحلى إلى الكونى، وتثرى حقوق الإنسان من أجل الناس كافة، وتعزز الاستدامة البيئية فى أنحاء العالم، وتيسِّر التقدم الاقتصادى الخاص بمعظم الجماعات المضطهدة والمستغَلة.

وسوف تشجع المؤسسات الجديدة الدول الصناعية الكبرى على تنسيق سياساتها الاقتصادية، وأسعار صرف عملاتها، وتدفق رؤوس أموالها قصيرة المدى، من أجل المصلحة العامة وليس فى سبيل تحقيق الربح الخاص. وسوف تضع المعايير لتنظيم المؤسسات المالية وتوجيه تحويل الموارد المالية من المضاربات التى تسعى وراء الربح إلى التنمية الإنتاجية المستدامة. وسوف تفرض ضرائبَ على التعامل فى العملات؛ للحد من التدفقات المالية قصيرة المدى عبر الحدود المزعزِعة للاستقرار وتوفير الأموال للاستثمار فى التنمية طويلة المدى المستدامة بيئيًا واجتماعيًا فى المجتمعات والدول الفقيرة. وسوف تنشئ صناديق الاستثمار العامة الدولية لتلبية الحاجات البشرية والبيئية وضمان الطلب الكونى المناسب عن طريق ضخ الأموال فى الاستثمار المستدام طويل المدى.

وسوف تعمل المؤسسات الجديدة كذلك على شطب الدول الغنية لديون الدول الفقيرة وخلق آلية دائمة للإعسار من أجل تسوية ديون الدول المحملة بديون كثيرة. وسوف تستخدم المؤسسات التنظيمية للمساعدة فى إيجاد رقابة عامة على الشركات الكونية والحد من تحايل الشركات على القوانين المحلية وقوانين الولايات والقوانين القومية.

وبالإضافة إلى التخلص من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية والاستعاضة عنها ببُنى جديدة ومختلفة تمامًا، يؤيد الناشطون المعادون لعولمة الشركات كذلك الاعتراف بضرورة ألا تنبع العلاقات الدولية من مؤسسات مركزية وإنما من مؤسسات نابعة من القاعدة. وينبغى أن تستمد المؤسسات المحلية مصداقيتها من سلسلة من الترتيبات والعلاقات التى تسن على مستوى المواطنين والأحياء والولايات والدول ومجموعات الدول التى تعتمد عليها. وينبغى أن تتسم بُنى وجهات النقاش ووضع الأجندة الأكثر محلية هى الأخرى بالشفافية والمشاركية بإرشاد من تفويض يعطى الأولوية للعدالة والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية واستدامة البيئة وتوازنها.

والفكرة العامة بسيطة. فالمشكلة ليست العلاقات الدولية فى ذاتها. فالناشطون المعادون لعولمة الشركات دولانيون متشددون فى دولانيتهم. والمشكلة هى أن العولمة الرأسمالية تسعى لتغيير التبادل الدولى لتحقيق المزيد من الربح للأغنياء والأقوياء على حساب الفقراء والضعفاء. وفى المقابل يرغب الدولانيون فى تغيير التبادل الدولى؛ لإضعاف الأغنياء والأقوياء وتمكين الفقراء والضعفاء. ونحن على المستوى الدولى نرغب فى العدالة الكونية وليس العولمة الرأسمالية. ولكن ما الذى نريده داخل بلادنا؟ ومن هنا تنبع الحلقة التى تربط بين الحركات المعادية لعولمة الشركات شديدة الأهمية وسائر أجزاء هذا الكتاب.

معاداة العولمة الرأسمالية والرؤية الاقتصادية

حتى إذا كان الناشطون الدولانيون يسعون لإيجاد مؤسسات اقتصادية كونية بديلة كما جاء آنفًا، فإنه تظل هناك مشكلة تتعلق بالرؤية. ومن المؤكد أن البُنى الدولية تفرض قيودًا صارمة على الاختيارات المحلية. غير أنها في الوقت ذاته تحرك ضغوطًا من الاقتصادات والمؤسسات المحلية والعلاقات الكونية. ويفرض صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية على الدول تقسيم العمل الخاص بالأسواق والشركات. إلا أن الأسواق والشركات المحلية فى أنحاء العالم تحرك هى الأخرى العولمة الرأسمالية.

وحين يقدم الناشطون رؤية ما للنزعة الدولانية التى تخدم الناس وتعزز الديمقراطية، فإننا نشجع إنشاء "وكالة الأصول الدولية"، و"وكالة المساعدات الاستثمارية الدولية"، و"وكالة التجارة الدولية"، الجيدة جدًا على رأس الاقتصاديات المحلية شديدة السوء التى نعانى منها. ولنفترض أننا حصلنا على ما نسعى إليه من مكاسب. فى هذه الحالة لن نزيد المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات القائمة فى كل بلد من البلاد البُنى الدولية الجديدة زيادة إيجابية، بل إنها ستظل تمارس الضغوط لإعادة العلاقات الكونية إلى الأساليب الأكثر جشعًا. والناس يدركون هذا بالفطرة. وحين يسأل رجل الشارع الناشطين المعادين للعولمة "ماذا تريدون؟"، فإنهم لا يسألوننا فقط عما نسعى إليه عالميًا. بل يتساءلون كذلك عما نسعى إليه محليًا؟ أى ما الذى نريده داخل بلادنا وسوف يزيد المكاسب الدولية التى نسعى إليها ونقاتل من أجلها أكثر من الادعاء الكاذب الذى لا طائل من ورائه؟

قد يقول الكثير من الناس- ومعهم الحق فيما يقولون- إنه فى حال وجود الرأسمالية ستكون هناك حتمًا ضغوطًا فى اتجاه العولمة الرأسمالية وضد معاداة العولمة الرأسمالية. ويبدو أن "وكالة الأصول الدولية"، و"وكالة المساعدات الاستثمارية الدولية"، و"وكالة التجارة الدولية"، وتحالفات وبُنى محلية أخرى تتسم بالإيجابية. ولكن حتى لو نجحت الجهود الضخمة فى إيجادها، ألن تضيع الاقتصاديات المحلية فى أنحاء العالم ما تحقق من مكاسب؟ هذا السؤال ليس له ما يبرره.

إن العولمة الرأسمالية أسواق وشركات وبنية طبقية ذات حجم كبير. ولكى نستبدل العولمة الرأسمالية، لا أن نخفف من آثارها أو نحد من اتساعها بشكل مؤقت فحسب ، ألن يكون علينا كذلك استبدال الرأسمالية ذاتها؟ وإذا كانت جهود تحسين العلاقات الكونية عن طريق إنشاء المؤسسات التنظيمية الدولية الجديدة التى نقترحها غاية فى حد ذاتها، ألن

تنتكس هذه الجهود؟ أفلا يجب أن تكون جزءًا من مشروع أكبر لتغيير البُنى الرأسمالية الأساسية؟ وإذا لم تكن لدينا رؤية خاصة بذلك المشروع الكبير، وإذا لم نقدم بديلاً للأسواق والشركات، ألن تكون مكاسبنا مؤقتة؟

لذلك ينتهى البعض إلى التساؤل عن السبب الذى وراء ضرورة استغلال طاقاتنا ووقتنا فى أشكال الكفاح التى تقترحونها بينما نعتقد أنه حتى لو نجحنا فى الفوز بكل المكاسب التى تسعون إليها سوف تقضى عليها الديناميكيات الرأسمالية التى تستعيد قوتها؟ إنكم تتحدثون إلينا دائما عن مدى قوة الرأسمالية وقدرتها على عمل كل شىء. ونحن نصدقكم. وإذا لم تؤد الجهود التى تقترحونها إلى اقتصاديات جديدة تمامًا، فإنها سوف تنتكس فى النهاية إلى نفس الوضع القديم العفن. فالأمر إذن لا يستحق الوقت الذى أضيعه فى السعى لتحقيق تلك المكاسب التى سوف يُقضى عليها.

هذا التقييم يحركه اعتقاد رجعى بأنه "ليس هناك أى خيار". ولكى يقاوم الناشطون المعادون للعولمة هذا الاعتقاد، فليس الواجب عليهم هو تقديم بديل فيما يتعلق بالاقتصادات الكونية فحسب، بل عليهم كذلك أن يقدموا بديلاً فيما يتعلق بالاقتصادات المحلية. إذ لابد من أن يشعر الناس أن استخدام طاقاتهم فى معارضة عولمة الشركات لن يقضى على الأثر قصير المدى فحسب، بل إنه سيحقق فى الوقت ذاته مكاسب دائمة. فما الذى يحل محل الرأسمالية إذن؟

تلخيص اقتصاد المشاركة

تقوم الرأسمالية على المِلكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتخصيص السوق، وتقسيم العمل الخاص بالشركات. وهى تكافئ الأملاك، والطاقة، وإلى حد ما المساهمة فى الإنتاج، مما يسفر عن فروق ضخمة فى الثروة والدخل. وتنشأ التقسيمات الطبقية عن الفروق فى حيازة الأملاك والوصول التفاضلى إلى العمل المشفوع بالنفوذ فى مقابل العمل التابع. وتُحْدِث التقسيمات الطبقية فروقًا ضخمة فى سطوة اتخاذ القرار ونوعية الحياة. وينهب المشترون والبائعون بعضهم بعضًا ويعانى الجمهور من الاستثمار المناوئ للمجتمع، والنزعة الفردية المؤذية، والانحدار البيئى.

ولكـى يتجـاوز الناشـطون المعـادون للعولمـة ذوو التوجـه الاقمـشاركى الرأسماليـة، فسوف يقدمون رؤيـة مؤسـسية نابعـة مـن نفـس القيـم التـى أوردناهـا آنفًـا مـن أجـل وضـع أهداف كونية بديلة؛ وهى العدالة والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية والتوازن البيئى.

وسوف يدعو هؤلاء الناشطون إلى أن يكون كل مكان من أماكن العمل ملكًا للمواطنين جميعًا بالتساوى، لكى لا تمنح الملكية حقوقًا خاصة، أو مزايا فى الدخل. وبذلك لن يمتلك بيل جيتس Bill Gates نسبة ضخمة من الوسائل التى ينتج بها برامج الكمبيوتر. وسوف نملكها نحن بالتساوى، بحيث لا تكون هناك صلة للملكية بتوزيع الدخل أو الثروة أو السلطة. وهكذا سوف تختفى علل تكديس الثروة من خلال الأرباح.

ويقول المؤيد للنزعة الدولانية إنه بعد ذلك يحدد العمال والمستهلكون رغباتهم ويعبرون عنها من خلال المجالس الديمقراطية، بحيث يكون معيار القرارات هو وجوب أن تكون أساليب نشر المعلومات والوصول إلى أفضليات وحساب الأصوات من أجل التوصل إلى قرارات تجعل لكل طرف من الأطراف المشاركة – إلى الحد الممكن – تأثيرًا على اتخاذ القرارات يتناسب مع مقدار تأثره هو بها. وسوف تكون المجالسُ وسيلةً لسلطة اتخاذ القرار، وسوف توجد على مستويات كثيرة تشمل جماعات العمل الصغيرة، والفرق، والأفراد، وأماكن العمل الأكثر اتساعًا والصناعات الكاملة، وكذلك المستهلكين الأفراد والأحياء والمقاطعات وما هو أكبر من ذلك. وسوف يكون التصويت بحكم الأغلبية، أى ثلاثة أرباع الأصوات أو ثلثيها أو الإجماع، وهلم جرا. وسوف يجرى التصويت على مستويات مختلفة وبأعداد من المشاركين تزيد أو تقل، مع اعتماد قواعد التصويت على الآثار المحدِّدة للقرارات موضع النقاش. وفى بعض الأحيان قد يتخذ القرار فريقٌ أو فردٌ. وفى أحيان أخرى يتخذه مكان عمل بكامله أو صناعة أو حى أو مقاطعة. وسوف تستخدم القرارات المختلفة أساليبَ مختلفة للتصويت وحساب الأصوات. ولن يكون هناك خيار مفصَّل يُفترض مقدمًا أنه صحيح، بل سيكون هناك معيارٌ صحيح يجب تنفيذه، وهو مُدْخَل input اتخاذ القرار بحسب تأثر الشخص بالقرارات.

ويلى ذلك تنظيم العمل. أى من الذى يؤدى أية مهام وبأية توليفات combinations؟

لكل فاعل عمل يؤديه، ويشمل كل عمل بطبيعة الحال عددًا من المهام. وحين نرفض تقسيم العمل الحالى الخاص بالشركات، فإننا نقرر المهام التى يقوم بها كل فاعل؛ كى نوازن بين تمكين تلك المهام ونوعية الآثار التى تحدثها فى الحياة. فكل من يشارك فى خلق منتجات

جديدة هو عامل، وكل عامل له مُرَكَّبات عمل متوازنة، أى أن توليفة المهام والمسئوليات التى لدى كل عامل سوف توفر له نفس التمكين ونوعية الفوائد الحياتية التى توفرها التوليفة التى لدى كل عامل آخر. وعلى عكس النظام الحالى، فإننا لن نفرق بين من يحتكرون مهام التمكين والتحقيق والمشاركة بصورة مكثفة وبين هؤلاء المثقلين إلى حد كبير بالأعمال الروتينية الخطيرة التى تقوم على الإذعان. ومراعاة للإنصاف، وبشكل خاص من أجل خلق الظروف الخاصة بالمشاركة الديمقراطية والإدارة الذاتية، سوف تضمن مُرَكَّبات العمل المتوازنة أنه حين يشارك كل منا فى اتخاذ القرار الخاص بمكان عمله أو صناعته يكون عملنا قد زودنا فى المقابل بالثقة والمهارات والمعرفة كى نفعل ذلك. والعكس هو ما يحدث الآن، حيث إن لدى بعض الناس ذلك القدر الكبير من الثقة ومهارات اتخاذ القرار والمعرفة اللازمة التى حصلوا عليها من خلال عملهم اليومى، بينما أناس آخرون متعبون ويفتقرن إلى المهارات وتنقصهم المعرفة اللازمة نتيجة لعملهم اليومى. وتقضى مُرَكَّبات العمل المتوازن على هذا الفرق. فهى تكمل عملية إزالة الفروق الطبقية التى بدأت بالقضاء على المِلكية الخاصة لرأس المال. أى أنها لا تقضى على دور الرأسمالية بنفوذها وثروتها غير المتناسبين فحسب، بل كذلك على دور المنتِج المحتكِر لاتخاذ القرار الذى مُنح مكانة تتجاوز مكانة كل من عداه. وتحافظ مُرَكَّبات العمل المتوازنة على المهام والخبرات الذهنية والتنسيقية اللازمة، ولكنها تقسِّم هذه المهام والخبرات، كى تنتج الديمقراطية الحقة واللاطبقية.

ولكن ماذا عن المكافأة؟ فنحن نعمل. وهذا يقتضى منا بطبيعة الحال المشارك فى منتج العمل. ولكن ما مقدار ذلك المشارك؟

يقول الدولانى الاقمشاركى إنه ينبغى أن نحصل مقابل عملنا على مكافأة تتناسب مع مقدار ما بذلناه من جهد، والزمن الذى استغرقناه فى العمل، وحجم التضحية التى قدمناها أثناء عملنا. ولا ينبغى لنا الحصول على أكثر مما يحصل عليه غيرنا؛ لأن لدينا مهارات أكثر، أو لأن لدينا مواهب طبيعية أكثر، ناهيك عن حصولنا على قدر أكبر لأن لدينا نفوذًا أكثر أو بحوزتنا أملاكًا أكثرَ. بل ينبغى أن نحصل على قدر أكبر تبعًا لمقدار الجهد الذى بذلناه ومقدار التضحية التى تحملناها فى عملنا المفيد. وهذا صحيح من الناحية الأخلاقية، كما أنه يقدم الحوافز صحيحة فقط من خلال مكافأة ما نقوم به بالفعل وليس ما هو خارج سيطرتنا.

وفى ظل مُرَكَّبات العمل المتوازنة، إذا كانت إيما Emma وإدوارد Edward يعمل كل منهما ثمان ساعات بالمعدل نفسه، فسوف يتلقيان الدخل نفسه. وذلك بغض النظر عما

هو عليه عملهما على وجه التحديد، وبغض النظر عن مكانى العمل اللذين يعملان فيهما ومقدار اختلاف توليفة مهامهما، وبغض النظر عما يتمتعان به من مواهب؛ لأنه إذا كانا يعملان فى مُرَكَّبات عمل متوازنة فسيكون إجمالى عبء العمل متشابهًا فى نوعية آثاره الحياتية وآثاره التمكينية. وسيكون الفرق الوحيد فى مكافأة من يقومون بأعمال متوازنة هو طول العمل الذى يؤدونه وكثافته. وإذا كان هذان الأخيران متساويين كذلك، فسوف يكون النصيب من المنتج متساويًا. أما إذا اختلف طول زمن العمل أو كثافته إلى حد ما، فسوف يختلف النصيب الذى يحصل عليه الشخص من المنتج.

فمن الذى يتخذ القرارات بشأن مُرَكَّبات العمل، ومن الذى يُقَيِّم درجات عمل الناس وكثافته؟ العمال بالطبع هم الذين يقومون بهذا فى مجالسهم، مستغلين فى ذلك المعلومات التى تُجْمَع عن طريق أساليب تتساوق مع فلسفة مُرَكَّبات العمل المتوازنة والمكافأة العادلة، وفى سياق يتأثر تأثرًا مناسبًا بإرادات المستهلكين ورغباتهم.

ولا تزال هناك خطوة كبيرة جدا يجب قطعها فى اتجاه الاقتراح الدولانى الاقمشاركى الخاص ببديل الرأسمالية. إذ كيف يمكن ربط أعمال العمال والمستهلكين ببعضها؟ وكيف يمكننا جعل إجمالى ما تنتجه أماكن العمل مماثلاً لإجمالى ما تستهلكه الأحياء وغيرها من الجماعات بشكل جماعى ويستهلكه الأفراد بشكل فردى؟ ولتحقيق هذا الأمر، ما الذى يحدد التقييم النسبى للمنتجات والخيارات المختلفة؟ وكيف نقرر عدد العمال الموجودين فى أية صناعة ومقدار ما ينتجونه؟ وما هى التأثيرات الناتجة عن صنع منتج ما أو عدم صنعه؟ وما الذى يرشد الاستثمارات فى التكنولوجيات الجديدة ويؤثر بدوره على تحديد المشروعات التى ينبغى الشروع فيها وما الذى يُرفض منها أو يؤجَّل؟ هذه الأسئلة وغيرها كثير جاء ذكره فى هذه المقدمة (ولكننا سنتناوله فى مواضع لاحقة من هذا الكتاب) تتعلق جميعها بالتخصيص.

الخيارات البديلة الحالية للتخصيص هى التخطيط المركزى، كما كان يستخدم فى الاتحاد السوفيتى، والأسواق التنافسية، كما هو مستخدم فى كل الاقتصاديات الرأسمالية. ففى التخطيط المركزى يقوم الجهاز البيروقراطى بجمع المعلومات وصياغة التوجيهات، ثم يرسل هذه التوجيهات إلى العمال والمستهلكين، ويتلقى تغذية استرجاعية، ثم يعدِّل التوجيهات بعض الشىء ويرسلها من جديد ويتلقى الطاعة. أما فى الأسواق، فكل فاعل يشترى المنتجات والموارد والقدرة على أداء العمل ويبيعها بشكل تنافسى بأسعار يحددها الطلب التنافسى. ويسعى كل فاعل للحصول على أكثر مما يحصل عليه من يتبادل معهم.

ومشكلة كل نمط من هذه الأنماط الخاصة بربط الفاعلين ببعضهم هى أنها تفرض على الاقتصاد ضغوطًا تقضى على التضامن والعدالة والتنوع والإدارة الذاتية.

فعلى سبيل المثال، تفضل الأسواق - حتى فى غياب المِلكية الرأسمالية - السلع الخاصة على السلع العامة، وتوجه النزعات الفردية إلى اتجاهات مناوئة للمجتمع تضر التضامن، بل وتقضى عليه. وهى تكافئ الإنتاج والسلطة، وليس الجهد والتضحية. كما أنها تنتج طبقة غير ممكَّنة محملة بالعمل الروتينى القائم على الإذعان وطبقة ممكَّنة تكدس معظم الدخل وتقرر الحصيلة الاقتصادية. وهى تجبر متخذى القرار على أن يتجاهلوا بشكل تنافسى الآثار البيئية الأكثر اتساعًا الخاصة بخياراتهم. وفى المقابل، ينكر التخطيط المركزى الإدارة الذاتية ويسفر عن نفس التقسيم والتراتب الطبقى مثله مثل الأسواق، إلا أنه يقوم على التمييز بين المخطِّطين ومن ينفذون خططهم، حيث ينطلق من هذا الأساس للخارج لكى يدمج العمال الممكَّنين وهؤلاء المحرومين من أية سلطة بصورة أكثر عمومية.

باختصار، يقضى نظاما التخصيص هذان على القيم التى نعتز بها بدلاً من دفعها للأمام. فما هو البديل الذى لدينا للأسواق والتخطيط المركزى؟

لنفترض أننا اخترنا بدلاً من التخطيط المركزى المتجه من أعلى إلى أسفل ومقايضة السوق التنافسية اتخاذ القرار التعاونى القائم على المعلومات من خلال بُنى تضمن أن يكون للفاعلين تأثير على اتخاذ القرار يتناسب مع النتائج التى تؤثر عليهم وتتيح وصولاً إلى التقييمات الدقيقة، وكذلك التدريب المناسب والثقة لتحديد الأفضليات ونشرها؛ أى أننا اخترنا التخصيص الذى يعزز الإدارة الذاتية المشاركية القائمة على التشاور، ومكافأة الجهد والتضحية، ومُركَّبات العمل المتوازنة، والتقييم الصحيح للآثار الجماعية والبيئية، واللاطبقية.

لذلك، فإننا لكى نحقق هذه الغايات، ندعو إلى التخطيط المشاركى، وهو النظام الذى تقترح فيه مجالس العمال والمستهلكون أنشطة العمل وأفضليات المستهلكين الخاصة بها فى ضوء التقييم الحقيقى للفوائد والتكلفة الاجتماعية التامة الخاصة باختياراتها.

ويستغل هذا النظام الاتصال التعاونى الخاص بالأفضليات التى يجرى إبلاغها بالتبادل من خلال عدد من مبادئ ووسائل الاتصال والتنظيم البسيطة التى تشمل، كما سنرى فى الفصول التالية، الأسعار الإرشادية ومجالس التيسير ودورات التكيف مع المعلومات الجديدة؛ وتسمح جميعها للفاعلين بالتعبير عن رغباتهم والتفكير فيها وتعديلها فى ضوء التغذية الاسترجاعية وصولاً إلى خيارات متساوقة مع قيمهم.

إن الدولانى الاقمشاركى فى وضع يسمح له بالإجابة عن "ماذا نريد؟" إجابة موجزة ومقنعة، وبصورة مثيرة للشهية كما جاء آنفًا، أو بتفصيل أكثر يشرح فيه منطق الادعاءات، ويثرى صورة علاقات الحياة اليومية، ويدحض المخاوف المحتملة؛ كما فى سائر أجزاء هذا الكتاب.

خلاصة القول هى أن مجالس أماكن العمل والمستهلكين، وإجراءات اتخاذ القرار المتنوعة، التى تجعل للمتأثرين بها تأثيرًا تناسبيًا على اتخاذ القرار، ومُركَّبات العمل المتوازنة، ومكافأة الجهد والتضحية، والتخطيط المشاركى تشكل جميعها الهيكل المؤسسى الأساسى لبديل الرأسمالية الشامل، وكذلك للاشتراكية المخططة مركزيًا، أو لاشتراكية السوق.

الرد النهائى على ادعاء أنه "ليس هناك خيار" هو خلق بديل. إلا أنه على المدى القصير سيكون الرد هو تقديم رؤية اقتصادية متماسكة ومتساوقة وقابلة للتطبيق وقادرة على توليد الأمل وتوفير الإلهام وكشف ما يحتوى على مقومات الحياة والنمو وله قيمة، وتوجيه إستراتيجياتنا ومقرطتها لكى يمكنها الوصول بنا إلى حيث نقصد بدلاً من الدوران حول أنفسنا أو حتى الاتجاه بنا نحو ما هو أسوأ مما نعانى منه الآن. ولكن هل لأهداف اقتصاد المشاركة المتصورة أصول فى الممارسة التى تجرى فى أنحاء العالم، أم أنها نسج خيال فحسب؟

اقتصاد المشاركة والممارسة الخيالية

فى عالم اليوم تكافح حركات ضخمة تتبنى مطامح مماثلة فى أنحاء العالم؛ من أجل تحسين حياة الشعوب المحرومة من الامتيازات والمستغَلة فى أنحاء الكرة الأرضية. وتضغط بعض المساعى على النخب؛ كى تغير المؤسسات الحالية بما يفيد. وتسعى جهود أخرى إلى خلق مؤسسات جديدة كى "نعيش المستقبل فى الحاضر". وبعض الجهود صغيرة ومحلية. ويشمل البعض الآخر مناطق جغرافية بكاملها. وإذا نظرنا إلى مجموعة مختارة من الممارسات الخيالية، يمكن أن نرى الكثير من الملامح التى أدت إلى الحجج والأدلة المقدمة فى هذا الكتاب. وبعبارة أخرى، لا يحلق اقتصاد المشاركة فى الفضاء، بل ينشأ من مطامح مجموعة ضخمة من جهود الناشطين وتبصرها. وهذه بعض الأمثلة.

من الناحية التاريخية، كان كل مثال تقريبًا يحقق فيه العمال والمستهلكون - ولو لفترة قصيرة - سيطرة كبيرة على ظروفهم يتضمن مؤسسات للتنظيم والديمقراطية

المباشرين فى أماكن الإقامة وأماكن العمل. وتسمى هذه مجالس، ويطلقون عليها أسماء أخرى كذلك. إلا أن ملمحها المشترك هو أنها كانت توفر للناس أداة مباشرة لوضع أجنداتهم الخاصة والعامة وتعديلها والتعبير عنها وتنفيذها. ويغذى نجاح تلك الجهود، وكذلك حقيقة تدميرها مرارًا على أيدى القوى المناوئة لها التى لا يمكن إنكارها، تأييدنا لمجالس أماكن العمل والمستهلكين فى الشراكة الاقتصادية وجهودنا لتصور سياق يمكن فيه لهذه المجالس أن تزدهر بدلاً من أن تُسحق.

وخلال تاريخ الكفاح ضد الظلم كان هناك كذلك اهتمام كبير بأمور العدالة والإنصاف، وخاصة بفكرة أنه ينبغى أن يتمتع الناس بإمكانيات الحياة بطريقة عادلة ومناسبة. وينبغى أن نتمكن من أن نكسب أكثر قليلاً أو أقل قليلاً تبعًا لاختياراتنا، بطبيعة الحال، وليس لأسباب لا تليق. وفى أوقات الانتفاضات وتقرير المصير، كما فى إسبانيا خلال الصراعات الفوضوية التى حدثت هناك، أو قبل ذلك فى كوميونة باريس، وفى فترات كثيرة أخرى، وكذلك من الإضرابات القومية الكبيرة فى الغرب إلى حركات المطالبة بالحرية فى الشرق والجنوب، أدرك الساعون لتحقيق العدالة الاقتصادية أن هناك شيئًا على قدر كبير من الخطأ فيما يتعلق بمكافأة من يتمتعون بعمل أكثر إيفاءً بالمتطلبات ولهم تأثير فى الحياة الاجتماعية أكبر مما لهؤلاء الذين يؤدون عملاً أكثر روتينية وضررًا ولهم تأثير أقل فى الحياة الاجتماعية. وينبع إعطاء اقتصاد المشاركة الأولوية لمكافأة الجهد والتضحية فحسب من هذه المطامح، كما أنه يعطيها طابعًا أكثر تحديدًا مما كانت تتمتع به من قبل.

ولكن ماذا عن أمثلة الحاضر؟ هل يرتبط الاقمشاركة بالجهود الاقتصادية الاستكشافية والاستحداثية؟

لنتأمل تجارب أماكن العمل الجماعية فى أنحاء العالم، بما فى ذلك التعاونيات، والمصانع المملوكة للعمال، وأماكن العمل الجماعية. فالعمال يتولون السيطرة على مصانعهم، وربما يشترونها بدلاً من جعل الرأسماليين يغلقونها تمامًا، أو ربما ينشئون مشروعاتٍ جديدة خاصة بهم من الصفر. ويحاول العمال الذين يتولون المسئولية حديثًا إدخال الديمقراطية. وهم يحاولون كذلك إعادة تعريف تقسيم العمل. كما يسعون لتقليل التفاوت فى الدخول. إلا أن بيئة السوق التى يعملون فيها تجعل ذلك كله غاية فى الصعوبة. ومن خلال تجارب العمال والمستهلكين الخاصة بتلك الصعوبات، توفر جهودهم لإقامة مشروعات يسيطر عليها العمال وجمعيات تعاونية استهلاكية الخبرة الموسعة التى تناسب تعريف الاقمشاركة. وليس ما تحققه الجمعيات التعاونية من نجاح هو وحده ما يعلمنا

دروسًا مهمة، بل كذلك ما تواجهه من مصاعب؛ مثل الاتجاهات الخاصة بتعريفات العمل العتيقة؛ لإعادة فرض زيادة التفاوت بين الدخول والاتجاهات الخاصة بسلوكيات السوق المفروضة؛ للقضاء على الأهداف والقيم التعاونية. والواقع أنه فى تجربتى الخاصة، شكَّل السعى لإنشاء دار النشر الراديكالية "ساوث إند بريس" South End Press ولإدخال العدالة والإنصاف والإدارة الذاتية فى منطقها وممارستها بقوة الكثير من الحِكَم التى تعرِّف معًا اقتصاد المشاركة، وخاصة فكرة وتطبيق مُرَكَّبات العمل المتوازنة. وبالمثل لا يزال عدد من التجارب الحالية فى تنفيذ بُنى اقتصاد المشاركة يشكل الرؤية وملامحها المختلفة.

لنتأمل، على نطاق أوسع، حركة ما يسمى "اقتصاد التضامن" solidarity economics التى لها مؤيدون فى كثير من أنحاء أمريكا اللاتينية (وخاصة البرازيل) وأوروبا وأماكن أخرى. وفكرتها المحدِّدة هى أنه ينبغى أن تعزِّز العلاقات الاقتصادية التضامن فيما بين المشاركين بدلاً من جعل المشاركين يعملون ضد مصالح بعضهم البعض. ولا ينبغى فقط ألا تفرق الحياة الاقتصادية بين الناس وتجعلهم خصومًا، وكذلك لا ينبغى لها أن تكون محايدة على هذا الأساس، بل إن عليها أن توجِد التبادلية والتعاطف. وبذلك يسعى أنصار اقتصاد التضامن إلى تحقيق أفكار سيطرة العمال المحليين والتبادل التخصيصى مع وجود هذا المعيار فى الذهن. ويؤمن اقتصاد المشاركة بإدراكهم أن على المؤسسات تنمية القيم التى نعتز بها ونشرها فى اتجاهات أخرى. ونحن نرغب فى اقتصاد التضامن مثلما يرغب فيه أنصاره. إلا أننا نريد كذلك اقتصادَ تنوعٍ، واقتصاد عدالة وإنصاف، واقتصاد إدارة ذاتية. بل إننا فى واقع الأمر نريد اقتصادًا يحقق كل هذه المطامح فى وقت واحد. وبذلك ينبع اقتصاد المشاركة من الأبعاد الإضافية لاقتصاد التضامن ويحترمها ويسعى لتوفيرها.

أو لنتأمل الجهود التى قامت بها منذ سنوات مضت فى أستراليا نقابات العمال للتأثير ليس فقط على أجور أعضائها وحياتهم العملية، بل كذلك على ما ينتجه الناس. وقد وضعت فكرة "الحظر الأخضر" Green Bans وهى حالات يحظر فيها عمال البناء مشروعات مقترحة بعينها على أساس أنها غير لائقة من الناحية الاجتماعية أو البيئية. وكانت فى بعض الأحيان لا تحظر المساعى المقترحة التى يسعى الرأسماليون إلى تنفيذها فحسب، بل تنفذ كذلك مشروعات بديلة من وضعها هى تستهدف معاملة البيئة والناس المعاملة اللائقة. وتنذر هذه التجربة بالطبع بكل من معايير اقتصاد المشاركة الخاصة بتحديد العمل وتوزيعه السلطة على الدوائر المتأثرة به وتُشكِّلُها. ويوسِّع اقتصاد المشاركة منطقَ حظرِ أستراليا الأخضر ليصبح رؤيةً اقتصاديةً كاملةً لكل أوجه الحياة الاقتصادية.

أو لنتأمل المساعى التى جرت فى بورتو أليجرو وغيرها من المدن البرازيلية وفى كيرالا وغيرها من أقاليم الهند لدمج عناصر الديمقراطية المشاركية فى قرارات الميزانية الخاصة بالمدن والأقاليم. وكان اسم هذا المشروع فى البرازيل هو "الموازنة المشاركية" participative budgeting وفكرتها هى إيجاد وسيلة للتنظيم المباشر المحلى الذى يمكن للمواطنين من خلاله التأثير على القرارات الخاصة بالاستثمارات الجماعية المتعلقة بالخدمات الحكومية، كالمتنزهات والتعليم والنقل والرعاية الصحية. وللتخطيط المشاركى الخاص باقتصاد المشاركة نفس المطامح والدوافع، إلا أن حجمه أكبر ولا يشمل السلع العامة وحدها، بل كل السلع، ولا ييسر مشاركة المستهلكين المتناسبة فحسب، بل ومشاركة العمال كذلك.

والواقع أنه رغم كل الأمثلة المذكورة آنفًا وكثير غيرها كذلك، فمن المتوقع أن يسعى أنصار اقتصاد المشاركة لخوض أشكال مشابهة من الكفاح، بمجرد تنظيمهم فى حركات كبيرة بالقدر الكافى، وسيكون الفرق الوحيد هو الطريقة التى سيعرض بها الاقمشاركيون أعمالهم على أنها جزءٌ من عملية تؤدى إلى اقتصادٍ جديد تمامًا يدعون إليه، وربما لا تكون الطريقة التى سيحاولون بها خلق بنية تحتية ووعى جديدين من خلال تعزيز الأهداف الحالية فحسب، بل كذلك عن طريق تمكين المشاركين؛ كى يحققوا المزيد من المكاسب فى مسار يقطع الطريق من الرأسمالية إلى الاقمشاركة. وسوف تسعى جهود العمال الاقمشاركيين للسيطرة كذلك إلى تحقيق مكاسب التخصيص، بالإضافة إلى التقسيم الجديد للعمل. وسوف تسعى المحاولات الاقمشاركية إلى وضع "ميزانيات مشاركية" participatory budgets وكذلك تطبيق معايير المكافأة وتخصيص العمل وإحداث المشاركة، ليس فقط فى المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالسلع العامة، بل كذلك فى أماكن العمل فيما يتعلق بكل السلع. وسوف تسعى نقابات ومجالس العمال الاقمشاركية إلى التأثير ليس فقط على ظروف وظائف الأعضاء وأحوالها، بل كذلك على أهمية المشروعات المنفَّذة وقيمتها، وستحاول بالمثل الارتباط بحركات المستهلكين وتوسيع الجهود؛ لتشمل القطاعات الحكومية وسلوك المستهلكين.

بعبارة أخرى، لا تنبع الرؤية الاقتصادية المشاركية التى نعرضها فى الفصول التالية من أشكال الكفاح السابقة والحالية لتحسين حياة الناس المباشرة بطرق شتى وتتساوق معها فحسب، حيث تقدم أيضًا قيمًا شاملة ومنطقًا؛ لربط كل هذه الجهود وتعظيم كل جهد يتسق مع أفضل مطامحها، بل كذلك بمنطق ومطامح آخرين غيرهم.

وماذا عن "المنتدى الاجتماعى العالمى" World Social Forum الأحدث والواعد إلى حد كبير بكل تأكيد؟ إنه دمج يسترعى الانتباه لكل الحركات والدوائر والناشطين والمشروعات من أنحاء المعمورة كافة الذين يربطهم موقف منفتح وتجريبى، والتزام بالمشاركة، والشعور بالاحترام المتبادل، والاهتمام بالتنوع، والديمقراطية، ويحتفون جميعًا بالرأى القائل بأنه "من الممكن أن يكون هناك عالمٌ آخرٌ". وفى عام ٢٠٠٢، وفى تجسده الثانى، بدأ حوالى ٥٠ ألف مشارك إعلان الملامح التى يمكن أن يتسم بها العالم الأفضل. وكانت الآراء التى اشترك فيها أكبر عدد هى رفض الأسواق وتأييد الإدارة الذاتية، ورفض التباين الشديد بين الدخول وتأييد العدالة والإنصاف، ورفض النزعة التجارية التى تضفى المجانسة وتأييد التنوع، ورفض الغطرسة الإمبريالية وتأييد التضامن، ورفض تدمير البيئة وتأييد الاستدامة. وما من شك فى أن "المنتدى الاجتماعى العالمى ٢٠٠٣" سيكون قد دفع بهذه الأجندة خطوات كثيرة إلى الأمام عند ظهور الكتاب. وكما هو حال "المنتدى الاجتماعى العالمى"، يساهم الاقمشاركة بأفكار اقتصادية خيالية؛ أملاً فى أن تثبت الأهداف الخيالية الخاصة بالسياسة والثقافة والقرابة والكون والبيئة أنها متساوقة وتدعم بعضها بعضًا.

ويقدم اقتصاد المشاركة منطقًا اقتصاديًّا جديدًا يشمل مؤسساتٍ جديدةً ذات معايير مرشدة وآثارًا جديدة، إلا أن الاقمشاركة محصلة طبيعية لمئات السنين من الكفاح من أجل العدالة الاقتصادية وكذلك الجهود المعاصرة بحكمتها ودروسها المتراكمة، وسوف يُكشف اللثام عما يمكن لاقتصاد المشاركة المساهمة به تجاه هذا الميراث وما يجرى حاليًا من نشاط بطريقة أو بأخرى خلال السنوات المقبلة.

الباب الأول

القيم والمؤسسات

قد يستشهد الشيطان بشكسبير لكى يحقق غرضه.

جورج برنارد شو

لقد أوجد المتحضرون البؤساءَ بكل إصرار وتعمد، وهم لا يعتزمون تغيير الوضع القائم، ويقصفون بقنابلهم الأطفال العزل حينما يحددون وحيثما يقررون أن "المصالح الحيوية" الخاصة بهم معرضة للخطر، ولا يشغلهم تعذيب الإنسان حتى الموت. ولا يجب أن نأخذ ما يقوله هؤلاء الناس مأخذ الجد حين يتحدثون عن "قدسية" الحياة الإنسانية أو عن "ضمير" العالم المتحضر.

جيمس بولدوين

تبدأ مهمة وضع رؤية اقتصادية ما بتحديد ماهية الاقتصاد، وتحديد القيم التى نطمح إليها، وتحديد موقفنا من الخيارات القائمة التى يمكننا الاحتفاظ بها. وبينما لا نرغب فى مهاجمة هذا النوع من العمل التمهيدى، ولا يمكننا الاندفاع نحو الرؤية بدون أى تمهيد على الإطلاق، فإن الفصول الثلاثة الأولى التى يتكون منها الجزء الأول تمهد السبيل لما يليها.

ما الاقتصاد ؟

لقد حاول قراءة نص اقتصادى أوَّلى. أصابته القراءة بالملل ولم يحتملها، وكان الأمر كمن يستمع إلى شخص يعيد بلا توقف روايةَ حلمٍ طويل وغبى مرارًا وتكرارًا. لم يمكنه إجبار نفسه على فهم كيفية عمل البنوك وغير ذلك، لأن كل عمليات الرأسمالية كانت تبدو له بلا معنى كأنها طقوس إحدى الديانات البدائية، وكأنها بربرية، وكأنها معقدة، وكأنها غير ضرورية. قد يكون فى تقديم أضحية بشرية للإله جمال غير مستحب ورهيب على الأقل، أما فى طقوس صرافى النقد، حيث يُفترض أن الجشع والكسل والحسد هى التى تحرك كل أفعال الإنسان، فيصبح ما هو رهيب أمرًا عاديًا.

أورسولا ك. لوجان

تعنى كلمة اقتصاد فى المعجم "نظامًا لإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها". وبذلك ينتج الاقتصاد الحديث التقليدى القمح والحليب والجيتار وخراطيم المياه والرعاية الطبية ووجبات المطاعم. وهذا لابد لهذا النشاط من عمل وموارد طبيعية وسلع وسيطة بنسب مفيدة. فلا يمكننا بناء المنازل بدون الأخشاب والأسلاك والمناشير والعمال. ولا يمكننا صنع الجيتارات بدون الأوتار والأدوات المناسبة والصُنّاع. ويجرى العمل فى المصانع والمستشفيات والمزارع، ويقوم به عمال خطوط التجميع والأطباء والخبازون والكناسون والمرضات والمحاسبون والحرَّاس. ونحن نؤدى أعمالاً مختلفة، أو نتحمل مسئوليات مختلفة، أو نتلقى مكافآت مختلفة، أو نتخذ قرارات مختلفة، أو نتبع أوامر مختلفة تبعًا للنمط الخاص بنا كعمال.

لابد من استعمال المنتجات التى يسفر عنها الإنتاج المحسوس؛ ذلك أننا لا نرغب فى تجميع وحدات من أى نوع أكثر أو أقل مما يجب. فنحن لا نريد مئات الجيتارات فى متجر الحدايد، ولا مئات خراطيم المياه فى متجر الأدوات الموسيقية، ولا نريد أن ننتج من أيهما ما

يزيد على ما يرغب الناس فى استهلاكه أو يقل عنه. والتخصيص allocation هو الاسم الذى يطلق على هذه العملية، والمؤسسات هى التى تحدد من الذى ينتج مقدارًا معينًا من منتج ما، وما هى الأسعار التى تدفع مقابل هذا المنتج، وأين ينتهى به المطاف. وقد يختار التخصيص من بين الخيارات العديدة التى يمكن أن ينفذها الاقتصاد من الناحية النظرية ما يحدث بالفعل. فبدلاً من ٣٠ أو ١٤٠ ألف جهاز راديو، ينتج الاقتصاد ٧٢ ألف جهاز. وبدلاً من أن تذهب أجهزة الراديو جميعها إلى متجر واحد من متاجر "راديو شاك" Radio Shack، يجرى توزيعها بشكل مناسب على أنحاء المجتمع. وينطبق الشىء نفسه على الطعام والملابس وأجهزة التلفزيون ومعجون الأسنان والمطاط وأجهزة الترانزيستور والمفكات والمسامير، وأخيرًا على العمال أنفسهم. ويُحْدِث التخصيص توافقًا زمنيًا بين الإنتاج والاستهلاك والعمل والراحة.

بوصول السلع إلى المكان المقصود يكون من الواجب الاستفادة منها. فخرطوم المياه والجيتار لا قيمةَ لهما ما لم يستخدمهما أحد. ويستهلك الأفراد، وأحيانًا الأسر أو الأحياء أو المقاطعات أو غيرها من الوحدات الجماعية، ما جرى إنتاجه وتخصيصه أو ما يستفيدون منه.

باختصار، يحدد الإنتاج والتخصيص والاستهلاك كل اقتصاد. فكل جانب من الجوانب يوفر السبب لممارسة الجانبين الآخرين ويشكلهما. وكما سنرى، فإن ما يحدث هو أن على الاقتصاد أن ينتج ويخصص ويستهلك بطرق تزيد من قيم الناس، وتلبى حاجاتهم، ولا تهدر طاقاتهم أو تحدث آثارًا غير مرغوب فيها.

الديناميكيات والمؤسسات الاقتصادية الأساسية

كى نفهم الاقتصادات المختلفة فهمًا دقيقًا، لابد من الإجابة عن هذا السؤال: ما الديناميكيات، التى يجب أن نسلط الضوء عليها؟ ولكى ندرك الملامح الرئيسية ونتحاشى التفاصيل الصغيرة، لابد من الإجابة عن هذا السؤال: ما الجوانب التى يجب أن نعطيها الأولوية؟

علاقات الملكية

يتم الإنتاج فى أماكن العمل التى تستخدم المطارقَ وخطوط الإنتاج، ودواليبَ الملفات وشبكاتِ الكمبيوتر. وقد يملك الأفراد أدوات الإنتاج والتوزيع هذه. وربما امتلكتها الدولة.

وقد يملك الشعب بكامله حصةً متساوية فى كل وسائل الإنتاج. أو قد لا يكون لدى المجتمع مفهومٌ خاص بملكية الأملاك الإنتاجية بحال من الأحوال.

فى الاقتصادات المعاصرة، تأتى قلة من أصحاب الأملاك المحظوظين إلى العالم كى تحيا حياة غارقة فى الثروة المتجددة باستمرار، بينما يأتى الملايين من العمال إلى العالم نفسه؛ كى يتساءلوا كيف يمكنهم توفير لقمة العيش للأسبوع المقبل؟ وتؤثر علاقات الملكية الخاصة بأى اقتصاد تأثيرًا ضخمًا على دخول الناس ومسئولياتهم الاقتصادية ورأيهم فى النتائج الاقتصادية. لماذا يولد أصحاب الأملاك وقد داروا بالفعل حول القاعدة الثالثة واتجهوا إلى الهدف دون أن يحاول أى "مسَّاك" إخراجهم؟ ولماذا يولد كثيرون غيرهم وهم يقفون عند قاعدة الهدف ممسكين بالمضرب ويواجهون أحسن الرماة فى العالم، وبعد ضربتين ضدهم يستسلمون للفشل؟(*)

مؤسسات التخصيص

التخصيص موجود فى كل الأنظمة الاقتصادية. والمؤسسات التى تتولى التخصيص لها أثر كبير على الحياة الاقتصادية برمتها. وتشمل مؤسسات التخصيص الأسواق التنافسية، والتخطيط المركزى، والتخطيط الأفقى. وداخل الأسواق، يقوم البائعون والمشترون بمقايضات غير مركزية مع بعضهم البعض. ويسعى كل منهم وراء مصالحه الشخصية، ويحدد مجموع جهودهم المنفصلة النشاط الإجمالى للاقتصاد. وفى التخطيط المركزى، يُقَدِّر عدد قليل نسبيًا من المخططين إمكانياتِ المجتمع ويعلن مقدار ما يُنْتَج من كل منتَج والمكان الذى ينبغى أن يصل إليه كل شىء. ويمثل مجموع توجيهات هؤلاء المخططين النشاط الإجمالى للمجتمع. وفى التخطيط المشاركى يقدِّر كل أفراد المجتمع مواقفهم ومواقف غيرهم ويتفاوضون تفاوضًا تعاونيًا من خلال مجالس عمالهم ومستهلكيهم بشأن أعمالهم الفردية والمشتركة. بينما تلخص مشاوراتهم ومفاوضاتهم مهام المجتمع.

تقسيم العمل

هناك تقسيم للعمل فى الاقتصادات. فكل شخص يؤدى عملاً يحمِّله مسئولياتٍ مختلفة ويجعل له تأثيرًا مختلفًا على اتخاذ القرار. وتنقسم الإمكانيات القصوى لتقسيم

(*) صورة استمدها المؤلف من لعبة البيسبول، وهذه بعض مفرداتها. (المترجم)

العمل إلى قسمين: فإما أن نختار التنظيمات التراتبية التقليدية التى تنطوى على تفاوت شديد فى القدرة على الوصول إلى التمكين ونوعية ظروف الحياة العملية، أو نختار أن نوفر للناس عملاً يتسم بقدر متساوٍ من التمكين والمتعة.

يصبح الفرد فى ظل الأسلوب التراتبى سكرتيرًا أو رئيس شركة، ويصبح بوابًا أو طبيبًا، ويصبح مديرًا أو عاملاً على أحد خطوط التجميع، ويتولى مسئولياتٍ ترتبط بمستوى معين من المهارة والمعرفة ونوعية الأثر الحياتى، والتأثير على النتائج. وقد لا يكون لأحد الفاعلين أى تأثير على أية نتائج، بينما يكون لآخر تأثير متواضع على بضع نتائج، ويكون لثالث تأثير ضخم على الكثير من النتائج.

أما فى ظل الأسلوب غير التراتبى المناقض له، فليس لدينا سكرتيرون أو رؤساء شركات. فلكل إنسان مجموعة من المهام الفريدة فى تفاصيلها ولكنها مع ذلك متساوية مع مجموعة كل شخص آخر فيما يتعلق بنوعية الحياة الخاصة بها وآثارها التمكينية. ويقوم كل منا ببعض الأعمال الروتينية وشىء من العمل الإبداعى، وشىء من العمل الآلى وشىء من العمل الخيالى. ويوفر لنا هذا الخليط نصيبًا عادلاً من المهام الثقيلة والمُرضية، والأعمال المملة والمانحة للنفوذ. وبينما يحظى بعض العمال فى ظل نظام العمل الحالى الخاص بالشركات بالقدر الكبير من العمل الممتع المانح للنفوذ الذى يرفع الشأن، بينما يقوم عمال غيرهم بالقدر الكبير من العمل الأكثر مللاً وخطورة وتعويقًا، فإنه فى ظل مُركَّبات العمل المتوازنة المقترحة ستكون لنا جميعًا أعمال تجسد نوعية حياة وأثرًا تمكينيًّا متوسطًا. وسوف يؤدى كل منا أعماله المختلفة، إلا أن التمكين ونوعية الآثار الحياتية الخاصة بكل عمل قد تكون تمامًا مثل ما لدى غيره من الأشخاص. والنتيجة بسيطة؛ فنحن والفيلسوف وعالم الاقتصاد البريطانى آدم سميث Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠)، الذى كتب "ثروة الأمم" The Wealth of Nations فى عام ١٧٧٦، نعتقد أن

فهم الجزء الأكبر من البشر تشكله بالضرورة أعمالهم العادية ... و[الشخص] الذى يقضى حياته فى أداء بضع عمليات بسيطة تتسم آثارها بالبساطة كذلك، وربما تكون هى نفسها دائمًا، أو متشابهة إلى حد كبير، لا تتاح له الفرصة لأن يُعْمِل فهمه ....و[يُدفع] عمومًا إلى أن يصبح غبيًّا وجاهلاً إلى أقصى ما يمكن أن يكون عليه مخلوق بشرى من الغباء والجهل.

لقد فهم سميث أن أى شخص سوف يفعل أشياءً مختلفة وتكون لديه ظروف مختلفة فى العمل؛ تبعًا لكونه سكرتيرًا أو عاملاً على خط تجميع أو مديرًا أو مالكًا، وأن الفروق

سوف تؤثر تأثيرًا قويًا على فرص الحياة. ونحن نتفق مع فهمه. إذ إن تقسيم العمل مهم إلى حدٍ كبير.

المكافأة

يشير المعجم إلى أن: "المكافأة" معناها "التعويض عن كذا؛ أى دفع شىء مقابل كذا". وتحدد معايير المكافأة وإجراءاتها ما السلع والخدمات التى يمكن للناس الحصول عليها من المنتَج الاجتماعى ككل؟ ويكافَأ بعض الناس مكافأةً ضئيلة على أعمالهم، كذلك الرجل الذى أعد الفطائر التى تناولتها ضمن طعام الإفطار فى المطعم المحلى، أو الذى نظف الحجرات فى الأتيل المحلى. ويكافأ بعض الناس مثل مايكل جوردان Michael Jordan أو أى جرَّاح أو محامٍ مشهور بمبالغ ضخمة. ويكافأ البعض ليس على أعماله فحسب، بل على أعمال الآخرين كذلك، وأحيانًا على أعمال الآلاف أو حتى عشرات الآلاف الآخرين، مثل وارين بافيت(*) Warren Buffet ورفاقه فى رأس المال.

يمكن للمكافأة الاقتصادية أن تحدث طبقًا لخمسة معايير عريضة. فنحن ندفع للناس مقابل:

- ما تنتجه أملاك كل شخص، أو المنتَج الإجمالى.
- ما ينتجه كل شخص بنفسه، أو المنتَج الشخصى.
- ما يتمكن كل شخص من الحصول عليه بقوَّته، أو بالقدرة على التفاوض.
- ما ينفقه كل شخص والتضحيات التى يقدمها كل شخص، أو الجهد والتضحية معًا.
- ما يلبى حاجات كل شخص، بغض النظر عن الأنشطة.

بناءً على معايير المكافأة التى يستخدمها أى اقتصاد والآليات الخاصة بتنفيذها على وجه الدقة، سوف يختلف الأمر فيما يتعلق بمن يتقاضى أكثر ومن يتقاضى أقل، وكذلك الحال بالنسبة لسلوك الناس، وبالتالى دوافعهم وشخصياتهم المتطورة. ذلك أن للمكافأة أمر مهم.

(*) وارين إدوارد بافيت (٣٠ أغسطس ١٩٣٠) مستثمر ورجل أعمال أمريكى ثرى يعد ثانى أغنى أغنياء العالم بعد بيل جيتس؛ حيث تقدر ثروته بـ ٤٢ مليار دولار أمريكى، وهو عادة ما يستثمر أمواله فى شركات منخفضة القيمة وقليلة التكلفة ويتوقع لها نموًا طيبًا على المدى البعيد. (المترجم)

مَن أو ما الذى يحدد كيفية تنظيم العمل؟ ومقدار الزمن الذى نعمل فيه؟ وأى السلع التى يجب توفيرها؟ وما الأسعار التى يجرى بها تبادل السلع؟ أين تكمن السلطة على المنتجات الاقتصادية؟ ما هو المنطق الذى يبرر توزيعات السلطة القائمة الحالية أو البديلة؟ ما هو الجانب التقنى الذى يدفع إلى إقامة علاقات قوية بعينها؟ لماذا يحكم بعض الناس بينما يطيع آخرون؟ وهل هناك أية علاقات أخرى ممكنة؟ هناك الكثير من الأساليب الموجودة من أجل اتخاذ القرار الاقتصادى:

- يمكن أن يجعل اتخاذ القرار الاقتصادى الكلمة العليا لمن هم أفضل إعدادًا وأكثر اطلاعًا، ولديهم أكبر الخبرات السابقة أو أفضل سجل سابق لاتخاذ القرار.
- يمكن لاتخاذ القرار الاقتصادى أن ينشر السلطة بين فاعلين وموظفين مختلفين تبعًا للمعايير المختلفة، ولكنها توزَّع توزيعًا متفاوتًا رغم ذلك. فعلى سبيل المثال، من بحوزتهم أملاك قد يمنحون حق التصرف فيها لأنهم يحوزون صك الملكية، بغض النظر عن أية خبرة سابقة.
- قد يمنح اتخاذ القرار الاقتصادى نفوذا أقل أو أكثر للأشخاص تبعًا لما إذا كانت أعمالهم توفر لهم قدرًا أقل أو أكثر من السيطرة على معلومات اتخاذ القرار المهمة.
- يمكن أن يحدد اتخاذ القرار معيارٌ واحدٌ بعينه، مثل حصول كل فاعل على صوت واحد والحكم للأغلبية أو الإجماع.
- يمكن لمجموعة مرنة من المعايير أن توجه اتخاذ القرار، بحيث تُتَّخَذ القرارات بطريقة مختلفة بناء على الطابع المحدد لكل قرار وآثاره المحتملة.
- بطبيعة الحال، يمكن أن يجمع اتخاذ القرار بين أكثر من معيار من هذه المعايير؛ على سبيل المثال، يمكن أن يكون للاقتصاد معيار ديمقراطى أو حتى مشاركى خاص باتخاذ القرار بين من بحوزتهم أملاك أو من يقومون بأعمال نخبوية أو تمنح النفوذ، بينما يستبعد تمامًا من اتخاذ القرار من ليست بحوزتهم أملاك ويقومون بأعمال روتينية تحرم من يقومون بها من أى نفوذ.

على أية حال، فإنه لكى ينفِّذ معيارٌ أو آخر أو توليفة من معايير اتخاذ القرار، سيكون الاقتصاد قد ربط بين المؤسسات والعلاقات المؤسسية التى تعتمد اعتمادًا قويًا على أنواع المعلومات التى تحت تصرف كل فاعل، وتأثير كل فاعل على النتائج، ومشاركة كل

فاعل فى الخيارات، وخضوع كل فاعل لخيارات الفاعلين الآخرين. وبذلك يكون لمنطق وبُنى اتخاذ القرار الاقتصادى أهميتها.

الاقتصادات

إذا درسنا كل المقاربات الحديثة لقضايا المِلكية والتخصيص وتقسيم العمل والمكافأة واتخاذ القرار، لأمكننا تقسيم الاقتصاديات بشكل مفيد إلى بعض الأنماط العريضة التى تلخص تشابهاتها وخواصها الأساسية تقسيمًا مرنًا.

- **الرأسمالية**: فيها الملكية الخاصة، وتخصيص السوق، وتقسيم العمل الخاص بالشركات، ومكافأة الأملاك والسلطة والإنتاج، وهيمنة الطبقة الرأسمالية على اتخاذ القرار.
- **الاشتراكيتان**: (اشتراكية السوق والتخطيط المركزى) فيهما المِلكية العامة أو مِلكية الدولة، وتخصيص السوق أو التخطيط المركزى، وتقسيم العمل الخاص بالشركات، ومكافأة الإنتاج والنفوذ، وسيطرة الطبقة الحاكمة المنسِّقة على اتخاذ القرار.
- **الإقليمية الحيوية**: وهى هدف المدافعين عن البيئة، وفيها الملكية العامة، والتبادل اللامركزى عن طريق التخصيص المباشر، وتقسيم العمل التعاونى فى أغلب الأحيان، بالإضافة إلى عدم وجود تعريف واضح للملامح الأخرى (على الأقل بقدر ما يمكننا اكتشافه).
- **اقتصاد المشاركة**: يجمع، كما هو مطروح فى هذا الكتاب، بين المِلكية الاجتماعية، وتخصيص التخطيط المشاركى، وبنية المجالس، ومُركَّبات العمل المتوازنة، والمكافأة على الجهد والتضحية، والإدارة الذاتية المشاركية دون وجود تمييز طبقى.

ولنلاحظ أن أى حالتين لنمط واحد من الاقتصاد يمكن أن يختلفا اختلافًا كبيرًا. ويمكن أن تحدث الاختلافات فى كل شىء بدءًا من مستوى التنمية، إلى عدد السكان، إلى الموارد المتاحة، إلى البنُى المحددة (كالنظام المصرفى الخاص)، إلى توزيع السلطة فيما بين الطبقات المتنافسة أو غيرها من القطاعات، إلى الملامح التى تنبع من أى تاريخ عنصرى أو جنسى أو أشكال سياسية خاصة. وبذلك تختلف ملامح الرأسمالية فى الولايات المتحدة عن ملامحها فى السويد وجنوب أفريقيا وحاليًا فى هاييتى. كما أن اشتراكية السوق يمكن أن تختلف فى تنفيذها، هى الأخرى كما رأينا فى يوغوسلافيا السابقة والمجر من قبل. وتختلف

الاشتراكية المخططة مركزيًا فى كوبا عنها فى الاتحاد السوفيتى السابق. أما الإقليمية الحيوية الخضراء واقتصاد المشاركة فلم ينفذا بعد فى التاريخ، ولكنهما كذلك قد تكون لهما ملامح مختلفة بطبيعة الحال فى الحالات المختلفة.

إلا أنه رغم إمكانية وجود حالات مختلفة، فسوف تحتفظ كل حالة من حالات أى من أنماط الاقتصاد بملامح محدِّدة لذلك النمط. ولذلك سوف يدلنا فهم السمات العريضة الخاصة بالاقتصاد الرأسمالى، واقتصاد اشتراكية السوق، والاقتصاد الاشتراكى المخطط مركزيًا، والاقتصاد الإقليمى الحيوى، واقتصاد المشاركة، على الكثير من أى مثال بعينه من هذه الأمثلة، حتى دون أن نعرف كل الملامح الثانوية لذلك البلد.

البنية الطبقية

الطريقة الأخرى لبحث أنماط الاقتصادات هى من خلال طريقة تقسيم مؤسساتها للناس تقسيمًا عريضًا إلى جماعات متعارضة. بطبيعة الحال سيكون بكل اقتصاد اختلافات فى الظروف المحدَّدة الموجودة لدى أى فاعلين اقتصاديين فيما يتعلق بمؤسسات الاقتصاد. فأنت لك عمل، وأنا لى عمل آخر. أنت تعمل بهذه الأدوات، وأنا أعمل بتلك. أنت لك دخل مقداره كذا، وأنا لى دخل مقداره كيت. إلا أنه داخل تشكيلة الظروف المحدَّدة التى لا حد لاختلافها والمخصصة لكل فاعل، قد يُقسَّم الناس إلى دوائر كبيرة نسبيًا يشترك أفراد كل منها فى ظروف حاسمة بعينها تختلف عن تلك الظروف التى يشترك فيها أفراد الدوائر الكبيرة الأخرى. وفيما يتعلق بالاقتصاد، فإننا نسمى هذه الدوائر المختلفة طبقات، حيث تكون الطبقة جماعة من الناس لديهم ظروف ومصالح مادية ودوافع فيما يتعلق بالإنتاج والتخصيص والاستهلاك تكفى لأن تجعلنا نتحدث حديثًا مفيدًا عن ظروفهم وميولهم الجماعية مقابل الظروف والميول الجماعية الخاصة بالطبقات الأخرى التى تشترك بدورها فى ظروف ومصالح ودوافع مختلفة.

وبطبيعة الحال، ليس لكل فرد فى أية طبقة اقتصادية نفس الوضع أو الميول التى لدى كل فرد سواه فى تلك الطبقة. ويزيد عدد أماكن العمل التى يذهب إليها البناءون على عدد أماكن العمل التى يذهب إليها الجرسونات. وتختلف أملاك الرأسماليين الذين يعملون فى مجال صناعة الأدوية عن أملاك الرأسماليين الذين يعملون فى مجال صناعة السيارات. ومع ذلك فإن الغرض من تحليل الطبقات هو أن الظروف والأحوال الخاصة التى يشترك فيها

الجميع داخل أية طبقة من الطبقات الكبيرة وآثارها على سلوك الناس مهمة بالقدر الذى يجعل من المفيد تسليط الضوء على الطبقة بشكل جماعى؛ لكى نفهم ديناميكيات الاقتصاد.

فما الذى يقسِّم الناس إذن إلى طبقات؟ ما يوافق عليه كل خبير اقتصادى هو أن وجود علاقات مِلكية تختلف اختلافًا جوهريًا يقسم الناس بالتأكيد إلى طبقات مختلفة. ويبين التاريخ أن المِلكية تؤثر تأثيرًا ضخمًا على ما يدعيه المرء بشأن المنتَج الاجتماعى، وأثر المرء على القرارات الاقتصادية، ومصالح المرء ودوافعه. وهكذا فإنه فى المجتمع الرأسمالى توفر الظروف التى يشترك فيها كل من يملك وسائل إنتاج – سواء أكانت شركات أدوية أم سيارات أم كمبيوتر – للرأسماليين ظروفًا ودوافعَ متشابهة بالقدر الذى يجعلنا نتحدث حديثًا مفيدًا عن سلوكهم الجماعى (الساعى لتحقيق الربح). وكان امتلاك بعض وسائل الإنتاج هو ما جعل أفراد عائلة روكفلر Rockefellers رأسماليين، والدوافع المشتركة (الساعية لتحقيق الربح) التى تشجعها تلك الملكية لدى الرأسماليين هى التى جعلت آدم سميث يقول إنه "نادرًا ما يلتقى الأشخاص الذين يمتهنون نفس المهنة ببعضهم، ولو على سبيل اللهو والتسلية، ولكن الحديث ينتهى بمؤامرة ضد الجمهور، أو بحيلة لرفع الأسعار".

إلا أنه رغم أهمية المِلكية فهى ليست الأساس الممكن الوحيد الذى يقوم عليه التقسيم الطبقى. بل إن تقسيم العمل الخاص بأى اقتصاد أو آثار الأدوار الخاصة بمؤسسات التخصيص داخله قد يؤدى كذلك إلى جعل بعض الناس يشتركون فى أحوال تختلف اختلافًا تصنيفيًا عن تلك الأحوال التى يشترك فيها آخرون، حتى وإن كان لهم نفس وضع المِلكية.

فى الرأسمالية، الواقع هو أن كل محلل جاد يسمى من يملكون وسائل الإنتاج "رأسماليين" ومن لا يملكون شيئًا ولديهم القدرة على العمل ولا بد أن يبيعوا تلك القدرة مقابل أجر يُدفع لهم مقابل القيام بعمل روتينى يقوم على الإذعان "عمالاً". ولكن عندما نتجاوز الأملاك، باعتبارها أساسًا للتقسيم الطبقى، يمكننا كذلك تمييز "طبقة المنسقين" التى تتألف من هؤلاء الذين يتلقون أجرًا مقابل عملهم، ولكنهم على عكس العمال يقومون بأعمال لها تأثير كبير على أوضاعهم وأوضاع غيرهم الاقتصادية ويحتفظون بأعمالهم الأكثر تمكينًا؛ بسبب احتكار مهارات ومعرفة معينة. ويمكن أن نلاحظ أن طبقة العمال أمثال: عمال خطوط التجميع والجرسونات وسائقو الشاحنات والحراس، وطبقة المنسقين أمثال: المديرين والأطباء والمحامون والمهندسون، تنظر كل منهما إلى الأخرى من خلال مصالح متعارضة، وتعارض كل منهما الرأسماليين كذلك، وإن اختلفت طرق المعارضة.

فما الاقتصاد إذن؟

(١) الاقتصاد: مجموعة من المؤسسات المعنية ذات الإنتاج والتخصيص والاستهلاك وتضم تقسيمات العمل ومعايير المكافأة وأساليب التخصيص ووسائل اتخاذ القرار التى يمكن التعرف عليها.

(٢) الملامح الرئيسية هى المِلكية العامة أو الخاصة، وتقسيمات الأعمال التراتبية أو المتوازنة، وتخطيط الأسواق أو التخطيط المركزى أو الأفقى، واتخاذ القرار النخبوى أو الديمقراطى، وكل منها يقسِّم الفاعلين الاقتصاديين إلى طبقات توفر ظروف كل طبقة لها المصالح المادية والأصول والسلوكيات المشتركة والمعارضة لمصالح وأصول الطبقات الأخرى وسلوكياتها.

(٣) تشمل أنماطًا عريضةً مختلفة من الاقتصاديات الرأسمالية، واشتراكية السوق، والاشتراكية مركزية التخطيط، والإقليمية الحيوية، وما نسميه نحن اقتصاد المشاركة. وبينما تتنوع الحالات المحددة الخاصة بكل نمط تنوعًا كبيرًا من حيث المؤسسات التنموية والسكانية والسياسية والأسرية والثقافية وغيرها، من بين السمات المتباينة الأخرى، فإنه فى داخل النمط الاقتصادى الواحد تشترك كل الأمثلة على الأقل فى نفس المؤسسات الاقتصادية العريضة المحددة مركزيًا ونفس البنية الطبقية النابعة منها.

(٤) لكى ندرس أى نمط اقتصادى، ينبغى أن نحدد المؤسسات الجوهرية التى يتكون منها وأثرها على تقسيم العمل، وأنماط المكافأة، وتوزيع السلطة فيما يخص المنتجات، وعلى كيفية تأثير كل هذه الأشياء على الطبقات الاقتصادية المختلفة.

(٥) وأخيرًا، فإنه لكى نحكم على نمط الاقتصاد ينبغى أن نسأل عن كيفية تأثير ملامحه وجوانبه على النتائج والتوقعات البشرية وما إذا كانت تلك الآثار تعجبنا أم لا.

الفصل الثانى

القيم الاقتصادية

ليس هناك شىء بهذا القدر من العبث إلى حد أن الفلاسفة لم يقولوه.

شيشيرون

يتعدى العطف الحقيقى مجرد إلقاء عملة معدنية لشحاذ، إذ لابد أن ندرك أن البناء الذى يخرج الشحاذين بحاجة إلى إعادة هيكلة.

مارتن لوثر كنج الابن

نعرف أن أى اقتصاد لابد أن ينتج ويخصص ويستهلك حسب رغبة الناس. ولكن من الذين تهم رغباتهم؟ وما فرص تعبير الناس عن رغباتهم التى ينبغى أن تكون لديهم؟ وكيف ينتج الناس ويخصصون ويستهلكون، وما تأثير ذلك على فرص الحياة الخاصة بهم؟ وما قيمنا المفضلة فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية وكيف تنميها المؤسسات الاقتصادية المعينة أو تعوقها؟

عند بحث النظم الاقتصادية وتقييمها، نجد أن هناك أربعة أسئلة أساسية عن القيم لابد من الإجابة عنها:

(١) العدالة: ما مقدار ما يجب أن يحصل عليه الناس منها، ولماذا؟

(٢) الإدارة الذاتية: ما نوع السلطة التى يجب أن تكون للناس على ظروفها؟

(٣) التنوع: هل ينبغى تنويع السبل إلى الإنجاز أم الحد منها؟

(٤) التضامن: هل ينبغى للناس أن يتعاونوا أم يتنافسوا؟

أولى خطواتنا فى تصور أى اقتصاد جديد هى تناول مناطق الاهتمام الأربعة هذه بالبحث.

العدالة

يفضل الناس جميعًا على وجه التقريب "العدالة"، إلا أن الجدل ينشأ من أن أناسًا مختلفين يعنون أشياء مختلفة بهذا المصطلح. فنحن نرغب فى الدخل العادل والوضع العادل، ولكن العدالة بأية صورة من صورها؟

العدالة ١: الدخل

فيما يتعلق بالدخل، تلخص معايير أربعة توزيع الخيارات المتاحة وكيفية مكافأة الناس على نشاطهم الاقتصادى:

- المعيار ١: المكافأة بناءً على مساهمة الأصول الفيزيقية والبشرية لكل فرد.
- المعيار ٢: المكافأة بناءً على مساهمة الأصول البشرية لكل فرد فحسب.
- المعيار ٣: المكافأة بناءً على جهد كل فرد أو تضحيته الشخصية.
- المعيار ٤: المكافأة بناءً على حاجة كل فرد.

نجد، من الناحية التاريخية، بطبيعة الحال، أن أكثر المعايير تحقيقًا هو ضرورة حصول الناس على ما تمكنهم قوتهم من الحصول عليه، إلا أنه ليس هناك تقريبًا من يدعم، أخلاقيًا، استخدام القوة الغاشمة فى موافقة منه على أن تكون القوة هى معيارنا المفضل للدفع. ولا يظن أحد أن هذا الأسلوب الشائع هو الأسمى من الناحية الأخلاقية. كما أنه ليس هناك من يظن أنه أسلوب فعَّال. ففكرة إثراء البلطجى نتيجة لبلطجته ليست النموذج المثالى المعلن لأى إنسان، وإن كانت هى عادة القاعدة التى تفرضها الأسواق وأنظمة كثيرة أخرى. وعليه لا يقتضى الحال تناولها فى كتاب عن الرؤية الاقتصادية. ولذلك دعونا أولاً ندرس المعيار الأول، صابين اهتمامنا على المعايير الأربعة التى يدعمها الناس فحسب.

الأساس المنطقى لمكافأة الناس على المساهمة التى يقدمها رأسمالهم الخاص فى المنتَج هو ضرورة حصولهم من الاقتصاد على ما يساهمون به هم وممتلكاتهم الإنتاجية. وإذا كنا نفكر فى السلع والخدمات الاقتصادية على أنها قِدر «يخنى» عملاق؛ فالفكرة هى أن الأفراد يساهمون فى كيفية جعل «اليخنى» وفيرًا وغنيًّا من خلال عملهم ومن خلال الأصول الإنتاجية غير البشرية التى يأتون بها إلى المطبخ. فإذا كان عملى وأصولى الإنتاجية تصنع يخنى أكبر وأغنى مما يصنعه عملك وأصولك الإنتاجية، فإنه طبقًا للمعيار واحد

يكون من العدالة والإنصاف أن أتناول أنا لقمًا أكثر وأكثر من تلك التى تتناولها أنت. وبما أننى أحضرتِ أصولاً أكبر إلى المطبخ، فأنا استحق مكافأة أكبر. كما أنك تمتلك عزاقة وأنا أمتلك جرَّارًا. وهذا يجعلنى أكثر إنتاجية منك ويمكننى من تقديم مساهمة أكبر فى إجمالى ما ينتجه المجتمع من الطعام. ولذلك فمن الإنصاف فحسب أن أُكافَأ أنا أكثر منك.

ومع أن هذا الأساس المنطقى له جاذبية فطرية بالنسبة لكثيرين، فإن على أنصار المعيار واحد معالجة "مشكلة حفيد روكفلر". فطبقًا للمعيار واحد، ينبغى أن يأكل حفيد روكفلر من اليخنى ما يزيد ألف مرة على ما تأكله ابنة الفقير المجدة فى عملها. ويقول المعيار واحد: إن هذا مضمون حتى ولو لم يعمل حفيد روكفلر يومًا واحدًا فى حياته وعملت ابنة الفقير خمسين عامًا تقدم خلالها خدمات ذات نفع كبير للآخرين. فقد ورث الحفيد أملاكًا "تعمل" من أجله بما أنه "يأتى بها إلى المطبخ". وطبقًا للمعيار واحد، فنحن نرجع فضل مساهمة الأملاك الإنتاجية إلى مالكها. ذلك أن إحضار جرَّار أو مائة فدان من الأراضى المجاورة لنهر الميسيسيبى إلى الاقتصاد تزيد حجم ونوعية اليخنى الذى نصنعه، تمامًا مثل جعل شخص آخر يحفر أو يقشر البطاطس. ولذلك فإننا حين نرث جرارًا أو أرضًا، فإنه يأتى مع هذا الإرث سيل من الدخل الذى ليس علينا القيام بأى شىء كان لكى "نكسبه". ومن ناحية أخرى، توضح حقيقة عدم قيامنا بأى شىء كى نكسبه بجلاء أننا لا نستحقه من الناحية الأخلاقية بسبب عمل جدير بالتقدير من جانبنا. ولابد أن يكون هناك تفسير أخلاقى ما غير كوننا "نستحقه من الناحية الأخلاقية"، لبيان السبب فى إمكانية حصولنا عليه.

الواقع أن خطأً ثانيًا للدفاع عن المعيار واحد يقوم على رؤية خاصة بالأشخاص "الأحرار والمستقلين" الذين لدى كل منهم أملاكه الخاصة ويقال إنهم يرفضون الدخول طواعية فى أى عقد اجتماعى، بأية شروط سوى الاستفادة من مُنتج تلك الأملاك. وبناء على وجهة النظر هذه، فإننا بحاجة إلى المعيار واحد إذا كان هؤلاء الناس سيساهمون بحرية فى الاقتصاد. ولكن بما أن من يملكون قدرًا كبيرًا من الأملاك الإنتاجية لديهم سبب وجيه للمطالبة بعقد اجتماعى يكافئهم على أملاكهم، فلم لا يكون لدى من عندهم القليل من الأملاك، أو لا يملكون شيئًا، سبب وجيه للمطالبة بترتيب مختلف لا يعاقبهم على عدم امتلاكهم أية أملاك؟ وإذا صح ذلك، فكيف يحدث أن يحصل أصحاب الأملاك على المعيار الذى يريدونه، ولا يحصل من لا أملاك لهم على المعيار الذى يريدونه؟

الفرق التاريخى هو أن أصحاب الأملاك كانوا يحققون منافع كثيرة لأنفسهم (بما فى ذلك شراء تعزيز لإراداتهم عن طريق التشريع)، بينما ينتظرون الحصول على الموافقات،

فى حين لم يكن بإمكان من لا أملاك لهم تحاشى الكارثة إذا اضطُروا للانتظار طويلاً للحصول على الموافقة. وتدفع اشتراط إجماع كل الأطراف الصفقة إلى محاباة أصحاب الأملاك. وفى النهاية يُضطر العاطلون إلى الاستسلام والسعى للحصول على عمل، حتى ولو كان فى ظل ظروف تقضى بذهاب الأرباح بالكامل للمُلاَّك. إذ يجعلهم عكس ذلك معدمين. ولكن هذا يعنى أن المعيار واحد ليس موضوعًا بناءً على المرغوبية الأخلاقية، بل لأن هناك موقفًا تفاوضيًا غير عادل يتمكن فيه البعض أكثر من غيرهم من التغاضى عن عدم التوصل إلى اتفاق عادل (ولذلك يتمكنون أكثر من غيرهم من فرض الخضوع والدفاع عما فى حوزتهم)، وبذلك يفقد الأساس المنطقى للعقد الاجتماعى الخاص بتحقيق الربح بناءً على وجود الممتلكات الخاصة بكل دعم أخلاقى ويعود ثقله فقط إلى الظروف الطارئة غير المتوازنة.

بالمناسبة، ليس هذا التحليل جديدًا، وإن لم يكن المقصود به أن يناقشه من لا أملاك لهم علانية. ولنتأمل مثلاً صياغة آدم سميثِ الموجزة التى تقول "إنه فى ظل حماية القاضى المدنى فحسب يمكن لصاحب الأملاك ذات القيمة الكبيرة ... أن ينام ليلة واحدة فى أمان". أو لنتأمل هذه الحكمة المجهول قائلها: "القانون يسجن الجانى التعيس الذى يسرق إوزة من على الأرض المشاع، ولكنه يترك الجانى الأكبر الذى يسرق الأرض المشاع من الإوزة ويفلت بسرقته."

الحكمة التى تتصل بذلك هى أنه ما لم يكن من لديهم أملاك إنتاجية أكثر قد حصلوا عليها من خلال التضحية الشخصية، فإن الدخل الذى يحصلون عليه بسبب الأملاك ليس له ما يبرره من ناحية العدالة. ولا يتسم تحديد الدخل بناءً على الأملاك الخاصة بالعدالة، ولابد من رفضه إن نحن قررنا أن من لديهم أملاك إنتاجية أكثر لم يحصلوا عليها من خلال قدر أكبر من التضحية الشخصية. واتباعًا لهذا الخط من التقييم بالتوافق مع آراء المؤيدين للمعيار واحد، لابد لنا الآن من التساؤل عن كيفية حصول الناس على الأملاك.

من الواضح أن حيازة الأملاك الإنتاجية لا تستلزم أية تضحية من جانب الوريث. وبالتالى فنحن لا نحرم الوريث المحتمل من أى شىء له حق المطالبة به أخلاقيًا إن نحن منعنا وراثة الأملاك الإنتاجية. ولكن ماذا عن حقوق أفراد الجيل الأكبر سنًا الذى يرغب فى توريث الأملاك الإنتاجية لذريته؟ ولنفترض (عكس كل الاحتمالات)، أن من يرغبون فى التوريث حصلوا على أملاكهم الإنتاجية بطريقة تتساوق مع مفهوم محترم للعدالة الاقتصادية. أى لنفترض أنهم ضحوا أكثر من الآخرين بالعمل لفترات أطول وبجد أكثر،

وبدلاً من أن يتناولوا كميات ضخمة من الكافيار فى أواخر حياتهم، فضلوا نقل أصولهم الإنتاجية التى كسبوها بشق الأنفس إلى أبنائهم وأحفادهم. وهنا سيبدو حرمانهم من الحق فى القيام بذلك انتهاكًا لا مبرر له لحريتهم الشخصية فى التنازل عن حقوقهم المشروعة فى المنافع الاقتصادية كيفما شاءوا. ومن المؤكد أنه يتعارض مع هذا الحق.

ولكن ماذا عن حق أفراد الجيل الأصغر سنًا فى الحصول على فرص اقتصادية متكافئة؟ إننا حين نسمح بتوريث الأصول الإنتاجية سوف يبدأ بعض الشباب بمزايا وسوف يصبح الآخرون مدينين - دون تقصير من جانبهم - وسيزداد التفاوت جيلاً بعد جيل. وإذا كان لأفراد الجيل الأكبر سنًا الحق فى توريث الأملاك الإنتاجية أثناء ممارستهم حرية الاستهلاك، فحينئذ سيكونون قد أوجدوا للجيل الأصغر سنًا فرصًا اقتصادية غير متكافئة تنتهك حقوق هذا الجيل. ومن ناحية أخرى، إذا كان لابد من حماية أفراد الجيل الأصغر سنًا من هذه النتيجة غير العادلة، فلابد من منع أسلافهم من توزيع أصولهم كما يحلو لهم؛ وهى النتيجة التى تبدو غير عادلة كذلك.

فماذا نختار إذن؟ ينبغى إنكار الحق فى توريث وسائل الإنتاج، لأن حق كل الأجيال فى الحصول على فرص اقتصادية متكافئة يفوق حق جزء من أفراد جيل من الأجيال فى توريث الثروة التى تولِّد الدخل لذريتهم. وفى حين يكون من المؤكد أن جزءًا من حرية الاستهلاك التى تجعل الجيل الأكبر سنًا يمتلك الأملاك ويورثها يُضحَّى به عن طريق تجريم وراثة الأملاك الإنتاجية، فإن القيام بذلك ضرورى لحماية حرية الجيل الأصغر سنًا والأكثر أهمية فى الحصول على فرص اقتصادية متكافئة. وبصورة أعم، تشيع هذه الحريات المتضاربة من هذا النوع فى الاقتصاد وفى جوانب أخرى من جوانب المجتمع كذلك. وبدلاً من تسوية تلك الصراعات عن طريق منح حق المِلكية لطرف أو لآخر نظريًّا، وبالتالى الإعلاء من شأن فكرة المِلكية باعتبارها ما يحدد الفرق، ينبغى أن يكون الهدف هو إعطاء كل فاعل من الفاعلين مُدْخَل اتخاذ قرارات يتناسب مع مقدار تأثر هذا الشخص بالنتيجة، وبالتالى إعلاء شأن الديمقراطية الحقة باعتبارها ما يحدد الفرق. بعبارة أخرى، تعد الإدارة الذاتية الاقتصادية - التى تُعَرَّف بأنها تَمَتُّع الفرد بتأثير على اتخاذ القرارات بما يتناسب مع مقدار تأثر هذا الفرد - معيارًا أسمى بكثير من معيار الحرية الاقتصادية القائمة على حق الشخص فى التصرف فى أملاكه كيفما شاء.

على هذا الأساس، فإنه بما أن الجيل الأصغر سوف تؤثر عليه الفرص غير المتكافئة تأثيرًا أشد خطورةً بكثير من الجيل الأكبر، من خلال تقييد حريته فى توريث الأملاك

الإنتاجية، فمن المبرَّر تقييد حقوق الميراث. وفى الوقت الذى لا يتعدى فيه الصراع بين حرية الاستهلاك الخاصة بتوريث الجيل الأكبر أملاكه وحق الفرصة الاقتصادية المتكافئة الخاصة بالجيل الأصغر كونه صراعًا بين حريات متضاربة فى الاقتصاديات الرأسمالية، فإنه صراع على قدر كبير من الأهمية. ومنح حق الملِكية لمصلحة الميراث انتهاك جسيم لمبدأ الإدارة الذاتية الاقتصادية، حيث إنه يسمح لمن يتأثرون تأثرًا بسيطًا (من يورِّثون)، بأن يؤثروا بصورة كبيرة على حياة كثيرين غيرهم. ونتيجة لذلك لابد أن يبدأ هؤلاء الآخرون حياتهم الاقتصادية ولديهم عوائق خطيرة مقارنة بأقرانهم المميزين.

الطريقة الثانية التى يحصل بها أشخاص فى الرأسمالية دون سواهم على الأملاك الإنتاجية – بخلاف بَذْل العَرَق بالفعل من أجل الحصول عليها – هى من خلال حسن الحظ. فالعمل أو الاستثمار فى شركة أو صناعة صاعدة أو هابطة ينطوى على الحظ الطيب أو الحظ السيئ. وتنطوى مواصلة خط من خطوط الصناعة والاستفادة من الأنشطة المعينة التى يقوم بها الآخرون، أو من ديناميكيات الانتعاش أو الكساد الكونى أو المحلى، على الحظ الطيب. ولا تكافئ توزيعات الأملاك الإنتاجية التى وراءها الحظ التضحيات التى يقوم بها الناس. ولذلك فمن الواضح أنه ليس هناك تبرير أخلاقى من ناحيتهم.

أما الطريقة الثالثة التى يحصل بها الناس على قدر أكبر من الأملاك الإنتاجية فهى من خلال المزايا غير العادلة، نتيجة لاختلاف الظروف والصفات الإنسانية. فعلى سبيل المثال قد تسمح لك العوامل الاعتباطية بتكديس أصول إنتاجية أكثر منى؛ لأن لديك معلومات ليست لدى، أو لأنك تعمل فى مدينة أو ولاية تتمتع بامتيازات لا تتمتع بها مدينى أو ولايتى. وقد تعنى الفروق الاعتباطية فى الصفات البشرية أن لديك ذكاءً فطريًا أو قوةً أو مهارةً أكثر مما لدى، دون أن يكون ذلك كله مرجعه إلى خطأ من جانبى أو جهد أو تضحية أكبر من جانبك. وقد يؤدى هذا إلى حصولك على قدر أكبر من الممتلكات الإنتاجية. ومع أنه يبدو من غير المحتمل أن تكون هذه الفروق كبيرة جدًّا، فسوف تصبح حتى الفروق الأوليَّة الطفيفة فى حيازة الأملاك الإنتاجية أكثر ظلمًا بصورة كبيرة فى الاقتصادات التى يُدفع فيها للمُلاَّك ثمن مساهمات أملاكهم. و تُكبِّر الميزة الأولية نفسها، حيث تكون بمثابة وسيلة لحيازة أملاك أكثر. وإذا كان الفرق الأوَّلى ظالمًا، فإن الفروق الأكبر – الناتجة عما يلى ذلك من تراكم – ظالمة هى الأخرى.

ولكن ماذا لو كدَّس البعض مقدارًا أكبر لأنه يعمل فترات أطول ويجتهد أكثر من غيره؟ أو ماذا لو استهلك البعض أقل كى يكدِّس قدرًا أكبر من الأملاك الإنتاجية؟ معظم من

يقولون إن المعيار واحد عادل سوف يجعلوننا نعتقد أن هذه هى الطريقة التى تنشأ بها التفاوتات فى حيازة الأملاك الإنتاجية عادة. والواقع أنه إذا كدَّس شخص ما قدرًا أكبر من الأملاك الإنتاجية من خلال المزيد من العمل أو القدر الأقل من الاستهلاك فى الماضى، فحينئذ يكون للقدر الأكبر من الاستهلاك (أو الراحة) الذى يتناسب مع التضحية السابقة ما يبرره. إلا أن هذه النتيجة تطبيق مباشر للمعيار ثلاثة - لكل حسب جهده أو تضحيته - مادام التعويض "المتناسب" هو القدر اللازم للتعويض عن التضحيات السابقة الأكبر، وبالتالى يجعل أعباء الجميع وأرباحهم عادلة على مر الزمن. وهو لا يبرر المعيار واحد بآثاره الخاصة بالتعويض عن المِلكية، حتى حين تتعدى ما يبرره الجهد والتضحية.

ويقبل معظم علماء الاقتصاد السياسى أنه فى الاقتصادات الرأسمالية تعد الفروق فى حيازة الأملاك الإنتاجية التى تتراكم خلال جيل واحد بسبب التضحية غير المتساوية تعد ضئيلة مقارنة بالفروق فى الثروة الناتجة عن الميراث والحظ والمزايا غير العادلة وتحقيق الأرباح. وهذا ما عناه برودون Proudhon حين صك عبارة "المِلكية سرقة" property is theft. وتدعم كل الأدلة الخاصة بأصول الثروة المتباينة فى نهاية القرن العشرين الرأى الذى أعلنه إدوارد بيلامى Edward Bellamy (فى عام ١٨٨٨) فى كتابه الشهير "التطلع للوراء" Looking Backward...

قد تعدونها قاعدة أنه لم يكن للأغنياء، أى من يملكون الثروة، حق أخلاقى فيها باعتبار أنها تقوم على الاستحقاق، ذلك أنه إما أن ثرواتهم تنتمى إلى فئة الثروة الموروثة، أو أنها حين كُدِّست خلال حياتهم كانت بالضرورة تمثل بالأساس منتَج الآخرين الذين حصلوا عليه إما بالقوة أو بالتلاعب.

مع بداية القرن الحادى والعشرين، يعد إعلان تلفزيونى لبيت السمسرة "سالومون، سميث أند بارنى" Salomom, Smith & Barney مثالاً لذيذًا للرّياء الأخلاقى بشأن دخل الأملاك. إذ يخبرنا بإخلاص رجل ذو ذوق واضح أن السماسرة فى "سالمون، سميث أند بارنى" يؤمنون بـ"بالطريقة القديمة لكسب المال". وما يعنيه بالطبع أن السماسرة يثنون العملاء عن إغراء إستراتيجيات المكسب الكبير والمخاطر الكبيرة ويقترحون بدلاً من ذلك زيادة الثروة بصورة أكثر بطئًا ولكن بيقين أكبر؛ على وجه التحديد دون أن يكسب منها بنسًا واحدًا. وأشار ريكاردو Ricardo إلى أنه "ليست هناك طريقة لزيادة الأرباح سوى خفض الأجور." ويقول جروشو ماركس Groucho Marx بإيجاز شديد إن "سر النجاح هو الأمانة والتعامل النزيه. وإذا أمكنك تَصنُّع هذين فقد تحقق لك النجاح."

المعيار اثنان الخاص بالمكافأة أقل صراحة فى تقديره من المعيار واحد: لماذا لا نكافئ كلاً حسب قيمة مساهمة رأسمالنا البشرى فحسب، أى مساهمة ما نأتى به نحن فقط بأنفسنا إلى المطبخ؟ وبينما يتفق مؤيدو المعيار اثنان بصورة عامة مع الحجة التى سيقت آنفًا وهى أن دخل الأملاك لا يمكن تبريره، فهم يؤمنون بأننا جميعًا لنا الحق فى "ثمار عملنا". ويبدو الأساس المنطقى لما يقولونه مقنعًا إلى حد كبير عند أول وهلة. فإذا كان عملى يساهم أكثر فى الجهد الاجتماعى، فمن الصواب فحسب أن يكون ما أحصل عليه أكثر. ولا أكون غير مستغل للآخرين فحسب حين أحصل على ما هو أكثر، بل بما أننى أضع بنفسى كمية إضافية فى القدر فسيكونون هم الذين يستغلوننى بدفعهم ما يقل عن قيمة مساهمتى الشخصية.

ولكن وضوح الادّعاء ناتج عن كونه مألوفًا وليس عن التفكير فيه بجدية. ويوضح التفكير المتأنى أن علينا رفض المعيار اثنان - مكافأة الإنتاج الشخصى - لنفس الأسباب الأساسية التى تجعلنا نرفض المعيار واحد؛ أى مكافأة مِلكية وسائل الإنتاج.

يُعَرِّف الاقتصاديون قيمة المساهمة فى أى مُدْخَل (سواء أكان العمل أم الآلات أم بعض الموارد) على أنها "مُنْتَج الإيراد الحدَّى" الخاص بذلك المُدْخَل. وإذا أضفنا وحدة أخرى من المُدْخَل الذى نحن بصدده إلى كل المُدْخَلات الأخرى المستخدمة حاليًّا فى عملية الإنتاج، فما مقدار زيادة قيمة المُنتَج؟ هذه الزيادة هى قيمة مُنْتَج الإيراد الحدّى. ولكن ذلك يعنى أن الإنتاجية الحدية، أو المساهمة التى يقدمها أى مُدْخَل تعتمد كذلك على القدر المتاح من ذلك المُدْخَل وعلى كم وكيف المُدْخَلات المكملة بقدر اعتمادها على أيَّة نوعية طبيعية خاصة بالمُدْخَل نفسه. بعبارة أخرى، يتوقف القدر الذى تضيفه ساعة العمل الإضافية التى أعملها إلى المُنْتَج على عدد الساعات التى يساهم بها الآخرون، وعلى نوعية مساهماتهم، وعلى الأدوات التى نستخدمها جميعًا، وعلى الأصناف التى ننتجها، وعلى صفاتها، وهلم جرا. وهذه الحقيقة وحدها تقوِّض المبدأ الذى وراء أى معيار "يقوم على المساهمة" مثل المعيارين واحد واثنان.

تعنى مكافأة فروق القيمة الخاصة بالمساهمات الشخصية، كما يبررها المعيار اثنان، مكافأة الفروق الناجمة عن عوامل ظرفية وشخصية خارج سيطرة أى فرد. فعندما يتكاثر الشباب على المهنة التى عملت فيها لمدة عشرين عامًا، فإن مُنْتَج الإيراد الحدَّى الخاص بك ينخفض، بالرغم من أنك تعمل بنفس الجد الذى كنت تعمل به دائمًا. وحين لا يقوم صاحب عملك بإحلال وتجديد الآلات التى يُحدِّثها غيره من أصحاب العمل، فإن إنتاجيتك الحدَّية تعانى حتى ولو لم يكن هناك نقص فى جهودك.

• لنفترض أننا أغفلنا حقيقة أن الإنتاجية الحدية الخاصة بأنواع العمل المختلفة تعتمد على عدد من الأشخاص الآخرين في كل فئة من فئات العمال وعلى كم المُدْخَلات غير العمالية المتاحة وكذلك على المعرفة التكنولوجية، أو أننا بررنا هذه الحقيقة بطريقة أو بأخرى. يشكل "اليانصيب الوراثى" ظرفًا آخر خارج سيطرة الفرد إلى حد كبير ويؤثر تأثيرًا كبيرًا على مدى قيمة مساهمة الفرد. فلن يعطينى أى قدر من الطعام إضافة إلى رفع الأثقال قامة طولها ٦ أقدام و٩ بوصات [٢٠٢,٥ سم] و٣٠٠ رطل [١٢٠ كيلو] من العضلات كى يمكننى "كسب" الراتب الشهرى الذى يحصل عليه لاعب كرة القدم المحترف الذى يزيد ٥٠ مرة عن الراتب الذى "أكسبه" الآن. وقد أوضحت عالمة الاقتصاد الإنجليزية الشهيرة جوان روبنسون Joan Robinson (١٩٠٣- ١٩٨٣) منذ فترة طويلة أنه مهما كانت "إنتاجية" أية آلة أو قطعة أرض، فإن ذلك لا يمثل حجة أخلاقية لدفع أى شىء لصاحبها. ونحن نريد أن نسحب هذه الحكمة على السمة البشرية الفردية لكى ندرك أنه مهما كانت إنتاجية مستوى ذكاء مقداره ١٧٠ أو جسم وزنه ٣٠٠ رطل، فإن هذا لا يعنى أن صاحب هذه السمة يستحق دخلاً أكبر من شخص أقل موهبة من الناحية الإنتاجية ويعمل بنفس الجِدّية ويقدم نفس التضحيات.

الحظ عنصر خارجى. وفى «اليانصيب الوراثى» ليس هناك ما هو أفضل أساسًا للمكافأة من الحظ فى يانصيب الإرث؛ وهو ما يوحى بأن المعيار اثنان - باعتباره مفهوم عدالة - يعانى من العيب ذاته الموجود فى المعيار واحد. فإذا كان لدى شخص حظ طيب لامتلاكه جينات وراثية تمنحه ميزة ما خاصة بإنتاج أشياء ذات قيمة، أو إذا كان محظوظًا فيما يتعلق بمجال عمله، فليس هناك سبب بالإضافة إلى هذا الحظ الطيب يقدم له كذلك دخلاً زائدًا عن الحد.

وكثيرًا ما يزعم أنصار المعيار اثنان فى معرض دفاعهم عنه أنه بينما قد لا تستحق الموهبة مكافأة من الناحية الأخلاقية، فإن توظيف الموهبة يتطلب التدريب. وهنا تكمن التضحية التى تستحق المكافأة. وليست رواتب الأطباء تعويضًا عن قدرة فطرية ما لدى الطبيب منهم، بل عن التعليم الإضافى الذى يتحمل مشقته. إلا أن فترة التدريب الأطول لا تسلتزم بالضرورة تضحية شخصية أكبر. ومن الضرورى ألا نخلط بين تكلفة تدريب الشخص - التى تتكون فى معظمها من وقت وجهد المعلمين الذين يتولون التدريب والموارد الاجتماعية، كالكتب وأجهزة الكمبيوتر والمكتبات وقاعات الدرس - وبين التضحية الشخصية التى يقدمها المتدرب. وإذا كان المعلمون والمنشآت التعليمية تدفع لهم الأجور

باعتبارها نفقات عامة لا خاصة - فى حالة وجود نظام للتعليم العام - فهنا تكون التضحية الشخصية التى يقدمها الطالب هى المشقة التى يتحملها خلال الوقت الذى يمضيه فى الدراسة.

بل إنه يجب مقارنة حتى المعاناة الشخصية التى يتحملها الشخص باعتباره طالبًا المقارنة الصحيحة. فبينما تكون البرامج التعليمية الكثيرة أقل متعة على المستوى الشخصى من الوقت الذى يقضيه الشخص فى الراحة، فإن المقارنة الصحيحة تكون بالضيق الذى يشعر به الآخرون الذين يعملون فى وظائف مدفوعة الأجر بدلاً من الذهاب إلى الكلية. وإذا كان معيارنا الخاص بالمكافأة الإضافية هو تحمل تضحية شخصية أكبر من الآخرين، فحينئذٍ يقتضى المنطق أن نقارن مشقة طلاب الطب بأى مستوى آخر مهما كان مقدار المشقة التى يعانيها الآخرون الذين يعملون أثناء وجود طالب الطب الذى يدرس فى كليته.

باختصار، أيهما أفضل: الدراسة فى كلية الطب أم العمل جرسونًا؟ فقط إذا كانت الدراسة أكثر بغضًا من العمل فإنها تفرض تقديم تضحية أكبر مما يقدمه الآخرون وتستحق بالتالى مكافأة أكبر، وحينئذٍ سوف توازى المكافأة الإضافية التى تستحقها ذلك الفرق لا أكثر.

وإذا كان التعليم يعتمد على النفقات العامة لا الخاصة، وليست المشقة الخاصة بالدراسة بأكبر من المشقة التى يتحملها الشخص حين يعمل بدلاً من أن يدرس فى الإطار الزمنى نفسه، فإن الدراسة الإضافية لا تستحق تعويّضًا إضافيًا من الناحية الأخلاقية. وإذا كان الشخص يدفع ثمن تعليمه، فساعتها يحدد ذلك المكافأة المضمونة لا أكثر. وإذا كان تعليم الشخص صعبًا وشاقًا مقارنة بالعمل، فإن هذا الفرق يحدد التعويض الإضافى المضمون ولا شيء غيره.

ومشكلة مبرر "كان علىّ أن أتحمل الدراسة زمنًا طويلاً" الخاص بالمعيار اثنان هى نفسها "مشكلة الطبيب مقابل جامع القمامة". إذ كيف يكون عدلاً أن ندفع لجرّاح المخ، حتى فى الظرف غير المحتمل الذى يساهم فيه بوقت أطول من معظم العمال الآخرين، عشرة أضعاف ما يتقاضاه جامع القمامة الذى يعمل فى ظروف بائسة لمدة أربعين أو خمسين ساعة أسبوعيًا؟ وحتى إذا كانت الدراسة فى كلية الطب مكلفة، بل وحتى إذا كانت أصعب وأكثر إنهاكًا من جمع القمامة خلال الوقت نفسه (وهو زعم مضحك)، فمن المؤكد أنها سوف تبرر أقل بكثير من الحياة ذات الأجر الأعلى كثيرًا لتعويض الطبيب عن تلك

التضحية المؤقتة، خاصة وأن العمل اللاحق - جراحة المخ - له مكافآت اجتماعية وأخلاقية استثنائية خاصة به. وبذلك ينهار الأساس الأخلاقى للمعيار اثنين.

فماذا إذن عن المعيار ثلاثة؛ أى المكافأة بناءً على جهد كل فرد أو تضحيته الشخصية؟ بينما تعود الفروق فى المساهمات التى يقدمها عمل الناس إلى الاختلافات الموجودة فى الظروف والموهبة والتدريب والحظ والجهد الخاص بكل تلك العوامل، فإن الناس يتحكمون فى جهدهم فحسب. وإثابة الناس أو عقابهم على أشياء لا يمكنهم التحكم فيها انتهاك لنفس المبدأ الأساسى الخاص بالعدالة الاجتماعية الذى يقول إنه من الظلم دفع أجور مختلفة بناءً على الجنس أو النوع على سبيل المثال. ونحن نعنى بكلمة "جهد" ما يحدث من تضحية شخصية أو انزعاج أثناء أداء الفرد لواجباته الاقتصادية. وبالطبع يمكن أن يكون الجهد ساعاتٍ أطول، أو عملاً أقل متعة، أو عملاً أكثر كثافة أو خطورة أو ضررًا بالصحة. أو قد يشمل القيام بتدريب أقل متعة من تجربة التدريب الخاصة بالآخرين، أو أقل متعة من الوقت الذى يقضيه الآخرون فى العمل. إن الأساس المنطقى البارز للمعيار ثلاثة هو أنه ينبغى للناس أن يأكلوا من «اليخنى» بقدر التضحيات التى قدموها لطهوه. وطبقًا للمعيار ثلاثة، ليس هناك أى اعتبار آخر سوى التضحية المتفاوتة فى الإنتاج المفيد يمكن أن يبرر تناول شخص صحيح البنية لكمية يخنى أكبر أو أفضل مما يتناوله غيره.

وحتى بالنسبة لهؤلاء الذين يرفضون النظريات القائمة على المساهمة الخاصة بالعدالة الاقتصادية - مثل المعيارين واحد واثنين - لا تزال هناك مشكلة تتعلق بالمعيار ثلاثة، وهى "مشكلة حادث السيارة". لنفترض أن شخصًا ما قدم تضحيات متوسطة لمدة ١٥ سنة واستهلك كمية متوسطة. ثم صدمته سيارة، وكان علاج ضحايا حوادث السيارات يكلف مبالغ ضخمة. فإذا قصرنا استهلاك الناس على المستوى الذى يبرره ما يبذلونه من جهد، فلابد أن نحرم المصابين والمرضى من المعاملة الإنسانية (أو حصولهم على دخل أثناء عجزهم عن العمل).

وهنا يأتى معيار آخر، وهو المعيار أربعة: الدفع بناء على الحاجة. ولكن رغم جاذبية المعيار أربعة فهو معيار يدخل فى فئة تختلف عن المعايير الثلاثة الأولى. والواقع أنه ليس مرشحًا لأن يكون تعريفًا للعدالة الاقتصادية. بل إنه يعبر عن قيمة تتعدى الإنصاف أو العدالة، التى نطمح إليها وننفذها حين تكون ممكنة ومرغوبة. وأن يكون الاقتصاد عادلاً ومنصفًا ومُقْسِطًا شىء، وأن يكون الاقتصاد رحيمًا، فهذا شىء آخر. وليس الاقتصاد العادل الكلمة الأخيرة فى علم الاقتصاد المرغوب أخلاقيًا، كما أننا فى سعينا لتحقيق

العدالة الاقتصادية نرغب كذلك فى الرحمة. وبذلك تكون لدينا قيمة العدالة - أى المعيار ثلاثة - ولدينا فيما وراء العدالة الاقتصادية رحمتنا التى نطبقها من خلال المعيار أربعة، حيث تكون مناسبة فى حالات المرض والكوارث والعجز، وهلم جرا. وتلك هى مطامحنا الخاصة بالدخل.

نعرف بطبيعة الحال، أن الأمر لا يستحق عناء تحقيق عدالة الدخل أو حتى الإنسانية الرحيمة بشأن الدخل، وأننا حين نفعل ذلك يكلفنا هبوط المُخْرَج الإنتاجى أو غير ذلك من الآثار الجانبية السيئة مبالغ كبيرة فى حياتنا الأكثر اتساعًا، إلا أننا نعالج هذه المسألة ونحن نُقَدِّر إن كنا ننفذ معاييرنا الخاصة بالمكافأة الاقتصادية تنفيذًا مؤسسيًّا بطرق تتساوق مع القيم الأخرى التى نعتز بها أم لا، وهو ما سوف نبحثه لاحقًا. أولاً: هناك بُعْد آخر للعدالة لابد لنا من بحثه.

العدالـــة ٢: الظروف

لِمَ ينبغى أن يكون لشخص ما ظرف اقتصادى فى العمل يتسم بالإنجاز والمتعة بينما لآخر ظرف منهِك ويوقع الكآبة فى النفس؟ ما مبرر هذا التفاوت؟ وما الأساس الأخلاقى الذى يجعل أنطونى Anthony يتمتع بظروف اقتصادية أفضل من أرونداتى Arundhati؟

تظل المقولات المتعلقة بالدخل من الناحية الافتراضية بلا تغيير. ومن المؤكد أن حيازة الأملاك ليست هى ما يبرر حصول أنطونى على ظروف عمل أفضل من التى تحصل عليها أرونداتى. كما أنه من المؤكد أن ذلك لا يعود إلى موهبة طبيعية ولا إلى التدريب. وإذا كانت أرونداتى تعانى بالفعل من وضع عمل أسوأ من ظرف أنطونى، فمن المؤكد أنه يمكننا تعويض ذلك بإعطاء أرونداتى دخلاً أكبر كى نجعل حزمة الدخل/العمل متساوية لكل منهما.

المهم هو أنه لابد عند التفكير فى الظروف الاقتصادية العادلة ألا نفكر فيما يتعلق بالمكافأة العادلة فحسب، بل كذلك بالظروف العادلة. والمبرر الحقيقى الوحيد لتخصيص الظروف المتفاوت، هو أن يعود ذلك بالفائدة على المُنْتَج، وبالتالى الجميع. ولكن من المؤكد أنه حتى إذا كان الحال كذلك فسيكون هناك تعويض للطرف الذى يعانى من ظروف أسوأ عن الوضع الذى هو فيه بدخلٍ أعلى، بينما يتلقى الطرف الذى يستفيد من الظروف الأفضل دخلاً أقل.

هذا الموقف من جعل الظروف عادلة متأصل بالفعل فى مناقشة الدخل وفى خيار المكافأة حسب الجهد والتضحية، ولكنه يستحق الذكر فى حد ذاته من أجل وضوح الرؤية. وسوف نعود فى موضع لاحق إلى آثار موازنة ليس فقط نوعية العمل فى الوظائف المختلفة، بل كذلك فى كيفية تمكين الوظائف المختلفة للعمال. أما الآن فسنبحث مجال الاهتمام التالى الخاص بالقيم المرشدة.

الإدارة الذاتية

مجال الاهتمام الكبير الرابع الذى نعرضه هو السلطة والمشاركة؛ أى: إلى أى مدى ينبغى للعوامل الاقتصادية أن تؤثر على النتائج؟ وكما هو الحال بالنسبة للمكافأة، لدينا هنا كذلك قيمة مثيرة للجدل إلى حد كبير تحظى منا بالتأييد، ولذلك لابد لنا من الحرص على عرض حجة فى مصلحتها. فماذا ينبغى أن يكون معيارنا الخاص بالتأثير الذى لابد أن يكون لأى فاعل على النتائج الاقتصادية؟ هناك ثلاثة خيارات أساسية:

(١) وضع معظم السلطة فى يد عدد قليل من الفاعلين وترك تأثير ضئيل جدًّا للباقين على القرارات التى تؤثر عليهم.

(٢) توزيع السلطة بطريقة أكثر مساواة بحيث يكون لكل فاعل صوت واحد دائمًا فى عمليةٍ الحكمُ فيها للأغلبية.

(٣) تنويع طريقة توزيع السلطة بناء على علاقة كل فاعل بالقرارات المحددة. وحينئذ تصبح القضية هى وضع المعايير التى تحدد مقدار تأثير كل منا فى قرار من القرارات مقارنة بغيره.

بصورة عامة، يوصف الخيار الأول ـ منح معظم التأثير على اتخاذ القرارات لبضعة أفراد ـ بأنه استبدادى، لأنه يمنح القلة سلطة غير متناسبة على الكثرة. ونحن نسميه فى المجال السياسى دكتاتورية أو احتكار القلة ونرفضه عمومًا لكونه غير متوافق مع احترام حقوق البشر كافة. ولكن إذا كان من الخطأ وجود نخبة سياسية تقرر أحوالنا السياسية، لأنه ينبغى أن يكون لكل منا تأثير على اتخاذ القرار، فمن المؤكد إذن أنه من الخطأ أن تقرر أية نخبة اقتصادية أحوالنا الاقتصادية؛ وبالمنطق نفسه ينبغى لكل منا أن يكون له تأثير ما على ذلك.

غالبًا ما يسمى الخيار الثانى - تحكم الأغلبية فى كل الأمور بحيث يكون لكل فرد صوت واحد - ديمقراطية. ولكن لنتأمل كونى أنسخ هذه الصفحة. هل ينبغى أن يكون لك رأى بشأن أى من أجهزة الكمبيوتر أستخدمه فى النسخ، أو بخصوص إضاءة المصباح الذى عند مكتبى أو عدم إضاءته، أو فيما يتعلق بفتح نافذتى أو عدم فتحها؟ لا، إذ يجب فيما يتعلق بذلك أن أتخذ أنا كل هذه القرارات بنفسى، وباستبداد، تمامًا مثلما يجب أن تقرر أنت متى تنتقل إلى الصفحة التالية من هذا الكتاب، وإذا كنت ستنتقل إليها أم لا، أو تترك الكتاب وتقرأ شيئًا أكثر تسلية، أو تأخذ حمّامًا.

لا يستغرق الأمر سوى دقيقة من التفكير الذى لا يقيده شىء كى تدرك أن امتداح اتخاذ القرار من خلال إعطاء صوت واحد لكل فرد لا يكشف الكثير عن معيار عام لاتخاذ القرار. فالاستعانة بحكم الأغلبية يتجاهل بصورة كبيرة أنه من بين ذلك التنوع الكبير فى القرارات، الذى ينشأ عن التفاعلات الاجتماعية والحياة الاقتصادية، هناك القليل نسبيًا فقط هو ما تجرى معالجته معالجة صحيحة عن طريق إعطاء صوت واحد لكل شخص وحساب الأصوات. فهل ينبغى أن يكون للعمال فى شركتى "جنرال موتورز" General Motors و"بوينج" Boeing وهؤلاء الذين يعملون فى محل البقالة الذى على ناصية الشارع أصوات متساوية بشأن حصول عمال شركة "فورد" Ford على راحة لتناول طعام الغداء فى الساعة الثانية عشرة ظهرًا أو بعد ذلك بنصف ساعة؟ من الواضح أن الإجابة ستكون بالنفى.

إن ما يظهر هو أن وجود معيار معقول لاتخاذ القرار يتطلب أن يكون لدى الفاعلين سلسلة من سلطة اتخاذ القرار تتراوح بين السلطة الصغيرة جدًا وتلك شديدة الضخامة، تبعًا لحجم تأثير القرارات عليهم. فأنت الذى تقرر إن كنت ستضع صورة لطفلك على مكتبك أم لا. فما إذن مقدار ما ينبغى أن يكون لديك من تأثير على اتخاذ هذا القرار؟ أو لنفترض أنك ترغب فى وضع ستيريو بدلاً من صورة طفلك على المكتب وتشغيله بصوت مرتفع بالقرب من زملائك فى العمل. فما مقدار رأيك فى اتخاذ هذا القرار؟

قد لا يكون هناك من يرد بأنك فى حالة الصورة لك الرأى الكامل فى اتخاذ القرار الخاص بهذا الموضوع، أما فيما يتعلق بالستيريو فلابد أن يكون رأيك محدودًا، وهو ما يتوقف على من - غيرك - سيسمع الموسيقى، وبالتالى سوف يتأثر باختيارك. ولنفترض أننا نسأل بعد ذلك عن مقدار ما ينبغى أن يكون للآخرين من رأى. من الواضح أن الرد يتوقف على مدى تأثير القرار عليهم.

لذلك، فالمعيار الذى نؤيده هو أنه ينبغى أن يؤثر كل فاعل فى الاقتصاد على النتائج الاقتصادية بشكل يتناسب مع مقدار تأثير تلك النتائج عليه، تبعًا لمدى إمكانية ترتيبنا الأمر. وينبغى أن يعكس رأينا فى القرارات مقدار تأثيرها علينا. وهذا هو المعيار الوحيد الذى يعامل كل الفاعلين بنفس القدر من الاحترام ويمنح كل الفاعلين نفس حقوق المطالبة بالسلطة دون اختزال اتخاذ القرار إلى مجرد عملية آلية لا علاقة لها بمنطق آثارها. وإذا كان المعيار البديل مختلفًا، فحينئذ لابد أن يُنص على أنه ينبغى أحيانًا أن يحصل بعض الناس على سلطة أكبر بصورة غير متناسبة ويحصل آخرون على سلطة أقل بصورة غير متناسبة على القرارات التى تؤثر عليهم. فما المبرر الأخلاقى لهذا التفاوت فى معاملة البشر المختلفين؟

لكن أهناك حجة براجماتية تبدو مقنعة ضد معيارنا؟ بالطبع هناك حجة. لنأخذ على سبيل المثال الطفل الصغير جدًا. هل نظن أنه ينبغى لهذا الطفل أن يكون له تأثير ضخم على اتخاذ القرارات التى تؤثر عليه بشكل كبير؟ أم أننا نقول إنه بسبب عجز الطفل عن فهم الأحكام وإصدارها، لابد أن يتخذ له أحد الوالدين القرارات؟ ولذلك نعترف جميعًا بلا شك أن أحد أسباب إلغاء معيار وجوب تأثير كل فاعل على القرارات بطريقة تتناسب مع مدى الأثر المحتمل للقرارات عليه، هو أن أحدهم قد يعجز عن القيام بذلك لمصلحته وفى ضوء حاجاته وفى وجود فهم فعال للديناميات التى تدخل فى الموضوع. أما فيما يتعلق بوجود تأثير لهذا التحذير الأبوى على التقييمات الاقتصادية أو عدمه، فنود انتظار الحالات المحددة فى فصول لاحقة. والمهم هنا هو أنه إذا كان بإمكاننا وصف المؤسسات التى تسمح للناس بأن يكون لهم مُدْخَل فى اتخاذ القرار يتناسب مع مقدار تأثرهم بينما يحافظون على نوعية الوظائف الاقتصادية، فحينئذ نكون قد حققنا النتيجة المرغوبة فى رأى الجميع.

التنوع

لأسباب خاصة بالفائدة غير المباشرة، مثل تمتعنا بقيام أناس آخرين بأشياء لا يمكننا عملها أو ليس لدينا الوقت للقيام بها، وكذلك كضمان ضد وضع البيض كله فى السلة الخطأ، يتفق الجميع بلا ريب على أن النتائج المتنوعة والمتعددة هى بصورة عامة أفضل من النتائج المتجانسة. ونحن لا نريد إقامة مشروع استثمارى ضخم ونستبعد كل الاحتمالات الأخرى دون بحث الجهود المشابهة أو حتى الاستعداد لإيجادها، لئلا نخطئ بشأن أولوية خياراتنا أو لئلا تكون هناك أفضليات متنوعة لا يلبى حاجتها الخيار المفضل.

ونحن لا نريد إخضاع الحياة بأى شكل من الأشكال - ثقافيًا أو اقتصاديًا - لنظام واحد.

من ناحية، الناس متنوعون، وبالتالى فهم يستفيدون من الخيارات المتنوعة. ومن ناحية أخرى، فإنه فى غياب التنوع يكون هناك احتمال كبير لأن نرتكب أخطاءً فظيعة؛ حيث نسير فى سبيل يتضح أنه أدنى من السبل الأخرى التى لم نستكشفها. وبذلك فمن المؤكد أنه حين يعطى اقتصاد ما اهتمامًا متساويًا للقيم الأخرى، فسوف يتفوق على غيره إذا كان يشجع كذلك أثناء قيامه بوظائفه قدرًا أكبر وليس أقل من التنوع ويدعمه. فليس توحيد الأذواق والوظائف وظروف الحياة والنتائج المادية والأنماط الفكرية ميزة.

التضامن

نحن نقر التضامن. فمن الأفضل أن يعيش الناس مع بعضهم فى سلام، لا أن ينتهك بعضهم حقوق بعض. وفى أى اقتصادين يحترمان كل القيم الأخرى التى نؤيدها تأييدًا متساويًا ويحققانها ، هل ينكر أحد أن تحقيق المزيد من التضامن أفضل من تحقيق قدر أقل منه؟

من المؤكد أن الاهتمام برفاهية بعضنا بعضًا بصفتنا أخوة فى البشرية أمرٌ طيب. ومن المؤكد أن نظرة كل منا إلى الآخر على أنه موضع استغلال، أو بأية نوايا عدوانية أخرى، أمر ضار. وهذه مسألة لا يختلف عليها أى إنسان متقدم. وبذلك فمن الواضح أن الاقتصاد الذى يعزز التضامن عن طريق تجميع مصالح الناس أفضل من ذلك الذى يسفر على وجه التحديد عن نفس المُنتجات والتخصيصات، ولكنه ينتج كذلك العداوة بتأليبه الفاعلين ضد بعضهم.

الكفاءة

بطبيعة الحال، بالإضافة إلى التضامن والتنوع والعدالة والإدارة الذاتية المشاركية هناك معيار تقييمى آخر لابد أن ندركه. فلن يفيد على سبيل المثال أن تكون هناك مؤسسات اقتصادية تشجع كل قيمنا الاقتصادية ولكنها لا تسمح للعمل الاقتصادى بأن يتم. أى أنه لن يفيد أن يكون لدينا اقتصاد لا يلبى الحاجات المعلنة، أو يلبيها بقدر محدود، رغم تقديمه منتجات أقل مما كان سيصبح ممكنًا فى ظل وجود عمليات أكثر كفاءة.

ومع ذلك فإن وجود هذه القيم الخمس - التضامن والتنوع والعدالة والإدارة الذاتية المشاركية بالإضافة إلى تلبية الحاجات المعلنة دون إفراط - يقطع بنا شوطًا طويلاً نحو قدرتنا على الحكم على الاقتصادات. وإذا عوَّق اقتصاد ما قيمة أو أكثر من هذه القيم، فساعتها لن نرضى عنه. وفى المقابل إذا عزز اقتصاد ما هذه القيم المفضلة، فسيكون هذا جيد جدًّا، وإن ظل علينا النظر إلى أبعد من ذلك؛ كى نرى إن كانت هناك أية مشاكل تنتج عن ذلك أم لا.

بعبارة أخرى، لا تقطع بنا القيم التى ذكرناها فى هذا الفصل كل المسافة إلى الحل الكامل فيما يتعلق بتقييم الاقتصاديات. وهى قد تساعدنا على تحديد الأخطاء التى تجعلنا نصف الاقتصادات بأنها عاجزة عن تلبية الحاجات. ولكن مع أن المقصود بهذه القيم أن تكون شاملة وشديدة الأهمية بحيث يستحق عدم تعزيزها انتقادًا شديدًا، فإن هناك قيمًا أخرى كثيرة - مثل الخصوصية أو الحرية الشخصية أو الإنجاز الفنى أو حتى شىء محدد مثل حق توظيف الآخرين من أجل تحقيق مكسب شخصى - قد تستحق الاهتمام كذلك(وقد لا تستحقه). ويمكن أن نتخيل أن قيمنا المُفضلة قد تتضارب مع قيمة أو أكثر من تلك القيم الأخرى فى سياقات بعينها - كأن يؤدى المزيد من التضامن إلى الحد من الخصوصية، أو ربما أدى المزيد من الإدارة الذاتية إلى تقليل جودة المنتجات - وفى هذه الحالة قد يقول قائل إنه يجب التضحية بإحدى القيم لتحقيق الغايات المنشودة المتضاربة.

والطريقة الفعالة الوحيدة لتقييم هذه الاحتمالات المعقَّدة هى المزيد من التحديد specificity. فلابد أن نحكم على المزايا المحددة للمؤسسات الاقتصادية أو الأنماط الاقتصادية بكاملها. وسوف تكشف أحكامنا بخصوص المكوِّنات الاقتصادية والاقتصادات الكاملة التقييمات بعينها التى نفضلها، ويمكن للقارئ أن يقرر بنفسه إن كانت النتائج جديرة بالاحترام أم لا. وبداية سوف نستفيد من التضامن، والتنوع، والعدل، والإدارة الذاتية، وتلبية الحاجات وتنمية القدرات بكفاءة، باعتبارها قيمًا مرشدة.

الفصل الثالث

الحكم على الاقتصادات

كل من ليس فى عقولهم مرض يتفقون على أشياء بعينها. فأن تعيش أفضل من أن تكون ميتًا، وأن تتغذى التغذية الصحيحة خير من أن تتضورّ جوعًا، وأن تكون حرًا أحسن من أن تكون عبدًا. ويرغب الكثير من الناس فى تلك الأشياء فقط لأنفسهم ولأصدقائهم؛ فهم راضون كل الرضا عن معاناة أعدائهم. ويثبت العلم خطأ هؤلاء الناس؛ فقد صارت البشرية عائلة واحدة إلى حد أننا لا نضمن رفاهيتنا إلا بضمان رفاهية كل من سوانا. فإذا أردت أن تكون سعيدًا، فلابد أن تقبل رؤية الآخرين كذلك سعداء.

برتراند راسل

ليست [الرأسمالية] نجاحًا. فهى ليست ذكية، وليست جميلة، وليست عادلة، وليست فاضلة؛ وهى لا توفر السلع. خلاصة القول إننا نكرهها ونكاد نحتقرها. ولكن حين نتساءل عما نضعه مكانها، يصيبنا ارتباك شديد.

جون مينارد كينز

هناك أربع مؤسسات اقتصادية تشترك فى الأنظمة الاقتصادية المفضلة حاليًا، وهى المِلكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتقسيمات العمل التراتبية الخاصة بالشركات، والتخطيط المركزى، والأسواق. ومن المنطقى تقييم كل منها التقييم الصحيح. وبعد أن نفعل ذلك يصبح تقييم أنماط الاقتصاد أمرًا هينًا.

الملكية الخاصة

توجد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حين يمتلك الأفراد المبانى والمعدات والأدوات والتكنولوجيا والأرض والموارد التى ننتج بها السلع والخدمات. وترتبط الملكية الخاصة بطريقة تقييمنا للاقتصاد من ثلاث نواح. وبمقتضى امتلاك أشياء بعينها، يقرر أصحاب العمل كيفية استخدام هذه الأشياء، ويتحكمون فى التصرف فيها إلى حد كبير، ويحصلون على دخل من تشغيلها، ويطالبون بكل الإيرادات المتبقية بعد خصم النفقات.

لذلك، فإن آثار توظيف الملكية الخاصة من أجل المكافأة واتخاذ القرار واضحة إلى حد ما. فالملكية الخاصة تفرض ما أسميناه من قبل "المعيار واحد" (مكافأة الملكية) باعتباره مكوِّنًا سائدًا من مكوِّنات توزيع الدخل. وبالمثل، توفر الملكية الخاصة لأصحاب العمل تأثيرًا غير متناسب على اتخاذ القرارات التى تشمل التصرف فى أملاكهم، حتى وإن تأثر بذلك آخرون تأثرًا كبيرًا. وبذلك فإنه حين يقرر الرأسمالى الذى يستخدم أناسًا كثيرين نقل الشركة إلى مكان آخر، فمن الممكن أن يضر ذلك العاملين المفصولين أو المدينة التى تركها ضررًا بالغًا. ومع ذلك فليس للعمال الذين استُغنى عنهم ولا المدينة التى أُضيرت أى تأثير مهم على القرار. وبالمثل فإنه بما أن لصاحب العمل الكلمة العليا بشأن كيفية تنظيم مكان العمل واستغلاله، فإن له تأثيرًا غير متناسب على القرارات المؤثرة على طريقة قضاء العمال لأوقاتهم.

تولد آثار الملكية الخاصة على التضامن بعضها بعضًا إلى حد كبير. فحين تفصل الملكية الخاصة مَن يملكون وسائل الإنتاج عمن لا يملكونها، فإنها تولد المعارضة. ذلك أن صاحب العمل يسعى لأن يحصل من القوة العاملة على أكبر قدر من العمل بأرخص ما يمكن لإنتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات القابلة للبيع بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالى يزيد أرباحه إلى أكبر حد ممكن، بينما يعمل على المحافظة على الظروف التى تسمح لأصحاب العمل بالاستيلاء على الأرباح. ويحاول اللاصاحب عمل (العامل) زيادة راتبه إلى أقصى حد ممكن والحصول على العدد الذى يتمناه من ساعات العمل اليومية بقدر الإمكان، بينما يزيد من تأثيره للمطالبة بحياة اقتصادية أفضل. ولذلك يفضل العامل أن يعمل وقتًا أقل مما يريده صاحب العمل، وفى ظل ظروف أفضل، وبأجر أكبر. وتخلق دوافع العمال وأصحاب العمل المتعارضة صراعًا يعوق التضامن.

ويتأثر التنوع تأثرًا متواضعًا بالملكية الخاصة. فعن طريق تقسيم الناس إلى أصحاب عمل وعمال، لا تخلق الملكية الخاصة فرقًا كبيرًا بين الطبقتين فحسب، بل تخلق كذلك ضغطًا يضفى طابع التجانس داخل هاتين الطبقتين.

تقسيم العمل الخاص بالشركات

يتطلب إنتاج أية سلعة أو خدمة أعمالاً عدة. ويقسِّم التقسيم التراتبي للعمل الأعمال المختلفة إلى وظائف منفصلة تتدرج تدرجًا تراتبيًّا وتتصل ببعضها. وتتجمع بعض الأعمال في وظائف ذات نوعية أفضل وآثار تمكينية أكثر. بينما تتجمع بعض الأعمال في وظائف تتمتع بقدر أقل من السمات نفسها. ولذلك تشكل الوظائف تراتبًا فيما يتعلق بنوعية الآثار الحياتية والنفوذ الذى تمنحه تلك الوظائف للعمال، وكذلك ما يرتبط بها من مكافأة ومكانة. ويحدد هذا التراتب الفرق بين أن تكون عاملاً عاديًا، أو حارسًا، أو عاملاً على خط تجميع، أو رئيس عمال، أو مديرًا، أو مهندسًا، أو نائب رئيس، أو رئيسًا للشركة.

يمكننا فى أى مكان عمل تحليل ما ينتج عن أية وظيفة من فرح أو ألم، والتوترات التى تفرضها، واجتماعيتها أو عزلتها، وخطرها أو إنجازها، والأجر الذى تبرره، وآثارها على تمكين الناس مقارنة بأوضاعهم أو أوضاع الآخرين. وإذا وجدنا أن بعض الوظائف به قدر أكبر بكثير من الملامح المفضلة والبعض الآخر به قدر أقل بكثير، فحينئذ يكون مكان العمل فيه ما نسميه تقسيم العمل الخاص بالشركات corporate division of labor. ومن ناحية أخرى، إذا لم نستطع رص وظائف اقتصاد ما على هيئة هرم تبعًا لمرغوبيتها أو آثارها التمكينية، فحينئذ لا يكون فى مكان العمل تقسيم العمل الخاص بالشركات.

فكيف إذن نصدر حكمنا على تقسيم العمل الخاص بالشركات باعتباره وسيلة لإنجاز الوظائف الاقتصادية؟ كما هو شأن كل المؤسسات، لابد لنا من تحليل آثار هذا الخيار على التضامن والتنوع والعدل والإدارة الذاتية.

سوف نبدأ بأوضح الجوانب: إذا كان لديك تقسيم عمل خاص بالشركات يتمتع فيه عدد قليل من العمال بأحوال ممتازة وبظروف مُمَكِّنة، بينما الكثيرون دون ذلك بكثير، وليس لدى معظم العمال أى نفوذ بالمرة، فمن الواضح أنك لن ترى كل الفاعلين يؤثرون على القرارات بما يتناسب مع تأثيرها عليهم. فمن ناحية، ينتج عن تقسيم العمل الخاص بالشركات فى كل الأحوال تقريبًا أن يكون للفاعلين تأثير متفاوت على النتائج. وعمومًا تكون لمن هم فى القمة "أصوات" أكثر ممن هم فى القاع (والواقع أن من فى القمة غالبًا ما تكون لهم كل حقوق التصويت الشكلية دون أن تكون لمن هم فى القاع أى منها). ومع ذلك فإنه حتى إذا كان لكل شخص صوت واحد فى كل قرار مهم، بغض النظر عن الوظيفة، ففى ظل تقسيم العمل الخاص بالشركات تمَكِّن ظروف كل شخص المحددة هذا الشخص بطريقة

مختلفة. ويضمن هذا بدوره أنه رغم حصول كل شخص على سلطة شكلية متساوية، فإن من يقومون بعمل أقل تمكينًا سيكونون أقل قدرة على التوصل إلى آرائهم أو عرضها بسبب الحاجة إلى المعلومات والوقت والمهارات وحق التصرف، أما من يتمتعون بوظائف توفر قدرًا أكبر من المعلومات والثقة ومهارات اتخاذ القرار فسوف يسيطرون على النقاش والاختيار. ولا تضمن الديمقراطية الشكلية وجود ديمقراطية حقيقية. فإرادة العمال المكَّنين تفوق إرادة العمال الذين لا سلطة لهم، لأن العمال المكَّنين يضعون أجندات ويتجاوزون الخيارات الموحدة بسهولة، بل ويحتكرون كذلك الأصوات على الأرجح. أما إرادة العمال الذين لا سلطة لهم فمن غير المحتمل الاستماع إليها، ومن باب أولى تنفيذها.

ولكى ترى كيف ينتج هذا عن تقسيم العمل، كما أشرنا، تخيل أنه تقرر بين عشية وضحاها إجراء تصويت رسمى على العديد من السياسات فى مكان عمل تقليدى بإحدى الشركات. إلا أنه لابد أن تظل الوظائف فى ذلك المكان كما نعرفها حاليًا. وسوف يصوت المديرون والمهندسون والحراس وموظفو الشحن وعمال خطوط التجميع جميعًا على سياسات ضخمة تحدد المعايير العامة لأنشطتهم اليومية؛ إلا أنهم سيفعلون فى نشاطهم اليومى ما كانوا يفعلونه من قبل تمامًا، مع وجود نفس الاستقلال أو عدمه، ونفس العمل المُمَكِّن أو عدمه، وهلم جرا. ورغم أسلوب حكم أغلبية صوت واحد لكل شخص الخاص بالقرارات الكبيرة، يمكننا التكهن بأنه أثناء وضع الخيارات التى سيجرى التصويت عليها ثم مناقشتها، سوف تحتل الصدارة آراء العاملين الذين يمكنهم الوصول إلى المعرفة الخاصة بمكان العمل ويتمتعون بمهارات تتصل باتخاذ القرار. وهم الذين سوف يضعون الأجندات. وسوف يتحدثون وحدهم بتعالٍ على نحو ممل أو قادر على الإقناع. وسوف تهيمن رغباتهم بصورة كبيرة على المقترحات والنقاش والجدل و الاختيار. أما التوزيع التراتبى للظروف المُمَكِّنة، الذى توفر لقلة فقط من العاملين الآراء القائمة على العلم ومعلومات اتخاذ القرار والمهارات والثقة، فسوف تعوق مشاركة كل الفاعلين فى التصويت. وسوف يضمن تقسيم العمل الخاص بالشركات أن تصدر قلة الأوامر بينما تطيع الأكثرية، فى حين لن يضمن ظروفًا تتيح للجميع المشاركة بالتساوى. وهو ما يعنى أنه فى ظل تنظيم الشركات لا تصبح الديمقراطية الشكلية مجرد واجهة تغطى المفهوم والنقاش غير المتساويين فحسب، بل كذلك إزعاجًا يضيع الوقت والجهد. وإذا كنت فى درجة دنيا من درجات التراتب، فما الذى يجبرك على حضور الاجتماعات والتصويت حين يكون حضورك وتصويتك ذا أثر ضعيف أو لا أثر له بالمرة، تُتخذ القرارات الحقيقية فى الغالب حتى قبل وصولك إلى مسرح الأحداث؟ ولماذا يصبر من يؤثرون على النتائج على مشاركة العمال

والمخاطرة بتضييع الوقت فى محاولة إقناعهم بالخيارات التى يسعون إليها؟ إن تنظيم العمل التراتبى يمكّن عددًا قليلاً ويعطى هذه القلة كل حافز كى يستعيضوا عن القواعد الديمقراطية الشكلية بهيمنتهم الصريحة على كل جانب من جوانب اتخاذ القرار. ولا يعزز تقسيم العمل الخاص بالشركات الإدارة الذاتية، بل يعوقها بصورة كبيرة جدًا.

ما آثار تقسيم العمل الخاص بالشركات على التضامن؟ من الواضح أن التوزيع المتفاوت للظروف والسلطة بينى وبينك لا يؤدى إلى وجود تعاطف بيننا. وإذا جعلنا هذه الفروق منتظمة، فى وجود ٢٠ بالمائة مثلاً يحتكرون أفضل ظروف العمل وأكثرها تمكينًا، بينما ٨٠ بالمائة يفعلون فى الغالب أو على وجه الحصر ما يؤمرون به، فبذلك يموت التضامن بين من يَحكمون ومن يُحكمون موتًا سريعًا ومؤلمًا. والأسوأ من ذلك أن نفترض أنه بمجرد وجود تقسيم للعمل خاص بالشركات فإنه سيتطور إلى تقسيم طبقىَ عريض ومستشرى، وهو ما عليه الحال فى الغالب. وهؤلاء الذين هم أعلى من حد معين فى تراتب التمكين موجودون فى طبقة واحدة، الأمر الذى يحدد بصورة كبيرة ظروفها وظروف الآخرين ممن هم دون هذا الحد ويتحكم فيها، بينما ينتمى هؤلاء الموجودون دون ذلك الحد إلى طبقة أخرى تطيع الأوامر وتحصل على ما يمكن لأفرادها نيله بالكاد. وتتعارض سلوكيات الطبقتين وأسلوبا حياتهما وعاداتهما بل ولغتاهما. وتحتكر إحدى الطبقتين المعلومات، والتدريب، والمعرفة، وما يرتبط بذلك من مكانة وظروف خاصة بالتعبير والأداء، بالإضافة إلى كل الدخل الذى يمكنها اقتناصه لنفسها من خلال ما لديها من قدرة متضخمة على التفاوض. أما الطبقة الأخرى، المستبعدة من التدريب والمحمَّلة بنشاط مميت، فإما أن تنحنى فى خضوع أو تغضب وتتمرد إن نبهها أحد بمحنتها. وتنظر الطبقة المنسِّقة من علٍ إلى العمال باعتبارهم الأدوات التى تنجز بها أعمالها. وهى توظف العمال بشكل أبوى؛ حيث تنظر إليهم على أنهم بحاجة إلى الإرشاد والإشراف، وباعتبار أنهم يفتقرون إلى الصفات الإنسانية السامية التى تبرر المُدْخَل الاستقلالى وكذلك الدخول العالية اللازمة لدعم المزيد من الأذواق الغالية. وفى المقابل لا ينظر العمال إلى المنسقين باعتبارهم متعلمين تعليمًا جيدًا وعلى قدر كبير من المعرفة فحسب - وهو ما هم عليه فى مجملهم فى واقع الأمر - بل كذلك على أنهم أشخاص متعالون متغطرسون نخبويون يفتقرون إلى الشعور الإنسانى والتضامن. وقد يقبل العمال عن طريق الخطأ أن التفاوت فى التمكين والقدرة بينهم وبين المنسقين يرجع إلى فروق فطرية، وبذلك قد يأسون على حظهم العاثر - وإن كان يبدو حتميًا - بينما يكرهون غطرسة المنسقين، وإن خضعوا لها. أو قد يدركون أن التفاوت فى المواهب والمعرفة والثقة ينبع فى الغالب من الظروف شديدة الاختلاف فى الحياة الأسرية

والتعليم وبطبيعة الحال، تقسيم العمل الذى يفرض - بالمعنى الحرفى للكلمة - نتائج تراتبية، بغض النظر عن إمكانيات الناس وقدراتهم الفعلية. وعمومًا، لا تبرر هذه الفروق بحالٍ من الأحوال التفاوت فى الدخل والسلطة، وهو ما قد يدركونه. إلا أنه فى أى من الحالتين، أو فى أى خليط أكثر تصارعًا وتناقضًا من المفاهيم، يعوق هذا التقسيم الطبقى التضامن، حيث تنمو مكانه العداوة والإشراف.

فماذا عن العدل؟ إذا كان لدينا تراتب للتمكين فإنه بإمكاننا التكّهن بكل ثقة بأن هؤلاء الذين فى القمة سوف يستغلون سلطتهم التفاضلية؛ لجعل الدخل يميل فى مصلحة ميزتهم المادية. لماذا؟ تخيل أن بعض الناس لديهم ظروف أفضل وسيطرة أكبر بسبب تقسيم العمل التراتبى. هل يقرر هؤلاء الأشخاص حينئذٍ أنهم يستحقون دخلاً أكبر لأنهم أكثر تدريبًا وأكثر علمًا ولأن عليهم مسئولية أكبر، ولكى يغذون به أذواقهم ورغباتهم الممتازة؟ أم يقررون أن العمال المنهكين والأقل تعليمًا الذين يتحملون ظروفًا أسوأ يستحقون دخلاً أكبر مقابل تضحيتهم الكبيرة؟

يعود السبب فى إعاقة تقسيم العمل التراتبى للعدالة المادية إلى أن الطريقة الوحيدة لجعل من هم أعلى يرون أن من هم أدنى فى التراتب يستحقون أجرًا أكبر هى أن يشعر هؤلاء بأن من هم أدنى يضحون تضحية كبيرة بسبب ظروفهم الأسوأ وتمكينهم الأقل. ولكن إذا كنت أنا على القمة وأوافق فعليًّا على أن من هم دونى يعانون، فحينئذ سيكون علىَّ لكى أحتفظ باحترامى لنفسى أن أتساءل إن كان من الظلم أن أكون على القمة أم لا. والطريقة الأخرى التى تجعلنى أشعر بالرضا لكونى فوق الآخرين هى أن أقول لنفسى إنى أنتمى إلى فوق وهم ينتمون إلى تحت. وأصل إلى نتيجة مؤداها أن المحرومين من السلطة يصلحون فقط للطاعة. فهم مرتاحون ويُستَغَلون الاستغلال اللائق حين يكونون مطيعين. وسوف يكونون كالسمك خارج الماء ويحدثون اضطرابًا فى النتائج الاقتصادية إن هم أُجبروا على تحمل المزيد من المسئولية. أما نحن الذين فى القمة فمرتاحون ومُستَغَلون الاستغلال اللائق فى موقعنا العالى، رغم اضطرارنا إلى تحمل المسئوليات الضخمة. ونحن ننتمى إلى هذا المكان، والمجتمع يريدنا فيه. ولكى نكون مرتاحين وقادرين على تحمل كل هذه المسئولية، إلى جانب إمكانية تمتعنا بأشياء ممتازة فى الحياة تستحقها أذواقنا الممتازة، لابد لنا من دخل إضافى. وبما أن الآخرين لن يضيعوا هذه الفرصة، فمن الطبيعى أن نغتنمها نحن. وهذا هو المنطق الذى يترجم التفاوت المتوقع أن يستمر وجوده فى السلطة إلى تفاوت موازٍ فى الدخل.

فماذا عن التنوع؟ من ناحية، يقلل تقسيم العمل التراتبى التنوع داخل الطبقات ويفرض خلافات ضارة بينها، من خلال إجبار الناس على الانقسام إلى طبقات وفرض التطابق داخل الطبقات والمواجهة فيما بينها، وليس أى منهما بالصفة الإيجابية. ولكن إذا مضينا إلى أبعد من ذلك ونظرنا إلى الوظائف ذاتها فسوف يكون الحال أشد قسوة. وإذا خُلقت الوظائف عن طريق توفيق مجموعة من الأعمال المشابهة لبعضها داخليًا من ناحية نوعية الحياة وآثار التمكين الخاصة بها، فمن الممكن توقع أن تكون معظم الوظائف أقل تنوعًا فى صفاتها مما لو كان خَلْقها يتم عن طريق توفيق مجموعة من الأعمال المنوعة (ولكنها متطابقة) بحيث تكون الصفة العامة للحياة وأثر التمكين الخاص بالحزمة متوسطة. ولذلك فالأمر لا يحتاج إلى تحليل موسع كى نحدد إذا كان تقسيم العمل التراتبى سوف يسفر عن تنوع فى يوم العمل أكثر مما فى تقسيم العمل غير التراتبى أم لا. ويرى أكثر من ٨٠ بالمائة من قوة العمل أن الفرق بين الحصول على وظيفة ذات مهام روتينية فحسب، والحصول على وظيفة بها بعض المهام الروتينية إلى جانب بعض الأعمال الذهنية، أو بين الحصول على وظيفة ذات أعمال مملة فحسب والحصول على وظيفة بها بعض الأعمال المملة وكذلك بعض الأعمال الجذابة.

فهل يمكننا تلخيص هذا المسح المختصر؟ وهل تتساوق علاقات الإنتاج التراتبية مع أهداف الاقتصاد العادل المشاركى؟ من الواضح أن الإجابة ستكون بالنفى، وذلك لأسباب واضحة لمعظم العمال ولكنها غامضة رغم ذلك على الكثير من الاقتصاديين. فإذا كان عمل شخص ما آليًا ولا يحتاج إلى أى ذكاء، فسوف يقضى على اعتزازه بنفسه وعلى ثقته وعلى ما لديه من مهارات الإدارة الذاتية. ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان عمل شخص ما مثيرًا وينطوى على التحدى، فسوف يعزز قدرته على التحليل وتقييم الخيارات الاقتصادية. ويترك العمل التراتبى بصمات على الشخصيات. فهو يوجد لدى من هم على القمة نظرة واسعة تميل للبحث والمعرفة. أما من هم فى القاع فيترك لديهم نظرة حزينة تنطوى على احتقار الذات أو يثير فيهم الغضب. وثقة الناس أو شكهم فى أنفسهم، وذكاؤهم أو جهلهم، تنبع جميعها، إلى حد ما، من نوع الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها يوميًا. وفى ظل التنظيمات التراتبية يدخل الكثير من المواطنين القادرين مجال الصناعة، كى يمارسوا نفوذًا ضئيلاً فحسب ويقومون بأعمال مملة. وعادة ما تكون لدى تلك القلة التى تتقدم إلى الوظائف الأكثر إنجازًا ونفوذًا أيام عمل أكثر حرية ووقت لـ"التفكير" أطول مما لدى من يظلون فى القاع. وكل ترقية تزيد النفوذ المباشر وكذلك مهارة المستفيد ومزايا المعلومات التى تثير المنافسات فى المستقبل. ولن يؤدى هذا إلى فرص تفاضلية للمشاركة فحسب، بل سوف

توجد علاقاتُ الإنتاج الخاصة بالشركات المكافأةَ كذلك. وسوف يستولى الأشخاص الذين يشغلون المناصب المميزة فى تراتب الإنتاج على ظروف عمل أكثر لطفًا وفرص استهلاك أكبر من تلك التى تمنح لمرءوسيهم. وسوف يكون هذا هو الحال، سواء أقام التراتب على الملكية التفاضلية أم على الوصول التفاضلى للمعلومات وفرص اتخاذ القرار، أم على الاثنين معًا.

التخطيط المركزى

التخطيط المركزى: حل ذهنى بسيط لمشكلة التخصيص الاقتصادى. وداخل هذا النظام، تكدس مجموعة من المخططين معلومات ضخمة بطرق مختلفة وتتحكم فيها، وتفرض بعض القيم العامة عليها، وتخرج بقائمة من التوجيهات للمنتجين والأسعار للمستهلكين. وبعد ذلك يبعثون بهذا إلى سائر أفراد المجتمع لتنفيذه.

باختصار، يجمع جهاز التخطيط البيانات ويحدد الأولويات الاقتصادية التى يستخدمها المخططون فيما بعد لتحديد أفضل الطرق لتحقيق أهداف المجتمع بموارد المجتمع الإنتاجية المحدودة. ويتكون هذا النسق من مجموعة صغيرة نسبيًا من المخططين فى جهاز التخطيط المركزى المتصل بالمديرين فى المشروعات. ويقرر المخططون مستويات الدخل الخاصة بالمستهلكين، ويحددون كذلك ما يمكن أن يستهلكوه عن طريق تحديد الأسعار. وتتجه المعلومات من المخططين إلى المديرين، ومن ثم إلى العمال. وهذا كله يمكن أن يحدث بقدر من المُدْخَل المسموح به للجمهور العريض. وبينما التخطيط المركزى ليس نظام سوق، فمن المؤكد أنه من الممكن استخدام الأسواق التى على درجة كبيرة من البتر لتوزيع السلع على المستهلكين بمجرد إنتاجها، أو تجميع البيانات، أو حتى تكليف عمال بعينهم بتنفيذ مشروعات محددة. أما القرارات الكبيرة الخاصة بمقدار ما ينتج من كل منتج، وعدد العمال ذوى المهارات المختلفة وأماكن تواجدهم، ومقدار ما يدفع لهم من أجر، فتتخذها الخطة المركزية بلا منازع، حتى حين تكون الأسواق المحدودة موجودة للمساعدة فى اتخاذ القرارات الصغيرة.

وكان الكثيرون من أنصار المشروعات العامة والاقتصادات المخططة تخطيطًا مركزيًّا، كالاتحاد السوفيتى السابق، يرون أن هدفهم هو اقتصاد بلا طبقات وكانوا ينظرون إلى التخطيط المركزى على أنه أسلوب للتخصيص يتساوق مع القضاء على الطبقات. وكانوا

يقولون إن الكل فى هذا النظام عمال ومستهلكون. وسوف يكون كل العمال والمستهلكين على قدم المساواة لأن أحدًا منهم لن يملك وسائل الإنتاج. ويحل الاستخدام العاقل للموارد الإنتاجية لتحقيق أهداف المجتمع على أكمل وجه محل شبح الاستيلاء الخاص على الموارد الاجتماعية الشحيحة، إلى جانب ما يعززه تكديس النخب المحدودة للأرباح من ظلم واغتراب وعدم كفاءة. وطبقًا لهذا الرأى، يترجم المخططون والمديرون المركزيون عن علم رغبات العمال والمستهلكين بشأن الاستهلاك وبشأن العمل إلى أكثر أشكال تخصيص الاستهلاك الإنتاجية المكنة كفاءة. والواقع بطبيعة الحال، أن هذا ليس هو ما حدث فى الاتحاد السوفيتى أو أوروبا الشرقية أو الصين أو كوبا أو أى مكان آخر طُبِّق فيه النظام، وهو ليس ما نتوقعه من إنشاء مؤسسات على غرار هذا النظام. ذلك أن الطبقات - فى التاريخ وفى توقعاتنا - تنشأ حتى فى أقل الاقتصادات المخططة مركزيًا فسادًا واستبدادًا. بل إن هذا لا يرجع فقط إلى التأثيرات السياسية غير الديمقراطية ولا إلى خيانة القيادات الفاسدة، بل هو كذلك نتيجة طبيعية للتخطيط المركزى.

وبدلاً من وجود طبقة رأسمالية حاكمة، نجد أنه فى الاقتصادات المخططة تخطيطًا مركزيًا تتحول طبقة المنسقين التى تضم المخطِّطين والمديرين بإصرار إلى طبقة حاكمة. وبطبيعة الحال فإن فكرة كون المنسقين الذين يحتكرون مناصب التأثير على اتخاذ القرار موجودين لتنفيذ إرادة العمال والمستهلكين فحسب ما هى إلا خرافة. ذلك أن العمال هم الذين يعملون بأوامر من طبقة المنسقين التى تضم المخططين والمديرين وغيرهم من الفاعلين الاقتصاديين المكِّنين. ويستهلك المنسقون أكثر مما يستهلكه العمال العاديون، ويعملون فى ظروف ألطف، ويتخذون كل القرارات الاقتصادية المهمة، سواء على مستوى التخطيط العريض، أو باعتبارهم مديرين فى شركات منفصلة. والعمال العاديون مبعدون عن اتخاذ القرار ويعملون فى ظروف عمل أدنى ويتمتعون بفرص استهلاك أقل. ولا يعنى هذا أن كل العمال مُستغَلون بنفس القدر أو مُبعدون بدرجة واحدة فى كل الأنظمة المخطَّطة مركزيًا، أو أن كل العمال مستغَلون فى أى اقتصاد مخطط مركزيًا، مهما كانت استنارته، أكثر مما هو عليه حالهم فى أى نظام رأسمالى، مهما كانت همجيته، إلا أن التخطيط المركزى فى أحسن أحواله مبتلى بالتقسيم الطبقى والاستغلال والقمع والاغتراب.

فما مدى إتقان التخطيط المركزى لأداء وظيفته التخصيصية؟ هل تؤدى عملياته إلى القضاء على تبديد الموارد وسوء الاتصال وإغراق الأسواق بالسلع ونقص السلع وغير ذلك؟ الإجابة معروفة جيدًا وتختلف قليلاً عما يشيع افتراضه. فالتخطيط المركزى لا يمكن أن

يكون كفؤًا ما لم يعرف المخطِّطون المركزيون مقدار الموارد والمعدات المتاحة، ويعرفون النسب التى يُمْكِن بها لوحدات الإنتاج تجميع المُدْخَلات لإنتاج المنتجات المطلوبة، وتكون لديهم المعلومات الخاصة بالقيمة الاجتماعية النسبية للمنتجات النهائية، ولديهم التسهيلات الحسابية الكافية لتنفيذ المعالجات الكمية، ويمكنهم فرض الحوافز التى تحث المديرين والعمال على تنفيذ المهام المكلفين بها.

ولكننا لو أسرفنا فى التسليم بهذه الافتراضات - الأمر الذى لا يقل معقولية عن التسليم بالافتراضات التى يطرحها الاقتصاديون عادة عن الأسواق - فحينئذ لابد لنا من الاتفاق على أن المخطِّطين المركزيين يمكنهم فى الواقع وضع خطة إنتاج كفء ثم يختارون بذكاء من بين مجموعة من الخيارات؛ كى يقرروا كيفية تكليف العمال بالأعمال وكيفية توزيع السلع على المستهلكين. وفى ظل هذه الظروف يمكن للمخطِّطين المركزيين أن ينجحوا فى حل مشكلة اقتصادية ضخمة تتعلق بكيفية زيادة القيمة الاجتماعية للمُنْتَج النهائى عن طريق حساب مقدار ما يُنْتَج من كل سلعة من خلال كل تكنيك يمكن استخدامه لتحقيق النفع. ويختار المخطِّطون من بين كل خطط الإنتاج التى تراعى كل القيود العاملة فى اقتصادهم تلك الخطة التى تحقق أكبر قيمة للمُنْتَج النهائى حسب تقييم المخطِّطين لقيمة المنتجات. وتضمن الافتراضات السابقة أن يعد المخطِّطون خطة مثلى ويتمكنون من تنفيذ "الخطة المثلى" التى يضعونها.

ولكن إذا كان بإمكان التخطيط المركزى من الناحية النظرية عمل ذلك بيسر وفاعلية، فهل سيسهِّل لكل فاعل الحصول على سلطة اتخاذ القرار المتناسبة الصحيحة، أم أنه سيضع سلطة مبالغ فيها فى بضع أيادٍ ويضعف سلطة كل من عداهم؟ فى كل صور التخطيط المركزى هناك:

(١) عملية "من أسفل لأعلى" الشهيرة وهى أسئلة تتجه لأسفل وأجوبة تتجه لأعلى، وأوامر تتجه لأسفل وطاعة تتجه لأعلى.

(٢) المعلومات الكيفية اللازمة لتقييم النتائج البشرية لا تُستخرَج، ناهيك عن نشرها.

(٣) يحتكر العمال النخبويون الذهنيون - المخطِّطون المركزيون ومديرو المصانع الذين نسميهم منسقين - المعلومات التقنية اللازمة لاتخاذ القرار.

(٤) الإدارة management الوحيدة الباقية لوحدات لإنتاج المفردة هى أن "تنجح" manage فى تحقيق أهداف المخططين المركزيين باستخدام المُدْخَلات التى خصصها لهم المخطِّطون المركزيون.

بعبارة أخرى، يجمع المخطِّطون المركزيون المعلومات، ويضعون الخطة، ويصدرون "أوامر السير" إلى وحدات الإنتاج. والعلاقة بين جهة التخطيط المركزى ووحدات الإنتاج استبدادية أكثر منها ديمقراطية، وحصرية أكثر منها مشاركية. بل بما أن كل وحدة تخضع لمجلس تخطيط وسوف يبحث كل موظف أعلى عن الوسيلة الفعَّالة لإخضاع مرءوسيه للمساءلة، فسوف تستخدم كل طرق المراقبة والمراجعة لتقليل الكذب والتهرب المحظورين. ولكى يحقق المخطِّطون المركزيون تلك الغايات، فسوف يعينون المديرين ثم يكافئونهم ويعاقبونهم حسب أداء وحداتهم، بدلاً من تحديد الإجراءات التى تمنح السلطة لمجالس العمال صعبة المراس. وبما أنه لا معنى لمعاقبة المديرين على سلوك عمالهم الذين لا سيطرة لهم عليهم، يمنح المخطِّطون المركزيون المديرين سلطات دكتاتورية على عمالهم. وما تبدأ باعتبارها علاقة شمولية بين جهة التخطيط المركزى ووحدات الإنتاج تنتهى بمنح المديرين سلطة دكتاتورية على العمال. وليس العمال محرومين من إبداء أى رأى بشأن ما ينتجونه وبشأن المُدْخَلات التى يعملون بها لأن المخطِّطين المركزيين يتخذون قرارات التخصيص خارج أماكن العمل فحسب، بل كذلك لأن العمال لهم تأثير ضئيل على كيفية استخدام المُدْخَلات لتحقيق المُنتجات الخاصة بهم، لأن مديرى المصانع يتخذون هذه القرارات من جانب واحد. ولذلك يمنع التخطيط المركزى الواقعى العمال من تحديد كيفية استخدام قدراتهم العملية، لأن منطقه يقتضى التراتب المتفشى.

وحتى إذا افترضنا أن لدى المخطَّطين كل المعلومات التى يحتاجونها، وأن القيم الاجتماعية الخاصة بالسلع النهائية تقررها عملية تصويت ديمقراطية تمامًا، وأن المخطِّطين أقسموا ألا ينتهزوا أية فرصة للتحيز للقيم الاجتماعية المرشدة للتخطيط من أجل مصالحهم، وأن المخطِّطين يعدون الخطة المثلى بدقة، وأن العمال ينفذون الخطة تنفيذا حَرْفيًّا حسب توجيهاتهم (قائمة طويلة تبدو مقنعة تمامًا من الجمل الشرطية)، فإنه حتى فى هذا السيناريو الأمثل البعيد إلى حد كبير عن الواقع لأفضل الحالات، سيظل التخطيط المركزى عاجزًا عن توفير الإدارة الذاتية لثلاثة أسباب:

(١) بما أن المخططين المركزيين يحتكرون كل المعلومات النوعية التى تُجْمَع أثناء عملية التخطيط، فإن العمال والمستهلكين يفتقرون إلى المعلومات النوعية الخاصة بالعلاقة بين الموارد الأولية المختلفة والسلع النهائية فى الاقتصاد. وبما أن القليل جدًّا من المعلومات الكيفية يجرى توليده فى التخطيط المركزى بشأن الجوانب البشرية لعمليات العمل والاستهلاك المختلفة، فإن العمال والمستهلكين يفتقرون إلى معلوماتٍ عن أوضاع العمال

والمستهلكين الآخرين. ولكن هذا يعنى أنه ليس لدى العمال والمستهلكين فى الاقتصادات المخططة مركزيًا المعلومات اللازمة للمشاركة فى الإدارة الذاتية الذكية والمسئولة. فكيف يحدد الناس بطريقة معقولة ما ينتجونه ويستهلكونه دون معرفة كيفية تأثير اختيارهم على الآخرين؛ حتى ولو كان مسموحًا لهم أن يفعلوا ذلك؟

(٢) فيما يتعلق بتقييم المُنتجات، قد يسمح التخطيط المركزى لكل مستهلك أن "يصوّت"، بعشرة آلاف نقطة على سبيل المثال، مشيرًا إلى أولوياته النسبية من السلع والخدمات النهائية المختلفة. ولكن حتى عملية التصويت الديمقراطية والعادلة التى يقوم بها المستهلك سوف تحرم العمال من الإدارة الذاتية. فما إن تُحسب الأصوات وتُستخدم فى صياغة عمل المخطِّطين الموضوعى، حتى يترجم أفضل تخطيط مركزى هذه الأولويات إلى خطط عمل محددة لكل وحدة إنتاج. ولكن هذا يعنى أن كل مستهلك وعامل سيكون قد حصل على نفس مُدْخَل اتخاذ القرار بالضبط (١٠ آلاف صوت) مثل أى مستهلك وعامل آخر فيما يتعلق بكل جانب من جوانب ماذا ينتج؟ وكيفية إنتاجه فى كل مكان عمل. وحتى افتراض أن هذا البناء يمكن التحكم فيه كى يحقق النتائج المجدية والمعقولة - وهو ما لا يستطيعه - لن يوفر الإدارة الذاتية للعمال، لأنه لن يوفر لهم مُدْخَلاً فى قرارات الإنتاج تبعًا لمقدار تأثيرها عليهم. فلابد أن يعتمد قرارك الخاص بما تنتجه وكيف تنتجه بشكل أكبر على ما يجرى فى مكان عملك وليس على رأى أشخاص أقل تأثرًا بما يحدث فى مكان عملك؛ تمامًا مثلما يجب أن يعتمد على رأيهم أكثر من رأيك فيما يخص مكان عملهم. ولكن أحسن ما يمكن للتخطيط المركزى عمله بشكل معقول (وهو هدف لا يحققه إلى حد بعيد بسبب الانحدار إلى التقسيم الطبقى) هو منح كل فرد مُدْخِلاً متساويًا فى كل القرارات الاقتصادية من خلال التحديد الديمقراطى لوظيفة الخطة الموضوعية. ولذلك لا يصلح التخطيط المركزى لتزويد الفاعلين بالنفوذ بما يتفق مع الآثار والقرارات المختلفة التفاضلية على العمال والمستهلكين المختلفين.

(٣) أخيرًا، وكما ناقشنا بتوسع أكبر فى سياقات أخرى، يوجه الأفراد فى أى اقتصاد أولوياتهم نحو الفرص التى ستكون وفيرة نسبيًا وبعيدًا عن تلك الفرص التى ستكون شحيحة نسبيًا. ونحن نعرف أن توجيه أنفسنا بحيث نرغب فيما لا يمكننا الحصول عليه أو ما لا يمكننا دفع ثمنه يوجِد القليل من الرضا، بينما يوجِد توجيه أنفسنا إلى ما يمكننا الحصول عليه وما يمكننا دفع ثمنه المزيد من الرضا. ولذلك فإن أفضلياتنا ليست ثابتة ونحن نؤثر عليها عن طريق أفعالنا واختياراتنا. وإذا نشأ تحيز فى التسليم

الآجل المتوقع لأدوار أو سلع بعينها بحيث يكون بعضها أقل سعرًا والبعض الآخر أعلى سعرًا، فسوف يوجه الناس تنميتهم بناء على ذلك. فإذا كان بإمكانى الحصول على السلعة "س" بسعر يقل عما ينبغى أن أبيعها به، والحصول على السلعة "ص" بسعر متضخم يزيد عما ينبغى أن أبيعها به، فسوف أشعر بأن هناك حافزًا حقيقيًا لأن أغير أفضليتى من "س" إلى "ص" كى أستفيد من فرق السعر هذا. وعادة ما تتغير الأذواق فى شعب كامل نتيجة لذلك. وفى حالة التخطيط المركزى، يُبْعِد التحيز ضد فرص العمل المُدار ذاتيًا الناس عن تنمية الرغبات (التى لا تلبَّى بانتظام)، والممارسات الخاصة بالإدارة الذاتية، وتعزز بدلاً من ذلك قدرًا أكبر من اللامبالاة بين القوة العاملة باطراد. ولم تكن اللامبالاة التى كثيرًا ما لاحظها من درسوا اقتصادات الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية المخطَّطة مركزيًا وراثية فى عمالها بطبيعة الحال، بل نتيجة طبيعية للتحيز ضد فرص العمل المُدار ذاتيًا فى تلك المجتمعات، وكذلك نتيجة للاغتراب السياسى. ولكن هذه اللامبالاة قد تنشأ حتى فى أحسن حالة من حالات التخطيط المركزى، ومن باب أولى فى النسخ العالمية الحقيقيّة. فلماذا يتكون لدى العامل فى الاقتصاد المخطَّط مركزيًا اهتمام شديد بما سوف ينتجه أو كيفية إنتاجه له، أو تتكون لديه رغبة قوية فى التأثير على تلك القرارات؟ إن من الأفضل ألا يهتم. (الموازى لعدم اهتمام من ليست لديهم وسيلة للتأثير على الأجندات بالمشاركة فى الديمقراطية السياسية واضح).

والآن ماذا عن التضامن؟ والعدل والتنوع؟ لسنا بحاجة إلى قضاء وقت كبير فى الكلام عن هذه الأشياء. ففى ظل التقسيم الطبقى بين العمال والمنسقين (بمن فيهم المخطِّطون المركزيون والمديرون المحليون وغيرهم من الفاعلين الذين يشاركون فى احتكارهم النسبى لخيارات اتخاذ القرار والوصول إلى المعلومات)، من الواضح أن التضامن أقل مما هو عليه فى عدم وجود طبقات. ومع وجود المخطِّطين والمديرين فى وضع يسمح لهم بمكافأة أنفسهم بصورة مبالغ فيها ووجود نظرة كلية تراهم على أنهم "ذهنيون"، و"مسئولون"، وترى عمال المجتمع على أنهم "بحاجة إلى من يهتم بهم"، يمكننا التنبؤ بثقة كبيرة باتساع الفجوة بين الدخول والامتيازات والظروف. وبذلك لا يكون هناك عدل.

أما التنوع فأكثر تعقيدًا ويمكن أن يزيد أو ينقص فى هذا النموذج بناءً على متغيرات كثيرة، وإن لم يكن توقعنا إيجابيًا من الناحية العملية (كما تبين كل النكات الخاصة بـ"التوحيد الآلى الشيوعى")، وعمومًا، فليس مستغربًا أن يكون التخطيط المركزى

نظام تخصيص يعوق القيم التى نؤيدها ومنها عدالة الظروف والدخل والتضامن والإدارة الذاتية والتنوع.

الأســـواق

"الأسـواق" مـصطلح يـشير إلى التخـصيص مـن خـلال البيـع والـشراء التنافـسى بأسعار تحددها العروض التنافسية الخاصة من جانب المشترين والبائعين. ولذلك فليست السوق مجرد محل بيع الأطعمة أو المركز التجارى، وإنما نظام تخصيص متداخل كامل يعمل فيه البائعون والمشترون؛ من أجل تحسين مصالحهم عن طريق البيع بالغالى والشراء بالرخيص.

العـدل

لا ينكـر أحـد أن الأسـواق غالبًا مـا تـسمح للمـشترين والبـائعين بالتفاعـل بـصورة مريحـة مـن أجـل الفائـدة المتبادلـة. والواقـع أننـا إذا أخـذنا فـى اعتبارنـا تبـادلات الـسوق المباشرة فقط لوجدنا أنها تكاد تستفيد دائمًا من كل من البائع والمشترى. إلا أن مـا يؤسـف له هو أن الفرصة المناسبة المباشرة والفائدة النسبية التى يحققها كل من المشترى والبائع لا توحى بعدل أو كفاءة مباشرين، ومن باب أولى بأى تفاعل اجتماعى على فـترات ممتـدة. وفـى هذه الأبعاد الأوسع تزيد تبادلات السوق الظلم حدةً، وتوجد عدم كفاية يُستخَف بها إلى حد كبير، وتشوّه العلاقات الإنسانية بصورة فظيعة. ولكى نحكم الأسواق من ناحية العدل، لابد لنا من إطار مشترك من المعتقدات بشأن كيفية تـأثير الأسـواق علـى صـفات النـاس وتـأثير صفات الناس بدورها على عمليات السوق. ونحن نفترض ما يلى:

الافـتراض ١: لـدى الأشـخاص قـدرات مختلفـة للاسـتفادة مـن الآخـرين وقـدرات مختلفـة لضمان الحصول على نصيب ملائم من الفوائد الناتجة عن التبادل. ونحـن جميعًا لسنا سواء فى هذا الصدد (أو غيره).

الافـتراض ٢: قليل جدًّا من القدرات المختلفة التى قد تكون لدى الأشـخاص علـى إفـادة غيرهم أو ضمان الفوائد لأنفسهم هـو الذى يمنح حقًا أخلاقيًّا مشروعًا فـى

المطالبة بالاستفادة من سلطة اتخاذ القرار أو ممارستها بما يزيد على من هم أقل قدرة.

الافتراض ٣: تسمح تبادلات السوق لمن لديهم قدرات أكبر بالاستفادة أكثر وممارسة سلطة اقتصادية أكبر ممن لهم قدرات أقل. ويحدث هذا التباين حتى مع التبادلات القائمة على المعلومات الموثوق بها فى الأسواق التنافسية تنافسًا تامًا، ومن باب أولى فى الأسواق كما نعرفها فى الاقتصادات الواقعية، بما فيها من إعلان وقدرة تفاوضية غير متساوية، وهلم جرا.

إذا كانت هذه الافتراضات صحيحة، فمن الواضح إذن أن الأسواق لا توفر تخصيصًا مبررًا من الناحية الأخلاقية للدخل، وهى لذلك لن تدعم القيم التى توصلنا إليها فى الفصل السابق. ولكن هل الافتراضات صحيحة؛ بل هل هى صحيحة ليس فى الظروف التاريخية الحالية الخاصة بترتيبات السوق المحتملة بصورة قابلة للأخذ والرد فحسب، وإنما صحيحة بصورة طبيعية وحتمية بالنسبة لكل الاقتصادات بسبب طبيعة تبادل السوق نفسها؟

الجزء الأول من الافتراض واحد هو أن لدى الناس قدرات مختلفة لإفادة غيرهم. وهذا أمر جَلِىّ. فمن الواضح أن موتسارت Mozart، كانت لديه قدرة على إمتاع محبى الموسيقى أكثر مما لدى "منافسه"، ساليرى Salieri. وكانت لدى مايكل جوردان قدرة على إمتاع معجبيه من جمهور كرة السلة أكثر مما لدى لاعبى فريق اتحاد كرة السلة القومى. ولدى جرَّاح المخ الماهر قدرة على إفادة مرضاه تزيد على قدرة جامع القمامة على إفادة "عملائه"، (إلا فى مدينة نيويورك فى اليوم العشرين من إضراب عمال جمع القمامة). باختصار، يُولد الناس ولديهم "مواهب"، غير متساوية تتعلق بإفادة الآخرين، ويمكن لفروق التعليم والتدريب، أو حتى مجرد الموقع، أن تزرع فى الناس قدرات مختلفة على إفادة الآخرين، حتى ولو لم تكن بينهم فروق وراثية كبيرة.

إلا أن علينا أن نشير إلى أنه رغم وضوح الافتراض واحد فهناك من يرفضونه، على الأقل من الناحية العاطفية. فمن المفترض أن هؤلاء يشعرون بأنه ما إن يعترف الفرد بهذه الفروق حتى يصبح على منحنى شديد الانحدار فى اتجاه تبرير التفاوت الاقتصادى. ومعارضتهم لعدم المساواة الاقتصادية من الشدة بحيث تجعلهم ينكرون وجود الفروق الوراثية والتدريبية كإجراء احترازى لمنع ما يظنون أنه عدم مساواة مرتبط ارتباطًا حتميًّا بالواقع. فهم يظنون أن تأكيد وجود مواهب وقدرات متفاوتة لدى الأشخاص أمر "نخبوى".

غير أنه تنشأ مشكلتان بخصوص هذا الموقف: (١) يتنافى إنكار وجود القدرات المختلفة تنافيًا واضحًا مع الواقع. تخيل مجتمعًا يرفض إعطاء نظارات لضعاف النظر، أو يعطى أجرًا أقل لضعاف النظر. قد يرد البعض على هذا الظلم البيِّن بإنكار اختلاف صفات الناس المحددة وراثيًا. إلا أن هذا سيكون ردًا سخيفًا. فالرغبة فى أن يكون الأمر كذلك لا يجعله على هذا الحال، وليس هناك سبب، بأى شكل من الأشكال، يجعل التفاوت الاجتماعى أو الاقتصادى بين الناس نتيجة ضرورية لتباين قوة إبصارهم. وما يجب تحديه ليس هو حقيقة: «أن الناس يختلفون فى قوة إبصارهم، بل الممارسة الاجتماعية التى تكافئ الناس بقدر مختلف بناءً على قوة إبصارهم».

لكن (٢) لنتخيل أنه لم تكن هناك فروق فى المواهب والقدرات إلى آخره؛ كم كان سيصبح هذا عالمًا مملاً إذا كان لدى كل شخص نفس المواهب، وليس هناك شخص استثنائى فى أى جانب من الجوانب، وكانت تتكون لدى كل شخص قدرات كتلك التى لدى كل شخص غيره تمامًا. وفى بعض الأحيان تقود المطامح الخاصة بالمساواة أنصار العدل إلى سبل فكرية غريبة. وعلى أية حال، فإنه بخلاف أصحاب الدوافع القوية المشغولين بآثار الجزء الأول من الافتراض واحد وسوف تحررهم بقية حججنا فى أى الأحوال من هذه المشاعر، فهو غير مثير للجدل، ولذلك فلننتقل إلى الجزء الثانى.

الجزء الثانى من الافتراض واحد هو أنه عند العمل فى سياق الأسواق، سوف تكون لدى الأشخاص قدرات مختلفة لضمان نصيب مفيد من أرباح التبادلات. وهذا جلى كذلك، غير أنه ليس ملحوظًا بشكل كبير فى الغالب.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتج القدرات المختلفة لضمان نصيب أكبر من الأرباح من التبادل التنافسى عن الفروق فى قدرات الناس على تحمل الفشل فى التوصل إلى اتفاق. فالأم العَزَبة التى لها طفل مريض وليس لديه أية وسيلة أخرى لضمان التأمين الصحى تكون فى موقف تفاوضى ضعيف مع صاحب العمل الكبير، مقارنة بشخص لديه خيارات كثيرة ويمكنه المطالبة بشروط أفضل، حتى ولو كان الاثنان متطابقين فى مهاراتيهما. والفلاح الذى ليست لديه مدخرات يكون فى موقف تفاوضى ضعيف للحصول على قرض لشراء التقاوى والطعام من المرابى الريفى مقارنة بالشركة القادرة على تحمل تأخير الدفع.

ويمكن كذلك أن تَنْتُج القدرات المختلفة على الاستفادة من التبادل التنافسى عن التوقعات الأكثر دقة بشأن النتائج غير المؤكدة أو عن تفاوت المعرفة الخاصة بشروط التبادل

(التى يمكن أن تَنْتُج بدورها عن الفروق الوراثية فى هذه "الموهبة" المحددة أو فروق التدريب، أو كثيرًا ما تَنْتُج عن اختلاف القدرة على الوصول إلى المعلومات).

وقد تَنْتُج الفروق عن سمات الشخصية التى تجعل البعض أكثر استعدادًا أو قدرةً من غيره على السعى لتحقيق صفقة صعبة، أو على تحمل الآلام المحتملة، وهى فى الأغلب الآلام المفروضة على الآخرين. وهذه النقطة الأخيرة تؤيدها بديهية أن الأشخاص المهذبين فى مجتمعنا يكونون آخر مَن ينتهى مِن عمله. فإذا لم تكن تتحمل إيذاء الآخرين أو على الأقل تتجاهل الأذى الذى يتحمله الآخرون، فإنك فى أى سياق تنافسى تكون فى وضع غير مواتٍ إلى حدٍ كبير حين يتصل بتعزيزك لذاتك. وقد يمنع اختلاف القيم الاجتماعية بعض الأشخاص من السعى للحصول على الميزة القصوى على حساب الآخرين، حتى وهم يشجعون غيرهم على ذلك. وتعوض الفرص المختلفة والاستعداد لمخالفة القاعدة الذهبية التى تقول "عامل الآخرين كما تريد أن يعاملك الآخرون"، بدلاً من طاعة قاعدة السوق التى تقول "اقض على الآخرين قبل أن يقضوا هم عليك"، عن اختلاف القدرة على تجميع الفوائد فى سياق التنافس.

ومما يؤسف له، أن التنافس - المنسِّق الشهير للمصلحة الخاصة والعامة - يفرض أقل وعى بالسمات العامة المتوسطة فيما يتعلق بالاستعداد لقلب القاعدة الذهبية باستبعاده المنتظم للفاعلين الأقل التواءً وجرأة. وهكذا فإنه مما أوردناه آنفًا، وغيره مما يمكن بيانه كذلك، تثبت صحة الجزء الثانى من الافتراض واحد كذلك. ومادمنا قد أوضحنا هذا، فمن المفترض ألا يكون هناك أى خلاف فى الرأى. وعلى أية حال، فإن جزءًا كبيرًا من النشاط الاقتصادى الحالى ينطوى بالتحديد على محاولة التقدم باستخدام تلك الفروق.

ومقارنة بالافتراض واحد، فإن القضية المعالجة فى الافتراض اثنان أكثر فلسفة وتعقيدًا، ولكن من حسن الحظ أنها اجتازت الفصل السابق. فما أسباب التعويض التفاضلى المقنعة أخلاقيًا، وما الأسباب التى ليس لها أى وزن أخلاقى؟ أكدت مناقشتنا السابقة للقيم أن الأفعال التى لنا سيطرة عليها هى وحدها التى توجِد المبرر الأخلاقى لفروق الدخل ولا يرجع ذلك إلى الحظ والظروف، مما يجعل الافتراض اثنان صحيحًا، فى ظل ما سبق تناوله من جدل فى الفصل السابق.

إنك تفعل هذا وأنا أفعل ذاك بحيث يكون إجمالى ما نفعله نحن الاثنان أعظم مما لو أننا عكسنا الأمر وفعلت أنا هذا وفعلت أنت ذاك. فمن المستفيد من ذلك؟ يبين الافتراض ثلاثة بكل وضوح أن من لهم قدرات أكبر على اقتناص فوائد تبادل السوق سوف يقتنصون

نصيبًا أكبر من مكاسب الكفاءة الناتجة عن تقسيم العمل فى اقتصاد السوق. وأى طالب يدرس قانون العرض والطلب يعرف أنه كلما زادت الفائدة التى تقدمها سلعة ما للمشترى كان السعر الذى يحصل عليه البائع أكبر، وكذلك الحال بالنسبة للأمور الأخرى. ولذلك فسوف يستفيد كذلك من لديهم قدرة أكبر على إفادة الآخرين بشكل أكبر من هؤلاء الأقل قدرة على إفادة الآخرين.

وهناك فاعلان أو عاملان يلتقيان فى تبادل السوق. ويحدث هذا مرارًا وتكرارًا، مع تغير الشركاء وتناوبهم وتباينهم بصورة لا يمكن التكهن بها. ويمكن فى المقابل لهؤلاء الذين يمكنهم إفادة الآخرين بشكل أفضل المطالبة بما هو أكثر. أما هؤلاء الذين يمكنهم الحصول على قدر أكبر من الفوائد التى يتيحها التبادل، فيمكنهم فى المقابل الحصول على ما هو أكثر من ذلك. وبما أن هذين الاختلافين بين من يقومون بدور المشترى والبائع موجودان، فسوف تنشأ النتائج التفاضلية. وبما أن امتلاك ثروة أكبر يمنح ميزة أكبر، فإن الفروق تزداد اتساعًا. ولذلك فسوف يظهر فى النهاية الأشخاص الذين يكسبون ما هو أكثر إلى حد كبير وهؤلاء الذين يكسبون ما هو أقل إلى حد بعيد. بعبارة أوضح، فإن تجميع الافتراضات واحد واثنين وثلاثة معًا يوضح تمامًا الحالة التى ستقضى بها الاقتصادات على العدل، سواء أكانت مقرونة بالأعمال العامة أم الخاصة:

(١) لدى الناس قدرات مختلفة على إفادة الآخرين واقتناص مكاسب الكفاءة من تبادل السوق.

(٢) كما أثبتنا فى الفصل السابق، فإنه لا قدرة الشخص الفطرية الأكبر ولا قدرته المكتسبة الأكبر تستطيع إفادة الآخرين ولكن اقتناص الفائدة هى التى تحقق للأكثر مقدرة أى حق أخلاقى فى نصيب أكبر من فوائد التعاون الاقتصادى. فالقدر الأكبر من الجهد أو التضحية هو وحده الذى يستحق المكافأة. ولكن الواقع هو أن ...

(٣) الأسواق سوف تسمح لمن لديهم قدرات أكبر من أى النوعين بأن ينالوا مكافآت اقتصادية أكثر مما ينالها من هم أقل قدرة، حتى وإن بذل أصحاب القدرات الأكبر جهدًا أكبر وقدموا تضحيات أكثر. (وأى جهد لتعويض ذلك بالسياسات الضريبية سوف يقضى على الكفاءة المعلنة للأسواق.

ببساطة أكثر، فإنه فى اقتصاد السوق يحصل عامل قطع القصب الضخم قوى البنية على دخل أكبر من العامل صغير الجسم الضعيف، بغض النظر عن المدة التى يعملها والجهد الذى يبذله فى العمل. والطبيب الذى يعمل فى مكان فخم وفى ظروف مريحة

ومُرضية يكسب أكثر من عامل خط التجميع الذى يعمل فى ضجيج رهيب مخاطرًا بحياته وأطرافه ومتحملاً الملل وقلة الشأن، بغض النظر عن طول الوقت الذى يقضيه كل منهما فى عمله ومدى اجتهاده فيه. ويتعارض كسب المزيد من المال بسبب إيجاد مُنْتَج أكثر قيمة، رغم المساهمة بجهد أقل وتحمل قدر أقل من التضحية، مع القيم التى استقرينا عليها فى الفصل السابق، إلا أنه ملمح محدِّد من ملامح مكافأة السوق. فهل هذا هو ما ننتقده فقط، أم أن هناك مشاكل أخرى تتعلق بالعدل؟

من المفيد الإشارة إلى أنه حتى إذا اعتبرت المكافأة حسب القيمة الاجتماعية للمساهمة عادلة - وهو ما تنكره قيمنا - فإن تقييم مساهمات العمال يبتعد بانتظام عن الإجراء الدقيق الخاص بمساهمتهم الاجتماعية الحقيقية لسببين:

(١) نحن نصوّت فى أنظمة السوق بحافظات نقودنا. فالسوق تقيس رغبات الناس حسب الدخل الذى يحشدونه وراء أفضلياتهم. ولذلك فقيمة المساهمة فى السوق لا تحددها حاجات الناس ورغباتهم النسبية فحسب، بل كذلك توزيع الدخل الذى يمكن الفاعلين من الإعلان عن تلك الحاجات والرغبات. وعليه فسوف تكون مساهمة جرَّاح التجميل الذى يعيد تشكيل الأنوف فى هوليوود، كما تقاس فى السوق، أعظم من مساهمة طبيب العائلة الذى ينقذ الأرواح فى مقاطعة ريفية فقيرة من مقاطعات أوكلاهوما؛ حتى ولو كان عمل طبيب العائلة ذا فائدة اجتماعية أعظم بكثير بأى مقياس منطقى. فنجمات السينما لديهن أموال للتعبير عن رغباتهن فى أن يكون لهن شكل أفضل تزيد على ما لدى الفلاحين ليعيشوا به. وإذا كان لديك أكثر فسوف يجعل ذلك ما تدفع ثمنه "مقيَّما" تقييمًا أعلى. ولذلك فسوف يبعد التوزيع غير العادل للدخل تقييم السوق لمُنتجات المنتِجين عن الإجراءات الدقيقة الخاصة بآثار تلك المُنتجات على الرفاهية الاجتماعية. وتتفوق جراحة التجميل على إنقاذ الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ليس لأن علاج سوء التغذية أقل قيمة من جراحة التجميل، بل لأن نجوم هوليود لديهم أموال للتعبير عن أفضلياتهم أكثر مما لدى من يعانون من الجوع. النتيجة إذن أن من يدعون إلى المكافأة تبعًا للمُنْتَج ليسوا أنصارًا للسوق، لأن الأسواق لا تقيس قيمة المُنْتَج بما يتوافق مع فوائده الاجتماعية الحقيقية.

(٢) علاوة على ذلك، تُدْخِل الأسواق فى تقييماتها إرادات البائعين والمشترين المباشرين فحسب. فأولويات مستهلك السيارة وتاجر السيارات يُحسب حسابها إلى حد كبير (مفترضين أننا نتجاهل فروق الدخل التى تشوه الأوزان التى تمنحها) حين يشترى

الأول سيارة من الثانى. إلا أن غيرهما من أفراد المجتمع الذين لا يشترون السيارة ولا يبيعونها، ولكنهم يتنفسون التلوث الذى تحدثه السيارة، فلا سلطة لهم بالمرة على هذه الصفقة. ولا يعكس السعر الذى يتفاوض عليه البائع والمشترى أثر تلوث السيارة على العدد الأكبر من الشعب، لأن العدد الأكبر من الشعب ليس مشاركًا فى الصفقة المباشرة وآراؤه بشأن هذا الموضوع لا "يُقترع" عليها أبدًا. وفى بعض الأحيان يكون هذا الأثر الأوسع إيجابيًا؛ كأن يصبح شخص ما مستنيرًا عن طريق شراء كتاب ما ويفيد بدوره الآخرين. ولم تؤثر الفوائد الإيجابية التى يحصل عليها الآخرون على سعر الشراء الأصلى. وفى بعض الأحيان تكون الآثار الأعرض سلبية، كأن يسرف أحدهم فى شرب الخمر وفى النهاية يعانى شريك الحياة والأصدقاء والمجتمع الأوسع من ضياع القدرة الإنتاجية، وزياد تكاليف الرعاية الصحية، ورعب إساءة المعاملة، وقيادة الشخص سيارته وهو مخمور. ولم تؤثر المنتجات الفرعية على سعر الشراء الأصلى. والنقطة المهمة فى هذا هى أن السوق تبالغ فى تقييم بعض السلع بعدم أخذْ آثارها "الخارجية" السلبية فيما وراء المشتَرين والبائعين المباشرين فى الحسبان. ويشير سوء تقدير الصفقات هذا الذى تتعدى آثاره المشترين والبائعين المباشرين بدوره إلى أن من ينتجون السلع أو الخدمات ذات الآثار السلبية التى يحسب حسابها سيحصلون على قيمة مساهماتهم المُبالغ فى تقييمها ضمن اقتصادات السوق، بينما سيحصل من ينتجون سلعًا أو خدمات لها آثار إيجابية لم يُحسب حسابها على قيمة مساهماتهم التى خُسفت قيمتها. ولذلك فإنه حتى هؤلاء الذين يؤمنون بالمكافأة حسب المُنْتَج (وليس حسب الجهد والتضحية كما نفضل نحن) ينكرون صلتهم بالأسواق، ذلك أنه حتى أكثر الأسواق تحررًا لا تقيس التكاليف والفوائد الاجتماعية قياسًا صحيحًا. فهى تكافئ حسب المساهمة، غير أنها تقيس المكافأة بطريقة تصنيفية وضارة اجتماعيًا.

يشبه استخدام الأسواق لمكافأة المساهمة فى المُنْتَج بصورة أو بأخرى تصديقنا أنه لابد أن تُدفع للناس أجورهم على قدر أوزانهم، ثم تبنينا بعد هذا نظامًا معقدًا لاكتشاف ذلك، ولكن النظام الذى اخترناه لهذا العمل يشمل ميزانًا عليه أكياس رمل إضافية توضع على هذا الجانب أو ذلك، وبذلك نزيد وزن البعض ولا نزيد وزن البعض الآخر. ومن الواضح أن معيار الوزن بكامله غير أخلاقى فى المقام الأول، وهو نفسه ما نعتقده بالنسبة للمكافأة مقابل المُنْتَج. ولكن يضاف إلى ذلك أنه إذا دافع أحد عن معيار الوزن، فلن يكون من المعقول أن يدافع آخر عن نسق المؤسسات التى تسيء تصويره بانتظام فى الواقع؛ ما لم تكن هناك

بالطبع أشياء أخرى تتعلق بهذا النظام أعجبت ذلك الشخص بشدة وكان ما يقال عن معيار الوزن مجرد محاولة للفت الأنظار لم يأخذها مأخذ الجد.

ولكى نعود إلى معاييرنا، من المهم جدًا الإشارة إلى أن مشكلة بعض الأشخاص الذى يتقاضون أجورًا ورواتب أعلى مما يتقاضاه الآخرون الذين يقدمون تضحيات شخصية أكبر لا يمكن علاجها فى اقتصاديات السوق بدون خلق قدر كبير من عدم الكفاءة. والقضية طبيعية جدًا بالنسبة للأسواق كما أنها لا تخضع لسلطانها. بل إنه فى تعاملات الأسواق يُدفع مقابل العمل ما يسمى "منتج الإيراد الحدى" marginal revenue product الخاص به - تقييم مساهمته فى المُنْتَج - وهو ما يمكن أن يختلف كما رأينا اختلافًا كبيرًا عن التقييم الحقيقى للمُنْتَج، ومن باب أولى عن الجهد المبذول. ولكن لنفترض أننا أدركنا ظلم هذه القاعدة الخاصة بالمكافأة وقررنا تصحيحها بجعل الأسواق ثابتة، بينما استعضنا من الناحية التشريعية عن "أجور الجهد" (أى المرتبات العادلة) بـ"أجور منتج الإيراد الحدى (غير العادلة)". ألا يُحَسِّن ذلك هذه المشكلة على وجه التحديد؟ فنحن عمومًا نحتفظ بالأسواق، ولكننا نصحح أجور الأسواق. فما الذى لا يعجب فى ذلك؟ صحيح أن هذا سوف يُحَسِّن مشكلة واحدة، ولكنه سوف يؤدى كذلك إلى استخدامات غير كفء لموارد العمل النادرة، ويقضى بالتالى على أية مكاسب تتحقق.

هذه هى النقطة الأساسية: بينما تقودنا قيمنا الأخلاقية إلى الرغبة فى مكافأة العمل حسب الجهد والتضحية لا حسب القيمة الحقيقية لمُنْتَج العمل، فإننا على الوجه الآخر للعملة التخصيصية نريد استخدام القيمة الحقيقية للمُنْتَج فى تحديد مقدار العمل الواجب توظيفه لتحقيق المهام المختلفة. فأنت على سبيل المثال لا ترغب فى المبالغة فى تقييم شىء ما، وبذلك تُدْخِل فيه المزيد من الموارد لمجرد أن إنتاجه يحتاج إلى جهد أكبر. وبدلاً من ذلك فإنك ترغب فقط فى إنتاج المزيد من شىء ما إذا كانت قيمته لدى الناس تبرر ذلك بالفعل. ولنفترض لذلك أننا ندفع أجرًا مقابل العمل حسب الجهد والتضحية فى اقتصاد تحركه السوق. سوف تكون نتيجة ذلك أن تعمل الأسواق كما لو كانت قيمة منتِج العمل تُقاس إلى حد كبير بما بذل من جهد وتضحية فى إنتاجه، ولكن هذا بدوره يقلل الاهتمام بأثر المنتِج على المتلقين. بعبارة أخرى، فبينما لا نرغب فى أن ندفع للجرَّاح أجره بناء على قيمة الجراحة بالنسبة للمجتمع، ولأسباب أخلاقية تتعلق بما نعتقد أن الناس ينبغى أن يكسبوه، فنحن لا نرغب كذلك فى أن نقول إنه ينبغى تحديد قيمة الجراحة فقط بما يدخل فيها من جهد وتضحية. وبدلاً من ذلك، تتوقف قيمة الجراحة إلى حد كبير على الفوائد التى تحققها. ولابد لنظام التخصيص الجيد أن يكافئ بما يتفق بطبيعة الحال مع قيمه المفضلة الخاصة

بالجد والتضحية، إلا أنه لابد كذلك أن يخصَّص في ضوء التكلفة والفوائد الاجتماعية الحقيقية الكاملة. وبما أن تكلفة العمالة في نظام السوق تمثل نسبة كبيرة من إجمالي تكاليف الإنتاج الخاصة بمعظم السلع والخدمات، إذا جُعلت الأجور عادلة بالقوة، ففي ظل الأسواق سوف يشوه هذا تقييم منتجات ذلك العمل، ليجعل بدوره هيكل التكلفة بكامله ونظام التسعير الخاص بالاقتصاد ينحرف انحرافًا كبيرًا عن كونه يعكس التكاليف والفوائد الحقيقية.

وحينئذٍ سوف يقيِّم النظام المعدَّل المنتجات تبعًا لما كان يُدفع للعامل مقابل جهده وتضحيته وليس حسب مقدار المنتجات التي يرغب فيها المستهلكون. واستخدامًا للغة الاقتصاديين، فإنه في نظام السوق الذي يحدد فيه الجهدُ الأجرَ، تباع السلع التي يصنعها بشكل مباشر أو غير مباشر العامل الذي يزيد أجر جهده عن منتج الإيراد الحدي الخاص به، بأسعار أعلى من تكلفتها الحقيقية، بينما السلع التي يصنعها بشكل مباشر أو غير مباشر العامل الذي يقل أجره عن منتج الإيراد الحدي الخاص به، بأسعار أقل من تكلفتها الفعلية. وبما أن الأسعار في اقتصاد السوق لا تساعد في تحديد ما يدفع للعمال من أجر فحسب، بل كذلك مقدار ما يُنْتَج ومن أي الأصناف هو، فلابد أن تؤدي أية محاولة لجعل الأجور أكثر عدلاً، مع الاحتفاظ بتبادل السوق، إلى إساءة استغلال منتظمة للموارد الإنتاجية النادرة.

سوف يُنتج من بعض الأصناف أكثر مما تفرضه فوائدها وتكاليفها الاجتماعية ويُنتج من غيرها ما هو أقل. بعبارة أخرى، إذا تُرك الأمر لاقتصادات السوق لوزعت أعباء العمل الاجتماعي وفوائده توزيعًا غير عادل، لأن العمال يكافأون حسب القيمة السوقية الخاصة بمساهماتهم وليس حسب جهدهم أو تضحيتهم الشخصية. ولكن إذا حللنا هذه المشكلة عن طريق فرض الأجور الأفضل؛ ارتباطًا بالجهد والتضحية الفعليين، فحينئذٍ سوف تسيء السوق المعدلة تقييم المنتجات وتسيء تخصيص الموارد الإنتاجية أكثر مما لو كان الحال غير ذلك.

لماذا لا يترجم المميَّزون اقتصاديًا في أي اقتصاد سوق مزاياهم في الموارد والراحة إلى سلطة سياسية غير متناسبة يدافعون بها عن معدلات أجور السوق ضد المنتقدين؟ ولم لا يستخدمون سلطتهم السياسية غير المتناسبة لوقف محاولات رفع الظلم الخاص بالأجور والرواتب؟ الإجابة بطبيعة الحال هي أن المميَّزين سوف يسلكون هذين السبيلين، وبفاعلية كبيرة جدًا كما رأينا على مر التاريخ.

علاوة على ذلك، يميل الناس ميلاً طبيعيًا إلى انتحال المبررات لسلوكهم؛ كى يؤدون وظائفهم بفاعلية ويحترمون أنفسهم أثناء ذلك. ومنطق سوق العمل هو من يساهم أكثر يتقاضى أكثر. وحين يشارك الناس فى سوق العمل كى يتقدموا، لابد أن يدافعوا عن حقهم فى الأجر على أساس مُنْتَجهم. إلا أن منطق إعادة توزيع الدخل من أجل الحصول على أجور أكثر عدلاً يسير عكس اتجاه مكافأة المُنْتَج. ولذلك فالمشاركة فى الأسواق (فى وجود الملكية الفردية أو غيابها) لا تتسم بأنها لا ترشد الناس إلى رؤية المنطق الأخلاقى الخاص بإعادة التوزيع فحسب، بل إنها تدفعهم إلى تأييد مقولة إن كل إنسان يحصل على ما ساهم به، وبذلك يكون إعادة التوزيع ظالمًا. وتُمَكِّن المشاركة فى الأسواق من يعارضون خطط إعادة التوزيع، وتعوق فكريًا ونفسيًا من سيستفيدون منها.

ختامًا، فإنه بينما تكون درجة العدل بطبيعة الحال أعظم فى اقتصاديات المشروعات الخاصة، حيث يمكن للناس تكديس ملكية وسائل الإنتاج وحيث تدفق الأرباح من تلك الأملاك، فإن التفاوت فى الدخل الناتج عن المواهب والقدرات البشرية غير المتساوية يعود - ولو بدرجة أقل - للسبب ذاته. فحين يتحدد الأجر بناءً على قيمة المساهمة فى المُخْرج، فسوف يؤدى التوزيع الحتمى غير المتساوى للمواهب والقدرات والأدوات البشرية وغير البشرية إلى فروق ليس هناك ما يبررها من الناحية الأخلاقية فى الفوائد الاقتصادية. بل إنه بينما يمكن المساواة من الناحية النظرية بين ملكية الأصول غير البشرية (مثل التدريب أو الأدوات) من خلال إعادة توزيعها، فليس من الممكن عمل ذلك فى حالة الأصول البشرية غير المتساوية (المواهب الفطرية والحجم وغيره). والطريقة الوحيدة التى يمكن تخيلها للقضاء على تفاوت "الطبيب مقابل جامع القمامة"، من ذلك النوع الذى ناقشناه فى الفصل السابق، هو اعتماد الفوائد على أساس آخر غير المشاركة فى المُنْتَج، وهذا مستحيل فى أى نوع من اقتصاد السوق.

التضـــامن

الاشمئزاز من الاستثمار التجارى للعلاقات الإنسانية قديم قدم التجارة نفسها. وجعل انتشار الأسواق فى إنجلترا القرن الثامن عشر الفيلسوف السياسى البريطانى أيرلندى المولد إدموند بيرك Edmund Burke يقول:

لقد مضى عهد الفروسية. وهاهو عصر السفسطائيين والاقتصاديين والجداول الحسابية يظلنا وقد انطفأ مجد أوروبا إلى الأبد.

وبالمثل قال المؤرخ البريطانى توماس كارلَيل Thomas Carlyle محذرًا عام ١٨٧٤:

لم يحدث فى يوم من الأيام على وجه الأرض أن كانت هناك علاقة بين إنسان وإنسان تقوم على دفع المال وحده. وإذا حدث فى يوم من الأيام أن ظهرت فلسفة لحرية العمل والتنافس والعرض والطلب باعتبارها نصيرًا للعلاقات الإنسانية، فتوقعوا انتهاءها عاجلاً.

وبطبيعة الحال، كان كارل ماركس فى كل كتاباته النقدية ضد رأس المال يشكو من أن الأسواق تحوِّل كل شىء بالتدريج إلى سلعة، مدمرة بذلك القيم الاجتماعية ومقوضة المجتمع.

[مع انتشار الأسواق] جاء وقت أصبح فيه كل ما كان يعتبره الناس أمرًا لا يمكن التخلى عنه موضوعًا للمقايضة والتجارة ويمكن التخلى عنه. هذا باختصار، هو الزمن الذى انتقلت فيه إلى التجارة نفس الأشياء التى كانت حتى مجيئه يجرى تبادلها، ولكنها لم تُقايَض، وكانت تعطَى ولكنها لم تُبع قط، وكانت تُكتسَب، ولكنها لم تُشترَ قط؛ وهى الفضيلة والحب والإقناع والمعرفة والضمير، وهلم جرا. إنه زمن يسود فيه الفساد وتستشرى الرشوة.... لقد مضى ولم يخلف وراءه أية رابطة بين الإنسان والإنسان سوى المصلحة الذاتية المجردة والجزاء النقدى الذى لا يعرف الرحمة.

كشأن كل المؤسسات الاجتماعية، توفر الأسواق الحوافز التى تشجع بعض أنواع السلوك وتعوق البعض الآخر. وتقلل الأسواق تكاليف التعامل الخاص ببعض التفاعل الاقتصادى، وخاصة تلك التى تتسم بكونها شخصية وتنطوى على عوامل خاصة، وبالتالى تسهلها. إلا أن الأسواق لا تفعل ما يخفض تكاليف التعاملات وتسهل بالتالى أشكال التفاعل الأخرى، وبخاصة تلك التى تتسم بالعمومية وتنطوى على آثار جماعية.

فيما عدا الأشكال البسيطة من عدم الكفاءة، فإنه إذا اتسمت أشكال التفاعل الأخرى التى تحظى بالتشجيع بروح حاقدة وكانت عدوانية، بينما تحظى أشكال التفاعل المثبطة للهمم بالاحترام والتعاطف، فسوف تكون الآثار السلبية على العلاقات الإنسانية عميقة.

والواقع أن أنصار الأسواق يقولون لنا: "لن يمكنكم تنسيق أنشطتكم الاقتصادية بشكل تعاونى وواع إلى حد معقول؛ فإياكم أن تحاولوا. ولن يمكنكم تنسيق مجموعة من

المهام المتداخلة بكفاءةً فى ضوء حاجات الناس الإنسانية المشتركة؛ فإياكم أن تحاولوا. ولن يمكنكم التوصل إلى اتفاقات عادلة فيما بينكم؛ فإياكم أن تحاولوا. ولتشكروا حظكم السعيد؛ لأنه حتى ذلك الصنف الذى يُقابَل بتحرٍ اجتماعى مثلكم لا يزال بإمكانه الاستفادة من تقسيم العمل بفضل معجزة نظام السوق الذى يمكنكم العمل فيه باعتباركم ذرات منعزلة، جشعة غير متعاونة ومتنافسة، ومع ذلك تحصلون على نتائج اجتماعية. إن الأسواق تصويت على حجب الثقة بشأن الممارسات الاجتماعية الخاصة بالجنس البشرى."

ولكن إذا لم تكن هذه الرسالة اليومية غير كافية فى تثبيطها للهمم، فإن الأسواق تعبئ قدراتنا وطاقاتنا الإبداعية إلى حد كبير عن طريق الترتيب لأشخاص آخرين؛ كى يهددوا قدراتنا وطاقاتنا عن طريق تهديد أرزاقنا ومن خلال رشوتنا بإغراء الترف الذى يفوق ما يمكن أن يكون لدى الآخرين ويتعدى ما نعرف أننا نستحقه. إنهم يغذون أسوا أشكال النزعة الفردية والأنانية. ولكى تختتم الأسواق أجندتها المعادية للمجتمع، نجدها تكافئ بسخاء من هم أكثر دموية وخبراء فى استغلال إخوانهم المواطنين، وتعاقب من يصرون على اتباع القاعدة الذهبية. وبطبيعة الحال، يقال لنا إن بإمكاننا الاستفادة على المستوى الفردى فى نظام السوق عن طريق تقديم الخدمة للآخرين. إلا أننا نعرف كذلك أنه يمكننا الاستفادة عمومًا بطريقة أسهل بكثير عن طريق خداع الآخرين. والاهتمام المتبادل والتعاطف والتضامن نفعها قليل - أو لا نفع لها - فى اقتصادات السوق؛ ولذلك فهى تضمحل.

ولكن لماذا تعوق الأسواق التضامن؟ لكى يقيِّم العمال عملهم تقييمًا شاملاً، لابد لهم من معرفة العوامل الإنسانية والاجتماعية، وكذلك المادية التى تدخل ضمن المُدْخَلات التى يستخدمونها، إلى جانب النتائج الإنسانية والاجتماعية التى تجعلها مُنْتَجاتهم ممكنة. إلا أن المعلومات الوحيدة التى توفرها الأسواق - فى وجود الملكية الخاصة أو غيابها - هى أسعار السلع التى يتبادلها الناس. وحتى إذا كانت هذه الأسعار تعكس بدقة كل العوامل الإنسانية والاجتماعية الكامنة وراء التعاملات الاقتصادية - وهو ما لا يحدث بكل تأكيد - فسيظل المنتجون والمستهلكون على السواء غير قادرين على تعديل أنشطتهم فى ضوء الفهم الواعى لعلاقاتهم مع المنتجين والمستهلكين الآخرين، لأنه ستُعْوِزُهم البيانات الكيفية اللازمة؛ لكى يفعلوا ذلك، وسيظل عليهم أن يتنافسوا. ويترتب على ذلك، ألا توفر الأسواق البيانات النوعية اللازمة للمنتجين؛ كى يحكموا على كيفية تأثير نشاطاتهم على المستهلكين، أو العكس. ويترك لى غياب المعلومات عن الآثار الملموسة لأنشطتى على الآخرين اختيارًا

ضئيلاً، ولا يكون أمامى سوى الرجوع إلى وضعى أنا بشكل حصرى. وحقيقة أن الأسواق تؤلب المشترين على البائعين - حيث يحاول طرف الشراء بسعر منخفض ويحاول الطرف الآخر البيع بسعر مرتفع - تعنى أن غياب المعلومات يؤدى إلى تفاقم الموقف. بل إن كل الفاعلين الاقتصاديين يجبَرون على أن يكونوا معادين للمجتمع ويفتقرون إلى الوسائل التى تجعلهم غير ذلك، مهما يحدث.

ويعنى هذا أن نقص المعلومات النوعية الملموسة وعدم وضوح العلاقات والصلات الاجتماعية فى اقتصادات السوق تجعل التعاون صعبًا، بينما تجعل الضغوط التنافسية التعاون غير منطقى. ولا يمكن لأى من المشترين أو البائعين احترام وضع الطرف الآخر. ولا يقتصر الأمر على عدم توافر المعلومات المناسبة، بل يكون التضامن إضرارًا بالذات. ولابد أن من يُحْدِثون التلوث يحاولون إخفاء تعدياتهم؛ ذلك أن دفع ضريبة التلوث أو تحديث معداتهم سوف يقلل أرباحهم. وحتى إذا كان أحد المنتجين فى صناعة من الصناعات لا يتصرف بطريقة أنانية، فسوف يتصرف الآخرون بهذه الطريقة. وإذا كان محبو الغير مثابرين فى سلوكهم المسئول اجتماعيًّا، فسوف يطردهم العمل فى النهاية بسبب ما يحدثونه من مشاكل، بينما يرقى الأنانيون إلى مناصب بارزة. ويسحق تنافس السوق التضامن، بغض النظر عن العلاقات الاجتماعية المحيطة.

ولكن بدلاً من متابعة رفضنا للأسواق بناء على آثارها على العلاقات الإنسانية، قد يكون الأكثر إقناعًا هو سماع الاقتصادى الأمريكى سام باولز Sam Bowles، النصير اليسارى لتخصيص السوق، وهو يشرح بطلاقة هذا الفشل الخاص بالأسواق:

لا تخصص الأسواق الموارد وتوزع الدخل فحسب، بل إنها تشكل كذلك ثقافتنا، وتشجع الأشكال المرغوبة من التنمية البشرية أو تمنعها، وتؤيد بنية السلطة المحددة تحديدًا جيدًا. والأسواق مؤسسات سياسية وثقافية بقدر ما هى اقتصادية. ولهذا السبب لا يكفى معيار تحليل الكفاءة كى نعرف متى وأين ينبغى للأسواق أن تخصص السلع والخدمات وأين ينبغى الاستفادة من المؤسسات الأخرى. وحتى إذا لم تحقق تخصيصات السوق نتائج [تتسم بالكفاءة من الناحية الاقتصادية]، وحتى إذا كان يُظن أن توزيع الدخل الناتج عن ذلك عادلاً، فسوف تفشل السوق إن هى أيدت أية بنية غير ديمقراطية للسلطة، أو إذا كافأت الجشع والانتهازية والسلبية السياسية وتجاهل الآخرين. والفكرة الأساسية هنا هى أنه لابد من توسيع تقييمنا للأسواق - ومعه مفهوم فشل السوق - ليشمل آثار الأسواق على كل من بنية السلطة وعملية التنمية البشرية...

كما أكد علماء الأنثروبولوجيا منذ فترة طويلة، فإن طريقة تنظيمنا وتنسيقنا لنشاطاتنا الاقتصادية المتباينة يؤثر على ذلك الصنف من البشر الذى نصبح عليه. ربما تُعتبر الأسواق سياقات اجتماعية تعزز أنماطًا بعينها من التنمية الفردية وتعاقب غيرها. وقد يقول قائل: إن جمال السوق هو بالتحديد ما يلى: إنها تعمل بشكل جيد حتى ولو كان الناس لا يبالون ببعضهم بعضًا. ولا يحتاج الأمر إلى اتصال معقد أو حتى ثقة بين المشاركين. ولكن هذه هى كذلك المشكلة. فالاقتصاد - أسواقه وأماكن العمل الخاص به وغيرها من المواقع - مدرسة ضخمة تشجع مكافآتها تنمية مواهب ومواقف بعينها، بينما لا تُستغل الإمكانيات الأخرى أو يصيبها الضمور. ونحن نتعلم العمل فى هذه الظروف، وبذلك نصبح على حال ما كنا لنصبح عليه فى سياق مختلف. ويقال: إنه عن طريق الاقتصاد فى السمات القيمة - مشاعر التضامن مع الآخرين، والقدرة على التعاطف، والقدرة على الاتصال المعقد، واتخاذ القرار الجماعى، على سبيل المثال - وعدم الإسراف فيها، تتغلب الأسواق على ندرتها. إلا أن الأسواق تسهم على المدى الطويل فى تآكلها، بل واختفائها. وما يبدو أنه تعديل براجماتى لضعف الطبيعة البشرية قد يكون فى واقع الأمر جزءًا من المشكلة.

باختصار، تؤلب الأسواق المشترين على البائعين لتخلق بيئة على العكس تمامًا تقريبًا مما قد يربطه أى عاقل بالتضامن. وفى أى تعامل من تعاملات السوق لا يكسب أحد الطرفين أكثر إلا إذا كسب الطرف الآخر أقل. قد نقول إن الحال - حيث يشارك الفاعلون الاقتصاديون فى الفوائد والتكاليف ويتقدمون أو يتأخرون بما يتفق مع مصلحة كل فاعل مما يعزز الفاعلين الآخرين أكثر - ينقلب رأسًا على عقب، إلى الحد الذى تتعارض عنده مصلحة الفاعل مع مصلحة الآخرين جميعًا. وكما يوضح باولز، فإن هذا يوجهنا ويشكّلنا ويغرينا بأن نكون أنانيين غير متعاطفين من أسوأ صنف، حتى ضد طبيعتنا الطيبة.

الإدارة الذاتية

يعد خلط قضية الأسواق الحرة بقضية الديمقراطية سمة تقليدية من سمات التفسير الحديث، إلا أنه لأمر مثير للدهشة فى ظل الأدلة الضخمة على أن السوق حرمت المزيد والمزيد من شعوب العالم من حقوقها. فالأسواق بدايةً، تقضى على تلك الأنواع من السمات الإنسانية الضرورية للعملية الديمقراطية بدلاً من أن تعززها. ويقول باولز، الذى يعد من أنصار السوق:

إذا كانت للحكم الديمقراطى قيمة، فإن تأييد المؤسسات التى تشجع تنمية من يُرجَح دعمهم للمؤسسات الديمقراطية ويُمكِنهم العمل بفاعلية فى البيئة الديمقراطية أمر منطقى. ومن بين السمات التى يعتبرها معظم دارسى هذا الموضوع ضرورية، القدرة على معالجة المعلومات المعقدة وتوصيلها ، واتخاذ القرارات الجماعية، والقدرة على التعاطف والتضامن مع الآخرين. وكما رأينا فقد تكون الأسواق بمثابة بيئة معادية لتنمية هذه السمات. ذلك أنه من الأرجح أن تنتعش مشاعر التضامن حيث العلاقات الاقتصادية متواصلة وشخصية وليست مؤقتة وغُفْلاً، وحيث الاهتمام بحاجات الآخرين جزء أصيل من المؤسسات التى تحكم الحياة الاقتصادية. ومن غير المحتمل تعزيز المهارات المعقدة الخاصة باتخاذ القرار وإعداد المعلومات المطلوبة من المواطن الديمقراطى فى الأسواق أو أماكن العمل التى تدار من أعلى لأسفل.

الأمر الثانى هو أن الأسواق تُمَكِّن من لديهم قدرة أكبر على استخراج المكافآت على حساب من هم "أقل قدرة" على القيام بذلك. وبتركيز السلطة الاقتصادية وليس السياسية فى أيدى قلة قليلة، تعمل الأسواق من أجل الميزة النسبية الخاصة بمن هم أكثر "قدرة"، وبالتالى الميزة النسبية الخاصة بمن هم أكثر قوة فى المقام الأول. فإذا نجح الطرف القوى فى الاستيلاء على أكثر من ٥٠ بالمائة من أية مقايضة - وهو ما يحدث عامة - فإن المقايضة تزيد الطرف الأقل قوة حرمانًا وتزيد الطرف الأقوى تمكينًا. وفى الدورة التالية من المقايضة يكون عدد الأوراق قد ازداد قليلاً، وبذلك يؤدى فى النهاية إلى التباين الشديد.

وهؤلاء الذين يخدعون أنفسهم (والآخرين) بأن الأسواق ترعى الديمقراطية يتجاهلون حقيقة بسيطة مفادها أن الأسواق تميل إلى تعميق التفاوت فى النفوذ الاقتصادى. ويركز أنصارها على حقيقة أن انتشار الأسواق يمكن أن يقضى على النخب التقليدية. وهذا صحيح بالتأكيد، إلا أنه لا يثبت أن النفوذ سوف يوزع بالتساوى وأن الديمقراطية سوف تعزَّز. وإذا حلت عقبات جديدة وأكثر قوة محل العقبات القديمة التى تقف فى سبيل الديمقراطية الاقتصادية والمشاركة، فإننا لن نتحرك للأمام، أو على الأكثر نكاد نتحرك للأمام. وإذا كانت مجالس إدارة الشركات والبنوك متعددة الجنسيات، وشركة السوق الحرة فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولجان إصدار الأحكام الخاصة بالمعاهدات الدولية، مثل النافتا NAFTA واتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI يجرى فصلها عن الضغط الشعبى بفاعلية أكبر مما كان يحدث لسابقاتها، فمن الواضح أن قضية الديمقراطية لا تحظى بالتأييد، رغم إزاحة بعض العقبات القديمة.

إلا أنه مازال هناك ما يجب قوله. فللأسواق آثار طبقية، تمامًا مثلما للتخطيط المركزى. ولنتأمل مكان عمل فى اقتصاد السوق؛ فحتى بدون المِلكية الخاصة وسعى أصحاب العمل لتحقيق الربح، لابد أن تتنافس الشركة من أجل الحصول على نصيب من السوق وتقليل التكلفة وزيادة الإيرادات سعيًا وراء الفائض الذى تستثمره. وإذا فشلت فى التنافس على الفائض مقارنة بالشركات الأخرى التى تعمل فى الصناعة نفسها، فسوف تُعْوِزها الأموال التى تستثمرها، وسوف تتناقص أصولها باطراد، وسوف تتوقف فى النهاية عن العمل. ولذلك يتطلب البقاء فى نظام السوق، حتى فى غياب الملكية الخاصة، السعى لتحقيق الفائض. والمكوِّن الرئيسى فى السعى لتحقيق الفائض هو تقليل تكاليف العمالة والحصول على قدر أكبر من العمل من المستخدمين. إلا أن هذا ليس أمرًا غير متنازع عليه. فالعمال بطبيعة الحال، يفضلون فى ظل تساوى كل شىء الهدف المعاكس، وهو الحصول على أجور أعلى وظروف أفضل.

لذلك فلنتخيل مكان عمل ما فى اقتصاد السوق. فعادة ما يكون هناك تقسيم عريض للعمل خاص بالشركات بين العمال الذهنيين الذين يتخذون القرار ويشرفون على القوة العاملة ويؤدبونها، والعمال الروتينيين الذين ينفذون الأوامر التى يمليها عليهم من هم أعلى منهم. وفى ظل خطة المكافأة الخاصة بالأسواق، سوف يكسب العاملون الذين يؤدون العمل الذى يُمَكِّن من يقومون به ويعطيهم حق اتخاذ القرار مالاً أكثر ويتمتعون بظروف أفضل ممن ينفذون الأوامر فحسب. بل إنه بسبب هذا التباين سوف تكون المجموعة المُمَكَّنة فى وضع يتيح لها إلى حد كبير تنفيذ خططها والدفاع عن هذا الوضع، وكذلك رؤية نفسها جديرة بذلك. وهؤلاء الناس لا يختارون تقليل دخولهم أو جعل ظروف عملهم أكثر سوءًا (مع أنه فى المجتمع الذى فيه رأسماليون قد يسعى هؤلاء الرأسماليون إلى إحداث ذلك لهم)؛ كى يقللوا تكاليف العمل. وبدلاً من ذلك يجبرون العمال الذين يؤدون الأعمال الروتينية على قبول أجور أقل وظروف أسوأ.

ولنتخيل الآن أن مكان العمل نفسه ألغى تقسيمات العمل هذه. فبأى وسيلة يكسب كل العمال المال حسب الجهد والتضحية ويتمتعون بتمكين متساو وبظروف عمل مُرضية؟ ربما يشاركون طبقًا لقواعد مكان العمل بالتساوى فى اتخاذ القرار الواعى القائم على العلم. إلا أن مكان العمل موجود فى سوق، وهم مضطرون نتيجة لذلك إلى التنافس مع الشركات الأخرى وإلا أفلسوا.

فى هذا السياق، لنفترض أنهم يرفضون الإفلاس، وهنا يكون أمامهم خياران: إذ يمكنهم اختيار تقليل أجورهم وجعل ظروفهم أكثر سوءًا وزيادة سرعتهم فى العمل، وهو

أسلوب للتصرف ليسوا مجهزين عاطفيًا أو نفسيًا بالقدر الذى يجعلهم يشرعون فيه. أو يمكنهم استئجار مديرين لتنفيذ تلك السياسات التى تقلل التكاليف وتزيد المُنْتَجات، بينما تعزل المديرين عن الشعور بالآثار العكسية للسياسات عن طريق منحهم ظروفًا أفضل وأجورًا أعلى وغير ذلك. المتوقع إلى حد كبير عند التطبيق أن الخيار الثانى هو ما يحدث. وحتى فى حال تجاهل الآثار الناجمة عن مكافأة الأسواق، فإن الأسواق يدخل فيها ضغط لتنظيم قوة العمل بحيث تشكل مجموعتين: أغلبية كبيرة تطيع وأقلية صغيرة تتخذ القرارات، حيث تتمتع الأقلية بقدر أكبر من الدخل والنفوذ والحماية من الآثار العكسية لقرارات خفض التكاليف التى سوف تفرضها على الآخرين.

بعبارة أخرى، تقضى المعلومات والحافز وسمات الدور الخاصة بأنظمة السوق تمامًا على الأساس المنطقى الذى يجعل العمال يأخذون زمام المبادرة فى قرارات مكان العمل، حتى إذا كان لهم الحق القانونى فى ذلك. فعلى سبيل المثال، كان لمجالس العمال فى يوغوسلافيا السابقة الحق فى الاجتماع واتخاذ القرارات بشأن كل جوانب أنشطتهم الاقتصادية، ولكن لماذا ينبغى لها ذلك؟ لقد خلق تنافس السوق بيئة ليس أمام اتخاذ القرار خيار سوى زيادة الربح. ولابد من تجاهل أية آثار إنسانية لا تعتمد على التكاليف والإيرادات، وإلا فالاحتمال هو الفشل التنافسى. وسوف تفشل مجالس العمال التى تحركها الاعتبارات الإنسانية الكيفية فى نهاية الأمر، وبذلك تُبْعِد عن العمل نفس الأشخاص الذين كانت المجالس تعتزم تمكينهم. وبما أن للضغوط التنافسية آثار عكسية على إرضاء مكان العمل، فمن المنطقى إلى حد كبير أن تستأجر مجالس العمال فى بيئات السوق أشخاصًا آخرين لكى يتخذوا لهم القرارات. ونمط ذلك بسيط. أولاً: يتناقص اهتمام العمال ورغبتهم فى الإدارة الذاتية. ثانيًا: يستأجر العمال المهندسين والإداريين لتغيير أدوار العمل حسبما يمليه تنافس السوق. وحتى فى غياب الملكية الخاصة، تنتهى العملية التى تبدأ باختيار العمال لتفويض الخبراء المعزولين عن الآثار السلبية للقرارات الفنية التى تمنح حق التصرف لكى يتخذوا هذه القرارات بزيادة تفتيت العمل، وتضخم الحقوق الإدارية، وإحلال أهداف المديرين - أو ربما بتحديد أكبر، أهداف السوق - محل أهداف العمال. ولن يمضى وقت طويل حتى تبدأ طبقة إدارية مزدهرة من "المنسقين" فى زيادة نسبة الفائض الذى تخصصه لنفسها والبحث عن طرق للاحتفاظ بنفوذها.

حتى فيما هو أكثر من إحداث عدم المساواة فى الدخل - وهو أمر سيئ للغاية - فإن الأسواق بخلقها التقسيم الطبقى وترقية العمال الذهنيين الذين نسميهم المنسقين إلى

مناصب تهيمن على العمال الذين يؤدون أعمالاً أكثر روتينية وطاعة، تمَكّن بعض الناس بصورة غير متناسبة على حساب غيرهم، كما تخلق ظروفًا تسمح لهؤلاء المنسقين باستثمار نفوذهم؛ للاستيلاء على المزيد من الدخل لأنفسهم. ومن الواضح أن هذا كله يخلق مصالح متعارضة ويقضى على التضامن.

الكفاءة

زيادة قيمة السلع والخدمات المنتجة وتقليل بشاعة ما يجب علينا القيام به للحصول عليها، طريقتان يمكن بهما للمنتجين زيادة الأرباح فى اقتصاد السوق. وتدفع الإجراءات التنافسية المنتجين لاتباع الطريقتين، وهو وضع مرغوب فيه فى بعض الأحيان، عندما يؤدى على سبيل المثال إلى مستحدثات فى أساليب الإنتاج. إلا أن ما هو غير مرغوب فيه بصورة عامة فهو التحايل للاستيلاء على نصيب أكبر من السلع والخدمات المنتجة عن طريق تحميل الغير تكاليف مثل التلوث، وتدفع ضغوط السوق التنافسية إلى سلوك هذا السبيل من أجل تحقيق قدر أكبر من الربحية بنفس مثابرة أى شخص آخر. والمشكلة هى أنه بينما يخدم النوع الأول من السلوك المصلحة الاجتماعية إلى جانب المصالح الخاصة للمنتجين فى الغالب، فإن النوع الثانى ليس كذلك. وحين يعزز البائعون أو المشترون مصالحهم عن طريق التخلى عن مسئولية تكاليف إجراءاتهم وإلقائها على من ليسوا طرفًا فى تبادل السوق، كما هو الحال بالنسبة لإحداث التلوث وعدم إزالته، فإن سلوكهم يخلق سوء تخصيص للموارد الإنتاجية ويعقب ذلك نقص فى القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة.

لقد حظى الجانب الإيجابى فى حوافز السوق باهتمام وإعجاب كبيرين، بدءًا من آدم سميث الذى استخدم مصطلح "اليد الخفية" invisible hand لتسميته. وكان يقصد بطبيعة الحال، أن الضغوط التنافسية للحصول على الربح تحدث الكثير من الخيارات المتزايدة مثل استخدام المزيد من التكنولوجيات الإنتاجية وإرشاد الفاعلين إلى البحث عن خيارات أكثر إنتاجية وأقل تكلفة. وقد أُهمل الجانب المظلم من حوافز السوق وقُلِل من شأنه. وهناك استثناءان حديثان هما رالف دارج Ralph d'Arge وإ.ك. هانت E.K. Hunt اللذان صاغا مفهوم "القدم الخفية" invisible foot الأقل شهرة ولكنه مناسب بنفس القدر لوصف السلوك المضاد اجتماعيًا للإنتاج الخاص بفرض التكاليف على الآخرين الذى تشجعه الأسواق كذلك.

نادرًا ما يطرح أنصار السوق هذه الأسئلة: أين تجد الشركات على الأرجح أسهل الفرص لزيادة أرباحها؟ ما مدى سهولة زيادة حجم أو نوعية الفطيرة الاقتصادية وبالتالى تكديس القدر الأكبر؟ ما مدى سهولة تقليل الوقت أو التعب اللازم لصنع الفطيرة وبالتالى تكديس القدر الأكبر؟ وفى المقابل، ما مدى سهولة تكبير شريحة الفطيرة الخاصة بالشخص عن طريق تحميل التكلفة للغير أو عن طريق الاستيلاء على فائدة ما دون دفع ثمنها، حتى وإن أدى ذلك إلى نقصان حجم الفطيرة وجودتها بصورة عامة؟ لماذا نفترض أنه من الأسهل على الإطلاق زيادة أرباح الشخص من خلال السلوك المُنْتِج اجتماعيًا الذى يزيد حجم الفطيرة بدلاً من أن يكون من خلال السلوك غير المُنْتِج اجتماعيًا، أو حتى السلوك المناوئ للإنتاج الذى يقلل فى الواقع حجم الفطيرة؟ ومع ذلك يكمن هذا الافتراض الضمنى وراء الرأى القائل إن الأسواق آلات كفاءة.

ولا يلاحظ أنصار السوق أن نفس ملمح مقايضات السوق هو المسئول فى المقام الأول عن تسهيل الشروع فى الأعمال التجارية - استبعاد كل الأطراف المتأثرة ما عدا اثنين من الصفقة - هو كذلك مصدر رئيسى للمكسب المحتمل الذى يحققه المشترى والبائع. فحين يعقد مشترى السيارة وبائعها الصفقة المفيدة لكل منهما، فإن حجم الفائدة التى يجب عليهما اقتسامها يزداد حجمها إلى حد كبير عن طريق تحميل الغير تكاليف الأمطار الحمضية التى يسببها إنتاج السيارات، وكذلك تكاليف ضباب المدن المحمل بالدخان والتلوث السمعى واختناقات المرور والانبعاث الحرارى الذى يسببه استهلاك السيارات. وهؤلاء الذين يدفعون هذه التكاليف وبالتالى يزيدون أرباح صناع السيارات وفوائد مستهلكى السيارات أهداف سهلة بالنسبة للبائعين والمشترين، لأنهم موزَعون مكانيًا وزمانيًا، ولأن حجم أثر كل صفقة بعينها على كل منهم صغيرة وتتباين تباينًا شديدًا من شخص لآخر. ومن الناحية الفردية فإن: مجموع الأشخاص الذين يتأثرون - بشكل منفصل عن بعضهم - لديه حافز ضئيل؛ كى يصر على أن يكون طرفًا فى الصفقة. فهم يواجهون من الناحية الجماعية، عقبات ضخمة فى سبيل تكوين ائتلاف تطوعى؛ لكى يمثل عددًا كبيرًا من الناس كل منهم معرض للخطر بقدر بسيط ومختلف تمثيلاً فعالاً. كما أن المشكلة لا تحل بمنح ضحايا الآثار الخارجية حق ملكية بحيث لا يضحَّى بهم إلا بموافقتهم. بل إن جعل الأسواق منافسة بشكل تام أو جعل تكلفة دخول السوق صفرًا (حتى إذا كان أى منهما ممكنًا فى الواقع) لن يقضى على فرصة هذا النوع من سلوك البحث عن الريع.

يعنى هذا، أنه حتى إذا كان هناك عدد لا حصر له من البائعين والمشترين العليمين علمًا تامًا فى كل سوق، حتى وإن أحدث ظهور أقل الاختلافات فى معدلات الربح المتوسطة

فى الصناعات المختلفة مداخل ومخارج فورية تصحح نفسها بنفسها، وحتى إذا كان كل مساهم اقتصادى مساويًا فى القوة، وبالتالى مساويًا فى انعدام القوة - أى إذا آمنَّا إيمانًا كاملاً بالخيالات غير الواقعية بالمرة للمتحمسين للأسواق - فإن تلك الأطراف الخارجية سوف تواجه قدرًا من العقبات فى سبيل التمثيل الكامل والفعَّال لمصالحها الجماعية أكبر بكثير من العقبات التى يواجهها البائع والمشترى فى التبادل، مادامت هناك أطراف خارجية عديدة ذات مصالح قليلة ولكنها غير متساوية فى معاملات السوق. وهذا التفاوت الحتمى فى القدرة على تمثيل الأطراف الخارجية لمصالحها يجعل هذه الأطراف فريسة سهلة لسلوك البحث عن الريع من جانب المشترين والبائعين.

بل إنه حتى إذا استطعنا تنظيم اقتصاد سوق يكون فيه كل مشارك بنفس قوة الآخر ولا يواجه أحد خصمًا أقل منه قوة فى تبادل السوق - وهى خرافة مضحكة أخرى - فلن يغير ذلك حقيقة أن كلاً منا له مصالح صغيرة معرضة للخطر فى كثير من المعاملات التى لا نكون فيها بائعين ولا مشترين. ومع ذلك، فإن هذه المصالح الإجمالية لكل هذه الأطراف الخارجية يمكن أن تكون ضخمة مقارنة بمصالح الاثنين المفترض أنهما الأكثر تأثرًا؛ أى البائع والمشترى. وصعوبة تمثيل المصالح الجماعية الخاصة بمن لهم مصالح فردية أقل هى التى تخلق تفاوتًا حتميًا فى السلطة، وتخلق بالتالى الفرصة للسعى وراء الريع المفيد على المستوى الفردى ولكنه مناوئ للإنتاج من الناحية الاجتماعية من جانب المشترين والبائعين.

لكن عالم الواقع يتشابه إلى حد قليل مع اللعبة الافتراضية التى يستحيل فيها زيادة نفوذ الشخص فى السوق بحيث لا يكون هناك ما يدعو إلى تجربتها. فمن المنطقى فى عالم الواقع اتباع الطرق التى تزيد نفوذ الشخص فى مواجهة المشترين أو البائعين الآخرين مثلما هو الحال بالنسبة للبحث عن طرق لزيادة حجم أو نوعية الفطيرة الاقتصادية أو تقليل الوقت أو الجهد اللازم لصنعها. وفى عالم الواقع هناك مستهلكون لديهم القليل من المعلومات أو الوسائل للدفاع عن مصالحهم. وهناك شركات مستحدثة كى يشتريها عمالقة مثل "آى بى إم" IBM و"مايكروسوفت" Microsoft بدلاً من معالجة العمل الصعب الخاص بالاستحداث نفسه. وهناك موارد للملكية العامة يمكن الاستيلاء على قدرتها الإنتاجية بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة يتحملها المستفيدون، حيث يبالغ فى استغلالها على حساب الأجيال التالية. وهناك حكومة يديرها ساسة يعتمد مستقبلهم فى المقام الأول على قدرتهم على جمع أموال الحملة الانتخابية، ويرجون إغراقهم بالمال مقابل برامج الرفاهية الخاصة بالشركات على حساب دافعى الضرائب.

باختصار، فى عالم الواقع ذى النفوذ الاقتصادى غير المتساوى تكون الإستراتيجية الأكثر فاعلية لزيادة الربح هى فى الغالب التحايل على حساب من لهم نفوذ اقتصادى أقل كى يعاد تقسيم الفطيرة (حتى مع تصغيرها) بدلاً من العمل على تكبيرها. وبالطبع يسود الشىء نفسه على المستوى العالمى كما يبين الاقتصادى الأمريكى روبرت ليكاتشمان Rober Lekachman ببلاغة:

قد يظن الأطفال والاقتصاديون أن الرجال الموجودين على رأس شركاتنا الكبيرة يمضون وقتهم فى التفكير فى طرق جديدة لإرضاء المستهلكين أو تحسين كفاءة مصانعهم ومكاتبهم، فى حين أن ما يركزون عليه فى الواقع هو تجنيد حكومتهم لحماية مصالحهم فى الداخل والخارج.

على أية حال فإن أنصار السوق اليساريين يعترفون بأن العوامل الخارجية تؤدى إلى تخصيصات غير كفء وأن بُنى السوق غير التنافسية والقوى التى تقلب الموازين تضيف مصادر جديدة لعدم الكفاءة. كما يعترفون بأن الكفاءة تقتضى سياسات المقصود بها، استيعاب الآثار الخارجية، وكبح جماح الممارسات الاحتكارية وتحسين حالات عدم التوازن. إلا أن هناك الكثير من نقاط ضعف الأسواق التى لا يعترف بها المعجبون بالأسواق، ولا يمكن لأحد إنكار أهميتها الإجمالية.

(١) الآثار الخارجية هى القاعدة وليست الاستثناء. ويقول إ.ك. هانت موضحًا:

نقطة ضعف اقتصاد الرفاهية هى معالجته للعوامل الخارجية....وحين يشار إلى الظروف الخارجية، فالمثال التقليدى الذى يقدم هو ذلك المصنع الذى فى عكس اتجاه الريح الذى تنبعث منه كميات ضخمة من أكسيد الكبريت ومادة هبائية particulate تزيد احتمالات إصابة السكان المقيمين فى اتجاه الريح بتضخم الرئة وسرطان الرئة وغيرهما من أمراض الجهاز التنفسى، أو عملية التعدين المكشوف التى تخلف ندبة جمالية لا سبيل إلى إصلاحها فى المناطق الريفية. إلا أن الحقيقة هى أن معظم ملايين أفعال الإنتاج والاستهلاك التى نشارك فيها يوميًا تنطوى على عوامل خارجية. وفى اقتصاد السوق يمثل أى إجراء يقوم به شخص أو مشروع يتسبب فى سعادة أو شقاء أى شخص أو مشروع آخر عاملاً خارجيًا. وبما أن الغالبية العظمى من الأعمال الإنتاجية أو الاستهلاكية اجتماعية، أى تشمل إلى حد ما أكثر من شخص واحد، فإنه يترتب على ذلك أن تنطوى على عوامل خارجية. فآداب المائدة التى نتبعها فى المطعم، والمظهر العام لمنزلنا أو فناء بيتنا أو شخصنا، أو صحتنا الشخصية، أو الطريق الذى

نسلكه ونحن نتمشى، أو ذلك الوقت من اليوم الذى نقص فيه حشيش الحديقة، أو على وجه التقريب كل عمل من آلاف الأعمال التى نقوم بها يوميًا، تؤثر جميعها إلى حد ما على سعادة الآخرين وما يشعرون به من بهجة. والحقيقة هى أن العوامل الخارجية منتشرة انتشارًا تامًا.

(٢) ليست هناك إجراءات مريحة أو موثوق بها فى اقتصادات السوق لتقدير حجم الآثار الخارجية. ويعنى هذا أن المصححات الدقيقة، أو ما يسميه الاقتصاديون الضرائب "البيجوفية"، Pigouvian نسبة إلى الاقتصادى البريطانى أرثر بيجو Arthur Pigou (١٨٧٧- ١٩٥٩)، يصعب حسابها حتى فى السوق المعزولة. ويكمن أى أمل فى تقدير الآثار الخارجية فى اقتصاديات السوق فى استعداد الفاعلين لقبول معاينة الضرر المشهورة بتحيزها وتبايناتها، التى يمكن أن تستغلها المصالح الخاصة. وعادة ما تزيد التقديرات النابعة من الاستعداد لقبول معاينات الضرر أربع مرات على التقديرات النابعة من الاستعداد لقبول معاينات الأجور غير المريحة، فى حين أنه ينبغى من الناحية النظرية أن تكون متساوية. ويكفينا القول: بأن هذا المشكلة شوكة أخرى فى خاصرة الأسواق.

(٣) لأن الآثار الخارجية موزعة توزيعًا غير متساوٍ فى أنحاء المصفوفة الصناعية، فإن مهمة التصحيح الخاصة بالآثار الخارجية أكثر ترويعًا.

فى عالم الواقع، حيث تسبق المصالح الخاصة والنفوذ الكفاءة الاقتصادية، عادة ما يكون المستفيدون المحتملون من الضرائب التصحيحية الدقيقة مشتتين ولا نفوذ لهم مقارنة بمن يجب عليهم دفع تلك الضرائب. وهذا يجعل من غير المحتمل فرض ضرائب تصحيحية كاملة؛ حتى ولو كان بالإمكان حسابها بدقة.

(٤) لأن أولويات المستهلكين تتأثر جزئيًا على الأقل بالاقتصاد - والاصطلاح الفنى الخاص بها هو أنها باطنية - فسوف تزداد درجة سوء التخصيص الناتجة عن التصحيح الأقل من اللازم المتوقع للآثار الخارجية، أو "تتراكم" بمرور الوقت.

كما أشرنا من قبل، يتأثر الناس بظروفهم وأنشطتهم الاقتصادية وسوف يتعلمون تعديل أولوياتهم حسب التحيز الذى تخلقه الآثار الخارجية فى نظام سعر السوق. وسوف يزيد المستهلكون أفضليتهم وطلبهم على السلع التى يستتبع إنتاجها واستهلاكها آثارًا خارجية سلبية، غير أن سعر السوق الخاص بها لا يعكس تلك التكاليف ولذلك يكون أقل

مما يجب. وسوف تقلل أفضليتهم وطلبهم على السلع التى يستتبع إنتاجها واستهلاكها آثارًا خارجية إيجابية، دون أن يعكس سعر السوق الخاص بها الفوائد، وبالتالى يكون أعلى من اللازم. خلاصة القول، إننا نعدل أنفسنا؛ كى نستفيد مما نرى أنها صفقات منتظمة ونتحاشى ما نرى أنها تلاعبات منتظمة. وبينما يتسم هذا التعديل بأنه منطقى على المستوى الفردى؛ للاستفادة من تحيز السوق، فإنه غير منطقى وغير كفء على المستوى الاجتماعى، مادام يؤدى إلى مزيد من الطلب على السلع التى تبالغ السوق فى تقدير قيمتها خطأً، ويقلل الطلب على السلع التى تنتج منها السوق أقل مما يجب. ولأن آثار هذه الظاهرة تراكمية وتفرض نفسها، فسوف تزداد درجة عدم الكفاءة فى الاقتصاد بمرور الوقت.

نتيجة هذه النقاط هى: أن القدم الخفية تعمل بمحاذاة اليد الخفية. ودرجة عدم كفاءة التخصيص بسبب الآثار الخارجية كبيرة. والأمل فى التصحيحات "البيجوفية" أمل كاذب. ومن المتوقع أن تزداد الأسعار النسبية تباعدًا عن الإجراءات الدقيقة الخاصة بالتكاليف والفوائد الاجتماعية الكاملة عن أى وقت مضى، حيث يعدل المستهلكون أولوياتهم الداخلية حسب الفائدة كى يستفيدوا استفادة فردية من تحيز السوق الحتمى. باختصار، لا ينبغى الخلط بين الصفقات المريحة ذات الفوائد المتبادلة الخاصة بالبائع والمشترى وبين الكفاءة الاقتصادية. فحين لا تكون بعض أنواع الأفضليات غير ممثلة التمثيل الواجب باستمرار؛ بسبب تكاليف الصفقة ومشاكل الحصول على الأشياء دون تقديم الجهد والثمن المطلوب، وحين يكون هناك إصرار على استغلال بعض الموارد لأنها أملاك عامة وليست خاصة، وحين يعدِّل المستهلكون أفضلياتهم نتيجة لما فى نظام الأسعار من محاباة وتحيز، وحين تتحقق الفوائد أو الفائض فى الغالب من السلطة الأكبر بنفس قدر تحققها من المساهمة الأكبر، فإن النظرية تتوقع أن يؤدى تبادل السوق إلى سوء تخصيص الموارد. وحين لا تتصف السوق بالكمال (وهذا هو حالها دائمًا) ولا تبلغ التوازن على الفور (وهو ما يحدث دائمًا)، فستكون النتيجة أشد سوءًا.

بينما تحظى الأسواق حاليًا بإطراء على نطاق واسع، قد يكون من الواجب علينا قبل الانتقال إلى نقطة أخرى الإشارة إلى أننا لسنا وحدنا المنتقدون للسوق. ولنتأمل ما يقوله الاقتصادى الأمريكى الحائز على جائزة نوبل روبرت سولو Robert Solow:

> القليل من الأسواق هو الذى كان فى يوم من الأيام بنفس التنافس الذى كانت عليه الأسواق التى ازدهرت فى بريطانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حين كان الأطفال يشوَّهون وهم

يشقون طريقهم إلى الوفاة المبكرة فى مناجم ومصانع "الريف الأسود". ولا تنقصنا فى الوقت الراهن الأمثلة التى تؤكد كذلك حقيقة أن الأسواق التى تعمل بصورة جيدة ليس لديها ميل فطرى لتعزيز الامتياز بأى شكل من الأشكال. فهى لا تبدى أية مقاومة للقوى التى تخلق الهمجية الثقافية والفساد الأخلاقى.

أو ما يقوله الاقتصادى الأمريكى الحائز على جائزة نوبل جيمس توبين James Tobin:

النتيجة الوحيدة المؤكدة [لاقتصاديات السوق الحرة الريجانية] ...هى إعادة توزيع الدخل والثروة والسلطة: من الحكومة للمشروعات الخاصة، ومن العمال للرأسماليين، ومن الفقراء للأغنياء.

أو ما يقوله الروائي الأمريكى إدوارد بيلامى Edward Bellamy (١٨٥٠- ١٨٨٩):

طبقًا لأفكارنا، فإن الشراء والبيع بكل اتجاهاته لا يراعى البعد الاجتماعى إلى حد كبير. إنه تدريب على البحث عن الذات على حساب الآخرين، وليس من المحتمل أن يرتقى مجتمع تدرب مواطنوه فى هذه المدرسة عن الدرجة شديدة الانخفاض من الحضارة.

أو ما قاله مؤخرًا كبير أنصار السوق الاقتصادى الأمريكى الحاصل على جائزة نوبل ميلتون فريدمان Milton Freedman:

أكبر مشكلة تواجه بلدنا هى الانقسام إلى طبقات: من يملكون ومن لا يملكون. وتشكل الفروق المتزايدة بين المهرة والأقل مهارة، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، خطرًا حقيقيًا إلى حد كبير. وإذا ظل هذا الصَدْع الذى يزداد اتساعًا قائمًا، فسوف نقع فى مشكلة رهيبة. وفكرة أن لدينا طبقة ممن لا يتصلون بجيرانهم - هؤلاء الجيران أنفسهم الذين يتولون مسئولية توفير حاجاتهم الأساسية - غير مريحة ومحبطة إلى أقصى حد. ولا يمكن أن تظل قائمة. ستكون لدينا حرب أهلية. ولا يمكننا فى الواقع أن نظل مجتمعًا ديمقراطيًا منفتحًا مقسمًا إلى طبقتين. ذلك أن هذا هو الخطر الأعظم على المدى البعيد.

خلاصة ما توصلنا إليه بشأن عدم كفاءة السوق هى أن سمات الأسواق السيبرنيطيقية والمحفزة والتخصيصية تنطوى على تحيز متفش ضد اكتشاف الحاجات

التى تقتضى تلبيتها والتعبير عنها وتنميتها نشاطًا اجتماعيًا وليس فرديًا. ولا تقدم الأسواق معلومات ملموسة عن كيفية تأثير قرارات الناس على فرص الحياة الخاصة بالآخرين، أو العكس. بل إنها لا تقدم ملخصات دقيقة للفوائد والتكاليف الاجتماعية فيما يتعلق بما يقرره الناس، لأن الأسواق تسىء تقدير الآثار الخارجية؛ فالآثار الخارجية هى القاعدة وليست الاستثناء. كما أن تخصيصات السوق الفعلية لا تقدم القدر الكافى من السلع والأنشطة الاجتماعية وتبالغ فى تقديم السلع والأنشطة الفردية. إنها تضع الحوافز للأفراد؛ كى يفطموا أنفسهم عن الحاجات التى تقتضى اتصالاً منسقًا على المستوى الاجتماعى وتبرز الحاجات التى يمكن تلبيتها بصورة فردية. بل تكافئ الأسواق السلوك التنافسى وتعاقب السلوك التعاونى.

باختصار، لا تحد الأسواق من التضامن فحسب، بل تخفف الأعباء عن المشترين بانتظام بحيث يحدث بمرور الوقت أن تتحد الأفضليات ذات المنطق الفردى، التى تتكون لدى الناس، مع التحيز الكامن فى تخصيصات السوق، لتسفر عن نتائج أكثر بكثير من تلك التى أدت إلى زيادة الإنجاز البشرى إلى أقصى حد ممكن. ونختتم كلامنا بأن الأسواق تحدث تباينًا اقتصاديًا ضخمًا، وتأثيرًا شديد التشويه لاتخاذ القرار، وتقسيمًا طبقيًا وحكمًا طبقيًا. وفى النهاية تثبت مخاوف النقاد "الطوباويين" الذين يستنكرون آثار الأسواق التى تحدث اغترابًا على المستوى الاجتماعى أنها أكثر أهمية من ضمانات من يسمون بالاقتصاديين "العلميين" بأن الأسواق مؤسسات تخصيص مثالية. وفيما يتصل بالأسواق، فإن النزعة الإلغائية abolitionsim هى الموقف المناسب.

الرأسمالية

تستغل الرأسمالية الملكية الخاصة والأسواق. وهى تكافئ المِلكية والنفوذ والمُنْتَج، وقد أوجدت نتيجة لذلك، بعضًا من أوسع التفاوتات فى الدخل والثروة التى ظهرت فى التاريخ البشرى. وتقسيم العمل داخل الرأسمالية تراتبى. ويحكم الرأسماليون العمال بينما يحتل المنسقون المنطقة التى بين العمل ورأس المال، حيث يديرون أحيانًا لمصلحة الرأسماليين ويحاولون فى أحيان أخرى تعظيم مصالحهم على حساب كل من الرأسماليين الذين فوقهم والعمال الذين دونهم.

من المؤكد، أن هناك تنويعًا تحت هذا العنوان العريض. فقد يكون للعمال نقابات وغيرها من أشكال التنظيم للمساعدة فى بيان أفضلياتهم وقد لا يكون؛ ويمكن أن يَصْدُق الشيء نفسه على طبقة المنسقين التى ربما جمَّعت وسائل أكثر أو أقل لتكديس الثروة والنفوذ لنفسها على حساب كل من الرأسماليين والعمال. ففى أقصى درجات قمعها، هناك الرأسمالية الغاشمة الخاصة بالبارونات أصحاب نفوذ الشركات العملاق غير المقيد الذى يهيمن على كل الخيارات والاختيارات الاجتماعية. وفى أقل درجات قمعها، هناك نظام الرأسمالية المحسَّن المسمى بالديمقراطية الاجتماعية الذى يتمتع فيه كل من العمال والمستهلكين بسلطة محلية وعلى مستوى الولاية ويستغلونها فى اتقاء أسوأ نتائج الأسواق والملكية الخاصة.

وعلى أية حال، فإن النموذج الأساسى المسمى رأسمالية؛ بسبب ميوله الجوهرية الخاصة بملكية وسائل الإنتاج، وتقسيمات الشركات التراتبية للعمل، والأسواق التنافسية، ليس فقط لا ييسر التضامن والتنوع والعدل والإدارة الذاتية المشاركية فحسب، بل ينتهك كذلك كلاً من هذه القيم محدثًا فى الواقع ما هو عكسها تمامًا. ويقول الاقتصادى البريطانى المعروف الحاصل على جائزة نوبل جون مينارد كينز Maynard Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦):

ليست [الرأسمالية] نجاحًا. فهى ليست ذكية، وليست جميلة، وليست عادلة، وليست فاضلة؛ كما أنها لا توفر السلع. باختصار، نحن نكرهها، ونوشك أن نحتقرها. ولكن حين نتساءل ما الذى نضعه مكانها، نصاب بارتباك شديد.

ويشغل الحد من هذا الارتباك جزءًا كبيرًا من هذا الكتاب.

اشتراكية السوق

اشتراكية السوق هو الاسم المستخدم على نطاق واسع للنظام الذى يستغل الأسواق، وتقسيم الشركات التراتبى للعمل، والمكافأة بناء على المُنْتَج، ومِلكية وسائل الإنتاج الاجتماعية أو العامة أو مِلكية الدولة.

نحن نرى أن اشتراكية السوق تحسين للرأسمالية عن طريق القضاء على المِلكية الخاصة، وبالتالى الطبقة الرأسمالية. ولكننا بدلاً من ذلك نرى فى اشتراكية السوق أن طبقة المنسقين تزداد مكانة ونفوذًا مستغلة احتكارها النسبى للعمل الذهنى واعتماد اتخاذ القرار

على عملهم وعمل مرءوسيهم للوصول إلى مكانة حاكمة. لقد ذهب الرأسماليون، وبذلك اختفى أهم عامل يؤدى إلى تفاوت الدخل؛ غير أنه لا يزال هناك تقسيم طبقى وحكم طبقى. ولا يزال هناك اغتراب وسوء تخصيص وقواعد غير أخلاقية للمكافأة الجوهرية بالنسبة للأسواق، ولا يزال هناك تقسيم للعمل يسبب لمعظم الفاعلين قدرًا من الملل أكبر مما هو مبرر، بينما يحفظ لعدد قليل نسبيًا قدرًا أكبر من النفوذ والمكافأة.

يمكن أن نتخيل سلسلة من الاختلافات فى هذه الاقتصادات بطبيعة الحال، ويمكن أن يتغير ميزان القوة بين المنسقين والعمال. فإذا اكتسب العمال نفوذًا أكبر، فمن الممكن أن يقوموا بإصلاحات هيكلية؛ لإصلاح علل السوق، ويعيدوا تخصيص السوق وغير ذلك. أما إذا اكتسب المنسقون نفوذا أكبر فسوف يكون تصرفهم عكس ذلك. وتعزز ديناميات السوق الداخلية الخاصة بالنظام ذلك الوضع الأخير. بينما يعزز الكفاح الشجاع الوضع الأول.

مع ذلك فمن الواضح، أنه مهما كانت المكاسب التى حققتها الرأسمالية وصولاً إلى رأسمالية السوق، فليست اشتراكية السوق ذلك الاقتصاد الذى يعزز بعملياته الجوهرية التضامن والعدل والتنوع والإدارة الذاتية المشاركية، بينما يحقق فى الوقت ذاته الوظائف الاقتصادية بكفاءة. ولكننا نجد أن كل علل الأسواق الجوهرية – وخاصة تقسيمات أماكن العمل التراتبية، والمكافأة حسب المُنْتَج والقدرة التفاوضية، وتشويه الشخصية والدوافع، وسوء تسعير السلع والخدمات وغير ذلك – لا تزال قائمة، بينما الوجود المزعج للرأسمال الخاص هو وحده الذى يجرى تجاوزه.

فهل من المناسب تسمية هذا النظام الاقتصادى اشتراكية؟ إذا كنا نسميه "اشتراكية"، فحينئذ لا يمكن أن تعنى الكلمة فى الوقت ذاته سيطرة العمال على أعمالهم، لأن هذا غير موجود بالتأكيد فى النظام. وإذا لم نطلق على النظام "اشتراكية"، فإننا بذلك نتمرد على المصطلحات الشائعة وعلى الاسم الخاص بهدفها الذى اختاره أنصار النظام. وأنا أرى أن العامل المحدِّد فى هذا التوتر – بعد سنوات من التناقض – هو أن أناسًا كثيرين جدًا على قدر كبير من العقل يربطون العنوان "اشتراكية" بهذا النموذج وبنماذج مترابطة مخططة مركزيًا لجعل محاولة تخليص عنوان من الأنساق أمرًا جديرًا بالاهتمام. ويبدو أكثر فائدة وإنتاجًا

(١) أن نوضح أن هذه الأنظمة مقسمة تقسيمًا طبقيًا ويحكمها المنسقون،

(٢) وأن نوضح كيف يختلف أى نظام مفضل عنها،

(٣) وأن نتغاضى عن العنوان "اشتراكية" باعتبار أنه يصف بإيجابية ما نرغب فيه، لكى نتحاشى الوقوع فى الخطأ من خلال تداعى المعانى وما يتصل به من تشويش.

وهذا هو السبب فى أن الاقتصاد الذى نتخيله فى هذا الكتاب يسمى "اقتصاد المشاركة".

الاشتراكية المخططة مركزيًّا

تستعيض الاشتراكية المخططة مركزيًا عن تخصيص السوق الخاص باشتراكية السوق بالتخطيط المركزى. والآن وقد ناقشنا مؤسسة التخصيص هذه، فإننا نعرف أن النتيجة سوف تكون مختلطة إلى حد كبير. وبناء على كيفية وصول جهاز التخطيط المركزى للبيانات، وقسوة نظامه، سيكون لدينا بصورة أو بأخرى استبداد، وبصورة أو بأخرى وسائل يستغلها المخططون وغيرهم من العمال الذهنيين فى طبقة المنسقين لدفع مصالحهم لتصبح فوق مصالح العمال.

إلا أنه مهما كان ما يحدث بخصوص التوازن الدقيق للنفوذ والأشكال المؤسسية الخاصة بالاقتصاد المخطط مركزيًا، فإن استمرار التقسيم التراتبى للعمل والمكافأة حسب النفوذ، بل وفرض السلطة الاستبدادية الأكثر فظاظة وما يرتبط بها من بُنى، يضمن توفير هذا النسق للتضامن والتنوع والعدل والإدارة الذاتية المشاركية. وسوف تكون "اشتراكيًا" فقط من خلال التسمية الذاتية والاستعمال الشائع. ورغم ذلك سوف يحرم النظام من يقومون بالعمل واستهلاك المُنْتَجات من التأثير المناسب على اتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم والمكافأة الصحيحة على جهودهم وتضحياتهم.

الإقليمية الحيوية الخضراء

الإقليمية الحيوية الخضراء نسق سماته على قدر كبير من الغموض. ويرفض الكثير من الخضر الرأسمالية والأسواق والاستبداد رفضًا منطقيًا؛ بنفس القدر الذى نرفضها به فى هذا الكتاب، ولأسباب متشابهة إلى حد ما. إلا أن فكرتهم الأساسية الإضافية شديدة المنطقية هى أنه ينبغى على الاقتصاد والمجتمع أن يحققا بصورة أو بأخرى استدامة

إيكولوجية تقود بعضهم إلى فكرة أن الاكتفاء الذاتى المادى ميزة أولية؛ وفى ذلك تغير مفاجئ غريب.

من المؤكد أن الاستدامة أمر لا يعترض عليه أحد. ولكن ما هو البديل على أى الأحوال؟ هل هناك من يقول: إنه ينبغى علينا تنظيم أنفسنا لتشجيع حل مجتمعاتنا بسبب تناقص وسائل وجودها؟ من المؤكد أنه لابد أن يتفق كل رأى من الآراء جميعها على أن الاستدامة الإيكولوجية أمر مرغوب فيه، حيث إن البديل لذلك هو الانتحار. ولكن ماذا يعنى الاكتفاء الذاتى فى هذه الحالة؟ أو ماذا تعنى الإقليمية الحيوية؟

يبدو أن الإقليمية الحيوية كما يراها بعض أنصارها تعنى أنه ينبغى فى أى إقليم جرى وضع حدوده بوعى، احترام الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للطابع البيولوجى والإيكولوجى للإقليم المتساوق، مع خلق وجود مستدام ويفى بالمطلوب. ويبدو هذا عادلاً إلى حد كبير، ومن الواضح أنه مرغوب فيه كذلك. ولكن يبدو أن الإقليمية الحيوية تعنى لدعاة آخرين أنه يجب على كل إقليم حيوى أن يباشر فقط الأنشطة التى تصبح ممكنة بواسطة ما يتضمنه هذا الإقليم من موارد وسمات إيكولوجية. ولابد أن يستفيد اقتصاده من الموارد المتاحة بشكل مباشر فى الإقليم، وألا يعتمد على مُدْخَلات من أقاليم أخرى. وخلافًا للصيغة المعقولة السابقة، تبدو هذه الصيغة خاطئة.

أولاً: ما الأمر الإيكولوجى فى فصل كل إقليم عن سائر الأقاليم؟ إن المفهوم الجوهرى للإيكولوجيا هو العلاقة المتبادلة والاعتماد المتبادل. ولهذا السبب يصعب فهم السبب وراء ظن بعض الخُضْر أن هناك ميزة - أو بالأحرى ضرورة إيكولوجية - فى إقامة علاقات اكتفاء ذاتى وليس علاقات اعتماد متبادل بين الأقاليم، بينما هم فى ظروف أخرى منسجمون مع المنطق والقيم الإيكولوجية. ثانيًا: تنعم بعض الأقاليم بصورة طبيعية بموارد أكثر وفرة وبيئات مرغوب فيها أكثر من غيرها، ولا يمكن لإقليم واحد أن يقدم كل الفوائد التى يمكن أن يوجدها الاهتمام الواعى بالاستغلال المتوازن والمشارك فى الموارد من كل الأقاليم. ولذلك فلماذا ينبغى علينا تجاهل فوائد المشارك فى الوفرة الإيكولوجية عبر كل الحدود؟ إننا لا نجد أى سبب لتضييع هذه الفوائد ما لم يقل أحد بأن التفاعل المتبادل يؤدى بصورة جوهرية إلى الدمار الإيكولوجى. ولكن لماذا يجب حدوث ذلك إذا كنا نستخدم وسائل التفاعل المتبادل المعقولة إيكولوجيًا (ولا نضع الأسواق فى اعتبارنا)؟

ما علاقة هذا كله بالإقليمية الحيوية الخضراء؟ نحن نرى أنه من الصعب تقييمها على أنها نظام اقتصادى دون إثارة هذه النقاط. ذلك أنه لكى نقيِّمها باعتبارها اقتصادًا،

لابد لنا من تحديد المؤسسات الاقتصادية التى تتكون منها. ويدعو بعض الخضر إلى اقتصاد المجتمع المحلى، حيث وحدات العمل الصغيرة ولا وجود لمؤسسات تخصيص كبرى بخلاف المقايضة المباشرة بين الأفراد. وغالبًا ما يبدو أنهم يفضلون الأدوار والدخول المتكافئة، بما فى ذلك عدم وجود تراتب فى التأثير على اتخاذ القرار أو نوعية الوظائف. إلا أنهم لا يقدمون توضيحًا لكيفية تحقيق هذه الأهداف المرغوب فيها. وعوضًا عن ذلك، هناك افتراض ضمنى بأن هذه النتائج التى تحظى بالإعجاب قد تنبع بإصرار من منطق الحجم الصغير والاكتفاء الذاتى. ومع ذلك فليس لهذا الاعتقاد أى أساس تاريخى أو منطقى. فالواقع، على عكس ذلك، هو أن ما كل ينتج بالضرورة عن مطامح الاكتفاء الذاتى الإقليمية الحيوية والحجم الصغير هو حل الروابط الاجتماعية الذى ليس هناك ما يدعو إليه، وعدم المساواة الشديد فى الموارد، ورفض لا أساس له لوفورات الحجم.

حين يرد الإقليميون الحيويون الخضر على هذه الانتقادات يقولون: "من المؤكد طبعًا أننا لا نقصد أن على الذين فى الصحراء أن يعانوا مقارنةً بمن هم فى مناطق ذات مناخ عظيم وموارد وفيرة. فمن ذا الذى يؤيد الظلم فى الحياة؟" ولكن حين يُسألون بعد ذلك عن كيفية وصول وفرة المناطق الأخيرة بشكل جزئى إلى أيدى سكان الصحراء، لا نجد لديهم إجابة. ونحن نرى أن على الإقليميين الحيويين الخضر فى الوقت الراهن أن يتخذوا قرارًا اقتصاديًا. هل أنا أريد الأسواق، أم أننى أريد التخطيط المركزى، أم أننى أريد آلية تخصيص أخرى للتوسط فى هذا النقل؟ ونحن نرى أنهم إذا اختاروا أيًا من وسيلتى التخصيص الأوليين فسوف ينتهى بهم الحال إلى الاشتراكية أو التنسيقية المخططة مركزيًا. وسوف تشمل رؤيتهم التقسيم الطبقى والحكم الطبقى وسوف يفقدون الصفات التى يطمحون إليها، بما فى ذلك الاهتمام الصحيح بالإيكولوجيا فيما يتصل بالرفاهية البشرية والقدرة على الارتباط الواعى بالقواعد الإيكولوجية الأوسع التى لابد من ارتباطها بحقوق الأنواع الأخرى؛ إلى جانب رفض التراتب فى ظروف العمل، وتأكيد التمكين المتبادل، وتحقيق التوزيع العادل للظروف والدخول. ومن ناحية أخرى، إذا كان لدى الإقليميين الحيويين الرغبة فى الحفاظ على كل هذه القيم وكذلك تيسير الواقع الإيكولوجى المتنوع الخاص بمناطق لا حصر لها، فسيكون عليهم فى هذه الحالة تبنى رؤية اقتصادية مناسبة لتحقيق تلك الأهداف؛ وهو ما لا يمكن تحقيقه عن طريق تأييد الحل البديهى للترابط أو إعطاء الأولوية للاكتفاء الذاتى.

النقطة الأخيرة التى نود توضيحها بشأن الإقليمية الحيوية هى النقطة الأكثر تطرفًا التى تقول: إن الصغر والاكتفاء الذاتى الموجودين فى كل مكان ليسا ضروريين أو كافيين

فى كل الأحوال لإيجاد اقتصاد جيد، ولكنهما فى حد ذاتهما ليسا دائمًا قيمتين اقتصاديتين أو قيما من أى نوع مرغوب فيها بحال من الأحوال.

يختار القول بأن على أى اقتصاد أن يعطى الأولوية للبُنى الصغيرة، أو أن يتجمع فى أقاليم موجودة دون أن تستفيد من التفاعل، تلك الاختيارات حتى وهى مناقضة للقيم المفيدة ولا تحمل أى شىء إيجابى. وقد يكون من المنطقى أن يهتم الاقتصاد الجيد الاهتمام الصحيح بالآثار الإيكولوجية الكاملة للاختيارات الاقتصادية، كما ينبغى أن يساعد الناس على الاختيار فى ضوء هذه الآثار. وقد يكون من المنطقى كذلك أن يسمح الاقتصاد باختيارات واعية كبيرة الحجم فى ضوء الآثار الإيكولوجية والاجتماعية، دون إصدار حكم بديهى على طريقة أو أخرى. وعند التعامل مع أماكن العمل، ووحدات المعيشة، والصناعات، وكل نمط تقريبًا من أنماط المؤسسة الاجتماعية والبناء الاجتماعى، يكون الأكبر فى بعض الأحيان هو الأفضل، وأحيانًا أخرى يكون الأصغر هو الأفضل، سواء من الناحية الإيكولوجية، أو لتحقيق علاقات مباشرة، أو لأسباب أخرى كثيرة. وبالمثل قد يكون من المنطقى المطالبة بعدم حل علاقات المنفعة والدعم المتبادلين بين الأقاليم أو المبالغة فى إمكانياتها، وإنما السماح للتدفق الصحيح إيكولوجيًا والعادل والمفيد ماديًا من إقليم إلى آخر. وفى بعض الأحيان يكون من المنطقى أن تتدفق الموارد والسلع والخدمات بحرية حتى على مسافات كبيرة، وأحيانًا لا يكون الأمر كذلك. فالفكرة هى أنه لا ينبغى للاقتصاد القيام بهذه الاختيارات بداهة، بل عليه تزويد العمال والمستهلكين بالمعلومات اللازمة وسلطة اتخاذ القرار المناسبة للتوصل بشكل جماعى إلى الاختيارات المرغوبة، تبعًا لما يَجِدُّ من ظروف وفرص.

لقد بلغنا نهاية هذا الفصل ونهاية الباب الأول من الكتاب ووصلنا إلى أسئلة إيجابية تحرك بقية البحث. هل يمكننا تحديد نمط جديد من الاقتصاد ييسر التضامن والتنوع والعدل والإدارة الذاتية ويؤدى إلى القيام بالوظائف الاقتصادية، دون فرض التكاليف التى تعزز فوائده بطرق نجد أنها شاقة إلى حد كبير؟

إذا كانت الإجابة بنعم، فحينئذ تكون لدينا رؤية اقتصادية جديدة يمكننا الاحتفاء بها بحق. أما إذا كانت الإجابة بلا، فهنا يكون أمامنا إما الاستمرار فى المحاولة أو نضطر للاختيار من بين نماذج ذات عيوب رهيبة ناقشناها من قبل؛ بحيث نجبر أنفسنا على الاستقرار على أقلها شرًا.

وبعد أن بيَّنا أن الخيارات الاقتصادية الحالية تعوق القيم التى نعتز بها، فإننا نرغب فى وجود رؤية جديدة وأفضل. وتبنِّى القيم الجيدة، كما فى الفصول السابقة، جزء من المضى قدمًا. ولكن لابد أن تضع الرؤية البديلة الجادة الخطوط العريضة لمؤسسات جديدة ذات سمات مختلفة عن تلك التى نتحملها فى الوقت الراهن. وينبغى أن تنجز هذه المؤسسات الجديدة الإنتاج والتخصيص والاستهلاك، على الأقل بنفس جودة المؤسسات الموجودة فى الرأسمالية واشتراكية السوق والاشتراكية المخططة مركزيًا والإقليمية الحيوية. ولكن ينبغى ألا تحث المؤسسات الجديدة على التقسيمات الطبقية وألا تسفر عن حكم طبقة للأخرى. وينبغى أن تعزز العدل والتنوع والتضامن والإدارة الذاتية ولا تعوقها. ولتحقيق هذه الغايات سوف نقترح نظامًا يسمى اقتصاد المشاركة Participatory Economics.

رؤية جديدة

لاقتصاد المشاركة، أو اختصارًا "الاقمشاركة" parecon، مكوناته المؤسسية والتنظيمية الأساسية:

- الملكية الاجتماعية بدلاً من الخاصة.
- مجالس العمال والمستهلكين المتداخلة ومركبات العمل المتوازنة بدلاً من تنظيم أماكن العمل الخاص بالشركات.
- المكافأة على الجهد والتضحية وليس على الملكية والنفوذ والمُنْتَج.
- الإدارة الذاتية المشاركية بدلاً من الحكم الطبقى.

إذا نظرنا إلى البُنى السابقة مجتمعة لوجدنا أنها تعرِّف اقتصاد المشاركة باعتباره نموذجًا اقتصاديًا منفصلاً وجديدًا؛ فهو اقتصاد نعتقد أنه يراعى معاييرنا الخاصة بالاقتصاد الجيد.

ونعرف من مناقشاتنا السابقة للاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية المتعددة والأنظمة الاقتصادية المختلفة أنه فى الاقتصاد المرغوب فيه ينبغى أن يكون لكل عامل ومستهلك وسيلة متكافئة للوصول إلى المعلومات فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية الكاملة للأعمال المقترحة على أنفسنا وفى مناحى الاقتصاد المختلفة. وينبغى أن يؤثروا على القرارات بما يتناسب مع تأثير القرارات عليهم. وينبغى أن يشاركوا فى النجاح ويعانى كل منهما من

شدائد الآخر بحيث تعزز الأعمال اليومية للحياة الاقتصادية التضامن بدلاً من أن تقضى عليه. و ينبغى أن تشجع حوافز الاقتصاد الجيد ومعلوماته وظروفه التعاطف والاهتمام المتبادل. كما ينبغى أن ينوع النشاط الاقتصادى الخاص بالاقتصاد الجيد الفرص والسبل التى يمكن أن يختارها الناس، لا أن يجعلها متجانسة. ولابد أن يكافأ عمال الاقتصاد الجيد المكافأة العادلة على عملهم، بما يتفق مع الجهد والتضحية الفعليين اللذين يقدمونهما لما فيه مصلحة الإنتاج الاجتماعى، أو بما يتفق مع المعدلات الاجتماعية والحاجات الخاصة إن لم يكن ذلك ممكنًا. وينبغى أن يحترم التقسيم الجيد للعمل أفضليات الأشخاص ويعززها، فى الوقت الذى يشجع فيه التضامن وييسر الإدارة الذاتية. ولا ينبغى أن توجد التقسيمات الطبقية عن طريق الملكية أو ظروف الإنتاج أو الاستهلاك المختلفة. وعمومًا، ينبغى أن يحقق الاقتصاد الجيد الوظيفة الاقتصادية الأساسية ويلبى حاجات الناس وينمى القدرات بما يتفق مع قيمنا البارزة وبدون أن تكون لذلك آثار سيئة على القيم التى نعتز بها.

ولذلك فسوف نوضح فى الباب الثانى اقتصاد المشاركة، مع التركيز على مؤسساته المحدِّدة وآثارها على العمال والمستهلكين. وسوف نبحث فى البابين الثالث والرابع من الكتاب ظروف الحياة اليومية فى اقتصاد المشاركة ونتناول انتقادات اقتصاد المشاركة.

إن بيان نظام اقتصادى كامل فى خطوة واحدة عمل إشكالى إلى حد ما؛ فنصف الكوبرى المعلق لا قيمة له، وينطبق الشيء نفسه على نصف النظام الاقتصادى. ولا يمكن توضيح الجدوى والمعنى الجديد لكل جزء من جزئى الاقتصاد الجيد وجدواه توضيحًا تامًا إلا حين نأخذ فى اعتبارنا تفاعلاته مع سائر أجزاء الاقتصاد الجديد. ونرجوكم أن تدركوا وأنتم تقرءون بقية الكتاب أننا سوف نشير من حين لآخر، وعند الضرورة، إلى الملامح التى لن توضح توضيحًا تامًا إلا فى موضع متأخر. وكل فصل فى الأبواب التالية سوف يوضح المعنى الكامل والآثار الخاصة لما يقدِّم توضيحًا جزئيًا. ولا يحدث الوضوح التام إلا حين نضع كل بنية جديدة فى علاقة صحيحة مع الملامح الأخرى كافة. ونرجوكم الانتهاء من كل الفصول ورؤية الآثار الخاصة بكل الأجزاء التى يعتمد كل منها على الآخر قبل الحكم على أى منها حكمًا كاملاً.

الباب الثانى

الرؤية الاقتصادية المشاركية

ليس هناك ما يدعو إلى قبول المبادئ التى وضعت للحفاظ على السلطة والامتياز، أو لتصديق أننا مقيدون بقوانين اجتماعية غامضة ومجهولة. هناك فحسب قرارات تتخذ داخل المؤسسات التى تخضع للإرادة البشرية ولابد أن تواجه اختبار المشروعية. وما لم تنجح فى الاختبار يمكن الاستعاضة عنها بمؤسسات أخرى أكثر حرية أو أكثر عدالة، كما حدث مرارًا فى الماضى.

ناعوم تشومسكى

إذا ظننت أنك أصغر من أن تحدث فرقًا، جرب أن تنام فى غرفة مغلقة مع بعوضة.

مثل أفريقى

فى بعض الأحيان تعرض الرؤيةُ الاقتصاديةُ المناوئةُ للرأسماليةِ الأسواقَ أو التخطيطَ المركزى بالإضافة إلى مِلكية الدولة. وهو ما لن يحدث هنا. وفى أحيان أخرى تكون الرؤية المناهضة للرأسمالية عرضًا شديد الاتساع والعمومية للقيم والأهداف المشجعة التى هى فى الأساس مجموعة من الصفات رفيعة الشأن مع قليل من الروح المؤسسية. وتتناول الفصول الخمسة التالية المِلكية الاجتماعية للأصول الإنتاجية، ومجالس الإدارة الذاتية الخاصة بالعمال والمستهلكين، ومُرَكَّبات العمل المتوازنة، والمكافأة على الجهد والتضحية، والتخطيط المشاركى، وهى المكونات المحدِّدة الخاصة باقتصاد المشاركة. وبعد ذلك يقدم فصلان ملخصًا للنموذج الاقمشاركى ويقيِّمانه.

الفصل الرابع

المِلكية

> قدم القرصان الذى ألقى القبض عليه ردًا مناسبًا وصادقًا للإسكندر الأكبر؛ فعندما سأل الملك الرجل عما كان يعنيه باستيلائه العدوانى على البحر، رد عليه بكبرياء وشجاعة قائلاً: "هو ما تعنيه أنت باستيلائك على الأرض كلها، ولكن لأنى أفعل ذلك بسفينة قرصان أُدعى لصًا، بينما أنت يا من تفعله بأسطول عظيم يدعونك إمبراطورًا."
>
> سان أوجستين

لابد أن يكون هناك فصل أقصر وأبسط من غيره فى كل كتاب. وهذا هو فصلنا. فهو وحده من بين فصول هذا الباب يتكون بالكامل تقريبًا من النفى بدلاً من التصور الإيجابى. وهو كذلك غاية فى البساطة، إلا أنه ضرورى.

فى كل اقتصاد هناك أدوات وأماكن عمل وموارد وغيرها من وسائل الإنتاج التى نحشد بها جهودنا لإنتاج أصناف جديدة من أجل الاستهلاك. ومن الناحية التاريخية، كان امتلاك عدد قليل من أفراد المجتمع لوسائل الإنتاج هذه، واتخاذهم القرارات بشأن استخدامها، وتصرفهم فى المُنْتَج والإيرادات التى توجدها، يعنى أنه كان لهذه الجماعة المميزة على الدوام ثروة أكبر، ودخل أكبر، ونفوذ اقتصادى أكبر من غيرها فى المجتمع. وهناك من يملكون ومن لا يملكون. وربما كان ضمن من يملكون باعتبارهم جماعة فئات أكثر تنوعًا، ولكن هذا لا يعقّد الموقف الحالى. فعن طريق فصل مِلكية وسائل الإنتاج عن عدم مِلكية وسائل الإنتاج، يضع المجتمع بعض أفراده على القمة وغيرهم دونهم. والتزامنا بالعدل والتضامن والتنوع والتوزيع الصحيح للنفوذ واللاطبقية يمنع ذلك كله. فما هو بديلنا إذن؟

هناك قضيتان:

- لا ينبغى لأحد أن يكون له نفوذ غير متناسب؛ لأن له علاقة بامتلاك وسائل الإنتاج تختلف عن علاقة غيره بها.

- لا ينبغى لأحد أن يكون له دخل أكثر من المعقول، ولا ينبغى لإنسان أن يتلقى أى شىء غير المكافأة حسب الجهد والتضحية، أو حسب الحاجة إذا كان لا يمكنه العمل. ولا ينبغى بحال من الأحوال ارتباط دخل أى شخص بامتلاكه لوسائل الإنتاج.

هناك خطوة منطقية بسيطة يمكننا اتخاذها لتحقيق هذين الهدفين بأسرع وأيسر ما يمكن. إذ يمكننا فحسب حذف مِلكية وسائل الإنتاج من الصورة الاقتصادية. ويمكننا التفكير فى ذلك كأنه اتخاذ قرار بألا يمتلك أحد وسائل الإنتاج. أو يمكن التفكير فيه كأنه اتخاذ قرار بأن يمتلك كل شخص نصيبًا فى كل أداة من أدوات الإنتاج مساويًا لما يملكه كل شخص آخر فى تلك الأداة. أو يمكن التفكير فيه على أنه اتخاذ قرار بأن يمتلك المجتمع كل وسائل الإنتاج دون أن يكون له رأى فى أى منها ولا حق المطالبة بأى من مُنْتَجاتها لهذا السبب.

باختصار، نحن نلغى مِلكية الإنتاج باعتبارها مكافأة اقتصادية. وتصبح المِلكية فى شكل وسائل الإنتاج لا شىء. إذ ليس لها أية تأثير فى اقتصاد المشاركة. فلا يملك أحد أيًا من وسائل الإنتاج التى تعود عليها بأية حقوق أو أية مسئوليات أو أى دخل يختلف عما يبرره له بقية الاقتصاد. ولا يملك أحد ثروة أو دخلاً أو نفوذًا يختلف عما يملكه سواه بسبب ما لديه من مِلكية مختلفة لوسائل الإنتاج. وليس الأمر هو تغيير مِلكية وسائل الإنتاج عما نعرفه الآن فحسب. ذلك أنها لا تنتقل من مجموعة من الفاعلين إلى مجموعة أخرى. فلا وجود لِلكية وسائل الإنتاج فى اقتصاد المشاركة ولو باعتبارها مفهومًا. ذلك أنه يتم التخلص منها وتذهب معها فئة "الرأسماليين"، وليس هناك من يمكن تمييزه عمن سواه عن طريق المِلكية المختلفة لوسائل الإنتاج. وليس هناك مفهوم منفصل لهذه المِلكية، وبالتالى ليست هناك طبقة أصحاب أعمال، ولا وجود للرأسماليين؛ كما أنه ليس هناك أى قطاع من الأشخاص الذين يعملون وكلاء لغيرهم فى إدارة وسائل الإنتاج من خلال الدولة. إذ تختفى الفكرة والديناميكية بالكامل.

ليس هذا بيانًا كاملاً لبديل المِلكية الخاصة بأى حال من الأحوال، ولا يمكننا النفى والحذف فحسب ثم نسمى ما يتبقى جديدًا. إنها خطوة مطلوبة للوصول إلى شىء ما، وليس الصورة بكاملها. فوسائل الإنتاج ليست مملوكة بعد فى إطار اقتصاد مشاركى، ولكن لا يزال علينا الاهتمام بتوزيع وسائل الإنتاج على عمليات الإنتاج المختلفة والسيطرة على وسائل الإنتاج. وليس الأمر سوى أن علينا أن فعل ذلك بعد أن نكون قد أخرجنا المِلكية من المعادلة، وبذلك يجب أن نأتى ببديل لبعض الأشخاص الذين لديهم صكوك مِلكية لهذا المصنع أو ذلك، أو خط الإنتاج هذا أو ذاك، أو منجم الفحم هذا أو ذاك، وهلم جرا. أما ما يتعلق بكيفية قيامنا بذلك، فهو ما سيتضح فى الفصول القليلة التالية.

الفصل الخامس

المجالس

البديل الوحيد لأن تكون ظالمًا أو مظلومًا هو التعاون الطوعى؛ لتحقيق أكبر نفع للجميع.

إرِّيكو ماليتستا

الاقتصاد يديره العمال والمستهلكون من أجل العمال والمستهلكين. فالعمال يخلقون المنتج الاجتماعى، ويتمتع به المستهلكون. وفى هذين الدورين ـــ اللذين يتوسطهما التخصيص ـ يدير الناس الحياة الاقتصادية.

لكى يؤدى العمال أعمالهم بطريقة مسئولة، ينبغى عليهم أن يضعوا فى اعتبارهم ما يودون المساهمة به فى المُنْتَج الاجتماعى، بجهودهم وبالترابط مع من يعملون معهم. كما ينبغى عليهم تناول كيفية تجميع الموارد والأدوات التى يمكنهم الوصول إليها؛ لإيجاد مُخْرَجات ذات قيمة يستفيد منها الآخرون. وينبغى عليهم كذلك أن يكونوا على اتصال مباشر بديناميات الإنتاج وبآثاره على أنفسهم وعلى غيرهم. وينبغى أن يزنوا فهمهم المباشر لوضع إنتاجهم وأولوياتهم الخاصة به مقابل آثار اختياراتهم على من يستهلكون منتجهم.

مقابل ذلك، فإنه لكى يتمتع المستهلكون تمتعًا مسئولاً، ينبغى عليهم أن بحث ما يودون الحصول عليه من المنتج الاجتماعى، كأفراد أو فى إطار الترابط الاجتماعى مع عائلتهم وجيرانهم وغيرهم. وينبغى عليهم تناول ما هو مطلوب لتحسين حياتهم بأقصى ما يمكنهم بالتوافق مع الآثار التى ستكون لاختياراتهم على من ينتجون منتجاتهم. وينبغى عليهم تقدير رغباتهم والظروف التى يعيشون فيها تقديرًا مباشرًا. كما ينبغى عليهم أن يبحثوا عن كثب، الآثار المحتملة لما قد يقومون به على المستوى الشخصى من اختيارات الاستهلاك المحتملة العديدة. وينبغى موازنة آثار فوائد أنشطة استهلاكهم فى مقابل الآثار العكسية التى قد تكون لها على من سيؤدون العمل المطلوب.

تتناول الفصول التالية عن كثب كيفية تلقى العمال والمستهلكين المعلومات التى يحتاجونها، وما لديهم من حوافز مقابل اختياراتهم، وما هو الدخل الذى يجب أن يستخدموه من أجل استهلاكهم. ولكننا هنا نتناول السؤال الأول: ما هى البُنى المحلية التى يُنظَّم فيها العمال والمستهلكون؟

من الناحية التاريخية، نجد أنه كان من الشائع جدًا فى أوقات الاضطراب السياسى أن ينظم العمال والمستهلكون أنفسهم فى كيانات جماعية؛ بغرض التأثير على النتائج الاقتصادية. وهذه الكيانات تسمى فى كثير من الأحيان مجالس العمال والمستهلكين، ونحن نتبنى ذلك الاسم كذلك لوصف الوسائل التى يعرض من خلالها الأشخاص فى اقتصاد المشاركة أولوياتهم الاقتصادية ويحددون فيها معظم أنشطتهم اليومية وينفذونها.

مجالس العمال

يحكم كل مكان عمل اقمشاركى مجلس العمال الذى يكون فيه لكل عامل ما لكل عامل غيره من حقوق شاملة فى اتخاذ القرارات. وتنظَم عند الضرورة مجالس أصغر حجمًا، من أجل فرق العمل والوحدات والأقسام الصغيرة. أما المجالس الأكبر فتخص الأقسام وأماكن العمل الكاملة والصناعات.

طبقًا للأجندة الشاملة الخاصة بمكان العمل، فإن الطريقة التى ينظِّم بها الأشخاص فى جماعة العمل أنفسَهم تؤثر عليهم وحدهم تأثيرًا يكاد يكون حصريًّا، ولذلك فهم يعملون باعتبارهم وحدة بالنسبة لهذا القرار. ويحدث الشىء نفسه على مستويات مختلفة، من الفرق والمشروعات مرورًا بالوحدات والأقسام، وصولاً إلى المجالس الكبرى الخاصة بأماكن العمل الكاملة والصناعات، بل والعمال ككل. وتتناول المجالس مختلفة الأحجام قضايا مختلفة بما يتفق مع المعيار القائل بضرورة تناسب مُدْخَل اتخاذ القرار مع أثر القرارات على من يتخذونها.

فى بعض الأحيان تكون قرارات المجلس بحكم الأغلبية القائم على صوت واحد لكل شخص، ولكن فى الحالات التى قد يسفر فيها النظام عن مُدْخَل متساوٍ لكل أعضاء المجلس فى اتخاذ القرارات التى يكون لها فى الواقع أثر غير متساو على كل منهم، يستخدم المجلس إجراءات مختلفة ذات درجات مختلفة من الاتفاق اللازم للقرار، ومشاركة فاعلين

مختلفين، وهكذا. وبترك القرارات التى تؤثر تأثيرًا ضخمًا على أية مجموعة داخلية من العمال بصورة كبيرة لهؤلاء العمال ومجالسهم فحسب، وجعل معظم المبادرة فى القرارات بيد من يتأثرون بها أكثر من غيرهم، وموازنة إجراءات التصويت، وإلا تنظيمهما على نحو آخر بحيث تعكس الآثار التفاضلية للتصويت على من سيتأثرون بالقرارات، تضع مجالس العمال بصورة جماعية أفضل تقديراتها التقريبية للإدارة الذاتية (وهى النقطة التى سوف نتناولها بتفصيل أكثر فيما بعد).

وبطبيعة الحال لن يخلو تصور أنسب نظام للمشاركة والتصويت أو الموافقة عليه، ومن باب أولى على القرارات نفسها، من النزاع داخل مجالس العمال الحقيقية. كما لن تحظى أية طريقة واحدة للتوصل إلى نتائج بقبول عام. ولكى نفهم ما يفعله العمال فى مجالسهم، وما لديهم من حوافز ودوافع، وما المعلومات التى يستفيدون منها، وما القرارات التى يتخذونها، لابد أن يكون لدينا فهم أفضل لمؤسسات اقتصاد المشاركة المختلفة الأخرى. ولذلك فإن علينا الانتظار بضعة فصول. إلا أن المهم فى الأمر هنا أنه فى الوضع الذى يكون فيه لكل عامل مصلحة فى الإدارة الذاتية، ولا يكون لأى عامل نفوذ غير متناسب، لن يكون من غير المعقول التأكيد على أن مجالس العمال سوف تنشِّط بُنى اتخاذ القرار وسبل تفويض المسئولية التى تتفق مع الإدارة الذاتية وليس مع تراتب السلطة غير العادل. أو بالأحرى فإنه من المنطق أن نظن أن هذا الأمر سيكون كذلك، على افتراض أن جوانب الاقتصاد الأخرى لا تفرض معايير أخرى كتلك التى قد يفرضها تقسيم العمل التراتبى الخاص بالأسواق؛ ولكنها تعزز بدلاً من ذلك الهدف المرغوب.

مجالس المستهلكين

كما هو الحال بالنسبة للعمال، نجد أن الوسيلة الأساسية لتنظيم المستهلكين فى الاقمشاركة هى مجالس المستهلكين. ويشكل كل فرد أو أسرة أو أية وحدة اجتماعية هذه المجالس، كما تنتمى إلى مجلس استهلاك الحى الأكبر منها. وكل مجلس حى ينتمى بدوره إلى اتحاد مجالس الأحياء بحجم القسم الإدارى بالمدينة أو المقاطعة الريفية. وكل مجلس قسم ينتمى إلى مجلس استهلاك المدينة (أو ربما البلدة ثم مجلس المدينة)، وينتمى كل مجلس مدينة ومقاطعة إلى مجلس الولاية، وينتمى كل مجلس ولاية إلى المجلس القومى (أو ربما إلى مجلس إقليمى ثم إلى المجلس القومى). وينظِّم هذا الاتحاد المتداخل للمجالس الديمقراطية الاستهلاك، تمامًا كتنظيم الاتحاد المتداخل الخاص بمجالس العمال الديمقراطية للإنتاج.

تضم اقتصادات المشاركة هذا التداخل لمجالس المستهلكين المختلفة؛ خدمةً لفكرة أن أنواع الاستهلاك المختلفة تؤثر على جماعات الناس بطرق مختلفة. فلون قميصى يهمنى ويهم معارفى الأقربين. أما الشجيرات التى فى المربع الذى أسكن فيه فتهم كل المقيمين فى المربع أكثر من غيرهم. وتؤثر نوعية معدات اللعب فى المنتزه على كل من فى الحى. ويؤثر عدد الكتب التى فى المكتبة والمدرسين الذين فى المدرسة الثانوية فى المقام الأول على كل من فى المنطقة. كما أن تقاطر الأتوبيسات ووحدات المترو ودقة مواعيدها تؤثر فى المقام الأول على كل من فى المدينة. ويؤثر التخلص من القمامة على كل الولايات فى الحوض الرئيسى. ويؤثر الأمن القومى "الحقيقى" على كل المواطنين فى البلاد، وتؤثر حماية طبقة الأوزون على كل البشرية؛ وهو ما يعنى أن اختيارى لمزيل العرق – على عكس اختيارى للون قميصى – يهم مباشرة، وفى المقام الأول، من هم أكثر منى ومن المقربين منى.

لا يوحى عدم اتخاذ الترتيبات اللازمة لمشاركة كل المتأثرين بأنشطة الاستهلاك فى اختيارها بغياب الإدارة الذاتية فحسب، بل إنه فى حال التغاضى عن أفضليات البعض ستكون هناك كذلك خسارة فى كفاءة تلبية الحاجات وتنمية القدرات. ونحن ننظم مجالس استهلاك ذات "مستويات"، مختلفة خدمة لسلسلة كاملة من أنشطة الاستهلاك تتراوح بين الأكثر خصوصية والأكثر عمومية. وبخصوص كيفية حصول المستهلكين على المعلومات الضرورية بشأن توافر المنتجات وتأثيرهم فى واقع الأمر على اختيار ما يجرى توفيره، وفيما يتعلق بكيفية تحديد اختياراتهم حينئذٍ، وبأية ميزانية وبأى الطرق – لكل من الاستهلاك الفردى والجماعى – لابد أن ننتظر حتى نكون قد أوضحنا قدرًا أكبر من البنية الشاملة. ولكن ما يمكننا قوله الآن هو أنه ما إن نعترف بأن نشاط الاستهلاك – مثله فى ذلك مثل نشاط الإنتاج – اجتماعى إلى حد كبير، حتى يجب علينا الإصرار على أن يكون اتخاذ قرار الاستهلاك مشاركيًا وعادلاً. وفى هذه الحالة يكون من المنطقى استنتاج أن مجالس الاستهلاك ستكون مكونًا قيِّمًا فى ذلك الخليط الذى يحقق هذا الهدف.

أهو الإجماع؟

ونحن نعد هذا الكتاب فى منتصف ٢٠٠٢، يلتزم الكثير من الناشطين الاقتصاديين بـ"اتخاذ القرار القائم على الإجماع". وهم يحتفون بخلوه من التراتب، واحترامه المتبادل، وانفتاحه. إلا أن المنتقدين لاتخاذ القرار القائم على الإجماع يزعمون أنه غير كفء بشكل

مرعب فى كثير من المجالات ويمكن إساءة استغلاله، لأنه يمنح نفوذًا أكثر مما يجب للفاعلين الأفراد الذين يمكنهم الحيلولة دون تحقيق الإجماع. والواقع أن استخدام الإجماع كأداة من أدوات المعارضة اليسارية وما يستتبعه من جدل ليس بالأمر الجديد. فقد ظهر ذلك - أو بالأحرى عاد للظهور - منذ حوالى خمس وثلاثين سنة فى "اليسار الجديد" القديم، وبعد ذلك تلقى تعزيزًا كبيرًا خلال الحركة المناهضة للأسلحة النووية فى الثمانينيات، ثم مرة أخرى الآن مع بداية هذا القرن الجديد.

ولا يقدم اقتصاد المشاركة حكمًا مسبقًا بشكل مؤسساتى على ما ينبغى استخدامه من إجراءات من أجل القرارات المتخذة فى مكان العمل أو مجالس المستهلكين. وهو لا يقول إنه يجب عليكم استخدام حكم الأغلبية أو الإجماع أو أى إجراء آخر بعينه. قد يكون الأمر هو أن العمال والمستهلكين فى الاقمشاركة الحقيقى يختارون اتخاذ القرار القائم على الإجماع دائمًا، أو معظم الوقت، أو نادرًا. فهذا هو اختيارهم. أما ما يبينه الاقمشاركة فهو أنه ينبغى على الأشخاص أن يضمنوا - بقدر استطاعتهم وبدون استثمار وقت وجهد إضافيين - أن يكون لكل فاعل تأثير على النتائج بما يتناسب مع مقدار تأثره هو بها.

باعتبارنا مشاركين محتملين فى اقتصاد المشاركة، هل نظن أنه من المنطق بالنسبة للعمال والمستهلكين أن يتخذوا كل قراراتهم من خلال الإجماع؟ لا. فنحن نظن أن الإجماع منطقى جدًا بالنسبة لبعض القرارات، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للبعض الآخر. وهناك جانبان رئيسيان ولكنهما مختلفان إلى حد كبير فيما يتعلق باتخاذ القرار القائم على الإجماع يعتمدان على هذه الرؤية. أحد هذين الجانبين خاص بالعملية، بينما يخص الجانب الآخر السلطة الشكلية.

وتؤكد عملية اتخاذ القرار القائم على الإجماع حوالى عام ٢٠٠٢ احترام كل الأطراف واستخدام طرق مختلفة لإعداد المعلومات ونشرها وما يلى ذلك من نقاش وتبادل للمعلومات لضمان أن مُدْخَل كل فرد يمكن الوصول إليه والتعامل معه بشكل مناسب. إلا أنه من المهم إدراك أن كيفية تجميع المعلومات ومعالجتها شىء، وكيفية توزيع السلطة شىء آخر. وهذا معناه أن نفس طرق التأكد من انتشار المعلومات، والتعبير عن الأفضليات، والتعامل مع القضايا، إلى آخره، بالشكل الذى تُستخدم به فى اتخاذ القرار القائم على الإجماع المعاصر، يمكن الاستفادة بها حين تُتخذ القرارات بحكم الأغلبية القائم على صوت واحد لكل شخص، أو بأغلبية الثلثين القائمة على صوت واحد لكل شخص، أو بمعايير أخرى. والواقع أنه ربما يكون النقاش حول هذه الأمور أبسط لو كان لدينا مفهومان أو

اسمان: أحدهما لطريقة النقاش المتبادل وتبادل المعلومات، ويمكننا تسمية ذلك بالإعداد المشاركي، والآخر لاشتراط الموافقة القائمة على الإجماع وهو ما يمكننا تسميته بالإجماع.

وعلى أي الأحوال، فإن المكون الثاني لاتخاذ القرار القائم على الإجماع هو أن يكون القرار قد استُقر عليه، حيث يجب على الجميع الموافقة عليه أو على الأقل يمتنعون عن إعاقته ومنع اتخاذه. ويمكن لكل فاعل استخدام حق النقض. والنظرية هي أن الأشخاص (على المستوى الفردي أو كجماعات) لن يستخدموا حق النقض ضد الخيارات ما لم يكن أثر الاختيار عليهم من الضخامة بحيث ينبغي أن يكون لهم الحق في أعاقته ومنع اتخاذه. بعبارة أخرى، فإن منطق اتخاذ القرار القائم على الإجماع الضمني، والصريح أحيانًا، هو أنه يُسمح للجميع بتحديد مدى تأثرهم مقارنة بالآخرين، وبعد ذلك بالتعبير عن المعارضة أو الامتناع عن ذلك بما يتفق مع أفضل تقديراتهم لموقفهم، مقارنة بما هو معلن من أفضليات الآخرين ووضعهم. وإذا كان فاعل أو جماعة مع بعضها من بين من يتخذون قرارًا ما متأثرين بالقدر الذي يجعلهم يعتقدون أن رفضهم للقرار ينبغي أن يهيمن على النتيجة، فحينئذٍ سوف يعارضه هذا الشخص أو هذه الجماعة أو يعوقونه ويمنعون اتخاذه. وإذا كان لا يعجبهم، غير أنهم لا يظنون أنه ينبغي أن يهيمنوا على الاختيار، فسوف يمتنعون في هذه الحالة عن التصويت أو يتجنبون إعاقته ومنع اتخاذه. وبهذا المعنى، يفلح الإجماع بصورة كاملة حين يُستخدم بالشكل الذي ينويه الفاعلون المنسجمون مع بعضهم ويحترم كل منهم الآخر. وسوف يختار الأفراد أو الجماعات الفرعية - الذين لا تعجبهم النتيجة ويتأثرون باختصار، بالقدر التي يبرر الهيمنة على النتيجة - إعاقة القرارات. وعند العمل بهذه الطريقة، فإنه حين يفشل اتخاذ القرار القائم على الإجماع لا تنبع العيوب من اتباع إجراء غير مرن وغير مناسب لاتخاذ القرار، بل تعود إلى سوء تقدير مشاعر البعض أو الأثر المحسوس، أو إساءة استغلال أفراد الجماعة لعملية الكشف. وبذلك يصبح السؤال هو: ما مدى احتمال حصولنا على تفاعل جيد ونتائج جيدة وليس على تفاعل ونتائج إشكالية، وهل توقعات التفاعل والنتائج الإشكالية قليلة في كل السياقات بحيث تبرر استخدام الإجماع باستمرار، أم أن التوقعات تختلف باختلاف الظروف والقرارات بحيث يكون استخدام أساليب أخرى في بعض الحالات أكثر احتمالاً لأن يسفر عن أفضل النتائج بأقل قدر من المشاكل؟

لنتأمل توظيف عامل جديد في مكان عمل صغير، أو إضافة عامل إلى فريق عمل صغير. ولنفترض أننا نقيِّم هذه النمط من القرار المتكرر تقييمًا جماعيًا في مكان العمل الخاص بنا ونقرر أنه في ضوء ما لدينا من وقت لهذا النوع من القرارات، وأوضاعنا العامة

المتصلة بهذا النوع من القرارات، وغير ذلك، أن هذا هو الوضع الذى يَعْظُم فيه الأثر الواقع على كل فرد؛ نتيجة لاستخدام شخص لا يعجبهم، بينما يكون أثر استخدام شخص يعجبهم على أى فاعل أقل بكثير. وعلى الجميع أن يعملوا دونما انقطاع على مقربة من الشخص الجديد، وإذا لم يعجب أحدًا، فمن المحتمل أن تكون هذه مشكلةً أكثر خطورة إلى حد كبير بالنسبة لذلك الشخص من كون تأييد كل شخص غيره للتوظيف ميزة.

لذلك، فنحن نقرر فى مجالس العمال الخاصة بنا أنه بالنسبة لكل توظيف جديد فى أماكن عملنا الصغيرة - حيث يعمل الكل على مقربة من بعض ويعرف الواحد منا الآخر - يكون لكل من يشارك حق النقض. وقد يكون الأساس التوجيهى للتصويت هو أننا بحاجة إلى ثلاثة أرباع الأصوات؛ لإقرار توظيف أحدهم لشخص ما، ولكن أى معترض يمكنه منع التوظيف المقترح بغض النظر عن عدد المؤيدين له. ولا يجرى تعديل قواعد التصويت لكل وضع جديد من أوضاع التوظيف، ولكنها لا توحى بقاعدة عامة تطبَّق على كل أنماط القرار الأخرى. وبدلاً من ذلك تكون هذه قاعدة سبق الاتفاق عليها تختص تحديدًا بقرارات التوظيف.

ولنلاحظ أن هذه القاعدة تُختار؛ لأنها تجعل الحياة أيسر لا أشق، ذلك أنها تقترب بشدة مما نظن عمومًا أنه سيكون المُدْخَل المناسب لكل شخص مشارك، وبالتالى يقلل تعقيد التوصل إلى النتيجة المرغوبة بمجرد أن نبدأ مداولاتنا. ولا يكون على الشخص الذى يشعر بضيق شديد من التوظيف الجديد إقناع الجميع بصحة قلقه وجعلهم يصوتون حسب هواه كذلك. فهو قَلِق وكفى. فليس مطلوبًا منه أن يوضح السبب. كما أنه يتمتع بحق النقض، لأن معارضة الشخص بشدة للتوظيف يفوق تأييد التوظيف. وليست هناك ضرورة لأن يشارك الجميع فى حساب خيالى متبادل لتقرير ما إذا كان من حقهم أن تكون لهم الكلمة العليا، وإن كان بإمكاننا بطبيعة الحال تضمين طرق مختلفة لتوصيل المشاعر وغيرها، كما هو الحال بالنسبة لأى إجراء.

لكن لنفترض أننا تبنينا بدلاً من ذلك أسلوب حكم الأغلبية القائم على صوت واحد لكل شخص فيما يتعلق بقرارات التوظيف. فى هذه الحالة يجب على الشخص الذى يشعر أن المُدْخَل الجديد سيجعل حياته بائسة أن يقنع أغلبية الآخرين باحترام مشاعره القوية والتصويت حسب هواه. وفى حالة فشله فى إقناعهم، لن يكون لمشاعره القوية أثرها المناسب على القرار النهائى.

يميز المقارنة السابقة شىء لافت للانتباه. ففى هذا النمط المحدد من القرارات، يتضح أن أسلوب الإجماع (ليس أساليب التوصيل، وإنما نظام التصويت نفسه) يمكن أن

يسفر عن نتائج حتى فى وجود قدر من التعاطف وقدر من توصيل الأولويات والتسوية أقل مما يقتضيه تصويت حكم الأغلبية البسيطة. وفى هذه الحالة فإن أسلوب صوت واحد لكل شخص هو الذى لن يسفر عن سلطة اتخاذ القرار المناسبة لكل فاعل، إلا إذا سوى الفاعلون الخلافات بطريقة بناءة جدًا لمصلحة بعضهم البعض، نتيجة لعملية مناقشة موسعة.

الدرس واضح، فبطبيعة الحال يكون من المفيد وجود هذه العملية دائمًا، وإن كان من الممكن قضاء أطول وقت فى الاتصال والبحث المتبادل مما تبرره أهمية القرار. إلا أن إجراءات القرارات المختلفة سوف تؤثر بصورة أو بأخرى على وجود عملية كاملة وسوف تصل إلى تمثيل أفضل أو أسوأ لإرادة الفاعلين المشاركين بسرعة تقريبًا وبسهولة تقريبًا. وقد يتحقق للبعض نفوذ متناسب بطريقة تكاد تكون آلية وبفضل المناورة شديدة الدقة التى يقوم بها كل فاعل فى ضوء معرفة آراء الآخرين واستعدادهم القوى للميل ناحية أفضلياتهم. والمفارقة هى أنه إذا كان أنصار الإجماع يريدون أن يقولوا إنه مفيد لأنه يجبر الفاعلين على تسوية الخلافات بشأن اختياراتهم بما يتفق مع تقديراتهم المشتركة لبعضهم بدلاً من مجرد الرجوع إلى أفضلياتهم، وبعد ذلك ينبغى عليهم فى الواقع اختيار حكم الأغلبية القائم على صوت واحد لكل شخص، وليس الإجماع، من أجل قرار مثل التوظيف. والمفارقة الثانية هى أن هذا ينقض على وجه الدقة نمط المنطق الذى نظن أنه على المجلس استخدامه فى إجراءات اختيار القرار.

ونحن نرى أن النتيجة النهائية هى أنه ينبغى اختيار العمليات التى نستقر عليها للإعداد للقرارات ومناقشتها واتخاذها فى نهاية الأمر؛ كى نصل إلى أعلى مستوى متناسب من الأخذ والعطاء والبحث والفهم المتبادل، وكذلك مع التأثير المناسب لأهمية القرار والوقت المتاح. ولا ينبغى منع الاتصال عن طريق اختيار إجراء يفشل فشلاً ذريعًا إذا عجز الاتصال عن تحقيق الأفضل مجبرًا الأشخاص على قضاء وقت فى التداول أطول من الوقت الذى يتطلبه إجراء آخر. بعبارة أخرى، ينبغى أن يكون إجراء التصويت المستخدم أقرب ما يمكن إلى تيسير السلطة المتناسبة بشكل مباشر، بحيث إذا لم تعمل عملية المساندة بطريقة صحيحة لحق بالعملية أقل قدر من التشويه؛ بسبب قصور الاتصال.

من المفترض أن من يؤيدون الإجماع دائمًا يشعرون بدلاً من ذلك أنه ينبغى علينا اختيار الأسلوب الذى يقتضى عملية جيدة، ذلك أن علينا بذل جهدًا كبيرًا فى إيجاد عملية جيدة دائمًا، وإلا فإننا سوف نحقق نتائج مخيفة. ولذلك فمن المفترض أن من يدعون إلى

استخدام حكم الأغلبية القائم على صوت واحد لكل شخص فى كل مكان يقولون شيئًا مثل ليكن لدينا توجه منتصف الطريق. ولكن لماذا يكون لدينا توجه واحد بأى حال من الأحوال؟ ففى بعض الأحيان يكون إجراءٌ ما هو الأفضل وفى أحيان أخرى يكون إجراءٌ يختلف عنه هو الأفضل. فلماذا نصدر حكمًا مسبقًا على الاختيار يتخذ صفة العمومية فى مقابل تسويته بطريقة مختلفة فى كل موقع مختلف، إن كان مناسبًا؟

تدل التجربة على أن الفرق بين التأييد الدائم للإجماع أو حكم الأغلبية القائم على صوت واحد لكل شخص أو أى خيار آخر، أو تأييد الإجراءات المختلفة الخاصة بالأوضاع المختلفة، أمر ليس من السهل رؤيته. ولذلك دعونا نمعن النظر فى نوع مختلف من القرارات لزيادة توضيح الأمر بعض الشىء.

لنقل إن علينا أن نختار من بين خيارات الاستثمار فى مكان العمل. قد نتخيل العمال فى مجلس العمال يبحثون أسلوب إجماع خاص بهذا النمط من القرارات ولكنهم لا يوافقون عليه، لأنه قد يكون صعبًا عند التطبيق وقد تؤدى أية أخطاء بسهولة إلى نتائج ضارة. وبالنسبة للاستثمار قد تكون الإجراءات غير القائمة على الإجماع أيسر فى التفاعل وأقل احتمالاً للابتعاد عن الاختيارات الأفضل، بسبب الأخطاء أو سوء النية من جانب أى شخص مشارك.

على سبيل المثال، لنفترض أن هناك اقتراحًا بتركيب جهاز تدفئة جديد. لابد بعد المناقشة من وجود قرار. وفى وجود أسلوب الإجماع يمكن لأى شخص إعاقة أى خيار لأى سبب من الأسباب، ولكن إذا كنت تضع القيام بذلك فى اعتبارك، فكيف تعرف إن كان لك الحق الأخلاقى فى إعاقته أم لا، طبقًا لحجم الأثر النسبى للقرار عليك؟ إن عليك فى سياق النقاش أن تقرر بنفسك إن كان مبررًا لك نقض الاختيار طبقًا لكثافة مشاعرك ومشاعر الآخرين أم لا. ومع وجود عدد قليل من الأشخاص الموثوق بهم وما يكفى من وقت، ومع تدفق المعلومات الدقيقة، قد يكون الإجماع هو الأمثل، ولكن بدون أن تعمل هذه الملامح بطريقة أقرب للكمال، سوف يكون فى استخدام الإجماع لهذا النمط من القرارات إثارة للمشاكل.

مع إدراك العمال لذلك، فإنهم قد يقررون أنه من الأفضل إصدار حكم مسبق بأن عليهم فى حالات خيارات الاستثمار أن يختاروا الأسلوب المثالى حيث يكون لكل عامل صوت والأغلبية هى التى تحكم، ولكنهم يسمحون بقوة كذلك لأية أقلية معارضة بتأجيل اتخاذ القرار مرتين على الأقل؛ لإجراء المزيد من المناقشة. والمهم فى الأمر هنا هو أن العمال قد يقررون أن شيئًا آخر غير الإجماع (وهو ما يسمح بحق النقض الفردى) يقترب أكثر من

التوزيع الصحيح للنفوذ، ولهذا السبب يجعل أمام الفاعلين صعوبة أقل فى الاختيار بين التعبير باعتدال أو بقوة عن أفضلياتهم؛ كى يبلغ الجميع المُدْخَل الصحيح المتناسب.

والآن، ليس هناك ما يتصف بالكمال. لذلك فلنفترض (لتوضيح هذه النقطة) أن عاملاً سوف يموت إذا انخفضت درجة الحرارة عن ٦٨ فهرنهايت، بينما يكون فى حالة لا بأس بها عند ٧٠ وما فوقها. من الواضح أنه لن يواجه أية مشكلة فى ظل الإجماع لبيان أفضليته المكثفة، حتى ولو كان هناك عيب فى تبادل المعلومات. ولكى يَصْدُر القرار بطريقة صحيحة فى أسلوب حكم الأغلبية القائم على صوت واحد لكل شخص، لابد أن تعطى المناقشة (أو ربما القواعد العامة الخاصة بالإعاقات) ذلك الشخص حقه الإضافى. ولكن رأى الجماعة التى تختار حكم الأغلبية بالنسبة للقرارات هو أن درجة الحساسية المطلوبة للأسلوب المختار عند تقرير الاستثمارات والضرر الذى يقع نتيجة للعملية الرديئة سوف تكون فى الغالب الأعم أقل من درجة الحساسية المطلوبة والضرر الذى قد ينشأ عن الأخطاء لو كان حساب قرارات الاستثمار بالإجماع.

المهم فى هذا كله هو أن نرى أن إجراءات اتخاذ القرارات وطرق الاتصال مرنة وليست غايات فى حد ذاتها. فهى وسائل إلى غاية ذات تأثير متناسب يقوم على المعلومات ومشاركى ويتسم بالكفاءة. ويترتب على ذلك أنه ينبغى علينا مراعاة المبادئ بشأن الغايات وليس بشأن الوسائل.

الشىء الذى ينشأ عن ذلك هو أنه فى كل أنماط اتخاذ القرار إذا عمل الجميع بطريقة مثالية بعد التبادل الكامل للمعلومات والمشاعر المناسبة، سوف يصلون إلى قرارات مثالية. ذلك أن العملية الكاملة زائد الأشخاص الكاملين زائد أى نظام لاتخاذ القرار تسفر بأى حال من الأحوال عن قرارات تتصف بالكمال.

لنتأمل حالة اتخاذ قائد واحد للقرار. يستمع القائد للجميع، ويحسب كل الآثار والأفضليات حسابًا كاملاً، ويقرر النتيجة الكاملة، ويضمِّن اختياره إرادة كل الفاعلين بما يتناسب مع كيفية تأثرهم بالنتيجة. وفى إطار حكم الأغلبية القائم على صوت واحد لكل شخص يصل الجميع إلى نفس المعلومات، ويمكنهم التعبير بحرية عن أنفسهم، وبعد ذلك يعدلون تصويتهم بحيث يكون مجموع الموافقين والرافضين مناسبًا. أو يحدث الشىء نفسه فى إطار الإجماع بالطبع، حيث ينسق الجميع اختياراتهم لتأييد نتيجة ما أو منع الوصول إليها فى ضوء أثر ذلك على الذات وعلى الآخرين.

بعبارة أخرى، فإنه إذا كان الفاعلون فى أى مشروع قادرين، نتيجة التبادل الحر للمعلومات والمشاعر، على أن يقرروا بدقة كاملة مُدْخَلهم ومُدْخَل الفاعلين الآخرين المناسب، وبعد ذلك عند سماع أولويات الآخرين، وإذا حدد كل فاعل بدقة وإنصاف إن كان ينبغى أن يحرز هؤلاء الذين فى معسكر الموافقة الشاملة قصب السبق أم لا؟ وإذا كان التصويت بالموافقة يصون موافقاتهم والرفض يلغيها أم لا؟ فسوف تأتى كل الاختيارات بطريقة مثالية وبالإجماع، بغض النظر عن صفة إجراء التصويت المستخدم.

بهذا المعنى، وعلى فرض معيارنا الخاص بالإدارة الذاتية، يكون الوضع النظرى فى أى نظام متطابق. ذلك أن على هؤلاء المشاركين أن يقيِّموا المشاعر والأفضليات والمعلومات، ومن ثم يقررون ما يجب عمله بحيث يعكس بشكل جماعى الإرادة المتراكمة الخاصة بكل فاعل بما يتفق مع المعيار القائل بضرورة تناسُب مُدْخَل اتخاذ القرار مع تأثر الشخص. وفى كل الحالات، ومع كمال العملية والاختيار، لا يكون الرفض النهائى أو الموافقة النهائية قرارًا فرديًا، فحسب يقوم على مشاعر الشخص، بل يعتمد على ما إذا كان هؤلاء الموافقون أو المعارضون يرون أن مستوى سلطتهم المشتركة مبررًا لاختيارهم أم لا. وإذا كان الأمر كذلك، فإنهم يصرون عليه. أما إذا لم يكن كذلك، فإنهم يتراجعون عنه.

وبذلك هل يكون الاقتناع فحسب هو ما يحدد أى الأنظمة نستخدم للوصول إلى النتائج، حيث يكون الاعتبار المهم الوحيد هو عملية تبادل المعلومات والمشاعر والأفضليات مع استعداد الفاعلين لدعم واحترام عمق مشاعر الآخرين ورأيهم فى السعى لتحقيق السلطة الصحيحة المتناسبة لكل منهم؟ لا. بل إنه من المهم فى عالم الواقع إصدار حكم مسبق على أنماط بعينها من القرارات وتقرير أنه من الأفضل التعامل معها بعمليات اتخاذ قرار معينة، وعدم الاعتماد على إعادة تقييم كل منها باستمرار، أو على استخدام أسلوب ثابت لكل شىء، وهو الأسوأ. ولكن لماذا؟

الأسباب الأساسية لتفضيل الأسلوب المرن هى:

(١) من المرغوب فيه الاقتراب قدر المستطاع من التحديد مقدمًا لأفضل طريقة نجعل بها لكل شخص مشارك فى القرار القدر المناسب من التأثير عليه، بحيث نقلل الحاجة إلى تغيير كل فاعل لصوته المعلن، ليس فى ضوء أفضلياته فحسب، بل أفضليات الآخرين كذلك، ونبسِّط العملية بكاملها. كما أنه من المسلَّم به كذلك أن أحدًا لا يعرف مصالحى قدر معرفتى أنا لها؛ ما لم أكن طفلاً أو مختلَ عقليًا.

(٢) من المرغوب فيه تقليل مدى إبعاد أى فاعل للقرارات بطريقة غير مناسبة عن حق اتخاذ القرار المتناسب المثالى، سواء أكان ذلك نتيجة للأخطاء غير المقصودة، أم التحيز المسبق، أم حتى التلاعبات غير الشريفة.

نحن لا نختار دائمًا وجود عملية اتصال كاملة مع وجود أذكى وأوعى شخص لاتخاذ القرار النهائى من جانب واحد، أو قيام شخص نختاره اختيارًا عشوائيًا بذلك؛ ومن المؤكد أنه ما من نصير للإجماع يؤيد ذلك. ولكن لما لا يحدث هذا؟ إنه ينطوى على أحسن عملية سابقة للتصويت يمكننا تنظيمها. وإذا قلنا أنه يمكن للجميع من خلال هذه العمليات التوصل إلى التقييمات الكاملة للمُدْخَل الصحيح الخاص بهم وبكل من عداهم، فحينئذ يكون الجميع فى وضع يمكّنهم من اتخاذ القرار الصحيح. فلماذا إذن لا نسمح لأى شخص بأن يفعل ذلك؟ إننا لا نفعل ذلك لأربعة أسباب وجيهة:

(١) ليس صحيحًا أن كل شخص سوف يعرف على وجه الدقة وضع كل إنسان غيره، ولا يمكن لغيره معرفة وضعه على وجه الدقة، ويمكن أن تكون العقبات مسألة افتقار غير ضار للفهم، أو مصلحة ذاتية وتحيز أشد ضررًا.

(٢) وحتى إذا عرف الأشخاص رغبات الآخرين والأثر النسبى للخيارات موضع البحث، فليس صحيحًا أن الجميع سوف يتصرفون بأمانة.

(٣) عن طريق اتخاذ شخص واحد للقرار النهائى، سواء أُختير عشوائيًا أو بأية طريقة أخرى، فلن يكون هناك سجل للمعارضين للقرار. ذلك أن لدينا الموافقة النهائية أو الرفض النهائى، وليس لدينا شعور دائم أو سجل دائم لوجود الأقلية وآرائها يمكننا الرجوع إليه، وليس هناك اتجاه لتمكين الأقلية كى تجرب بدائل أخرى، أو حتى لتذكّر وجود الأقلية فى حال ظهور صعوبات تتعلق بالقرار فيما بعد.

(٤) نعرف من الناحية العملية أن اتخاذ القرار من جانب واحد يؤول إلى مشاركة تنقص باستمرار وابتعاد عن الإدارة الذاتية الحقيقية.

ولكن رفض تفويض شخص واحد اتخاذ القرار النهائى يبين لنا أن الأساليب المختلفة لها مزايا مختلفة فى أوضاع مختلفة، وهذا هو السبب فى أن الاقمشاركة لا يصدر حكمًا مسبقًا بشأن كيفية اتخاذ القرارات، وإنما يقدم فقط معيارًا أو هدفًا عامًا فيما يتعلق بمُدْخَل الإدارة الذاتية والمشاركة.

ونحن نظن أن أنصار الإجماع يؤيدونه على وجه الدقة لأنه إذا كان لابد من وجود طريقة واحدة فقط تعلو على كل ما سواها من طرق، فإنهم يبحثون عن الطريقة التى تعزز المشاركة أكثر من غيرها وتسمح بظهور السلطة المناسبة، على الأقل فى الجماعات متوسطة الحجم. وردنا على ذلك هو أنه يجب ألا يكون هناك أسلوب واحد، ولا ينبغى ذلك.

وهكذا فإن المحصلة النهائية لهذا الفصل بسيطة، مهما كان تعقد الحالات المتعددة ومنطقها المحدد الذى يتضح. ولتيسير وتنظيم اتخاذ قرارات العمال والمستهلكين بالتوافق مع هدف الإدارة الذاتية، يدخل الاقمشاركة المجال فى مستويات متعددة من أصغر فريق عمل أو الأسرة إلى أكبر صناعة أو ولاية، وما بعد ذلك. ويحتاج الفاعلون المشتركون إلى المعلومات المناسبة، ولابد أن يكونوا على قدر مناسب من الثقة والتمكين والمهارة. وينبغى أن يستفيدوا من إجراءات اتخاذ القرار وطرق الاتصال فى مجالسهم حين يرونها مناسبة، حيث يعدلون هذه الطرق قدر استطاعتهم حسبما يتصل بذلك من وقت ومشاكل وطبقًا لاحتمالات الخطأ وإساءة الاستغلال، والسعى للحصول على نفوذ اتخاذ القرار القائم على المعلومات بما يتناسب مع درجة تأثر كل شخص بنتائج اتخاذ القرار.

مركبات العمل

كما هى العادة، ليس هناك أعمدةُ فى مسك الدفاتر الخاص بالقيد المزدوج؛ لمتابعة الرضا وإفساد الأخلاق. وليس هناك قيد دائن لمشاعر قيمة الذات والثقة، ولا قيد مدين لمشاعر عدم النفع وانعدام القيمة. وليست هناك بيانات شهرية أو ربع سنوية أو حتى سنوية للفخر، وليس هناك حساب ختامى للإفلاس حين يشعر العامل فى النهاية أنه لا يمكنه بحال من الأحوال، عمل أى شىء آخر، ولا يستحق أى شىء أفضل.

باربرا جارسون

أثبتنا أنه ينبغى أن تنظم مجالس العمال أماكن العمل وتديرها، وأن هذه المجالس سوف تكون كذلك الوسيلة التى تعلن من خلالها أفضلياتهم فيما يتعلق بطول الوقت الذى يرغبون العمل فيه، وما يرغبون فى إنتاجه، والأدوات والأساليب التى يرغبون فى استخدامها، وهلم جرا. وقلنا إن العمال فى مجالسهم على مستويات مختلفة من الفرق الصغيرة إلى الصناعات الكاملة سيكون لهم التأثير المناسب على اتخاذ القرار. ولكن هناك مسألة لابد من حلها، وهى ماذا يعنى اقتراح أنه ينبغى أن يكون لأحد عمال خط التجميع الذى يكدح فى عمل متكرر طوال اليوم، أو مسئول مالى يراقب معلومات مكان العمل وميزانياته، أو مدير يشرف على أنشطة عشرات العمال الروتينيين تأثير متساو على اتخاذ القرارات الخاصة بأنشطة الشركة التى يعملون جميعًا فيها؟

ليست كل الأعمال مرغوبًا فيها، وحتى فى المجلس الديمقراطى شكلاً، إذا كان هناك بعض العمال الذين يؤدون فقط أعمالاً روتينية تخدر عقولهم وأجسادهم، وعمال آخرون يقومون بأعمال جذابة وممكّنة لا تجعل أرواحهم مشرقة وتثير انتباههم فحسب، بل تمدهم كذلك بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الذكى، فإن فى القول بضرورة أن يكون للمجموعتين تأثير متساو على القرارات إنكار للواقع. صحيح أن المجالس الديمقراطية

تساعد على خلق الظروف التى تمكّن من المشاركة وتمنح الناس تأثيرًا مناسبًا على القرارات، ولكن لابد من شىء آخر لمساواة مهام العمل اليومية مقابل تأثير خبرة الناس العملية على قدرتهم على المشاركة وإصدار الأحكام القائمة على المعلومات. فإذا كان لدى بعض العمال معلومات ومسئولية أكبر باستمرار فى أعمالهم، فسوف يهيمنون على قرارات مكان العمل وبذلك يصبحون "طبقة المنسقين" الحاكمة، حتى وإن كانوا يعملون فى مجالس ديمقراطية ولا يملكون مكان العمل مِلكية خاصة.

إن الترياق الذى يقدمه الاقمشاركة لتقسيمات العمل الخاصة بالشركات التى تفرض التقسيم الطبقى هو أنك إذا كنت تقوم لبعض الوقت كل يوم أو كل أسبوع بعمل منفر ويحرم بصورة كبيرة من السلطة، ينبغى عليك أن تقوم فى وقت آخر بأعمال لطيفة ومُمَكِّنة. وعمومًا، لا ينبغى للناس القيام بأعمال روتينية ومنفرة أو أعمال ذهنية وممكِّنة طول الوقت، بل ينبغى أن يكون لدينا خليط متوازن من الأعمال.

لا يعنى هذا أنه يجب على كل شخص أن يؤدى كل عمل فى كل مكان عمل. فلا يجب أن يكون الشخص نفسه طبيبًا ومهندسًا وناقدًا أدبيًا، ولا يعمل من باب أولى فى كل عمل متخيل فى مناحى الاقتصاد المختلفة. وهؤلاء الذين يجمِّعون السيارات اليوم لا يجب أن يجمِّعوا أجهزة الكمبيوتر غدًا، ومن باب أولى كل منتج يمكن تخيله. كما لا ينبغى لأى شخص يعمل فى مستشفى أن يجرى جراحة فى المخ وكذلك كل وظيفة أخرى من وظائف المستشفى. فليس الهدف هو إلغاء تقسيمات العمل، بل ضمان أنه خلال مدة زمنية معقولة ينبغى أن يكون للأشخاص مسئولية عن مجموعة معقولة من الأعمال التى يمكن تدريبهم عليها تدريبًا صحيحًا، بحيث لا يستمتع أحد بميزات دائمة فيما يتعلق بالآثار الممكِّنة لعمله.

ولا نقصد بذلك أن يكون لدينا أطباء ينظفون مباول السرير من حين لآخر، ولا سكرتيرات يحضرن إحدى حلقات البحث من حين لآخر. إن السير فى الحى الفقير لا يلحق العار بالشخص، كما أن التسلل إلى النادى الريفى، لا يمنحه مكانة رفيعة. والأعمال قصيرة المدى فى ظروف بديلة - سواء أكانت أدنى أم أعلى - لا تصحح الظلم طويل المدى فى المسئوليات الأساسية. ونحن نعنى، بدلاً من ذلك، أن يكون لكل شخص مجموعة من الأعمال التى تشكل معًا وظيفته، بحيث تكون الآثار الشاملة لتلك المجموعة ككل فى متوسطها كتلك الآثار الشاملة الخاصة بتمكين كل الوظائف الأخرى.

بل إنه بالنسبة لمن يؤدون العمل النخبوى فقط فى مكان عمل ما، لن يكون قيامهم بعمل روتينى فى مكان عمل آخر تحديًا لتنظيم العمل التراتبى فى أى منهما. فنحن بحاجة

إلى تركيبات عمل متوازنة من أجل المرغوبية والتمكين فى كل مكان عمل، وكذلك ضمان أن يؤدى العمال توليفة من الأعمال التى تتوازن عبر مكان العمل. وهذا وحده هو الذى يوفر تقسيم العمل الذى يمنح كل العمال فرصة متكافئة للمشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بمكان العمل والاستفادة منها. وهو وحده ما يخلق تقسيم عمل لا يؤدى إلى فروق طبقية بين من يصدرون الأوامر باستمرار ومن يتلقون الأوامر باستمرار.

وبما أن التمكين المنفصل فى العمل يدمر بإصرار الإمكانيات المشاركية ويخلق الفروق الطبقية، بينما يمكن تعويض الفروق فى نوعية الحياة فى العمل تعويضًا عادلاً عن طريق المكافأة المناسبة، فسوف نركز بصورة أكبر على التمكين فيما تبقى من هذا الفصل. ذلك أنه من الناحية العملية قد لا يكون هناك فرق كبير، لأن موازنة التمكين قد تقطع بنا شوطًا كبيرًا فى اتجاه موازنة نوعية الحياة. وعلى أى الأحوال، فإن قضايا أوسع سوف تعود للظهور أثناء تقدمنا فى فصول أخرى.

بدايةً، يكاد كل إنسان يدرك أن الأعمال التقليدية فى سياقات الشركات المألوفة تجمع بين أعمال لها نفس الصفات الكيفية، بحيث يكون لكل عامل مُركّب أعمال متجانس ويؤدى معظم الناس مستوى واحدًا من العمل. وفى المقابل، فإنه سعيًا وراء التمكين المناسب، يقدم اقتصاد المشاركة مُركِّبات عمل متوازنة بحيث يؤدى الجميع عادة الكثير من مستويات الأعمال. ويكون لكل عامل اقمشاركى حزمة من المسئوليات المتنوعة، وحزمة كل شخص تعده لأن يشارك كند لكل شخص غيره فى اتخاذ القرار فى مكان العمل الديمقراطى.

قد يكون هذا وقتًا مناسبًا؛ لبيان أننا نُضَمِّن الجزء الثالث من هذا الكتاب الكثير من تفاصيل الحياة اليومية، بما فى ذلك بيان أماكن العمل ووحدات المستهلكين الافتراضية؛ لإيضاح المكونات الأساسية الخاصة بآثار اقتصاد المشاركة المحتملة. بل إن توضيحًا أكبر متاح على العنوان الإلكترونى www.parecon.org؛ ونحن فى هذا الفصل نلقى الضوء فقط على الطابع النظرى الأساسى للمسألة.

على أية حال، فإننا نأمل فى أن تبدأ الفكرة فى التبلور. ويمكننا مع وجود أسلوب رأسمالى تقليدى لتحديد الوظائف تخيل شخص يكتب قائمة بكل الأعمال التى يمكن القيام بها فى مكان العمل. وحينئذ يمكننا تخيل شخصًا يعطى كل عمل درجة من ١ إلى ٢٠، وكلما ارتفعت الدرجة كان التمكين أكبر، وكلما قلت كان أشد قتلاً وتسفيهًا. وهكذا، فإن لدينا فى هذه التجربة المئات وربما الآلاف من الأعمال المفككة التى نخلق منها وظائف حقيقية. فلا

يمكن لعمل واحد أن يشكل وظيفة كاملة. فبعض الوظائف قد تشمل بضع أعمال وحسب، ويشمل البعض الآخر الكثير منها. وحين نتبنى أحد أساليب الشركات، فإن كل وظيفة محددة تكون حزمة من الأعمال، ولكن كل عمل فى هذه الحزمة له على وجه التقريب نفس التقدير الخاص بكل الأعمال الأخرى. ونتيجة لذلك، قد يتضح حصول حزمة وظيفة الشركة على تقدير تمكين متوسط مقداره ١ أو ١٥ أو ٢٠. ويمكن أن يكون المتوسط هو أى عدد على مدرج التقدير، ولكن الوظيفة نفسها سوف تتكون من حزمة متجانسة إلى حد ما من الأعمال المقيَّمة بنفس الدرجة تقريبًا. بعبارة أخرى، سوف تُصنَّف الوظيفة طبقًا لوضع داخل تراتب من ١ إلى ٢٠ وسوف تكون كل الأعمال المكونة لها على تلك الدرجة، أو أعلى منها أو أدنى قليلاً. وبذلك تحصل روز Rose فى الغالب على أعمال تقديرها ٥ مع بعض الأعمال التى تقديرها ٤ و٦. ويحصل روبرت Robert فى الغالب على أعمال تقديرها ١٧ مع بعض الأعمال التى تقديرها ١٦ و١٨.

لنفترض الآن، أننا غيرنا مكان العمل المشاركى. فى هذه الحالة ستكون فروق قليلة فى الأعمال بسبب التحول إلى نمط جديد من الاقتصاد، وذلك لأسباب سنكتشفها ونحن نمضى قدمًا، ولكنها قائمة طويلة مع ذلك. فهناك فروق بين الأعمال من ناحية آثارها التمكينية، تمامًا مثلما يرتب الاقتصاد الرأسمالى ونحن كذلك، كل عمل منها من ١ إلى ٢٠ (وإن كان عدد ما هو فى الطرف الأدنى أقل من ذى قبل). إلا أن تجميعها فى وظائف اقمشاركية يتغير تغيرًا كبيرًا؛ فبدلاً من تجميع حزمة من أعمال تقديرها ٦ فى وظيفة تقديرها ٦، وحزمة من أعمال تقديرها ١٨ فى وظيفة تقديرها ١٨، توجد فى كل وظيفة الآن توليفة من الأعمال متعددة المستويات بحيث تكون كل وظيفة فى مكان العمل بها نفس متوسط الدرجات. وقد يكون مكان العمل منجم فحم والمتوسط هو ٤، أو ربما يكون مصنعًا والمتوسط ٧، أو مدرسة والمتوسط ١١، أو مركز أبحاث والمتوسط ١٤. ومهما كان متوسط الوحدة، فإن كل من يعمل هناك له وظيفة تفضى توليفة أعمالها إلى المتوسط نفسه. ففى منجم الفحم، حيث المتوسط ٤، قد تكون الوظائف بها أعمال تقديرها جميعًا ٤، أو ربما تكون إحدى الوظائف بها بعض الأعمال التى تقديرها ٧ و٤ و٢ ولكن متوسطها ٤. وفى مركز الأبحاث قد يكون لدى شخص ما أعمال كلها بتقدير ١٤، أو قد تكون ٤ أو ٥، أو حزمة من الأعمال التى تقديرها ١٣ أو ١٤ أو ١٥ أو ١٩ أو ٢٠. المهم هو أن لكل عامل وظيفة، وكل وظيفة بها أعمال كثيرة. وتتناسب الأعمال مع العامل والعكس صحيح، وبذلك تتجمع الأعمال فى أجندة معقولة من المسئوليات. والأثر التمكينى المتوسط لإجمالى الأعمال

فى أية وظيفة فى أى مكان عمل هو نفس متوسط التمكين الخاص بكل الوظائف الأخرى فى مكان العمل هذا. وحين يجتمع العمال فى مجالس العمال الخاصة بهم، سواء أكانت مجالس فرق عمل أم وحدات أم مكان العمل بالكامل، لا تكون هناك مجموعة فرعية من العمال الذين أعدتهم ظروفهم إعدادًا أفضل وجعلتهم أكثر حيوية وأمدتهم بقدر من المعلومات والمهارات المناسبة يزيد عما لدى غيرهم، بحيث يكون من المتوقع أن يهيمنوا على النقاش والنتائج. وتجرى تسوية الإعداد للمشاركة فى المقام الأول بناءً على الاشتراك فى الحياة اليومية الخاصة بمكان العمل. وبطبيعة الحال، فإنه فى الظروف الواقعية لا تكون إجراءات موازنة الوظائف بنفس الدقة التى بيَّناها أعلاه، ولكنها تنطوى على تشابك واندماج مطردين فى الوظائف، حيث يضع العمال تقديرات للتوليفات الشاملة ويجعلونها متوافقة مع بعضها عن طريق تكييف التوليفات بسهولة أكثر من تقسيم الأعمال وكأنها من قائمة عملاقة ما. إلا أن الصورة الخيالية تنقل واقعًا قابلاً مناسبًا.

والآن، سواء أكان وجود مُركَّبات عمل متوازنة كافيًا أم لا، وسواء أكان يجعل الوظائف الاقتصادية مكتملة وعلى مستوى عال من القدرة أم لا، وسواء أكان متوافقًا مع مؤسسات اقتصاد المشاركة الأخرى أم لا، هذه جميعها أمور لابد أن تنتظر حتى نقدم صورة أكثر اكتمالاً للنظام برمته. ولكن ما يجب بيانه الآن هو أنه إذا اتضح أنه مفضل ومرغوب فيه، فليس هناك قانون من قوانين الطبيعة أو "تعريفات الوظائف"، يمنع القيام بما اقترحناه للوصول إلى درجة على قدر كبير من المعقولية لتحقيق الغاية التى ننشدها. وهو بطبيعة الحال، لن يكون عملاً كاملاً. فليس هناك تقييم كامل للأعمال، وبالتالى ليست هناك موازنة تتصف بالكمال. فهذه ديناميكية اجتماعية يضعها البشر فى ظروف معقدة. إلا أنه يمكننا فى غياب الكمال أن نوازن مُركَّبات العمل فى كل مكان عمل موازنة جيدة بتعديل النتائج بحيث نصل بمرور الوقت إلى تخصيص عادل. ومع هذا، فإنه حتى مع اعترافنا بقدرتنا على تحقيق ذلك، بل وافتراض الكفاءة والتوافق مع سائر مناحى الاقتصاد (التى سنتناولها فيما بعد)، لا تزال هناك مشكلة.

لابد من إضافة توضيح ما لنتحاشى الخلط المحتمل. فليست موازنة التمكين عبر الوظائف مثل موازنة كمية الفكر اللازم لتلك الوظيفة ونوعه. أى أنك إذا كتبت شيئًا من الفيزياء النظرية شديدة التجريد التى لا يفهمها سوى اثنان آخران على وجه الأرض، لا يكون نشاطك بالضرورة أكثر تمكينًا إلى حد كبير من مساعدتى فى تحديد أفضل طريقة يمكننا بها صنع السيارات، أو حين يقرر فيه كبير الطهاة فى أحد المطاعم أفضل طريقة

لطهو وجبة من الوجبات. فلو كان الأمر مجرد مسألة فكر، لقيل حينذاك إنه لن يمكن مساواة الموازنة بينى وبين هوكينج(*) Hawking. ذلك أن التفكير فى المجالات الموحدة يتطلب قدرًا كبيرًا جدًا من الفكر للموازنة. ولكن حين نتحدث عن التمكين، فهناك أعمال ممكِّنة فى شتى أنواع أماكن العمل، بما فى ذلك تلك الأنواع التى تنطوى على اكتشاف أحسن السبل لأداء الأعمال الأخرى، وكيفية إرضاء المستهلكين على أكمل وجه، وكيفية التخطيط للمستقبل، وهلم جرا. وليس التفكير فى الجزيئات الأساسية أو الثقوب السوداء الكونية فى واقع الأمر هو ما يمكِّن اجتماعيًا.

كان الهدف أثناء موازنة مُركَّبات العمل داخل كل مكان عمل للوصول إلى التمكين المتساوى هو الحيلولة دون إعداد تنظيم الأعمال وتخصيصها بعض العمال إعدادًا أفضل من غيرهم؛ لكى يشاركوا فى اتخاذ القرار فى مكان العمل هذا. إلا أن موازنة مُركَّبات العمل داخل مكان العمل لا تضمن أن تكون حياة العمل ممكِّنة تمكينًا متساويًا فى كافة أنحائه. فيمكن أن يكون متوسط مكان عمل ٧ بينما يكون متوسط مكان عمل آخر ١٤، حسب المثال الافتراضى السابق، أو ربما ٣ و١٨. وفى تلك الحالات فإن من هم فى صناعات أكثر تمكينًا سيكونون أقدر بكثير على بيان أفضلياتهم فى أنحاء الاقتصاد الأوسع. والواقع أنهم قد يشجعون بمرور الوقت على استقطاب أماكن العمل فى الاقتصاد، حيث تؤوى مجموعة فرعية من أماكن العمل كل الوظائف الأكثر تمكينًا وحيث يكون العمل الأقل تمكينًا معزولاً داخل أماكن عمل (ضخمة) تحرم من السلطة وتجعل من يقوم به مُسْتَعْبَدًا؛ حيث تشرف المجموعة الأولى على الثانية وتحكمها بطبيعة الحال. وبما أنه من الواضح أن هذا ليس هدفنا، فإننا نخلص إلى أن خلق الظروف لاقتصاد المشاركة والعادل بحق يتطلب موازنة متقاطعة بالإضافة إلى الموازنة داخل مكان العمل.

الطريقة الوحيدة للتوازن الخاص بالمرغوبية والتمكين (أو حتى أى منهما فقط) عبر أماكن العمل هى جعل الناس يمضون وقتًا خارج أماكن عملهم الأساسية، مما يعوض المزايا أو العيوب التى قد يتسم بها متوسطه مقارنة بالمتوسط المجتمعى الشامل. فإذا كنت

(*) البروفيسور ستيفن ويليام هوكينج (٨ مارس ١٩٤٢). أستاذ الفيزياء النظرية بجامعة كمبردج. أقعده المرض عن الحركة منذ ١٩٨٥، ولكنه لم يشل تفكيره ومازال يقدم إسهامات كبيرة فى الفيزياء، وقد حصل على العديد من الجوائز من أنحاء العالم. ومن أقواله: "هدفى بسيط، وهو الفهم الكامل للكون: لماذا هو بالحالة التى عليها؟ ولماذا هو موجود بالأصل؟ ومن اشهر مؤلفاته كتاب A Brief History of Time وكان من الكتب العشر الأكثر مبيعًا فى الثمانينيات" (المترجم)

تعمل فى منجم فحم متوسطه ٤، ومجتمع متوسطه ٧، فلابد أن تعمل وقتًا كبيرًا خارج المناجم فى موقع آخر، كى ترفع متوسطك إلى ٧. وإذا كنت تعمل فى منشأة أبحاث متوسطها ١٣ فى مجتمع متوسطه ٧، قد يكون عليك أن تعمل خارج تلك المنشأة جزءًا كبيرًا من كل أسبوع فى أعمال أكثر مشقة؛ كى تهبط إلى متوسط شامل قدره ٧. فكيف يعاير اقتصاد المشاركة هذه التوازنات؟ وفيما يخص هذا الأمر، كيف ينتهى الحال بالناس بالعمل فى مكان عمل بعينه بدايةً؟

مع أن الإجابة الكاملة تتطلب صورة كاملة لاقتصاد المشاركة، بما فى ذلك وسائل التخصيص التى يستخدمها، فلا يمكننا المضى أكثر من ذلك بطريقة معقولة فيما يتصل بمُركِّبات العمل بدون توفير بعض التوضيح على أقل تقدير. فمن الطبيعى فى اقتصاد المشاركة أن يكون للجميع الحق فى التقدم للعمل حيثما يختارون، وسوف يكون لكل مجلس عمال الحق فى إضافة أية أعداد يرغب فيها (باستخدام طرق اتخاذ القرار المناسبة بطبيعة الحال)، وليس لنا خيار سوى الانتظار إلى ما بعد بيان التخصيص المشاركى؛ كى نحلل متى ولماذا قد ترغب مجالس العمال فى إضافة الأعضاء أو تسريحهم؟ أما الآن فيكفينا أن نعرف أنه ما إن يكون لدى الاقتصاد أجندة عمل للفترة المقبلة حتى يصبح من المحتمل أن يكون لدى مجلس العمال قائمة بالفرص التى يمكن للجميع أن يتقدموا للحصول عليها بحرية. وبذلك قد يتقدم أى عامل لأية فرصة وينتقل إلى أى مجلس عمال جديد يريده إذا كان يفضله على مجلسه الحالى.

فى هذا الصدد، يشبه تغيير الوظائف الاقمشاركية فى ظاهره تغيير الوظائف فى الاقتصاد الرأسمالى التقليدى. ولكن بينما يشبه بعض الشىء الوضع فى سوق العمل التقليديةً، فإنه فى نهاية الأمر مختلف تمامًا. أولاً: يغير الناس فى سوق العمل التقليدية الوظيفة بصورة عامة؛ كى يكسبوا أجرًا أعلى أو ليتمتعوا بظروف عمل تعتبر فى عمومها مرغوبة أكثر، وليس من أجل الظروف التى يفضلونها وحدها. ولكن بما أن الاقمشاركة يوازن مُركِّبات العمل عبر أماكن العمل وكذلك داخلها، وبما أنه يكافئ الجهد والتضحية (كما سنبين بعد قليل)، فسيعجز الأشخاص عن تحقيق تلك الأهداف التقليدية عن طريق تغيير أماكن العمل. وبدلاً من ذلك ستكون لدى الجميع نوعية عمل وظروف دخل متوسطة، وبذلك تكون أمامهم فرصة للحصول على أفضل ظروف الدخل والعمل المتاحة. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كان شخص ما يفضل مجموعة مختلفة من زملاء العمل، أو العمل فى توليفة مختلفة من الأعمال بسبب أفضلياته واهتماماته، فقد يكون لديه بالطبع سبب وجيه للتقدم

إلى وظيفة جديدة، بل ربما تكون فى مكان عمل جديد. إلا أنه فى حال كون مُرِكَّبات العمل متوازنة والأجر مقابل الجهد والتضحية وحسب، ستكون الأسباب الشخصية وحدها هى الدوافع الوحيدة للانتقال. وفى المقابل، سوف تضع حرية الناس فى الانتقال إلى أماكن عمل أخرى فاعلية مُرِكَّبات العمل المتوازنة عبر أماكن العمل تحت الاختبار. ولن يتوفر الأجر الأعلى بتغيير الوظائف، ولن تتوفر ظروف العمل الأفضل من الناحية الموضوعية، حيث إن الأجر والظروف ستكون متوازنة.

وكما أنه يجب على العمال موازنة الوظائف داخليًا فى كل مكان عمل من خلال عملية تقييم مرنة (يختلف طابعها الدقيق من مكان عمل إلى آخر)، فسوف يوجِد مندوبو العمال من المجالس والصناعات المختلفة عملية تقييم مرنة للموازنة بين أماكن العمل. وكحل معقول فى ظاهره، يمكن أن تكون هناك "لجان مُرِكَّبات العمل"، داخل كل مكان عمل وأخرى خاصة بالاقتصاد ككل. وتكون اللجان الداخلية مسئولة عن اقتراح أساليب تجميع الأعمال وتخصيص أوقات العمل لتحقيق مُرِكَّبات العمل المتوازنة داخل أماكن العمل. وترتب لجان العمل فى أنحاء الاقتصاد مواقع للعمال الموجودين فى أماكن العمل الأساسية الأقل جاذبية والأقل تمكينًا لبعض الوقت فى البيئات الأكثر جاذبية والأكثر تمكينًا، والعكس صحيح. وسوف يتضح داخل مكان العمل أن المزيد من ضبط تخصيصات الأعمال كان مطلوبًا حين يتقدم المزيد والمزيد أو الأقل والأقل من أعضاء مجلس العمال؛ للحصول على وظيفة أو أخرى. وبالمثل، تتضح ضرورة الموازنة الأفضل للظروف ومُرِكَّبات العمل عبر أماكن بنفس الطريقة؛ أى من خلال الطلبات الزائدة عن الحد (أو الأقل مما يجب)، للانتقال إلى مكان عمل أو آخر.

ولابد أن يكون واضحًا أن خلق مُرِكَّبات العمل المتوازنة توازنًا صحيحًا ممكن من الناحية النظرية. ولكن هل يمكن تحقيقه فى مواقف الحياة الواقعية؟ بالطبع لا. فنحن لا نتحدث عن الهندسة البحتة ولا حتى هندسة اللدائن. بل إننا نتحدث عن بشر وترتيبات اجتماعية. ولكن المهم فى الأمر هو أنه من الممكن إجراؤه بشكل جيد إلى حد كبير، حيث تكون الانحرافات والأخطاء مجرد انحرافات وأخطاء، وليست تحيزًا منتظمًا. وبمرور الوقت لن تتكاثر الأخطاء أو تتراكم، بل سيجرى تصحيحها. والأهم هو أن العملية بكاملها ديمقراطية. فليست هناك نخبة تُخضع كل من سواها لإرادتها وينتهى الحال بكل فرد إلى ظروف متفق عليها بشكل جماعى، وذلك من خلال إجراءات تحترم مُدْخَله المناسب. وإذا جمّعنا أفضل جهودنا عند خلق مُرِكَّبات العمل المتوازنة مع المجالس الديمقراطية المصممة

تصميمًا جيدًا، سوف نصل إلى موقع ملائم لعلاقات الإنتاج غير التراتبية التى تعزز العدل والمشاركة، كما أنها سوف تسهل أنماط التصويت المناسبة. ومع ذلك قد تتساءلون- ومعكم الحق - إن كان بإمكان العمال فى العالم الواقعى العملى أن يقيِّموا بالفعل الأعمال ويُجَمِّعوها؛ كى يحددوا مُركَّبات العمل المتوازنة داخل أماكن العمل وعَبْرَها تقييمًا جيدًا إلى حد معقول، ومن باب أولى تقييمًا جيدًا جدًا كما نرى، أم لا؟

إذا فهمنا أننا نتحدث عن عملية اجتماعية لا تصل أبدًا إلى الكمال، ولكنها تحقق إحساس العمال بالتوازن، ستكون الإجابة عن هذا السؤال بالتأكيد هى نعم.

الفكرة هى أن العمال داخل كل مكان عمل سوف يشاركون فى تقييم جماعى لظروفهم. وكما أن اقتصاد المشاركة خرج من الماضى الرأسمالى أو السوقى أو الاشتراكى المخطط مركزيًا، فمن الطبيعى أن تكون هناك مناقشة مطولة وجدل حول سمات الأعمال المختلفة. ولكن ما إن يجرى أول تقدير للمُركَّبات المتوازنة داخل أماكن العمل حتى تسهل التعديلات المنتظمة نسبيًا. فعلى سبيل المثال، إذا غير إدخال تكنولوجيا جديدة الأثر البشرى لبعض الأعمال، وأدى بالتالى إلى إخراج المُركَّبات القديمة عن التوازن، فسوف ينقل العمال فحسب بعض المسئوليات داخل المُركَّبات المتأثرة وعبرها لإعادة التوازن المطلوب، أو ربما يغيرون الوقت الذى يقضونه فى الأعمال المختلفة فى المُركَّبات المتأثرة؛ لتحقيق ذلك التوازن الجديد.

من غير الواجب أو الممكن أن يكون التوازن الجديد كاملاً، مثلما لم يكن التوازن القديم كاملاً. كما أن التعديلات لن تكون فورية، ومن غير المحتمل أن يوافق الجميع موافقة تامة على كل نتيجة من نتائج التحديد الديمقراطى للتوليفات. وبالطبع سوف تحدِّد الأفضليات الفردية - التى تختلف عن أفضليات زملاء الشخص فى العمل - من الذى يختار التقدم للحصول على مُركَّب العمل المتوازن. فإذا كنتُ أقل انزعاجًا من الضجيج وأكثر انزعاجًا من الغبار، فسوف أُفَضِّل مُركَّبًا مكونه الروتينى رعاية الآلات ذات الصوت المرتفع وليس المُركَّب الذى فيه تفصيلة خاصة بالكنس. وربما تكون لك أنت ميول عكس ذلك.

من الناحية العملية ستكون الموازنة بين أماكن العمل أعقد بعض الشىء. فكيف تجرى الترتيبات للعمال؛ كى يتولوا المسئولية فى أكثر من مكان عمل؟ وبمرور الوقت سوف يتقرر التوازن عبر أماكن العمل من خلال التعود المتنامى على علاقات الإنتاج الاجتماعية من ناحية، ونتيجة لتقييمات اللجان المحددة التى يشمل عملها تقييم المُركَّبات فى المصانع المختلفة من ناحية أخرى، ونتيجة لنمط حركة العمال من ناحية ثالثة. ولابد أن يكون واضحًا

أن هذا كله ممكن داخل مجموعة مقبولة من الأخطاء والمعارضة. وبالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون فى التوضيح الأكثر تفصيلاً لتقسيم الأعمال المحدد إلى وظائف داخل بعض أماكن العمل الافتراضية وعبرها، سوف تتاح لهم هذه الفرصة فى الباب الثالث من هذا الكتاب، كما يمكنهم كذلك الرجوع إلى الموقع الاقمشاركى (www.parecon.org).

من حيث المبدأ، سوف تنظم مُرِكَّبات العمل الاقتصادية المشاركية بحيث يمكن لكل فرد المشاركة بانتظام فى كل من المفهوم وأعمال التنفيذ، مع تمكين مماثل وعدالة ظروف الحياة بالنسبة للجميع. وسوف تعتمد دقة التوازن على عوامل كثيرة، وسوف تتحسن بمرور الوقت. وعلى أية حال، فلن يشغل أى فرد بشكل دائم المناصب التى تتيح له فرصًا غير عادية لتراكم النفوذ والمعرفة. وسوف يرحَّب بكل فرد كى يشغل المناصب التى تضمن له قدرًا مناسبًا من الأعمال المكّنة. باختصار، سوف توزع تكاليف العمل وفوائده الإنسانية بالعدل. وسوف يُلقى بتنظيم الشركات فى مزبلة التاريخ، بينما يحل محله تنظيم المجالس ومُرِكَّبات العمل المتوازنة. والسؤال المتبقى بطبيعة الحال هو: هل سيكون لاستخدام مُرِكَّبات العمل المتوازنة - بالاتفاق مع مستحدثات اقتصاد المشاركة الأساسية - ذلك الأثر الإيجابى على التضامن والعدل والتنوع والإدارة الذى نسعى إليه؟ وهل سيسمح ذلك بالاستغلال الفعال للمواهب والموارد لإنتاج المُنْتَجات المطلوبة؟ وكذلك هل ستكون له آثار أخرى غير مرغوبة تقلل من هذه المزايا؟ سوف نتناول هذه الأسئلة فى الفصول التالية.

الفصل السابع

المكافأة

فى مجتمع يضم مائة ألف أسرة، قد تكون مائة أسرة منها لا تعمل بالمرة، ومع ذلك فإنها تستخدم - إما بالعنف أو بظلم القانون المنظّم - جزءًا من عمل المجتمع أكبر مما تستخدمه عشرة آلاف أسرة فيه. كما أن تقسيم ما تبقى... لا يتناسب بحال من الأحوال مع عمل كل فرد. بل على العكس من ذلك، فإن من يعملون أكثر يأخذون أقل. ذلك أن التاجر الثرى الذى يقضى جزءًا كبيرًا من وقته فى ترف ... يستمتع بنصيب من الأرباح أكبر... من الكتبة والمحاسبين الذين يقومون بالعمل. ومن ناحية أخرى، فبينما يتمتع هؤلاء بقدر كبير من الراحة، ولا يعانون من أية مشقة بخلاف الحبس الدائم، فإنهم يتمتعون بنصيب من المنتجات أكبر بكثير من ثلاثة أضعاف عددهم من الصناع الذين يعملون بتوجيه منهم عملاً أشق بكثير... ومن ناحية أخرى، فإنه رغم أن الصانع يعمل عادةً تحت غطاء ومحمى من أضرار الطقس... وتساعده وسائل الراحة من الآلات التى لا حصر لها، فإنه يتمتع بنصيب أكبر بكثير من العامل الفقير الذى أمامه التربة وفصول السنة كى يكافح معها، وبينما هو من يقدم المواد التى توفر الرفاهية لكل أفراد المجتمع الآخرين، فهو يحمل على كاهله كل نسيج المجتمع البشرى، ويبدو أنه مدفون بعيدًا عن النظر فى أدنى أساسات البناء.

آدم سميث

كيف يُكَرَّم كائن عاقل بأى شىء لم يحصل عليه من كدِّه هو؟

مارى وولستونكرافت

ما هو الحق الذى ينبغى لأى عامل فى السلع الاستهلاكية بناءً على مشاركته فى الاقتصاد؟ سبق أن ناقشنا منطق وأخلاقيات الأساليب المختلفة الخاصة بتعريف العدل والسعى لتحقيقه، وقد وصلنا إلى نتيجة مؤداها أنه إذا كان الأشخاص قادرين على العمل، فينبغى أن تكون مكافأتهم على ما يبذلونه من الجهد أو التضحية؛ مساهمةً فى المنتج الاجتماعى، وإذا لم يكونوا قادرين على العمل فينبغى مكافأتهم بمستوى مناسب يقوم على المتوسطات الاجتماعية والحاجات الخاصة. وقد يتمتع الجميع، كذلك ببعض الخدمات الأساسية المضمونة - الرعاية الصحية والتعليم على سبيل المثال - بناءً على ما يقرره المجتمع بشكل ديمقراطى يمكن تقديمه.

ويثبت هذا التوجه أنه لا ينبغى أن تكون لأحد حقوق فى المُنْتَج بناء على امتلاك وسائل الإنتاج. ولا ينبغى أن تكون لأحد حقوق فى المُنْتَج على أساس أنه يساهم بنصيب فى المنتج الاجتماعى يزيد على ما يساهم به الآخرون، مستغِلاً فى ذلك موهبة وراثية أو مَلَكَة فريدة أو حجمًا مميزًا، أو امتلاكه مهارة مكتسبة عالية الإنتاجية، أو لأنه تصادف أنه ينتج أشياء ذات قيمة أعلى. بل إنه ينبغى أن يكون لكل عامل حق فى المُنْتَج يتناسب مع الحجم النسبى لما يقدمه من جهد أو تضحية فى عمله المفيد اجتماعيًا.

هناك زاوية أخرى يمكن أن نرى منها هذا. إذا كنا نؤمن بالعدل، فلم لا نعطى لكل شخص سيارة، ومضرب تنس، وسبع برقوقات و١٣ كتابًا (واحد من تأليف جاكلين سوزان Jacqueline Suzanne وآخر من تأليف تشومسكى، الخ)، وقميصين أخضرين؟ الإجابة بالطبع هى أن كون الناس متساوين فى استحقاقاتهم لا يعنى أن لهم نفس الأفضليات. فنحن نريد أن تكون للناس حرية اتباع أفضليات مختلفة، إلا أن المساواة لا توحى بأنه لا ينبغى للناس أن يسحبوا من المؤن العامة أكثر من غيرهم. فما هو الحال إذن إن كنتُ أفضِّلُ الراحة على القميص الإضافى؟ ألا ينبغى أن يُسمح لى بأخذ "الفوائد" الخاصة بى بشكل جزئى فى الوقت الإضافى؟ بالطبع. ولذلك فإن المكافأة حسب الجهد طريقة أخرى كى نقول إننا جميعًا نكافَأ بالتساوى، ولكن البعض سوف يختار القمصان، ويختار آخرون السينما، وتختار مجموعة ثالثة الراحة أو الوقت الأقل ضغطًا ومشقة فى العمل، بينما تختار مجموعة رابعة الادخار للعام التالى.

ولكن هل نحن متأكدون مما يعنيه هذا كله؟ وحين نتأكد منه، هل لدينا أية فكرة عن كيفية حدوثه؟ مع أننا تناولنا معنى الهدف حين أبرزنا قيمنا الجديدة آنفًا، فإنه فى ظل كون الأسلوب مثيرًا للجدل، لن يضر أن نوجز منطقه هنا. وبعد ذلك ننتقل إلى مسألة التنفيذ.

توزع اقتصاديات سوق المشروعات الخاصة (الرأسمالية) فرص الاستهلاك طبقًا للمساهمة الشخصية فى المُنْتَج الاجتماعى بالإضافة إلى مساهمة الأملاك التى لدى الفرد، مع الأخذ - عمليًا - فى الاعتبار إلى حد كبير أثر القدرة التفاوضية. وتوزع اقتصادات سوق المشروعات العامة (اقتصادات السوق الاشتراكية أو ما نسميها اقتصادات "السوق التنسيقية") فرص الاستهلاك طبقًا للمساهمة الشخصية فقط، حيث تخرج مِلكية الأملاك الإنتاجية من المعادلة، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار كذلك أثر القدرة التفاوضية.

ونحن نزعم أن هذه الأساليب ليست عادلة؛ لكونها تكافئ الناس على ما لا تُستحق عليه المكافأة (مثل صك المِلكية الموجود فى جيب الشخص، أو الظروف المواتية، أو الموهبة الوراثية)، كما أنها تسىء مكافأة الناس على أشياء تُستحق عليها المكافأة إذا كانت شاقة (كالتدريس والتدريب)، ولا تمنح المكافأة المناسبة للناس على ما يسيطرون عليه ويتحملون مسئوليته ويكونون جديرين بأن يكافَئوا عليه؛ أى ما يتحملونه من ألم وخسارة وهم يساهمون فى المنتج الاجتماعى. وعلى عكس هذه المعايير المألوفة للمكافأة، نقترح قيام الاقتصاديات المرغوبة بتوزيع فرص الاستهلاك طبقًا للجهد والتضحية فحسب.

وفى الوقت الذى ستتبع فيه فروق المساهمة فى المُنْتَج من فروق فى الموهبة والتدريب وتخصيص العمل والأدوات والحظ والجهد، فإننا إذا عرَّفنا الجهد بأنه تضحية شخصية من أجل المسعى الاجتماعى، فإن الجهد وحده هو ما يستحق المكافأة. ومن الطبيعى أن يتخذ الجهد أشكالاً شتى.فقد يكون ساعات عمل أطول، أو عملاً أقل جاذبية، أو عملاً أكثر كثافة أو خطورة أو إضرارًا بالصحة. وربما يتكون من التدريب الأقل متعة من تجارب التدريب الأخرى التى يمر بها الآخرون أو من العمل الذى يقوم به الآخرون خلال الفترة ذاتها.

إن آثار مكافأة المِلكية مقارنة بالمُنْتَج أو الجهد بديهية إلى حد كبير. فسوف يزداد بيل جيتس غنى غدًا سواء أدى شيئًا ما على هيئة عمل أم لا، وهو يزداد غنى بدرجة لا تربطها أية علاقة كانت بما يمكن أن ينتجه هو (أو أى ألف من البشر)، بشكل شخصى. ولكن كيف يمكننا فهم الفرق بين مكافأة الأشخاص على مساهماتهم الشخصية الفعلية فى المُنْتَج - وهى مقترح المكافأة الجوهرى الخاص بمعظم نماذج السوق غير الرأسمالية - ومكافأتهم فقط على ما يبذلونه من جهد وتضحية - وهى مقترح المكافأة الجوهرى فى الاقمشاركة - فهمًا أكثر واقعية ؟

تجمع الآراء على أن الموسيقار ساليرى كان مؤلفًا موسيقيًا مخلصًا ومجتهدًا ولكنه كان كادحًا، وكان يعيش فى نفس الزمن ونفس المدينة مع موتسارت الذى كان عبقريًا غير مسئول ولا يستحق الاهتمام. لنفترض كذلك أن كلاً من موتسارت وساليرى كان يمكنه خدمة المصلحة الاجتماعية بالعمل مؤلفًا موسيقيًا. فإننا لو كنا نكافئ المُنْتَج لاستحق موتسارت أن يُدفع له آلاف الأضعاف مما يُدفع لساليرى. أما إذا كنا نكافئ الجهد والتضحية فمن المحتمل أن يستحق مضاعفة لهما ساليرى أن يُدفع له أكثر مما يدفع لموتسارت.

وهكذا، فإن لدينا هنا اختبار للميول الأخلاقية. لنتجاهل مسائل الحوافز (وهى مسألة سنتناولها بعد قليل)، ولنفترض أن ذلك القدر وتلك النوعية من المُنْتَج لن يتغيرا مهما كانت إجابتك. ولتدرك أنه يمكنك الاستماع إلى من تريد، مهما كانت إجابتك، ولنفترض أن كلا المؤلفين الموسيقيين يؤدى عملاً يقيِّم اجتماعيًا بما يكفى لأن يدفع له مقابل أعماله الموسيقية. فمن تدفع له أكثر، موتسارت أم ساليرى؟ هل تكافئ موتسارت ماليًا بالإضافة إلى حظه الرائع، حيث وُلد وقد أُنعم عليه وراثيًا بموهبة متميزة؟ أم أنك ستدفع له مقابل الجهد فحسب، حيث تستمتع بالهبة الرائعة التى يوفرها دون أن تثريه ماديًا بما يتفق معها؟ وهل تعاقب ساليرى (مقارنة بموتسارت) لأنه مضطر للعمل فترة أطول ويجتهد ويجد أكثر لإنتاج مؤلف موسيقى جدير بالثناء؟ أم ستدفع له مقابل جهده كذلك، مثل أى شخص آخر، وبعد ذلك تستمتع بالمنتج، وإن لم يكن ذلك بقدر استمتاعك بموتسارت؟ نحن نواجه هذه الخيارات ونختار مكافأة الجهد والتضحية، وليس المُنْتَج، لكل تلك الأسباب التى قدمناها فى الفصول السابقة. ولكن كيف؟

إذا كان لدينا فى الاقمشاركة وظائف تشبه بصورة أو بأخرى تلك الموجودة الآن، فإن من يؤدون الأعمال الأكثر مشقة وضررًا سيتقاضون أعلى الأجور، ومن يؤدون الأعمال الأكثر متعة والمنعشة بطبعها يدفع لهم أقل أجر؛ وهو عكس الوضع الحالى. ولكى نحقق هذا الهدف سيكون علينا تقييم سمات كل وظيفة، لمعرفة ما يقدم فى الساعة من جهد وتضحية بمستوى متوسط من الجهد، إلى جانب وجود بعض وسائل المراقبة لمتابعة أى العمال يبذلون الجهد بمستويات تزيد على المتوسط أو تقل عنه.

ولكن اقتصاد المشاركة لن تكون به وظائف كتلك الموجودة حاليًا. فبدلاً من ذلك ستكون به مُركَّبات العمل المتوازنة. وإذا افترضنا أن هناك توازنًا للتمكين (الذى لابد من وجوده، طبقًا للحجج المقدمة فى الفصل السابق) وتوازنًا فى نوعية الآثار الحياتية كذلك، وبعد ذلك يكون

لكل عامل مُرِكَّب العمل الخاص بعمله الأسبوعى المعيارى - لنقل إنه اثنتان وثلاثون ساعة - الذى يشابه مُرِكَّب كل عامل آخر، فحينئذ ما هو مقدار حق كل عامل فى الاستهلاك؟

لندعو المبلغ الذى يكسبه أى عامل مقابل العمل، بكثافة متوسطة فى مُرِكَّب العمل المتوازن لمدة ثلاثين ساعة، الدخل الأساسى. وبما أن الجميع لديهم مُرِكَّبات عمل متوازنة، فسوف يكسب كل عامل إما دخلاً أساسيًا أو مبلغًا أعلى منه بسبب العمل لفترة أطول أو بكثافة أكثر، أو يتقاضى مبلغًا أقل؛ لقيامه بالعمل عددًا أقل من الساعات أو دون متوسط الكثافة. وعدد الساعات التى يعملها أى شخص أمر سهل، أما الأمر الأصعب فهو قياس الجهد المبذول.

يجب ألا يكون الأسلوب المحدد لعمل ذلك هو نفسه فى كل أماكن العمل. أما ما ينبغى أن يكون عامًا فهو التمسك بالمعيار وليس مقاربة محددة خاصة لتفاصيل التنفيذ. إلا أن هذا هو الأسلوب العام الذى قد يختاره الكثير من أماكن العمل. لنتخيل حصول كل عامل من مكان عمله على ما يشبه "تقرير التقييم"، الذى يحدد دخله المستخدم فى نفقات الاستهلاك. وسوف يشير تقرير التقييم هذا إلى عدد الساعات فى مُرِكَّب العمل المتوازن وكثافة العمل، مما يسفر عن "تقييم الجهد"، فى صورة جدول ضرب مئوى. فإذا كان التقدير واحدًا، تكون مكافأة الشخص هى المتوسط الاجتماعى. وإذا كان التقدير ١.١ فإنه يزيد بمقدار العشر، وإذا كان ٩، فإنه يقل بمقدار العشر. وما يفسر حصول الشخص على مكافأة أكثر أو أقل هو العمل لساعات أكثر أو أقل، أو بجهد كثافته أكثر أو أقل.

لكن من الذى يحكم على تلك الفروق، وبأى شكل من أشكال التقييم؟ سيكون هذا هو مجال الاختلاف بين مكان عمل وآخر. قد يكون التقييم نظام تقدير رقمى شديد الدقة، حيث يرتِّب الناس فى عشر درجات فوق المتوسط وعشر درجات تحته على سبيل المثال. أو قد يكون مكتوبًا عليه "ممتاز" أو "متوسط" أو "دون المتوسط" فحسب، بحيث تعنى التسمية دخلاً متوسطًا أو عُشرًا فوقه أو عُشرًا دونه (بعد الاتفاق فى مكان العمل على أنه الاختلاف الوحيد المسموح به). وبالمثل يمكن إصدار الحكم عن طريق لجنة مكان العمل (حيث تكون لكل أعضائه بالطبع مُرِكَّبات عمل متوازنة) أو عن طريق تصويت المجلس بالكامل، أو بأية وسيلة أخرى يختارها مكان العمل. (نقول لمن يتساءلون عما يمنع مكان عمل بالكامل من المبالغة فى جهده، للأسف، إن صورة الاقمشاركة الكاملة تعتمد - كما نبهنا فى البداية - على كل المؤسسات وتفاعلاتها. وفى هذه الحالة يكون التخصيص عاملاً مهمًا كذلك. وعليه فلابد أن ينتظر السؤال حتى الفصل التالى.)

الاختيار الذى قد يشيع هو أن يفترض مكان العمل أن الجميع يعملون بمستوى كثافة متوسط بحيث يختلف الدخل فى الغالب فقط تبعًا للساعات التى يعملونها. والاستثناء الوحيد من ذلك الذى يمكن أن يقرره مكان العمل هو عن طريق التقدم بالتماس للمجلس؛ إما من شخص يدعى أنه يستحق أكثر، أو من زملاء العمل المقتنعين بأن شخصًا ما يستحق أقل مما يأخذ. وأى منهما يمكن أن يحدث فى هذا النموذج بصورة غير منتظمة فقط.

الاختيار الآخر المختلف إلى حد كبير الذى قد يقدم عليه كثيرون هو تنفيذ نظام تقدير أشد إحكامًا يسفر عن حصول عدد كبير من العاملين على مبالغ مختلفة أكثر من المتوسط أو أقل منه.

لكن النقطة الأساسية هى أنه ما دامت الظروف والآراء سوف تختلف فيما يتعلق بأفضل الوسائل وأكثرها دقة لمعايرة الجهد ومدى كثافة عمل ذلك، فمن المحتمل أن تختار مجالس العمال المختلفة أنظمة مختلفة. وعلى فرض اختيار أماكن العمل المختلفة لأساليب تقييم العمل المختلفة، فمن المفترض أن يختار العمال هذا الأسلوب الخاص بالعوامل ليضعونه فى اعتبارهم عند اختيار أية وظيفة فى أول الأمر. إلا أن الأهم هو أنه مهما كان اختلاف الإجراءات المتعددة، فمن المؤكد، أنها لن تؤدى إلى تباين كبير فى وقت العمل وفى الكثافة، حتى إذا كانت أماكن العمل ملائمة للأفضليات المختلفة على هذا الأساس.

وأخيرًا، لابد أن نوضح كيفية معالجة الاقمشاركة لـ"الاستهلاك المجانى". فحتى فى الاقتصاديات المعاصرة حيث يوجد القليل من التضامن، يسمح الجمهور فى بعض الأحيان للأفراد بالاستهلاك على حساب المال العام بناء على الحاجة. وبما أننا نصدق أن أحد مزايا الاقتصاد العادل أنه يخلق الظروف الضرورية: للوصول إلى النتائج الاقتصادية الإنسانية، وبما أننا ندمج الملامح المقصود بها أن تقيم التضامن فى إجراءاتنا التخصيصية، فإننا نتوقع استهلاكًا كبيرًا بناءً على الحاجة. وسوف يحدث هذا بطريقتين مختلفتين.

أولاً: أن تكون أنشطة استهلاك بعينها - كالرعاية الصحية أو المتنزهات العامة - مجانية. ولا يعنى هذا أنه ليس لها تكلفة اجتماعية، أو أنه ينبغى إنتاجها خارج النقطة التى تتعدى فيها التكاليف الاجتماعية فوائدها الاجتماعية. إلا أنه من غير المتوقع أن يقلل الأفراد استهلاكهم من أجل أنشطة استهلاك أخرى، لأنهم يستهلكون قدرًا أكبر من هذه السلع المجانية. ومن ناحية أخرى، فإنه من الطبيعى أن يهبط مستوى استهلاك الفرد إذا استهلك

المجتمع ككل كميات أكبر من السلع المجانية. فعلى سبيل المثال، إذا أنتجنا قدرًا أكبر من الرعاية الصحية بصورة عامة، فستكون لدينا قدرة إنتاجية أقل لكل ما عداها. وفى الأساس، يدفع الجميع ثمن السلع بالتساوى (خصمًا من المُنْتَج الآخر المتاح)، بغض النظر عن مشاركتهم المباشرة فى استهلاك السلع الحرة. ويحدث هذا على افتراض أن فوائد الاستهلاك معممة، أو أن التكاليف (فى حالة الدواء مثلاً) ينبغى تكييفها وفقًا للحاجات الاجتماعية بدلاً من معاقبة المحتاجين. والأصناف التى ينبغى وجودها فى القائمة المجانية أمر سوف يكون من الواجب مناقشته فى اتحادات المستهلكين، إلا أن الرعاية الصحية مثال واضح.

ثانيًا: سيكون الأشخاص قادرين كذلك على التقدم بطلبات خاصة من أجل الاستهلاك القائم على الحاجة؛ كى يعالج أشخاص آخرون فى الاقتصاد كل حالة على حدة. وعلى سبيل المثال، كثيرًا ما يقترح الأفراد أو الجماعات طلب استهلاك أعلى من المستوى الذى تبرره معدلات الجهد مشفوعة بتفسير لما يعتبرونه حاجة خاصة لها ما يبررها. وتبحث مجالس المستهلكين المعنية هذه الطلبات، وإما أن توافق عليها أو ترفضها. فإذا وافقت عليها وزعت التكاليف على أعضاء المجلس الذى أقرها.

ولنلاحظ أن المناقشة السابقة للمكافأة تبين فحسب الطريقة التى قد يكافئ بها الاقمشاركة بطريقة تقوم على العدل والمساواة. وهى لا تقدم دليلاً على أن القيام بذلك سوف يأتى بالنوعية المطلوبة أو المُنْتَج المرغوب فيه أو يعزز القيم التى نؤيدها، ولا أنه لن تكون هناك آثار جانبية تقلل الفوائد. ففى هذا الفصل كان المهم فقط هو تقديم الخيار الذى نؤيده. وفيما يلى سوف نقيِّمه ونختبره فى ظل المخاوف المحتملة.

الفصل الثامن

التخصيص

الدخل السنوى عشرون جنيهًا، والنفقات السنوية تسعة عشر جنيها وستة شلنات، والنتيجة هى السعادة. الدخل السنوى عشرون جنيهًا، والنفقات السنوية عشرون جنيهًا وستة شلنات، والنتيجة هى التعاسة.

تشارلز ديكنز

الفكرة الشائعة عن التخطيط هى أن الذين يقومون به هم الخبراء، بما لديهم من معرفة تقوم على المعلومات، وقد رأينا نتائج التخطيط العقلانى: عمارات شاهقة الارتفاع، ومواد مضافة إلى الأغذية، وفاليوم؛ ولا آخر لقائمة الأشياء المرعبة.

شيلا روبوتام

فى عام ١٩٨٣ كتب الاقتصادى البريطانى أليك نوف Alec Nove كتابًا مهمًا بعنوان "اقتصاد الاشتراكية الممكنة"، The Economics of Feasible Socialism. وقال أليك للجمهور اليسارى الذى تلقى كلامه بدهشة إنه بالنسبة للتخصيص الاقتصادى لا يمكننا سوى الاختيار بين الأسواق أو التخطيط المركزى. وهما النظامان اللذان رفضناهما فى هذا الكتاب. ويلخص مقولته فيما يلى:

من الواضح أنه لابد أن يبلّغ شخص ما (أو مؤسسة ما) المنتِج بما يحتاجه المستفيدون. وإذا لم يكن ذلك الـ "شخص ما" هو آلية السوق المحايدة، فلا يمكن أن يكون سوى الشخص الأعلى تراتبيًا. وهناك صلات أفقية (السوق)، وهناك صلات رأسية (التراتب). فما هو ذلك البعد الآخر؟ فى الاقتصاد الصناعى المعقد يمكن أن تقوم العلاقات المتداخلة بين أجزائه فى الأساس إما على عقود تفاوضية مختارة (وهو ما يعنى الاستقلال

وشكلاً من أشكال إنتاج السلع) أو نظام التوجيهات الملزمة من مكاتب التخطيط. وليس هناك من طريق ثالث.

إذا كان نوف محقاً فيما قاله، لكان علينا أن نرجع إلى الوراء ونختار ما هو أقل شرًا من الأسواق والتخطيط المركزى، حيث إنه ليس هناك خيار ممكن آخر. وحينئذ سوف يقتصر اختيارنا على الرأسمالية أو السوق أو التنسيقية مركزية التخطيط، مع أكبر قدر ممكن من الملامح التى قد نفرضها لتحسين مصير المواطنين.

وقد أشار رئيس الوزراء والسياسى البريطانى ويليام بيت William Pitt(١٧٥٩- ١٨٠٦)، بدقة وإيجاز - وإن كان فى سياق مختلف تمامًا - إلى أن "الضرورة حجة الطغاة. وهى عقيدة العبيد".

نحن لا نعرف أليك نوف. ولكننا على ثقة من أنه لم يكن طاغية وأنه لم يكن عبدًا. ولكن رغم تأثير كتابه، فإنه من الصعب العثور فيه على أى أساس منطقى سوى الاحتجاج بالضرورة. ويشير نوف إلى عدم وجود أية صلات سوى الأفقية والرأسية. إلا أن ذلك يتجاهل أنه قد يكون هناك وسائل أخرى سوى الأسواق بالنسبة للعلاقات الأفقية، ما لم نفترض بالضرورة أن الأسواق هى نظام التخصيص الأفقى الوحيد الممكن. ويؤكد نوف عدم وجود أى طريق ثالث. فالبدائل مستحيلة من الناحية المنطقية. إلا أنه لا يقدم سببًا لضرورة ذلك سوى التعقيد. وهذا على وجه الدقة ما يعنيه بيت بـ"الاحتجاج بالضرورة".

ويعتقد نوف أن المنتجين والمستهلكين لا يمكنهم معًا التوصل بشكل محترم إلى "توجيهات" ينفذونها بالتبادل بلا أية وسيلة مركزية ومن غير التنافس وتبادل السلع، دون أن تكون لذلك تداعيات مرعبة. ولكن لم لا يمكن حدوث ذلك؟ أو لِمَ يجب أن تكون هناك آثار مرعبة؟

هل يبحث نوف السمات التى قد يتميز بها هذا النظام ويجد أنها ناقصة مقارنة بالتقسيم الطبقى والاغتراب والاستغلال؟ وهل يصف الملامح التى يجب أن تصاحب أى نظام ويبين أن لها نتائج لا يمكننا تحاشيها؟ إنه لا يفعل هذا ولا ذاك، بل إن الإجابة الوحيدة التى يقدمها نوف بخصوص عدم حدوث التخصيص التعاونى هى أن التخصيص أعقد من أن يقوم به سوى الأسواق أو التخطيط المركزى. كما أنه يقدم دليلاً سلبيًا؛ وهو استحالة أن يكون هناك بديل للأسواق أو التخطيط المركزى، ويقيم نوف دليله على قوله فحسب إنه ليس هناك من شىء يمكنه تلبية حاجات التخصيص المعقدة سوى الأسواق والتخطيط المركزى.

ودليله الوحيد هو تجميع الإشارات الخاصة بما لا يشك فيه أحد فى البداية، وهو أن التخصيص معقد ومهم. ويحتج عرض نوف بالضرورة فحسب. فلابد ألا يكون هناك طريق ثالث، لأنه لابد ألا يكون هناك طريق ثالث. وليس أمامنا من طريق الآن، وعليه فلن يكون أمامنا من طريق أبدًا. وبهذا النسق العقلى لن نتقدم أبدًا إلى ما بعد مؤسسات مصر الفرعونية؛ وكان ذلك جزءًا من الموضوع الذى يطرحه بيت.

بما أن زعم نوف - الذى ردده كثيرون غيره - مهم جدًا من الناحية العملية فى الاتصال بالجماهير اليسارية المختلفة، فلنعد خطوة للوراء. إذا كان شخص ما يظن أنه من المحتمل تحقيق المجتمع الذى يدعم التضامن والتنوع والعدل والإدارة الذاتية، فهو حينئذ يرى أن القول بأنه ينبغى أن يكون خارج الأجندة من الناحية الأخلاقية، وبالتالى لا ينبغى للأشخاص أن يحاولوا تعريفه وشرحه والدفاع عنه بقوة، فمعنى هذا أن على البشرية أن توقف التقدم وتستسلم لنظام اقتصادى لم تتوفر فيه الصفات المرغوبة. وفى حالة الولايات المتحدة، قد يكون لهذا معنى فقط، إذا ظن ذلك الشخص بالفعل أنه من المثالية أن يكون هناك اقتصاد فيه واحد بالمائة من السكان يمتلكون أغلبية كبيرة من وسائل الإنتاج ويحصلون على أرباح ضخمة نتيجة لذلك، وفيه حوالى ٤ بالمائة تقريبًا يمتلكون معظم سائر الأصول الإنتاجية، وبالتالى يصبحون على قدر ضخم من الثراء والنفوذ، وفيه ١٥ بالمائة أو نحو ذلك آخرون يمتلكون بعض ما تبقى من الأصول الإنتاجية ويحتكرون كذلك المناصب الاقتصادية فى المجتمع التى تقرر إلى حد كبير النتائج والظروف الاقتصادية اليومية، ويتمتعون بناءً على ذلك بالمكانة والنفوذ وظروف العمل وبالطبع بالدخل غير المتناسب إلى حد كبير. وسوف يعنى ذلك أن ذلك الشخص كان راضيًا بوجود ٨٠ بالمائة يطيعون الأوامر طوال حياتهم الاقتصادية، ويخضعون فى أماكن عملهم وفى كثير من أنشطة استهلاكهم، التى فيها كثيرون من هذه الأغلبية الكبيرة جائعون تمامًا، حتى ولو كانت البدائل ممكنة.

من الصعب تخيل شخصًا فى كامل قواه العقلية، وعلى مستوى من الأخلاق أعلى من مستوى خنفساء الروث، يقول إن القدر الأقل من التضامن فى المجتمع مفضل على القدر الأكبر منه، والقدر الأقل من العدل مفضل على القدر الأكبر منه، والقدر الأقل من الديمقراطية مفضل على القدر الأكبر منه، والقدر الأقل من تحكمنا فى حياتنا مفضل على القدر الأكبر منه. ولكن ذلك هو ما يعنيه القول بأن تنفيذ اقتصاد المشاركة أو أى نظام آخر قادر على تحقيق هذه القيم فى الوقت الذى ينبغى فيه أن يكون تحقيق الوظائف الاقتصادية المطلوبة خارج الأجندة، على فرض ظن أنه كان من الممكن تحقيقها. ولذلك فإن من يرغبون

فى إخراج الرؤية الاقتصادية من الأجندة الإنسانية ومن يتمنون كذلك الاحتفاظ بذرة من الكرامة والعقلانية لا يقولون عادةً بأنه لا ينبغى لنا تلبية الحاجات وتنمية القدرات أفضل مما نلبيها وننميها الآن. بل إنهم يقولون إن شيئًا ما يتعلق بالاقمشاركة، أو حتى بأى نظام اقتصادى بديل يمكن تخيله بحالٍ من الأحوال، هو بالضرورة على قدر من الضرر أو لا يمكن تحقيقه بحيث يكون مجرد التفكير فى تنفيذ مثل هذا النظام مضيعة للوقت.

لماذا يقول كثيرون إن الرغبة فى تحقيق اقتصاد أفضل لابد أن تذهب إلى مزبلة التاريخ؟ لماذا يؤكد كثيرون القول إنه لا يمكن أن يكون هناك نظام اقتصادى أفضل، وأن محاولة تحقيق اقتصاد أفضل فكرة خيالية خادعة تصرفنا عن الأعمال المفيدة؟ إحدى الإجابات هى أن الفرد قد يشعر أن الاقتصاد الأفضل سيكون رائعًا، وبذلك يكون صحيحًا أخلاقيًا وواعيًا، ولكنه مع ذلك يشعر بأنه من المؤسف أنه ليست هناك توليفة من المؤسسات التى يمكن أن تحدث نتائج أفضل. وأى جهد لتحسين التضامن الاقتصادى والعدل والمساواة والإدارة الذاتية والتنوع الاقتصادى وغيره (أ) لن تحقق ما نعتزمه أو (ب) تتسبب فى خسارة كبيرة فى مُنْتَج النتائج المرغوبة الأخرى (كالخصوصية) التى سوف تفوق الخسائر الموازية فى المُنْتَج والخصوصية وغيرهما تلك المكاسب التى حققتها فى العدل أو الإدارة الذاتية أو أى شىء أخر فى أهميتها. هذا هو المنطق الحقيقى الخاص بموقف أليك نوف وكذلك بعبارة مارجريت تاتشر Margaret Thatcher الشهيرة التى تؤكد أنه "ليس هناك من بديل" التى يفضَّل الاستعاضة عنها بعبارة "ليس هناك من بديل أفضل".

أول رد على عبارة "ليس هناك من بديل أفضل"، هو لماذا ينطق شخص فى حالته العقلية السليمة بهذه العبارة وهو فى حالة من الفرح؟ تخيل أن شخصًا ما صاح فى أى مرحلة من مراحل التاريخ قائلاً "ليس هناك من بديل أفضل" بشأن الرِّق، أو بشأن عمالة الأطفال، أو بشأن الأمية المتفشية، أو بشأن متوسط العمر فى العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات أو الخمسينيات، أو بشان الاستبداد، وهلم جرا. إن أى إنسان عاقل وصحيح أخلاقيًا يصيح قائلاً "ليس هناك من بديل أفضل" بشأن هذه الأمور سيكون من المفترض أنه يفعل ذلك وهو آسف فحسب، وإذا كانت آماله قد حطمتها مجموعة شديدة القوة من الحجج والأدلة المرتبطة بها، فما هو السبب الذى يدعو شخصًا ما إلى وضع لوحة "ممنوع الدخول" أمام مناطق يود دخولها كل من لديه ذرة من الضمير الأخلاقى؟ ودون وجود دليل مقنع للادعاء، سيكون مَرَضِيًا من جانب من يعانون من علل الرق وعمالة الأطفال والأمية المتفشية وقِصَر متوسط العمر والاستبداد، أو فى الحالة الحديثة من عدم المساواة الضخم فى الثروة

الاقتصادية والسلطة، أو قد يخدم المصالح الذاتية الخاصة بالقلة التى تستفيد من تلك الظروف، أن يُعلِن أنه ليس بالإمكان أفضل من هذه العلل وأن يفرح الناس بذلك.

الرد الثانى على من يعلنون أنه "ليس هناك بديل أفضل" أن واقع الأمر ليس فقط عدم وجود شيء مقنع يؤيد موقفهم، بل ليست هناك أية حجة بخصوص "ليس هناك بديل أفضل" غير تلك الإعلانات الصاخبة الخاصة بقطاعات الشعب التى تستفيد بجشع من هذه المعتقدات. فليس هناك دليل عملى أو حجة تحليلية على أن المؤسسات الاقتصادية التى تمكّن العمال والمستهلكين من أن يؤثروا على القرارات بما يتناسب مع مقدار تأثرهم، أو تكافئ الناس بما يتفق فقط مع جهدهم وتضحيتهم، أو التى توزع المسئوليات بطريقة توازن التمكين ونوعية الحياة، إما ممكِنة أو زاخرة بمشاكل من الشدة بحيث تفوق مزاياها، أو حتى بمشاكل لا غير. والواقع أن الوضع على عكس ذلك تمامًا. فهؤلاء الذين قاموا بدراسات أولية لهذه المواقف وجدوا أنها واعدة إلى حد كبير، بينما تجاهل أنصار "ليس هناك بديل أفضل"، تلك التحليلات فى الواقع.

لذلك، فإنه على الأقل إلى أن يقدم أحد حجة دامغة لا سبيل إلى تفنيدها على أن العدل والتضامن والإدارة الذاتية والتنوع وغيرها من القيم المرغوب فيها والتى لا تراعيها المؤسسات الاقتصادية الحالية إما أن (أ) المؤسسات الاقتصادية المختلفة تعجز عن تقديمها أو (ب) من المستحيل تقديمها دون أن تأتى معها بعلل رهيبة تقضى على الفوائد؛ وينبغى أن يكون تحقيق اقتصاد أفضل – وبتحديد أدق بديل للأسواق والتخطيط المركزى – بندًا شديد الأهمية فى الأجندة. ومع ذلك فإن التفنيد النهائى الحاسم الوحيد لإنكار نوف العلمى للطريق الثالث أو تأكيد تاتشر العاطفى على أنه "ليس هناك بديل" هو تقديم الطريق الثالث الفعلى نفسه.

لذلك، فنحن نعرض فى هذا الفصل تخصيصًا بديلاً نسميه "التخطيط المشاركى اللامركزى". ذلك أننا نحن نمضى بكم من خلاله بشكل تتابعى، من عرض أساليبه الخاصة بتوصيل المعلومات، إلى بنيته المؤسسية، إلى خطوات التخطيط، وأخيرًا، إلى مثال نمطى للتخطيط. وزعمنا الذى نبحثه أكثر فى الفصول التالية هو أن التخطيط المشاركى اللامركزى يسمح لمجالس المستهلكين والعمال بالمشاركة مباشرة فى وضع الخطة التى سوف تفيد الجميع بطريقة عادلة لا انحياز فيها. وهى تصل إلى تسعير وتعديل اقتصادى أكثر دقة مما يمكن للأسواق والتخطيط المركزى تحقيقه، إلا أنه علاوة على ذلك، يعزز التضامن والتنوع والعدل والإدارة الذاتية بدلاً من أن يقضى عليها.

ولنتذكر أن التخصيص هو العملية التي يحدد بها أى اقتصاد الكميات التي تنتَج وأسعار الصرف النسبية الخاصة بالمُدْخَلات والمُنْتَجات. وهو يختار من بين قائمة لا آخر لها تقريبًا تضم كل ما يمكن تخيله أنه قد يُنْتَج خلال العام مع كل توليفة يمكن تخيلها من الاستفادة من العمالة والموارد، إضافة إلى كل توزيع يمكن تخيله للمُنْتَج، والقائمة النهائية الوحيدة الخاصة بما ينتجه كل الفاعلين الاقتصاديين ويستهلكونه بالفعل. وهناك مجموعة ضخمة تكاد لا تنتهي من احتمالات ما قد يفعله الاقتصاد فى العام المقبل. ونحن نستقر على مدار السنة على ما يفعله الاقتصاد بالفعل. وتسمى هذه العملية التخصيص. وهو ما تحققه الأسواق عن طريق انتقاء النتائج النهائية التي تجسد سمات سوقية بعينها من خلال التنافس بين المشترين والبائعين. وهو ما يحققه التخطيط المركزى عن طريق انتقاء النتائج النهائية التي تحمل سمات التخطيط المركزى من خلال الأوامر من أعلى لأسفل. وهو ما سيضطر أى "طريق ثالث" إلى تحقيقه عن طريق انتقائه بطريقته الخاصة لنتائجه النهائية ذات السمات المميزة (وهى فى حالتنا هذه سمات اقتصادية مشاركية).

المعلومات والاتصالات المشاركية

ما الذى لابد أن يعرفه العمال فى مجلس من المجالس؛ كى ينظموا إنتاجهم طبقًا لما يقع عليهم هم – وليس على غيرهم من العمال والمستهلكين – من آثار؟ وما الذى يجب أن يعرفه المستهلكون؛ كى يصيغوا طلبات الاستهلاك الخاصة بهم فى ضوء حاجاتهم وكذلك حاجات غيرهم من المستهلكين والعمال؟ لكى تكون هناك إدارة ذاتية جماعية قائمة على المعلومات، لابد من توفر الشروط التالية:

- لابد أن يوازن العمال المشاركيون بين المكاسب الناتجة عن العمل لفترة أقل أو استخدام تقنيات أقل إنتاجية، وإن كانت أكثر إرضاء، وما ينتج عن ذلك من ضياع لرفاهية المستهلكين. وبالمثل، لابد أن يوازن المستهلكون المشاركيون بين فوائد طلبات الاستهلاك، والتضحيات المطلوبة لإنتاجها.

- لابد أن يميز العمال المشاركيون بين عبء العمل العادل وعبء العمل الأخف أو الأثقل مما يجب. وبالمثل لابد أن يميز المستهلكون المشاركيون بين طلبات الاستهلاك المعقولة وطلبات الاستهلاك المبالغ فيها أو شديدة التواضع.

- لابد أن يعرف الجميع التكاليف والفوائد الاجتماعية الحقيقية لما يرغبون فى استهلاكه أو إنتاجه، بما فى ذلك النتائج التى يمكن معايرتها والتى لا يمكن معايرتها لاختياراتهم.

أداة الاتصال الأولى: الأسعار

يؤدى التخصيص وظيفة شديدة التعقيد، وهى توفير وسيلة لاتخاذ قرار بشأن الخيارات. فهل ينبغى استخدام أصول إنتاجية بعينها لإنتاج الفول السودانى أو زنزانات السجون، والسيارات أو الأحذية، فى أية توليفة يمكن تخيلها من الخيارات؟ وبالمثل فيما يتعلق ببعض المنتجات، ما هى قيمتها النسبية؟ وما مقدار أى منها الذى ينبغى أن نبادله بآخر؟

المفهوم الأساسى المنطقى فى هذه الاختيارات هو "تكلفة الفرصة الاجتماعية" الخاصة بعمل شىء بعينه. فإذا كنا ننتج الفول السودانى، ما مقدار الأشياء الأخرى التى يجب علينا التنازل عنها، لأننا استغللنا العمالة والأرض والمنشآت وغيرها فى إنتاج الفول السودانى؟ وبالمثل إذا أنتجنا السيارات، فما الذى نتخلى عنه نتيجة لعدم إنتاج شىء آخر كان يمكننا الحصول عليه؟ ففى الأسواق الأسعار هى المؤشر على القدرة التفاوضية. ونحن نشعر أنه ينبغى أن تكون بصورة مناسبة أكثر مؤشرًا على تكاليف الفرص الاجتماعية الحقيقية. ولابد أن تبين لنا إذا كنا ننتج "س"، فما هو مقدار "ص" الذى كان يمكننا إنتاجه بدلاً منه؟ ولذلك هل نحن بحاجة فعلاً لإنتاج "س"، أم أننا سنفضل إنتاج ذلك القدر من "ص"؟ وإذا كان اقتصاد ما يعمل بطريقة مثلى، فحينئذ سيكون على وعى تام بالآثار الاجتماعية الخاصة بإنتاج مُدْخَلاته ومُنْتَجاته واستهلاكها. وسوف يحدد كل من المدى الكامل للاختيارات الفعلية فى الاقتصاد، ونمط الإنتاج والاستهلاك الناتج عن التخصيص فى وقت واحد، تكاليف الفرصة الاجتماعية الخاصة بكل اختيار على حدة من بين إجمالى الاحتمالات. إنه نوع من العلاقة الدائرية أو التفاعلية، سوف يحدِّد إجمالى الكميات المنتَجة من الأحذية والسيارات والفول السودانى وكل شىء آخر، وكيفية توزيعها معًا وقيمة كل صنف بعينه، وهى تكلفة فرصته الاجتماعية. وسوف ينتج الاقتصاد الفول السودانى بصورة مثالية إلى الحد الذى يتعين عنده إنتاج المزيد من الفول السودانى وضياع صنف آخر، أكثر قيمة للمجتمع من كميات الفول السودانى الإضافية، وهو ما يعنى أنه سوف

ينتجه إلى الحد الذى تتساوى عنده تكلفة الفرصة الاجتماعية مع الفائدة الناتجة من آخر حبة من حبات الفول السودانى.

كمثال آخر، نحن ننتج الأقلام الرصاص بوفرة، فمتى نتوقف عن الإنتاج بوفرة؟ أقلام الرصاص مفيدة، ولكن كلما زاد ما لدينا من أقلام الرصاص كانت قيمة كل قلم جديد يضاف إلى الكوم أدنى، على الأقل بعد حد معين. بل من المؤكد أننا لا نريد استهلاك ذلك القدر الكبير من عملنا ومواردنا فى إنتاج الأقلام الرصاص بوفرة، بحيث نبدأ فى التخلى عن أشياء أكثر مرغوبية بالنسبة لنا من تكبير كومة أقلام الرصاص؛ كالحليب مثلاً. ومن الناحية المثالية، سوف ينتج الاقتصاد بوفرة كل مُنْتَج إلى الحد الذى تكون عنده فائدة آخر قطعة تنتَج مساوية لتكلفة الفرصة الخاصة بها. ذلك أن إنتاج قطعة أخرى سوف يحدث بنفس تكلفة الفرصة أو أعلى منها وسوف تكون له نفس القيمة الاجتماعية أو أقل بعض الشىء. ولذلك فإننا بدون إنتاج تلك القطعة يمكننا استغلال قدرتنا الإنتاجية فى إنتاج شىء آخر يفيدنا أكثر من غيره.

من المؤكد، أن المسألة معقدة، ولكنها لا تستعصى على الفهم. والجزء الأصعب هو التفاعل؛ أى حقيقة أنه لابد من اتخاذ القرارات على نطاق كونى من أجل اقتصاد كامل مع كل قرار قد يؤثر على الأساس الذى ينبغى اتخاذ القرارات الأخرى بناءً عليه. وهذا ما يسميه الاقتصاديون مشكلة التوازن العام.

لنعد إلى مناقشة ما يلزم لتحقيق نظام تخصيص جيد. يستخدم المنتجون والمستهلكون الأسعار، باعتبارها طريقة مختزلة لتمييز القيمة والتكلفة النسبية الخاصة بالخيارات العديدة. لذلك، ينبغى أن تجسد الأسعار التقديرات الدقيقة للتكاليف والفوائد الاجتماعية الكاملة الخاصة بالمُدْخَلات والمُنْتَجات؛ ولابد أن تكون مساوية لتكلفة الفرصة الاجتماعية الحقيقية الخاصة بها. وفى الاقمشاركة تنشأ الأسعار، أو التقديرات النسبية، فى عملية التخطيط المشاركى وتكون بمثابة مرشد للمقترحات والتقديرات. ومن المهم فهم الطابع الاجتماعى للأسعار؛ أى ظهورها نتيجة أفضليات الفاعلين الاقتصاديين وظروفهم وإراداتهم ونفوذهم وتفاعلاتهم الاجتماعية، ليس فى الاقمشاركة فحسب، بل فى كل الأنظمة الاقتصادية.

فى أحيان كثيرة جدا يتجاهل الاقتصاديون الأصل التفاعلى والاجتماعى للأسعار، وينظرون إليها على أنها مقاييس كمية يمكن إيجادها بطريقة فنية عن طريق حل أحد المحللين للمعادلات. وفى الأدبيات الخاصة بالتخطيط المركزى على سبيل المثال، ينظرون إلى الأسعار

دائمًا على أنها تنشأ عن حساب رياضي جامد، وبالمثل نجدهم في الأدبيات الكلاسيكية الجديدة عن الأسواق يقولون إن كل الأسعار في الاقتصاد تنشأ بصورة رياضية من إدخال أفضليات ثابتة وتكنولوجيات معينة في بعض المعادلات المعقدة. ومن المؤكد، أن هذا النوع من التفكير إذا ما استُخدم بحرص فسوف يلقي الضوء على بعض المسائل. أما إذا استُخدم جزافًا للتعليق على الاقتصادات الواقعية فسيكون مضلِلاً إلى حد كبير.

المهم هو أن أفضليات الناس الحقيقية تنبع من التفاعلات الاجتماعية. ولا تعتمد نتائج اشتباك أفضليات الأشخاص المختلفين وصخبها على شكل هذه التفاعلات فحسب، ولكن الأفضليات نفسها التي يدخلها الأشخاص في قراراتهم والكامنة في أساس النتائج التي يحققها الاقتصاد تعتمد على تفاعلات الأشخاص كذلك. وتتأثر أفضلياتنا بظروفنا وأوضاعنا، التي تتأثر بدورها بطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي نقوم بها.

لذلك ينبغي علينا عند التفكير في التخصيص أن نتذكر أنه لكي تكون تقديرات التكاليف والفوائد الاجتماعية دقيقة لابد أن تنتج عن عمليات اتصال اجتماعية واقعية. وإذا كان علينا أن نقترح أساليب إيجابية للتخصيص، فلابد أن نأتي بالعمليات التي لا توفر للناس الحوافز، كي يخفوا رغباتهم الحقيقية، وتوفر لهم فرصة متكافئة لإظهار مشاعرهم عند تحديد النتائج، وتساعدهم في التوصل إلى الرغبات التي تفسدها أوضاعهم. وعلى وجه التحديد، فإنه نتيجة لاختلاف عملية التخطيط المشاركي الخاصة بنا في جوانب كثيرة عن عمليات الاتصال الخاصة بالأسواق والتخطيط المخطط مركزيًّا والتي بها عيوب، فإن أسعارها مختلفة كذلك.

وعلى أية حال، فإن الأسعار تكون "إرشادية" indicative أثناء عملية التخطيط المشاركي، بمعنى أنها تمثل أفضل التقديرات الحالية للتقييمات النسبية النهائية. ومع اتضاح العملية تزداد هذه التقديرات دقة بشكل مطرد. والأسعار الإرشادية في الاقمشاركة مرنة كذلك، بمعنى أن المعلومات الكيفية الخاصة بظروف العمل وآثار استهلاك والأصناف الحقيقية تمثل مرشدًا إضافيًا مهمًا . فنحن لا نستخدم الأسعار الكمية وحدها، كما أن آلية التوصل إلى الأسعار الكمية وتعديلها لها ضوابط وتوازنات. وتنبع الأسعار الإرشادية (قياس تكاليف الفرصة الاجتماعية)، في الاقمشاركة من التشاور الاجتماعي التعاوني والتسوية التي يقيدها نشر المعلومات الكيفية واتخاذ القرار التداولي. ويضمن هذان الأمران بقاء المؤشرات الكيفية دقيقة قدر الإمكان ومساعدتها في إيجاد إحساس العمال بأوضاع زملائهم العمال وفهم الجميع لتركيبة العلاقات الإنسانية المعقدة التي تحدد ما يمكننا وما لا

يمكننا استهلاكه أو إنتاجه. ولكن بما أنه لكى نضمن لكليهما الدقة ونعزز التضامن يجب علينا ألا نكتفى بوضع أسعار كيفية، بل كذلك يجب الاستمرار فى تعديلها اجتماعيًّا فى ضوء المعلومات الكيفية المتغيرة بشأن الحياة العملية والنشاط الاستهلاكى، فإن عبء توزيع المعلومات فى إجراء التخصيص المشاركى أكبر بكثير مما فى الاقتصاد غير المشاركى الذى يتجاهل هذه الأمور فحسب. ويجب ألا يوجِد اقتصاد المشاركة المقاييس الكمية الدقيقة الخاصة بالتكاليف والفوائد الاجتماعية فى ضوء الظروف المتغيرة فحسب، بل لابد كذلك أن يوصل قدرًا كبيرًا من المعلومات الكيفية بشأن ظروف الآخرين.

أداة الاتصال الثانية: مقاييس العمل

كما أوضحنا من قبل، تصبح مُرَكَّبات العمل متوازنة فى أماكن العمل وعبْرها. فإذا كانت هناك مصانع ظروفها من ظروف العمل المتوسطة، فسوف يقضى العاملين فيها بعض الوقت فى أداء أعمال وضيعة فى مكان آخر، أما فى حالة المصانع التى تقل ظروف العمل فيها عن المتوسط فإن العمال سوف يقضون بعض الوقت فى أعمال أكثر متعة فى مكان آخر. ولكى يعمل شخص ما فى فترة معينة أكثر من المتوسط الاجتماعى أو أقل منه بكثير دون أن يربك ميزان العمل الإنسانى، فإن عليه فقط أن يقلل ساعات عمله التى يقضيها فى كل الأعمال أو يزيدها بنفس النسبة، وحينئذٍ يمكن أن يتلقى كل فرد من مكان عمله مؤشرًا خاصًا بمتوسط ساعات العمل التى ينفقها باعتباره مؤشرًا دقيقًا للعمل الذى يساهم به. وعلى امتداد فترة كافية، وحين يكون مؤشر الشخص مرتفعًا (أو منخفضًا) مقارنة بالمتوسط الاجتماعى، سوف يضحى بقدر أكثر (أو أقل)، من أجل المصلحة الاجتماعية، وسوف يكون من حقه الحصول فى المقابل على مكافأة أكثر (أو أقل) نسبيًا. وفى الاقمشاركة سوف تجرى موازنة مُرَكَّبات العمل عن طريق التقييم الاجتماعى الحقيقى، ولكن مقاييس الساعات بالإضافة إلى كثافة العمل ستكون أسسًا إرشادية للقرارات فحسب، حيث يمكن للمجالس أن تمنح استثناءات لطلبات الاستهلاك الأعلى (أو الأقل)، بالقدر الذى تبرره الظروف والحاجات.

باختصار، فإنه بما أنه لدى الأشخاص فى التخطيط المشاركى مُرَكَّبات عمل متوازنة، فسوف نحصل على أول تقدير معقول للجهد الذى يُبذل عن طريق حصر ساعات العمل، ويمكن تعديل هذه التقديرات بدورها فى ضوء تقديرات الجهد. وسعيًا وراء سبل

مختلفة لمرونة الاستهلاك الفردى، سوف تُحظر مُرَكَّبات العمل غير المتوازنة إلى حد كبير. ولذلك، سيكون مقياس العمل مكوِّنًا آخر من مكوِّنات المعلومات الخاصة بالتخطيط المشاركى.

أداة الاتصال الثالثة: النشاط الكيفى

للحيلولة دون اتخاذ الناس قرارات تقوم فقط، على إحصاء التكاليف أو الفوائد الكمية التى يمكن أن تبدأ فى الابتعاد عن الدقة فى أى حدث يفتقر إلى نمط مميز، سوف يكون بمقدور كل فاعل فى الاقمشاركة كذلك، الوصول إلى قائمة تضم كل العوامل المباشرة وغير المباشرة التى تؤثر على إنتاج السلع، إلى جانب بيان المكسب الناتج عن استهلاك هذه السلع. ويعنى هذا أن على من ينتجون سلعًا بعينها ويستهلكونها أن يوصِّلوا إلى عملية التخطيط (التى ستناقش فيما بعد) الآثار الكيفية التى لا يمكن للمؤشرات الكمية أن توصلها بصورة كاملة. ولا يعطى هذا للجميع الحق فى كتابة مقالات مطولة عن ظروف العمل والمعيشة، بل يعنى أنه سيكون على الأشخاص إيجاد صيغ موجزة تحل محل حقيقة أنه لا يمكن لكل فرد أن يعيش بنفسه كل الظروف. وبالطبع لن يستخدم كل عامل أو مستهلك كل هذه المعلومات الكيفية فى كل عملية حسابية. إلا أنه عندما تكون هناك تغيرات غير عادية فى أفضليات العمال أو المستهلكين لا يمكن لشخص ما فهمها، أو يرغب هذا الشخص فى مزيد من البحث؛ كى يفهم ما هو وراء سعر إرشادى بعينه، فإن المعلومات الكيفية تكون متاحة لأية مراجعة وتوضيح، بل إنه عن طريق الانتباه لهذه المعلومات، سوف يعتاد الناس - بمرور الوقت - على المكونات المادية والبشرية والاجتماعية الخاصة بالمنتجات التى يستخدمونها، تمامًا كاعتياد الناس فى الوقت الراهن على المنتجات ذاتها. وبهذه الطريقة يمكن للجميع أن يقدِّروا بدقة أكبر الآثار الكاملة لطلبات الآخرين، بل ودوافعهم الجماعية العريضة بطريقة تعزز التضامن. ولذلك يجب أن يكون فى مقدور كل من المنتجين والمستهلكين الرجوع ليس فقط إلى الملخصات الكمية الخاصة بالتكاليف والفوائد الاجتماعية الإجمالية، بل كذلك، إلى البيانات الكيفية المفصلة. وهذا وحده ما يضمن عدم ضياع البعد الإنسانى الاجتماعى لاتخاذ القرار، ويضمن بقاء بيانات الأسعار (الكمية) الموجزة أدق ما يمكن.

تنظيم التخصيص

فى الاقمشاركة، سوف يشارك كل مجلس من مجالس أماكن العمل والمستهلكين فى الأحياء فى الإجراء الاجتماعى الذى نسميه التخطيط المشاركى. ولكن إلى جانب مجالس أماكن العمل، سيكون لدينا كذلك، مجالس الصناعات والاتحادات الإقليمية لمجالس العمال. وبالإضافة إلى مجالس المستهلكين فى الأحياء، ستكون لدينا كذلك، مجالس اتحادات المستهلكين الخاصة بالتقسيمات الإدارية والمقاطعات والولايات، إلى جانب مجلس المستهلكين القومى. بل إنه إضافة إلى كل هذه المجالس واتحادات المجالس، سيكون فى الاقمشاركة العديد من "مجالس التيسير" facilitation boardsأو تلك الجهات التى تيسِّر تبادل المعلومات وتجهيز مقترحات الاستهلاك الجماعية والمشروعات الاستثمارية كبيرة الحجم، وطلبات العمال الخاصة بتغيير أماكن العمل، وسعى الأفراد والأسر للحصول على عضوية وحدات المعيشة والأحياء، إلى جانب وظائف أخرى. وأخيرًا، فإنه فى مستوى من مستويات الاقتصاد ستكون هناك كذلك، مجالس تيسير لمساعدة الوحدات فى تنقيح المقترحات والبحث عن أقل الطرق إزعاجًا لتعديل الخطط استجابة للظروف غير المتوقعة.

خطوات التخطيط المشاركى

فى التخطيط المشاركى، سوف يقترح كل فاعل (فردًا كان أم مجلسًا) على كل مستوى الأنشطة الخاصة به، وبعد أن يتلقى كل فاعل المعلومات فيما يتعلق بمقترحات الفاعلين الآخرين، ورد الفاعلين الآخرين على اقتراحه، يتقدم باقتراح جديد.

بذلك يقترح كل "فاعل" استهلاك، من الأفراد حتى اتحادات المستهلكين الكبيرة، خطة استهلاك. ويقدم الأفراد مقترحات تتعلق بالسلع الخاصة كالملابس والأغذية واللُعَب وغيرها. بينما تتقدم مجالس الأحياء بالمقترحات التى تشمل طلبات السلع الخاصة التى ووفق عليها وكذلك طلبات الاستهلاك الجماعية الخاصة بالأحياء التى قد تشمل حمام سباحة جديد أو منتزهًا محليًا. وتتقدم المجالس الأعلى مستوى واتحادات المجالس بمقترحات ربما تكون ضمنها طلبات ووفق عليها من المجالس الأعضاء وكذلك طلب الاستهلاك الجماعى الأكبر الخاص بالاتحاد.

بالمثل، يقترح كل "فاعل" إنتاج خطة إنتاج. وتحصى أماكن العمل المُدْخَلات التى تريدها والمُنْتَجات التى توفرها. وتجمِّع الاتحادات التى تشمل الصناعة ككل المقترحات وتتعقب العرض والطلب الزائد.

بينما يتفاوض كل عامل أو مستهلك فردى أو جماعى مشارك من خلال دورات متعاقبة من التبادل ذهابًا وإيابًا لمقترحاتهم مع سائر المشاركين، يعدلون مقترحاتهم؛ كى تتفق مع الرسالة التى يتلقونها، وتتلاقى العملية. وليس هناك مركز أو قمة. كما أنه ليس هناك تنافس. فكل فاعل يتولى المسئوليات التى تصل به إلى قدر أكبر من التضامن مع المنتجين، والمستهلكين الآخرين بدلاً من أن تقلله. ويكافَأ كل فرد بما يتناسب مع جهده تضحيته. ولكل فرد تأثير يتناسب مع اختياراته الشخصية، وكذلك مع اختيارات التجمعات الأكبر والمجتمع ككل.

إعداد المقترحات الأولى

لنفترض، أننا نحتفظ بسجلات للإنتاج والاستهلاك الذى جرى فى العام الذى انقضى للتو، فحينئذٍ سيكون لدينا مع بداية كل عام معلومات عن خطة العام الذى مضى. ولنفترض أن الأسعار المستخدمة فى حساب التكاليف، والفوائد الاجتماعية، والدخل فى العام الماضى مسجلة كذلك، فى هذه الحالة سيكون لدينا فى كل عام مجموعة من الأسعار النهائية من العام المنقضى؛ لاستخدامها كى نبدأ فى تقديرات العام الحالى. وعن طريق تخزين خطة العام الماضى الكاملة فى كمبيوتر مركزى، يمكن جعل الوصول إلى المعلومات المناسبة، بما فى ذلك الأسعار الإرشادية، متوافرًا لكل الفاعلين فى عملية التخطيط. يضاف إلى ذلك أنه بالوصول إلى هذه المعلومات، يمكن لكل وحدة أن ترى بسهولة ماذا كانت مقترحاتها فى كل دورة من دورات عملية تخطيط العام المنصرم. ومع توافر هذا كله، كيف تخطط مجالس العمال والمستهلكين للعام المقبل؟

(١) تصل أولاً: إلى البيانات المناسبة التى تعود للعام الماضى.

(٢) تتلقى فى الوقت نفسه بطريقة أو بأخرى معلومات من مجالس التيسير تقدر التغيرات المحتملة للعام الحالى فى الأسعار والدخل فى ضوء المعلومات المتوفرة حاليًا من قرارات الاستثمار السابقة فى قوة العمل.

(٣) تتلقى كذلك، معلومات من مجالس الإنتاج والاستهلاك بخصوص المشروعات الاستثمارية طويلة المدى أو مقترحات الاستهلاك الجماعية المتفق عليها بالفعل فى الخطط السابقة التى تدل ضمنًا على استمرار الالتزامات للعام الحالى.

(٤) تراجع التغيرات التى طرأت على مقترحاتها المقدمة خلال التخطيط للعام الماضى كى نرى إلى أى حد يمكنها تقليل رغبات الاستهلاك الخاصة بها أو خططها لتحسين نوعية حياتها العملية، ولتتذكر مطامحها السابقة فى هذا الصدد. كما تراقب الوضع لترى ما هو متوقع هذا العام من زيادة فى متوسط الدخل وتحسن فى نوعية مُرَكَّبات العمل، وكيفية استغلال ذلك أحسن استغلال.

(٥) وأخيرًا، وباستخدام الأسعار النهائية الخاصة بالعام الماضى كمؤشرات بداية للتكاليف والفوائد الاجتماعية، تضع اقتراحًا للعام المقبل، لا تحصى فيه فقط ما تريد استهلاكه أو إنتاجه، وتحصى بالتالى ما تظن ضمنًا أنه ينبغى أن يكون إجمالى مُنْتَج المجتمع، بل توفر كذلك معلومات كيفية تتعلق بما لديها من أسباب. ويدخل هذا الاقتراح الخليط مع المقترحات الأخرى جميعها، وتصل التغذية الاسترجاعية، وتجرى التنقيحات، دورة وراء أخرى، حتى تصل فى النهاية إلى الصيغة النهائية.

نرجوكم أن تلاحظوا أن هذا لا يعنى أنه لابد أن يحدد الأفراد أو المجالس الجماعية عدد وحدات كل سلعة يحتاجونها إضافة إلى الحجم والنمط واللون. وتُجمَّع السلع والخدمات فى فئات تبعًا لقابلية التبادل الخاصة بالموارد، والسلع الوسيطة، والعمل اللازم لصنعها، وكذلك الاختلاف المتوقَّع للملامح المميزة الصغيرة. ونحن لا نحتاج لأغراض التخطيط سوى طلب أنماط السلع، حتى وإن اختار كل فرد فيما بعد مقاسًا أو نمطًا أو لونًا محددًا كى يستهلكه بالفعل.

وعلى أية حال، فإن الأفراد يتقدمون بطلبات إلى مجالس الأحياء، التى تقر الطلبات أو ترفضها بشكل جماعى ثم تنظمها فى هيئة طلب إجمالى للمجلس للحصول على السلع الفردية لكل أعضائه إلى جانب طلب الاستهلاك الجماعى الخاص بالحى، كى يصبح اقتراحًا إجماليًا لاستهلاك الحى.

تضاف طلبات استهلاك الحى إلى طلبات الاستهلاك الواردة من الأحياء الأخرى، ثم مقترحات التقسيم الإدارى الكاملة، ومقترحات المدن، وهلم جرا. وجعل المجالس الأعلى مستوى تقر طلبات المجالس الأقل منها مستوى إلى أن تصبح جاهزة للإقرار، يوفر وقتًا كبيرًا للتخطيط وضروريًا للآثار الجماعية فى أى الأحوال، كما سنرى فيما بعد.

بنفس الطريقة، فإنه على جانب الإنتاج من الاقتصاد، يزود مجلس الإعادة فى الشركة عمالها جميعًا بملخصات لإنتاج العام الماضى، بما فى ذلك ما اقتُرح فى البداية،

والتغييرات التى أجريت أثناء إعادة التخطيط، وما ووفق عليه فى النهاية . ويصدر المجلس كذلك توقعه لطلبات العالم الحالى بناء على التقدير الاستقرائى للبيانات الديموجرافية الجديدة ومفاوضات العام الماضى. يبحث العمال الأفراد هذه المعلومات، ويناقشون الأفكار الخاصة بتحسين الحياة العملية، ويُدخلون المقترحات الفردية التى يُستخرج متوسطها ليصبح أول اقتراح للشركة خاص بالمُدْخَلات والمُنْتَجات. وبعد الإعادة أكثر من مرة، تناقَش مقترحات الشركة ويجرى التفاوض بشأنها وتُقَرَّر باعتبارها وحدة بدلاً من أن يتقدم كل فرد باقتراحه ثم يستخرج متوسط المقترحات.

ولابد أن ندرك كذلك، أن إعداد معلومات التخطيط المناسبة وتوصيلها باعتبار ذلك جزءًا من تيسير التخطيط داخل الشركة أو الصناعة، أو على مستويات الاستهلاك المختلفة، مهمة عمل مثلها مثل أية مهمة أخرى، وإن كانت لها ملامحها المميزة. بعبارة أخرى، يدخل عمل التيسير بطبيعة الحال، باعتباره جزءًا من مُرَكَّب العمل المتوازن. ولتلاحظوا كذلك أنه إضافة إلى المقترحات الكمية الخاصة بكل وحدة إنتاج واستهلاك، يجرى كذلك إدخال إضافة كيفية تشمل أوصاف التغيرات فى الظروف والأحوال فى نظام التخطيط. وعلى أية حال، يمكن للمجلس الوصول إلى بنوك المعلومات الخاصة بأى مجلس تيسير وأى مجلس آخر. وتكون العملية بكاملها مفتوحة للجميع.

الانتقال من اقتراح إلى آخر

تأتى الاقتراحات الأولى. وقد أجبنا جميعنا عن مقدار ما نريد أن نعمله ونستهلكه فى ضوء ما يُفترض أنها تقديرات شديدة التفاؤل للإمكانيات. فهل تشكل المقترحات خطة ما؟ أم أن علينا الدخول فى دورة أخرى؟ كى نقرر ذلك، لا يلزمنا إلا تجميع كل المقترحات ومقارنة إجمالى الطلب وإجمالى العرض لكل فئة من فئات السلعة والخدمة النهائيتين، ولكل سلعة وسيطة، ولكل مُدْخَل أوَّلى. فى أول إعادة، حيث يقترح المستهلكون بشكل جزئى "قائمة رغبات" ويقترح العمال تحسينات كبيرة فى حياتهم العملية، بينما قد تكون بعض السلع فى فائض العرض excess supply، ذلك أنه من المحتمل أن تخلق معظم المقترحات الأولية الخاصة بالسلع فائض عرض. بعبارة أخرى، لن تكون المقترحات الأولية فى مجموعها مساوية لأية خطة ممكنة. وكخطوة تالية، يتلقى كل مجلس معلومات جديدة تبين أى السلع لها فائض عرض أو عليها فائض طلب excess demand وما مقدار الزيادة، وما مدى تطابق اقتراح المجلس مع مقترحات الوحدات المشابهة الأخرى. وتوفر مجالس التيسير تقديرات جديدة للأسعار الإرشادية المتوقع أن توازن بين العرض والطلب.

عند هذا الحد، يعيد المستهلكون تقدير طلباتهم فى ضوء الأسعار الجديدة، وغالبًا ما "يغيرون" طلباتهم الخاصة بالسلع التى عليها فائض طلب إلى تلك التى هبطت أسعارها الإرشادية؛ لأن المعروض منها كان فائضًا، أو تقل على أية حال، من ناحية فائض الطلب عن غيرها. وسوف تشعر مجالس المستهلكين والأفراد الذين كانت طلباتهم الإجمالية أعلى من المتوسط أنهم مجبرون على تخفيض طلباتهم، أملاً فى حصول مقترحاتهم على الموافقة. ويبرز العدل والكفاءة فى وقت واحد من مرحلة التفاوض هذه. أى أن ضرورة الحصول على موافقة من المجالس الشبيهة الأخرى يجبر المجالس التى يزيد فيها طلب استهلاك الفرد زيادة كبيرة على المتوسط الاجتماعى على تقليل طلباتها الإجمالية. إلا أن ضرورة الخفض يمكن تلبيتها عن طريق الاستعاضة بالسلع التى هبطت أسعارها الإرشادية عن تلك التى ارتفعت أسعارها. ويتركز الانتباه على الدرجة التى تبتعد عندها المجالس عن المتوسطات الحالية والمتوقعة، وعلى إذا ما كانت أسباب ابتعادها مقنعة أم لا.

بالمثل، سوف يكون هناك ضغط على مجالس العمال التى تقل فيها نسب الفوائد الاجتماعية الخاصة بمُنْتَجاتها الاجتماعية إلى تكاليف مُدْخَلاتها عن المتوسط؛ كى تزيد كفاءتها أو جهدها، أو أن توضح أسباب تضليل المؤشرات الكمية فى حالتها على وجه التحديد. وسوف يحاول العمال قبل زيادة التزامهم الخاص بالعمل الاستعاضة عن المُدْخَلات التى هبطت أسعارها الإرشادية بتلك التى ارتفعت أسعارها الإرشادية، وإحلال المُنْتَجات التى هبطت أسعارها الإرشادية محل تلك التى ارتفعت أسعارها الإرشادية.

وتسفر كل دورة من دورات التخطيط، أو الإعادة، عن مجموعة جديدة من الأنشطة. وسوف تسفر هذه المقترحات مجتمعة عن بيانات جديدة فيما يتعلق بمكانة كل سلعة، ومتوسط استهلاك الفرد، ومتوسط "نسبة الفائدة إلى التكلفة"، الخاصة بكل شركة. ويسمح هذا كله بحساب توقعات أسعار جديدة، وبتكهنات خاصة بمتوسط الدخل والعمل، وهو ما يؤدى بدوره إلى تعديلات فى المقترحات، حيث يتكرر ذلك كله إلى أن يقضى على فائض الطلب ونصل إلى خطة مجدية.

التحديث المرن

يرتبط التقارب والتحديث ببعضهما البعض لأنهما يستفيدان من المجال الواسع لعملية التخطيط. ولنفترض على سبيل المثال أننا اتفقنا على خطة للعام. فلماذا يكون هناك احتمال لتحديثها خلال العام؟ وما هو احتمال عمل ذلك بأقل مشاكل ممكنة؟

سوف يبدأ المستهلكون العام بخطة عمل تشمل مقدار ما سوف يستهلكونه من مختلف أصناف الأغذية والملابس ووجبات المطاعم والرحلات والكتب والاسطوانات وتذاكر العروض الفنية وغيرها. فماذا يحدث إذا أراد شخص ما الاستعاضة عن صنف ما بصنف آخر يختلف اختلافًا طفيفًا عنه؟ أو ماذا يحدث لو غير رأيه وأراد اقتراض أكثر مما خطط له؟

ينتمى هذا الشخص إلى مجلس مستهلكى أحد الأحياء الذى ينتمى بدوره إلى مجلس التقسيم الإدارى، واتحاد المدن، وهلم جرا. وسوف تتوازن التغييرات التى يختارها تونى Tony وثاليا Thalia والباقون حين ينظر إليها مع طلبات كل المستهلكين الآخرين داخل الحى التى جرى تغييرها (سوف يرتفع بعض الناس إلى سلعة معينة، بينما يهبط إليها البعض الآخر). وسوف تتوازن تغييرات أخرى على مستوى التقسيم الإدارى، وهلم جرا. وبما أن تعديلات المستهلكين توازن بعضها بعضًا على نفس مستوى اتحاد الاستهلاك، فلن تكون هناك حاجة إلى تغيير خطط الإنتاج. والواقع أن إدخال التعديلات دون إرباك خطط الإنتاج سيكون إحدى وظائف مجالس اتحادات المستهلكين.

لكن ماذا يحدث لو ارتفع (أو هبط) الطلب الجماعى على صنف بعينه؟ لنفترض أن الأفراد يسجلون استهلاكهم على أجهزة كمبيوتر "بطاقة الائتمان" التى تقارن بشكل آلى النسبة المئوية للطلبات "المستنفدة" بالنسبة الخاصة بالعام المنصرم، آخذة فى الاعتبار الأمور الطارئة مثل معدلات المواليد والعطلات، والفروق الموسمية وما شابه ذلك وهذه البيانات يمكن إعدادها عن طريق نقاط التخطيط التى توصل التغييرات المتوقعة إلى مجالس الصناعة المعنية التى توصل بدورها التغييرات إلى شركات بعينها. وسوف تكون التكنولوجيا مشابهة لتلك المستخدمة فى أرصدة المخازن المعاصرة الموضوعة على الكمبيوتر، حيث تُطرح مبيعات تسجيل النقد آليًا من أرصدة المخزون. وعلى أية حال، فإن ما سوف يحدث حينذاك هو أن تتفاوض اتحادات المستهلكين ومجالس الصناعات، ووحدات العمل المفردة على إدخال التعديلات على الاستهلاك والإنتاج، وهو ما يستلزم بدوره تعديلات فى تكليفات العمل لتعويض الطلب المتغير. وقد تؤدى هذه الحوارات إلى تقليل العمل فى بعض الصناعات وزيادته فى البعض الآخر، بما فى ذلك الانتقالات المحتملة للعاملين، إلا أنه لا تكون هناك ضرورة للتنقل أكثر مما فى أنماط الاقتصادات الأخرى. وعلى أية حال، فسوف تكون ضرورة تغيير العمال لوظائفهم أو زيادة عبء العمل أو إنقاصه وما يستتبع ذلك من أثر على حياتهم عاملاً يؤخذ فى الاعتبار بصورة متناسبة فى المفاوضات بشأن إن كانت الطلبات المتغيرة ستلبى أم لا وكيفية تلبيتها!!

ولنلاحظ كذلك، أنه بما أن لأنشطة كل شركة آثارها على الشركات الأخرى، فإنه إذا حُسِب التنسيق المخطط بين العرض والطلب بدقة، فقد يربك أى تغيير فى الطلب الاقتصاد بكامله. ولهذا السبب سوف يثبت أن أية خطة "مُحْكَمة" ليست بالضرورة مريحة، حيث أنها ستتطلب قدرًا زائدًا من النقاش والتحرك. ولتحاشى ذلك ولتبسيط التحديث، ينبغى أن تكون الخطة المتفق عليها مرنة بالقدر الكافى؛ لضمان بعض السعة غير المستغلة لمعظم السلع. وسوف تسهل المعرفة العملية الخاصة بهذه الصناعات المرجح أن تتأثر بالتغييرات غير الموازنة هذا النوع من التخطيط الأولى غير المرن، ومن المنطقى ألا يختلف عن التخطيط المسبق للحاجات الطبية والكوارث وغيرها من الحاجات التى لا يمكن للأفراد وحدهم التنبؤ بها، غير أنه يمكننا قياسها اجتماعيًا.

إلا أن هناك قضية فنية تتصل بالموضوع، فخلال فترة التخطيط تبرز مجموعة معينة من أسعار الصرف أو أسعار السلع التى تعتمد على مُدْخَلات الاقتصاد ومُنْتَجاته. وفى نهاية العام تكون لدينا مُدْخَلات ومُنْتَجات فعلية للاقتصاد بالكامل. وبسبب تغير مُنْتَجات السلع المختلفة من الخطة الأصلية إلى الواقع النهائى، سوف تكون الأسعار النهائية مختلفة إلى حد ما عن الأسعار المخططة. والفرد إما أن يكونْ قد كسب أو خسر، حيث يكون قد دفع سعر الخطة ولكنه حصل على أصناف قيمتها الحقيقة أقل أو أكثر إلى حد ما. وقد يعيد الاقمشاركة فحسب تقدير إجمالى إنفاق الأشخاص، حيث يطالب به على وجه الدقة فى نهاية العام، مما يؤدى إلى بعض الدَّين أو التحويل مقارنة بنواياهم الأصلية. يضاف إلى ذلك أن مجالس التيسير قد تصدر تقديرات أسعار كل بضعة أشهر لهؤلاء الذين يرغبون فى تحاشى الاختلافات الكبيرة؛ نتيجة لتعديل الخيارات بناء على التقييمات الجديدة. أو قد يسمح اقتصاد المشاركة بدلاً من ذلك لتلك الأخطاء بأن تمر على اقتراض أنها تصل على مدى سنوات كثيرة إلى مزية الفرد الزائدة عن الحد. وهذه تفاصيل غير مهمة ستحل بلا شك عند التطبيق، وربما بطرق مختلفة فى الاقتصادات المختلفة، ولن تحل حلاً شاملاً من الناحية النظرية. والشىء الذى يجب أن تكون أعيننا عليه هو أن نوسع بدلاً من ذلك البنية المؤسسية الخاصة بالرؤية التى نفضلها.

التقارب بشأن الخطة

من الناحية الواقعية يعد تعديل الأسعار الإرشادية فى ضوء الأفضليات المعلنة لموازنة العرض والطلب أكثر تعقيدًا فى الواقع منه فى نماذج الاقتصاديين النظرية. فقد يتعدى مُنْتَج ما فى فائض الطلب فى مرة من مرات إعادة التخطيط التوازن إلى فائض

العرض حيث يعرض العمال إنتاج المزيد ويعرض المستهلكون طلب الأقل فى استجابة منهم للأسعار الإرشادية. وبما أن مكانة هذا المُنْتَج تؤثر على آخرين كثيرين، فإن التقدم فى صناعة من الصناعات قد يربك التوازن فى صناعة أخرى. وفيما يتعلق بالاقتصاديات التى تحركها السوق الخاضعة لديناميكيات مشابهة، تستبعد حلول المُنَظِّرين لهذه المشاكل والظواهر الصعبة فحسب، وسواء أكانت القضية هى توازن السوق أم تقارب إجراءات التخطيط، فإن أنواع العلاج الرياضى النظرى التى تحمل أسماءً من قبيل "التحدب" convexityو "قابلية الاستبدال الضخمة" gross substitutability أسبرين للصداع النظرى، ولكن الافتراضات التى تشوه الواقع تشويهًا كبيرًا فليست أسبرين بحال من الأحوال، بالنسبة لوضع النظرية بإخلاص موضع التطبيق.

لذلك، فلكى نجعل إجراء التخطيط المشاركى كفئًا، سوف تدخل اقتصادات بعينها قواعدٌ مرنٌة، تسهل التقارب خلال وقت معقول دون الانحياز بشكل مبالغ فيه للنتائج أو الإضرار بالعدل. وتتراوح الإجراءات من الصيغ البسيطة التى ينفذها الكمبيوتر التى تأخذ أقصر الطرق إلى التوازن، إلى القواعد المقصود بها منع دوائر الخلاف والمناقشة التى تستهلك الوقت، إلى التعديلات التى يعدُّها وينفذها العمال المتمرسون فى تسهيل التقارب عند ظهور أوضاع بعينها. والاستحداث والاختيار من بين هذه الاحتمالات وغيرها مسألة عملية فى تنفيذ أى اقتصاد مشاركى حقيقى. وعلى سبيل المثال، تشمل الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اختيار الأساليب:

(١) المدى الذى يمكن عنده لعمال الإعادة التحيز للنتائج مصادفةً أو عمدًا.

(٢) مدى تخفيض عدد مرات الإعادة المطلوب للوصول إلى خطة وما ينتج عن ذلك من توفير للوقت.

(٣) مقدار وقت التخطيط الذى يوفَّر من خلال مجموعات الإعادة الفرعية التى تقسم الناس إلى فئات منفصلة وتتميز بإجراءاتها المبسطة المميزة.

(٤) مقدار جعل حسابات المنتجين والمستهلكين أقل مشقة بكثير.

الشيء الذى نريد توضيحه بشأن التخطيط المشاركى والاقمشاركة بصفة عامة هو أنه ليست هناك إجابة صحيحة واحدة عن السؤال الخاص بكيفية أداء معظم الوظائف. فكما هو الحال بالنسبة للرأسمالية، سوف يُستعان بطرق عديدة لفهم المشاكل داخل الاقمشاركة فى نواح الاقتصاد المختلفة والمؤسسات المختلفة. وقد تكون هناك على سبيل

المثال طرق لقياس جهد العمل، أو لموازنة مُرَكَّبات العمل فى الوحدات أو عبرها، أو تنظيم المجالس، أو فيما يخص التبادل بين الأنواع المختلفة الخاصة باتخاذ القرار التى تؤثر على المشاركة وتوزيع السلطة، أو فيما يخص تبادلات الاستهلاك الفردى والاجتماعى وبين النماذج المختلفة من الاستهلاك الاجتماعى، وفيما يخص أساليب تسهيل التقارب.

المهم هو أن الاقمشاركة يكون اقمشاركيًا مادام يستخدم الأشكال الاقمشاركية من المكافأة وتعريف الوظائف والمِلكية وتنظيم المجالس والتخصيص واتخاذ القرار، بينما ترشد قيم التضامن والعدل والتنوع والإدارة الذاتية الأشخاص وهم يتخذون القرارات المتنوعة ضمن الوسائل المختلفة؛ لتنفيذ الأهداف الاقمشاركية.

عملية تخطيط نمطية

بما أن الإجراء الذى بيّناه يختلف اختلافًا كبيرًا عن التخصيص التقليدى الخاص بالسوق والتخطيط المركزى، فمن المفيد بيان الشكل الذى قد تبدو عليه عملية التخطيط النمطية فى الواقع ويشعر به المشاركون فيها.

الخطوة الأولى هى: أن يفكر كل فرد فى خطة العام الخاصة به. ويعرف الأفراد أن الحال سينتهى بهم وهم يعملون فى مُرَكَّب عمل متوازن، ويمكن أن يتوقعوا حزمة استهلاك متوسطة ما لم يكن جهد عملهم يزيد على الكثافة المعتادة أو ينقص عنها أو تكون لهم حاجات خاصة تفرض مكافأة أكبر. وأول قرار سيتخذه كل فرد هو إن كان يريد أن "يدخر" عن طريق العمل لفترة أطول أو الاستهلاك بقدر أقل من المتوسط، أو أن "يقترض" عن طريق العمل لفترة أقل أو الاستهلاك بقدر أكثر من المتوسط. وسوف توفر مجالس التيسير تقديرًا أوليًّا لمتوسط الاستهلاك وأعباء العمل المحتملة خلال العام بناءً على مستويات العام السابق، وعلى الاستثمارات فى المعدات والتدريب، وعلى التعديلات التى تتم خلال فترة التخطيط. وحين تعد أول مقترحاتك تدرك أنك لا تقترح مستوى لمساهمة العمل وطلب الاستهلاك فحسب، ولكنك تقترح كذلك، عن طريق التقدير الاستقرائى متوسط كل شخص آخر كذلك. ولكى تكونوا واقعيين، لابد أن تنسقوا عملكم واستهلاككم مع بعضكم البعض، وإن لم تكن هناك ضرورة للاتفاق مع تقديرات النمو الخاصة بمجلس التيسير.

بعبارة أخرى، ما هو اقتراحك؟ "أود أن أعمل مقدار كذا فى مُرَكَّب العمل الخاص بى، وأن استهلك مقدار كذا (مقابل ذلك العمل) موزعًا كما يلى:" وسوف يكون هذا الاقتراح

بناءً على تجربة العام الماضى، وعلى توقعك للنمو الاقتصادى، وعلى مدخراتك وقروضك الشخصية. ويقوم كل شخص قادر على العمل بهذا الاختيار، حيث يحاول تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لنفسه فى ظل أفضلياته الخاصة وفى إطار الالتزام كذلك بضرورة إنتاج إجمالى الكمية المستهلكة وبتوزيع المسئوليات والمكافآت فى هذا المسعى توزيعًا عادلاً.

وبعد تجميع المقترحات الأولى، تُحسب الأسعار الإرشادية الأولى وتُقَدَّر توقعات المتوسطات الاجتماعية. ويلاحظ أنه لن يكون بالإمكان تنفيذ معظم مقترحات الإنتاج الأولية تنفيذًا دقيقًا؛ حيث إنه فى معظم الشركات قد يقترح شخص واحد فى فريق من الفرق العمل - عددًا من الساعات يزيد عما يقترحه شخص آخر فى نفس الفريق، بل إن معظم السلع ستكون فى فائض الطلب بحيث تكون الخطة الأولى غير ممكنة بطبيعة الحال، على هذا الأساس كذلك.

لذلك سوف يصوغ كل فرد رده فى الخطوة التالية. فأنت تقارن عبء العمل المقترح ومستوى الاستهلاك المقترح الخاصين بك بمتوسط مقترحات الآخرين. وقد تأخذ فى اعتبارك كذلك المتوسطات الأكثر محلية، كتلك الخاصة بشركتك أو صناعتك على سبيل المثال، والخاصة بمجلسك أو حيك. كما أنك تأخذ فى اعتبارك مكانة كل صنف طلبته أو اقترحته، وهو ما يعود إلى حدٍ ما إلى أن فوائض الطلب وفوائض العرض سوف تنعكس على التغييرات التى تحدث فى الأسعار الإرشادية. ويعنى هذا أنك سوف تواجَه بملخصات أوضاع السلع، وكذلك تقديرات تكاليف وفوائد الفرص الاجتماعية الجديدة. وبعد أن تعود إلى التفسيرات الوصفية الخاصة بأى شىء قد يبدو لك غريبًا - مثل الفجوات الكبيرة فى إنتاجية العمال أو اختيار المستهلكين - وبعد أن تستشير من تحب وتفحص البيانات التى تهمك، تقوم بأية تغييرات مرغوبة وتُدْخِل اقتراحك الثانى.

مرة أخرى تلخَّص كل هذه المقترحات الجديدة وتتاح المعلومات الجديدة للإعادة الثالثة. وحتى الآن ليست هناك قواعد ولا قيود على ردود العمال أو المستهلكين. ومع ذلك فقد يكون هناك تغيير ما الآن. (تعنى عبارة "قد يكون هناك" أن تنفيذًا معينًا للتخطيط المشاركى قد يختار ما نوضحه الآن، وربما بعد التجريب وفى ضوء الخبرة. إلا أن تنفيذًا آخر قد يستعمل طرقًا مختلفة.) وبدلاً من القدرة على تغيير المقترحات فى أى اتجاه بأى قدر، قد تُفرض القيود. فعلى سبيل المثال، قد يُمنع المستهلكون من زيادة طلبهم على سلع بعينها بما يزيد على نسبة مئوية قصوى تتعدى المتوسط المتصور للاقتصاد. أو ربما يُمنع المنتجون من خفض مقترحات المُنْتَج بما يزيد على نسبة مئوية معينة، فى هذه الدورة وما تليها من دورات.

المهم هو أنه من الممكن فرض القواعد التى تقيد التغييرات عند حدود معينة لمنع مكانة السلع من التغير تغيرًا يزيد على الحد من دورة إلى أخرى. وسوف يستقر أى تنفيذ معين للتخطيط المشاركى على القواعد المرغوبة اجتماعيًا وذات الكفاءة من الناحية الآلية؛ لإرشاد سلوك المنتجين والمستهلكين فى مرات الإعادة المختلفة.

فى الإعادة الثالثة أو الرابعة قد تقتصر المقترحات على المجالس وليس الأفراد. فسوف يلتقى المستهلكون فى مجالس أحيائهم ويلتقى العمال فى مجالس أماكن عملهم؛ للاستقرار على مقترحات خاصة بالمجلس ككل. وفى هذه المرحلة تنتقل مقترحات العمل من كونها متوسطات نظرية إلى خطط متماسكة يمكن تنفيذها إذا توافرت المُدْخَلات المطلوبة.

ولنلاحظ أنه ليس فى إجراءاتنا ما يجبر الناس على استهلاك نفس الكميات من السلع المختلفة. ويمكن للمستهلكين والمنتجين الأفراد أن يستقروا على المقترحات البعيدة عن المتوسط. ومن ناحية أخرى، سوف تشعر أماكن العمل بالضغط كى تعد العدة للوصول إلى نسب الفائدة إلى التكلفة المتوسطة، وسوف يُضغط على المستهلكين كى لا تتعدى مطالبهم الإجمالية الدخل المتوسط. والواقع أنه فى هذه المرحلة قد تضطر مجالس الإنتاج المثابرة، التى لديها مقترحات تقل فيها نسب الفائدة إلى التكلفة، لأن تلتمس من صناعتها عدم حلها بسبب اختلالها وظيفيًا. وبالمثل قد تضطر مجالس المستهلكين المحلية التى لديها مقترحات فوق المتوسط لأن تلتمس من اتحاداتها الأعلى، بما فى ذلك تضمين تفسير للظروف الخاصة التى تبرر طلباتها.

قد تستفيد الإعادة الخامسة فى إجرائنا الافتراضى كذلك من قاعدة أخرى لتسريع الإنتاج. وفى هذه المرة تضع مجالس التيسير تقديرًا استقرائيًا بناء على مرات الإعادة السابقة كى تقدم خمس خطط نهائية مختلفة يمكن التوصل إليها عن طريق تكرار الإعادة. وما سوف يميز الخطط الخمس عن بعضها هو أن كل منها سوف يسفر عن اختلاف طفيف فى المنتج الإجمالى والعمل المنفق ومتوسط الاستهلاك ومتوسط الاستثمار. وفى هذه الصورة سوف يصوت كل من يتأثر - على هيئة وحدات - لمصلحة واحدة من الخطط الخمس الممكنة. وسوف تكون كل خطة كيانًا متماسكًا يحتوى على مقومات الحياة والنمو. وما إن تُختار خطة من الخطط الخمس باعتبارها الخطة العاملة الأساسية، يمكن للوحدات أن تعدِّل طلباتها فى إعادة لاحقة بالتنسيق مع الخطة الأساسية إلى إن يتم التوصل إلى اتفاقات فردية كذلك.

مشكلة الآثار الخارجية

تركز المناقشة السابقة على الأفراد الذين يتقدمون بطلبات الاستهلاك وعلى العمال وأماكن العمل التى تتقدم بمقترحات الإنتاج، وهى توضح كيفية توصيل ومقارنة المقترحات الخاصة بما يرغب المنتجون فى عرضه وبما يرغب المستهلكون فى المطالبة به، وكيفية تغيير كل فرد لمقترحاته، فى ضوء المعلومات ذات الصلة، إلى أن يتم التوصل إلى خطة. وتكمن فى منطق المناقشة وبنيتها كيفية التعامل كذلك مع الاستهلاك الجماعى، إلا أنه يجب علينا توضيح ذلك أكثر قليلاً.

الاستهلاك الجماعى

لنفترض أن الحى الذى تقيم فيه يرغب فى حمام سباحة جديد، أو أن بلدتك تريد توسيع منتزهها العام، أو أن الولاية ترغب فى تجديد نظام النقل العام بها. يقترح مجلس المستهلكين أيًّا من هذه الأشياء أو يقترحها جميعًا كجزء من خطته. وهناك جانبان لابد من أخذهما فى الاعتبار. أولهما أنه إذا كان لابد من حدوث الاستهلاك الجماعى، فمن الطبيعى أن تكون هناك آثار لما يجب إنتاجه. ولا يختلف هذا عما ينطبق على حزمة كاملة من طلبات الاستهلاك الخاصة مجتمعة. والتعامل مع هذا أشبه بحالة الاستهلاك الخاصة كما سبق وأوضحنا. ثانيًا: لا تزال هذه الأنواع من السلع الجماعية أولاً وأخيرًا سلعًا استهلاكية تفيد الناس، ولابد من تقييدها فى ميزانيات المستهلكين وأخذها بعين الاعتبار، مع الاهتمام بأثرها على من ستؤثر عليهم، والمفترض أنهم هم الذين يطلبونها ويستفيدون منها.

سيبدو فى اللمحة الأولى أن هناك قضايا جديدة. سيناقش مجلس الحى المسألة ويقرر المطالبة بحمَّام سباحة. وإذا أُقر الاقتراح، سوف يطالَب أهل الحى فى ميزانيات استهلاكهم بنصيبهم العادل فى السعر الإرشادى، وهو السعر الذى قد يتغير بدوره أثناء مرات إعادة الخطة. وإذا كان المبلغ المطلوب كبيرًا جدًا – أى إذا شعر سكان الحى أنهم سيُضطرون للتخلى عن الكثير من حصتهم الاستهلاكية؛ كى يحصلوا على حمَّام السباحة – فسوف يتنازلون عن الطلب. وإذا كان المبلغ الذى يجب عليهم دفعه من ميزانياتهم للحصول على حمَّام السباحة مقبولاً منهم، فسوف يصرون على طلبهم؛ هذا إذا سلمنا بأنهم يرغبون فى الحصول على حمَّام السباحة.

كل شيء على ما يرام حتى الآن، غير أنه ستنشأ بعض المشاكل. يعيش لارى Larry ولانس Lance فى الحى. سيسبح لارى فى الحمَّام ولن يسبح لانس. فهل كلاهما مطالب بنصيب، أم أن لارى وحده هو المطالب بذلك؟ لنفترض أن الحمَّام سوف يستخدمه ويستمتع به أشخاص من البلدان المحيطة كذلك. ربما كان حى لارى ولانس هو الذى اقترح إنشاء الحمَّام، ولكن إذا كان سيُبنى، ألا ينبغى على كل من سيستفيدون منه أن يتحملوا جزءًا من التكلفة؟ وماذا كان سيحدث لو أن العكس هو الصحيح؟ ماذا لو كان للحمَّام أثر ضار على توصيل المياه للمنازل المجاورة له؟ كيف يؤثر من يعانون من تبعات قرار إنشاء الحمَّام على قرار اقتراح الحمام وعلى عملية التخطيط الخاصة بالمجلس الذى ليسوا حتى أعضاءً فيه؟

أو لنتأمل نفس المشكلة على نطاق أوسع. لنفترض أن مواطنى ولاية ميشيجان قرروا من خلال مجالسهم ومداولاتهم الكافية المطالبة بشكل جماعى بإقامة سد لتوليد الكهرباء؛ كى يحل محل مجموعة من المولدات الكهربائية التى تعمل بالفحم وتلوث البيئة بصورة رهيبة. كيف يقر أهل ميشيجان المطالبة بذلك فى عملية التخطيط؟ بل كيف تخصص ميزانية السد فى ميزانيات استهلاك أهل ميشيجان؟ هل سيدفع المواطنون المصابون بالربو الذين يعانون معاناة ضخمة من التلوث الناتج عن الفحم أكثر من هؤلاء الأقل انزعاجًا من التلوث؟ بل ما هو أكثر من ذلك أنه سوف يتضح أن التلوث من محطات توليد الطاقة التى تعمل بالفحم يؤذى شيكاغو، وبقدر أقل مدنًا أخرى فى ولاية إلينوى. ألا ينبغى أن يتحمل هؤلاء المواطنون الذين سوف يستفيدون من بعض تكاليف السد الجديد؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يتم هذا؟ وما مقدار ما يدفعونه وما هو تأثيرهم على المداولات؟

أو لنفترض العكس، يقترح أهل ميشيجان مشروعًا ضخمًا ما لن يفيد سكان إلينوى، بل سيضرهم. مرة أخرى، كيف يكون لسكان إلينوى التأثير المناسب؟ بل لنجعل الأمر أكثر تعقيدًا ونفترض أن سائر أنحاء البلاد تتمتع بهواء نظيف. أليست هناك قضية العدل؟ لماذا ينبغى أن يسدد أهل ميشيجان الفاتورة، حتى ولو كانوا الأكثر تأثرًا، إذا كانوا فى واقع الأمر يعانون من ظروف جوية أسوأ من المتوسط فى الأساس؟ ترجع أجوبة الاقمشاركة عن هذه الأسئلة إلى منطق التنظيم القائم على المجلس والتخطيط المشاركى المفهوم على أنه عمليات تشاورية اجتماعية.

أولاً: على عكس الأسواق، نريد نحن قرارات بشأن السلع تحسب حساب التكاليف والفوائد الاجتماعية الكاملة. ونريد سعرًا إرشاديا للسلع يعكس كل آثارها كأفضل ما يمكننا تحقيق ذلك.

ثانيًا: نريد أن يكون لكل المتأثرين بالقرارات التأثير المتناسب عليها.

ثالثًا: حين يقدَّم اقتراح يؤثر على أعداد كبيرة من الأشخاص، فإننا لا نرغب فقط فى أن يقرَّر الاقتراح الذى صيغ فى البداية تقريرًا صحيحًا. بل نرغب كذلك فى أن يسمح النظام بتحسين الاقتراح، بل وتيسيره.

لنفترض أن اقتراحًا ما له آثار خارجية سلبية. فبالإضافة إلى عمل حساب هذه الآثار بطريقة صحيحة، لم لا نعدِّل الاقتراح للحد من هذه الآثار أو القضاء عليها بالمرة؟ ولا ينبغى لعملية التخطيط المشاركى أن تشجع اتخاذ كل المتأثرين قرارات بشأن المقترحات فحسب، بل على أن يكونوا قادرين كذلك على تعديل تلك القرارات وتحسينها. فحين يطالب الحى الذى أسكن فيه بإنشاء حمَّام سباحة، أو تطالب ميشيجان بسد، فإن الاحتمال الأكبر هو أن من لهم علاقة بالأمر ليس تحت أيديهم المعرفة الكاملة بمن يعيشون فى الأحياء أو الولايات الأخرى أو بحكمهم. ونحن لا نريد فقط إدخال تأثير القرار الخاص بهؤلاء الآخرين، بل كذلك أفكارهم وبراعتهم إذا كانت ستتأثر.

لتحقيق هذه الغايات، فإنه حين يقترح سكان مجلس صغير فى اقتصاد المشاركة بعض الاستهلاك الجماعى المرغوب (حمَّام سباحة أو تغيير نظام التزود بالطاقة)، لا يجب أن يحظى الاقتراح بالدعم داخل مجلسهم فحسب، بل لابد أن يسلِّم كذلك للمجالس الأكثر شمولاً الأعلى منه. وبذلك قد يتجه الاقتراح من الحى إلى البلدة ثم إلى المدينة فالمقاطعة، وهلم جرا، وبالمثل فإنه قد يتجه من الولاية إلى الإقليم ثم إلى الدولة ككل.

إذا اقتُرِح إنشاء حمَّام سباحة فى الحى الذى أقيم فيه، أو إقامة سد فى ولايتى، وإذا كان هناك مستفيدون خارج منطقة المجلس المتقدم بالاقتراح، فإن مؤيديه يتطلعون برفعهم إياه إلى المستويات الأعلى إلى أن يصبح اقتراحًا من المجلس الأعلى مستوى، على أمل أن يتحمل كذلك كل من يستفيدون منه على المستوى الأعلى ثمن استهلاكه، بدلاً من مطالبة المجموعة الفرعية داخل المجلس صاحب الاقتراح بكل التكلفة وحدها.

وفى المقابل، إذا كان لدينا نحن اقتراح له أثر سلبى خارج دائرة مواطنى مجلسنا، فإنه من المفترض بعد تصعيده أن تبدى دوائر أوسع عدم رضاها عنه. وفى هذه الحالة كذلك يُصعَّد الاقتراح إلى مجلس أعلى مستوى، إلا أنه من المحتمل فى هذه المرة أن يعدَّل من خلال المداولات لتصحيح آثاره السلبية أو وضعها فى الحسبان. والفكرة هى أنه بغض النظر عن مصدر المقترحات، فإن استهلاك السلع الجماعية يحظى فى النهاية بالرعاية فى

المستوى الذى يكون لها فيه الأثر الأكبر، ويجرى فى هذا المستوى تعديلها وتنقيحها قبل الموافقة عليها. وفى هذا الوقت فقط يقدم الاقتراح للمنتجين والمستهلكين لتقدير تكاليف الفرصة وغير ذلك.

فماذا عن توزيع سلطة إبداء الرأى بشأن هذه القرارات، وتسديد ثمن الأشياء؟ فى الحالة شديدة المثالية سيؤثر كل فرد على الاختيار بما يتناسب مع مدى تأثير الاختيار عليه. وبالمثل سيكون لكل منهم نصيب فى التكلفة يتناسب مع مدى استفادته.

يتخذ أعضاء المجلس القرارات بالوسائل التى تشمل نقل المعلومات بشأن خواص القرار وبشأن ردود أفعال الناس تجاهه، وكذلك المداولات بخصوص التنقيحات المحتملة وغير ذلك، ومن خلال مجموعة متفق عليها من قواعد التصويت. وتقول المبادئ الاقمشاركية إن علينا اختيار كل هذه الآليات لتحقيق النتيجة الأكثر احتمالاً التى تضع فى حسبانها كل المعلومات والآثار ذات الصلة، وتستهلك الوقت والجهد المتناسبين مع الأمر موضع البحث، لا أكثر. وليست هناك إجابة صحيحة واحدة عن السؤال الخاص بكيفية تحقيق هذا كله. فقد يشعر شخص ما أنه ينبغى علينا مع كل قرار أن نحاول بقدر المستطاع تمثيل الآراء المتباينة. وقد يشعر آخر أنه على امتداد عملية التخطيط كلها هناك الكثير من مثل هذه القرارات وإذا أخطأنا قليلاً فى بعض منها، فسوف يكون الابتعاد عن الكمال قد بلغ الحد المتوسط. ولذلك فلم لا نؤدى عملاً جيدًا، ونوفر كذلك الوقت الإضافى اللازم لأداء عمل يكاد يكون كاملاً، حين نعلم أن الانحرافات فى كل قرار سوف تعوضها بطريقة أو بأخرى الانحرافات فى القرارات الأخرى؟

هناك كذلك اتجاهات أخرى. ولكن المهم هو أنه بعكس الأنظمة الأخرى التى تقرر فيها النخبة النتائج دون أى اهتمام بمعظم المعلومات ذات الصلة أو ذات الأثر الأكبر، أو بإرادة معظم المتأثرين، أو بمزايا الطرق المستخدمة، فإن هذه الاعتبارات تعد أساسية فى الاقمشاركة.

لنأخذ حالة حمّام السباحة فى الحى. فقد اقترحه شخص يعيش هناك، ويحظى بتأييد آخرين، ولذلك فهو يقدمه باعتباره اقتراحًا محددًا. ويبدى الأعضاء ردود أفعالهم. ومن الواضح أن الاقتراح يتناسب مع فئة كبيرة من القرارات التى تُتخذ عادة من خلال أسلوب معين لاتخاذ القرار؛ لنقل إنه التصويت بالأغلبية من جانب الحى كله. فى حال إقرار الاقتراح فإنهم يتبنونه مع الخطة الخاصة بكيفية تسديد الفاتورة فى أنحاء الحى. وبعد ذلك يُصعَّد الاقتراح إلى المستوى التالى من المجالس. وإذا كان من فى المجالس الأعلى

سيضارون منه، فإنهم يبدأون النقاش من جديد، وربما يرفضون الاقتراح، أو يضيفون تعديلات كثيرة تجعله مقبولاً عن طريق تقليل الآثار الضارة أو القضاء عليها، وهو الأمر الأكثر احتمالاً. ويمكن كذلك أن يحدث نقاش بين المستويات، مما يؤدى أيضًا إلى التنقيحات. وإذا شعر الحى أن على الدوائر الأوسع المساعدة بالمال، فإنه يُصَعِّد طلب الحمَّام ليس باعتباره اقتراحًا منتهيًا، بل على أنه التماس بأن يتبناه المجلس الأعلى مستوى بصفته اقتراحه هو، بدلاً من أن يتولى الحى أمره وحده.

فماذا لو فشل التصويت الأول فى مجلس الحى؟ فى هذه الحالة يكون أمام المقترحين عددٌ من الخيارات: فهؤلاء الذين يؤيدون الاقتراح يمكنهم تشكيل مجموعة فرعية ويجمِّعون جهودهم لاقتراح حمَّام السباحة باعتباره جزءًا من مخصصات الاستهلاك الشخصية الخاصة بهم. وكما هو الحال بالنسبة لطلبات الاستهلاك الفردية الأخرى، فإنه إذا كان فى ذلك ضرر للآخرين، يمكن للحى أن يتدخل، وإذا لم يكن هناك ضرر فإنه يوافق على طلبات الاستهلاك الفردية التى فى حدود مستويات الاستهلاك المتوسطة. ومع ذلك، فإنه لكون هذه طلبات استهلاك فردية، فسيكون على المتقدمين بها التخلى عن مساعدة الآخرين فى الحى بالمال فى بناء الحمَّام. والخيار الثانى الذى يمكن السعى إليه فى حال فشل التصويت الأول فى مجلس الحى هو أن يتجه المتقدمون بالاقتراح إلى المجلس الأعلى التالى، كى يروا إن كان بإمكانهم إقناع تلك الجهة بتمويل إنشاء الحمَّام أم لا، مع أن معارضة مجلس الحى سيكون لها وزنها القوى ضد تمويل الحمّام.

يتشابه الموقف إلى حد كبير فى حال إقامة ميشيجان لمشروع ضخم سوف يؤثر على الأشخاص فى أنحاء الولاية، أو فى إلينوى كذلك. تعالج أولاً كل منفعة من منافع الاستهلاك الجماعى المقترحة فى عملية التخطيط أولاً: لتحديد مستوى المجلس المناسب الذى يتناولها بالبحث؛ للتأكد من التعامل بشكل مناسب مع كل آثارها الإيجابية والسلبية. وبعد ذلك تكتشف المداولات سمات الاقتراح وآثاره على مختلف المستفيدين وغير المشاركين وسواهم. كما تعرض ردود الأفعال. وتجرى المداولات. وأخيرًا: تتخذ القرارات باستخدام قواعد التصويت التى يختارونها باعتبارها مناسبة أكثر من غيرها للحالة التى هم بصددها.

أثناء المفاوضات نفسها، تعدَّل المقترحات فى مسعى للتوصل إلى مقترحات يرغب فيها الجميع أو تحظى على الأقل بقبول ضخم. ولنأخذ سد ميشيجان على سبيل المثال. لنفترض أنه سوف يؤدى إلى تهجير أناس كثيرين. من الممكن (افتراضًا) أن يكون أول اقتراح قد أتى من مدينة تقع على مسافة بعيدة جدا من الموقع المقترح لإقامة السد تسعى

للحصول على تزويد أفضل بالطاقة وهواء أنقى، وربما تجاهلت الآثار الصعبة للسد التى سيعانى منها المهجرون. ومع مرور الاقتراح خلال مستويات المجالس المتصاعدة، يكتسب السكان المحليون الذين سيهجَّرون معلومات عنه، وينضمون للمداولات. وعلى فرض الأثر الضخم الذى سيعانون منه، فإنهم سيقومون بدور قوى، حيث تعطى لهم الفرصة لبيان شعورهم بالرعب من الفكرة. ويجرى تغيير الاقتراح ليشمل الأشخاص الذين سيعوَّضون فى منطقة السد، حيث ستقدم لهم منازل جديدة فى مواقع يختارونها هم، ليصل الأمر إلى إعادة بناء بلدتهم، حيث يدخل ذلك كله ضمن تكلفة السد.

المهم فى هذا كله أن التعامل مع السلع ذات الأثر الجماعى الكبير يكون عن طريق المداولات التى تصل إلى اختيارات تحاول إدماج إرادة المتأثرين بطريقة مناسبة، وتعديل المقترحات وتنقيحها لكى تصبح مثلى، وتوزيع ما يُدفع لهم بما يتفق مع الفوائد التى تحققها، وإذا اقتضت الضرورة صُححت الآثار السلبية أو دُفعت عنها التعويضات.

هل يتحقق هذا كله بصورة كاملة؟ ليس دائمًا. هل هناك نزاعات أو أخطاء؟ بالطبع. فهذه هى العمليات الاجتماعية التى يمكن أن تخطئ. ولكن على النقيض من الأسواق والتخطيط المركزى، تنشأ النتائج الإشكالية عن التجاهل والخطأ وليس بسبب نقاط الضعف التى ترفع دائمًا من شأن بعض الجماعات وتجعل جماعات غيرها خاضعة، وتُدخل معلومات محدودة فحسب، وتُستخدم الإجراءات الاستبدادية. بل إن البيان السابق لكيفية تعامل التخطيط المشاركى مع السلع الجماعية والآثار الخارجية يكشف أن عملية التخطيط لها آثار إضافية على الاستهلاك الفردى تتعدى تلك التى أوضحناها من قبل.

الاستهلاك الفردى

لنتأمل أحد مدخنى السجائر. فى أفضل عالم ممكن، ينبغى ألا يعكس سعر السجائر (على فرض أنها غير مجرَّمة قانونيًا) فحسب الأمور المعتادة الخاصة بالعمل وغيره من المكونات التى تدخل فى إنتاج السجائر، بل كذلك آثارها على من لا يدخنونها وعلى الجهاز الصحى الذى يهتم بهؤلاء. فكيف يوضع سعر السجائر فى الاقمشاركة؟ ما مدى اتفاقه مع أفضل عالم ممكن؟ من يدفع التكاليف ومن يتمتع بالفوائد؟

ينبغى أن يدفع المدخن ثمن الأثر الضار للسجائر على الصحة الذى قد يقرره المجتمع. ستكون الرعاية الصحية مجانية، ولكن لماذا ينبغى أن يسدد الجميع فاتورة الرعاية

الصحية التى تنشأ نتيجة للاختيارات المتوقعة التى يمكن تحاشيها؟ ومن ناحية أخرى، ماذا عن إصابات الملاعب أو حتى الحمْل؛ هل هى مماثلة؟ من الواضح أن هناك قضايا تتعلق بماهية جوانب آثار السلع، التى تعد مسئولية المستفيدين، وماهية الجوانب التى تعد بالفعل جزءًا من مسئوليات المجتمع. وليس هناك ضرورة لأن نبحث هنا أبعاد كل المتغيرات الخاصة بالسلع كافة. فالمهم بالنسبة للاقمشاركة هو تلك المؤسسات التى تتوصل إلى تقديرات لهذه الأمور.

بذلك، فإنه إذا كان توقعنا المعيَّن بشأن ما سيقرره الناس مناسبًا، فسوف يتضمن سعر السجائر مكوِّنًا لتغطية تكاليف الرعاية الصحية للمشاكل الطبية التى تنشأ عن تدخين السجائر. قد تكون التكلفة كبيرة. ولكن ماذا عن التدخين السلبى؟ فى هذا الصدد تكون السجائر سلعة جماعية. وإذا اقترح مجلس محلى إجمالاً استهلاك كمية إجمالية من السجائر - ٥ آلاف كرتونة مثلاً - وكان استهلاكها غير منظم بالمرة، فإن الأثر الضار الناتج عن التدخين السلبى سيكون ضخمًا. وسوف يصيب الرعب المجالس التى تريد بيئة صحية على مستويات كثيرة من جراء طلب الاستهلاك الإجمالى. فماذا يحدث؟ تتشاور المجالس، كما حدث فى الأمثلة السابقة.

الاحتمال الأول: هو تنفيذ القيود التى ستقلل الآثار الضارة، كأن تكون هناك أماكن يُحظر فيها التدخين. والخيار الثانى: هو فرض رسوم تغطى تكاليف أنظمة التهوية والنفقات الطبية. والاحتمال الثالث: هو تغيير المُنْتَج نفسه لتقليل آثاره الضارة. أما الاحتمال الرابع: فهو الحظر الأكثر جرأة على المنتج بكامله، على أساس أنه ليست هناك طريقة للحد من الآثار الضارة بما يكفى للسماح باستهلاكه الآمن. وكما هو الحال بالنسبة للاستهلاك الجماعى الأكثر نمطية، المهم هو أن تناقش السلع الفردية التى تنتج عنها آثار جماعية ضارة بشكل جزئى على المستوى الفردى، حيث يقول كل مستهلك إنه يريد السجائر أو لا يريدها، وحين تناقشها المجالس الأكبر ستضع فى اعتبارها إجمالى استهلاك كل الأعضاء وآثاره الأكثر اتساعًا.

هناك مثال أخير، لنتأمل مشتريات البنزين لإحدى السيارات. المستهلك يريد بنزينًا؛ كى ينتقل من مكان لآخر. لنتجاهل للحظة الخيار الواضح الخاص بتوفير سيارات تحرق الوقود بطريقة أنظف، ونقل عام أفضل، وغير ذلك، مفترضين أن هذه الخيارات لم تتحقق بعد. يكون المستهلكون فى وضع يطالبون فيه بالبنزين لسفرهم فى ضوء الفهم الواضح لمقدار المسافة التى يرغبون فى قطعها، وكذلك ظروف العمال الذين ينتجون البنزين

ويوزعونه، وتكاليف الفرصة الخاصة بالتخلى عن الاستعمالات الأخرى للبنزين والأصول الأخرى المستخدمة فى إيجاد البنزين. وبالمثل فإنه عن طريق إعلام المستهلكين من خلال السعر الإرشادى المرتفع والمعلومات الكيفية أن حرق البنزين له آثار خارجية ملوِّثة ذات تكلفة مرتفعة، سوف يقلل المستهلكون طلباتهم بناءً على ذلك (بينما نفترض أن ينادوا كذلك بأنماط نقل أفضل). والمشكلة هى كيفية ترجمة أثر التلوث الذى يصيب مواطنين بعيدين ومختلفين إلى معلومات كيفية وأسعار إرشادية معدلة بطريقة مناسبة تُنقل إلى مستهلكى البنزين؟ كيف يمكن بالنسبة لحالة البنزين أو أية منتجات شبيهة أخرى أن تصبح ما نسميها حاليًا الآثار الخارجية للتعاملات فى الاقمشاركة عوامل مرجحة أساسية فى التسعير وبالتالى فى اختيارات المستهلكين؟

إذا لم يكن هناك من يسعى للحصول على هواء نظيف، فلن تكون هناك قضية مطروحة للنقاش. وبطبيعة الحال، ليس هناك اقتصاد يضع فى حسابه الأفضليات التى لا يعلن عنها أحد، ولكن إذا كانت الدوائر المحلية أو الإقليمية، أو الأوسع من ذلك ترغب من خلال مجالسها فى الحصول على هواء نظيف، ففى هذه الحالة يصبح الموقف شبيهًا بحالة السجائر. لنفترض أن مجموع طلبات الحصول على البنزين التى تتلقاها مجالس لوس أنجلوس يصل إلى مليار جالون - أو ليكن ما يكون هذا الرقم - من استهلاك البنزين فى العام المقبل. سوف ييسر الأثر التراكمى - فى حال تبنى الطلبات - النقل، ولكنه سوف يجعل نوعية الهواء أكثر سوءًا بما يَنْتُج عن ذلك من مرض وغيره من مشاكل. وسوف يصر المواطنون الذين يخافون على صحتهم، ويعملون من خلال مجالسهم المحلية والمدنية والإقليمية، على أن يشمل تقدير مجلس لوس أنجلوس الأكبر حجمًا تكاليف التلوث - الإجراءات القانونية والنفقات الطبية والوقت الضائع فى المرض وغير ذلك - ويحث على وضع معايير انبعاث أكثر صرامة وعلى غير ذلك من تغييرات فى اختيارات الاستهلاك. وسيكون هناك كذلك تشاور جماعى، لأن هناك أثرًا جماعيًا. والنتيجة هى أنه بينما يكون لكل مستهلك بنزين اختيار فردى، تؤثر آثار المجتمع الأكثر اتساعًا كذلك على هذا الاختيار برفع التكلفة الإرشادية من ناحية، ونقل المعلومات التى تساعد دفع التعديلات فى الخيارات من ناحية أخرى.

خاتمة

الغرض من هذه الحالات الخاصة التى تتناول الاستهلاك غرض ثلاثى:

(١) لقد أردنا تحديد تسعير وخواص التخطيط المشاركى التشاورية بخصوص السلع العامة وما تسمى حاليا بالآثار الخارجية، سواء أكانت سلبية أم إيجابية.

(٢) وأردنا كذلك نقل مقاربتنا ثنائية المسار لموضوعه. ونحن نتحدث من ناحية عن المؤسسات الأساسية مثل مُرَكَّبات العمل المتوازنة، والمكافأة على الجهد والتضحية، والتخطيط المشاركى، وديمقراطية المجالس. ولكى نفعل ذلك عرضنا المعايير والملامح الصعبة. ومن ناحية أخرى فإننا لكى نوضح معنى هذه الملامح المحدِّدة عرضنا كذلك سياقًا أكثر تفصيلاً للملامح الأكثر افتراضية التى قد تتباين داخل اقتصادات بعينها ومن اقتصاد لآخر، مع اكتشاف الكثير من الاحتمالات وتنقيحها فى المستقبل.

(٣) كما أردنا التأكيد على أن النتائج فى المجتمع تنشأ من العملية الاجتماعية. وتميل الأوصاف المكتوبة إلى أن تكون جامدة ومنطقية وأشبه بالرياضيات. ولكن الظروف الواقعية التى يبينها هذا الملخص تتضمن فى حقيقة الأمر تفاصيل لا آخر لها. فليس هناك شىء مثل المكافأة الكاملة على الجهد والتضحية، ومُرَكَّبات العمل المتوازنة توازنًا كاملاً، ونعت كامل الدقة لحق إبداء الرأى المتناسب تناسبًا كاملاً فى القرارات، وليست هناك طريقة أفضل من غيرها لكل الخطوات المرتبطة بمحاولة تحقيق هذه الأهداف فى كل سياق ممكن. إن ما فعلناه هو تكوين رؤية يعزز منطقها هذه الأهداف وتقترب عملياتها الاجتماعية من الأهداف فقط بسبب الجهل أو لتوفير الوقت عن طريق تسوية المفاوضات بطريقة مقبولة وليست كاملة، لا بسبب بعض العجز أو التحيز المنظم الذى يعوق هذه الأهداف بشكل مستمر وعنيد. وإذا كنا نقارن النموذج الاقتصادى المشاركى "المثالى" بالنموذج الرأسمالى "المثالى" أو النموذج الخاص باشتراكية السوق أو النموذج الاشتراكى المخطط مركزيًا، فإن اقتصاد المشاركة يحقق أهدافنا إلى أقصى حد ممكن، بينما الاقتصادات الأخرى تنتهكها بانتظام. وإذا كنا لا نبحث عالم النماذج الكاملة السامى وإنما عالم العمليات الاجتماعية الواقعى، تصبح الحجة أقوى؛ لأن النقص فى الإنجاز الاقمشاركى ونحن ننتقل من النظرية إلى العالم الواقعى متواضع جدا، ولكن النقص فى أداء النماذج الأخرى ضخم ومدمِّر.

قدمنا لكم بذلك توضيحًا للطريقة الثالثة لتحقيق التخصيص الاقتصادى فيما بعد الأسواق والتخطيط المركزى. وربما يجد معظم القراء دليلاً الآن على أن تنفيذ الاقمشاركة ممكن. وحين نتناول النقد المحتمل لاقتصاد المشاركة، فإننا نتناول كذلك المخاوف مما إذا كانت لتنفيذه آثار ضارة تتعلق بأمور كالكفاءة والحوافز وغيرها من المخاوف المعقولة أم لا. إلا أنه ينبغى علينا أن نقول للاقتصاديين المحترفين الذين يقرأون هذا الكتاب: إننا نقدم فى كتاب The Political Economy of Participatory Economics (Princeton University Press 1991) وكذلك على الموقع الإلكترونى www.parecon.org نموذجًا رياضيًا يبين تقارب الاقمشاركة السامى وكفاءته وما فيه من سمات الاستقرار مقارنة بتلك التى أبدتها النماذج المشابهة الخاصة باقتصادات السوق والاقتصادات المخططة مركزيًا، إلى جانب إدراك أن تكلفة الفرصة الاجتماعية تساوى فائدتها الحدية الحقيقية بالنسبة للمجتمع. بعبارة أخرى يحقق الاقمشاركة إنتاجية مألوفة، وأهدافًا تخصيصية أفضل مما تحققه الأنظمة القديمة، كما يتعدى ذلك إلى تعزيز العدل والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية - على عكس الأنظمة القديمة التى تدوس على هذه القيم.

الفصل التاسع

ملخص ودفاع

لديّ الشجاعة لأن أصدق أن الناس فى كل مكان يمكنهم الحصول على ثلاث وجبات فى اليوم من أجل أجسامهم، وعلى التعليم والثقافة من أجل عقولهم، وعلى الكرامة والمساواة والحرية من أجل أرواحهم. وأصدق أن ما حطمه رجال لا يفكرون إلا فى أنفسهم سوف يعيد بناءه رجال يفكرون فى غيرهم... وليس التقدم الإنسانى آليًا ولا حتميًا؛ إذ تواجهنا فى الوقت الراهن حقيقة أن غدًا هو اليوم. كما يواجهنا إلحاح الآن الشرس. وفى لغز الحياة والتاريخ الغامض هذا هناك شىء كأنك متأخر أكثر من اللازم... وهذا معناه أنه ليس هناك وقت للرضا بالذات وعدم المبالاة. فهذا وقت للعمل النشط والإيجابى.

مارتن لوثر كنج

ما هى المسافة التى قطعناها حتى الآن؟ ما الذى يميز اقتصاد المشاركة؟ وكذلك بما أننا لن نصل إلى معالجة جادة للمخاوف التى تبدو مقنعة بشأن الاقمشاركة قبل الباب الرابع، وبما أن بعض القراء قد لا يكونوا على استعداد للقفز إلى تقدير فوائده قبل تفنيد مشاكل رئيسية بعينها، فلم لا يكون هناك عيب فى الاقمشاركة بالطرق الكثيرة التى كان معظم الناس يشعرون بالقلق منها فى البداية؟

مجالس العمال ومُرَكَّبات العمل المتوازنة

كما أوضحنا حتى الآن، سوف تتولى فى الاقمشاركة مجالس العمال الديمقراطية تنفيذ الإنتاج. ويمكن للجميع التقدم للحصول على وظائف وعضوية فى المجلس الذى يختارونه، أو تشكيل مجالس عمال جديدة مع من يرغبون. وسوف تُدار القرارات داخل

المجالس إدارة ذاتية. وسوف يضمن توزيع المعلومات المناسبة، وأفضليات وسائل التعبير، وعمليات اتخاذ القرار أن يؤثر كل فرد على النتائج بما يتناسب مع مقدار تأثير النتائج عليه. ولتيسير ذلك سوف يوازن الاقمشاركة مهام العمل الفردية من أجل المرغوبية ومن أجل التمكين داخل وحدات أماكن العمل وفيما بينها.

كى نعود إلى هذه النقطة الرئيسية، بتفصيل أكثر نقول: إن كل اقتصاد ينظم مهام العمل فيما اعتدنا على تسميتها "وظائف" تشمل كل المهام التى سوف يؤديها فرد واحد. وفى الاقتصادات التراتبية تتضمن معظم الوظائف عددًا من المهام المتشابهة وغير المرغوبة وغير المُمَكِّنة نسبيًا، بينما تتكون وظائف قليلة من مهام مرغوبة ومُمَكِّنة نسبيًا. فلم ينبغى أن تكون حياة بعض الناس العملية أقل مرغوبية من غيرها؟ ألا يتطلب أخذ العدل مأخذ الجد وظائف أو أعمال متوازنة من أجل المرغوبية؟ وبالمثل إذا كنا نريد أن يحصل الجميع على فرص متساوية للمشاركة فى اتخاذ القرار بحيث يُترجم الحق الشكلى فى المشاركة إلى حق فعلى فى المشاركة، ألا يتطلب ذلك موازنة مُرَكَّبات العمل من أجل التمكين؟ فإذا كان بعض الناس يمسحون الأرضيات طوال الأسبوع بينما يراجع آخرون الخيارات التكنولوجية الجديدة ويحضرون اجتماعات التخطيط، أليس واقعيًا أن نظن أن أفراد الفئة الأولى ستكون لهم جميعًا فرصة متساوية فى المشاركة كتلك التى يتمتع بها أفراد الفئة الثانية؛ لأن كل منهم له صوت واحد فى مجالس العمال وكرسى على طاولة القرارات؟

لا تستلزم مُرَكَّبات العمل المتوازنة إنهاء التخصص. كما أنها لا تنكر الحاجة إلى الخبرة. بل على العكس من ذلك، وكما أوضحنا من قبل، سوف يؤدى كل فرد فى الاقمشاركة - بما فى ذلك الاختصاصيون والخبراء - عددًا معقولاً من المهام التى سيكون بعضها ممتعًا والبعض الآخر أقل متعة، وسوف يكون بعضها أكثر تمكينًا والبعض الآخر أقل تمكينًا، حتى أنه على مدى فترة معقولة سيكون الأثر التمكينى الشامل لكل وظيفة هو نفسه أثر كل الوظائف الأخرى.

والمقولتان اللتان عادة ما تُساقان ضد مُرَكَّبات العمل المتوازنة هما:

(١) الموهبة نادرة والتدريب مكلف اجتماعيًا، ولذلك فليس من الكفاءة أن يؤدى الموهوبون مهام وضيعة.

(٢) تتجاهل مطالبة الجميع بالمشاركة مشاركة متساوية فى القرارات الاقتصادية تتجاهل حقيقة أن البعض يمكنه أداء وظيفة ما أفضل من غيره بكثير.

باختصار، وتمهيدًا لمراجعة معالجة أكثر شمولاً ستظهر فى موضع لاحق من هذا الكتاب، كيف يرد أى خبير اقمشاركى على هذه الاعتراضات؟ هناك مبالغة فى مقولة إن "الموهبة نادرة" المعارضة لموازنة مُركَّبات العمل. فإذا افترض أحد أن معظم القوة العاملة ليس لديها مواهب مفيدة اجتماعيًا قابلة للتدريب، لكانت النتيجة صحيحة فى هذه الحالة. وإذا افترض أحد أنه لا يمكن أن يكون لدينا أكثر مما لدينا ممن يؤدون مهام تحتاج إلى مهارة، لكانت هذه المقولة صحيحة. إلا أن الافتراضين غير صحيحين. صحيح أنه ليس لدى كل شخص الموهبة لأن يصبح جرَّاح مخ، وصحيح أن هناك كذلك تكاليف اجتماعية لتدريب جَرَّاحى المخ. إلا أنه ليس صحيحًا أن كل من يمكنه ذلك يفعله. وكذلك فإن لدى معظم الأشخاص بعض المواهب المفيدة اجتماعيًا التى تقتضى تنميتها بعض التكاليف الاجتماعية. والاقتصاد الكفء كفاءة مثالية يحدد أكثر المواهب المفيدة اجتماعيًا لدى كل شخص وينميها. وإذا جرى ذلك، فإنه فى هذه الحالة تكون هناك تكلفة فرصة كبيرة، بغض النظر عمن يغيِّر مباول السرير ولم يعد استنتاج أنه ليس من الكفاءة إلى حد كبير بالنسبة لجرَّاحى المخ أن يغيروها صحيحًا. فعندما يكون على چو Joe الذى يعمل جرَّاحًا فى الوقت الحالى أن يغير المباول كذلك، فإننا قد نخسر بعض المُنْتَج المحتمل الذى يمكننا تدريب چو ومواهبه من التمتع به؛ على فرض أنه يمكنه بدلاً من ذلك إجراء جراحة معقدة طوال اليوم. ولكننا لا نتخلى عن الجراحة بالكامل بطبيعة الحال. كل ما فى الأمر أن يكون لدينا أشخاص يُجْرى كل منهم الجراحات لوقت أقل. وحين تدخل سو Sue – التى تغير مباول السرير فقط فى الوقت الحالى – فى عملية تنشئة اجتماعية وتعليم واكتساب خبرة على رأس العمل، فإن ذلك يبرز أفضل قدراتها، ونحصل نحن على أفضل تلك القدرات التى كانت مكبوتة فى ظل النموذج القديم.

ما هو التبادل؟ قبل أن نحصى ونعد، لابد كذلك من تأمل الانتقال من موقف الظلم، وما ينتج عنه من خطأ واستياء، إلى موقف التضامن، مع الأخذ فى الحسبان أثر ذلك التغيير على الأخلاق والمُنْتَج، وكذلك على العلاقات الاجتماعية بشكل أكثر اتساعًا. إن ما يقال ضد مُركَّبات العمل المتوازنة على أساس أنه فى المتوسط عند الانتقال من مجتمعنا الحالى إلى المجتمع المقترح سوف نفقد كميات ضخمة من المُنْتَج مقولة عنصرية ونوعية sexist وطبقية، لأنها تؤكد أن هؤلاء الذين يبدون مواهب قليلة فى تنظيمات العمل التراتبية الخاصة بالشركات لديهم بالفعل مواهب قليلة، بدلاً من أن تكون لديهم مواهب متنوعة تدفنها البُنى الاجتماعية المدمِرة والعمل الذى يشل العقل. كما أنها تتسم بقصر النظر، أو

ربما كانت بالأحرى تركز اهتمامها على الربح أو تهتم بالإنتاج، حيث تُهَوِّن من فوائد الإدارة الذاتية والتضامن والتنوع والعدل التى يمكن تعزيزها جميعًا عن طريق إدخال مُرَكَّبات العمل المُرَكَّبة، حتى ولو كان المجتمع يحصل نتيجة لذلك على مُنْتَج أقل من موتسارت أو أينشتاين Einstein (مع أنه من الأرجح اكتشاف آخرين لديهم مَلَكَة إنتاجية أضخم كانت ستظل لولا ذلك تمسح الأرضيات بطريقة مهينة للأبد، أو تموت مبكرًا بسبب سوء التغذية، بسبب ذلك).

بطبيعة الحال، تكون هناك حاجة إلى الخبرة فى الظروف التى تتعقد فيها نتائج القرارات ولا تكون واضحة الوضوح الكافى. إلا أن الاختيار الاقتصادى يقتضى منا تحديد النتائج وتقييمها. وهؤلاء الذين لديهم خبرة فى أمر من الأمور قد يتنبئون بنتائج القرارات بصورة أفضل كثيرًا من غير الخبراء. ولكن هؤلاء المتأثرين بأمر من الأمور سيعرفون أكثر من غيرهم إن كانوا يفضلون نتيجة ما أو غيرها. ولذلك فإنه بينما تقتضى الحاجة إلى الكفاءة دورًا مهماً للخبراء فى تقرير النتائج المعقدة، تتطلب الكفاءة كذلك أن يقرر من يتأثرون بالنتائج التى يفضلونها. وبالطبع فإن الخبراء لا يقررون الأشياء، بل إن لديهم مهارات، مثل الأيدى الدقيقة لإجراء جراحة المخ. ولذلك فأنا لا أريد أن يقرر لى جَرَّاح إن كان ينبغى أن تُجرى لى جراحة أم لا، ولكنى أريد أن يتولى الجرَّاح الفتح، وليس أنا أو أى مواطن آخر.

يعنى هذا أنه إذا كنا نسعى للحصول على القرارات المثلى، فإنه من الخطأ إبعاد المتأثرين بالقرار عن اتخاذه (بعد أن يكون الخبراء قد حللوا النتائج وناقشوها) كما أنه من الخطأ منع الخبراء من بيان نتائج الاختيارات المعقدة ومناقشتها قبل أن يسجل من يتأثرون بها رغباتهم.

ولا يلغى اتخاذ القرار المدار ذاتيًا - الذى يُعرَّف بأنه مُدْخَل اتخاذ القرار بما يتناسب مع درجة تأثر الفرد بالنتيجة - الخبراء، وإنما يقصر ما يقومون به على دورهم اللائق ويمنعهم من سلب دور ليس عادلاً أو ديمقراطيًا أو كفئًا. والقول بأنه يعوق يقظة الخبراء اللائقة ليس نقدًا فى محله لوضع مُرَكَّبات العمل المتوازنة، ذلك أنه لا يعوقها فى واقع الأمر.

مجالس المستهلكين
والمكافأة مقابل الجهد والتضحية

سوف ينتمى كل فرد أو أسرة أو وحدة معيشة إلى مجلس استهلاك الحى. وسوف ينتمى كل مجلس حى إلى اتحاد يضم مجالس الأحياء يمثل منطقة فى حجم التقسيم الإدارى أو المقاطعة الريفية. وسوف ينتمى كل تقسيم إدارى إلى مجلس استهلاك المدينة، وسوف تنتمى كل مدينة أو مقاطعة إلى مجلس الولاية، وسوف ينتمى كل مجلس ولاية إلى مجلس الاستهلاك القومى. والغرض الأساسى من هذا التداخل لمجالس المستهلكين هو السماح لأنواع الاستهلاك المختلفة بالتأثير على أعداد مختلفة من الناس. ولا يوحى عدم الترتيب لمشاركة كل هؤلاء المتأثرين بأنشطة الاستهلاك فى اختيارها بفقدان الإدارة الذاتية فحسب، بل كذلك بأنه إذا لم تراع أفضليات البعض أو أسيء عرضها، فسيكون هناك كذلك فقدان للحساب الصحيح المناسب للأفضليات. وأحد عوائق السوق الخطيرة هوعدم سماحها المنتظم بالتعبير عن رغبات الاستهلاك الاجتماعى على قدم المساواة مع التعبير عن رغبات الاستهلاك الخاص. وفى وجود مستويات مختلفة من الاتحادات التى تساهم على قدم المساواة فى إجراء التخطيط المشاركى يمنع هذا التحيز من الحدوث فى اقتصاد المشاركة.

يقدم أعضاء مجالس الأحياء طلبات الاستهلاك مصحوبة بتقديرات الجهد التى يعدها أقرانهم فى أماكن العمل بما يتفق مع المعايير الموضوعة هناك. ويُحسب العبء الاجتماعى باستخدام الأسعار الإرشادية. وبينما لا يرفض مجلس استهلاك الحى أى طلب استهلاك يبرره تقدير الجهد بدون سبب وجيه إلى حد بعيد (كأن يكون على سبيل المثال طلبًا لشراء مدافع رشاشة أو كميات كبيرة من السم أو غير ذلك)، يمكن للجيران التعبير عن رأيهم بأن طلبًا ما يفتقر للحكمة، ويمكن لمجالس الأحياء كذلك أن تقر الطلبات بناء على الحاجة إضافة إلى الجهد. ويمكن للأفراد أن "يقترضوا" أو "يدخروا" عن طريق استهلاك أكثر أو أقل مما يبرره مستوى جهدهم لمدة عام، ويمكن لأى شخص يرغب فى تقديم أى طلب لا يحمل توقيعه من أجل الاستهلاك الجماعى.

والسؤالان الرئيسيان هما: ما إذا كان مبدأ "لكل حسب جهده" عادلاً أم لا، وما إذا كان هذا المبدأ الخاص بالتوزيع يتساوق مع الكفاءة أم لا.

تجسد الاقتصاديات الرأسمالية مبدأ التوزيع الذى يقول "لكل حسب قيمة مساهمته الشخصية ومساهمة ما لديه من أملاك". وتعمل اقتصادات السوق الخاصة بالمشروعات

العامة طبقًا لمبدأ "لكل حسب قيمة مساهمته الشخصية". أما فى اقتصاد المشاركة فالسبب الوحيد الذى يجعل الناس يحصلون على مستويات مختلفة من الاستهلاك هو الفروق التى فى جهد العمل أو الاختلافات التى فى الحاجة؛ فى حال وجود ظروف خاصة. ونحن نعنى بالجهد أى شىء يمثل التضحية الشخصية بغرض تقديم سلع أو خدمات مفيدة اجتماعيًا. وإذا كانت مُرَكّبات العمل متوازنة بحق من أجل المرغوبية، وإذا كان الجميع يعملون على نفس المستوى من الكثافة، فحينئذ يمكن قياس الجهد من حيث عدد ساعات العمل. بينما تكون هناك مكافأة لاختلاف الكثافة. وفى ظروف أخرى، يمكن أن يأخذ الجهد شكل العمل فى وظيفة أقل جاذبية أو أكثر خطورة، أو دخول تدريب أقل قبولاً من عملية التدريب العادية.

كثيرًا ما قال الاشتراكيون: إن حقوق الاستهلاك التى تنبع من حيازة الأملاك الإنتاجية غير مبررة. فإلى جانب أنها تخلق استهلاكًا غير متكافئ إلى حد كبير، فإن الأساس المنطقى المعتاد هو أن من يحصلون على دخل أكثر يفعلون أقل مما يستحق ذلك الدخل، إن كانوا يفعلون شيئًا فى الأصل. فهم لا يساهمون فى قيمة الإنتاج الاجتماعى من خلال عملهم بأكثر مما يساهم به غيرهم، كما أنهم لمْ يقدموا أية تضحية أكبر من تلك التى قدمها غيرهم. ولكن الاقتصادى اليمينى الحائز على جائزة نوبل ميلتون فريدمان أوضح فى كتاب "الرأسمالية والحرية" Capitalisrn and Freedom نفاق إنكار المِلكية، بينما تغاضى عن التباين بسبب فروق الموهبة. ويتساءل فريدمان: "هل هناك مبرر أخلاقى للعائدات المرتفعة التى يحصل عليها الفرد الذى يرث من والديه صوتًا غير عادى يتمتع بطلب كبير يزيد فى قوته على مبرر العائدات التى يحصل عليها الفرد الذى يرث أملاكًا؟" بالطبع كان فريدمان يتحدث فى مصلحة الإرث الجينى والمالى، ولكن تحديه لا يزال تحديًا مشروعًا؛ ففى رأينا أن الرد الأمين على تحدى فريدمان هو "لا". فرغم الحقيقة التاريخية التى تقول: «إن الحيازة الخاصة للأملاك الإنتاجية خلقت ظلمًا اقتصاديًا أكبر بكثير مما خلقته المواهب المتباينة، فليس هناك ما هو أعدل بشأن يانصيب الميلاد من يانصيب الإرث». إن التضحية الفردية الأكبر التى تقدَّم فى إنتاج السلع والخدمات المفيدة اجتماعيًا أساسٌ مشروعٌ؛ للوصول إلى قدر أكبر من السلع والخدمات. ولكننا نرى أنه ليس لحيازة الأملاك أو امتلاك الموهبة، التى تجعل بالإمكان إنتاج سلع وخدمات أكثر قيمة، أى وزن أخلاقى.

وكما ذكرنا من قبل، فإننا نعتقد أن هذا يخلق مأزقًا أخلاقيًا لمن يؤيدون أنظمة السوق الخاصة بالمشروعات العامة. فإذا كانت الأجور تقرَّر عن طريق السوق، فسوف يكسب البعض أكثر مما يكسبه غيرهم ممن يعملون لفترة أطول وبجهد أكبر. ولكن إذا

كانت الأجور تقررها أحكام أجور السوق الغالبة الدينامية حسب الجهد، فسوف تحدد الأسواق الأسعار التى تنحرف عن تكاليف الفرصة الاجتماعية الحقيقية الخاصة بالسلع، مما يسفر عن نظام أسعار يسيء بانتظام الحكم على التكلفة والفوائد الاجتماعية (بل وأسوأ مما تسببه إخفاقات السوق الأخرى). وما من سبيل للتحايل على هذا المأزق فى اقتصاد فيه سوق عمل حرة.

فى المقابل، نجد فى اقتصاد المشاركة أنه بينما يستهلك الأفراد تبعًا لجهدهم فى العمل، يُحاسَب المستفيدون من موارد العمل النادرة طبقًا لقيمة هذه الموارد الفعلية، وتكلفة الفرصة الخاصة بهم، من خلال آليات التخطيط المشاركى. ويتحاشى ذلك ما هنالك من تناقض بين العدل وكفاءة التخصيص متأصل فى اقتصاد السوق.

ولكن ماذا عن وجهة النظر الشائعة التى تقول: «إن المكافأة حسب قيمة مساهمة الفرد الشخصية توفر حوافز فعالة، بينما المكافأة بناءً على الجهد لا توفر هذه الحوافز».

تنشأ الفروق فى قيمة مساهمات الأشخاص عن فروق الموهبة والتدريب والتعيين فى الوظائف والحظ والجهد. وما إن نوضح أن "الجهد" يشمل التضحيات الشخصية، التى تبذل فى التدريب، حتى يكون العامل الوحيد المؤثر على الأداء الذى يتحكم فيه الفرد هو الجهد. وبالتحديد، فإنه لا يمكن إحداث الموهبة ولا الحظ بالمكافأة. ولا تعزز مكافأةُ شاغل وظيفة ما، على مساهمة جوهرية بالنسبة للوظيفة نفسها، الأداءَ. وإذا كان التدريب يؤدَى بأموال عامة لا خاصة، فلا حاجة إلى أية مكافأة لحث الناس على السعى للحصول على التدريب. باختصار، إذا كنا نُدخل مكوِّن التدريب فى تعريف الجهد، فإن العامل المميِّز الوحيد الذى يؤثر على الأداء هو الجهد، والعامل الوحيد الذى ينبغى أن نكافئه لكى نُحَسِّن الأداء هو الجهد. ولا تتساوق مكافأة الجهد مع الكفاءة فحسب، بل إن مكافأة الآثار المجمعة للموهبة والتدريب الذى يجرى بالمال العام - وليس الخاص - والتعيين فى الوظائف والحظ والجهد لا تتساوق معه كذلك.

التخطيط المشاركى

المشاركون فى التخطيط المشاركى هم مجالس واتحادات العمال، ومجالس واتحادات المستهلكين، ومجالس تيسير الإعادة. وإجراء التخطيط سهل إلى حد كبير من

الناحية المفاهيمية. إذ يعلن مجلس تيسير الإعادة ما نسميها "الأسعار الإرشادية" الخاصة بكل الأسعار وفئات العمل ورأس المال. وترد مجالس المستهلكين واتحاداتهم بمقترحات الاستهلاك مستعينة بالأسعار الإرشادية الخاصة بالسلع والخدمات النهائية كتقديرات للتكلفة الاجتماعية الخاصة بتوفيرها. وترد مجالس العمال واتحاداتهم بمقترحات الإنتاج التى تورد المُنْتَجات التى ستكون متاحة والمُدْخَلات التى سيحتاجونها لإنتاجها، مستعينين كذلك بالأسعار الإرشادية كتقديرات للفوائد الاجتماعية الخاصة بالمُنْتَجات وتكاليف الفرصة الحقيقية الخاصة بالمُدْخَلات. وحينئذ يحسب مجلس تيسير الإعادة الطلب الفائض أو العرض الفائض الخاص بكل سلعة من السلع ويعدِّل سعر السلعة الإرشادى، برفعه أو خفضه فى ضوء فائض العرض أو فائض الطلب، وطبقًا للحساب المتفق عليه اجتماعيًا. واستفادةً من الأسعار الإرشادية الجديدة، تنقح مجالس المستهلكين والعمال واتحاداتهم مقترحاتها وتعيد تقديمها.

يقلل هذا الإجراء شيئًا فشيئًا المقترحات المبالغ فى تفاؤلها التى كانت ستصبح غير ممكنة لولا ذلك، لتصبح فى النهاية خطة ممكنة بطريقتين مختلفتين. وللحصول على موافقة مجالس المستهلكين الأخرى على طلبات المستهلكين التى تعتبرها جشعة وترى أنهم يطالبون بما يزيد عما تبرره تقديرات جهودهم، يضطر هؤلاء المستهلكون إلى تقليل طلباتهم أو تعديلها لتشمل أصنافًا أقل تكلفة من الناحية الاجتماعية. وللحصول على موافقة العمال الآخرين، تُضطر مجالس العمال التى تقل فوائد مقترحاتها الاجتماعية عن المتوسط، مقارنة بنسب التكلفة الاجتماعية، إلى زيادة جهودها أو كفاءتها. ويصل كل من العمال والمستهلكين بسهولة ليس إلى الأسعار الإرشادية التى تلخص الصورة الاقتصادية بكاملها فحسب، بل كذلك إلى البيانات النوعية والوصفية. ومع تكرار الإعادة تقترب المقترحات من الجدوى المتبادلة وتقترب الأسعار الإرشادية من تكاليف الفرصة الاجتماعية الحقيقية. وبما أنه لا يتمتع أى مشارك فى عملية التخطيط بأية ميزة أكثر من سائر المشاركين، فإن الإجراء يولِّد العدل والكفاءة فى وقت واحد. وتصل المشاورات الاجتماعية فى المجالس إلى مقترحات معقولة للاستهلاك الجماعى فى ضوء تكاليف الفرصة الحقيقية ومنها إدخال التنقيحات المرغوبة التى تقلل الآثار السلبية وتزيد الآثار الإيجابية. وفيما يتعلق بالمخاوف المحتملة بشأن إمكانية ظهور الآثار الجانبية السلبية أو غيرها من آثار التخطيط المشاركى التى تطغى على فوائده، فسوف نبحث ذلك فى الفصول المقبلة.

الخلاصة

نحن نرى أن القضية المطروحة فى غاية البساطة. فاقتصاد المشاركة يقوم على مجالس العمال والمستهلكين، ومُرَكَّبات العمال المتوازنة، والمكافأة مقابل الجهد والتضحية، والتخطيط المشاركى، واتخاذ القرار المدار ذاتيًا. وهو لذلك يرفض المِلكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتنظيم مكان العمل الخاص بالشركات وتخطيط الأسواق والتخطيط المركزى. وبدلاً من سيطرة الرأسماليين أو المنسقين على العمال، فإن الاقمشاركة اقتصاد يقرر فيه العمال والمستهلكون معًا وبشكل تعاونى خياراتهم الاقتصادية وما تحققه لهم من فائدة بطرق تعزز العدل والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية. وليس فى الاقمشاركة طبقات.

ويمكن تلخيص الخيار الذى يمثله الاقمشاركة كما يلى:

(١) هل نريد تجربة وقياس قيمة مساهمة كل فرد فى الإنتاج الاجتماعى والسماح للأفراد بالاستفادة من الإنتاج الاجتماعى بما يتماشى مع ذلك، أو حتى مع قدرته التفاوضية أو ملكيته، أم أننا نريد أن تقوم أية فروق فى حقوق الاستهلاك على الفروق فى التضحيات الشخصية التى تقدم عند إنتاج السلع والخدمات؟ بعبارة أخرى، هل نريد اقتصادًا ينفذ معيار "لكل حسب قيمة مساهمته الشخصية أو أملاكه أو نفوذه" أم اقتصادًا يخضع لمعيار "لكل حسب جهده"؟

(٢) هل نريد أن تتخيل قلة من الناس تضع تصورًا لعمل الكثيرين وتنسقه؟ أم أننا نريد أن يكون لدى الجميع الفرصة للمساهمة فى القرارات الاقتصادية؛ كى يروا درجة تأثرهم بنتائج تلك القرارات؟ بعبارة أخرى، هل نريد الاستمرار فى تنظيم العمل حسب تراتب الشركات، أم أننا نريد مجالس ديمقراطية زائد مُرَكَّبات عمل متوازنة من أجل التمكين؟

(٣) هل نريد بنية للتعبير عن أفضليات المستهلكين تنحاز إلى جانب الاستهلاك الفردى ضد الاستهلاك الاجتماعى؟ أم أننا نريد أن يكون من السهل تسجيل الأفضليات الخاصة بالاستهلاك الاجتماعى، وكذلك الأفضليات الخاصة بالاستهلاك الفردى؟ بعبارة أخرى، هل نريد أن يتنافس المستهلكون مع بعضهم البعض باعتبارهم مشترين مشتتين، أم أن يتعاونوا فى اتحادات مجالس المستهلكين المتداخلة؟

(٤) هل نريد تحديد القرارات الاقتصادية عن طريق التنافس بين الجماعات المؤلبة المشتركة بطريقة ديمقراطية وعادلة وفعالة؟ بعبارة أخرى، هل نريد ترك القرارات الاقتصادية للسوق أم نريد تبنى التخطيط المشاركى؟

أوضحنا فى هذا الكتاب، وأوضحنا بتفصيل أكبر فى كتاب Quiet Revolution in Welfare Economics (Princeton NJ; Princeton University Press, 1990) وكذلك على الموقع الإلكترونى http://www.parecon.org، السبب فى أن الأسواق لا تتوافق مع العدل وتقضى على التضامن بانتظام. كما أوضحنا السبب فى أن الاقتصادات سوف تستمر فى تدمير البيئة، والسبب فى أن وجهة النظر الأساسية الخاصة بالحياة الاجتماعية توحى بأن الآثار الخارجية هى القاعدة وليس الاستثناء، وهو ما يعنى أن الأسواق تسىء بشكل روتينى الحكم على التكاليف والفوائد الاجتماعية وتسىء تخصيص الموارد الإنتاجية النادرة. كما أوضحنا أنه بينما يحتمل أن تحقق الأسواق الرؤية الليبرالية الخاصة بالحرية الاقتصادية الفردية فى تصرف الشخص فى قدراته وأملاكه الشخصية بالطريقة التى يختارها هو، فإنها غير متساوقة مع الهدف الأساسى الخاص بالإدارة الذاتية للجميع.

فى ختام هذا الملخص، نعتقد أن من يكيفون أنفسهم مع نماذج السوق التنسيقية "الاشتراكية" أو غيرها، يفعلون ذلك بصورة ليست بالمنطقية ولا الضرورية. فالاختيار غير منطقى، لأن الخبرة السلبية الخاصة بالتخطيط الاستبدادى لا يمكن أن تفند بحال من الأحوال قدرة التخطيط المشاركى. والاختيار غير ضرورى، لأن رؤية الاقتصاد العادل الديمقراطى التى تعزز التضامن فيما بين المشاركين فيه تتسم بالجاذبية والإثارة مثلما كانت دائمًا، وهى الآن لها أهميتها.

الفصل العاشر

تقييـــم الاقمشاركة

لا تكون للأعمال قيمة إلا حين تسمح بظهور أعمال أفضل منها.

ويليام فون همبولت

عرضنا فى الباب الأول قيم العدل والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية والإنجاز والتنمية واللاطبقية باعتبارها قيمًا مرشدة. وقد قيَّمنا المؤسسات الاقتصادية المهمة بشكل أساسى، وكذلك الرأسمالية والسوق والتنسيقية والاشتراكية المخططة مركزيًا والإقليمية الحيوية. وقد رفضنا كل هذه النماذج باعتبارها معوقة للقيم المفضلة عندنا.

بعد أن عرضنا اقتصاد المشاركة، من المناسب أن نقيِّمه تقييمًا موجزًا كذلك. فما مقدار ما يحققه اقتصاد المشاركة من نجاح إزاء العدل والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية والإنجاز والتنمية واللاطبقية؟ بعد أن تصورنا الاقمشاركى جاعلين هذه القيم مرشدة لنا، لن يكون مستغربًا إلى حد كبير أن نرى أنه حقق نجاحًا كبيرًا فى اتباعها. والسؤال المُلِّح هو إذا كانت له أوجه قصور أخرى تعرض هذه المزايا للخطر أم لا؟ وسيكون هذا هو موضوع الباب الرابع، حيث سنتناول بالبحث الانتقادات المختلفة التى عبَّر الناس عنها بشأن الاقمشاركة، ونرد عليها بقدر الإمكان.

العدل

ما هو العدل بأى حال من الأحوال؟ التعريف الجيد للعدل هو أنه حالة يحصل فيها كل شخص على ما يستحقه مقابل ما قام به، ولا يحصل أحد على أكثر من ذلك (ولا أقل). وبالطبع يسلم هذا جدلاً بمسألة المعنى الخاص بكلمة "يستحق".

لقد تناولنا بالفعل "الاستحقاق" بإسهاب يجعل ما سيقال هنا حشوًا وإطنابًا. فالاقمشاركة يكافئ الجهد والتضحية. وإذا ظن المرء أن القيام بذلك عدلاً، فسوف يؤيد

الاقمشاركة على هذا الأساس. أما إذا ظن المرء أن مكافأة صك المِلكية عدلاً، فمن المؤكد أنه لن يؤيد اقتصاد المشاركة باعتباره عادلاً. وبالمثل فإنه إذا ظن المرء أن مكافأة المُنْتَج - أو الحظ أو التدريب من حيث مساهمتهما فى المُنْتَج - عدلاً، مقارنة بمكافأة الجهد والتضحية فحسب، أو حتى بالإضافة إلى مكافأة الجهد والتضحية، فلن يؤيد الاقمشاركة كذلك. وإذا ظن المرء أن مكافأة التأثير عدلاً، فلن يؤيد الاقمشاركة بالطبع.

بالمثل يوازن الاقمشاركة بين ظروف العمل لكى يكون للجميع حياة عملية منجزة، وفى حال إخفاقه فى ذلك، يعوِّض من لهم ظروف أقل من المتوسط بمكافأتهم أكثر من غيرهم نسبيًا. وكذلك فإنه إذا كان هناك من يؤيد العدل كما عرفناه - أى ضرورة أن يكون دخل الأشخاص الاقتصادى وظروفهم مقبولة بصورة مشابهة - وإذا كان المرء يعتقد أن المؤشر الصحيح للموازنة المفصل هو الجهد والتضحية، فسوف يؤيد نموذج الاقمشاركة.

ليس فى الاقمشاركة آلية لتكديس المِلكية أو القدرة التفاوضية، وما من سبيل لاستغلال أى منهما لزيادة الدخل. وليست هناك طريقة لترجمة حظ المَلَكَة الوراثية أو الوضع النسبى إلى دخل أكبر. كما أنه ليست هناك طريقة للحصول على ظروف أحسن مع عدم تخفيض الدخل، أو إذا كانت للمرء ظروف أسوأ فليست هناك طريقة لتكبير الدخل. فالاقتصاد يكافئ الجهد والتضحية وحدهما مكافأة مادية.

يترتب على ذلك أنه إذا كنا نتمسك بنفس معيار العدل الذى رفضنا به العديد من الأنظمة الاقتصادية فيما سبق، فإن الاقمشاركة يحقق نجاحًا مثيرًا للإعجاب. ولن يحصل فى اقتصاد المشاركة كل شخص على ما يستحق على وجه الدقة باستمرار، ولكن الانحرافات لن تكون منتظمة، ولن تثرى أى قطاع على حساب آخر، وسوف تحدث بسبب أخطاء فى الحكم، وأحيانًا بسبب سوء النية الذى يتسم به شخص دون الآخرين، وليس بسبب الفروق التى يحث عليها النظام.

التضامن

يوحى التضامن بأن الأفراد داخل الاقتصاد يحترمون ظروف ورفاهية بعضهم بعضًا كجزء من الحياة الاقتصادية. كما يعنى أن النشاط الاقتصادى يعزز الروابط الاجتماعية والتعاطف، بدلاً من أن يكون له أثر لا يراعى البعد الاجتماعى. والمقصود بالتخطيط المشاركى هو تحقيق التضامن، فكل فرد يكسب دخلاً زائدًا فقط، من خلال بذل

جهد أكبر مما كان يبذله من قبل أو بزيادة الدخل الأساسى الخاص بالجميع فى وقت واحد. ولا يمكن لأحد أن يزيد دخله بأخذه نصيبًا كان سيذهب إلى غيره لو لم يأخذه هو؛ فنحن لا نزيد دخلنا بإنقاص دخل الآخرين، وإنما بالتوافق مع الآخرين فحسب. وبالمثل فنحن نحسِّن ظروف عملنا إذا تحسن مُرَكَّب عملنا المتوازن وليس بطريقة أخرى. ولكن إذا تحسَّن مُرَكَّب عملى على المتوسط، فمن المؤكد أن متوسط كل فرد غيرى سيتحسن كذلك. وحين يكسب فرد، يكسب الجميع.

هذه السمات تختلف اختلافًا كبيرًا عن الديناميات الرأسمالية النمطية، مما يدعم حجة الاقمشاركة. ولكن هل يتلاشى البريق إذا نظرنا نظرة أكثر عمقًا، ؟ لنتأمل محاولة الاختيار بين مقترحات الاستثمار المختلفة فى مكان عملك أو فى الاقتصاد ككل. ما هى المعايير، التى نستخدمها لإصدار حكم بشأن ما إذا كان أحد الأمور المستحدثة أفضل من غيره؟ لنفترض أنك شخص جشع لا يهتم بالآخرين، فى هذه الحالة ستكون الإجابة هى أنك ستضع فى اعتبارك أثر الأمر المستحدث على وظيفتك ودخلك. ولكن فى اقتصاد المشاركة سوف يؤثر الأمر المستحدث على دخلك فقط من خلال أثره على إجمالى المنتج الاجتماعى، ومتوسط المنتج الاجتماعى للفرد. وحتى إذا كنت جشعًا فى الإدلاء بصوتك، فإن عليك تقييم المصلحة الاجتماعية. وقد لا يختلف الأشخاص بشأن أى الاختيارات سيكون له أثر اجتماعى أفضل. ومن المؤكد أن تقع أخطاء، ولكن فى الاقمشاركة يكون النمط الذى نتقدم به نحن جميعًا نمطًا شديد الاجتماعية وليس مناوئًا للمجتمع.

فماذا عن ظروف العمل؟ المنطق متطابق. فأى أمر مستحدَث فى مكان عملك ليس أكثر قيمة بالنسبة لك من أى أمر مستحدَث فى مكان آخر، إذا كان للأمر البعيد أثر أفضل على مُرَكَّبات العمل المتوازنة من الأمر القريب. فكل منا يكسب حين يتحسن المتوسط الإجمالى. ولذلك فإنه لكى نسعى لتحقيق مكسب ما، لابد أن يضع كل منا المتوسط نصب عينيه.

خلاصة القول بسيطة ومدهشة: إذا أراد الأشخاص الرحماء فى نظام السوق الارتقاء، فإنهم يُجْبَرون على القيام بأعمال ضد مصلحة المجتمع. أما فى الاقمشاركة فإنه حتى إذا أراد الأشخاص المناوئون لمصلحة المجتمع الارتقاء، فلابد أن يقوموا بأشياء إيجابية من الناحية الاجتماعية؛ ذلك أن نظام السوق يولِّد اتجاهات تنافسية أداتية instrumentalist تقضى على التضامن حتى بين من لديهم ميل شخصى لأن يكونوا رحماء. بينما يعزز النظام الاقتصادى المشاركى التضامن والتعاطف حتى بين من لولاه

لكانوا أنانيين ومناوئين لمصلحة المجتمع. وبالطبع كان ذلك هو المعيار الأساسى فى بناء اقتصاد المشاركة. وسيكون الدليل النهائى على جدارة الاقمشاركة هو ما إذا كان يحقق الهدف كذلك حين نعالج قضايا لم تكن راسخة فى ذهننا عند تصورها أم لا. وهذا هو مركز اهتمامنا فى الباب الرابع من هذا الكتاب.

التنوع

فيما يتعلق بالتنوع، ينبغى أن تكون هناك خيارات اقتصادية متنوعة نختار من بينها ما يثرى حياتنا. وإضافة إلى ذلك، لا ينبغى لنا أن نجعل اختياراتنا من بين خيارات متنوعة مقيدة بضغط ما مستقل عن اتجاهاتنا نحن وميولنا، ولذلك لا ينبغى أن يكون هناك تنوع فى الخيارات المتاحة فحسب، بل كذلك فيما يستهلكه الناس أو فى الوظائف التى يختارونها من بين الخيارات المتاحة. وينبغى أن يكون لدينا تنوع فى النتائج التى تعكس تنوعنا من حيث الأفضليات. فكل شخص له خيارات كثيرة يظل شخصًا فريدًا عند اختيارها، حيث يقوم بالاختيارات التى تعكس ميوله ومواهبه واتجاهاته الفريدة، وليس ضغطًا معدِّلاً من الخارج.

على سبيل المثال، فإننا نتوقع فى مجتمع يعزز التنوع ألا تكون هناك ضغوط تضفى طابع التجانس وتجعل أعدادًا كبيرة من الناس تستقر على بضع خيارات فحسب، من بين عدد كبير من الخيارات، مما يؤدى إلى وجود مواقف متشابهة، ليس لأنها جميعًا ذات أفضليات شخصية متشابهة، بل لأنها ترضخ جميعًا لضغوط غالبة. فنحن جميعًا نشرب الماء وليس هذا بالتأكيد علامة من علامات الإذعان للضغط. بل إنه يكشف عن تشابه أساسى ينبع من طبيعتنا. ونحن جميعًا نرتدى الملابس، وهذا ليس دليلاً على إضفاء طابع التجانس المرهِق، وإنما على التاريخ والظروف المشتركة الحميدة. ولكن إذا ارتدى كثيرون منا زيًا ليس من باب الاتفاق غير المنحاز إلى جاذبيته الجمالية، أو العملية، بل للإشارة إلى أننا نرتديه مثل الآخرين – لأننا لو فعلنا غير ذلك، فسوف نعانى من خسارة ما – فسيضيع التنوع بسبب الضغط الذى يضفى طابع التجانس. أو إذا كان من بين كل أنواع الموسيقى الممكنة انقسم الناس إلى من يحبون الموسيقى الريفية، وهؤلاء الذين تعجبهم الموسيقى الكلاسيكية، وآخرون تروق لهم موسيقى الراب، وغيرهم تجذبهم موسيقى الروك. فإذا كان ما يحبه البعض يمكن توقعه من خلال صفات لا علاقة لها بأذواقهم الموسيقية التى تكونت لديهم بحرية حقيقية، بل يعكس فقط، أثر الكيانات المفروضة بالأمر وليس لها أية

علاقة بالمعنى الحرفى للكلمة بالموسيقى، فى هذه الحالة يمكننا بشكل منطقى استنتاج أن الأثر المجنِّس قلل التنوع وجعل الاختيارات الفردية محدودة. إن التنوع مسألة معقدة، ولكن تقييمها ليس مستحيلاً بصورة تامة.

البعد الآخر للتنوع هو أنه عند اتخاذ القرار ينبغى الاهتمام باحتمال الخطأ، ولذلك فمن الواجب بحث البدائل المختلفة إلى جانب الاختيارات المفضلة، حتى بعد اختيار الخيار المفضل، أو على الأقل ترك المسألة مفتوحة لبحثها فى المستقبل. ويجرى هذا لمنع الفاعلين من أن يصبحوا ثابتين فى مسار اختيار غير قابل للتبديل يحد من الإمكانيات المستقبلية أو يقلل نوعية النتائج المستقبلية. ببساطة، ينبغى ألا نضع كل البيض فى سلة واحدة إلا فى الحالات النادرة. فكيف إذن يحقق الاقمشاركة الغرض فيما يتعلق بالتنوع؟

بالنسبة للاقتصادات الأخرى، تُزال بعض مسببات الاختلاف، وهو ما قد يراه البعض على أنه تقليل للخيارات، وبالتالى تقليل للتنوع. والاقمشاركة ليس فيه رأسماليون ومنسقون وعمال، بل فاعلون اقتصاديون فحسب، ولذلك يختفى التفريق بين الطبقات. وبالمثل فإنك فى الاقمشاركة لا يمكنك اختيار استئجار عبيد أجراء، ولا بيع نفسك باعتبارك عبدًا أجيرًا. فقد اختفى هذان الخياران كذلك. وفى الاقمشاركة لا يمكنك تحويل الصفات الوراثية الإنتاجية وحدها إلى دخل أو نفوذ أكبر، وهذا خيار مفقود آخر. وهناك معنى قد تبدو فيه هذه التغيرات على أنها ضرب من التنوع، حيث انتقلنا من ثلاث طبقات إلى طبقة واحدة. ولكننا نرى أن هذا كالرأى الذى قللت فيه نماذج الرأسمالية التنوع بإزالة خيار أن تمتلك عبدًا أو تصبح ملكًا: فهى ليست على وجه الدقة نقاط ضعف كبيرة. ذلك أنه إذا كانت هناك طبقات فى مجتمع من المجتمعات، فإن كل فاعل يكون جزءًا من جماعة لها مصالحها المضادة لمصالح الفاعلين فى الجماعة الأخرى. وهذه المواجهة الجماعية بالإضافة إلى عمومية ظروف الطبقة الداخلية يؤديان معًا إلى إضفاء طابع التجانس داخل الطبقات، حتى وإن كانت تفرض التنافس فيما بينها. وإذا رفعنا المواليد فى المستشفى ولم نذكر سوى الطبقة التى ينتمى إليها أب كل منهم ثم طلبنا من الناس أن يتكهنوا بذوق كل طفل فى مرحلة لاحقة من الحياة، ففى ظل الرأسمالية سوف يكون تخميننا صحيحًا بنسبة كبيرة جدًا من الحالات بشأن عدد كبير جدًا من اختيارات الحياة. ويعنى هذا أن وجود الإنسان فى طبقة ما يقلل مجال الاختيار الذى ينتهى إليه الشخص. فهو يجعل بعض النتائج محتملة إلى حد كبير بغض النظر عن كل السمات الأخرى الخاصة بكل طفل؛ سواء أكانت سمات فطرية أو ترجع إلى تجارب الحياة (غير المنحازة) التى تتكشف شيئًا فشيئًا. وفى الاقمشاركة، حيث لا توجد طبقات، تختفى الآثار التى تضفى طابع التجانس لعضوية الطبقات.

تتسم بطاقة النقاط الخاصة بكيفية تأييد التنوع فى الاقمشاركة بالإيجابية من نواح أخرى كذلك. فالاقمشاركة لم يمح آثار طابع التجانس الطبقى فحسب، بل إنه يؤيد بوعى احترام مواقف الأقلية ويمنح آراء الأقلية المهزومة كل فرصة للإصرار على التأمين ضد ارتكاب الأغلبية للأخطاء. ويدمج هذا فى التخطيط المشاركى عن طريق الاحتفاظ بالبيانات السابقة ومن خلال الضوابط التى توضع للأسعار الإرشادية التى توفرها المعلومات الكيفية والمراحل الأولى من كل دورة تخطيط جديدة.

وفى المقابل، فإن نقطة ضعف الأسواق الأساسية التى نادرًا ما يناقشها أحد هى كونها تتجاهل حقيقة أن أفضليات الناس تتأثر بالظروف الاقتصادية، ففى حالة مواجهة شعب من الشعوب بعروض تتسم الأسعار التى تدفع مقابل بعضها بأنها مرتفعة جدًا والأسعار التى تدفع مقابل البعض الآخر منخفضة جدًا مقارنة بالتكاليف والفوائد الاجتماعية الفعلية، فسوف تميل أفضليات نظام السوق ناحية الأسعار المنخفضة وتبتعد عن الأسعار المرتفعة. وهذا الميل غير الدقيق لرغبات الناس الحقيقية سيدفع بدوره الأسعار غير الصحيحة فى الاتجاه الخطأ أكثر، ويستمر الأمر هكذا ليحدث أثر كرة الثلج. والنقطة الأساسية هى أن ظاهرة السوق هذه ليست عشوائية. فهناك دائمًا سوء تسعير منتظم للسلع، مع وجود آثار خارجية إيجابية أو سلبية. ويصبح الناس داخل النظام ذوى نزعة انفرادية إلى حد كبير بسبب تزايد تفضيل الاستهلاك الخاص على استهلاك السلع ذات الفوائد العامة بما يتعدى ما تبرره المقارنة الحقيقية للفائدة الفردية والجماعية لو كان هناك تسعير مبدئى مناسب. ولأن نظام الأسواق يشجع على السعى لتحقيق الربح، وليس الرفاهية الاجتماعية، فليس هناك ضغط على أى شخص كى يلاحظ هذه التطورات ويقللها. ويرى الرأسماليون أنه يمكن الحصول على الأرباح بإنتاج سلع أسىء تسعيرها، ويتبعون هذا السبيل بلا رحمة. وبناء على ذلك تصبح أفضليات الناس الخاصة بالاستهلاك مشوهة.

فى المقابل، يعوق التخطيط المشاركى حدوث هذه الظواهر بطريقتين سبق ذكرهما. فهو أولاً: يقيِّم الأصناف التقييم المناسب، بوضعه كل العوامل الاجتماعية والفردية فى الحسبان. وتتبع الانحرافات عن التسعير المناسب عن الأخطاء غير المقصودة، وليس التحيز المنتظم الكامن فى نظام التخصيص. ثانيًا: يعيد التخطيط المشاركى معايرة التقييمات والسلوك مع كل فترة تخطيط جديدة بما يهدف فى المقام الأول إلى منع الأسعار من الابتعاد عما ينبغى أن تكون عليه بناءً على الأخطاء السابقة التى تصر على التواجد فى الفترات المستقبلية. وهو يوفق بين الأذواق وأنماط السلوك المتساوقة مع الأفضليات المقدمة بشكل مستقل. والهدف هو الرفاهية الاجتماعية وليس الأرباح الخاصة.

بطبيعة الحال لا يضمن اقتصاد المشاركة الالتزام التام بالتنوع؛ فمن ناحية، لابد كذلك من تشجيع قطاعات المجتمع الأخرى، وخاصة مؤسسات المجتمع الثقافية. ومن ناحية أخرى ليس هناك نظام يحول دون كل أشكال التحيز، ومن باب أولى كل الأخطاء. ولكن ما يمكننا قوله بشأن الاقمشاركة هو أنه تجرى إزالة أفظع الضغوط الاقتصادية المعاصرة من أجل التوافق. فليس هناك توافق طبقى، أو ابتعاد للأسعار عن التمثيل الصحيح للأفضليات، أو سعى لتحقيق الربح الذى ينتهز الفرص، مهما كان ذلك مضادًا للإنتاج من الناحية الاجتماعية. ويرتقى الاقمشاركة بدلاً من ذلك بالتنوع؛ ليصبح القيمة الأساسية، ويستخدم اتخاذ القرار الذى يسمح بالاهتمام بآراء الأقلية، بل ويهتم بها، ويقيِّم المنتجات الاقتصادية التقييم الصحيح، ويعترف بالأثر الاقتصادى على أفضليات المستهلكين والمنتجين، ويتحاشى بوعى مسارات التسعير غير المعقولة.

قد يحدث أن يُعتبر العمل الإيجابى لنصرة المظلوم ضروريًا حتى فى الاقمشاركة، من أجل القضاء على التجليات المزمنة أو الآثار المستمرة للعنصرية والنوعية. ولا يسىء الاقمشاركة الحكم على هذا، ولكنه لا يتساوق مع تلك البرامج، بل ويمكن أن ييسرها فى واقع الأمر. ولأن الوظائف لن تختلف باختلاف الدخل أو التمكين، فمن الناحية الاقتصادية لن تكون الوظيفة الأقل أجرًا وأدنى مكافأة من نصيب جماعة عِرق race بعينه أو نوع gender بذاته يكلَّف بأدائها. ولأن الاقمشاركة ينشر المعلومات الاقتصادية الكيفية مجانًا، فمن الممكن جعل العدل العنصرى والنوعى من الأهمية بالقدر الذى يريده المجتمع.

الإدارة الذاتية

ما مقدار ما يحققه الاقمشاركة من نجاح فيما يتعلق بدرجة تأثير الناس على القرارات التى تؤثر عليهم؟

تُتخذ قرارات الاقمشاركة بأية طريقة كانت تسمح أفضل من غيرها لكل شخص بالتأثير على كل قرار بما يتناسب مع مقدار تأثير نتيجة القرار عليه. فهل من الممكن تحقيق ذلك طوال الوقت؟ بالطبع لا. ولكن هل يوفر الاقمشاركة السياق والمعلومات والدوافع بما يتفق مع هذا الهدف؟ نعم. فهذا ملمح من ملامحه المحدِّدة.

داخل أى مكان عمل هناك نوعان عريضان من القرارات. يشمل الأول: وضع الخطط الخاصة بالوحدة فهل ينبغى أن نستثمر الأموال فى تحسين مكان عملنا؟ ما مقدار المُنْتَج

الذى ينبغى أن يكون هدفنا، وما عدد من ينتجونه؟ أما النوع الثانى من القرار فيشمل: كيف نحقق فى كل شهر وأسبوع ويوم ما قررنا عمله؟

وهناك قرارات استهلاك عريضة كذلك: ما الذى أريده بشكل جماعى للجماعات التى أنا جزء منها؟ وما الذى أريده بشكل فردى لنفسى؟ وبعد أن أحصل على ما أردته، ما الذى أفعله به الآن؟

تتعلق قرارات التخصيص بصورة كبيرة بمستوى العمل والمُنْتَج الذى ينبغى وضعه، وما هى أسعار الصرف التى ينبغى أن توجد فيما بين الأصناف؟ وبالتالى ما هى الكميات النسبية التى ينبغى إنتاجها؟ ومن الذى ينبغى أن يحصل على أى دخل؟ والعديد من خيارات التنفيذ كتلك المتعلقة بمجالس التيسير.

وهكذا فلنتأمل بإيجاز - مع احتمال حدوث بعض التكرار - كل مجال فيما يتعلق بتقديره للإدارة الذاتية.

الإنتاج

لدينا فى مكان العمل مجالس تختلف فى حجمها عن فرق العمل الخاصة بالصناعات. ويسهِّل هذا تفاعلات الأشخاص على كل مستوى من مستويات المشاركة المستقلة أو الجماعية. فإذا اتخذ أحد المصانع قرارًا جماعيًا بشأن عمل ما يحدد أهداف فريق عمل بعينه، فى هذه الحالة تكون القرارات التى تحدد كيفية تحقيق هذا الفريق لتلك الأهداف شأنًا خاصًا به. وإذا كان الأمر كذلك، فسوف يتخذ مجلس الفريق القرارات، التى تلتزم من الناحية الداخلية بالمعايير التى ترشد مكان العمل ككل. ولكن كيف يتخذ كل مشارك هذه القرارات داخل مكان العمل ككل أو القسم أو الفريق، ؟

ليست هناك إجابة تصلح لكل أماكن العمل أو داخل كل مكان عمل بعينه بصورة عامة؛ ذلك أن للقرارات درجات متفاوتة من الأثر؟ فمن ناحية لا تؤثر معظم قرارات العمل التى نتخذها على مكان عملنا ومن بداخله فحسب، بل على كل من سيستهلك منتجاتنا ويستغل إنتاجنا فالمُدْخلات التى كان من الممكن استخدامها لإنتاج أشياء أخرى ربما تلبى حاجات أخرى. ولذلك لابد أن يكون للمستهلكين رأى فيما يجرى فى الإنتاج، تمامًا مثلما للمنتجين أثر بالطبع على ما يمكن للمستهلكين أن يختاروه. هل ينبغى أن يكون لمستهلكى

أجهزة الفيديو قدر من التأثير على ما ينتجه مصنع الفول السودانى؟ نعم، لأنه إذا كان مصنع الفول السودانى ينتج فول الصويا، سيكون لدى مزارعى الدجاج كميات أقل من علف الصويا، مما يزيد مُنْتَج اللحم البقرى، مما يؤثر على إنتاج الجلود، مما يخفض جزءًا من إنتاج اللدائن، مما يقلل من حجم اقتصادات ضخمة فى إنتاج اللدائن، مما يرفع سعر أجهزة الفيديو. وتسوية هذه العلاقة المتداخلة المعقدة الخاصة بالإنتاج والاستهلاك يكون بالتخصيص - وفى حالتنا التخطيط المشاركى - سوف نقيِّم آثار الإدارة الذاتية الخاصة بهذا التخطيط فيما بعد. أما الآن فلنفترض أن المستهلكين والعمال فى مكان آخر لهم مُدْخَل مناسب فى القرارات داخل مكان عمل بعينه، فماذا عن العمال أنفسهم الذين فى مكان العمل؟

تؤثر بعض القرارات على أنا وحدى تأثيرًا ضخمًا. وتؤثر قرارات أخرى عليك أنت وحدك. والبعض الآخر يؤثر على فريق عمل بعينه وعلى كل فرد فيه بالتساوى. وتؤثر بعض القرارات على ذلك الفريق وعلى كل فرد فيه بشكل غير متساو. وهناك نفس الاختلافات بالنسبة للمشروعات أو الأقسام أو مكان العمل ككل، أو حتى الصناعة برمتها. ولكن المهم هو أنه ليست هناك عملية واحدة لاتخاذ القرار يمكن أن توفر بصورة عامة التأثير بما يتناسب مع الأثر الواقع على كل شخص فى كل مرة. وما يلزم بدلاً من ذلك هو ما يوفره الاقمشاركة:

- تنظيم كل الفاعلين فى مجموعات فرعية محددة تحديدًا مناسبًا.
- منح كل من وحدات القرارات والعمل أو مجالس الإنتاج القدر المناسب من حق إبداء الرأى فى القرارات.
- القرارات التى توزع بهذه الطريقة على مستويات المجالس المختلفة، وتستخدم بدورها عمليات مناسبة داخل المجالس على كل مستوى: أحيانًا حكم الأغلبية القائم على صوت لكل فرد، وفى أحيان أخرى أغلبية الثلثين، وفى غيرها يكون لكل فاعل حق النقض، وفى كل حالة يمنح الوقت المناسب للإعداد مقدمًا للقرارات، أو للتقييم وإعادة التقييم، أو لأصوات الأقلية التى تؤيد الاختيارات النهائية أو تجربة عمليات البحث المماثلة.

عمومًا، لا يمكننا أن نقول إن الاقمشاركة سوف ينجح نجاحًا تاماً فى توزيع التأثير على قرارات الإنتاج بطريقة صحيحة. إلا أن ما يمكننا قوله هو أنه ليس هناك عائق هيكلى يحول دون ذلك، وأن هناك تحذيرًا محتملاً وضغطًا هيكليًا لمصلحة القيام به. فعلى سبيل المثال، ليس فى الاقمشاركة تراتب الشركات الذى عادةً ما يُخضِع بصورة أساسية ٨٠

بالمائة من السكان بحيث يكون لهم تأثير ضعيف أو لا يكون لهم أى تأثير بالمرة على اتخاذ القرارات الخاصة بعملهم، بينما يعطى حوالى ١٩ بالمائة قدرًا كبيرًا من التأثير على اتخاذ القرارات الخاصة بعمل الجميع، وإن كان هؤلاء يخضعون فى نهاية الأمر لواحد بالمائة يتمتع بكل القوة والنفوذ. وعلى النقيض من ذلك يؤثر الاقمشاركة التأثير المتناسب على القرارات، ويسمح بإصلاح الأخطاء، ويوازن التمكين والدخل بطريقة صحيحة. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لنظام بلا مجالس لأماكن العمل، ولا مُرَكَّبات عمل متوازنة، ولا مكافآت على الجهد والتضحية أن يكون الأفضل فى توفير الإدارة الذاتية المشاركية لعماله؛ على فرض أن العمال ليس لديهم هذه المجموعة المرنة من الظروف فى أماكن العمل الخاصة بهم فحسب، بل لهم كذلك مُدْخَل صحيح فى قرارات التخصيص، وهو ما سوف نقيِّمه فيما بعد. ولكن ماذا أولاً عن الاستهلاك؟

الاستهلاك

الاستهلاك نشاط اقتصادى له مُدْخَلات ومُنْتَجات، وهو من الناحية النظرية مثله مثل الإنتاج. وتشبه كذلك ديناميات القرارات الخاصة بالاستهلاك ديناميات الإنتاج. كما أن لدينا طبقات من المجالس المقصود بها تجميع من لهم صلة مشتركة باتخاذ القرار كالأفراد والأسر والأحياء والمقاطعات. وتوزَّع القرارات على هذه المجالس وداخلها بما يتفق مع الأثر الواقع على المجموعة أو الأفراد الذين تضمهم. وكما هو الحال بالنسبة للإنتاج، يحدد المستهلكون بشكل جماعى العمليات المناسبة الخاصة بأنماط القرارات المختلفة فى إطار مستوى مناسب من مجالس المستهلكين التى لا يجمع بينها سوى معيار الإدارة الذاتية المشترك. والنظام غير كامل، ولكن ليست هناك عقبات منتظمة تقف فى سبيل أن يكون لكل شخص مشارك التأثير المتناسب على اتخاذ القرارات. وكما هو الحال فى الإنتاج، فإن لدى المستهلكين كل الحوافز التى تجعلهم يسعون إلى أن يكون لهم التأثير المتناسب على اتخاذ القرارات الذى يصل إلى عدم إضاعة وقت أكثر من اللازم، فى محاولة إضافة أقصى قدر من الدقة لكل عملية محاسبية، باعتباره مضادًا لاستمرارية الحياة.

يحدد فى الاقمشاركة كل فرد استهلاكه الشخصى إلى حد كبير وتؤثر أفضليات الشخص على الأسعار الإرشادية التى توفق بين كل الاختيارات. ولكل جماعة رأى واحد تقريبًا بشأن ما تقترح استهلاكه جماعيًا، مع وجوب مراجعة الاقتراح فى الدوائر الأكبر إذا كانت له آثار على ذلك المستوى كذلك.

وهناك طريقتان يمكن أن تؤثر بهما الاختيارات الفردية أو الجماعية على الآخرين، وبالتالى يجب أن يكون بإمكان الآخرين التأثير على اتخاذ القرار النهائى. فمن ناحية هناك الأثر الواضح عندما أقرر استهلاك دراجة، ولابد أن ينتجها أحد. وليس اختيارى بلا آثار على من يقومون بالعمل الخاص بإنتاجها. وبالمثل فإننى إذا استهلكتها، ففى هذه الحالة لا تتوافر المُدْخَلات اللازمة لإنتاج منتج آخر قد يريده شخص آخر.

إذا افترضنا للحظة أن التخصيص يراعى بشكل متناسب الأثر المتبادل لقرارات الإنتاج والاستهلاك المختلفة، وأن مجالس الاستهلاك كذلك تخصص بدقة التأثير على نصيب المستهلكين فى كل قرار، فماذا عن حقيقة أنه حين أحصل على أصناف الاستهلاك الخاصة بى وأقرر كيفية استهلاكها، قد تكون هناك آثار على الآخرين نتيجة لذلك أيضًا، مما يعنى أنه كان ينبغى أن يكون للآخرين تأثير فى البداية على اتخاذ القرار الخاص بما إذا كنت سأحصل عليها بالفعل أم لا.

ولنفترض أننى لا أطالب بالكثير من الحليب أو العصير، وإنما بالكثير من البراندى والفودكا حتى يبدو أننى مدمن خمر (أو موزع) أو أننى سأصبح كذلك. ولكن مع ذلك يكون الحجم الإجمالى للبراندى والفودكا الذى يسعى مجلسنا للحصول عليه لا بأس به فى رأى المنتجين. فهذه ليست مشكلة بالنسبة للمنتجين، ولكن من المحتمل أن يكون لاختيارى أثر سلبى على عائلتى وجيرانى ومجتمعى الصغير. ويصدق القول نفسه على ما إذا كنت على وشك شراء الكثير من الألعاب النارية مثلاً، أو منظومة صوتية sound system خارجية تناسب ملعبًا رياضيًا وليس فناء منزلى الخلفى الملاصق لأفنية خلفية كثيرة. من المفيد أن تعكس أسعار هذه الأصناف آثارها الاجتماعية الأوسع، إلا أنه قد لا يكون مفيدًا بما يكفى. فهذه الاختيارات قد تجوز من وجهة نظر التخصيص الواسعة على نطاق أكبر، إلا أنها لا تجوز حين يُنظر إليها من ناحية أكثر محلية.

المهم هو أن للاستهلاك آثار خارجية متنوعة ويمكن أن تكون هذه الآثار صغيرة ولا بأس بها على المستوى الكونى، إلا أنها فى الوقت ذاته كبيرة وسلبية على المستوى المحلى. وبعض هذه الآثار واسع وعام ويتكيف معه نظام التخطيط المشاركى كأوسع ما يكون. فالثمن العام للكحول يعكس آثاره الاجتماعية والصحية، كما هو الحال بالنسبة للسعر الإجمالى للمنتجات التى تحدث التلوث. ولكن مع وجود بعض المنتجات ذات التقدير الصحيح إجمالاً، فإن التخصيصات المحددة يمكن أن تظل شديدة السلبية بسبب الآثار المحلية المحتملة. ولذلك ينص الاقمشاركة على أنه يمكن لأعضاء مجلس الاستهلاك أن

يقدروا بشكل جماعى أوامر الاستهلاك الفردى، حيث يشيرون إلى عدم رضاهم عن طلبات بعينها لها آثار خارجية شديدة السلبية ويبحثون عن العلاج الذى قد يتطلب نفقات إضافية، بل ويمنعون فى الحالات القصوى مجتمعين تلبية هذه الخيارات حين تكون غير مناسبة.

بعبارة أخرى، يمكن أن يرى الحى طلبًا خاصًا لكميات ضخمة من الكحول أو البنادق أو منظومة صوتية sound system خارجية مزعجة، إلا أنه رغم عدم زيادة استهلاك مواطنى الحى مجتمعين عن الحد، ومع استعداد المنتجين لتوريد المنتجات بالكمية المطلوبة، ومع بقاء الأشخاص المتقدمين بالطلبات فى حدود ميزانياتهم، فإن الحى قد يتدخل ويطلب تفسيرًا أولاً: (قد يكون الكحول لأغراض طبية أو للتجارب الكيمائية المنزلية، أو ربما تكون البنادق مطلوبة لاستخدامها فى إحدى لوحات الفن التجريدى، أو ربما تكون المنظومة الصوتية من أجل أجزاء سوف تخصص لغرض حميد ومختلف تمامًا أو غرض إيجابى جدًا). وبعد ذلك فإنه إذا وجد أن التفسيرات لا ترقى إلى المعيار المطلوب، تمنع هذه الأنماط من المشتريات بالفعل داخل الوحدات الجماعية. ويشبه هذا قوانين تقسيم المناطق المعاصرة التى تقول إنك لا تستطيع تعكير صفو السِلْم علىٰ سبيل المثال؛ ولكنها فى حالة الاقمشاركة ديمقراطية ولا تسعى للربح، وتنظم التفاصيل بحيث تعكس الاعتراف بأن هؤلاء المتأثرين بالقرارات ينبغى لهم التأثير عليها بصورة متناسبة. بل إن طلبات الاستهلاك الفردى المحددة والحوار الخاص بها يمكن أن تكون بدون ذكر أسماء.

لذلك فإنه بصورة عامة، وكما هو الحال بالنسبة للاستهلاك، ييسر التنظيم على هيئة مجالس المستويات المناسبة من المراقبة والتأثير المدارين إدارة ذاتية. ويحث النظام على عمليات اتخاذ القرار ذاتية الإدارة ويوفر وسائل إعادة التقييم وتحسينها باستمرار. ولكن ماذا عن التخصيص؟ هل يهم التخصيصُ الإدارةَ الذاتية فى شىء؟ وإذا كان الأمر هكذا، فكيف يكون ذلك؟

التخصيص

لنتأمل مجالس العمال ومجالس المستهلكين بالإضافة إلى نصائح الاقمشاركة بشأن تحقيق الإدارة الذاتية، ولكن على رأس هذا كله استخدام الأسواق للتخصيص. لن تقدم الأسواق التقييم الصحيح ولا المعلومات الكيفية التى تمكن العمال أو المستهلكين من وضع الأجندات واتخاذ القرارات الخاصة بهم. وسوف تجبر الأسواق العمال والمستهلكين على

اختيارات تنافسية دون مراعاة لمصالح الآخرين وميولهم هم، بل وتتعارض مع هذه المصالح وتلك الميول. وسوف تتطلب الأسواق من الشركات أن تكسب حصة السوق وبالتالى تحافظ على دخول عمالها أو تزيدها على حساب نوعية الحياة العملية الخاصة بهم. وسوف توزع الأسواق التأثير على اتخاذ القرار بما يتفق مع مستويات الدخل، وسوف تنحرف مستويات الدخل عن التوزيع العادل بسبب الحظ والظروف والأدوات والموهبة الوراثية والقدرة التفاوضية. ومع عدم وجود علاقة كبيرة لأى من هذه العوامل تبعًا لمقدار تأثر الشخص بالقرار، فهى التى تحدد مقدار تأثير كل شخص على اتخاذ القرارات. ذلك أن الأسواق تأخذ فى اعتبارها فقط أثر قرار الشراء أو البيع على المشترى أو البائع (بما يتناسب مع قدرتهما التفاوضية النسبية) متجاهلة الأثر الذى سيكون للقرار على الآخرين، بسبب الآثار الخارجية للإنتاج والاستهلاك. ولهذه الأسباب، تقضى الأسواق من النواحى النفسية والسلوكية والمادية على اتجاهات الإدارة الذاتية الخاصة بتنظيم المجالس.

لكن ماذا عن التخطيط المشاركى؟ ما مستوى التأثير الذى يوفره التخطيط المشاركى لكل فاعل على اتخاذ كل قرار؟

ينبغى أن نلاحظ أولاً: أن التخطيط المشاركى يعالج كل نقطة من نقاط ضعف الأسواق السابق ذكرها . فيوفر التخطيط المشاركى تقييمات دقيقة عن طريق الحساب الصحيح للتكاليف والفوائد الفردية والاجتماعية بطريقة صحيحة وتوفير المعلومات الكيفية المناسبة لإعادة معايرة الأسعار الإرشادية طبقًا للبيانات الكيفية بانتظام. وهو يضمن اهتمام العمال والمستهلكين بظروف بعضهم البعض والسماح لكل منهم بأن يتقدم فقط بما يتفق مع تقدم الآخرين، عن طريق ضمان توافق الدخول والظروف مع المتوسطات الاجتماعية. كما يسمح للعمال بتقييم ظروفهم والاهتمام بهذه الظروف عند اتخاذهم القرار بجعل العمال يُدخلون أفضلياتهم عن طريق مجالسهم، دون حاجة إلى زيادة أى شىء سوى رفاهيتهم ورفاهية الآخرين، بدلاً من أن يُضطروا إلى القضاء على مصالحهم ومصالح الآخرين كى يبقوا فى العمل. وهو يوزع الدخل بما يتفق مع الجهد، ولا يجبر الأشخاص، أو حتى يسمح لهم، تحت أى ظرف من الظروف بمحاولة زيادة الأرباح أو الفائض أو حتى الإيرادات إلى الحد الأعلى. وهو يدخل الاهتمام بكل تكاليف وفوائد المعاملات، بما فى ذلك الآثار الخارجية، من خلال إجراءات التخطيط وأنماط المحاسبة ومجالس الإعادة ومستويات بنية المجالس.

مع ذلك، فبينما يكون من المفيد إزالة كل هذه العقبات الكبيرة المتعددة التى تقف فى سبيل اتخاذ القرار المتصل بالتخصيص، فإن هذا لا يشبه تحقيق اتخاذ القرار الديمقراطى

فعلاً بطريقة إيجابية. فهل يمنح التخطيط الديمقراطى المنتجين والمستهلكين حقًا متناسبًا لإبداء الرأى فى كل نمط من أنماط القرارات كأفضل ما يكون ذلك؟

هناك قضيتان رئيسيتان: القضية الأولى هى هل يخلق التخطيط المشاركى سياقًا يتطابق مع اتخاذ القرار اللاتخصيصى، أو يدفع الناس لأن يكون لهم مثل هذا الأثر؟ أم أنه يفرق بين الأفراد بحيث تؤثر الفروق التى بينهم تأثيرًا سلبيًا على آثارهم حتى فيما بعد التخصيص ؟ أما القضية الثانية فتتعلق تحديدًا بالتخصيص، وهى هل لكل مشارك مُدْخَل يتناسب مع القدر الذى يتأثر هو به؟

بالنسبة للنقطة الأولى، يقتضى التخطيط المشاركى من البائعين والمشترين الاهتمام باتخاذ القرار بصورة عامة، ويغرس فى الأذهان توقع أن يؤثر كل منهم على اتخاذ القرار وألا يكون خاضعًا أو مهيمنًا، كما يعزز السمات الفردية التى تتماشى مع المشاركة، ولا يقدم مزايا لأية جماعة أو أشخاص أو يضع فى سبيلهم عراقيل تؤثر على مشاركتهم الصحيحة فى التفاعلات اللاتخصيصية.

أما بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بقرارات التخصيص، فكل شخص يشارك فى كل مستوى - الفرد، والجماعة أو الفريق، والصناعة، والحى، والمقاطعة، وهلم جرا - عن طريق بُنى المجالس التى لها تأثير مناسب فى ذلك المستوى. ويبدى كل شخص أفضلياته الفردية أو الجماعية بطرق مطابقة لطرق غيره من الأشخاص. ويسجل كل منهم الرغبة أو عدم الرغبة - فى القيام ببعض الإنتاج أو ممارسة بعض الاستهلاك، وبالتالى يؤثر على الإنتاج أو الاستهلاك - حيث يفعل ذلك بما يتفق مع رغباته ودون أن تكون هناك سلطة غير مناسبة مرجعها دخل غير ملائم أو سلطة مكان عمل غير ملائمة. ولنتأمل مستوى إنتاج الدراجات. فكل المستهلكين يؤثرون على هذا تبعًا لرغبتهم فى الدراجات (مقدار تأثرهم بها) مثلما يؤثر كل شخص غيرهم. وبذلك يؤثر كل عامل دراجات على هذا القرار بما يتفق مع كيفية تقييمه لمشاركته. والواقع أن للعمال نفس ما للمستهلكين من أثر عام على النتيجة، حيث تتفاوض كل جماعة بالضرورة مع الأخرى. ولكن ماذا عن هؤلاء الذين يستهلكون سلعًا أخرى تتأثر بعدد الدراجات التى ستنتج، أو ينتجون سلعًا أخرى لازمة للدراجات أو تحل محلها؟ كما ترون، هذه مشكلة معممة تتعلق بالآثار المتقاطعة. فهى حالة من الحالات التى يمكن فيها للعالِم الرياضى تقديم تحليل شديد التعقيد والتفصيل وتحتاج إلى صفحات وصفحات من الصيغ الغامضة التى تعرض النتيجة؛ أو حيثما يمكننا الوصول بطريقة أسرع وأكثر حدسًا. فأى العوامل هو ما يُحْدِث الأثر وييسره؟ إنها فقط العوامل التى

يمتلكها كل فاعل بالتساوى، ويبديها كل فاعل فيما يتصل بالتأثير المخصص اجتماعيًا لوحدة اتخاذ القرار الخاصة به وبأفضلياته، حيث يكون لكل منهم نفس ما لغيره من حقوق وفرص. وبالطبع، لن يحدث هذا بالشكل الكامل. ولكن من الصعب رؤية كيفية تحقيق الفرد للهدف المنشود بطريقة أوثق، وأكثر شمولاً، وأقرب إلى المتوسط.

اللاطبقية

يمحو الاقمشاركة التقسيم الطبقى بإزالته الفروق الاقتصادية التى تمكّن البعض وتضعف البعض الآخر، أو تثرى البعض وتفقر البعض الآخر، أو تؤلب البعض بانتظام ضد أى أشخاص غيرهم. والأمور المستحدثة الخاصة بالاقمشاركة وتتصل بالطبقات هى:

أولاً: ليست هناك مِلكية خاصة لوسائل الإنتاج. ولكل فاعل نفس علاقات المِلكية بالأصول الاقتصادية التى لغيره من الفاعلين كافة.

ثانيًا: لم يعد هناك وجود للهيكل التنظيمى الخاص بالشركات؛ إذ تحل محله مُركّبات العمل المتوازنة التى تمحو التمييز القائم على النفوذ أو الدخل ويعود إلى تقسيم العمل. وتعزز ذلك وتنميه آليات التخصيص، بدلاً من تراتبات القيادة التى تقضى عليه وتحل محله.

ثالثًا وأخيرًا: يحدد الاقمشاركة المكافأة حسب الجهد والتضحية. فبينما قد يبذل بعض الأشخاص جهدًا أكبر فى أعمالهم ويبذل غيرهم أقل، بحيث يحصل الناس على دخول مختلفة، ليس هناك تنافس على الدخل، ولا استغلال بعض الناس لغيرهم، وهناك قيد فى أى الأحوال على مقدار الجهد الذى قد يبذله أى شخص وبالتالى على ما يكسبه.

ليس فى الاقمشاركة طبقة من أصحاب الأعمال تشغل مستوى أعلى من غيرها؛ فلا وجود للرأسمالية. وليست هناك طبقة آمرة تعلو فوق غيرها؛ ذلك أنه ليس هناك منسقون. وليست هناك طبقة مطيعة دون الطبقات الأخرى؛ فلا وجود لطبقة عاملة. وهذا هو الحال؛ لأنه ليس هناك رأسمال مملوك مِلكية خاصة، ولا احتكار للظروف المكّنة، ولا جماعة تشغل موقعاً أدنى من الجماعات الأخرى فى الاقتصاد. فالاقمشاركة فيه فقط أناس يساهمون فى المُنْتَج الاقتصادى ولهم بموجب مساهمتهم هذه حق عادل فى المطالبة به (أو لا يمكنهم

المشاركة بدنيًا غير أن لهم حق المطالبة بموجب كونهم بشرًا)، ولهم جميعًا نفس ظرف المِلكية في الاقتصاد، ويكدحون جميعًا في مُرَكَّبات العمل المتوازنة، وبالتالي فهم جميعًا منتجون ومستهلكون اقتصاديون بلا تمييز طبقي.

الباب الثالث

الحياة اليومية
فى اقتصاد المشاركة

سوف يُعرف حب المال كاستحواذ - تمييزًا له عن حب المال كوسيلة إلى متع الحياة وواقعها - بما هو عليه، باعتباره حالة مَرَضية مثيرة للغثيان، وواحدًا من تلك الميول شبه الإجرامية وشبه المَرَضية التى يسلمها المرء وقد اقشعر بدنه إلى الاختصاصيين فى الأمراض العقلية.

جون مينارد كينز

لكى نقدم نسيجًا وتحديدًا لصورة الاقمشاركة العريضة التى عرضتها الفصول السابقة، توضح الفصول الثلاثة التالية تفاصيل علاقات الحياة اليومية المقبولة ظاهريًا فى مجموعة من الاقتصادات والمؤسسات الاقمشاركية الافتراضية. ونأمل أن تكمِّل هذه الفصول صورة الاقمشاركة، ولكنها لا تضيف مضمونًا عامًا جديدًا. فالبعض يحب العروض الأكثر نظرية، كما فى الفصول السابقة،. بينما يفضل آخرون أوصافًا أكثر تمييزًا وتحديدًا، كما فى هذا الباب. وسوف تكون أى من المقاربتين كافية لبعض الناس الذين قد يشعرون أن الخوض فيهما معًا نفل يزيد على الحاجة. ومضمون هذا القسم مقتبس من كتاب آخر من تأليفى أنا وروبين هانل بعنوان Looking Forward (South End Press) أعددناه منذ ما يزيد على العشر سنوات. وقد حُدِّثت المادة التى هنا من أجل هذا العرض.

الفصل الحادى عشر

العمل

لنفترض أنه تصادف أن البشر جُبِلوا على الرغبة فى الحصول على فرصة العمل الإنتاجى الذى يباشَر بحرية. ولنفترض أنهم يريدون التحرر من تدخل الموظفين والمفوضين، والمصرفيين وملوك المال، وقاذفى القنابل الذين يدخلون فى اختبارات نفسية للإرادة مع الفلاحين الذين يدافعون عن بيوتهم، وعلماء السلوك الذين لا يعرفون الفرق بين الحمامة والشاعر، أو أى إنسان آخر يحاول أو يتمنى إلغاء الحرية والكرامة من الوجود أو إلقائهما فى عالم النسيان.

ناعوم تشومسكى

وصفنا مؤسسات الاقمشاركة وأثبتنا مبدئيًا أنها مرغوبة وممكنة. وقد ركزنا على السمات العامة واسعة النطاق. فما هو شكل اقتصاد المشاركة من موقع الهيمنة الخاص بحياة الناس اليومية؟ سيتغير بالطبع هذا الشكل من نمط مِلكية وتنظيم ومكافأة واتخاذ قرار إلى آخر. وستكون له بالطبع آثار واسعة النطاق على العدل والإدارة الذاتية والتضامن والتنوع والبنية الطبقية. ولكن ماذا عن المواقف الاقتصادية اليومية المحددة الخاصة بالعمال والمستهلكين؟

لنتأمل كيف يحدد العمال فى مشروع لنشر الكتب المهام ويكلفون بها. (إنى أبدا بالنشر لأن خبرتى الخاصة بالمساعدة فى تأسيس وتحديد عمل "ساوث إند برس" تأثرت بفهمى لعلاقات مكان العمل الاقتصادى المشاركى وأثرَتْه بدورها). ويشمل النشر باستمرار أعمالاً تحريرية وإنتاجية ومحاسبية، ويتضمن كل عمل من هذه الأعمال مهامًا تتراوح بين الروتينية و الذهنية، وبين المتكررة والمتنوعة. ولكن بإمكان العمال تنفيذ هذه الأعمال وأعمال الصيانة الأكثر عمومية بطرق مختلفة فى اقتصاديات مختلفة.

المعايير التى يستخدمها النشر الرأسمالى لتحديد كيفية تجميع المهام المختلفة فى مُركّبات عمل هى الربحية والحفاظ على تراتبات النفوذ والدخل. فكل كتاب سلعة تباع من أجل تحقيق أعلى حد من الإيرادات وتُنْتَج بأقل تكلفة ممكنة. أما أن يقرأ الناس الكتاب أو لا يقرءوه فمسألة ثانوية.

وتحقق الميزانية الرأسمالية أكبر قدر ممكن من الأرباح بإبعاد صغار الدائنين واستغلال المؤلفين المبتدئين الذين يفتقرون إلى القدرة التفاوضية، وإن أمكن تحديد أسعار مرتفعة مقابل تضحيات قليلة. هل يشترى المستهلكون كتاب "كيف تصنع..." الخاص بهم أم كتابنا؟ روايتهم أم روايتنا؟ كتابهم الخاص بموضة ريجيم التسعين يومًا أم كتابنا؟ هذه هى الاعتبارات الأساسية. وطبقًا لتحيز المجتمع العنصرى والطبقى والسياسى والنوعى، ما هى الشعارات المبتذلة الواجب مراعاتها؟ وطبقًا لمواقف كُتَّاب عروض الكتب، ما هى الكتب المحتمل مناقشتها؟ وأى الكتب ينبغى حسابها فى عداد الموتى؟ من المؤكد أن أناسًا كثيرين ممن يدخلون ميدان النشر ملتزمون بتعزيز القيم الإنسانية. ولكن ديناميات السوق الرأسمالية تتطلب فى البداية تنازلاً، يتلوه آخر، إلى أن تدفن القيم الإنسانية تحت الأرباح.

تحدَّد الوظائف، وتفرض أنماط السلوك، وتقرَّر حدود الأجور، وتوزَّع إنذارات الفصل والترقيات، كل هذا للحفاظ على التراتب واستخراج ما يكفى من العمل كى يبقى المشروع التجارى مربحًا. و"يحترم" أصحاب العمل المواقف القمعية السابقة للعاملين الجدد الأكثر هيمنة. وتؤدى معظم النساء ما يعتبرونها "أعمالاً نسائية"؛ ويؤدى معظم السود ما يرونها "أعمال السود". وتؤدى "فتيات" التنظيف والسكرتيرات وموظفو الاستقبال وعمال الجمع و"صبيان" التنظيف معظم الأعمال المميتة. كما يتلقون أدنى أجر مقابل ما يبذلونه من جهد وتضحية فوق المتوسط. وهناك سمتان من السمات القمعية التى تحتمل التعليق أكثر من غيرهما:

(١) تتناقص القدرات الإبداعية العريضة الخاصة بمعظم العمال باطراد، حيث يكيِّف معظم الأشخاص نوعية جهودهم طبقًا لمستوى تكليفاتهم وتأثيرهم.

(٢) تتبدد طاقات الجميع العاطفية فى سعيهم لترشيد المكانة والتراتب والدفاع عنهما.

والنتيجة هى تبديد قدر كبير من الموارد الإنسانية، وإنكار غير أخلاقى لقدرات معظم العمال، والهبوط بوظيفة النشر إلى وظيفة إنتاج سلع القتل السريع. (وهذا كله نموذج تقدمه الرأسمالية لواحدة من أجمل الصناعات التى يمكن العمل فيها.)

النشر المشاركى: «نورث ستارت برس»

من الطبيعى أن تنظم "نورث ستارت برس North Start Press" الافتراضية الوظائف لتنجز المهام بكفاءة وبجودة عالية. ولكن أفضليات "نورث ستارت" المشاركية تتطلب كذلك ممارسة كل العمال لمواهبهم وتعبيرهم عن إرادتهم.

بدلاً من بيع الكتب لتحقيق الأرباح، يعتبر عمال "نورث ستارت" أنفسهم ناجحين حين تجرى تسلية القراء، أو تنويرهم. ويختار عمال "نورث ستارت" من بين مخطوطات الكتب المقدمة بتحديد إذا كان القراء سوف يستفيدون بما يكفى لاستحقاق الموارد والوقت والطاقة اللازمة لنشر الكتاب محل البحث أم لا. ولا يُربط دخل أحد بحجم المبيعات.

تتم الكتابة والتحرير والتصميم بصورة عامة كما كان عليه الحال قبل الاقمشاركة، ولكن يمكن أن نتخيل أنه لكى نوفر الأشجار وغيرها من الموارد ونقلل المهام الشاقة، قد يمكن توصيل معظم الكتب إلكترونيًا إلى أجهزة كمبيوتر نقالى فى حجم الكتاب لها نفس وزن الكتب التقليدية ومظهرها وملمسها، ولكنها تسمح للقراء بتغيير حجم صفحات الكتب وإخراجها وتصميمها وكثافتها حسب نظامهم. وسوف تُطبع كتب ذات قيمة خاصة أو ترتيبات محددة وتجلد بالطريقة التقليدية، مما يقلل نفقات الإعداد والتوزيع بصورة كبيرة ويحمى الموارد النادرة ويوفر للمستهلكين وصولاً سهلاً ومباشرًا يكاد يكون بالمجان لمكتبات بكاملها من المعلومات. كما تسهل برامج الكمبيوتر التعامل مع الصور والخرائط ونوع الخط وحجمه وترتيب الصفحات، وبذلك يمكن للأشخاص تعديل الصفحات بالشكل الذى يفضلونه. وبينما يحدث بعض هذه التغييرات الفنية فى المستقبل الرأسمالى، فإن الكثير منها لا يوجه إلى المسار المطلوب أو يوجه بطريقة أقل مرغوبية لتحاشى الصراع مع الربحية والحفاظ على التراتب. وحدوثها أو عدم حدوثها فى المستقبل الاقمشاركى أمر يقرَّر فقط فى ضوء الآثار الإنسانية والاجتماعية الواقعة على العمل والاستهلاك والمكتبات العامة ومكتبات بيع الكتب والإيكولوجيا وتجربة القراءة.

كما ستختلف كذلك الكثير من المهام التجارية فى دار النشر المشاركية. فبفضل التجديدات التكنولوجية، سوف يجرى ملء استمارات الطلبات ومتابعة رصيد المخزون فى "نورث ستارت" إلكترونيًا. ولن تكون المخازن الضخمة ضرورية. ويجرى التخلص من فائض العرض وما يتبعه من فرم للكتب. ويحتفظ العمال الذين يلبون طلبات المستهلكين بسجلات تضم عدد الأشخاص الذين يصلون إلى العناوين المختلفة، حيث إن هذه المعلومات مفيدة للمؤلفين والباحثين والعاملين فى "نورث ستارت".

فيما يتعلق بالترويج والإعلان عن العناوين، سوف يساعد الناشرون المشاركيون القراء المحتملين فى تقرير إذا ما كانوا يريدون إلقاء نظرة أقرب على العناوين أم لا، ولكن لن يكون هناك مجهود لخداع الناس كى "يشتروا" كتبًا لن تفيدهم. ولن تكون لدى العمال المشاركيين رغبة فى تبديد الموارد أو الطاقة أو الوقت فى إنتاج منتجات قليلة الجودة. ومع وجود هذا فى ذهن "نورث ستارت"، فإنها ترسل رسائل ترويجية معلوماتية إلى الأشخاص الأكثر احتمالاً لأن يستمتعوا بالعناوين الجديدة ويقدروها ويتعلموا منها، ولكنها لا تهتم بإغراء القراء الذين لن يستفيدوا.

بالمثل تشرف إدارة المالية والميزانية فى "نورث ستارت" على الجدولة فى الحدود التى يضعها اتخاذ القرار بالمجلس. ويختلف العمل المالى والموازنى عن المعايير الرأسمالية المألوفة فى كل من التعامل مع البيانات ونشر البيانات لاختلاف القيم المرشدة.

فى الشركة الرأسمالية يحظر الاطلاع على البيانات التى تجمعها إدارة المالية والميزانية بحيث يكون لكبار المديرين وحدهم حق الوصول إليها. فلو أمكن للعمال الذين لا يتمتعون بأية امتيازات الوصول إلى هذه المعلومات لكان من المحتمل أن يستخدموها فى تحديد أفضل لما يطالبون به من أجور أو الوقت الذى قد يضربون فيه عن العمل.

وفى المقابل يعمل الجميع فى "نورث ستارت" بأية معلومات يختارونها. وليس فقط العاملون فى الترويج هم الذين يصلون إلى بيانات الميزانية، بل كذلك العاملون فى الإنتاج. ويمكن للعاملين فى الإنتاج والترويج الوصول إلى معلومات من إدارة كل منهم كذلك. فليس فى صالح الإنتاج أن يظل الجميع يحللون البيانات بلا نهاية. ولكن من المرغوب فيه تنظيم المعلومات بحيث يمكن لك فاعل أن يفهم عمليات "نورث ستارت" ويجرب وضع تصورات مستقبلية.

مُرَكَّبات العمل

ما التغيرات الأخرى التى يمكن أن تنتج عن التنظيم المشاركى؟ أهم تغير هيكلى فى ذلك هو أن كل عامل فى "نورث ستارت" لديه مُرَكَّب عمل يشمل بعض المسئوليات التحريرية والإنتاجية والتجارية ويتسم بسمات عمل إيجابية وسلبية متوسطة تقريبًا. فمجموعة المهام المرتبطة بإنتاج النصوص المسرحية، على سبيل المثال، مقسمة بين فريق بحيث يكون لكل أفراده مهام متشابهة. وبالمثل يخصِّص الفريق التحريرى الذى يعمل فى الروايات التحرير

والعمل مع المؤلفين والبحث عن روايات جديدة بحيث يتمكن الجميع من استغلال مواهبهم بطرق مختلفة تحقق مصالحهم الخاصة، وكذلك لكى لا يتمتع أحد منهم بوفرة غير عادلة من الأعمال الإبداعية، أو يحصل على كم زائد من الأعمال التى تخدر الجسم.

وبدلاً من أن يكون هناك محررون كبار وقراء تجارب [مصححون]، وسكرتارية، فإن كل فريق تحريرى اقمشاركى به أعضاء متكافئون ينجزون مسئوليات متنوعة تتناسب مع أذواقهم ومواهبهم. قد يقوم شخص ما بقدر أكبر من تحرير النصوص وقد يقوم آخر بتدوين قدر أكبر من الملاحظات، ولكن العمل الذهنى لن يوزع فى الغالب على مجموعة واحدة من الأشخاص ويقتصر العمل الروتينى فى الغالب على مجموعة أخرى.

وسيكون على التعليم فى المجتمع الاقمشاركى أن يزود مواطنيه بالمهارات والمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بدور إبداعى ذاتى الإدارة فى المجالات الخاصة التى يختارونها. وفى المقابل، نجد أن المدارس فى الرأسمالية تعد معظم المواطنين - الثمانون فى المائة الذين ينتهى بهم الحال عبيدًا أجراء وليسوا منسقين أو رأسماليين - كى يكابدوا الملل ويتوقعوا تلقى الأوامر.

المجالس

بخلاف تحديد الوظائف العادل، هناك كذلك مجلس يضم كل عمال "نورث ستارت"، حيث يكون لكل عضو صوت متساوٍ، وكذلك مجالس أصغر منه مسئولة عن المجالات الفرعية المناسبة مثل التحرير، وإنتاج الأعمال الروائية، والأعمال غير الروائية، والكتب الفنية. وهناك كذلك مجالس متداخلة أصغر حجمًا تمثل كل قسم من أقسام العمل التجارى. وعلى سبيل المثال، تعد مجموعة من الفرق كتبًا بعينها أو تبحث إعادة تنظيم تكنولوجيا مكان العمل. وعند تخصيص الوظائف لا تكون هناك حاجة إلى جعل العمل متشابهًا بالنسبة للجميع فى كل لحظة. ويأتى العدل فى المتوسط وعلى فترات زمنية معقولة؛ كأن يحصل الأفراد على عطلات فى أوقات مختلفة أو يقضون شهورًا يقومون فيها بعمل إبداعى يستهلك الوقت ثم يعوضون ذلك بأعمال روتينية بعد ذلك.

تنشأ خطة "نورث ستارت" السنوية من المفاوضات التى تحدث فى كل شهر مايو. وتتخذ القرارات بخصوص عدد المسرحيات والروايات والكتب التى تُقبل وتُطرح فى الأسواق خلال العام، وبشأن عبء العمل والمواد اللازمة وتخصيص العمل وتوظيف عمال

جدد ووضع قواعد وتكنولوجيات جديدة. وتأتى المقترحات الأولية من كل المشاركين فى الاقتصاد، ثم تمر بعدد من التنقيحات، وأخيرًا تشكَّل على هيئة خطة قابلة للتنفيذ، بما فى ذلك خطة عمل "نورث ستارت". وييسر عمال الميزانية والمالية فى "نورث ستارت" عملية الإعادة هذه فى كل مرحلة بتقديم البيانات والمقترحات المفيدة إلى كل عمال "نورث ستارت". ولا يتوقع أحد أن يكون للجميع نفس الأفضليات، كما لا يُفترض أن يوافق الجميع على أن الخطة النهائية هى أفضل الخطط. ولكن سيتفق الجميع على أنهم توصلوا إليها بطريقة عادلة، حيث كان لهم التأثير المتناسب والملائم على اتخاذ القرار.

تغير مقترحات "نورث ستارت"، من إعادة إلى أخرى من خلال عملية أخذ وعطاء ترشدها المعلومات الآتية من المجالس الأخرى. وييسر عمال المالية والميزانية التحديث ويشرف عليهم مجلس "نورث ستارت" بكامله. وما إن تتقرر خطة العام التالى حتى يبدأ العمل من أجل فترة جديدة.

على مدار السنة تتخذ معظم القرارات داخل فرق "نورث ستارت" ومجالسها المعينة، وإن كان البعض منها يقتضى إقراره من مجلس "نورث ستارت" بالكامل، وتستلزم قرارات أخرى موافقة مجالس الصناعة أو مجالس المستهلكين. وتتبع القرارات المختلفة إجراءات مختلفة تكون فى بعض الأحيان الإجماع، وفى أحيان أخرى حكم الأغلبية القائم على صوت لكل فرد، أو أغلبية الثلثين، إلى غير ذلك من إجراءات. ولكن لا يوحى أى من هذا بأن كل قرار هو شأن الجميع بالتساوى. وفى بعض الأحيان يفوض الناس السلطة والاستقلال للآخرين الذين يعملون معهم. كما يسمح التنظيم المشاركى بالديمقراطية دون تدخل فى شئون الآخرين.

وبطبيعة الحال، قد يكون فى مكان العمل المشاركى ذكور وإناث، ومثليون وطبيعيون، وسود، وبيض، وآسيويون، وسكان أمريكا الأصليون، وكاثوليك، وبروتستانت، ومسلمون، ويهود. ولكن العاملين فى "نورث ستارت" يعترفون بأنه ينبغى السماح للتنوع الثقافى – الذى يوجده أفراد الجماعات الاجتماعية المختلفة فى العمل – بالتعبير عن نفسه فى سياق مُركَّبات العمل المتوازنة من أجل التمكين والرضا. وللمساعدة فى ضمان ذلك، تناقش لقاءات مجمَّعة اختيارية ما إذا كانت أى من قضايا مكان العمل تؤثر على مصالح جماعات الأقلية. ولاجتماعات مكان العمل حقوق مستقلة فى تحدى الترتيبات التى تعتقد أنها قمعية من الناحية الجنسية أو العنصرية. ولكن بما أن الأساس المنطقى لهذه الطلبات ينبع من النظريات الخاصة بعلاقات القرابة والمجتمع وليس من نظرية العلاقات الاقتصادية، فنحن لا نتناول مبرر استخدام هذه الاجتماعات بتفصيل أكبر فى هذا المقام.

أخيرًا، نلاحظ أنه ليس فيما أوضحناه ما يمنع من ممارسة القيادة. ففى "نورث ستارت" تمارس قيادات إنتاج كتب بعينها نفوذًا على أعضاء الفريق فيما يتعلق بنوعية العمل وسرعته اللازمتين لإنهاء الكتب. كما أن لقرارات إدارة المالية سلطة فيما يتعلق بوضع الميزانية. ويمارس العاملون فى شئون الموظفين القيادة بشأن المنازعات المتعلقة بتخصيصات الوظائف. وتحدد القرارات التحريرية ما يُنشر.

بالمثل، لا يعنى عدم وجود رئيس تحرير أنه ليس هناك محرر يتحمل المسئولية النهائية بالنسبة لعناوين بعينها. ولا يوحى رفض التراتب الثابت رفض النظام والمراقبة والتقييم والقيادة التى يمكن محاسبتها. بل إنه حتى كما هو الحال فى الشركات الرأسمالية، لا تزال عقوبة الفصل النهائى موجودة ولكن مع اختلافات مهمة. أولاً: اتخاذ القرار بطريقة ديمقراطية، وليس عن طريق أفراد يتمتعون بحقوق المِلكية أو السلطة المخولة لهم. ثانيًا: لا يعرِّض التهديد بالفصل حياة الموظف للخطر؛ فهناك فرص عمل أخرى تُعْرَض، كما أن حاجات الشخص الاستهلاكية الأساسية مضمونة فى أى الحالات عند البحث عن عمل جديد، بل إنه لابد من إقرار زملاء الفرد فى مجلسه للفصل، وبعد ذلك يرفع القرار إلى المجالس العليا فى حال الاستئناف، على فرض اختيار هذه الإجراءات.

ولكى تكون لدينا صورة أفضل، لابد من وصف أيام العمل الفعلية. ولذلك نقدم فيما يلى استعراضًا لأسبوع نمطى متوسط فى دار نشر "نورث ستارت"؛ ولنتذكر بالطبع أن الكثير من الملامح التى هنا اختيارية وقد يكون التعامل معها مختلفًا فى شركات أخرى، حتى وإن كانت فى نفس الصناعة.

أسبوع عمل لارى

يوم الأربعاء يساعد لارى Larry فى تصنيف الخطابات لبضع ساعات. وهو يفعل ذلك ذات صباح كل عشرة أسابيع. وفى يومى الأربعاء والجمعة المقبلين، سوف يساعد لمدة ساعتين فى التنظيف العام. وفى يوم الأربعاء التالى سوف يعمل فى المكتب الأمامى، ويوم الجمعة سوف يؤدى عملاً روتينيًا لإدخال البيانات. وفى الشهر المقبل لدى لارى مناوبة مختلفة، إلا أن لديه دائمًا بعض المهام الروتينية التى يكلَّف بها يومى الأربعاء والجمعة صباحًا. وبالطبع إذا كان لارى يريد مبادلة مسئوليات يوم أربعاء أو جمعة ما لحضور مباراة ابنه أو دورة التنس، مثلاً، فلا بأس فى ذلك. ويقيِّم عمل لارى الروتينى أعضاء

آخرون فى "نورث ستارت" مسئولون عن التدخل إذا كان العمل غير المتداخل يربك الوظائف المنتظمة.

لدى المجلس الخاص بإنتاج المسرحيات ست فرق عمل، ويقوم لارى بأعمال الإنتاج أيام الأربعاء والخميس والجمعة مساءً. ومع أن الكثير من العاملين يفضل العمل فى مشروع إنتاج واحد فى نفس الوقت، نجد أن لارى يحب القيام بمجموعة من المهام المختلفة فى وقت واحد، حيث يعمل الآن فى إحدى المسرحيات باعتباره عامل صف، وفى أخرى باعتباره مصممًا، وثالثة باعتباره قارئ تجارب. ويجرى التصميم وتصحيح التجارب فى فرق يضم الواحد منها ثلاثة أفراد، ولارى هو قائد فريق التصميم.

مساء أيام الاثنين بالتناوب، يجتمع مجلس تحرير لارى أولاً على هيئة فرق لمدة ساعة ثم كإدارة كاملة لمدة ساعتين أخريين؛ يتناول خلالها الهموم الخاصة بالعناوين الجديدة المحتملة، والشكاوى، والاقتراحات. وكل أسبوع يقرأ لارى حصته من الأعمال المقدمة. وكل عنوان يقرؤه لارى يقرؤه كذلك عضو آخر فى الفريق، وبعد تقديم تقرير مختصر، وفى حال اتفاق الاثنين على رفضه، يعاد للمؤلف، ما لم يرغب عضو آخر فى التمسك بالعنوان لسبب ما. وإذا اختلفا، يتقرر تصويت الفريق على رفض العنوان أو إبقائه؛ لإجراء المزيد من التقييم. وبالطبع قد يتبنون فى دور النشر الأخرى أساليب غير هذه.

فى كل أسبوع يعمل لارى كذلك، فى حصته من المخطوطات التى اجتازت التقييم الأولى. ويعتمد ما يقرؤه من مخطوطات من ناحية على أفضلياته ومن ناحية أخرى على مقدار الوقت الذى لديه ولدى الأعضاء الآخرين للتكليفات الجديدة. وفى النهاية تُقبل الكتب أو تُرفض بعد أن يكون الجميع قد باتوا مستعدين للتصويت. وبالطبع هناك نقاش مناسب؛ لضمان كون الجميع قادرين على التعبير عن آرائهم وممارسة التأثير المناسب فى التصويت. ويلزم تأييد ثلاثة أرباع الأعضاء لقبول الأعمال المقدمة، ويكون هناك اهتمام جاد بمشاعر الأقليات لدرجة تأجيل اتخاذ القرارات من أجل المزيد من المناقشة. والمعيار الخاص جدًا الآخر (لو كانت "نورث ستارت" صغيرة) هو أن أى عضو مفرد يمكنه نقض كتابين فى العام – حتى فى وجود تأييد ثلاثة أرباع الأعضاء – إذا كان إحساسه قويًا بما يكفى. وهذا لأنه فى المطابع الصغيرة يؤثر كل مشروع كتاب على كل عامل من العاملين فيها تأثيرًا كبيرًا؛ لأنه إذا كان أحد العاملين يستخف بكتاب بالفعل، فسوف تكون هناك مشقة خطيرة بالنسبة له. والمهم هو أن طرق اتخاذ القرار العديدة تستخدم لموازنة الميل الكفء للأعمال مع تزويد المشاركين بنفوذ متناسب، مع أخذ الظروف الفعلية التى تدخل فى الموضوع فى الاعتبار.

ما إن يُقبل كل عنوان حتى يذهب إلى عضو بعينه فى الفريق يصبح هو محرره. ولارى مسئول عن العمل التحريرى لثلاثة عناوين فى السنة.

فى أيام الاثنين التى لا يكون لدى لارى فيها اجتماعات تحرير، نجده يحضر فى بعض الأحيان اجتماعات سياسات "نورث ستارت" التى تعقد كل أسبوعين، ممثلاً لمجلس التحرير ومجلس الإنتاج التابع لهما. ويرسل كل مجلس من مجالس التحرير والإنتاج الثلاثة، ومجالس مجال الأعمال التجارية الأربعة، وكثير من فرق العمل الخاصة بالسياسات الرئيسية، التى يتصادف أنها تعمل فى تلك اللحظة، ممثلين لها. ويحضر الممثلون ستة اجتماعات فى العام بالتناوب، بحيث يكون بكل مجلس باستمرار ممثل حضر أربعة اجتماعات سابقة على الأقل. وفى هذه الجلسات يقدم ممثلو شئون العاملين تقريرًا عن المشاكل، ويطلبون فى بعض الأحيان المساعدة فى النزاعات التى تنشأ بين الأفراد، ويناقَش السير العام لجهود المطبعة ويُقيَّم. وفى يوم الثلاثاء وفى أعقاب اجتماعات السياسات، تلتقى مجالس الأعمال التجارية لمدة ساعة؛ لسماع التقارير. وتناقش فرق خاصة التقارير حينما يمكنها ترتيب الوقت.

يتعلق بقية عمل لارى بالترويج. وهو حاليًا يساعد فى إنتاج كتالوج جديد، ويعمل مع المؤلفين المحتملين، ويبحث عن مسرحيات جديدة. وهو يجدول هذا كله بحيث يشمل أسبوع عمله، إلى جانب تنظيف مكتبه، وتحديث ملفاته، وأعمال كتابية طارئة يقتسمها مع غيره.

وتبدو تفاصيل ترتيبات "نورث ستارت" معقولة بالنسبة للارى وزملائه فى العمل، ولكنها قد لا تروق لدور النشر الأخرى. ويمكن لأماكن العمل المختلفة تبنى مدى زمنيًا أطول أو أقصر لتخصيصات الوظائف وجداول الاجتماعات، وتعدل ممارسات أخرى تؤدى إلى مُركَّبات عمل أقل - أو حتى أكثر - تنوعًا. وبينما يجب احترام المبادئ الأساسية فى كل أماكن العمل الاقمشاركية، فإن كيفية تنفيذها يتباين من مكان عمل إلى آخر؛ بسبب الظروف والأفضليات المختلفة.

يضاف إلى ذلك أن لارى مثلى ويلتقى يوم الأربعاء مرةً كل شهر مع العمال المثليين الآخرين لمناقشة طبيعة القرارات التحريرية والتجارية وأنماط العمل اليومى المتغيرة فى ضوء حاجات العاملين المثليين وأذواقهم وقيمهم. وغالبًا ما تُرَد الاقتراحات إلى فرق العمل والمجالس وأحيانًا إلى كل العاملين فى "نورث ستارت". وإذا شعرت هذه التجمعات بأنها مهددة من مقترحات كانت لولا ذلك ستحظى بتأييد أغلبية العمال فى "نورث ستارت"، فإنها قد تتقدم بشكواها إلى مجالس خارجية؛ لاستصدار قرار سياسى. وبالطبع فإن لارى لا

يعمل فقط فى "نورث ستارت"، ذلك أن "نورث ستارت" لديها مُرَكَّب عمل يزيد على المتوسط، ولهذا يقوم لارى ببعض العمل الروتينى فى الحى والمجتمع المحلى الذى يقيم فيه للوصول إلى التوازن الشامل. ولكن ماذا عن اتخاذ قرار مكان العمل فى ظل الرأسمالية أو فى الاقمشاركة؟

-

اتخاذ القرار فى شركة رأسمالية

كيف تقرر شركة رأسمالية مقدار ما تنتجه؟ ومن يعمل فى أى الوظائف؟ ومقدار العمل الذى سيقوم به كل شخص؟ وكيفية تغيير المنتجات وإدخال منتجات جديدة؟ وأى الاستثمارات تتم فى الشركة؟ وغيرها من الأمور.

فى الشركة الرأسمالية يتمتع الرأسماليون المتغطرسون بسلطة مطلقة. وهؤلاء الذين ينتمون إلى طبقة المنسقين لديهم وظائف مُمَكِّنة إلى أقصى حد، وهم يديرون العمليات اليومية ويحددونها. وللعمال وظائف مستواها شديد الانخفاض، وليس فيها أى إبداع. وهم إما يطيعون أو يقاومون.

ما يهم أصحاب العمل هو الأرباح والحفاظ على الظروف التى تسمح لهم بزيادة تلك الأرباح. والأسواق هى التى تفرض هذه الدوافع عليهم. فإذا لم تزد الشركة الفائض المتاح إلى أقصى حد ممكن بعد بيع منتجاتها، وإذا لم تستغل قدرًا كبيرًا من فائضها لتعزيز حصتها فى السوق، فإن أصحاب العمل لن يشكون فقط من الحاجة إلى الأرباح، بل سوف تكسب الشركات الأخرى مزايا تكنولوجية أو خاصة بحصة السوق، مما يجعل الشركة منخفضة الربحية تعانى فى المستقبل من خسائر خطيرة، أو حتى الإفلاس. ولذلك يرغب أصحاب العمل فى تقليل النفقات (بما فى ذلك الأجور)، وفى الحد من نفوذ العمال بحيث لا يسعون إلى محاربة أجندات أصحاب العمل أو رفع أجورهم، وفى زيادة إنتاجية الأصول، وفى التحايل على النفقات الخاصة بالآثار الجانبية كالتلوث، وفى رفع الأسعار وزيادة المبيعات دون مراعاة لأثر ذلك على من يشترون المنتجات، وفى الاستثمار بما يعود عليهم بالربح فى منافسة الشركات الأخرى. ولكن أصحاب العمل لا يمكنهم مراقبة كل جانب من جوانب نشاط مكان العمل، ولابد لهم من توظيف عاملين وسطاء خاصين - نسميهم نحن المنسقين - يأملون فى أن ينقلوا الأوامر أو حتى يساعدوا فى صياغتها.

وهكذا فنحن لدينا طبقة المنسقين التى تضم المديرين والمحامين والمحاسبين والمهندسين وغيرهم ممن تمكّنهم مناصبهم ويكونون مسئولين عن الكثير من اتخاذ القرار اليومى وتحديد بنية مكان العمل ونشاطه. ولكن يتضح أن هؤلاء المنسقين لهم مصالح مزدوجة. فهم من ناحية يحاولون - باعتبارهم عاملين يستأجرهم أصحاب العمل - تحسين دخولهم وظروفهم بتنفيذ أجندات أصحاب العمل. ولديهم من ناحية أخرى القدرة على تحسين مستقبلهم العملى باستخدام احتكارهم للمعلومات ووسائل اتخاذ القرار لمصلحتهم، حتى وإن تعارض ذلك فى بعض الأحيان مع الربحية، بينما لا يمكن لأصحاب العمل معاقبة المنسقين لأنهم يحتفظون بعمليات الشركة رهينة لديهم.

بعد ذلك لدينا العمال الذين يوظفون لتنفيذ إرادة من هم أعلى منهم. وهؤلاء كذلك لهم مصالح مزدوجة. فهم من ناحية يحاولون - باعتبارهم عاملين استأجرهم المنسقون نيابة عن أصحاب العمل - تحسين دخولهم وظروفهم بإرضاء رؤسائهم. ومن ناحية أخرى يستغلون أعدادهم وقوتهم التنظيمية - بما فى ذلك التهديد بالإضراب عن العمل - فى محاولة لزيادة دخولهم وتحسين ظروفهم، حتى ولو كان ذلك ضد مصالح رؤساء العمل والمديرين.

فماذا إذن عن القرارات؟ الأسواق هى ما يحدد السياق. وسوف يسعى أصحاب العمل للحصول على الأرباح والحفاظ على الظروف الخاصة بهيمنتهم، بما فى ذلك تقليل دخل ونفوذ من هم دونهم إلى أى حد ممكن. وسوف يطيع المنسقون أصحابَ العمل فى السعى لتحقيق الربحية، ويسعون إلى حد ما إلى تعزيز نفوذهم المستقل فى مواجهة كل من أصحاب العمل الذين فوقهم والعمال الذين دونهم. وسوف يطيع العمال المنسقين إلى حد ما بدافع الخوف من العقاب أو الفصل، ويسعون إلى حد ما إلى تعزيز نفوذهم المستقل.

بذلك تكون القرارات استبدادية إلى حد كبير. وهى إما أن يصدرها أصحاب العمل، أو تصدرها مجموعة فرعية من المنسقين (المديرون ورؤساء الأقسام ونواب الرئيس) ويشرف عليها أصحاب العمل الذين فوقهم. أما أكثر من يتأثرون - وهم العمال والمستهلكون - فأثرهم هامشى؛ إن كان لهم أى أثر أصلاً. بل غالبًا ما لا يعرفون ما هى القرارات التى تُتَّخذ؟ أو متى وأين تتخذ، أو ما هى الغايات التى تتخذ من أجلها؟ ويَصْدق هذا على النطاق الكبير؛ أى ما الذى ينبغى أن ننتجه؟ وبأى كمية؟ وبأى سعر نبيعه؟ وما هى الأجور التى ندفعها؟ وما هى المكونات التى نستخدمها؟ وما هو التلوث الواجب تحاشى مسئوليته وبأى السبل؟ وهلم جرا. ويَصْدق على النطاق الصغير؛ متى يأخذ العمال راحة لتناول طعام الغداء؟ وما طول وقت الراحة؟ ومتى يذهبون إلى الحمام وما طول الوقت، الذى يقضونه فيه،

وهكذا. والسياق الغالب الخاص باتخاذ القرار هو الدافع الرأسمالى الذى تحركه السوق لزيادة الربح إلى أقصى قدر ممكن، وتكديس الأرباح، والاستثمار فى زيادة حصة السوق بغض النظر الفوائد والتكاليف الاجتماعية الخاصة بالعمال والمستهلكين. والأقل عملاً هو دافع المنسقين لتعزيز وضعهم التفاوضى النسبى، باكتساب سيطرة أكبر على المعلومات والاتصالات المهمة وعلى القوى العاملة، التى تحتهم، حتى ولو كان ذلك فى غير مصلحة الربحية. ومعارضة للمنطق المحدِّد الخاص بالنظام، يبذل العمال جهودهم؛ لتحسين دخولهم وظروفهم فى مواجهة عقبات المنسقين وأصحاب العمل الذين فوقهم. ويكون الشىء المفقود هو الانتباه الذى لا نزاع عليه الذى تحظى به الفرص الحقيقية الخاصة بالإنجاز والنمو الشخصى الذى قد يكون لعمليات مكان العمل ومنتجاته على من يهمه الأمر.

إذا كان القارئ يرى تشابهًا فى هذا مع النظام الدكتاتورى السياسى، فهذا صحيح تمامًا. ففى روسيا الستالينية، على سبيل المثال، كان هناك قدس الأقداس الخاص بالحزب الحاكم والدكتاتور نفسه، ثم الموظفون والعمال فى الجهاز البيروقراطى، ثم عامة الشعب. ونحن نستنكر هذا؛ باعتباره مرعبًا فى إخضاعه الأغلبية للقلة بشكل استبدادى. ولكن مكان العمل الرأسمالى أشبه بذلك إلى حد كبير - حيث صاحب أو أصحاب العمل، وطبقة المنسقين التى تضم العاملين المُمكَّنين، والطبقة العاملة الخاضعة - ودرجة التنظيم الصارم فى مكان العمل الرأسمالى أشد قسوة، إن كان هناك ما هو أقسى من ذلك، ولا حتى تفكير دكتاتورية ستالين فى مراقبة أوقات تناول الطعام وراحات دخول الحمام وفحص كل البريد والمكالمات التليفونية. هناك تقريبًا حرمان مطلق من الامتيازات فى قاع أية شركة، بل ما هو أكثر من الحرمان السياسى من الامتيازات الذى يعانى منه المواطنون فى الدكتاتوريات. وفى حين يُفرض الإخضاع السياسى بالتهديد بالحبس، يُفرض إخضاع الشركات بالتهديد بالإفقار وحتى التجويع. وفى كل من الدكتاتورية والشركة الرأسمالية هناك سعى محفوف بالمخاطر للحصول على السلطة الشخصية فى الوسط - مؤامرات القصر السياسية أو الاقتصادية - والسلطة المهيمنة فى القمة.

اتخاذ القرار فى "نورث ستارت"

تتخذ كل شركة فى الاقمشاركة قرارات يومية بشأن كيفية إنجاز مسئوليات الشركة المتفق عليها. وهذه القرارات يتخذها داخل مجالس لديها المُدْخَل المناسب كلُ من يتأثر بها.

وربما تُستخدم طرق مختلفة من أجل اتخاذ قرارات مختلفة. وقد نقضى الوقت فى بحث تفاصيل تفاعلات القضايا الافتراضية؛ كيف يجدول فريق العمل عمله؟ وكيف تتخذ الشركة قرارات بشأن التوظيف؟ وهكذا. ولكن هناك وجه واحد من أوجه اتخاذ القرار أكثر تفردًا بالنسبة للاقمشاركة، وربما كان من الأفيد تفصيله، وهو فى أى الأحوال يحدد السياق الذى لابد أن تحدث فيه الاختيارات الأكثر تحديدًا والمحدودة؛ أى التخطيط المشاركى. فما هو شكل التخطيط المشاركى فى دار نشر "نورث ستارت"؟

العام الماضى فى "نورث ستارت"

حين يبدأ العمال تخطيطهم السنوى فإن أول ما يفعلونه هو مراجعة خطة العام الماضى، وعلى الأخص أية تغييرات عن الاقتراح الأساسى. وهم يدركون أن العمل يستخدم دائمًا المُدْخَلات، بما فى ذلك العلاقات الاجتماعية فى مكان العمل، والعمال ذوو المهارات الخاصة والسمات الاجتماعية، والموارد، والمعدات، والسلع الوسيطة. ويوجِد بالعمل مُنْتَجات تشمل العلاقات الاجتماعية، والشخصيات، ومهارات العمال، وكذلك المنتجات التى يستخدمها آخرون. وبذلك تشمل خطط العمال باستمرار ثلاث قوائم: المُدْخَلات المادية والاجتماعية والشخصية، وعلاقات العمل وسياساته ودوافعه ومنطقه، والمُنْتَجات المادية والشخصية والاجتماعية.

بعد ذلك، وفيما يتصل بتركيبة هذه القوائم، يقتضى المزيد من المُنْتَجات المزيد من المُدْخَلات، وتتطلب بعض اختيارات علاقات العمل المزيد من المُدْخَلات لتحقيق مُنْتَجات معينة، وقد يسفر خليط مختلف من المُدْخلات مع مجموعة ثابتة من علاقات العمل عن مُنْتَجات مختلفة.

المُنْتَجات الأساسية أسطوانات كمبيوتر للكتب، وتوصيل الكتب للقراء، وعلاقات مع القراء، وتغييرات فى سمات العمال وعلاقات المنشأة الاجتماعية. وتشمل المنتجات الثانوية بعض الكتب المجلدة، والنفايات، والمعدات المستخدمة، والدَشْت وبقايا المواد الأخرى. والمُدْخَلات الأساسية هى مهارات العمال، وعلاقات المنشأة الاجتماعية، والمرافق كالغاز والماء والكهرباء والاتصالات، والمبنى، والمعدات القديمة، والمعدات الجديدة، والورق، ومستلزمات المكاتب كاللمبات وأقلام الرصاص.

تنقسم المُدْخَلات إلى فئتين رئيسيتين: السلع الاستثمارية التى تسمح بتغيير مجال أو أساليب الإنتاج، ومُدْخَلات الإنتاج العادية التى تسمح بالعمليات فى المجال المختار ذى العلاقات الاجتماعية المحدَّدة. والعمل الأساسى الذى تحدده الاختيارات ذات الصلة هو كيفية تنظيم العمل، وعدد الساعات التى تُقضى فيه كل يوم، وما هى التكنولوجيات التى ستستخدم. ومن المحتمل أن يتطلب أى تغيير فى علاقات العمل بعض التغييرات فى المُدْخَلات والمُنْتَجات، والعكس صحيح.

إحدى طرق تصور هذه العلاقات هى عمل رسم بيانى للمُنْتَجات الخاصة بتركيبات متنوعة من المُدْخَلات لكل اختيار ممكن من التكنولوجيا وعلاقات العمل. والأداة الأكثر عملية للتحليل هى البرامج البسيطة التى تبين المُدْخَلات اللازمة للمُنْتَجات المفضلة لعلاقات العمل. وسوف تسهِّل هذه البرامج تقييم خطط مكان العمل عن طريق مساعدة العمال على تحديد كيفية تأثير الاختيارات على الاحتمالات الإنتاجية.

ويمكن لأى عامل من عمال "نورث ستارت" أن يستدعى هذا البرنامج على شاشة الكمبيوتر، ويدخل اختيارات خاصة بالتكنولوجيا وعلاقات العمل، ويرى أى المُدْخَلات سوف تسفر عن قائمة معينة من المُنْتَجات، أو ما هى المُنْتَجات التى سوف توجِدها قائمة بعينها من المُدْخَلات. وليس مطلوبًا أن تكون هناك أية معرفة معقدة بالبرمجة. وافتراض أن أى برنامج بسيط يمكن أن يُدخل الاختيارات البديلة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية ليس انتقاصًا كما قد يبدو فى أول وهلة لبعض القراء. فنحن نرى فقط أن البرنامج - حين يعده عمال الإعادة إعدادًا صحيحًا - يمكن أن يبين بسرعة أفضل التقديرات الخاصة بالآثار المادية للخيارات البديلة. بل إنه قد يعرض قائمة بالملامح الكيفية التى تختلف من خيار لآخر، كتلك الخيارات التى حددها العمال أنفسهم وأدخلها عمال التيسير فى البرنامج قبل فترة التخطيط. وبالطبع فإنه حين يصوِّت الأشخاص فى النهاية على الخيارات، يسهِّل البرنامج استغلال المعلومات فحسب. وتكون مشاعر العمال بشأن آثار الاختيارات المختلفة مرشدًا لهم فى القرارات التى يتخذونها.

يلى ذلك اجتماع قصير للمنشأة؛ لإبلاغ الجميع بتصورات المجلس القومى لتيسير الإعادة الخاصة باتجاهات العام المقبل، بما فى ذلك التصورات الأولية الخاصة بالنمو الإجمالى والدخول والأسعار الإرشادية، وكذلك تصورات المجلس الخاصة بالصناعة، بما فى ذلك الملخصات الكيفية لأثر النشر على القراء فى العام الماضى، وتفسيرات التغييرات المتوقعة فى العام الحالى، ومقترحات المجلس الخاصة بالمنشأة من أجل التغييرات فى تنظيم

المنشأة أو التكنولوجيات أو السياسات، بما فى ذلك الوصف التفصيلى للآثار الإنسانية والاجتماعية للتغييرات المتوقعة فى المُدْخَلات والمُنْتَجات المادية.

وعلى فرض أنه استُقر بالفعل على القرارات الاستثمارية طويلة المدى، فإنه عند تقييم بيانات العام الماضى وتوقعات العام الحالى يبدأ العمال فى تقدير رغباتهم والاستعداد لتسجيل العلاقات الاجتماعية والتكنولوجيا ومستويات المُدْخَلات والمُنْتَجات التى يفضلونها لـ"نورث ستارت". وتقتضى الدورة الأولى والثانية من اتخاذ قرارات المنشأة من العمال أن يختاروا اختيارًا فرديًا، دون اشتراط التوافق المتبادل بين اختياراتهم.

تجديدات "نورث ستارت"

قبل أن نسترسل فى تخطيط "نورث ستارت"، ينبغى ملاحظة جانب شديد الأهمية من جوانب الاستقرار على تنظيم المنشأة والتكنولوجيا. فكل عامل يقرر تعديلات عمليات المنشأة التى يريد المطالبة بها ويسجل أفضليات الاستثمارات المتصلة بذلك. وعلى سبيل المثال، قد تؤدى التغييرات الناجمة عن ذلك إلى خفض نسبة المُنْتَجات إلى المُدْخَلات؛ لتحسين نوعية الحياة العملية، أو قد تغير مقدار العمل الواجب على العامل القيام به تبعًا للطلب على الكتب. ومهما كانت التغييرات فإن عمال "نورث ستارت" يقررون فى النهاية ما يريدونه، كما أن عليهم كذلك الحصول على موافقة على النظام ككل إذا كانوا بحاجة إلى مُدْخَلات إضافية من مصادر خارجية.

الشىء المهم الذى نلاحظه هو أن عمال "نورث ستارت" يطالبون بتغييرات كبيرة فى أماكن العمل تحسِّن نوعية الحياة العملية فى "نورث ستارت" بصورة كبيرة ويحصلون على ما يطلبون، وفى النهاية سوف يشاركهم فى هذه الفائدة عمال آخرون. ويتوقف مقدار ما يؤديه أى شخص من عمل بعيدًا عن مكان عمله الأساسى على الفروق بين نوعية العمل فى مكانه الأساسى هذا ومتوسط المجتمع. وبذلك فإنه حين تقلِّل التجديدات بصورة كبيرة مقدار مشقة العمل فى منشأة ما، فمن المحتمل أن تكون النتيجة - بعد إعطاء الوقت الكافى للجان موازنة الوظائف لتقييم التغيير - هى أن يقضى كل عامل ساعات أقل فى تلك المنشأة وساعات أكثر فى مكان آخر. والتجديدات التى تجعل "نورث ستارت" مكانًا أكثر متعة للعمل سوف تغير الوقت الذى يعمله عمال "نورث ستارت" هناك وفى أى مكان آخر. ولذلك فإنه بسبب مبدأ تمتع العمال جميعًا بمسئوليات عمل إجمالية متساوية، تعلن

المكاسب التى تأتى من استثمارات "نورث ستارت" عن نفسها فى ظروف محسَّنة قليلاً لكل العمال وليس فى ظروف محسَّنة تحسينًا كبيرًا فقط للعاملين فى "نورث ستارت". ولذلك يكون لدى العمال سبب بسيط لتشجيع التجديدات فى منشأتهم على حساب التجديدات التى قد تتم فى مكان آخر ويكون لها أثر أكبر على نوعية الحياة العملية بصورة إجمالية.

سوف يقول الاقتصاديون التقليديون إن هذا سوف يقلل حوافز العمال كى يحسِّنوا نوعية الحياة العملية، حيث لن يحتكر العمال المكاسب التى يخططون لها. ولكن هذا الرأى يتجاهل إلى حدٍ كبير أنه يُفترض فى النماذج التنافسية للرأسمالية أن توزَّع المكاسب التكنولوجية فى وقت واحد على كل المنتجين فى صناعة من الصناعات. ولو لم يُفترض هذا لما أمكن القول بأن هذه النماذج تحقق نتائج فعالة. ولكن حين يُفترض هذا، تقل حوافر التجديد؛ لأن الفوائد تمتد أولاً إلى الشركات الأخرى فى الصناعة، وبعد ذلك من خلال تكاليف الإنتاج المنخفضة والأسعار المنخفضة لمُنْتَجات الصناعة، إلى كل المنتجين والمستهلكين. وبالطبع فإن التحسينات فى الرأسمالية الحقيقية لا تنتشر وتتراكم فوائد التجديد بصورة تكاد تنحصر فى عدد صغير من أصحاب العمل - ومن المؤكد ليس من العمال - ويتلو ذلك عدم الكفاءة، وهو ما يخالف نماذج الاقتصاديين. وعلى أية حال فبما أنه لابد من عودة التحسينات الاقتصادية فى أى اقتصاد عادل بالنفع على الجميع، فإننا نعتبرها مزية فى الاقمشاركة أن التجديدات فى آلاف من المنشآت تغير إجمالى عبء العمل المجتمعى المتوسط ومعايير نوعية العمل، وأن تلك التغييرات تعود بالفائدة على الجميع بالتساوى.

فما الذى يؤدى إليه هذا إذن عند التطبيق؟ إذا كان لارى يعمل فى "نورث ستارت" وكان وجود اقتراح بإجراء تغيير تكنولوجى فيها وفى أنحاء صناعة النشر سوف يحسِّن مُرَكَّب العمل المتوسط الخاص بالمجتمع بنسبة واحد على مائة بالمائة، بينما سوف يحسِّن اقتراح خاص بصناعة الصلب (يطالب بنفس الإنفاق الاستثمارى) المتوسط بنسبة اثنان من مائة بالمائة، فسوف يستفيد لارى فى النهاية من الصلب أكثر من استفادته من النشر. وبالمثل يكون لعمال "نورث ستارت" مصلحة طويلة المدى أكبر فى أمر مستحدث يتعلق باستخراج الفحم يحسن نوعية تلك الصناعة بصورة أكبر من أمر مستحدث فى صناعة النشر يتطلب استثمارًا مساويًا ولكنه يحسِّن نوعية عمل النشر بدرجة أقل.

لذلك تضاف أذواق لارى إلى أذواق عمال النشر الآخرين وتجسد فى تقييم تعديلات صناعة النشر المحتملة قبل حدوث أية مقارنة مع مقترحات صناعة أخرى. وإذا كانت آراء لارى تختلف اختلافًا كبيرًا عن النتيجة الجماعية، فلن تعجبه بالضرورة المحصلة النهائية.

ولكن الاختيار سوف يعكس توازنًا عادلاً لأذواق كل العمال فى كلتا الصناعتين. وينبغى أن يصوِّت لارى كما يحب. وإذا صوَّت هكذا، وفعل كل العمال الشىء نفسه، فسوف تحدث الآثار الجماعية التى أشرنا إليها من قبل. وتسمح حرب كل واحد ضد الكل - من أجل من، الذى سيستفيد من التجديدات - بوجود مجتمع المصالح المشتركة. ويحل التعاون محل التنافس. ويفيد تقليل ساعات العمل لتحقيق نفس المُنْتَج فى مكان آخر الجميع فى نهاية الأمر. كما أن تحسين الحياة العملية فى أى مكان يفيد الجميع فى النهاية. ويتطلب الاقتصاد العادل هذا كله. ولكن لكى تزيد لجان موازنة الوظائف الحوافز الفردية يمكنها معايرة سرعة التعديلات؛ لكى توفر "حوافز مادية" مؤقتة للمجدِّدين، أو يكون البديل لذلك - وما أرى أنه أكثر إيجابية - هو تكليف فرق يكون عملها تنمية التجديدات المحتملة. وسوف تكون التجديدات هى "المُنْتَج" التى يُحْكَم به على فائدتها الاجتماعية. وللآثار العادلة لهذه الطريقة الخاصة بتحفيز التجديد - وهى فى المقام الأول تخصيص موارد أكثر للتجديد، وجعل من يستخدمونها خاضعين للمحاسبة اجتماعيًا - نتائجها الإنسانية. وعلى أية حال، فإنه عند اتخاذ قرارات تتعلق بالتجديدات يختار كل شخصٍ من بين المقترحات كما يشاء. إلا أنه يكون لدى كل شخص حافز؛ لكى يختار ما هو أفضل بالنسبة للاقتصاد ككل، لأن هذا هو ما سيكون الأفضل بالنسبة للجميع فى النهاية. ومن المفارقات أن الادعاء الخاص بالأسواق - وهو أن السعى لتحقيق المصالح الفردية يتزامن مع المصالح الاجتماعية - يصدق فى الواقع على التخطيط المشاركى. فالسعى لتحقيق الذات فى ظل الترتيبات العادلة بطريقة واعية اجتماعيًا يحقق بالفعل النتائج الأفضل من الناحية الاجتماعية.

لا ينبع تضامن الاقمشاركة من التحول البيولوجى المفترض الخاص بالصفات الوراثية، بل من الآثار الملموسة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية. ولا ترجع النتائج التى تعزز التضامن والعدل والتنوع والإدارة الذاتية إلى طبيعة إنسانية سعيدة مُسَلَّم بها فجأة، ولكنها تنشأ من بنية التخطيط المشاركى وحوافزه. وبالإضافة إلى ربط الرفاهية الفردية والجماعية، يعزز الاقمشاركة أواصر المودة والجانب الكيفى للحياة التى تقلل من شأنها الرأسمالية.

إعادة التخطيط الأولى: اقتراح نانسى الأولى

تعمل نانسى Nancy فى "نورث ستارت"، منذ ثمانية أعوام وهى مهتمة فى المقام الأول بكتب العلوم والترويج. وهى عند إعدادها اقتراحها الأولى الخاص بعام "نورث

ستارت" الجديد تضع فى اعتبارها ثلاثة مقترحات تقدم بها العمال الذين يبحثون التجديدات. وبينما تعترف نانسى بأن "نورث ستارت" بها مُرَكِّب عمل فوق المتوسط بالفعل، نجدها تعتقد أن الخطة ثلاثة سوف تُحَسِّن نوعية العمل بقدر كبير عن طريق تحرير الطاقات من المهام المشتتة للانتباه بالاستثمار المعقول. كما أنها تقدِّر أنه بينما لا تكون التغييرات التى فى الاقتراح ثلاثة بنفس قيمة التغييرات المقترحة فى الصناعات الثقيلة التى سمعت عنها، فقد يكون الاقتراح ثلاثة ذا قيمة كبيرة مقارنة بمعظم التجديدات التى فى أنحاء الاقتصاد.

والواقع أن المستوى الأدنى المتصوَّر الذى ينبغى أن يحققه الاستثمار المقترح فى المُنْتَج المزيد أو ظروف العمل المحسَّنة جزء من المعلومات التى سيوفرها المجلس القومى لتيسير الإنتاج. وحيثما يبحث العمال التغييرات التى تحدث فى تنظيم العمل أو التكنولوجيات الجديدة، فلابد لهم من تقييم المُدْخَلات والمُنْتَجات ونوعية العمل. ومن الواضح أن أى اقتراح يحسِّن نوعية العمل، دون فقدان المُنْتَجات ودون نفقات استثمارية، سوف لا يكون موضع خلاف، إذ إنه سيحسِّن متوسط مُرَكِّبِ العمل القومى بلا أية تكلفة. إلا أنه حينما يكون الاستثمار ضروريًا لتحسين مُرَكَّبات العمل أو زيادة المُنْتَج فلابد أن تكون هناك طريقة ما لتقرير أى الاستثمارات سيكون من المفيد الشروع فيه. وعن طريق تقدير نصيب الفرد من النمو والتغيير المتوقع فى مُرَكَّب العمل المتوسط، يقدم المجلس القومى لتيسير الإنتاج تقديرات أولية ومعدلة للعائدات الدنيا المطلوبة من الاستثمارات؛ لكى تكون مرغوبة.

يصل كل العمال فى "نورث ستارت" إلى أجهزة الكمبيوتر التى يمكنهم أن يجروا عليها الحسابات والمقارنات. وعودة إلى مثالنا، فإنه بعد الرجوع إلى التوقعات، تقرر نانسى تطوير اقتراحها الأول بناء على تنفيذ خطة الاستثمار ثلاثة. وبعد ذلك تتخذ قرارًا بشأن مستوى المُنْتَج، أو بعبارة أخرى عدد العناوين التى تنشر فى العام المقبل. ويمكن أن تقبل فحسب مقترحات مجلس التيسير. إلا أن نانسى تقرر بدلاً من ذلك - بعد أن تبحث البيانات الخاصة بالنمو السكانى، وتوقعات المجلس القومى لتيسير الإعادة الخاصة بالنمو المحتمل فى أعداد العناوين ومتوسط عدد قراء العنوان الواحد، وتصورها الخاص بأذواق الناس المتغيرة فى القراءة - أن توقعات الصناعة متواضعة جدًا، وتستقر على الاقتراح الأول الخاص بزيادة العناوين المنشورة بنسبة ٣.٥ بالمائة بدلاً مما توقعه المجلس وهو ٣.٣ بالمائة، والخاص بزيادة عدد القراء بنسبة ١.٢ بالمائة بدلاً مما توقعه المجلس وهو ١.١ بالمائة.

من أجل ترجمة تقدير نانسى إلى اقتراح كامل تقدمه إلى "نورث ستارت"، فإنها تستقر بعد ذلك على عدد العاملين وساعات العمل فى اليوم الواحد، ومستويات الجهد فى

"نورث ستارت". وييسر استخدام برامج الكمبيوتر الصديقة إدخال اقتراح مكان العمل رقم ثلاثة، وتحديد عدد العناوين والقراء، وبعد ذلك تُدخل الاختيارات الخاصة بأى متغير من المتغيرات الأخرى: لكى ترى ما يجب أن يكون عليه الثالث لإتمام العمل.

ومن المهم ملاحظة أن أنواع التفكير الذى يجب أن تمارسه نانسى تصبح أسهل بالتعود. وعلى أية حال فإن برامج تجعل الحسابات المرتبطة بذلك سهلة. وعلى أية حال فقد توصلت نانسى فى البداية إلى اقتراحها الخاص بالدورة الأولى من أجل "نورث ستارت" فى العام المقبل. فماذا عن العمال الآخرين؟ وكيف تنشأ خطة نهائية؟

خطة الإعادة الثانية

ليست نانسى وحدها وإنما كل العمال فى "نورث ستارت" وفى أنحاء الاقتصاد يكملون مقترحاتهم الأولية ويقدمونها إلى "بنك بيانات التخطيط". ولم يقم الأفراد بأية محاولة للتوفيق بين مقترحاتهم، ولكن ما إن تقدم حتى تبحث مجالس تيسير الإعادة البيانات وتعد تقريرًا عن العرض والطلب المقترح لكل السلع، والتغيرات فى الأسعار الإرشادية بناء على درجات نسبية من فائض الطلب أو فائض العرض، وملخص لمتوسطات الاستهلاك والإنتاج الحالية، وتوضيحات مكتوبة لأسباب التغييرات الأساسية فى توقعات مجلس تيسير الإعادة.

الأمر الذى له أهمية خاصة بالنسبة لعمال "نورث ستارت" هو المقترحات الحالية الخاصة بالسلع التى تظهر فى ميزانية "نورث ستارت". ولذلك تُبْرَز هذه المقترحات فى التقارير المكتوبة المقدمة إلى عمال "نورث ستارت"، وكذلك ملخصات التقارير المكتوبة من المستهلكين فيما يخص الكتب. فعلى سبيل المثال، بما أن المستهلكين يطلبون عناوين أكثر مما اقترحته الصناعة، فإن الصناعة تتلقى ملخصًا مكتوبًا لتعليق المستهلكين فيما يخص الكتب. ومع أن عمال "نورث ستارت" ومستهلكيها يتلقون هذه المادة بشكل آلى، فإنه بإمكانهم الوصول إلى بيانات مشابهة بخصوص الصناعات الأخرى على أية شاشة كمبيوتر فى منشأتهم أو فى مجتمعهم المحلى.

وإذا كانت نانسى ترغب فى رؤية تحليل مفصل للطلب من إعداد الإقليم أو حتى من إعداد مجالس المستهلكين المحلية، فبإمكانها استخدام الملخص المقدم من مجالس الإعادة بصفة عامة كمرشد، ثم تبحث التفاصيل بنفسها مستخدمة الإجراءات التى نبينها بعد

قليل. وبالإضافة إلى الحصول على التغذية الاسترجاعية المهمة لقرارات التخطيط الخاصة بها، فإن هذا البحث يوفر لنانسى كذلك مؤشرًا خاصًا بالقيمة الاجتماعية لأعمالها وآثار اختياراتها على الآخرين.

لنعد إلى عملية التخطيط. فبعد أن لاحظت نانسى أن هناك إفراطًا فى طلب الورق ورأى منتجو الورق عدم زيادة الإنتاج عن العام الماضى، فإنها تطلب تقرير صناعة الورق الذى يشرح اقتراحهم. وبعد ذلك، واستجابة لكل المعلومات التى توصلت إليها، ومجموعة الأسعار الإرشادية الجديدة، وأية استشارات واستقصاءات ترغب فى القيام بها، تحدِّث نانسى اقتراحها الأول. وهذه العملية هى نفسها العملية الأولى، إلا أن نانسى تأخذ المعلومات الجديدة فى حسبانها الآن. وينبغى ملاحظة أنه تمشيًا مع ما أوضحناه بشكل خاص عن نظام تخطيط هذا المجتمع، فإن نانسى تعدل مكونات اقتراحها الأول فى أى اتجاه وبالقدر الذى تختاره. والقضية بطبيعة الحال هى ما إذا كنا نتوقع أن تتصرف نانسى بالاشتراك مع فاعلين آخرين بالطرق التى سوف تجعل العرض والطلب فى توازن بالنسبة لكل الأصناف فى إطار زمنى معقول. وسوف نتناول هذه المسألة فى معالجتنا لطابع الحياة اليومية الخاص بالتخصيص - الذى ستأتى فيما بعد - حيث إنها تشمل عملية التخصيص ككل. ولكن بما أن أسعار السلع الإرشادية فى الطلب الفائض سوف ترتفع بينما تهبط أسعار السلع الإرشادية فى العرض الفائض، وبما أن هناك ضغطًا اجتماعيًا؛ لتخفيض القيمة الكلية للطلبات (وزيادة القيمة الكلية للمُنْتَج)، فليس من الصعب رؤية الآلية الأساسية التى تحرك النظام ناحية الاتفاق النهائى بين العرض والطلب.

إعادة التخطيط الثالثة

بعد أن تقدم نانسى وكل شخص آخر المقترحات الثانية، تعدِّل مجالس تيسير الإعادة الأسعار الإرشادية مرة أخرى، وتحدِّث تصوراتها، وترسل التقارير الملخصة ذات الصلة إلى كل الوحدات، وتخزن كل هذه المعلومات فى بنك بيانات التخطيط. والجديد هو أنه إضافة إلى تقارير مجلس تيسير الإعادة الخاص بالصناعة عن مقترحات الصناعة والمتوسطات، هناك كذلك توقعات المجلس بالنسبة لخطط الصناعة المحتمل أن تكون نهائية، وكذلك مقترحات للوحدات الأعضاء فيما يتعلق بأفضل طريقة محتملة لتحركها فى اتجاه هذه النتائج النهائية. وفى الحالات التى تبتعد فيها الوحدة ابتعادًا كبيرًا عن متوسطات

الصناعة، قد تبدأ المناقشات من مجلس هذه الصناعة أو مجالس تيسير الإعادة لبحث أسباب الاختلافات.

لقد استُقر الآن بصورة كبيرة على إعادة تخصيص العمل الصادر إلى "نورث ستارت" ومنها، ويعنى هذا أنه عند استعراض وبحث كيفية تغيير المقترحات الخاصة بالسلع فى الطلب المفرط أو بقدر أقل فى العرض المفرط، يمكن لنانسى أن تغير فقط مقترحاتها الخاصة بأصناف بعينها سوف تستخدمها "نورث ستارت" أو تنتجها بما يقل عن ٥٠ بالمائة إذا كانت تريد تحريكها فى الاتجاه الذى يوازن العرض والطلب، وبما لا يقل عن ٢٥ بالمائة إذا كان تغييرها المقترح لا يوازن. وتنطبق هذه القاعدة كذلك – على الأقل فى هذا الأداء الافتراضى الخاص بالتنفيذ المحدد للتخطيط المشاركى – على وضع المقترحات التى يتراوح عددها بين أربعة وستة، وهو ما سنناقشه لاحقًا.

إلا أن إعداد نانسى لاقتراحها الثالث يشركها كذلك فى مناقشات أكثر بكثير مع زملائها فى العمل. وبينما لا يزال كل عامل من عمال "نورث ستارت" يعد مقترحاته من أجل "نورث ستارت" ككل، على عكس الدورات السابقة، نجدهم الآن يُدْخِلون تعديلات تنشأ من المناقشة الجماعية. وبذلك سوف يخصص يوم من أيام الاجتماعات فى مجموعات العمل والأقسام لمناقشة المقترحات. وكشأن تفاصيل أخرى كثيرة فى هذه المناقشة، تبدو قواعد تغيير المقترحات الخاصة بكل إعادة جديدة وبتنفيذ التخطيط داخل أماكن العمل معقولة بالنسبة لنا (وعلى الأخص فى المجتمعات التى يحدث فيها قدر كبير من الاحتكاك عند نقل الموارد من استخدام إلى آخر)، ولكن لنتذكر أن هذا مجرد اختيار محتمل واحد للإجراءات وليس اختيارًا عشوائيًا لتوضيح الأثر الذى يبدو مقنعًا للتخطيط المشاركى.

الإعادة الرابعة والخامسة والسادسة لتخطيط

تواجه نانسى وزملاؤها العمال الآن تحديًا جديدًا؛ فمقترحاتهم الرابعة لن تتم بشكل منفصل وإنما معًا. فلابد فى النهاية من تجميع أفكار "نورث ستارت" المختلفة فى اقتراح متماسك واحد خاص بـ"نورث ستارت". وليس من الضرورى بيان دور كل فرد فى الاقتراح، حيث إن هذه التخصيصات لا تتماشى مع بقية الاقتصاد. ولكن لابد أن تكون مقترحات مجلس العمال قابلة للتنفيذ. ولذلك فإن نفس القيود المفروضة على التعديلات التى طبقت على الاقتراح الثالث تُطَبَّق الآن على اقتراح "نورث ستارت" الجماعى الجديد.

وتتطلب صياغة الاقتراح الرابع جلسات عديدة تُعقد متقطعة على مدى أسبوع كامل، مع أنه من المؤكد أن هذا عمل لبعض الوقت؛ لكى يستمر العمل الآخر كذلك. وتتيح فترة الأسبوع بشكل أساسى وقتًا كافيًا للتفكير قبل اختيار العاملين فى المنشأة لقرار جديد.

فى البداية يقارن أعضاء أصغر المجموعات مقترحاتهم الفردية ويحاولون التوفيق بين بعضها البعض. وتكون هذه المقترحات فى المقام الأول بمثابة إحماء من أجل المزيد من اجتماعات الأقسام والمنطقة المهمة التى ستعقد فيما بعد.

هذه هى طريقة ما سيحدث من عمل. لدى نانسى اجتماع للمجموعة الصغيرة يوم الاثنين فى "أسبوع الاقتراح الرابع"، فى يوم الثلاثاء تلتقى بقسم التحرير للحديث عن إعداد العناوين للقراءة فى محاولة للوصول إلى اتفاق بشأن هذين الأمرين. فى يوم الأربعاء لديها اجتماع مشابه مع قسم الترويج، وهو الموقع الخاص بعملها غير التحريرى وغير الإنتاجى. وفى أنحاء "نورث ستارت"، يعقد الآخرون اجتماعات مشابهة. ويحدَّد زمن اجتماع يوم الاثنين بساعة واحدة، فى حين يستمر الاجتماع يومى الثلاثاء والأربعاء لمدة ساعة ونصف الساعة فى الصباح، وساعة ونصف الساعة خلال اليوم.

يبدأ اجتماع التحرير بتقديم الأعضاء قوائم تضم عددًا من عناوين "نورث ستارت"، الجديدة التى يفضل كل منهم الشروع فيها، وعدد القراء الذى يتوقعه، وخليطًا من العناوين المختلفة التى يفضلها. يبدأ النقاش فيما يخص الفرق بين المتوسطات الأولية الخاصة بالمقترحات والطلبات الحالية ومتوسطات الصناعة المتصورة. وبما أن كل مجموعة تحرير تلتقى على حدة، يُبَلِّغ مجلس تيسير الإعادة فى "نورث ستارت" نتائج كل مجموعة وكذلك متوسطًا عامًا لها جميعًا.

فى اليوم التالى تبدأ مجموعة الإنتاج الخاصة بنانسى بتغطية شاملة كمقدمة وتقترح تعديلاتها فى ضوء حاجات الترويج وإمكانياته. ولأن كل الأقسام تفعل ذلك يوم الأربعاء، يظهر متوسط جديد يجرى بحثه يوم الخميس. وأخيرًا يكون اجتماع المجلس يوم الجمعة بمثابة مجلس شيوخ يبحث فيه الأعضاء التعديلات التى تجرى على المتوسط - كوسيلة لتطوير البدائل المتضاربة - وأخيرًا التصويت على اقتراح "نورث ستارت" لتقديمه إلى الإعادة الرابعة.

أحد الملامح المهمة لهذه العملية هو الجهد الذى يجرى للتوفيق بين الآراء المتضاربة من خلال التسويات والحلول الوسط أو التجريب. وهذا هو الوقت الذى تقدم فيه الأقليات دليلاً على مزايا مواقفها.

تمضى الإعادة الخامسة والسادسة كالرابعة ولكن مع استغراق وقت أقل بكثير وإدخال نسبة أضيق مسموح بها فى المُدْخَلات والمُنْتَجات. وبالنسبة لكل اقتراح جديد، هناك معلومات جديدة بشأن وضع السلع ومتوسط المخرجات، والأسعار الإرشادية، وكل هذا ييسر التحرك نحو الخطة القابلة للتنفيذ.

إعادة التخطيط السابعة

بعد تلقى المقترحات السادسة من وحدات الإنتاج والاستهلاك يكون لدى مجالس تيسير الإعادة القومية والخاصة بالصناعة مهمة جديدة (فى هذا الأداء الافتراضى الخاص بطريقة لتنفيذ طرق الاقمشاركة). فهى تبحث البيانات المتاحة وتقدم للمجتمع خمس خطط قابلة للتنفيذ؛ كى يختار من بينها. وبما أننا سنناقش مجالس تيسير الإعادة بتفصيل أكبر حين نركز على تعقيدات التخصيص فيما بعد، فإننا نفترض هنا فحسب أنها تؤدى عملها وتقدم خمسة مقترحات للمجتمع. ولكن ينبغى أن نذكر أن كشوف واجبات الوظيفة الخاصة بمجلس تيسير الإعادة ومحاضر اجتماعاته متاحة لأى شخص يمكنه الوصول إلى الكمبيوتر.

ومن الواضح أن اختيار خمس خطط - مثل أية تفاصيل أخرى خاصة بالعملية التى نوضحها - قد يختلف دون تغيير المناطق الأساسية الخاصة بالتخطيط المشاركى. وربما يكون هناك عدد أقل من مرات الإعادة الفردية أو عدد أكبر من مرات الإعادة الجماعية، أو ربما تكون هناك قيود على التعديلات، أو ربما تبدأ مقترحات على مستوى المجلس وليست مقترحات فردية قبل ذلك، أو بعده. وفى المجتمع الحقيقى قد تتطور هذه التعديلات بما يتفق مع تواريخ اقتصادية وثقافية واجتماعية بعينها، حيث إنه حين يتفق المواطنون على أن للتخطيط المشاركى قدرة، فإنهم يعدلون النظام بما يناسبهم.

على أية حال، فإنه فى السيناريو الافتراضى يصوت الجميع بعد فترة من المناقشة والتفكير لاختيار خطة من الخطط الخمس المقترحة. وتُحسب الأصوات فى كل مجلس وتقدَّم إلى الاتحادات الأعلى مستوى باعتبارها إجمالى أصوات المستوى الفرعى، ثم تُحسب مرة أخرى وهكذا إلى أن تتوفر نتائج نهائية؛ وهو ما يحتمل أن يتم فى بضع ساعات.

فى هذا الأداء الخاص بالإجراءات يُسقَط الاقتراحان اللذان يحصلان على أقل الأصوات فى الاقتراع الأول. وتعدِّل مجالس تيسير الإعادة المقترحات الثلاثة الباقية فى

ضوء الوزن النسبى للأصوات. ويحذف اقتراع ثان أقل الثلاثة مقترحات قبولاً، وبعد ذلك يجرى تعديل طفيف على الاقتراحين الباقيين، ثم يجرى اختيار نهائى ولا يصبح خطة، وإنما التصور المجمع السابع الخاص بعملية الإعادة. وحينئذ تستخدم مجالس تيسير الإعادة هذا التوقع لحساب ما هو متوقع من الأسعار الإرشادية والإنتاج الاقتصادى ومعدل النمو ومتوسط العمل، والاستهلاك، والمخرجات الخاصة بالسلع الفردية، وترسل جميعها إلى بنك بيانات الخطط.

والآن تقبل نانسى وأعضاء آخرين فى "نورث ستارت" (ووحدات اقتصادية أخرى) التوقعات الخاصة بمنتج المجتمع ومتوسط عبء العمل ومسموحات الاستهلاك ونوعية مُرَكّبات العمل على أنها معايير. وتعدل المراجعات التالية المسئوليات داخل الاتحادات والوحدات فى ضوء الخطة الشاملة.

كفـــاءة "نورث ستارت"

قد تدور فى ذهن القارئ هذه الأسئلة:

(١) ألا يشعر عمال "نورث ستارت" بالإحباط لأن العمل مفتَّت إلى حد كبير؟ هل هذا سبيل إلى الإثراء أم الاضطراب العقلى؟

(٢) ألا يحتاج الأمر إلى عدد غير محدود من الساعات لتدريب الأشخاص على هذا العدد الكبير من الأعمال؟ أهذا امتياز أم فوضى مؤسسية؟

(٣) ألا يتجاهل الناس سلطة "القيادات" فى الفريق "أ" حين تكون نفس "القيادات" مَقودة فى الفريق "ب"؟

(٤) هل يقدم زملاء المرء فى العمل الدافع الكافى والمراقبة التى تمنع العمل البطىء غير المسئول؟

إجابةً عن السؤال الأول – وهو هل يحبط التفتيت عمال "نورث ستارت"؟ – نقول بدايةً إن وجود مسئوليات كثيرة يجعل الحياة العملية أكثر ثراء وتنوعًا بالنسبة لمعظم الناس، ولذلك فهى إيجابية وليست سلبية. وبالطبع يمكن أن تكون المهام والخطط مفتتة إلى حد التشويش، ولكن إذا قررت مجموعة ما أنها تعدت الحدود، فإن عليها فقط أن تجرى التصويب اللازم. وبالمثل سوف يختار من يحبون عددًا أقل من أنماط الأعمال فقط من بين مُرَكّبات العمل ذات الأعمال المتوسطة تقريبًا.

سوف يعنى الانتقال من الرأسمالية إلى الاقمشاركة أنه بدلاً من أن يقوم أغلب الأشخاص بالعمل الروتينى ويشعرون بالملل معظم الوقت، سوف يقضى الجميع بعضًا من نهار عملهم على الأقل فى أداء أعمال شيقة. ولأن الأعمال المملة سوف توزع بالتساوى، فسوف تكون محتملة. وليس الأمر هو أن حفر الخنادق، أو ضغط الأزرار، أو تحمل ظروف الجو الحارة سوف يصبح ممتعًا لمجرد أن المرء يقوم به فى مجتمع جيد وبالسرعة الخاصة به وضمن فرق من الأصدقاء، ومن باب أولى لأن المرء معجب بقائد عظيم أو يتذكر بإعجاب انتفاضة ثورة مضى عليها زمن طويل فحسب. فكل ما فى الأمر هو أن الألم يمكن أن يقل وتزداد البهجة حتى مع العمل الروتينى بالتغلب على أوجه الحياة العملية شديد الاستبداد والاغتراب والظلم والتوحد.

بل سيكون هناك ما يكفى من الأسباب لميكنة العمل الروتينى أو التخلص منه حين يعزز ذلك الإنتاجية أو يقلل عبء العمل الإنسانى. وفى ظل الرأسمالية تصبح الميكنة مجالاً مهمًا للصراع بين العمال ورأس المال؛ فالرأسماليون يسعون لزيادة الأرباح بميكنة مصادر أرزاق بعض الأشخاص بما يقضى على وجودها، بينما يسعى العمال للدفاع عن وظائفهم لتحاشى أن يَبْطُل استخدامهم ويصبحوا عاطلين. وبما أن كل فرد فى ظل الاقمشاركة يؤدى حصة عادلة من العمل الروتينى، فسوف يرغب الجميع فى تقليله. وبما أن كل فرد يؤدى عملاً إبداعيًا ما، فسوف يرغب الجميع فى زيادة المقدار الذى يباشره ويفقد أحد مصادر رزقه؛ إذا قضت الميكنة على الأعمال الروتينية غير المرغوبة أصلاً.

وهكذا فإن السؤال الذى نصل إليه هو ماذا يحدث لمن لديهم فى ظل الرأسمالية مسئوليات تكاد تكون ممتعة وممَكِّنة تمامًا؟ صحيح أنه سوف تختفى مُرَكَّبات العمل هذه فى أماكن العمل المشاركية، لأن الجميع سوف يشاركون فى العمل الروتينى. فهذا ما تفرضه العدالة الأولية، مثلما القضاء على فرص الاستهلاك المفرط إلى حد كبير. وسوف يقاوم الذين استفادوا من احتكار المنسقين للعمل المرغوب فيه موازنة الوظائف، تمامًا مثلما سيقاومه الرأسماليون الذين يحتكرون موازنة الدخل. وسوف يسوق كل من الرأسماليين والمنسقين الحجج التى يبررون بها مزاياهم، ولكن الحقيقة فى كلتا الحالتين هى أن هذه الحجج تبريرات خيالية لخدمة الذات. والواقع أن من لا يقومون الآن بعمل روتينى لا حاجة إلى تفتيتهم بإجبارهم على القيام ببعض أعمال النظافة والأرشفة والإنتاج. وبالنسبة للأنظمة الفرعية التى يحتكر فيها هؤلاء الأشخاص فرص العمل المرغوبة، فإنهم يكونون مشوشين باستمرار؛ لاضطرارهم لأن يراقبوا الآخرين باستمرار، حتى وهم ينظمون سلوكهم فى

وجود من هم أعلى منهم. وعلى أى الأحوال، فإن أى شخص يعرف أى شىء عن العمل التجارى فى الرأسمالية يدرك أن عمال المستوى الأعلى يقضون جزءًا كبيرًا من الوقت الذى لا يكونون مشغولين فيه بالبروتوكول فى أحلام اليقظة والثرثرة فى التليفون والانشغال بالمنافسات التى تنشأ بين المكاتب. وإلى جانب كون هذا مضيعة للموهبة الإنتاجية، مقارنةً بخيارات وقت الراحة، فليست هذه طريقة ممتعة إلى حد كبير لتضييع الوقت.

ردًا على السؤال اثنان - ألا يحتاج الأمر إلى عدد لا حد له من الساعات لتدريب الأشخاص على مُرَكَّبات العمل المتوازنة؟ - فالحق يقال إنه لكى يقوم الفرد بالعمل التحريرى والتجارى والإنتاجى فى تدريب "نورث ستارت" فإنه يستغرق وقتًا أطول من تدريب الأشخاص على القيام بنمط واحد من أنماط العمل الثلاثة. وبالمثل فإنه من المؤكد أن تنمية المهارة فى ثلاثة مجالات يستغرق وقتًا أطول من تنمية مهارة فى واحد منها فقط. ولكن تعزيز فوائد معرفة المزيد عن كل نمط من أنماط العمل بشكل مشترك، والإثراء الذى ينتج عن وجود مسئوليات متعددة، وارتفاع الروح المعنوية المصاحب لفهم عملية النشر كلها يعوض تكاليف التدريب الإضافية هذه.

أو ربما يحدث أن العمال فى مكان عمل معين قد يفضلون المدخرات من التدريب المخفض على فوائد القدر الأكبر من التنوع والمعرفة والروح المعنوية. وفى هذه الحالات يمكن أن يختار العمال ذلك الخيار، شريطة إمكان ترتيب مُرَكَّبات العمل العادلة التى يكون فيها لكل عامل عدد أقل من المسئوليات التى تحتاج إلى مهارات بقدر مختلف. وعلى أى الأحوال، فإن ما قدمناه كان أحد الاحتمالات فحسب.

ولكن ماذا لو كان أداء عمل روتينى ما يعنى أن يكون لدى لارى وقت أقل للعمل "س" وبالتالى فقد يكون أقل إجادة لهذا العمل. لنفترض أن لارى يحرر كتب العلوم الاجتماعية. فإذا كان يفعل ذلك فحسب، فهو سوف يقرأ ٥٠ كتابًا من كتب العلوم الاجتماعية فى السنة. إلا أنه يقرأ ٢٥ كتابًا بسبب التزامات العمل الروتينى. وهو الآن ليس محرر علوم اجتماعية عليم مثلما كان يمكن أن يكون لولا ذلك. والمكسب الذى يعوِّض ذلك هو أن سالى التى تقرأ الآن ٢٥ كتابًا من كتب العلوم الاجتماعية فى السنة، بينما كانت لا تقرأ شيئًا فى الماضى، هى الآن محررة علوم اجتماعية أفضل مما كانت من قبل حين لم تكن محررة بالمرة. فهل مهاراتا لارى وسالى مجتمعتين على الأقل فى جودة ما كانت ستصبح عليه مهارة لارى وحدها بدون التغيير؟ محتمل. وإذا لم يكن الأمر كذلك، هل الخسارة أهم من المكاسب التى تحققت من عدم الاضطرار إلى قضاء وقت أطول فى الدفاع عن التراتبات وما يتصل بها من

أنشطة عديمة النفع؟ من غير المحتمل. وإذا كان الحال كذلك، هل كان تحاشى هذه الخسارة المتبقية الصغيرة فى الإنتاجية سيبرر تحمل المجتمع المقسَّم طبقيًا وكل آثاره السلبية؟ نحن نرى أنها ما كانت لتبرر ذلك بالطبع.

وردًا على السؤال ثلاثة - ألن تتدهور خطوط السلطة اللازمة والمفيدة بدون التراتبات الثابتة؟ - يجب ألا نقلل من احترام قائد الفريق؛ لأنه يقوم بدور غير دور القائد فى فرق أخرى. ففى "نورث ستارت" يعتمد احترام القيادات على منطق التخصيصات المعينة والحاجة إلى التنسيق الوثيق أو المراقبة أو الجدولة، على سبيل المثال. وعلى عكس تقليل مصداقية القيادة المشروعة، فإن محو التراتبات الثابتة سوف يقلل الكثير من العداوات الطبقية وما يتصل بها من عوائق وعراقيل تقف فى سبيل التعبير الكفء عن القيادة التى لا تقوم على حقوق قمعية.

وردًا على السؤال أربعة - هل هناك ما يكفى من الدوافع؟ - فإن الرغبة فى كسب لقمة العيش والقيام بعمل جيد، وضغط الأقران، ورغبة المرء فى الاحتفاظ بوظيفته، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، يضمن إلى حد كبير أن يُجِدَّ الأشخاص فى عملهم. بالطبع هناك اختلافات وصراع شخصيات. ولكن من المؤكد أن هذه الأمور يمكن التحكم فيها بعد القضاء على التراتبية المهينة. ومن المحتمل إجراء بعض التنقلات إلى أماكن عمل أخرى لحل صراع الشخصيات الصعب الذى قد ينشأ بالتأكيد. ويحل المشاركون المنازعات الخاصة بمن يؤدى أى قدر من العمل، ومقدار جودة العمل، ومقدار صعوبته، وبأى درجة من التعاطف مع العمال. وإذا دعت الحاجة فإنها تُحَل من خلال إشراف المجالس. وفى بعض الأحيان يُفصل الأشخاص، ولكن ليس بسبب نزوة "الريس" أو بتلك الطريقة التى تهدد دخل الفرد. خلاصة القول هى أن يوم العمل فى "نورث ستارت" يدار إدارة ذاتية فى سياق تقييم رفاهية المجموع ورغبته فى نشر الكتب المرغوبة بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية. والقواعد الجامدة الوحيدة هى تلك التى تحول دون الأساليب التى تعوق المشاركة أو تحرم كل العمال من الوصول العادل إلى فرص متكافئة للإنجاز والتأثير.

إلا أننا لابد أن نذكر من جديد أنه بما أن مُرَكَّب العمل الخاص بـ "نورث ستارت" به قدر أكبر من الصفات الخلاَّقة وقدر أقل من الصفات المنفرة مقارنة بمكان العمل المتوسط فى الاقتصاد، فإن على عمال "نورث ستارت" أن يساهموا بجزء من عملهم فى مكان آخر. ويعمل بعض العاملين فى "نورث ستارت" ضمن فرق نظافة المجتمع المحلى. ويقوم آخرون بأعمال روتينية فى منشأة مجاورة تنتج معدات الكمبيوتر. وعلى أى الأحوال، فإن كل فرد

يؤدى حصته من العمل فى الخارج؛ كى يوازن الميزة النسبية الخاصة بالعمل فى "نورث ستارت".

فهل يفضل الشخص العاقل العمل فى دار نشر رأسمالية أم فى أخرى مشاركية؟ وبما أننا لم نوضح بعد النسيج اليومى للتخصيص، فإننا نفهم فهمًا جزئيًا فقط كيفية اتخاذ قرارات الاقمشاركة. إلا أننا إذا تجاهلنا القضايا الأكثر تفصيلاً المتصلة بالتخصيص، فينبغى أن تكون نوعية عمل الاقمشاركة هى الأسمى للأسباب التالية:

(١) اختفاء مشاكل التراتبات.
(٢) عظم حجم متع النشر من أجل الرفاهية الإنسانية وليس الأرباح الرأسمالية.
(٣) تعاظم فرص التنمية الفردية والصداقة الحميمة بين زملاء العمل.
(٤) عدم قيام أحد بعمل مضنى ثانوى فحسب.

ومع أن العمل فى "نورث ستارت" فيه مشقة، فهو مع ذلك وسيلة تثرى بصورة عامة التنمية الفردية والنزاهة داخل مجتمع معين من زملاء العمل.

تخطيط مكان العمل: النسيج الفردى

ركزنا فيما يخص تخطيط "نورث ستارت" على المنطق العام وتركنا تفاصيل المناقشات الشخصية والأبعاد الكيفية الخاصة بتكوين الخطة. لنفترض أننا نتناول الآن "مصنع جون هنرى للصلب" John Henry Steel Plant. فى هذه الحالة سوف نركز على بضع نماذج من التبادلات وليس على الديناميات العامة. ويوفر هذا رأيًا مختلفاً بشأن عملية التخطيط بما فى ذلك أنماط الخلافات المحتمل حدوثها. كما سيساعد كذلك على كيفية تعديل العمال لأعباء العمل واهتمامهم بالأبعاد الكيفية وكذلك الأبعاد الكمية الخاصة بما ينتجونه ويستعملونه.

نظرة شاملة على تخطيط "جون هنرى"

كما هو الحال فى "نورث ستارت"، يسير التخطيط فى جون هنرى خلال سلسلة من مرات الإعادة تشمل تقييم الطلبات الواردة من وحدات أخرى بجانب المقترحات والمراجعات والمفاوضات والقرارات المصاحبة. ويستخدم "مصنع جون هنرى للصلب" - كما نتخيله

هنا - آلاف العمال، وبه كمية ضخمة من الآلات الثقيلة المتخصصة، وبه عملية إنتاج تنطوى على مُركّب عمل متوسط يقل كثيرًا عن المتوسط الاجتماعى. ولذلك فإن المقترحات الخاصة بتحسين الحياة العملية فى "جون هنرى" تحتل أفضلية على الأجندة، ويقضى عمال " جون هنرى" عددًا من الساعات يزيد على المتوسط خارج "جون هنرى" فى أعمال أكثر إرضاءً.

وبما أن مرات الإعادة السبع متشابهة فى "جون هنرى" من الناحية الشكلية مع "نورث ستارت"، فإننا لن نلخصها مرة أخرى. بل إنه بما أن كل منشأة تعزز إجراءات التخطيط فيها بأية قواعد وجداول وتقسيمات للمسئولية تختارها، فإن "جون هنرى" يختلف كثيرًا عن "نورث ستارت"، ولكن هذه الأمور الغريبة ليست كذلك هى ما يهمنا فى هذا المقام. إننا نريد بدلاً من ذلك رؤية بعض الخلافات التى تنشأ عن التخطيط.

الاختيار بين خطط الإنتاج البديلة

لابد فى المراحل الأولى من التخطيط أن يختار عمال جون هنرى من بين المقترحات لتغيير التنظيم والتكنولوجيا. ولنلقى نظرة على هذه العملية عند وصولها إلى الاختيار بين ثلاثة بدائل.

تشمل الملامح الأساسية للاقتراح واحد الحصول على معدات فرن جديد وإعادة ترتيب بعض الجوانب الخاصة بالعمليات المرتبطة به. ويزعم مؤيدو الاقتراح أنه سوف يسمح بحدوث تخفيض قدره، اثنان بالمائة من ساعات العمل اللازمة لإنتاج طن من الصلب، دون أن يكون هناك تغيير كبير فى المُدْخَلات المادية، مع تحسن متواضع فى مُركّب العمل المتوسط الخاص بالمصنع يتحقق بإزالة عمل خطير وعمل روتينى من أحد أجزاء عملية الإنتاج.

يزعم مؤيدو الاقتراح اثنان كذلك أن هناك انخفاضًا صغيرًا فى حاجات العمل، وتحسنًا متواضعًا فى مُركّب العمل من أجل استثمار مشابه. والاقتراح اثنان مقدم من إدارة حفظ السجلات وهو يؤثر فقط على العمل الذى تقوم به الإدارة. ويقدر فريق حفظ السجلات أنه سيُحْدِث تحسنًا فى مُركّب العمل المتوسط يزيد قليلاً عما يعرضه الاقتراح واحد.

وقد نشأ الاقتراح ثلاثة من خلال مناقشة بين عدد من الأقسام وينطوى على قدر أكبر من التغييرات التى تشمل مشتريات المعدات الكبيرة، وإعادة تعريف ضخمة للمهام،

وإعادة جدولة كبيرة لإجراءات المصنع. وهو يتطلب استثماراً وتغييرًا فى العلاقات الاجتماعية أكبر مما فى أى من الاقتراحين واحد واثنين. ويزعم مؤيدوه أنه سوف يزيد المُدْخَلات المادية اللازمة لكل طن صلب زيادة هامشية، مع أنه سوف يزيد العمل اللازم لكل طن بمقدار ثلاثة بالمائة. والميزة الأساسية للاقتراح ثلاثة هى أنه سوف يحسن مُرَكَّب العمل المتوسط فى "جون هنرى"، إلى حد كبير، حيث يعرض تحسين ظروف العمل وزيادة فرصة الاتصال فيما بين العمال.

وفى وقت سابق من عملية التخطيط رُفض عدد من المقترحات الأخرى؛ لكونه دون المستوى، وإن أُدخل بعض من الملامح الأفضل فى هذه المقترحات الثلاثة. وعند هذه النقطة يكون هناك نقاش جديد على مستوى المصنع بشأن البدائل الثلاثة. وبما أن كلا الاقتراحين واحد واثنان يقللان التكلفة الاجتماعية للمُدْخَلات دون التضحية بالمخرج مع وجود استثمارات صغيرة، فإن هناك بعض الشك فى أن تقرهما المجالس الأخرى فى الصناعة والاقتصاد. ومن ناحية أخرى يقتضى الاقتراح الثالث استثمارًا كبيرًا، كما يزيد المُدْخَلات الخاصة بالمخرج، وبذلك فإنه بينما قد يبرر تحسين نوعية الحياة العملية التغيير، فسيكون من الواجب توضيح هذا للوحدات الأخرى فى الاقتصاد حيث إن المؤشرات الكمية لن توضح فى حد ذاتها أسباب الموافقة.

ولدى مؤيدى المقترحات الثلاثة كافة تحيز ينبع من الطاقة التى استثمروها، والتباهى بوضع الاقتراح، والمعتقدات المخلصة. ويخلق هذا ثلاث فصائل بينها بعض التداخل، لأن بعض مُرَكَّبات العمال تنطوى عليها مع وجود أكثر من إدارة من الإدارات تعرض الخيارات. ويرى آخرون أن أسباب الاختيار هى الأفضليات وتقدير التوقعات.

على سبيل المثال، يحسب روجر Roger أن موقفه فى ظل المقترحين الأولين قد يتغير تغيرًا طفيفًا فحسب؛ فمن المحتمل أن يكون العمل فى المصنع أكثر إرضاءً، وبالتالى فإنه قد يعمل وقتًا أقل بعض الشىء خارج المصنع فى مركز الرعاية. ومن ناحية أخرى سوف يحسِّن الاقتراح الثالث نوعية عمله فى "جون هنرى"، تحسنًا كبيرًا ويؤدى إلى خفض كبير فى المهام الخارجية الممتعة التى كانت مطلوبة لموازنة خبرته العملية الشاملة. ويتوقع روجر على المدى القصير أن يستفيد بشكل شخصى إلى حد كبير، إلا أنه ما إن تعيد لجان موازنة الأعمال والمجالس الشاملة مسئوليات الوظائف على المدى الطويل حتى تعم الفوائد.

ولأن روجر يعرف أن العدل سوف يتحقق، فهو يدرك أن الموقف بالنسبة له شخصيًا هو نفسه بالنسبة للمجتمع ككل: فما هى توليفة المقترحات التى تعزز الرفاهية من خلال

تحسين مُرَكَّبات العمل المتوازنة الشاملة؟ وبصورة أو بأخرى، يكون شعور عمال مختلفين قويًا بشأن التوقعات بسبب تأثرهم بظروفهم وبالتقييمات المختلفة الخاصة بالآثار الواقعة على الآخرين. وفى البداية تشمل عملية اتخاذ القرار النقاش الذى يقود إلى الاتفاق على تبنى بيانات مادية وكيفية بعينها باعتبارها أفضل افتراضات بشأن الآثار الأرجح للاقتراحات الثلاثة. ومع أن العمال لا يمكنهم أن يعرفوا على وجه اليقين الطريقة التى ستؤثر بها التغييرات فى العلاقات أو التكنولوجيا عليهم قبل تجربتها، فلابد من إعداد التقديرات وإلا فلن يكون هناك من سبيل للمضى فى التقييمات والاختيارات. ويعرض أنصار كل اقتراح ادعاءاتهم بخصوص النتائج المادية والإنسانية ويدافعون عنها، وأخيرًا يصوِّت العمال على الخيارات الثلاثة.

لنفترض أن الخيار واحد حصل على أقل الأصوات. حينئذ يقترح عمال التيسير فى المصنع رأيين هما نسختان معدلتان تعديلاً طفيفًا من الخيارين واحد واثنان، ويقدمون بيانات تعرض آثارهما المتوقعة. ثم يبدأ النقاش من جديد، إلا أنه فى هذه المرة يُعقد اجتماعٌ للمجلس يعمل على التوصل إلى حل فى جلسة علنية. تقترح مجموعة من العمال حلاً وسطًا يجمع ما يبدو أنها العناصر الأكثر شعبية فى حزمة واحدة. ويقبل المجلس التصويت على هذه الحزمة باعتبارها نقطة انطلاق للبحث أفضل من اقتراحى التيسير. وتبدأ فترة تعديل. وعند نقطة ما يشعر العمال بتناقص العائدات ويدعون إلى التصويت. والواقع أنه فى الوقت الذى تصوت فيه الأغلبية على إغلاق باب المناقشة يمكن تقليل زمن الاجتماع، وبالطبع يمكن للأفراد الذين قد يصلون إلى نقطة التشبع بالنسبة للاجتماعات أن يتغيبوا فى أية لحظة على أن يعودوا فيما بعد للتصويت. وبهذا الاحتمال الافتراضى يكون لدينا إحساس بالطريقة التى يمكن أن تمضى بها الاختيارات فى واحد من أماكن العمل.

ومع أنه من المحتمل أن يشعر بعض أنصار المقترحات الأولى بأن ثانى أفضل اختيار قد تم، يدرك الجميع أن ما تقرر نابع من مشاورات ديمقراطية قائمة على المعلومات. ويهنئ الجميع عمال التيسير ومقترحى الخطة ويعودون إلى بيوتهم.

تعقيدات "وقت العمل الإضافى"

تعيش ليديا Lydia فى مجمع سكنى لدى ساكنيه ميول فنية. وحين لا تعمل ليديا فى "جون هنرى" فإنها تعمل فى فرقة مسرحية تعرض مسرحياتها فى أنحاء المنطقة. وهى

تحب ذلك إلى حد أنها تقضى وقتًا أطول مما هو مطلوب منها كى توازن مُرَكَّب عملها فى "جون هنرى". ولكن بما أنها تعتبره ممتعًا إلى حد كبير فإنها لا تفكر حتى فى المطالبة باحتسابه عملاً إضافيًا. إلا أنها لو اعتبرته كذلك فمن المفترض أن المجتمع سبق أن قرر فى خطة استهلاكه السنوية مقدار ما يريده من المسرح (الموسيقى والرياضات الجماهيرية وغيرها). وكأية وظيفة أخرى، يتقدم الأشخاص للحصول على وظائف فى هذه الميادين وإذا كان عدد من يريدون الوظائف أكبر من الفرص المتاحة، تُشغل الأماكن الشاغرة بناءً على القيمة وغيرها. وإذا كان هناك من يرغب أن يشارك فى النشاط رغم عدم اختياره فهو حر فى ذلك، ولكن باعتبار ذلك هواية لا يحصل فى مقابلها على مكافأة. والواقع أنه فى الاقمشاركة يعد هذا هو الفرق بين العمل والهوايات؛ فالهوايات لا تدخل ضمن خطة الإنتاج. إلا أن ليديا ترغب فى الحصول على جهاز كمبيوتر جديد هذا العام؛ كى يساعدها فى التصميم والكتابة فى الموسم المقبل. وبإمكانها اقتراح هذا باعتباره استثمارًا للفرقة المسرحية المشاركة فيها، ولكنها تعرف أنه لن يحظى بالموافقة، حيث إن الحاجة ليست ملحة هناك. كما أن لدى ليديا خيار "الاقتراض" كى تشتريه بنفسها - فسوف يسعد فرض هذا الطلب زملاءها فى السكن المشترك فى إيما جولدمان Emma Goldman وآخرين فى الحى ، خاصة وأن مسرحياتها توفر الكثير من الرفاهية الاجتماعية - ولكن ليديا لا يسعدها كثيرًا أن تلزم نفسها بتسديد القرض عن طريق تقليل استهلاكها فى المستقبل. فهى تفضل العمل وقتًا إضافيًا الآن للحصول على حق استهلاك إضافى. (قد يدرك القارئ الفطن أن بإمكان ليديا التقدم بالتماس يفيد بأن ما تقوم به من كتابة مسرحيات مفيد اجتماعيًا ويعد عملاً إضافيًا. ولكن لنفترض رفض هذا من مجال الدراما.)

فى هذه الحالة تتقدم ليديا باقتراح إلى مجلس تيسير المصنع تطالب فيه بوقت إضافى كاف؛ لتبرير الاستهلاك الإضافى. وسوف تفضل قضاء وقت أقل فى تناول الغداء، أو الحضور مبكرًا، أو العمل لوقت متأخر كل يوم على العمل فى أيام راحتها أو فى المساء، حيث إن ذلك هو الوقت الذى تعمل فيه مع فرقتها المسرحية. وما إن يستقروا على خطة "جون هنرى" ويحين وقت تخصيص المهام حتى يُبحث اقتراح ليديا. وبما أنها على ثقة من أن أحدًا لن يعترض - حيث تجتهد ليديا فى عملها، وسبق لها التقدم ببضع طلبات خاصة، كما أن عمال "جون هنرى" هم أول المستمتعين بمسرحياتها - يخصص عمال التيسير لليديا الوقت الإضافى الذى يخضع لموافقة المجلس ككل.

يطالب ماثيو Mathew كذلك بعمل إضافى لأنه - كما كان الحال فى العام الماضى والعام الذى قبله - يرغب فى المطالبة بحزمة استهلاك فوق المتوسط. ويريد ماثيو

أن يقوم بالعمل لمدة نصف ساعة إضافية فى اليوم الواحد لمدة ثلاث مرات فى الأسبوع، طوال المدة التى يريدها، إلا أن عمال التيسير لديهم شك فى أن الآخرين سوف يرغبون فى تغيير جداول عملهم لمساعدة ماثيو مرة أخرى، ولذلك يسألون: إن كان على استعداد أم لا لأن يأتى أيام الأحد للقيام بالنظافة باعتبار ذلك عمله الإضافى؟ يرفض ماثيو ولا يدخل طلبه ضمن اقتراح مجلس التيسير الخاص بتخصيصات الأعمال فى " جون هنرى". ورغم محاولة ماثيو عرض صحة حجته فيما بعد على المجلس، فإن رد فعله هو نفس رد عمال التيسير. وهنا يستأنف ماثيو الحكم دون أن يكون لذلك أى أثر، فيقرر البحث عن مكان عمل أساسى آخر. وفى تلك الأثناء يستغنى عن مستوى الاستهلاك فوق المتوسط الذى أراده.

تقييم "المبادلة"

خلال المدة المسموح بها لإعداد الاقتراح الثالث، تقرر سالى أن الفجوة بين ما اقترحته صناعة الصلب ككل وما طالب به المستهلكون فى البداية كبيرة إلى حد أن تلبية الطلب سوف تتطلب زيادة ضخمة فى إنتاج الصلب إما بفرض عبء كبير على العمال الحاليين أو المطالبة بضرورة نقل عمال كثيرين من مجالات أخرى، مع ما لذلك من آثار مزعجة. وتقرر سالى، شأنها شأن غيرها من عمال الصلب، بحث أسباب الزيادة الكبيرة فى الطلب قبل التقدم باقتراح الدورة الثالثة الخاص بها.

بطبيعة الحال، تعلم سالى إلى حد كبير كيفية استخدام صلب "جون هنرى". ذلك أن لها معرفة جيدة بالاقتصاد ككل وبالدور الذى يقوم به الاقتصاد، وكانت تظن أن تقدير مجلس التيسير الذى يحدد معدل هبوط الطلب بثلاثة بالمائة هذا العام – فى ظل التحول طويل المدى من الصلب إلى السبائك عالية الشد – كان معقولاً. ولذلك فإنها حين سمعت ذلك الكلام لأول مرة اعتقدت أنه لابد أن يكون الطلب المرتفع بسبب الطلب الضخم الذى تقدمت به إحدى المدن ويتصل بمشروع إنشائى كبير، وأن المدينة سوف تعد طلبها بسرعة بمجرد إعلامها بفائض الطلب على الصلب. وهى لم تقم بأية مراجعة جادة بشأن الطلب، وإنما على العرض فقط، للتأكد من أن "جون هنرى" يساير المصانع الأخرى. ولكنها الآن أصبحت مهتمة بمكونات الطلب لأنها تبتعد ابتعادًا كبيرًا عن التوقعات.

أولى خطوات سالى هى تخصيص ساعتين ذات مساء؛ لاستخدام وحدة من وحدات قاعدة البيانات الطرفية الخاصة بمُركَّب عملها لإدارة بحثها. وهى تبدأ بمراجعة المعلومات

المتعلقة بالمقترحات الحالية الخاصة بعرض وطلب الصلب، بما فى ذلك مقارنة مقترحات الطلب الحالية بأرقام العام الماضى النهائية وبأحدث توقعات مجلس التيسير. وبعد ذلك تطّلع سالى على تحليل الطلب الذى أعدته الصناعة والإقليم؛ كى ترى أصل الزيادة. ربما كانت هناك زيادة عامة فى الطلب على كل المنتجات التى تحتاج إلى الصلب، ولكن هذا سوف يتناقض مع الاتجاه المنخفض فى استخدام الصلب. وتجد سالى أن قفزات الطلب شائعة فى بضعة أقاليم، وليس فى كلها، وتتركز فى المقام الأول فى صناعتين.

من الواضح أن المواطنين فى الأقاليم الشمالية تقدموا بطلبات مرتفعة بشكل غير عادى، حيث كان الأشخاص عمومًا يتقدمون بطلبات للحصول على ثلاجات تزيد أربع مرات على الأقل عما هو متوقع. ولأن سالى نفسها لم تتقدم بمثل هذه الطلبات، فهى تتساءل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك. ومع وجود زيادة مقدارها عشرة بالمائة فى طلبات السيارات فى الأقاليم الشمالية، يبدو من المحتمل أنها قد تعثر على التفسير بقليل من البحث المعد إعدادًا جيدًا. وهكذا تطلب سالى بعد ذلك سلسلة من المطبوعات تشمل متوسط الطلب المحلى على السيارات ونصيب الفرد منه فى الأقاليم ذات الصلة وكذلك المتوسط القومى، ومتوسط الأقاليم الأخرى، والمتوسط القومى للعام الماضى، تصورات العام الحالى، وملخص كل التغييرات فى موديلات السيارات لهذا العام، وملخصًا مشابهًا للتغيرات التى طرأت على الثلاجات.

مع توفر هذه المعلومات ترى سالى أن السيارات الجديدة بها تجديدات تجعلها اقتصادية أكثر من العام الماضى بالنسبة للسفر فى الثلوج ويزعجها أن عمال التيسير لم يتوقعوا بما يكفى الطلب المتزايد فى المناطق التى تكثر فيها الثلوج.

إلا أنه ليس هناك تحسن مقابل فى الثلاجات يفسر الزيادة التى بلغت أربعة بالمائة فى الطلب. وتراجع سالى الأسباب التى قدمها الناس فى بضعة مجتمعات صغيرة ممثّلة وتكتشف أن هناك عددًا زائدًا من الأشخاص يزعمون بأن ثلاجاتهم لا تعمل، بل يظهر البحث أن موديل الثلاجات الذى طُرح منذ خمس سنوات تظهر فيه الآن علامات تدل على انخفاض المتانة، مما يؤدى إلى زيادة طلبات الإحلال. وتعيد سالى فى ضوء ما اكتشفته حساب مقترحاتها الخاصة بالإنتاج، حيث ترفع الأرقام عما كانت تعتزمه فى البداية، ولكن ليس بالقدر الذى يسعى إليه المستهلكون. وهى تشعر بأن الحاجة إلى الثلاجات ملحة، ولكن بعض الناس فى الأقاليم الباردة سوف يضطرون للعيش بدون سيارات جديدة فحسب. كما تضيف تعليقاتها إلى قاعدة البيانات الكيفية.

تنتظر سالى بشغف كى ترى ما إذا كان عمال مجلس التيسير سوف يتوصلون إلى نتائج مشابهة فى توقعاتهم الجديدة أم لا تشعر بالرضا حين تعلن تفسيراتهم. إنهم يدركون نفس الأسباب الخاصة بالطلب المرتفع ويجعلون تصوراتهم الخاصة بإنتاج الصلب أعلى قليلاً فحسب مما كانت سالى تظن أنه مبرر.

الإنتاجية المتفاوتة فى مصانع الصلب "المتنافسة"

أحد الاختلافات التى تلفت الانتباه بشكل أكبر بين خطة "جون هنرى" وخطة "نورث ستارت" هى أن " جون هنرى" يبعد كثيرًا عن معيار الإنتاجية الخاص بصناعته. أما شركات النشر جميعها فقادرة على تحقيق إنتاجية مشابهة. وأى ناشر ينتج دون المُنْتَج المتوسط لوحدة المُدْخَل لابد أن تكون لديه أسباب مقبولة لذلك. إلا أن بعض مصانع الصلب لديها تكنولوجيات لا يتسم العمل بها بالمتعة والكفاءة التى يتسم بها العمل بغيرها، لأن الانخفاض السنوى فى الطلب على الصلب يجعل إحلال وتجديد آلات كل المصانع الموجودة أمرًا غير محبَّذ من أحد، لأن القدرة الجديدة سوف تضيِّع بضع سنوات فحسب. وبدلاً من ذلك جرى تحسين مصانع قديمة مختارة تحسينًا متواضعًا؛ توقعًا لعدم مرور وقت طويل قبل أن تُغلق المصانع أو تُحَوَّل إلى استخدام آخر. وقد جرى على نطاق واسع إحلال وتجديد المصانع القليلة اللازمة لتوفير طلب الصلب المتوقع أن يقل مستقبلاً، غير أن مصانع مثل "جون هنرى" حُدِّثت تحديثًا قليلاً. وبذلك لا يمكن أثناء تخطيط العام لتكنولوجيا "جون هنرى" الاقتراب من إنتاجية المصانع التى جرى إحلالها وتجديدها بالكامل، أو حتى متوسط الصناعة.

المهم بالطبع هو أنه بينما سوف يعانى عمال اقتصاد السوق الذى يديره الموظفون فى المصانع القديمة من الدخول المنخفضة؛ بسبب قدرات مصانعهم المنخفضة، فإن هذه العقوبة لن تظهر فى اقتصاد المشاركة.

اتخاذ القرار اليومى فى مطار "جيسى أوينز"

توضح المناقشات السابقة الخاص بكل من "نورث ستارت" و"جون هنرى" الخطوط العامة الرئيسية لبعض طرق إدارة التخطيط المشاركى داخل أماكن العمل. وبالطبع فإن هذه الطرق ليست هى الطرق الوحيدة كما ذكرنا من قبل، فهناك منشآت أخرى قد تكون فيها

قواعد وأساليب أخرى. وهناك مساحة كبيرة للاختلاف تتوقف على سمات أى مجلس عمال ومصالحه وميوله وظروفه. وعلى أية حال فإن اتخاذ قرارات التخطيط الشاملة ليس النوع الوحيد من عملية السياسات المطلوبة لأى اقتصاد كى يعمل. فكل يوم هناك اختيارات لا حصر لها يجب القيام بها فيما يتعلق بكيفية وفاء العمال بالتزامات الإنتاج الخاصة بهم. ويمكن أن ننظر إلى مطار "جيسى أوينز" Jesse Owens الافتراضى كى تكون لدينا فكرة عن الديناميات.

وتقوم الخطة الخاصة بمطار "جيسى أوينز" على افتراض تصور خاص بعدد العملاء المتوقع استخدامهم للمطار كل أسبوع، وهو ما يؤثر بدوره على عدد العاملين وساعات العمل وترتيبات نوبات العمل والحاجة إلى الموارد والسلع الوسيطة كوقود الطائرات وطعام العملاء. ولذلك فإن أية تغييرات فى عدد الأشخاص الذين يسافرون بالطائرات، أو الأماكن التى يسافرون إليها، سوف تكون أهم أسباب التعديلات التى يجريها مطار "جيسى أوينز". وعلى أية حال فإن وجود خطة للعام لا يعنى أن كل يوم لن تكون فيه قرارات مهمة بشأن أمور مثل عدد الأشخاص اللازمين فى العمل، أو عدد ساعات التشغيل، أو تنفيذ التجديدات. وبطبيعة الحال لابد من تحقيق ذلك بالتساوق مع القيم المشاركية.

ويختار مطار "جيسى أوينز" التقسيم إلى وحدات كتلك التى فى المطارات المعاصرة؛ أى محال تجارية فى محطات الوصول والمغادرة، وصيانة المبانى، وصيانة الطائرات، ووضع جدول مواعيد الرحلات، ووجبات الركاب، وهلم جرا. ولكل وحدة من الوحدات مجلسها الذى قد تكون بنيته الداخلية بسيطة أو معقدة بعض الشىء، وتشمل مجالس منفصلة للوحدات الفرعية وفرق العمل.

تلتقى المجالس الكبرى فى مطار "جيسى أوينز" كل شهر ويحضرها ممثلون فقط. وتركز الاجتماعات على مسائل تتعلق بالسياسات وشئون العاملين. أما القرارات اليومية وتلك التى تتخذ على مدار اليوم فتعالجها السلطات المختصة فى الحال. فلا شىء فى التخطيط المشاركى يمنع وجود رئيس ميدانى لفريق العفش فى "محطة روزا باركس" Rosa Parks Terminal أو قائد لفريق الطعام فى "صالة جودارد" Goddard Lounge. كما أنه ليس هناك ما يمنع هذه "السلطات" من اتخاذ قرارات بشأن جدول المواعيد أو المطالبة باستقدام عاملين إضافيين. الممنوع فقط هو أن تتضمن هذه "الوظائف التنفيذية" مستويات للسلطة تضر التضامن أو التنوع أو الإدارة الذاتية الجماعية. ولذلك فسوف تُشغل هذه المناصب فقط باعتبارها جزءًا من مُرَكَّبات العمل المتوازنة، بل وبشكل مؤقت فى بعض

الحالات، للحيلولة دون اتخاذ بعض الأفراد للقرارات بشكل مستمر لكى ينفذها آخرون.

وتتخذ القرارات الخاصة بالتخصيصات وتوظيف عمال جدد أو تسريح العمال إلى مشروعات أخرى لجان وفرق شئون الأفراد. وهؤلاء الموظفون لديهم مهام أخرى لموازنة نوعية مُركَّبات عملهم.

تنشأ النزاعات بشأن عدم المسئولية ونقص المجهود والتسلط وغيره. فكيف يمكن حل ذلك؟ فى أحسن الحالات، تعالج هذه المنازعات فى ظل الرأسمالية لجان السيطرة مع ممثلى النقابات الملتزمة بالدفاع عن العاملين بغض النظر عما قد تكون عليه الحقيقة، بينما تحاول الإدارة فصل أعضاء النقابة الأقوياء، وترهب العاملين، وتعاقب العمال. أما فى اقتصادات المنسقين فعادة ما يكون تمثيل النقابات للعمال أقل فاعلية، وإن كان فصل حتى من لا يؤدون شيئًا من الناحية العملية يكاد يكون مستحيلاً بسبب خطاب الحركات التى جاءت بتلك الأنظمة إلى الوجود والأفضلية المطلقة للتوظيف الكامل. وعلى العكس من ذلك، تُحل المنازعات بين العمال الذين يقومون بمهام إدارية وتنفيذية فى اقتصادات المشاركة فى لجان تضم عمالاً آخرين ينفذون بأنفسهم كلاً من المهام الإدارية والتنفيذية فى مُركَّبات عملهم المتوازنة. وقد تكون للمنشآت المختلفة إجراءات مختلفة لسماع الشكاوى وعرض المظالم. وهناك طرق كثيرة لمعالجة هذه الأمور، وتحدد الاختيارات حسب ديناميكيات بعينها خاصة بقوى عاملة محددة.

التوظيف والفصل

لكن لنتأمل قضية من الطبيعى أن تنشأ فى كل أماكن العمل بشكل منتظم؛ وهى توظيف العاملين وفصلهم. فهناك أسباب كثيرة للتوظيف والفصل، بما فى ذلك وجود زيادة أو نقصان فى الطلب على منتجات الشركة، أو ارتكاب فعل ضار لا يمكن تصحيحه، أو ضرورة الاستعاضة عن شخص ما انتقل إلى وظيفة جديدة. ولذلك ستكون هناك انتقالات باختيار الأشخاص أنفسهم بين أماكن العمل فى الاقمشاركة، تمامًا كما فى أى اقتصاد غير شمولى. فكيف يمكن معالجة هذا الأمر؟

نحن نفترض أن كل مكان عمل يضع تصورًا للطريقة التى قد يختار بها تحقيق المبادئ المشاركية المرشدة لديه لجنة لشئون الأفراد. وسوف يتوسط بعض أعضاء اللجنة

فى المنازعات التى بين الأفراد والمشاكل المتعلقة بعادات العمل الشخصية الخاصة بالعاملين، وسوف يتخذ آخرون الإجراءات الخاصة بتغيير التخصيصات داخل مكان العمل، بينما يتولى غيرهم أمر الإجراءات الخاصة بالتنقلات وتوظيف أفراد جدد. بل إن الوظيفة الأخيرة سوف تيسرها إلى حد كبير مجالس تيسير التوظيف الإقليمية أو الخاصة بالصناعة. وسوف يبلّغ كل مكان عمل عن حاجاته المتوقعة إلى عاملين جدد أو إشعار العاملين الراغبين فى الانتقال إلى مجالس تيسير التوظيف الإقليمية أو الخاصة بالصناعة التى سوف توفر بدورها المعلومات للجان شئون الأفراد فى أماكن العمل بشكل منتظم. كما أن كل هذه المعلومات سوف تكون متوفرة بشكل علنى.

لنفترض أن جاكى Jackie كانت ترغب فى ترك وظيفتها فى "مطار جيسى أوينز" فى بوسطن؛ كى تنتقل إلى الجنوب. وهى سوف تبلغ هذا إلى لجنة شئون الأفراد؛ لتعلم أنها تفكر فى النقل ثم تتصل اللجنة بلجنة تيسير التوظيف المعنية لمعرفة كل شىء عن الوظائف المتاحة. ومع أن جاكى يمكنها الذهاب فى الوقت الذى تحبه، فإنها إذا كانت ترغب فى أن تظل تعمل فى المطارات، فحينئذ يكون من مصلحة زملائها فى العمل أن توافق على ترك العمل بالترادف مع انتقال شخص آخر إلى بوسطن. أو ربما توافق على النقل حين تكون هناك فرصة عمل ترغب فى شغلها فى أحد مطارات الجنوب وهناك موظف متوفر يُحتمل أن يشغل مكانها فى "مطار جيسى أوينز"، سواء أكان هذا الشخص خريجًا حديثًا أم منقولاً من الجنوب أم أى شخص آخر.

بديل ذلك أنه إذا كان "مطار جيسى أوينز" يرغب فى وجود عدد أقل من العاملين فإن لجنة شئون الأفراد تضع بالتنسيق مع مجالس تنسيق التوظيف قائمة بالأماكن الجديدة التى يمكنها التقدم إليها بثقة وتنظيم العملية التى يمكن بها للأشخاص تقرير إذا ما كانوا يرغبون فى التطوع بالنقل.

فى بعض الأحيان يكون النقل الإجبارى فى الاقمشاركة ضروريًا – كما هو الحال فى كل الاقتصاديات – إلا أنه يحدث بقدر أقل كثيرًا مما فى الاقتصادات الأخرى. ذلك أن الاقمشاركة لن يكون فيه نمط دورات "الانتعاش والكساد" التى تصيب اقتصاديات السوق. وسوف تنشأ الحاجة إلى نقل العاملين دائمًا من الحاجة إلى نقل الأشخاص من صناعة أو مكان عمل إلى صناعة أو مكان عمل آخر؛ بسبب أفضليات المخرجات المتغيرة، وليس بسبب الحاجة إلى تسريح العاملين عمومًا. وأى نقص عام فى إجمالى العمل المطلوب سوف يشارك فيه كل العمال فى الاقتصاد؛ باعتباره تخفيضًا مرحبًا به فى ساعات العمل أو كثافة العمل؛ ولا يقتصر على عدد قليل كما هو الحال فى البطالة المخيفة.

كذلك تعنى مُرَكَّبات العمل المتوازنة والمكافأة على الجهد أن جزءًا كبيرًا من الألم الذى نربطه بالتنقلات لن يكون له وجود فى اقتصادات المشاركة؛ فهناك كل الأسباب التى تجعلنا نتوقع استعداد المزيد من الأشخاص للنقل الاختيارى، بما أن نوعية الوظيفة والأجر لن يتأثرا بهذا النقل. كما أننا نعتقد أن مجالس تيسير التوظيف سوف تكون أكثر كفاءة فى توافق المؤسسات والأشخاص من أى نظام موجود فى الاقتصادات الحالية. وبينما تفوقت مجالس سوق العمل فى السويد تفوقًا كبيرًا على وكالات التوظيف وبرامج إعادة التدريب فى الولايات المتحدة، فسوف تكون لدى مجالس التوظيف معلومات تتوفر بطريقة أسرع كثيرًا، وخاصة فى وجود إشعار مبكر جدًا بالتغييرات التى ستحدث فى التكنولوجيات وفى نوايا الاستثمارات طويلة المدى. وعلى أية حال فإن النقل الإجبارى لن يكون مصحوبًا بضياع لحقوق الاستهلاك أو الوصمة الاجتماعية الكبيرة وفقدان الكرامة كما هو شائع الآن بالنسبة للبطالة. وأخيرًا فإنه إذا اتُفق من الناحية الاجتماعية على أن الاضطرار إلى تغيير الوظائف تضحية، فقد يكون من المؤكد أن يكافأ على هذا الأساس.

إلا أن الأمر يختلف إذا فُصل شخص؛ لأنه ليس على استعداد للعمل أو لأنه غير اجتماعى بحيث تُضار العلاقات الاجتماعية بسبب عدم الرغبة فى تواجده. ولن يفيد التحايل على المسألة بالتظاهر بأن هذه المشاكل لن تظهر فى الاقتصاديات المشاركية. ولابد أن تكون هناك شروط للتعامل مع الحالات التى يمكن علاجها، وتلك التى لا يمكن علاجها. وكل ما يمكن أن نقوله إن كثيرًا من مسببات هذا السلوك لن تظل موجودة فى الاقتصاديات المشاركية، وأننا نتوقع أن تكون الطرق المختارة للتعامل مع المشاكل المتبقية الأقل عددًا التى من هذا النوع أكثر إنسانية إلى حد كبير من الاقتصادات الحالية.

الفصل الثانى عشر

الاستهلاك

لنفكر فى البلد ككل على أنه بيت كبير، والأمة على أنها أسرة كبيرة... فماذا نرى؟ أطفالاً نصف شبعانين، ملابسهم رثة، ومسكنهم كريه... ويضيع المال الذى يجب أن ينفق على إطعامهم وكسائهم وإسكانهم فى شراء زجاجات العطر وعقود اللؤلؤ وسيارات السباق وفراولة يناير التى تشبه فى طعمها الفلين... إن تلك الأمة التى تنفق المال على الشمبانيا قبل أن توفر ما يكفى من الحليب لأطفالها، أو تقدم الوجبات اللذيذة لكلاب سيليهام أو كلاب الوولف الألزاسية، بينما يدل معدل وفيات الأطفال على موت الأطفال بالآلاف؛ بسبب سوء التغذية، لأمة سخيفة ومغرورة وغبية وجاهلة تدار إدارة سيئة...

جورج برنارد شو

للاستهلاك وجهان: ما نفعله بشكل فردى وما نفعله بشكل جماعى. ونبحث هنا أولاً الاستهلاك الجماعى ثم الاستهلاك الفردى، فى محاولة للتعرف على ملامح كل منهما فى الاقمشاركة.

الاستهلاك الجماعى

الحالة الرأسمالية

كيف يمكن تنظيم ملايين المواطنين فى بلد رأسمالى ما بحيث تظهر الرغبات المختلفة على أنها طلبات للسلع "العامة"؟ من الذى يتخذ القرار؟ ومن الذى يدفع؟ لابد لنا من تأمل مشتريات الطرق والمدارس والمستشفيات والمتنزهات ومعدات الإطفاء والخدمات الاجتماعية.

ومع ذلك فإنه حتى هذا لا يأتى على قائمة "الأشياء" التى يستهلكها أفراد المقاطعة الرأسمالية التى سوف نسميها "جيفرسون بارك" Jefferson Park بشكل جماعى.

على سبيل المثال، هناك الطريقة التى تبدو بها المقاطعة، وهو ما تقرره عمارتها إلى حدٍ كبير. وهناك صحة المقاطعة الإيكولوجية، التى تقررها معايير التلوث وتوفر السلع الإيكولوجية الصحيحة. وبذلك فإن هناك سلع أكثر بكثير من تلك التى يعتقد عادة أنها "عامة" تشكل الاستهلاك الجماعى للمقاطعة.

فى جيفرسون بارك الرأسمالية، حكومة المقاطعة هى التى تتخذ من الناحية الرسمية القرارات بشأن مزيج السلع العامة والضرائب التى ستُحَصَّل لدفع ثمنها. ولكن فى جيفرسون بارك تستجيب الحكومة لجماعات الضغط التى تمارس السلطة بما يتناسب مع ثروتها. فتقام إشارات المرور ويعاد رصف الشوارع فى مناطق الطبقات العليا والوسطى. وتلقى النفايات السامة بالقرب من الحى الفقير. كما تحدد حكومة المقاطعة موقع المبانى العامة والخاصة عن طريق تحديد لوائح تقسيم المناطق؛ استجابة للضغط بالثروة لكونها أهم من أعداد الناخبين.

ولنتأمل المستشفيات: كم عددها فى مقاطعة جيفرسون بارك الرأسمالية؟ وما هى العلل التى تعالجها؟ يتوقف عدد المستشفيات التى تقام على جذبها للمستثمرين، وهو ما يتوقف بدوره على جهود الحكومة لتوفير الخدمات. ويتوقف عدد المستشفيات العامة على ميزانية المقاطعة، التى تتأثر بدورها بقاعدة الضرائب التى هى رهينة فى أيدى الأعمال التجارية. وفى نظام من يدفع فيه هو الذى بيده الأمر، من الطبيعى أن يعكس تصميم أى مستشفى والتصرف فى موارده أذواق مموليه. فإذا كان عملاء أحد المستشفيات أثرياء، فحينئذ يبرر توفير الغرف الجذابة والرعاية الفاخرة والحد الأقصى من المجاملات الاجتماعية تلك الأجور المرتفعة ويصبح المستشفى خاصًا. أما إذا كان عملاء المستشفى فقراء، فلابد أن يأتى جزء كبير من دخله من ميزانية المقاطعة. وسوف توجب أية أزمة فى الميزانية تقليل النفقات وزيادة "المُنْتَج" اليومى عن طريق الإسراع فى معالجة المرضى، وغالبًا ما يتوقف العلاج قبل الأوان. ولن تُترجم المجاملات إلى أرباح. وبذلك سوف يُكَيَّف التصرف فى الموارد طبقًا للسرعة والتوفير وتحاشى الإحراج والدعوى القضائية؛ وليس الراحة والرعاية.

وسوف يؤدى تأثير المال على سياسات المقاطعة إلى ظهور سلبية "واعية" بين معظم السكان فى جيفرسون بارك الرأسمالية. ومع وجود قدر أقل من الوقت الخالى من الكفاح

من أجل البقاء، وبينما يدين مسئولو المقاطعة بالامتنان والشكر للمانحين الأثرياء، تجعل سياسة المقاطعة غالبية أهل المقاطعة جاهلين بالقرارات المهمة وغير مبالين بها، وتقطع اللامبالاة هذه سورات غضب من حين لآخر ضد الفساد أو عبء من أعباء الضرائب يزيد كثيرًا عن الفائدة المتحققة. والنتيجة هى أن يكون لدى معظم السكان تأثير ضعيف على تقرير ما إذا كان ينبغى بناء المستشفى أم لا، وما هو التصميم الذى ينبغى أن يكون عليه، ومن الذين ينبغى أن يخدمهم. وينطبق الشىء نفسه على تشييد الطرق وإصلاحها، ومراكز الإطفاء، والمطارات، ومواقع المصانع ومواقع ونوعية المدارس والمكتبات ومراكز الترفيه والعيادات، ومزيج الضرائب التى تدفع من أجل هذا كله ونسبة تكرارها. ولا يعرف معظم مستهلكى جيفرسون بارك الرأسمالية ما القضايا المحتملة، وما البدائل التى لديهم، ولا أنه يمكنهم عمل شىء آخر سوى ترك القرارات لموظفى الحكومة.

ويصر المحافظون على أن الحل يكمن فى سحب اتخاذ القرارات من يد الحكومة – التى كثيرًا ما تكون قراراتها فاسدة ومنحازة و"بالضرورة" قمعية – وتركها فى يد السوق، حيث "كل القرارات اختيارية والحرية محفوظة". ولكن القرارات الخاصة بالمتنزهات والطرق والمدارس، والحماية من الحرائق تؤثر على أعداد كبيرة من الناس، بل إن اقتصاديى التيار العام يعترفون منذ زمن بعيد بأنه ليس هناك ما هو كفء أو ديمقراطى فى ترك مثل هذه القرارات لتخصيص السوق. فهذه القرارات ينبغى أن تُتخذ بشكل جماعى، وحبذا لو كان ذلك بطريقة تُقَيِّم الخيارات المتاحة تقييمًا صحيحًا وتضمن للجميع فرصة متكافئة وفعالة للمشاركة دون إضاعة وقتهم الثمين.

الحالة المشاركية

فى "مقاطعة مارتن لوثر كنج" المشاركية الافتراضية، ينتمى كل المواطنين إلى مجلس الحى الخاص بهم ومجلس التقسيم الإدارى ومجلس مقاطعة مارتن لوثر كنج، وكذلك إلى المجالس الأكبر والأكثر شمولاً. ومع وجود هذه البنية لا يكون من الضرورى حضور كل أعضاء مجالس التقسيمات الإدارية والمقاطعات اجتماعات التقسيمات الإدارية والمقاطعات. وبالنسبة للقضايا المهمة بالفعل، اتُفق فى حالتنا الافتراضية على أن تُتخذ القرارات بالاستفتاء الذى يجرى بين كل الأعضاء بأى نظام مضمون من أنظمة التصويت. وفى أحيان أخرى، قد يقتصر الأمر على أن ترسل مجالس الأحياء ممثلين إلى مجالس التقسيم الإدارى

أو ترسل مجالس التقسيم الإدارى ممثلين إلى مجالس المقاطعات للتداول والتصويت. والاجتماعات علنية دائمًا وينقلها التلفزيون، مع وجود إشعار بارز إلى حد كبير قبل إجراء الاستفتاءات. يُضاف إلى ذلك أن يكون أحد أماكن العمل فى المقاطعة هو مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى الذى يمنح سلطة تيسير اتخاذ القرار بالنسبة لاستهلاك المقاطعة الجماعى. وتحكم مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى نفس القواعد المشاركية، شأنه فى ذلك شأن أى مكان عمل آخر. ويكون لكل مجلس حى أو تقسيم إدارى مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى المصغر الخاص به لتيسير قرارات استهلاكه الجماعى، وينطبق الشيء نفسه على المدن والولايات والأقاليم.

بذلك نجد أن القرارات تتخذ على مستويات مختلفة تشمل الأفراد والأحياء والتقسيمات الإدارية والمقاطعات. ويقتضى فهم الاستهلاك الجماعى ربطه بتخطيط كل القرارات الاقتصادية. إلا أننا نؤكد هنا - كخطوة أولى - على المؤسسات المحلية ذات الصلة وعلى منطق بعض إجراءاتها.

تقرر مقاطعة مارتن لوثر كنج أولويات وخطط الاستهلاك الجماعى قصيرة المدى وطويلة المدى. وهى تختار من بين مشروعات من قبيل المجمعات الرياضية، والمراكز الثقافية، والمستشفيات، وأنظمة الأتوبيسات الجديدة، وبين عدم وجود أية جهود جديدة بالمرة. ويتخذ مجلس المقاطعة القرارات عن طريق استفتاء المجلس بكامله، مستخدمًا الطرق التى يتفق عليها بالنسبة لمجموعة من المشروعات المقترحة. وتنشأ بدائل الاستهلاك الجماعى المتنافسة من الاتصال بين مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى وممثلى مجلس المقاطعة أو مجرد الرسائل التى تصل من مجالس الأحياء. ومرة أخرى، فإننا لا نحاول تقديم خطة مفصلة يجب أن تتمسك بها كل اقتصادات المشاركة؛ ليس فقط لأن معظم تفاصيل أى اقتصاد جديد يتم تعلمها من خلال تجربة خَلْقِها فحسب، بل كذلك لأنه لن يكون هناك مثل هذه الخطة العمومية المفصلة. فمن الممكن فى حالات كثيرة أن تصل اقتصادات المشاركة مختلفة فى دول مختلفة ومجالس عمال أو مستهلكين مختلفة داخل اقمشاركة بعينه إلى أساليب مختلفة، حتى بالنسبة لعمل الأشياء المتشابهة، وذلك بناء على تواريخها وأوضاعها وأفضلياتها. ذلك أن القيم العريضة والبُنى السائدة هى وحدها التى تسم بالكلية من اقمشاركة إلى آخر، وداخل الاقمشاركة الواحد من وحدة إلى أخرى. وعلى أية حال، فإنه فى هذه الوصفة الافتراضية للعمليات الخاصة باقتصاد مشاركة بعينه، تكون لدى مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى بيانات عن خطط السنوات السابقة، وكذلك

المشروعات التى لم يوافق عليها فى العام السابق. وتشمل المجموعة الأولى من الخيارات استمرار الخطط الحالية، وقائمة بخطط أخرى كانت مرغوبة فى الماضى وأُجلت، وقائمة بالمقترحات الخاصة بمشروعات الاستهلاك الجماعى الجديدة المحتملة التى تلقاها مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى على مدار العام من مجالس الأحياء والأفراد وأماكن العمل.

بعد ذلك تنقِح إجراءات التخطيط المشاركية هذه الاحتمالات الكثيرة؛ لتجعل منها خيارات أكثر تحديدًا، أو تبعث بها إلى مجالس أعلى وأكثر شمولاً؛ كى يتم الاختيار بإجراءات التصويت الصحيحة. ومع أن المشاركة الإضافية من جانب المواطنين تتطلب ألا يضيع من وقتهم فى إدارة الاستهلاك الجماعى ما يزيد على ما يضيع فى ظل الرأسمالية، فإنه وقت أقل مما كانوا ينفقونه من قبل تعويضًا عن العلل التى تحدثها القرارات التى تحركها الأرباح.

وبنفس الطريقة التى تقرر بها مجالس الأحياء أولويات الاستهلاك الجماعى الخاصة بها، تبحث مجالس التقسيمات الإدارية والأحياء قضايا مثل المزيد من تحسين منشآت الرعاية المحلية، وجدولة توصيل الأغذية، وإعادة زراعة متنزهات الأحياء، وتغيير جدول مواعيد حمام السباحة، وبناء مجمع جديد لصالات العرض السينمائى، وتوسيع المكتبة المحلية. وتيسر مجالس تيسير الاستهلاك الجماعى فى الأحياء هذه القرارات بتقديمها قوائم بالخيارات وحصر آثارها المحتملة. وبدلاً من مشاركة المقاطعة بالكامل، يُتفق على أنه بما أن لهذه القرارات آثار شديدة المحلية، فسوف يقترع عليها أفراد التقسيم الإدارى أو الحى المتأثرين، وإن كانت خطة كل حى سوف تلخص فى النهاية فى صورة خطة للمقاطعة بالكامل، وبعد ذلك تلخص فى صورة خطة للمجتمع ككل، وتعد من خلال التخطيط المشاركى، مع احتمال مشاركة دوائر أخرى لتأثرها بالخطة.

لابد أن الفرق بين مقاطعة جيفرسون بارك الرأسمالية ومقاطعة مارتن لوثر كنج المشاركية واضح. ففى الحالة الرأسمالية يخضع الاستهلاك الجماعى لإرادة البيروقراطية الحكومية والمصالح الخاصة القوية. وتحديد الخيارات وتنقيحها؛ لتصبح اختيارات نهائية يفرضها "محترفون" خاضعون لضغط من جماعات الضغط الخاصة. فمعظم المواطنين يُستبعدون من القرارات، حيث تلبى العملية والنتائج ما تريده النخب القوية التى تحركها الرغبة فى زيادة أرباحها ومكانتها إلى أقصى حد فحسب.

أما فى مقاطعة مارتن لوثر كنج فيتقدم الأفراد والأحياء وجماعات المصالح الأفكار الخاصة بمشروعات الاستهلاك الجماعى. وينقح العمال الذين يخدمون فى مجلس تيسير

الاستهلاك الجماعى هذه الخيارات؛ لتصبح احتمالات متماسكة يمكن مقارنة آثارها. كما يجرى تشكيل أماكن عملها بحيث لا يكون لعمال مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى مصالح اقتصادية ثابتة توجه عملهم. وعلى أى الأحوال، فإن كل من يرغب فى المناقشة يناقش الاستهلاك الجماعى النهائى وتتخذ القرارات النهائية، من خلال إجراءات ديمقراطية تراعى الآثار المختلفة التى قد تكون للقرارات على الدوائر المختلفة. ولكن ماذا عن الاستهلاك الفردى فى الرأسمالية وفى الاقمشاركة؟

الاستهلاك الفردى

الحالة الرأسمالية

التسوق فى الرأسمالية هو النشاط النمطى. "عش لتتسوق" Live to shop و"تسوق إلى أن تسقط على الأرض" shop 'til' you drop، ولكننا حين نستهلك فى الرأسمالية نعرف القليل عما يجب أن يفعله الآخرون؛ كى ينتجوا ما نستهلك. وحتى إذا أردنا معرفة ذلك تكون لدينا مقدرة محدودة على تعديل طلباتنا من باب الخوف من المنتجين. إذ يمكننا فقط احترام ما هو متاح، واحترام ميزانيتنا الشخصية ورغباتنا.

لكن ما الذى يحدد توافر الأشياء فى الرأسمالية؟ إنها أهداف ودوافع أصحاب العمل، وهى الحقيقة التى تقيد اختيارات المستهلكين إلى حد كبير. وما الذى يخبرنا بما تعرضه السوق؟ إنه التغليف والإعلان والاتصال الشخصى، وليس أى منها جدير بالثقة بصورة كاملة. وما الذى يحدد ميزانيتنا؟ إنها الأجور والدخل وأشكال أخرى من الثروة غير المتكافئة بصورة كبيرة. وما الضغوط الإضافية التى تؤثر علينا كى نشترى المزيد من هذا أو ذاك؟ إنها معايير النوع والطبقة والسلوك المحدَّد ثقافيًا، ومتطلبات العمل، وضغوط السعى للحصول على مكانة من خلال الاستهلاك. وفى غياب البدائل الاجتماعية الممكنة تكون هناك حاجة إلى العثور على كل متعة تقريبًا من السلع الخاصة.

يصعب على الذين يعيشون منا داخل النظام أن يتعرفوا على عبثية الاستهلاك فى ظل الرأسمالية. وفى كتاب "المحروم" The Dispossessed, (Avon, 1974) نجد أن لدى كاتبة الخيال العلمى أورسولا لوجين شخصية اسمها شيفيك تصل إلى الأرض من موطن قمرى خالٍ من النزعة الاستهلاكية لزيارة مركز تسوق رأسمالى. وكان رد فعله كما يلى:

كان موقع سيمتنيفيا Saemtenvia Prospect يمتد ميلين، وكان كتلة مصمتة من الأشياء التى تُشترى وتلك التى تُباع. معاطف وفساتين وقمصان نوم وأرواب وبنطلونات طويلة وقصيرة وقمصان وشماسى وملابس تُرتدى عند النوم، وعند السباحة، وعند ممارسة الألعاب، وعند الذهاب إلى حفل مسائى، وعند الذهاب إلى سهرة، وعند الذهاب إلى حفل فى الريف، وعند السفر، وعند الذهاب إلى المسرح، وعند ركوب الخيل، وعند استقبال الضيوف، وعند ركوب القوارب، وعند تناول العشاء، وعند الصيد؛ جميعها مختلفة، وجميعها بمئات التصميمات والموضات والألوان والملامس والأقمشة المختلفة. عطور وساعات ومصابيح وتماثيل ومستحضرات تجميل وشموع وصور وآلات تصوير ووسائد صغيرة وحلى وسجاد وخلة للأسنان وتقاويم وشخشيخة تسنين للأطفال من البلاتين ذات مقبض من الكريستال الطبيعى، وآلة كهربائية لبرى أقلام الرصاص، وساعة يد أرقامها من الماس وتماثيل صغيرة وتذكارات وأطايب الطعام وتذكارات وزينة رخيصة وأنتيكات، وكل شىء إما أنه بلا فائدة أصلاً، أو مزين بحيث يبدى فائدة خادعة. فدادين من الكماليات وفدادين من الغائط. ...ولكن أغرب شىء بالنسبة للشارع الكابوس فى رأى شيفيك هو أن شيئًا من ملايين الأشياء المعروضة للبيع لم يكن مصنوعًا هناك. فقد كان يباع هناك فحسب. أين الصناع، أين عمال المناجم، أين النساجون، أين الكيميائيون، أين الحفارون، أين الصباغون، أين المصممون، أين الميكانيكيون...؟ لا يظهر منهم أحد، فهم فى مكان آخر. هناك خلف التلال. كان كل من فى المحال التجارية إما من المشترين، أو البائعين. لم تكن لهم علاقة بالأشياء سوى علاقة الممتلكات. كيف له أن يعرف ما الذى يستلزمه إنتاج السلع؟ كيف يتوقعون منه أن يقرر إن كان يريد شيئًا أم لا؟ كانت التجربة محيرة كل الحيرة.

الحالة المشاركية

لدى المواطنين فى مقاطعة مارتن لوثر كنج مجموعة كبيرة من ترتيبات المعيشة. فالبعض يعيش بمفرده، والبعض أزواجًا، والبعض مع شريك وأطفال، والبعض فى كوميونات. ويعيش البعض مع عدد قليل من الأصدقاء ويعيش آخرون فى "مجتمعات محلية للسكن المشترك"، حيث تتجمع مساكن كثيرة ككيان كبير؛ ليشاركوا فى العديد من الموارد والمسئوليات. ولا شك فى أن كل هذه الأنواع المختلفة من وحدات المعيشة وكثيرًا غيرها جزء من مجالس استهلاك الأحياء.

باعتبار الإسكان المشترك أحد أشكال جماعة المعيشة الأكثر جماعية، فماذا عساه أن يكون مجتمع الإسكان المشترك المحلى؟ قد يضم مجتمع إيما جولدمان الافتراضى حوالى ٦٧ عضوًا منهم ٣٥ تتراوح أعمارهم بين شهور قليلة و١٧ عامًا. ومن بين ٣٢ "بالغًا" هناك ٢٤ "مزوَّجون" coupled وثمانية "غير مزوَّجين" uncoupled. وثمانية من الأطفال لديهم آباء وأمهات بيولوجيون يعيشون متزاوجين فى المجمع. و١٢ آخرون لهم آباء وأمهات بيولوجيون وآباء وأمهات يعيشون فى المجمع ولكنهم غير "مزوَّجين". وتسعة من الأطفال الخمسة عشرة الباقين يعيش كل منهم مع أحد والديه البيولوجيين، بينما الآخر إما متوفى أو يعيش فى مكان غير هذا. أربعة من الأطفال لديهم آباء بيولوجيون يعيشون فى مكان آخر، ولكن لا أحدًا منهم فى المجمع.

توجد فى مجمع إيما جولدمان أنماط مختلفة من الأسر. فربع الأزواج مثليِّون ويعيش أشخاص كثيرون فى عائلات ممتدة. وبالمجمع قسم للأطفال وقسم للكبار، بحيث يتمتع كل من الكبار والصغار بالخصوصية بعيدًا عن الطرف الآخر. ولدى أسر المجتمع جميعها أماكن معيشة منفردة لطيفة ومطابخ مناسبة؛ ولكن مجمع إيما جولدمان فيه كذلك صالة طعام مجمعة، ومعدات رياضية مجمعة، ومكتبة ومركز ترفيهى كبيران، وحجرة غسيل كبيرة، ومركز كمبيوتر مجهز تجهيزًا جيدًا.

يلتقى المجتمع بانتظام: لتبنى خطط الاستهلاك وتحديثها، ولتنسيق الجداول الخاصة بالرعاية والتسوق وغيرها من المهام التى يمكن أن يستفيد فيها الأشخاص من الاقتصادات ذات الحجم الكبير. ومن الواضح أن مزايا مجتمع الإسكان المشترك تكمن فى هذا الملمح التجميعى؛ أى المشارك فى المهام والمسئوليات، وتوفر المساعدة وجليسات الأطفال والأصدقاء وشركاء المشروع، وفوائد عدم إهدار مخصصات الاستهلاك الشخصى فى السلع التى يمكن التمتع بها بطريقة أرخص وأكثر فاعلية وإيكولوجية حين يشارَك فيها جماعيًا.

فما هو إذن وضع المستهلك الفرد؟ إنه ينظر أولاً إلى الاستهلاك الشخصى فى ضوء الخطط الجماعية المقررة بالفعل للمقاطعة والحى ومجتمع الإسكان المشترك، حيث تؤثر هذه القرارات الجماعية تأثيرًا كبيرًا على حاجات الاستهلاك الشخصى. وبالطبع لا يلقى الاستهلاك الجماعى المخطَّط بعناية بالاستهلاك الخاص فى مزبلة التاريخ. فهناك الكثير الذى يُترك لكى تتخذ فيه القرارات بشكل شخصى، ولابد أن نسأل عن كيفية اختلاف هذا عن الاستهلاك فى ظل الرأسمالية.

تنتمى ليديا إلى مجمع إيما جولدمان. وهى تحبه لأن عضويته (التى تتغير حين يغادر بعض الأشخاص ويُقبل آخرون بتصويت المجمع ككل) تتماشى مع أذواقها. فكما هو الحال بالنسبة لمعظم المجتمعات المحلية، ليس هناك تدخين. وهو يضم أشخاصًا من مختلف الأعمار والأفضليات الجنسية والخلفيات الثقافية. ويعمل معظم أفراد مجمع إيما جولدمان فى مجال المسرح والسينما والموسيقى والكتابة. وتُتخذ قرارات استهلاكهم الجماعية بناءً على هذا. ولذلك ففى المجمع من المعدات الرياضية والمعامل العلمية وغرف الصناعات اليدوية ما هو أقل من الموجود فى مجتمعات الإسكان التى تتميز بهذه الممارسات، ولكنه يتمتع بمسرح لطيف ونظام صوتى أعلى من المتوسط ومعامل تصوير وغرف موسيقى مجهزة تجهيزًا جيدًا.

تقرر ليديا احتياجاتها الاستهلاكية من خلال أخذ الطلبات الجماعية فى الاعتبار. كما تأخذ فى اعتبارها آثار طلبها على العمال بمساعدة من المعلومات التى توجدها إجراءات تخصيص الاقمشاركة. وبالإضافة إلى قدرة ليديا على التأثير بوعى وأخذ القرارات الجماعية فى الحسبان، فهى تطلع كذلك على الطابع العام لاختيارات الاستهلاك الخاص الغُفْل لزملائها فى المجتمع المحلى، لأنه مسموح لها بسؤال من يبدون خطرين، أو بالأحرى مناوئين للمجتمع، فى جلسات التخطيط، حينما يتضح أن شخصًا ما اقترح استهلاكًا أكثر من الحصة العادلة، أو حينما يكون جليًا أن طلب الاستهلاك الخاص بشخص ما يتسم بذلك الطابع الذى تشعر ليديا (أو أى شخص غيرها) باحتمال أن يكون ضارًا للمستهلك أو لمجتمع الإسكان المشترك ككل. وبالطبع ينطبق الشىء نفسه على طلبات ليديا التى تُبحث بشكل عام كذلك، وإن لم يعرف أحد من هو على وجه التحديد الذى يطلب ماذا لأنه اتفق فى مجلس ليديا على ألا تحمل طلبات الاستهلاك توقيعات مقدميها ما لم تكن هناك ضرورة قصوى لذلك.

ولا يعنى وجوب اقتراح ليديا استهلاكها سنويًا أنه لا يمكنها تغيير طلباتها حين تنشأ حاجة إلى ذلك. فالاستهلاك المشاركى يرحب بالتعديلات المنتظمة للخطط. إلا أنه على ليديا الحصول على طعامها وأثاثها وملابسها وغير ذلك من السلع من مكان ما. وسوف تحصل على ذلك فى المقام الأول من المنافذ المحلية التى فى حيها، وإن كان بإمكانها كذلك الشراء من منافذ فى أماكن أخرى إن هى أرادت ذلك. وهى لديها شكل من أشكال بطاقات الائتمان التى تتضمن خطتها وميزانيتها واختياراتها وتسمح بالتعديل المنتظم فى ضوء التغيرات التى تطرأ على أفضلياتها وأنماطها.

تخطيط الاستهلاك

لنفترض أن اتحادات الاستهلاك عالية المستوى كافة توصلت بالفعل إلى خطة استهلاك جماعية. ولنتتبع حسابات اثنين من المقيمين في مقاطعة مارتن لوثر كنج، هما أروندات وطارق.

تقرير الاستهلاك الجماعي على مستوى المقاطعة

يبدأ تخطيط الاستهلاك بمشروعات الاستهلاك الجماعي، التي تبدأ في أعلى المستويات ثم تتجه لأسفل، وتنتهي بالتصويت على حزمة الاستهلاك الجماعي بالكامل. ونحن نتناول هذه العملية في اللحظة التي يقدم فيها الأفراد طلبات الاستهلاك الجماعي والفردي على مستوى المقاطعة.

كل بيانات العام الماضي متاحة بالطبع، ويولي سكان مقاطعة مارتن لوثر كنج اهتمامًا خاصًا بسجلات طلباتهم وخططهم النهائية من العام الماضي، وبوضع مقاطعتهم باعتبارها دائنة أم مدينة، وبمشروعات مجلس تيسير الإعادة الخاصة بالاستهلاك المتوسط لهذا العام، وبملخص مجلس تيسير الاستهلاك بالولاية الخاص بمشروعات الاستهلاك الجماعي التي اقترحها الأعضاء.

يقترح مجلس تيسير الاستهلاك الجماعي خيارات عديدة. ولكن المستهلكين لا يفاجأون بقائمة خيارات الاستهلاك الجماعي التي لا يعرفون عنها شيئًا وليست أمامهم فرصة لتعديلها. بل على العكس من ذلك يجرى إعلام المستهلكين على فترات منتظمة بوضع هذه المقترحات ويمكنهم التدخل في أي وقت بالتعليقات والمقترحات وتغيير مقترحاتهم.

بعد قضاء وقت في تقييم العديد من مقترحات مجلس تيسير الاستهلاك الجماعي، تناقشها كل وحدة معيشة وتقترح التعديلات وتسجل الأفضليات. ويوازن الأفراد فوائد طلبات الاستهلاك الجماعي المقترحة بتكاليفها الاجتماعية وتقديرات استهلاك المقاطعة في إطار الإقليم. كما يبحث الأشخاص آثار الاستهلاك الشخصي على الاستهلاك الجماعي الذي سوف "يطالَبون" مقابله بحصتهم العادلة.

على سبيل المثال، نبحث أروندات– التي تعيش مع زوجها وأطفالهما الثلاثة بصفتهم أعضاءً في مجتمع إيما جولدمان للإسكان المشترك– كيفية اختلاف الخيارات

فيما يخص تكاليفها وفوائدها الاجتماعية. كما تبحث مقدار تقليل المركز الثقافى الجديد بالمقاطعة للحاجة إلى المنتجات الثقافية الفردية، والقيود التى سيفرضها على العمال، ومقدار إنقاصه لميزانية الاستهلاك الخاصة بكل فرد من المقيمين فى المقاطعة.

من الطبيعى ألا يقلل طلب استهلاك المقاطعة الجماعى الكبير جدًا ميزانيات الاستهلاك الفردية بصورة حادة فى نفس الفترة. فمن الممكن توزيع "دَيْن المجتمع" على فترة من الزمن من خلال الاقتراض والادخار فى المقاطعة. وليس هذا معقولاً فحسب، بل ضروريًا كذلك إذا كان لابد من حدوث أى استهلاك جماعى على نطاق واسع. وعلى أية حال، فإن أروانداتى وآخرين يتعاملون مع هذه المسائل بمساعدة من المعلومات التى تتيحها مجالس تيسير الاستهلاك الجماعى وأجهزة الكمبيوتر التى تقدم بسرعة ويسر معلومات عن آثار حزم الاستهلاك المتوسط وتجرى مقارنات بالوحدات الأخرى والخطط السابقة. ويشغل المستهلكون برامج الكمبيوتر التى تساعدهم على تقييم آثار اختيارات الاستهلاك الجماعى البديلة، وعلى سبيل المثال، يمكن لأروانداتى رؤية المادة التى تصف كيفية تقليل مركز رياضى جديد فى المجتمع لما هو متاح للاستهلاك الفردى، ولكنه يسمح لها ولزوجها وأطفالها بالوصول بشكل أكبر إلى معدات التدريب وملاعب كرة السلة والكرة الطائرة وحمامات السباحة وغيرها.

بعد تلقى التغذية الاسترجاعية من كل الأسر التى تشكل مجلس المقاطعة، يعدِّل مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى قائمته الخاصة بمشروعات الاستهلاك الجماعى المقترحة ويقدمها للأسر لبحثها. وبعد المناقشة، ترتب كل أسرة المقترحات المنقحة، بما فى ذلك تفسيرات أولوياتها. وفى هذه اللحظة، يقترح مجلس تيسير الاستهلاك الجماعى أربع أجندات للاستهلاك الجماعى المحتمل، موضحًا آثار كل منها على احتمالات الخطة الشاملة.

بعد ذلك تصوت الأسر ومجتمعات الإسكان المشترك وغيرها من وحدات المعيشة على حزم الاستهلاك الجماعى الأربع، حيث تسقط أقلها شعبية مع كل تصويت حتى لا تبقى سوى حزمة واحدة. وهذا التصويت يكون "حيًا على الهواء"؛ حيث تربط وحدات المعيشة والنواب بالكمبيوتر والدوائر التلفزيونية بحيث يمكن أن يكون التصويت شاملاً وينسَّق على هيئة جداول فى الحال. وفى هذا النموذج - كما فى معظم إجراءات التصويت الأخرى - تيسِّر البُنى النيابية إجراء التعديلات من أجل دمج أكبر قدر ممكن من الآراء. وبعد ذلك يمكن أن يصوِّت كل المواطنين على التعديلات بسبب السرعة التى يمكن بها حساب الأصوات.

ليس ما سبق سوى إمكانية من الإمكانيات. ولكن ليست هناك طريقة صحيحة واحدة لتنفيذ الاستهلاك الجماعى. وسوف تستخدم المقاطعات المختلفة إجراءات مختلفة. إلا أن الأسس الإرشادية الخاصة بالشفافية والمشاركة والإدارة الذاتية والتقييم الصحيح مبادئ عامة.

وما إن تستقر مارتن لوثر كنج وغيرها من المقاطعات على طلبات استهلاكها الجماعية حتى يمكن تعديلها فى ضوء بعضها البعض وتلخيصها فى طلبات استهلاك الولايات وطلب الاستهلاك القومى. وبدلاً من متابعة هذا بالتفصيل، سوف نبين فيما يلى كيفية وضع طلبات الاستهلاك الشخصى والخاص بالحى.

تحديد مقترحات الاستهلاك الفردى

بما أن الاستهلاك الجماعى الخاص بالحى يعكس منطق الاستهلاك الجماعى الخاص بالمقاطعة، فإننا ننتقل إلى طلبات الاستهلاك الفردى. ولكى يضع طارق خطة استهلاك فردية، فإنه يرجع إلى تقديرات مجلس تيسير الإعادة الخاصة بالأسعار الإرشادية، وتقديرات الاستهلاك الجماعى الخاصة بأفراد حيه، وتقديرات الاستهلاك الفردى المتوسط، ويستقر على وضع "المُقْتَرِض/المُقْرِض". ولتبسيط الأمر، تُجَمَّع المنتجات المتشابهة ذات النوعية المتشابهة معًا بحيث يكون على طارق التعبير عن الأفضليات الخاصة بالجوارب، ولكن ليس بالنسبة لألوان الجوارب أو نوعها، وبالنسبة لشراب الصودا والكتب والدراجات، ولكن ليس بالنسبة للنكهات أو العناوين أو الأشكال الخاصة بكل منها. وتُمكِّن الدراسات الإحصائية مجالس التيسير من تحليل الطلبات الإجمالية؛ للوصول إلى أنواع عامة من السلع حسب النسبة المئوية للأشخاص الذين سيرغبون فى أنواع مختلفة من الأسطوانات أو الصودا أو الدراجات. وليس هناك شركات متنافسة تنتج هذه المنتجات، بل "صناعات منتجات" تخلق أشكالاً ونوعيات مختلفة من السلع لأغراض مختلفة. وكل ذلك بغرض حصول كل شخص على ما يلبى حاجاته على أكمل وجه.

لقد استهلك طارق أقل مما يجب مقارنة بما كان مسموحًا له به فى العامين الماضيين وقرر تعديل الميزان قليلاً هذا العام. ومن ناحية أخرى، طلبت مقاطعته مارتن لوثر كنج حزمة استهلاك جماعى للمقاطعة تزيد على المتوسط، حيث يجرى اقتراض بعضها، ولكن البعض الآخر سوف "يدفع ثمنه" الآن عن طريق تخفيض استهلاك سكان مارتن لوثر كنج هذا العام.

ويعرف طارق أنه لا أهمية لأن يكون شديد التواضع فى اقتراحه الأولى؛ فسوف تجبره عملية الإعادة على تخفيض طلبه النهائى حسب الضرورة. ولكنه لا يريد تقديم طلبات غير معتدلة بصورة كبيرة كذلك، إذ لن يؤدى ذلك إلا إلى إطالة عملية التفاوض دون أن يزيد ذلك استهلاكه النهائى.

يعرف طارق أن لاختياراته آثارًا اجتماعية. وليس الأمر أن اختياره لنوع معين من الطعام يعنى ضمنًا أن كل شخص غيره سوف يحصل على نفس الكمية من هذا المنتج. فالناس تختلف حاجاتهم وأذواقهم. ولكن إجمالى استهلاك طارق يُحسب تبعًا للأسعار الإرشادية التى يضعها مجلس تيسير الإعادة ويجرى تعديلها من أجل طلب الاستهلاك الجماعى فوق المتوسط الخاص بمقاطعة مارتن لوثر كنج ووضعه الفردى كمقترض فى مقابل المدخرات السابقة التى تعبر صراحة عما يظن أنها حزمة استهلاك متوسط معقولة لكل أفراد المجتمع. غير أنه مهم بالنسبة لطارق أن يقترح قيمة تزيد كثيرًا عما توقعه مجلس تيسير الإعادة، ما لم يكن يظن أن تقدير مجلس تيسير الإعادة أقل كثيرًا مما يجب.

لذلك يأخذ طارق دوره أمام وحدة الكمبيوتر الطرفية كى يجرب توليفات عديدة من السلع المختلفة ويراجع القيمة الإجمالية لحزمته المقترحة. ويتضمن الكمبيوتر متوسطات متوقعة وأسعارًا إرشادية بعينها وغير ذلك، إلى جانب البيانات الكيفية للمنتجات (التى يمكن أن يراها فى المنافذ كذلك) والعمل الذى يدخل فى خلقها. وتساعد المعلومات طارق فى تقدير ما إذا كان هناك عمل روتينى أو خطير يُستخدم فى إنتاج السلع التى يريدها أم لا.

يعرف طارق أنه إذا طلب الكثير من المنتجات التى تقتضى العمل بما يقل عن مركبات العمل المتوسطة، فإنه يغير ضمنًا مركب العمل المتوسط المجتمعى ومتطلبات العمل الخاصة به. وتعارض المصلحة الذاتية والتضامن الجماعى هذا الطلب ما لم يكن يظن أن فوائد استهلاك السلعة موضع البحث تستحق المشقة الإضافية. وعلى أية حال، فإن الحصول على معلومات مفصلة بشأن علاقات الإنتاج لا يتطلب سوى دقائق معدودات.

حين يكمل طارق اقتراحه الأول، يفعل المستهلكون الآخرون الشىء نفسه، وتقدم المقترحات كافة لبنك بيانات التخطيط المجتمعى حيث تجمعها وتعدها مجالس تيسير الإعادة. وتقدم ملخصات جديدة تتضمن تصورات جديدة للأسعار الإرشادية المتوقعة والاستهلاك المتوسط والوضع الحالى لكل سلعة، سوف نناقشها كلها فى الفصل التالى.

الفصل الثالث عشر

التخصيص

ليست الحرية مجرد فرصة لكى يفعل المرء ما يحب، ولا هى مجرد فرصة للاختيار بين البدائل. الحرية أولاً وقبل كل شىء فرصة لصياغة الاختيارات المتاحة للجدل حولها؛ وحينئذ تكون فرصة الاختيار.

تشارلز رايت ميلز

ناقشنا فى فصلين سابقين مؤسسات التخطيط المشاركى والمواقف المباشرة للعمال والمستهلكين الافتراضيين فى أماكن العمل والمجتمعات المحلية الافتراضية. ما تبقى هو مناقشة ديناميات التخطيط المشاركى الأكثر تفصيلاً، وبعض مضمونها، وطابعها. ولهدف ما، افترضنا حتى الآن أن المشروعات طويلة المدى تقرَّر قبل التخطيط السنوى، وأنه فى بداية عملية التخطيط السنوى يطلع كل فاعل اقتصادى على المعلومات المهمة. فكيف يتحقق ذلك؟ الموضوعات الأخرى التى نناقشها فى هذا الفصل هى التعامل مع المعلومات، ومهام مجالس التيسير وإجراءاتها ، وبيان الخبرة الشخصية المرتبطة بالتخطيط.

الخطط طويلة المدى

هل ينبغى أن يجرى المجتمع تغييرًا كيفيًّا فى استخراج الفحم بما يحسِّن الصحة والسلامة تحسينًا ضخمًا؟ هل ينبغى أن تُحدَّث مصانع الصلب، أو يُنشأ خط سكك حديدية عالى السرعة، أو تُغيَّر الزراعة لكى تتوافق مع المعايير الإيكولوجية؟ قد يكون هذا كله مستحسنًا، ولكن لنفترض – فى وجود موارد محدودة – عدم إمكانية عمل هذا كله فى وقت واحد. وهذا هو معنى اختيار الاستثمار طويل المدى والمشكلة التى يمثلها. فأى المشروعات تستحق التنفيذ وأيها لا يستحق؟ وما هى السرعة التى يجب أن نعالج بها هذه القائمة؛ أى ما مقدار الاستهلاك الحالى الذى نحن على استعداد للتضحية به من أجل فائدة مستقبلية؟

تختلف مشروعات الاستثمار طويلة المدى وقصيرة المدى فيما يتعلق بموارد كم من السنين التى يجب تخصيصها للمشروع لكى يكون مثمرًا. وتختلف مشروعات الاستثمار طويلة المدة وقصيرة المدى كذلك فيما يتعلق بحجم الالتزامات واتساع الجهود المطلوبة. وستكون إحدى مقاربات التخطيط طويل المدى هى معالجة هذه القضية قبل بداية التخطيط السنوى. وفى هذا الوقت يمكن مراجعة كل المشروعات طويلة المدى المتفق عليها من قبل وتحديثها، ويمكن أن تصبح التزامات الموارد اللازمة لهذا العام جزءًا من حسابات تخطيط لاحقة. وبعد الاستقرار على المشروعات القومية، يمكن للأقاليم الكبيرة الاستقرار على مشروعاتها الجديدة طويلة المدى، وهكذا على أن نصل إلى أصغر الوحدات. وفى كل حالة يمكن الإعلان عن المقترحات المتعاقبة، والتعبير عن الأفضليات، وتقدير الآثار، وطرح البدائل للمناقشة، واستبعاد الخيارات وتحسينها، واتخاذ القرارات النهائية بعد المداولات الواجبة، وكل ذلك من خلال إجراءات مشاركية أشبه بتلك التى بيَّناها فى مناقشتنا السابقة للتخطيط على مستوى المقاطعة.

سوف يكون الإجراء الذى يمكنه تقصير زمن العملية هو أن نقرر أولاً نسبة الموارد الاقتصادية التى نريد تخصيصها للاستثمار. ويمكن بعد ذلك مناقشة الخيارات ونحن نعرف تقريبًا ما هى الموارد الإنتاجية المتاحة. كما يمكن إنجاز صياغة خيارات الاستثمارات طويلة المدى وعرضها وتعديلها عن طريق مجالس تيسير الاستثمار التى يمكن أن تبنى مقترحاتها على تلك المقترحات الواردة من الوحدات، كذلك كما بيَّنا خطوطها العامة فى مثال المقاطعة السابق.

من المهم الاعتراف بمزايا تخطيط الاستثمار المشاركى الجماعى. ففى اقتصاديات الرأسمالية أو السوق أو المنسقين، تقيِّم كل وحدة الاستثمارات المحتملة تبعًا للمعايير التى تفرضها السوق أو النظام الطبقى. و يُتخذ فى مكان العمل قرار التحول من تكنولوجيا إلى أخرى من خلال تقييم الربح والخسارة المحتملين ورأس المال والعمل أو آثار التفاوض بين المنسق والعامل. ولكن هذا بكل تأكيد ليس مثل اتخاذ قرار بناء على التكلفة الاجتماعية والفائدة الاجتماعية. فمنفعة أصحاب العمل والمنسقين والمساهمين هى وحدها التى تؤخذ فى الحسبان. بل إن قرارات الاستثمار فى اقتصادات السوق لا تُخطَّط بالتنسيق مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال ربما كان مصنع الصلب - الذى يقرر ألا يُدْخِل تكنولوجيا جديدة لأنها تبدو غير مربحة - سيتخذ قراره بطريقة مختلفة لو أنه أكثر قدرة على التنبؤ بمقدار تغيير التجديدات فى الصناعات الأخرى الضخمة لتكلفة المدخلات أو

الطلب على الصلب. أو بما أن هناك مكافأة لسرِّية الشركات فى ظل الرأسمالية، فقد تتخذ شركتان نفس القرار للاستثمار فى مصنع جديد، بينما المجتمع ليس بحاجة إلا لمُنْتَج مصنع واحد فقط.

من ناحية أخرى، نجد فى التخطيط المشاركى أن التخطيط الذى يجرى تنسيقه فى ضوء التكاليف والفوائد الاجتماعية ممكن. فكل استثمار محتمل يصمد أو ينهار ليس بسبب العلاقات المعاصرة وحدها، ولكن بسبب الظروف الأرجح أن تسود بمجرد توافر كل التجديدات. ومهما كانت المعايير التى يستخدمها المجتمع لتحديد ما إذا كان سينفذ استثمارات بعينها أم لا، سوف يوجِد نظام التخطيط المشاركى تقييمًا للتكاليف والفوائد الاجتماعية أكثر دقة من النظام الرأسمالى ونظام المنسقين. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تؤكد الأحكام فى النظام المشاركى على أثر الاختيارات على علاقات الاقتصاد الاجتماعية بالكامل من ناحية تحسين نوعية حياة العمال والمستهلكين كافة، وليس مجرد ظروف طبقات النخبة. ولكن ماذا عن التخطيط بشكل أوسع؟

إعداد البيانات للدورة الأولى

كيف تقدِّر مجالس تيسير الإعادة إجمالى الإنتاج والاستهلاك بالنسبة للعام المقبل؟ كيف تصل إلى الأسعار الإرشادية الأولية التى يمكن للفاعلين الاقتصاديين استخدامها، وما الذى تنقله هذه الأسعار على وجه الدقة؟ الأمر الأكثر أهمية هو هل يُكَذِّب اقتراح النتائج والأسعار الإرشادية ادعاءاتنا بأنه ليس لعامل من العوامل تأثير أكبر من غيره؟ هل يمكن أن يمارس عمال التيسير نفوذًا مبالغًا فيه على التخطيط؟

تبدأ مجالس التخطيط بمراجعة نتائج العام الماضى، بما فى ذلك المُدْخَلات التى توجد فى كل وحدة. وهى على علم بالأسعار الإرشادية النهائية، ولذلك يمكنها حساب قيمة إنتاج العام الماضى. بل إنها تُضَمِّن المعلومات الكيفية فى التقارير الموسعة التى تأتى من كل الوحدات والاتحادات، ويمكن تقييم كل المعلومات الكمية باستخدام وحدات الكمبيوتر الطرفية التى تسمح للمستفيدين برؤية المدخلات المطلوبة للحصول على المخرجات المرغوبة.

تعدل مجالس التيسير بيانات العام الماضى لتقدير نتائج هذا العام المحتملة التى تعتمد على التقارير الديموجرافية المتعلقة بالتغييرات المحتملة فى عدد السكان حسب العمل

والنوع، وتوزيع الناس بين المدينة والريف، وهلم جرا. وهى تعرف أى المشروعات الاستثمارية قد استُكمل، وكيف ينبغى لهذه الاستثمارات أن تؤثر على احتمالات الإنتاج. ونتيجة لذلك يمكن للميسِّرين وضع تخمينات تقوم على العلم بشأن التغييرات التى تطرأ على مستويات عمل الإنتاج والأسعار الإرشادية.

قد نقدم المزيد من التفاصيل، ولكن ليس هناك ما يبرر ذلك فيما يتعلق بهذا النمط من معالجة البيانات. فالتكنيكات مشهورة ولا خلاف عليها؛ صحيح أنها مملة، ولكنها ليست صعبة. وكل ما يفعله الميسِّرون هو أن يأخذوا معلومات العام الماضى ويعدلوها فى ضوء التصورات الخاصة بالاستثمارات التى تحققت، ونمو القوى العاملة، والتغيرات التى طرأت على الأذواق؛ ويجرى تقدير الأذواق من تبادلات العام الماضى ومن الاقتراعات الخاصة بدوائر بعينها.

قد يتبع الميسِّرون الخطوات المحددة سلفًا لتعديل بياناتها فحسب، أو ربما يكون لديهم شىء من حرية التصرف فى عمل بعض التعديلات التى تخضع لتقديرهم ويؤمل أن تكون خَلاَّقة. وفى الحالة الأولى لن تكون للميسِّرين القدرة على التأثير على النتائج، إلا أنهم قد يقدمون تخمينات محتملة ليست هى الأفضل. أما فى الثانية فهناك احتمال أكبر لوجود تحيز ذاتى، غير أن هناك كذلك احتمال وجود تصورات أفضل. وسوف نتحدث بشكل أكبر عن هذا التبادل فيما بعد حين نناقش الأمثلة، ولكننا نقدم هنا أربع ملاحظات:

(١) من الصعب رؤية أى طريقة يمكن أن يكسب بها مجلس التيسير (الذى نسميه الميسِّرون اختصارًا) من خلال البيانات المتحيزة التى تقوم على سوء النية المبيَّت، إن هم باشروا عملهم بدون إشراف.

(٢) الاختيار بين استخدام التكنيكات الأكثر مرونة - ولكنها فى الوقت نفسه أكثر ذاتية - واستخدام تكنيكات أقل مرونة - ولكنها كذلك أقل إبداعًا - مسألة يحددها المجتمع وليس عمال مجالس التيسير.

(٣) ليس هناك سبب يمنع أى شخص من مراجعة حسابات الميسِّرين المتروكة لتقديرهم، إن هو رغب فى ذلك.

(٤) ليست توقعات الميسِّرين فى أى الأحوال سوى أسس إرشادية لمساعدة الفاعلين الاقتصاديين فى اتخاذ القرارات.

لا يقدم الميسِّرون أنفسهم أية مقترحات خاصة بالإنتاج أو الاستهلاك (سوى المقترحات الخاصة بهم)، كما أنهم لا ينقحون أية مقترحات أو ينقضونها أو يقرونها (سوى المقترحات الخاصة بهم). والواقع أنه من الممكن أتمتة automation التيسير، حيث يأخذ الكمبيوتر بيانات العام الماضى ويعدِّلها وفقًا للقواعد التى تحدد التغييرات الواجب عملها. وحينئذ يتولى الميسرون تحديث قواعد البرنامج وحسب، لأنهم يفهمون أكثر من غيرهم كيفية تأثير المتغيرات على بعضها البعض. وسوف يسمح الأسلوب الأقل تقيدًا بالصيغ الجامدة للميسِّرين بالاستفادة من خبرتهم فى تحسين التوقعات الآلية. ولكن فى أى من الحالتين لا يتخذ الميسِّرون قرارات بشأن ما سوف يفعله الاقتصاد. فهم يقدمون فحسب معلومات صياغتها متاحة للتمحيص العام، ولمتخذى القرار الاقتصاديين حرية تجاهلها إن هم لم يثقوا فيها.

فى بداية التخطيط يمكن لأى فرد فى المجتمع الاطلاع على التصورات الخاصة بالأسعار الإرشادية والإنتاج والاستهلاك على كل مستوى، بما فى ذلك ملخصات الافتراضات ذات الصلة. ويستخدم الأفراد هذه المعلومات كيفما شاءوا فى وضع خطط العام الخاصة بهم. ولذلك فمن الصعب رؤية الطريقة التى يمكن بها للميسِّرين التأثير على النتائج، حتى ولو اختار المجتمع السماح لهم بهامش فى وسيلة الحساب والتصور الخاصة بهم. وبطبيعة الحال فإن الميسِّرين، شأنهم فى ذلك شأن كل العمال الآخرين، لديهم مُركَّبات عمل متوازنة ويكافأون على الجهد والتضحية فحسب.

تنقيح البيانات فى مرات الإعادة اللاحقة

ليست مهام الميسِّرين فى مرات الإعادة اللاحقة معقدة إلى حد كبير. فبعد أن يقدم كل مجلس اقتصادى واتحاد اقتراحه الأول، يرد الميسِّرون على ذلك بإعداد بيانات جديدة للدولة التالية. ذلك أنها لم تعد تخمن بناءً على نتائج العام الماضى. وما إن تصل مقترحات العام الحالى الأولية حتى تحسب مجالس تيسير الإعادة فائض الطلب أو فائض العرض بالنسبة لكل سلعة، وبالتالى تعدَّل السعر الإرشادى الخاص بكل سلعة صعودًا أو هبوطًا. وهناك مجال للتجربة العملية والقدرة الفنية فى عمل تعديلات الأسعار الإرشادية، أو من الممكن إجراء التعديلات طبقًا للقواعد الثابتة، إذا كان ذلك مفضلاً. وفى أى الحالتين لا يجب تعديل كل سعر بنفس دالة فائض الطلب عليه أو فائض عرضه. وأحد الاحتمالات هو

أن عمال مجلس تيسير الإعادة - بما لديهم من خبرة فى صناعات بعينها أو معلومات كيفية تبين إن كانت المقترحات لينة أو صلبة نسبيًا - قد ييسرون التقارب بالتعديلات القائمة على المعلومات التى تخضع للتقدير الشخصى. إلا أنه فى أى الأحوال، تلخص مجالس تيسير الإعادة فى الدورات الأولى المعلومات الكيفية فى بنوك البيانات فحسب، كى تتولى المجالس تقييم العرض والطلب وحسابه، وتعديل الأسعار الإرشادية، وتنقيح توقعات النتائج النهائية. وتظل تحديثات النتائج النهائية المتوقعة مجرد تخمينات، ولكنها تقوم على قدر أكبر من المعلومات مع كل دورة تخطيط جديدة. أما تقارير فائض العرض وفائض الطلب والمعلومات الكيفية فمسألة خاصة بحفظ السجلات الدقيق.

إلا أنه من المهم ملاحظة ما الذى سوف "يُحَدِّثه" الميسِّرون فى كل دورة. وقبل بدء التخطيط، تستفيد مجالس تيسير الإعادة من نتائج العام الماضى، والاقتراعات التى أجريت خلال العام، والعديد من البيانات الديموجرافية، فى وضع تصور للنتائج المتوقعة فى العام المقبل. وبطبيعة الحال لن تكون المقترحات الأولية الفعلية متطابقة مع تصورات مجلس تيسير الإعادة. وما إن يبدأ تخطيط العام حتى تنقح مجالس تيسير الإعادة المعلومات بناء على أحدث مجموعة من المقترحات المقدمة. وبذلك يتلقى العمال والمستهلكون فى بداية الدورة ملخصات للمعلومات الكيفية، والأسعار الإرشادية الجديدة، ونسبة فائض العرض وفائض الطلب الخاصة بكل سلعة، والتوقعات الجديدة لمتوسط الاستهلاك ونسبة متوسط الفائدة الاجتماعية إلى التكلفة الاجتماعية التى ستتحقق هذا العام لأماكن العمل. ويستفيد العمال والمستهلكون من هذه البيانات كلها، كما أسلفنا، فى تعديل طلباتهم فى الدورات اللاحقة.

أثناء عملية التخطيط، سوف تتصل مجالس التيسير على المستويات المختلفة بانتظام ببعضها البعض مع مجالس المنشآت فيما يتعلق بالتأزمات، والطلبات التى تظل بعيدة بصورة غير عادية عن المتوسطات المتوقعة، والتردد بين المنتجين أو المستهلكين للتوصل إلى حل وسط، وفيما يتعلق بشكل خاص بمتطلبات العمل التى تقتضى نقل العمال.

لكن الميسِّرون يقومون فقط بمهام اتصالاتية ولا يتخذون قرارات للآخرين. وتتأثر النتائج النهائية بما إذا كانوا يؤدون عملهم بطريقة جيدة أم لا، غير أنه من الصعب أن نرى على وجه الدقة ما الدافع الذى لدى عمال مجالس تيسير الإعادة كى يتعمدوا التحيز للنتائج - أو حتى كيف يمكنهم ذلك - ومن الممكن بالتأكيد أن تكون هناك آليات للمراقبة.

فى مرات الإعادة التالية، وبالإضافة إلى تعديل الأسعار الإرشادية وتقديم التوقعات الجديدة، قد تضع مجالس تيسير الإعادة خططًا بديلة قابلة للتنفيذ كى تقيِّمها المجالس

وتصوت عليها. والواقع أن هذا هو الحال فى صورة التخطيط المشاركى الذى تعرضه. وسوف تزيد هذه الطريقة احتمال تأثير مجالس تيسير الإعادة على النتائج، حيث إنها سوف تصوغ الخيارات بالفعل فى مرات الإعادة المتأخرة. ويمكن أن نتصور مثلاً احتمال تقديم عمال مجالس تيسير الإعادة خمس خطط متساوقة فيما بينها وليس خطة واحدة قابلة للتنفيذ يمكن أن تكون المفضلة على ما سواها بكل تأكيد. ولنلاحظ أن السبب الوحيد لجعل مجالس تيسير الإعادة تقدم خيارات للتصويت هو تقليل عدد مرات الإعادة اللازمة للتوصل إلى الخطة النهائية. إنها مسألة راحة عملية، وإذا كانت المجالس تشك فيما تقدمه مجالس تيسير الإعادة أو غير راضية عنه، يمكن دائمًا للمجالس والاتحادات اختيار الاستمرار فى عملية الإعادة. بعبارة أخرى، يمكن تأجيل هذه المرحلة من عملية التخطيط إلى أن تشعر المجالس الأخرى بأن الوقت الذى يجرى توفيره يبرِّر أى تناقص فى نوعية النتائج. علاوة على ذلك، فإن الفكرة هى أن هذا الجزء الخاص بتوفير الوقت من الإجراء سوف يبدأ فقط حين يكون قد استُقر بالفعل على الجزء الأكبر من الخطة. ذلك أننا نتحدث عن الإجراءات النهائية، حيث لم يعد هناك شك فى النتيجة الأساسية. فضلاً عن أن المجالس ستصر دائمًا على وجود خطة بديلة إضافية مع تلك الخطط التى قدمتها مجالس تيسير الإعادة للتصويت عليها.

أخيرًا، يرى من يخشون من أن يصبح الكمبيوتر دكتاتورا جديدًا ضرورة تقييم البرامج اجتماعيًا وتحسينها كل عام. والمعروف أن الكمبيوتر يعمل بناء على بيانات تخرج مباشرة من عملية التخطيط الاجتماعى والأفضليات التى يعبِّر عنها المشاركون. ويستفيد الكمبيوتر من البيانات والقواعد المقررة اجتماعيًا ويقوم فقط بمعالجة البيانات والعمليات الحسابية. بل إن كل السيناريوهات التى وضعنا خطوطها العامة من أجل تحديد اختيار المنتجين والمستهلكين لاختياراتهم تسمح بالتعديلات. وليس واجبًا على أى من المستهلكين أو المنتجين قبول توقعات الكمبيوتر.

قد يكون فى المجتمع عمال مجالس تيسير الإعادة الذين يقومون بدور مهم فى تنقيح الخيارات بحيث تتضمن أفضليات الأشخاص، ولكن كما هو الحال بالنسبة للاختيارات الإجرائية الأخرى، ليست هناك طريقة صحيحة واحدة. وإذا اختار مجتمع من المجتمعات أسلوبًا أكثر آلية، فهنا تقل الحاجة إلى الاحتراز من التحيز، غير أن التخطيط قد يستغرق وقتًا أطول. وإذا أتيح لعمال مجلس تيسير الإعادة قدرٌ أكبر من حرية التصرف، فإننا نزيد احتمال الخطأ البشرى أو التحيز البشرى ويصبح الاستعداد لتصحيحه أكثر أهمية (وإن كان من الصعب تخيل التحيز بدافع من المصلحة الذاتية، خاصة وأن عمال التيسير

يستفيدون فقط فى حال تزايد مُرَكَّبات العمل المتوسطة أو الإنتاجية الشاملة، شأنهم فى ذلك شأن سائر العمال). غير أنه من المحتمل أن يوفر العمال والمستهلكون وقت التخطيط.

مهما كانت توليفة الإجراءات الآلية والقدرة البشرية على التمييز التى يجرى تبنيها من أجل عمل مجالس تيسير الإعادة - على عكس ما عليه الحال فى اقتصاد المنسقين والاقتصاد الرأسمالى - فليس هناك جزء من أجزاء التخطيط المشاركى معفيًا من التقييم الاجتماعى. كما أنه لا يُستكمل جانب من جوانب الخطة دون تصفيته من خلال عملية التبادل الاجتماعى حيث تتفاعل أولويات الجميع وتقييماتهم وآراؤهم. كما أنه ليس هناك شخص فى وضع يسمح له بتعزيز المصالح الشخصية أو الجماعية بانتظام بما يتعارض مع المصالح الاجتماعية.

الفرق بين التخطيط المشاركى والتخطيط المركزى هو أن "المخططين" فى التخطيط المركزى يضعون الخطة ويقدمونها لهؤلاء الذين سينفذونها، ثم يحصلون على التغذية الاسترجاعية بشأن ما إذا كان الفاعلون سيحققون ما يقترحه المخططون أم لا، ثم يطبقون الخطة بعد ذلك. وعلاوة على ذلك فهم يشغلون وضعًا طبقيًا مختلفًا ويتمتعون بمزايا مادية ووظيفية تتصل بذلك ويمكنهم الدفاع عنها وتكبيرها عن طريق اختيارات الخطط. وفى اقتصاد المشاركة ييسر "عمال الخطة" العملية التى يقترح العمال والمستهلكون خطتهم بناء عليها ويتفاوضون حولها وينقحونها ثم يتخذون قراراتهم. وإذا صاغ الميسِّرون أية اقتراحات، لا يكون ذلك إلا بعد اتخاذ القرارات المهمة كافة. ولا ينتمى الميسِّرون إلى طبقة منفصلة وليست لهم دخول أكبر أو ظروف عمل أفضل يدافعون عنها بما يتعارض مع مصلحة الغير.

العمل فى مجلس التيسير

لا يختلف العمل فى مجلس التيسير كثيرًا عن العمل فى أى مكان آخر فى الاقتصاد؛ فالعمل ذهنى من ناحية وتنفيذى من ناحية أخرى، وتُجرى موازنة مُرَكَّبات العمل بالأسلوب المعتاد الخاص بتجميع الأعمال المتنوعة. وقد يكون عمل مجلس تيسير الإعادة أكثر مرغوبية وأكثر تمكينًا من مُرَكَّبات العمل المتوسطة فى الاقتصاد ككل. ولكن إذا كان الأمر كذلك فإنه سيجرى تعويض قدر أكبر من المرغوبية المتوسطة، تمامًا كما سيحدث فى أى مكان عمل آخر؛ أى عن طريق تخصيص أعمال أقل مرغوبية فى أماكن أخرى. فقد

يتطلب التمكين الزائد عن المتوسط مناوبة الأشخاص داخل مجالس تيسير الإعادة وخارجها بعد فترة من الزمن، بالإضافة إلى الموازنة العامة. وبالمثل فإنه بما أن هناك احتمالاً كبيرًا لأن يحسِّن العمل فى مجلس تيسير الإعادة فهم الناس لتعقيدات الاحتمالات الاقتصادية المتداخلة، فمن المعقول جعل هذا العمل بالتناوب، آخذين فى الحسبان كذلك آثار كفاءة الخبرة والتدريب. وأخيرًا، يمكن اعتمادًا على بُنى المجتمع السياسية الدفاع عن العمل على موازنة أفراد مجلس تيسير الإعادة سياسيًا عبر مجموعة متفاوتة من الآراء، مع تحاشى أى تحيز على هذا الأساس.

المعلومات الكيفية

لابد أن يكون المستهلكون قادرين على تقييم آثار طلباتهم على العمال. ويجب أن يعرف المنتجون السبب وراء رغبة المستهلكين فيما ينتجونه؛ ليس فقط لكى يشعروا بالرضا عن إسهاماتهم، ولكن لكى يقرروا كذلك مدى جدية رغبتهم فى العمل.

وبالإضافة إلى التقديرات الكمية للتكاليف والفوائد الاجتماعية، والدخول المتوسطة، ونسب الفائدة إلى التكلفة المتوسطة، لابد كذلك من وصول المنتجين والمستهلكين إلى المعلومات التوضيحية الكيفية.

يمكن بسهولة لمجالس المستهلكين والمنتجين كتابة ملخصات للعمل الذى يؤدونه ودوافع طلبات استهلاكهم. وليس هناك ما يدعو لأن يقول كل فرد "أريد حليبًا لأنه مغذى". وسوف يقدم المنتجون توصيفاً عامًا لنوعية العمل المتضمَّن فى مكان العمل وكذلك السمات المرغوبة وغير المرغوبة التى غالبًا ما يوجِدها نوع العمل المحدد الخاص بهم. وسوف يركز المستهلكون على تفسير الطلبات غير العادية. ولكن الأشخاص الذين يحاولون تقييم اختياراتهم فى ضوء البيانات الكيفية الخاصة بغيرهم سوف يرغبون فى الوصول إلى المعلومات الملخصة على مستوى اتحادات المنتجين والمستهلكين. وبذلك تكون المهام هى:

(١) إنشاء قاعدة بيانات تسمح بالوصول بسهولة إلى كل هذه المعلومات.

(٢) تجميع المعلومات من الوحدات الأصغر لتدخل فى ملخصات على مستوى الاتحادات.

فهل يمكن أن نتخيل طريقة فعّالة لعمل ذلك؟ أولاً: سوف يحتاج الأفراد إلى "مفاتيح" لاستخراج المعلومات الكيفية. فأنا أذهب إلى وحدة الكمبيوتر الطرفية وأقول "دعونى أرى ما

يجرى فى إنتاج السلع كذا" أو "ما شكل العمل فى الصناعة كذا؟" أو "ما الذى يخلق طلب المستهلكين المرتفع على الثلاجات؟" أو "لماذا يريد حى بعينه كميات من الدراجات تزيد على المتوسط القومى؟" كما أننا قد نسأل "ما هى نقاط قوة المنتج كذا ونقاط ضعفه؟"

إذا فكرتم فى كل الأموال التى تنفَق سنويًا فى الولايات المتحدة على الإعلان - الذى فى معظمه معلومات مضلّلة - لرأينا أن نظام المعلومات الذى نحتاجه قد لا يكون ذلك العبء على الوقت والموارد بحال من الأحوال. والواقع أنه قد يتطلب قدرًا أقل بكثير من الموارد العامة والطاقات التى تخصص حاليًا للإعلان الأقل شمولاً وأقل صدقًا، وإن كان أكثر تكرارًا وإسرافًا.

ومع أن قدرات معالجة المعلومات الخاصة بنظام كهذا لابد أن تكون قوية إلى حد كبير، فإن مجال النظام وحده هو الذى يميزه عن قواعد البيانات المستخدمة بالفعل فى كل المكاتب فى أنحاء البلاد. وليست مشكلة تخزين المعلومات التوضيحية والوصول إليها بالأمر الجديد بالنسبة للمبرمجين، وكذلك الحال بالنسبة لوضع نظام لتحديث قاعدة البيانات هذه أو تنقيحها بسهولة، وذلك بتوفير نظام بحث بسيط لها، أو جعلها تقدم المتوسطات. بل إنه حتى بالنسبة لدولة كبيرة لن يتطلب النظام الذى نحتاجه وجود ذاكرة ومعالجة أكبر بكثير من الأنظمة المستخدمة حاليًا فى شركات بطاقات الائتمان الكبيرة.

وفى أغلب الأحيان تتجاهل مجالس تيسير الإعادة نظام قاعدة البيانات الكيفية. وسوف يكون تلخيص الأعداد الكبيرة من التقارير الفردية أمرًا مضنيًا، ولكنه كغيره من الأعمال يمكن تنظيمه لتقليل احتمال أن تصبح مجالس تيسير الإعادة متحيزة - مصادفةً أكثر منها تعمدًا - للمعلومات التى تستخدمها المجالس.

الباب الرابع

نقد الاقمشاركة

في البداية يتجاهلونك. وبعد ذلك يسخرون منك. ثم يحاربونك. وحينئذ تفوز عليهم.

المهاتما غاندى

القاضى طالب فى كلية الحقوق يصحح أوراقه بنفسه.

هـ.ل. هِنْكِن

لابد لأى اقتصاد من تخصيص السلع والموارد. ومن الطبيعى أن يختلف تأثير الطرق المختلفة لتحقيق ذلك على من يفعل ماذا، ومن يحصل على ماذا، وماذا سيُنتج ويُستهلك ويُستثمر.

سوف يختار من يعتقد أن الحضارة تُخدم أفضل بتأليب الناس بعضهم على بعض التخصيص من خلال الأسواق التنافسية. أما من يظن أن القرارات المعقدة يتخذها كأحسن ما يكون الخبراء الذين ينبغى مكافأتهم ماديًا على خبرتهم، فسوف يختار التخطيط المركزى. ويرى معظم الاقتصاديين أنه فى كلتا الحالتين ليس هناك سوى إجراءات التخصيص الملائمة. ونحن نزعم أن "نظرية الاستحالة" هذه تزيد قليلاً عن التحيز لخدمة الذات. ولكى نثبت ذلك أوضحنا كيف أن المستهلكين والمنتجين يسهمون إسهامًا تعاونيًا فى تخطيط جهودهم المشتركة وتنسيقها؛ دون أن يكون هناك تخطيط مركزى وبدون أسواق.

فهل يمكن للأشخاص أن يتحكموا فى حياتهم، ويهتمون ببعضهم بعضًا، ويعملون على تحسين أوضاعهم وأوضاع إخوانهم المواطنين؟ وكيف يمكن أن يكون لدينا نظام

تخصيص يعزز التضامن بتوفيره المعلومات اللازمة؛ لكى يتعاطف الناس مع بعضهم بعضًا عن طريق خلق سياق لا يكون للأشخاص فيه وسيلة لأخذ ظروف بعضهم البعض فى الحسبان وكفى، بل كذلك من الضرورى وجود الحافز لأن يفعلوا ذلك؟ وهل يمكن أن يكون لدينا نظام تخصيص يعزز التنوع فى نفس الوقت الذى يخلق فيه مُرَكَّبات عمل متوازنة وفرص استهلاك عادلة؟ وهل يمكن أن يكون لدينا نظام تخصيص يعزز الإدارة الذاتية الجماعية بالسماح لكل عامل ومستهلك باقتراح أنشطته وتنقيحها؟ وهل يمكننا إيجاد نظام تخصيص يعزز العدل بدلاً من التقسيم الطبقى والتراتب؟

ينكر اقتصاديون آخرون أن كل هذا ممكن، بينما يعتقد أنصار الاقمشاركة أنه بالإمكان جعل النشاط الاقتصادى عادلاً بضمان المشارك بالتساوى فى الأعمال المرغوبة وغير المرغوبة. فيمكن خلط العمل المُرضى والعمل الروتينى معًا لخلق مُرَكَّبات عمل عادلة. ويمكن موازنة حزم الاستهلاك لضمان الوصول المتكافئ إلى فرص الاستهلاك. ويمكن تخصيص سلطات اتخاذ القرار بما يتناسب مع كيفية تأثير القرارات على الناس. ومن المفارقة أن التحيز العميق بناءً على سنوات الخبرةِ فى ظروف قمعية يجعل رؤية هذا كله ممكنًا وهى الخطوةَ الأصعبَ لتحقيق اقتصاد أفضل. أما من يترددون فى الشروع فى مهام تصميم هذا الاقتصاد فلا يرجع ترددهم إلى صعوبة المهام، بل لأن الشروع فى ذلك يتحدى التحيز المتأصل ويقضى على مصالح النخبة.

على أية حال، فإننا نأمل أن توافقوا بعد قراءة ذلك القدر على أن اقتصاد المشاركة نظام مفهوم فهمًا جيدًا يمكن تنفيذه ويمكن أن يعزز العدل والتنوع والتضامن والإدارة الذاتية. إلا أن السؤال الكبير هو ما إذا كنا تعمدنا تجاهل بعض النقد فيما يتعلق بهذه الأهداف؟ أو ما إذا كان الاقمشاركة سوف تكون له آثار ضارة على القيم الأخرى التى يعتز بها الأشخاص توازى مزاياه إلى حد كبير أم لا؟

لقد افترضنا فى الفصول الأولى أن اختيارنا للمعايير المرشدة سوف يكفى لتحديد الاقتصاد المشجِّع والمرغوب بالفعل. ولكن هل اختيرت قيمنا المرشدة بطريقة جيدة كذلك – كما زعمنا – بحيث تبدو المشاكل الأخرى ثانوية إذا تحققت أهدافنا؟ فعلى سبيل المثال، ماذا لو كان الاقمشاركة مبدِّدا أو لا يبذل الجهد الكافى للوصول إلى المستويات المقبولة من الإنتاجية أو يسفر عن انخفاض شديد فى المُنْتَج لأسباب أخرى؟ أو ماذا لو كان يكبت الإبداع، أو يعوق القيمة، أو يمنع اكتشاف أشياء مفيدة مصادفةً؟ أو ماذا لو كان يقضى على الخصوصية، أو يجعل الحياة تتسم بالجنون بفرضه المسئوليات الزائدة عن الحد؟ أو

ماذا لو كان يشتت الاهتمام الاقتصادى بمبالغته فى أهمية الأفراد مقابل الجماعات أو العكس؟ أو ماذا لو كان يضحى بالجودة أو يحدث الفوضى أو لا يمكن استدامته من الناحية الإيكولوجية؟ وماذا لو كان يتعارض مع المؤسسات غير الاقتصادية الأخرى التى نرغبها؟ أو كان من الملل بحيث لا يشجع على التأييد؟ أو كان من المستحيل تحقيقه؟

قد تفوق أى من هذه المشاكل المزايا المتأصلة فى الاقمشاركة وزنًا وتجعل المؤيدين المحتملين يقررون أنه، بينما الاقمشاركة أفضل فى جوانب عديدة من الرأسمالية (أو السوق أو التنسيقية المخططة مركزيًا أو الإقليمية الحيوية)، فهو فى بعض الجوانب أشد سوءًا حتى أنه سيكون من الضرورى رفضه. ومع وجود هذا الاحتمال، لابد أن نتناول الانتقادات المحتملة كلاً فى دوره باعتبار ذلك مركز اهتمامنا فيما تبقى من هذا الكتاب.

الفصل الرابع عشر

الكفاءة

هل تحرك حوافز الاقمشاركة الأفراد التحريك الأمثل؟

هكذا تدفع الرأسمالية أصحاب العمل لأن يفعلوا ما يشاءون للمستخدَمين، وتدفع المستخدَمين لأن يفعلوا يشاءون لهم، بينما هى تتباهى على الدوام بالحافز الذى توفره لكل منهما كى يبذل أقصى ما فى وسعه! وربما تسألون عن السبب فى أن هذا لا يؤدى إلى طريق مسدود. والإجابة هى أنه يؤدى إلى طريق مسدود مرتين أو نحو ذلك كل يوم. أما السبب فى نجاح النظام الرأسمالى إلى الآن دون عرقلة لا تزيد على بضعة أشهر فى كل مرة، وهو ما لا يحدث إلا فى أماكن بعينها، فهو أنه لم ينجح بعد فى غزو الطبيعة البشرية غزوًا تامًا يجعل الناس كافة يتصرفون طبقًا للمبادئ التجارية الشديدة فى تجاريتها.

جورج برناردشو

لا تعنى الكفاءة تبديد الأصول حتى ونحن نسعى لتحقيق الغايات التى نرغب فيها. فنحن فى الاقتصاد لا نريد ترتيبات مؤسسية تبدد الموارد أو الوقت أو العمل أو المواهب أو غيرها من الأصول من أجل إنتاج مُنْتَجات تحسِّن حياة الناس. ولا يعنى هذا أننا نريد استغلال كل الأصول بلا رحمة دون مراعاة للقيم التى نعتز بها. بل يعنى رغبتنا فى تحقيق الغايات، وتنمية القدرات، وتعزيز القيم المفضلة، وكذلك تحاشى تبديد الأصول.

يعرِّف المعجم الحافز بأنه "شىء كالخوف من العقاب أو رجاء الثواب يشجع العمل ويدفع الجهد". والصلة بين عدم تبديد الأصول والحوافز الجيدة بسيطة. فالمقصود بوعيد الحوافز أو وعْدها على وجه التحديد هو تشجيع السلوك الذى يستفيد من الأصول الاستفادة الواجبة. وتسهم الحوافز فيما إذا كانت النتائج تتسم بالكفاءة أم لا.

حتى فيما بين هؤلاء الذين يوافقون على أن مكافأة الجهد والتضحية أسمى أخلاقيًا من البدائل الأخرى، هناك كثيرون قد يتساءلون بشكل منطقى عما إذا كانت هناك مبادلة يؤسف لها بين مكافأة الجهد تحقيقًا للعدل ووجود الحوافز المناسبة تحقيقًا للكفاءة. فهل هذه مبادلة لابد لنا من خرضها بتبنينا نظامًا معقولاً من المكافآت يحقق نوعًا من التسوية؟ هل يفعل الاقمشاركة ذلك؟ هل نحن مضطرون إلى التخفيف من رغبتنا فى مكافأة الجهد والتضحية فقط بإدخال حوافز أخرى تعزز قيم العدل الخاصة تعزيزًا غير تام ولكنها تحرك أنشطة العمل بطريقة أفضل لتحاشى تبديد الأصول؟

السؤال منطقى ولكنه أقل إثارة للدهشة، لأنه يتضح أن مقولة مكافأة الجهد والتضحية وحدهما على أساس الكفاءة أكثر صراحة من مقولة مكافأة الجهد والتضحية فقط على أساس العدل أو الأخلاق.

تنشأ الفروق فى المحصلات الإنتاجية عن الفروق فى الموهبة والتدريب والتعيين فى الوظائف والأدوات والحظ والجهد والتضحية. وعندما نوضح أن "الجهد" يشمل التضحيات الشخصية المقدمة فى التدريب، ومع افتراض أن التدريب أُجرى بنفقات عامة لا خاصة، فإن العامل الوحيد المؤثِّر على الأداء الذى للشخص دخل فيه هو جهده. وتحديدًا فإن الشخص لا يمكنه تكبير موهبته الفطرية أو حظه كى يحصل على مكافأة. كما أن مكافأة شاغل وظيفة ما على الإسهام الأصيل فى الوظيفة نفسها أو على الأدوات الجيدة المستخدمة فى وظيفته لا يحسِّن أداءه كذلك، مادامت الوظائف الإنتاجية والأدوات الجيدة تحظى بتشجيع الاقتصاد بصورة أكثر عمومية. وبذلك يكون العامل الوحيد الذى لابد لنا من مكافأته لتحسين أداء الأفراد هو جهدهم وتضحيتهم. ويقلب هذا الزعم الحكمة الشائعة رأسًا على عقب. فكما سنعيد فيما بعد، لا تتساوق مكافأة الجهد والتضحية فقط مع الكفاءة فحسب (على فرض أن الأساليب المصاحبة موجودة لإحداث التخصيص الجيد للطاقات والأدوات وغيرها)، بل إن مكافأة أيًّا من الموهبة أو التدريب الذى يجرى بالنفقات العامة أو التعيين فى الوظائف أو الأدوات ليس لها آثار محفِّزة إيجابية. فهذه المكافآت تبدِّد بالمعنى الحرفى للكلمة. إذ لا يمكننا تغيير ملكاتنا الوراثية لأن شخصًا ما يعرض علينا راتبًا محفِّزًا على مُنْتَجنا، كما لا يمكننا تغيير حظنا، ولا نوعية زملائنا فى العمل، ولا الأدوات المتاحة.

كمثال عملى، لنفترض - فى قياس غير متطابق إلى حد كبير، غير أنه قياس كاشف - أننا أردنا حمل العدَّائين فى أحد سباقات الماراثون على أداء أسرع سباق ممكن. هدفنا فى هذه الحالة هو جعل كل من فى السباق يجرون بأسرع ما يمكن. فهل ينبغى أن تُمنح

الجوائز طبقًا للنتيجة، حيث نكافئ من جروا بأسرع ما يمكن، فالأقل منهم، إلى أن نصل إلى أبطأ العدَّاءين، أم طبقًا للجهد، من خلال بحث إجراء تحسينات فى أنسب الأوقات الشخصية؟

لا تمثل مكافأة النتيجة حافزًا للعدائين الضعاف الذين ليست لديهم فرصة لإنهاء السباق وقد حققوا أرباحًا مالية. كما أنه ليس هناك حافز بالنسبة للعدَّاء المتفوق كى يجرى أسرع من اللازم ليصل أولاً. فالواقع أنه ليس لدى أحد أى حافز كى يجرى أسرع بكثير من الشخص الذى يكاد يفوز عليه، مفترضًا أنه لا يمكنه الفوز على الشخص الذى يتقدمه فى السباق. ومن ناحية أخرى فإن المكافأة بما يتفق والتحسينات التى تُجرى فى أحسن الأوقات الشخصية - أى المكافأة وفقًا للجهد كما يقاس بهذا المؤشر - توفر للجميع حافزًا للجرى بأسرع ما يمكن، وبهذه الطريقة ينتج أسرع وقت عمومًا. فلماذا إذن نتساءل إن كان كثيرون يعتقدون أن السعى لتحقيق العدل بمكافأة الجهد والتضحية وحدهما يتعارض مع تحقيق الكفاءة والإنتاجية؟ هناك ثلاثة أسباب تظهر عادة:

(١) يميل الناس إلى الاعتقاد بأنه إذا كانت فرص الاستهلاك متكافئة بالرغم من وجود فروق فى الجهد المبذول، فلن يكون لدى الأشخاص سبب لأن يعملوا بكامل مواهبهم وقدراتهم.

(٢) إذا كان الأجر متساويًا مقابل الجهد المتساوى، فليس هناك حافز كى يدرب الأشخاص أنفسهم لكى يكونوا الأكثر قيمة من الناحية الاجتماعية.

(٣) من الصعب قياس الجهد بدقة، بينما لا يصعب قياس النتيجة، وبذلك تكون مكافأة الأداء هى الخيار العملى.

ردًا على السبب ١، وهو أنه فى الأوضاع التى لا يكون فيها التضامن أو تباهى الشخص بعمله غير كاف لتشجيع الجهد بدون مكافأة، حيث تكون فرص الاستثمار الأكبر هى المكافأة المؤثرة، سيعجز منح فرص استهلاك متساوية لمن يبذلون جهدًا غير متساو عن إحداث الأثر المطلوب. وهذا صحيح إلى حد كبير. ولكن ليس هذا هو ما اقترحناه. فنحن لا نستبعد فرص الاستهلاك المربوطة بما يُبذل من جهد وتضحية أثناء العمل، بل العكس هو الصحيح على وجه الدقة. ذلك أن أسلوب الاقمشاركة هو ضرورة أن يكون لكل إنسان الحق فى الحصول على فرص استهلاك متساوية تقريبًا، لأن رؤية الاقمشاركة الخاصة بالإنتاج هى أنه ينبغى أن يبذل الجميع جهدًا وتضحية متساويين تقريبًا فى العمل. ومُركَّبات العمل

متوازنة بالقدر الذى يكون مطلوبًا معه من أى شخص تقديم تضحيات فردية فى العمل أكبر من أحد غيره؛ ذلك أن الجهد متوازن إلى حد كبير، وبالتالى ينبغى موازنة الاستهلاك إلى حد كبير أيضًا. والاختلافات الفردية فى الجهد، وبالتالى الاستهلاك، مقبولة ومتوقعة إلى حد كبير فى اقتصاد المشاركة. ويمكن للأشخاص أن يختاروا العمل بقدر أكبر من الجد أو لفترة أطول، أو ربما الشروع فى أعمال شاقة لم يسبق تخصيصها ولكن لابد من إنجازها. وبديل ذلك هو أن يختار الأشخاص العمل بقدر أقل من الجد ولفترة أقصر ويكسبون أقل. باختصار، يمكن للأشخاص أن يعملوا أقل ويستهلكوا أقل، أو يعملوا أكثر ويستهلكوا أكثر، وفى كلتا الحالتين يتناسب الأمر مع ما ينطوى عليه ذلك من جهد وتضحية.

لكن إذا لم يكن هناك المستوى الأعلى الذى يجب بلوغه - أى إذا لم تكن هناك ميزة كبيرة فى فرص الاستهلاك التى يجب السعى للفوز بها - هل يشمر الناس عن ساعد الجد بحال من الأحوال؟ لابد أن نقول إنه من الصحيح أخلاقيًا مكافأة الجهد والتضحية فحسب. وهناك شىء آخر، وهو أن عمل ذلك سوف يولِّد الجهد الكافى لتحقيق الإنتاجية الكفء. فهل تسفر حوافز الجهد عن الإنتاجية الكفء؟

فى مجتمع يقوم بكل محاولة ممكنة لرفض الاحترام النابع من أى شىء سوى الاستهلاك الضخم، لا ينبغى أن نستغرب شعور الكثيرين بأن التباين الكبير فى الدخل ضرورى لحث الجهد. ولكن افتراض أن تكديس فرص الاستهلاك غير المتناسبة قادر وحده على تحريك الناس؛ لأننا بذلنا الجهد فى ظل الرأسمالية؛ لكى نجعل الأمر على الحال ليس مبررًا فحسب، بل إنه خداع للنفس كذلك. بدايةً، يمكن لعدد قليل جدًا من الناس تحقيق الاستهلاك الضخم فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة. وهؤلاء الذين لا يسعهم ذلك هم فى أغلبهم بين من يعملون بأكبر قدر من الكد فى مستوى الجهد والتضحية المبذولين. وفى الوقت الراهن يعمل العاملون بجد كى يعيشوا فى مستوى متواضع من الدخل، وليس لكى يستهلكوا بكميات كبيرة. ولذلك فمن الواضح أنه يمكن حث الأشخاص على بذل الجهد وتحمل التضحية - حتى ولو كانت التضحيات أكثر مما يحتملون - لأسباب غير الرغبة فى الثروة الشخصية الضخمة. بل إن أفراد الأسرة يقدمون تضحيات من أجل بعضهم بعضًا دون أدنى تفكير فى المكسب المادى. ويموت الوطنيون دفاعًا عن سيادة بلادهم. وهناك سبب وجيه للاعتقاد بأن غير المرضى يرون أن الثروة تُشتهى بصورة عامة وبشكل ساحق باعتبارها وسيلة لتحقيق غايات أخرى مثل الأمن الاقتصادى، أو الراحة، أو المصنوعات المفيدة لممارسة الهواية المرغوبة، أو الاحترام، أو المكانة، أو النفوذ. وفى حال

ضمان الأمن الاقتصادى ، كما هو الحال فى الاقمشاركة، لن تكون هناك حاجة إلى التكديس بصورة مبالغ فيها فى الحاضر خوفًا من المستقبل.

لسنا بحاجة إلى الإسهاب فى مناقشة هذا النقطة، غير أننا نرغب فحسب فى الإشارة إلى أن تكديس فرص الاستهلاك غير المتناسبة غالبًا ما يكون وسيلة لتحقيق مكافآت غير مادية أكثر أهمية، كما نعتقد. وحينئذ يكون هناك ما يكفى من أسباب للاعتقاد بأنه ليس هناك ما يدعو إلى قيام نظام الحوافز القوى على فرص الاستهلاك شديدة التباين. وإذا كانت الخبرة والامتياز يمنحان الاعتراف الاجتماعى بشكل مباشر، فلن تكون هناك ضرورة لاستخدام الوسيلة الوسيطة الخاصة بالاستهلاك الضخم كى نجعل الناس يشاركون فى مجالات العمل التى تتضح فيها مواهبهم كأحسن ما يكون. وإذا شارك الناس فى اتخاذ القرارات - كما فى الاقمشاركة - فمن الأرجح أن يقوموا بمسئولياتهم دون اللجوء إلى التحفيز الخارجى الزائد. وإذا كان تخصيص الواجبات والمسئوليات والتضحيات والمكافآت عادلاً، ويرى الأشخاص أنه كذلك، كما هو الحال فى الاقمشاركة، فسوف يكون إحساس المرء بالواجب الاجتماعى حافزًا أقوى مما هو عليه الآن. وإذا طالب زملاء العمل - الذين لولا ذلك لكانوا يرفعون تراب الفحم - فى أى حال من الأحوال بنصيب عادل من الجهد والتضحية، وقدَّر رفاق الشخص ما يبذله من جهد وتضحية إضافيين، واعترف بهما المجتمع، وكافأوهما كذلك بزيادة موازية فى فرص الاستهلاك، فلماذا يشك أى إنسان فى أن الحوافز سوف تشجع بصورة أكبر مما يجب على المشاركة والجهد اللازمين؟ وستكون حقيقة أنه لن يكون هناك تحفيز على الشروع فى الإنتاج الزائد من أجل غايات غير مفيدة أو أنانية مكسبًا، وليس خسارة.

لكن ماذا عن السبب ٢؟ ما الحافز الذى سيكون لدى الناس كى يدربوا أنفسهم بحيث يكونون أعلى قيمة من الناحية الاجتماعية، إذا كانت المكافأة على الجهد والتضحية فقط، وليست على المُنْتَج؟

بما أنه ما كان أمكن لموتسارت الإسهام من خلال تأليفه الموسيقى بشكل أكبر مما لو كان مهندسًا، فلم يكن فعالاً بالنسبة للمجتمع - من ناحية الإمكانيات الضائعة - أن يدرس الهندسة. وإذا كان ساليرى سيصبح مهندسًا أسوأ منه مؤلفًا موسيقيًا، فإن الشىء نفسه يصدق عليه. ذلك أن المجتمع يستفيد من تراكم المنتجات الأكثر قيمة إذا نمَّى الأشخاص ما يمتازون به نسبيًا من مواهب. ويعنى هذا أن المجتمع يستفيد إذا كانت أنظمة الحوافز الخاصة به تُيَسِّر هذه النتيجة ولا تعوقها. فإذا كان موتسارت سيميل إلى تفضيل

الهندسة على تأليف الموسيقى، لكان من المرغوب فيه أن يقدم له المجتمع ما يكفى من الحوافز كى يؤلف الكونشرتات بدلاً من تصميم الكبارى؛ كى يمضى فى هذا السبيل وهو سعيد. ولكن السؤال الذى تتضمنه القضية ٢ هو كيف كان الاقمشاركة سيتصرف إذا كان موتسارت سيحصل بتأليفه للموسيقى - مقابل نفس الجهد والتضحية - على معدل الأجر نفسه الذى كان سيحصل عليه مقابل تصميم الكبارى؟ أما كنا سنفقد المؤلفات الموسيقية الرائعة التى نحصل عليها من شخص بمواهب موتسارت الفطرية، وبالتالى يعانى المجتمع بسبب ذلك؟

أولاً: هناك سبب وجيه يجعلنا نعتقد أن الناس عمومًا يفضلون التدريب فى المجالات التى لديهم فيها موهبة وميل أكبر وليس أقل؛ ما لم يكن هناك حافز قوى جدًا لعمل ما هو غير ذلك. فهل يظن أحد بالفعل أنه لو عُرض على موتسارت نفس الأجر مقابل استخدام المخرطة أو البيانو لاختار المخرطة، ما لم يكن شخص ما قد هدده بطريقة مقنعة بأن يحيل حياته إلى بؤس تام إن هو اختار البيانو؟ بعبارة أخرى، فى معظم الحالات لا تكون هناك حاجة حتى إلى الحوافز لجعل الناس يستغلون أعظم مواهبهم. فإن علينا فقط تجنب الأمور التى تحبط العزيمة؛ ولا وجود لمحبطات العزيمة هذه فى اقتصاد المشاركة. فهؤلاء الذين يمكن أن يصبحوا مؤلفين موسيقيين وكتَّابًا مسرحيين وعازفين وممثلين (أو أطباء أسنان أو أطباء بشريين أو مهندسين أو علماء أو غير ذلك) مدهشين، لن يسلكوا سبلاً أخرى للعمل يكونون فيها أقل قدرة على التفوق فى عمل ذى مكافأة مادية أكبر قدرًا، لأنه ليست هناك مكافأة مادية أكبر من ذلك فى مكان آخر. كما يتحاشى الأشخاص فى اقتصاد المشاركة التدريب الذى يتطلب قدرًا أكبر من التضحية، إذ سوف يكافأ مكوِّن الجهد هذا المكافأة التامة. ثانيًا: بالنسبة لتلك الحالات التى ستكون فيها حاجة إلى القليل من الفائدة الإضافية من أى نوع لدفع الشخص إلى أكثر أعماله إنتاجية، يزيد الاقمشاركة الاعتراف الاجتماعى المباشر بالتفوق مقارنة بغيره من الاقتصادات. والواقع أن أفضل طريقة فى اقتصاد المشاركة - أو بمعنى أصح الطريقة الوحيدة - لكسب الاحترام الاجتماعى فيما يتصل بنشاط الفرد الاقتصادى هى المساهمة بشكل بارز فى رفاهية الآخرين من خلال ما يبذله من جهد. وبما أن العمل بما يتفق ومواهب الفرد يمكن أن يحقق ذلك على أحسن وجه، فهناك حوافز قوية لتنمية المواهب الفطرية. والشىء الوحيد الذى يحظره الاقمشاركة هو دفع الفدية لكبار النجوم. وبدلاً من ذلك يستخدم الاقمشاركة الاعتراف الاجتماعى المباشر، وبالتالى يتحاشى انتهاك قيمنا الراسخة. فهل سيختار موتسارت أو أينشتاين المحتمل، وهو على علم بقدرته، أن يصبح مهندسًا أو عازف كمان وليس مؤلفًا موسيقيًا أو عالم فيزياء؟ قد

يحدث هذا، ولكنه يبدو أمرًا غير محتمل. وهل يمكن أن يحدث ذلك بصورة أكبر فى الأنظمة الاقتصادية ذات التقسيمات الطبقية التى تسحق معظم مواهب الناس بسبب ما تفرضه عليهم من فقر شديد وتسلبهم كرامتهم وثقتهم؟ الإجابة موجودة فى السؤال. ناهيك عن أنه فى الرأسمالية يبدد الكثيرون ممن لديهم إمكانية كبيرة مواهبهم كيفما اتفق باختيارهم المكافآت الضخمة التى يمكنهم الحصول عليها من عمل أشياء من قبيل أن يصبحوا محامى شركات، وظيفتهم الأساسية مساعدة الشركات الكبيرة على التهرب من الضرائب؛ وهى نتيجة ضارة من الناحية الاجتماعية، وإن كانت بالطبع مجزية لأصحاب الأموال.

ماذا عن السبب ٣، أى صعوبة قياس الجهد مقارنة بالأداء؟ بينما تتحدث الكتب الدراسية الاقتصادية بابتهاج عن مُنْتَج الإيراد الحدى فى النماذج التى يمكن استبدالها بشكل غير محدود، فنادرًا ما يتعاون عالم الواقع الخاص بالجهود الاجتماعية. وهناك الكثير من الأوضاع التى يكون فيها تحديد من الذى ساهم بالفعل بماذا فى المُنْتَج غير معروف فى واقع الأمر. وكما يشهد من حاولوا معايرة الإسهامات فى الأداء الجماعى، فإن هناك أوضاعًا يكون فيها ذلك أيسر مما فى غيرها. ومن المؤكد أن الفرق الرياضية أكثر ملاءمة لهذه المعايرة من فرق الإنتاج. ولكن حتى فى الفرق الرياضية نجد أن معايرة الإسهامات الفردية فى كرة القدم وكرة السلة أصعب منها فى البيسبول. وحتى فى البيسبول - الذى يقال إنه أسهل الحالات جميعًا - لا ينتهى الجدل بشأن الطرق المختلفة لقياس المساهمات المباشرة فى الفوز فى الألعاب الفردية، ناهيك عن صعوبة تقييم أثر اللاعب على كيمياء الفريق.

ليس قياس الجهد على هذا القدر من الصعوبة دائمًا. فأى شخص تولى تعليم الطلاب وتقدير درجاتهم يعرف أن هناك طريقتين مختلفتين - على الأقل - يمكن اتباعهما. إذ يمكن مقارنة أداء الطلاب بعضهم ببعض (المُنْتَج)، أو بتقدير مدى الإحسان الذى كان متوقعًا من الطالب (الجهد). والاعتراف بإمكانية التقدير، ولو جزئيًا، حسب التحسن الفردى (ليست التقديرات فى الواقع مكافآت، ولكنها تقيس كذلك الإنجاز النهائى كما فى بعض الموضوعات) مساوٍ للاعتراف بأنه يمكن للمعلمين - إن اختاروا ذلك - أن يقيسوا الجهد؛ وبإمكانهم القيام بذلك رغم عدم تواجدهم فى عنابر نوم طلابهم يراقبون أوقات مذاكرتهم.

لنتأمل الآن زملاءك فى العمل. إنهم لا يعرفون فحسب إنتاجيتك السابقة - مما يعنى قدرتهم على مقارنة جهودك بماضيك عن طريق مقارنة منتجه - بل يمكنهم فى الواقع

رؤيتك وأنت تبذل الجهد كل يوم. ولذلك فإن زملاء العمل فى وضع يمكّنهم من الحكم على جهد كل شخص بشكل أفضل كثيرًا من قدرة المعلم على الحكم على جهد طلابه. فمَن أفضل قدرةً فى الواقع على معرفة إن كان شخص ما يتظاهر بالمحاولة ممن يعملون معه فى نفس النوع من الأعمال؟ والواقع أن مكافأة الجهد والتضحية ليست أكثر عدلاً من مكافأة المُنْتَج لكل الأسباب التى بحثناها فحسب، ولكنها فى حقيقة الأمر أيسر قليلاً خاصةً فى الاقتصاد ذى مُرَكَّبات العمل المتوازنة. و بالقطع سوف تكون الأخطاء أصغر كثيرًا. ويمكن أن تكون الأساليب ديمقراطية ومقبولة بشكل مشترك؛ وسيكون هذا هو حالها فى الاقمشاركة. ولا يعد تشابك الآثار والعوامل مشكلة. كما أنه ليس من السهل تقريبًا خداع زملاء العمل مثلما يُخدع المشرف، كما يجرى الآن.

الفصل الخامس عشر

الإنتاجية

أهى مبادلة مدمرة للعمل بالراحة؟

أُفَضِّلُ وجود الزهور فوق طاولتى على وجود الماس فوق رقبتى.

إيما جولدمان

قد يعجب المرء بالبنية الأخلاقية والمنطقية لاقتصاد المشاركة، بل وكذلك ببنية الحوافز الخاصة بخطة مكافأته، ولكنه تظل تراوده المخاوف من أن يكون مُنْتَج الاقمشاركة أقل مما يجب. لقد تناول الفصل ١٤ أبعاد الإنتاجية المهمة، ولكن تظل هناك قضية يؤكد عليها بعض المنتقدين، وهى هل سيؤدى الاقمشاركة إلى هبوط مطرد فى المُنْتَج أو حتى إلى ركود وتآكل بسبب اختيار الناس العمل لساعات قليلة جدا؟

ليس هذا القلق بغريب كما قد يبدو. فصحيح أن الأشخاص فى الاقمشاركة يقررون بوعى مبادلة العمل بالراحة؛ وهم يفعلون ذلك دون إجبار. أى أنه فى كل فترة تخطيط جديدة يكون لدى كل فرد قراران يخصان الأولويات:

(١) ما مقدار ما يريد استهلاكه إجمالاً؟

(٢) ما مقدار ما يريد أن يعمله إجمالاً؟

يرتبط هذان القراران ببعضهما من حيث كون إجمالى مقدار العمل فى أى اقتصاد يخلق إجمالى مقدار المُنْتَج. وبالتالى يحدد إجمالى مقدار المُنْتَج متوسط استهلاك الفرد. فكل منا يستهلك ذلك المتوسط المعدل طبقًا لتقييم جهدنا وتضحيتنا. ويترتب على ذلك أنه لكى أستهلك أكثر يجب على إما العمل لوقت أطول أو بجد أكثر من المتوسط، أو يجب رفع الكمية المتوسطة التى يستهلكها الجميع. وبذلك فإنه فيما عدا أية زيادة فى الإنتاجية نحصل عليها من الابتكارات الفنية أو الاجتماعية، فإننى إذا أردت استهلاك قدر أكبر فلابد بكل وضوح أن أعمل أكثر. وهكذا يقرر كل الفاعلين فى عملية التخطيط المشاركى مستوى العمل

الخاص بهم ويقررون فى الوقت ذاته مستوى العمل المتوسط والمُنْتَج الإنتاجى الشامل، وبالتالى حزمة الاستهلاك المتوسط فى أنحاء الاقتصاد. وليس على إن أنا أردت استهلاك قدر أكبر أن أعمل أكثر فحسب، بل إننى إذا أردت العمل أقل فسوف أستهلك أقل.

لذلك الشكوى من الإنتاجية هى أن الأشخاص مجتمعين سوف يعملون فى الاقمشاركة ساعات أقل مما فى الاقتصادات الرأسمالية، وسوف يهبط المُنْتَج الإجمالى مقارنة مما كان سيصبح عليه الحال لو أن الناس عملوا لساعات أطول وبكثافة أكثر. ونظن أنه من المرجح أن الشكوى فى محلها، ذلك أن الناس ربما يقللون متوسط الزمن والكثافة الذى يعملون به فى اقتصاد المشاركة مقارنة بذلك الذى يكابدونه فى الاقتصاد الرأسمالى المشابه تكنولوجيًا. ولكن هل يستحق هذا التغيير الشكوى أو الثناء؟ من المغرى أن نجيب إجابة ساخرة ونترك الأمر على ذلك. لنفترض أنه علينا كذلك معارضة النقابات لأن العمل فى ظل نفوذها تحول من ١٠ ساعات فى اليوم إلى ثمانية، بل ربما ينبغى علينا النظر إلى المصانع التى كانت تستنزف العمال الذين يعملون بها ١٢ ساعة فى اليوم فى بداية الثورة الصناعية على أنها أقرب إلى اليوتوبيا. فلنتغاضى عن هذا الرد السهل جانبًا ولنستمر فى بحثنا.

ينبغى توضيح المنطق الذى تكون فيه الشكوى المفترضة ثناء. فالشكوى تؤكد أن الاقمشاركة أكثر ديمقراطية من الاقتصادات القائمة. ذلك أنه يُفرض على الأشخاص فى نظام السوق العمل لفترات أطول، حتى ولو كان الجميع يفضلون بالفعل خفض معدل العمل. فالتنافس يقتضى من كل مكان عمل زيادة الأرباح إلى أقصى حد ممكن. ولكن الأرباح تزداد حين يعمل العاملون لفترات أطول وبكثافة أكبر. ولذلك يسعى أصحاب العمل والمديرون إلى إجبار العاملين، أو حثهم أو إغرائهم أو اتباع أية وسيلة، للحصول منهم على ساعات عمل أطول وكثافة أكبر، بينما يعانون هم أنفسهم ضغوطًا مشابهة، حتى وإن كانت أفضلياتهم الشخصية تسير فى الاتجاه المعاكس. وقد وصف ماركس هذه السمة الأساسية من سمات الأسواق بذلك التذكير الموجز بأن الرأسماليين يرون أن دافعهم هو "كدسوا، كدسوا، فذلك موسى والأنبياء". وتقدم جوليت سكور Juliet Schor فى كتابها عن العمل والراحة فى أمريكا مؤشرًا مفيدًا. ومن خلال دراستها للولايات المتحدة من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية - عصر الرأسمالية الذهبى - حتى نهاية القرن العشرين، تلاحظ جوليت أن نصيب الفرد من المُنْتَج تضاعف تقريبًا. وهى تشير إلى أنه كان لابد من اتخاذ قرار مهم يتصل بتلك الزيادة فى القدرة الإنتاجية؛ وهو هل ينبغى أن نُبْقِى على أسبوع

العمل كما هو، أو حتى نطيله، كى نستمتع بقدر أكبر من المُنْتَج الاجتماعى الذى يجعل زيادة الإنتاجية أمرًا ممكنًا؟ أم هل ينبغى علينا الاحتفاظ بمستوى نصيب الفرد من المُنْتَج فى الخمسينيات باستخدام الزيادة فى إنتاجية الساعة، كى نقلل أسبوع العمل بوضع جدول نعمل بمقتضاه أسبوعًا ونتوقف عن العمل أسبوعًا، أو نعمل لمدة يومين ونصف فقط فى الأسبوع، أو نعمل شهرًا أو عامًا ونتوقف شهرًا أو عامًا، دون أن نخفض نصيب الفرد من المُنْتَج الإجمالى؟ ليس عليك أن تقرر أى الخيارين تفضل، ذلك أن هذا القرار الديمقراطى لم يُتخذ، حيث لم تنشأ هذه المسألة قط. وقد ضمنت السوق زيادة سرعة العمل وعبئه قدر المستطاع دون جعل النظام يصل إلى نقطة الانقطاع. وكانت السوق نفسها - وليس الاختيار الجمعى الواعى والحر - هى التى أدت إلى هذه النتيجة. لذلك فالمنطق الذى تكون فيه الشكوى من اختيار مواطنى الاقمشاركة بين العمل والراحة الذى يقلل المُنْتَج ثناءً هو أننا نستعيد عند التحول من الأسواق إلى التخطيط المشاركى السيطرة الاجتماعية الواعية على تقرير مبادلة العمل بالراحة التى نفضلها، بدلاً من ترك منافسة السوق تفرض علينا نتيجة وحيدة ومنهِكة إلى حد بعيد.

لكن ما هو جانب الشكوى إذن فى هذه الملاحظة؟ من المفترض أن الإنسانية سوف تنفذ مبادلة العمل بالراحة هذه بغباء. بعبارة أخرى، فبما أن الاقمشاركة يسمح لنا بالاختيار بين العمل والراحة، فسوف نختار العمل قليلاً بحيث يضر انخفاض المُنْتَج الاقتصاد ككل ضررًا مريعًا. وإما أننا لن ننتج بما يكفى للتمتع بحياة بهيجة الآن - ولن ندرك أنه يمكننا إصلاح ذلك بالعمل أكثر - أو يكون حالنا فى الوقت الراهن لا بأس به، بينما تعانى أجيال المستقبل معاناة شديدة، مقابل ما قد يكون عليه الحال إن نحن بذلنا المزيد من الجهد فى الوقت الراهن؛ وهذا أمر أكثر تعقيدًا.

النصف الأول من هذا المنطق لا يستحق المناقشة الجادة. فهو يقول إننا فى ظل الاختيار الديمقراطى بين العمل والراحة سوف ندير أنفسنا بحماقة بالشكل الذى يجعلنا نجوِّع أنفسنا من أجل وقت الراحة، بحيث نجعل أنفسنا تعانى من الجوع أكثر مما نستفيد من الراحة. فلابد أن تجبرنا - كما تعتقد هذه الحجة - قوة خارجية على العمل بالقدر الكافى للحصول حتى على مستوى الاستهلاك قصير المدى الذى نرغبه نحن من أجل تلبية حاجاتنا الآن. وحتى بدون ملاحظة التغير فى نوعية وقت العمل والظروف التى يأتى بها الاقمشاركة، وبالتالى تَحَسُّن العمل بدلاً من انحطاطه أكثر، وكذلك ملاءمة المُنْتَج المحسَّنة للرفاهية والتنمية البشرية مقابل تعزيز الأرباح من أجل قلة من الأشخاص فى ظل

الرأسمالية قبل أى شىء آخر، فإن منطق كون البشر حمقى لا يمكن أن يكون أساس أية شكوى تتعلق بالإنتاجية.

لكن النصف الثانى لهذا المنطق أكثر إزعاجًا. ولنتأمل مصر القديمة، أى حوالى عام ٤٠٠٠ ق.م. أو نحو ذلك. كان المجتمع المصرى فى بدايته رائعًا فى جوانب كثيرة مقارنة بالمجتمعات الأخرى فى ذلك الوقت. غير أنه كان على امتداد حوالى ٤ آلاف عام تقريبًا راكدًا ركودًا شديدًا. وكانت الحياة بالنسبة لكل جيل كما كانت عليه فيما سبق إلى حد كبير، مع تطبيق قليل للحكمة البشرية الخاصة بخلق ظروف أفضل مما تمتع بها الآباء، أو الأجداد، أو حتى أجداد الأجداد (وكرر كلمة أجداد ١٠٠ مرة أو أكثر). وكان عدم التغيير فى مصر القديمة يشل العقل بالفعل فى درجته. وللمقارنة، فإنه فى عام ١٩٠٠ كان متوسط الأعمار فى الولايات المتحدة حوالى ٤٥ سنة، بينما صار ٧٥ سنة فى عام ٢٠٠٠، وقد انتقلنا من مجرد بضع أشخاص لديهم تليفونات وظيفية فحسب إلى أدوات التكنولوجيا الفائقة المحسَّنة الموجودة فى كل مكان وتوفر الجهد. وبطبيعة الحال لم يكن لعدم التغيير فى مصر علاقة بمبادلة العمل بالراحة، حيث كان معظم الناس يعملون نسبًا طويلة جدًا من حياتهم القصيرة بشكل يبعث على المرارة، ولكنه يبين على الأقل احتمال حالة الركود واسع المدى والدائمة التى يخشاها منتقدو الاقمشاركة. أى أن الركود، وهو الحالة المفترضة التى تخشاها الشكوى، ليس مستحيلاً فى الأوضاع التاريخية الواقعية. والواقع أنه كان موجودًا فى معظم التاريخ البشرى، ولذلك لابد أن نأخذ الاتهام بأن الركود يمكن أن يظهر من جديد بالانتقال إلى الاقمشاركة مأخذ الجد. إذن، هل سيكون الاقمشاركة راكدًا أم لا؟

تفترض الشكوى أنه بدون إجبار المنافسة لدفع الإنتاجية، لن تعترف البشرية بفوائد المُنْتَج المتزايد، حيث إنها لا ترى سوى أعباء العمل المزيدة. هذا افتراض، وافتراض ضعيف كذلك. فأول كل شىء هو أن العمل جزء مما يجعلنا أشخاصًا يشعرون بالرضا. فنحن لا نقوم به فقط كى نلبى حاجاتنا الآنية، بل كذلك للتعبير عن قدراتنا وإتاحة فرص مستقبلية جديدة. وفى الاقمشاركة لن يكون هناك أشخاص عملهم هو التركيز على الابتكار من خلال الاستثمار. ولن يكسب هؤلاء رزقهم ما لم يعملوا، إلى جانب الواجبات التى سوف تتضمن توضيح فوائد الابتكارات للمجتمع تشجيعًا للاستعداد بين الناس على الشروع فيها.

يكره معظم الأشخاص وظائفهم فى ظل الرأسمالية؛ ولأسباب وجيهة. ولكن بعض عمال صناعة السيارات الذين يكرهون وظائفهم يتمتعون بالعمل على سياراتهم بعد أوقات الدوام. كما أن بعض من يعملون فى مهن قاتلة يخدمون كمتطوعين محليين فى إدارة

الإطفاء. فالناس لا يكرهون العمل – فهو يجعل لحياتهم معنى – ولكن ما يكرهونه هو تلك الأعمال التى تجعلهم يشعرون بالاغتراب. والوظائف فى الاقمشاركة مصممة على وجه الدقة بحيث تقلل اغتراب العمال وتزيد العمل الخلاَّق والمُمكِّن. ولكن ألا يفهم أولياء الأمور أن حياة أطفالهم سوف تحسنها الاستثمارات المعاصرة، وبذلك لا يخصصون بعضًا من طاقاتهم لتحسين توقعات المستقبل؟ لنتأمل كيف يختار أولياء الأمور الآن إنفاق دخلهم الضئيل بين متعهم ومتع أطفالهم. هل يبدو مقنعًا إلى حد بعيد أنه فى ظل ظروف العمل المحسَّنة، والكرامة المحسَّنة فى العمل، ونوعية الحياة المحسَّنة نتيجة لمنتجات العمل التى توزع توزيعًا عادلاً، وفرص التعلم التى عُزِّزت تعزيزًا كبيرًا بحيث نتحول جميعًا إلى فاعلين ومتخذى قرارات واثقين من أنفسهم، أنه ينبغى علينا ألا نقرر فقط العمل لوقت أقل – وهو ما يعد معقولاً بالقدر الكافى – بل العمل فى كل عام أقل مما قبله بحيث نعانى نحن وأطفالنا من جراء هذا الاختيار؟ هل هذا توقع جاد بحالٍ من الأحوال، ناهيك عن كونه توقعًا يجعلنا حتمًا نشك فى مرغوبية الاستعاضة عن الأسواق بالتخطيط المشاركى باعتباره وسيلة لزيادة العدل والتضامن والتنوع، وبشكل خاص الإدارة الذاتية؟

بالطبع على كل شخص أن يتخذ القرار الخاص به، ولكن لنتأمل مثال سكور الذى سبق ذكره. لنفترض أن الولايات المتحدة تبنت اقتصاد المشاركة فى عام ١٩٥٥. فماذا كان سيصبح أثر ذلك على إجمالى حجم العمل والمُنْتَج – و بالتالى على التقدم – حتى ولو تجاهلنا الفوائد الأخرى؟ كانت نوعية العمل بالنسبة لثمانين بالمائة من القوى العاملة ستتحسن تحسنًا كبيرًا. وكان فاقد الإنتاج من كل الأنواع سيقل ويختفى. كما كان الزائد الذى لا حاجة إليه سيختفى كذلك. وكانت الابتكارات ستستهدف تحسين نوعية العمل والاستهلاك، وليس زيادة الأرباح. وحينئذٍ كان سيحدث خفض فى نفقات الجيش والإعلان والكماليات، وبالتالى كانت ستتاح المكاسب التى تتحقق فى التعليم والمواهب للتقدم العلمى والهندسى والفنى وغيره من المجالات. ولندعو المُنْتَج الإجمالى فى عام ١٩٥٥ "ص". ماذا كان سيحث فى الأعوام التالية للحرب العالمية الثانية لو أننا أخذنا بالاقمشاركة وليس بالاقتصاد الرأسمالى؟ كان نصيب الفرد من الإنتاجية سيتضاعف فى مثالنا الافتراضى (وإن كان سيصبح فى الواقع أفضل بكثير، ليس فقط بسبب زيادة الإبداع والموهبة المتزايدين المكرسين لهذه لمسألة، بل كذلك لأنه بدلاً من أن يستهدف الابتكار الأرباح كان سيستهدف تلبية الحاجات بشكل مباشر). وكذلك كان سيصبح هناك المزيد من السلع العامة بالطبع. وكانت ستقل الحاجة إلى تخصيص قدر من المُنْتَج لإزالة التلوث وعلاج الأمراض ذات الأسباب الاجتماعية ولإدارة العمال المقاومين، لأن كل هذه الملامح السلبية

ستكون قد قلت أو قُضى عليها. وكانت ستُنفق مبالغ أقل على الإعلان لبيع السلع لأسباب لا علاقة لها بإفادة من يشترونها، لأنه لن يكون لأحد مصلحة فى ذلك. وكان سيُنفق مبلغ أقل على القوة العسكرية، وعلى توفير الكماليات للأغنياء، وعلى حبس الفقراء، لأسباب مشابهة. بعبارة أخرى، كان ذلك كله سيحدث لأنه كان سيصبح هناك تلوث أقل بسبب تحديدنا للقيم الحقيقية للآثار الخارجية، ولوجود قدر أقل من الظروف التى تُمْرِض المواطنين للسبب نفسه، وعدم وجود مديرين فوق العمال أو عمال دون المديرين، بسبب مُرَكَّبات العمل المتوازنة الخاصة بالاقمشاركة، وعدم وجود حافز للإنتاج والتوزيع سوى تلبية الحاجات الحقيقية، وعدم تراكم للإكراه والقسر، وعدم إخضاع العالم لتحقيق الربح بانتزاع الموارد والطاقات من الدول الأخرى، وعدم وجود أغنياء يتنعمون، وعدم وجود فقراء يُضطرون للسرقة، وهلم جرا. المهم أنه بالإضافة إلى مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاجية (أو ما يزيد على ذلك) فى الأربعين سنة التى نحن بصدد الحديث عنها - حيث لم يكن جزء كبير من "ص" له علاقة فى عام ١٩٥٥ بالرفاهية الإنسانية فى المقام الأول، وكان سيستعاض عنه بمُنْتَجات جديدة تفيد الرفاهية الإنسانية - ما كان لنصيب الفرد من المُنْتَج أن يتضاعف بسبب الابتكارات الفنية فحسب، بل كانت ملاءمة المُنْتَج لتلبية الحاجات سترتفع ارتفاعًا كبيرًا، بكل تحفظ، بمقدار ٢٥ بالمائة أخرى مثلاً بسبب القضاء على الإنتاج غير المفيد ولا معنى له، بل والمدمِّر، وبإحلال إنتاج مرغوب محله. وكان سيترتب على التوزيع العادل أن الأشخاص كانوا سيختارون فى عام ١٩٩٥ العمل ليس نصف الوقت الذى كانوا يعملونه عام ١٩٥٥ وحسب - كما اقترحت سكور - بل أكثر قليلاً من الثلث. ومع ذلك كانوا سيحصلون على نفس نصيب الفرد فى المُنْتَج الملائم لتلبية الحاجات الحقيقية ولزيادة القدرات الجديرة بالاحترام. وفى الوقت ذاته كان الاستثمار فى الابتكار سيسير بنفس المعدل الذى كان عليه فى عام ١٩٥٥ فى ظل الرأسمالية. وطبقًا لهذا السيناريو، كان أسبوع العمل سيقل من ٤٠ ساعة إلى ١٣ ساعة على امتداد ما يربو على ٤٠ عامًا، دون نقص فى تلبية الحاجات أو فى المُنْتَج المخصص لإحداث التقدم المفيد اجتماعيًا. فهل يظن أحد أن البشرية على هذا القدر من الكسل الأعمى، بحيث تختار تخفيض العمل الذى لم يعد معزولاً حتى عند هذا الحد، ومن باب أولى تخفيضه أكثر كذلك ألا يبدو مقنعًا أن البشرية سوف تختار تخفيضًا أقل، من ٤٠ إلى ٣٠ مثلاً أو ربما ٢٥ ساعة، بالإضافة إلى عدد كبير ممن وفروا ساعات تخصص للهوايات والأعمال التطوعية والتعليم الذاتى عالية الإنتاجية؟ باختصار، فإننا لو نظرنا إلى شكوى الإنتاجية فى السياق الكامل لوجدنا أنها ليست شكوى خطيرة، بل ثناء مستتر.

الفصل السادس عشر

الإبداع / الجودة

هل يضحى الاقمشاركة بالموهبة؟
هل يضع الجودة بعد العدل؟

ليس هناك فرق اجتماعى بين الأشخاص أصحاب الدخل المتساوى سوى فرق الاستحقاق. ليس المال شيئًا؛ فى حين أن الطابع والسلوك والقدرة هى كل شىء. وبدلاً من تسوية العمال جميعًا لأسفل عند مستويات الأجور المتدنية وتسوية الأغنياء لأعلى عند مستويات الدخول المتجددة، سوف يجد كل إنسان يعيش فى نظام من الدخول المتكافئة مستواه الطبيعى. سيكون هناك أشخاص عظماء وأشخاص عاديون وأشخاص صغار. وسيظل العظماء هم من قاموا بالأمور العظيمة، وليس الحمقى الذين دللتهم أمهاتهم وترك لهم آباؤهم مائة ألف فى الشهر، وسيكون الصغار هم الأشخاص ذوو العقول الصغيرة والطباع الوضيعة، وليس الفقراء الذين لم تتح لهم الفرصة قط. وهذا هو السبب فى أن الحمقى يؤيدون باستمرار عدم تكافؤ الدخل (الذى هو فرصتهم الوحيدة للبروز)، بينما يؤيد العظماء بحق المساواة والتكافؤ.

جورج برنارد شـو

فى تجربتنا، يحدث فى كل مرة يناقش فيها اقتصاد المشاركة أن يثير الموسيقيون والكُتَّاب والرسامون والفنانون الاستعراضيون وكُتَّاب المسرحيات والممثلون والراقصون والكثيرون غيرهم من الفنانين المبدعين اضطرابًا. فهذا القطاع من العمال يشعر على الفور بتهديد كبير. إنهم يخشون من تضحية الاقمشاركة بفوائد الموهبة، أو حتى ما هو أسوأ من ذلك، وهو إساءة معاملة الموهوبين وخاصة فى مجال الفن والتعبير الإبداعى. ولابد لنا من تناول مخاوفهم.

يسلم الاقمشاركة - بل ويحتفى - بحقيقة أن الأشخاص المختلفين لديهم ميول وقدرات مختلفة بأشكال متعددة إلى حد كبير. فبعضهم فنانون، والبعض الآخر ليس كذلك. وبعضهم ذوو عقلية رياضية، والبعض ليس كذلك. وبعضهم على قدر كبير من التناسق الجسمانى والقوة، والبعض ليس كذلك. بل إنه حتى بين الأشخاص الذين لهم قدرات خاصة فى مجال من المجالات - مثل القدرة الرياضية الخاصة، أو قدرات التأليف الموسيقى، أو غيرها - سيكون هناك تنوع كبير فى القدرات. فهناك من هم على شاكلة أينشتاين وهناك علماء الفيزياء العاديين، وهناك من هم على شاكلة موتسارت وهناك المؤلفون الموسيقيون العاديون. وإضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يدعو للغضب فى كل هذا التنوع. ويعنى تنوع التوجه والموهبة أن الحياة أكثر تنوعًا وثراء مما لو كانت غير ذلك. ونحن جميعًا نستفيد من وجود المواهب ودرجات الموهبة المختلفة، حيث يمكننا الاستمتاع بمنتجاته، وكذلك الاستمتاع بشكل غير مباشر بالعمليات التى تتم.

نحن نؤكد أن الاقمشاركة يحتفى بالسياق الذى يؤدى إلى اكتشاف المواهب المختلفة وتنميتها بشكل تام ويخلق هذا السياق: ليس فقط لدى بضعة أشخاص محظوظين ذوى "أصل طيب"، بل لدى كل إنسان، وليس فقط حيث تحقق الموهبة أرباحًا للنخب، بل حيثما يمكن أن تحقق فائدة اجتماعية. وفى الوقت ذاته، وطبقًا لمعاييره الخاصة ومُركَّبات العمل المتوازنة، يمنع الاقمشاركة هذه الفروق فى المواهب من فرض تراتبات السلطة أو الثروة التى تفسد العلاقات الاجتماعية. فلابد أن نخبز كعكتنا، وأن نخبزها بصورة تتسم بالكمال، ولابد أن نأكلها، ولا نعانى من أية آثار جانبية مزعجة.

لدى الموسيقيين والكُتَّاب وغيرهم من الفنانين من شتى الأصناف شكلان مختلفان من ردود الأفعال السلبية تجاه الاقمشاركة. ولا يختلف أحد هذين الشكلين عن رد فعل الجرَّاح أو المحامى أو الأستاذ الجامعى أو المهندس (أو الرياضى المحترف). فهم يقولون "انتظروا دقيقة! فأنتم تقولون إنه سيكون علىَّ أن أقوم بنصيبى العادل فى العمل الأكثر مشقة، وأنا أفضل ألا أفعل ذلك". هذا رأى مفهوم ولكنه ليس جديرًا بالاحترام. إنه أشبه بقول الرأسماليين "انتظروا دقيقة! فأنتم تعنون ضمنًا أن على أن أتخلى عن آلتى التى تبيض بيضًا من ذهب، التى هى كل ما أملك". هذا صحيح. فالاقمشاركة يقول إن على أصحاب العمل أن يتخلوا عن أملاكهم وأن على أفراد طبقة المنسقين أن يتخلوا عن احتكارهم للعمل الممَكِّن ويتحملوا مسئولية أحد مُركَّبات العمل المتوازنة. وقد تحدثنا بإسهاب عن السبب؛ وهو على سبيل المثال إزالة التقسيم الطبقى وتحقيق العدل والسماح بالإدارة الذاتية وتعزيزها، وهلم جرا.

الخوف المختلف الذى لدى الفنانين، الذى غالبًا ما يختلط بموقف الطبقة الأعلى الدفاعى، هو أنه لن يُسمح لهم بصورة أو بأخرى بالاشتراك فى الأعمال الفنية بالمرة، أو على الأقل بالشكل الذى يفضلونه هم، حتى إذا كانوا سعداء بالعمل فى مُركَّب العمل المتوازن، وهو ما يفعله فنانون كثيرون بالفعل إلى حد كبير؛ حيث ينظفون أماكنهم بأنفسهم، ويعدون أدواتهم، وغير ذلك. وخوفهم هو أن اقتصاد المشاركة سوف يقرر أنه لا ينبغى إنتاج الموسيقى أو الفيديو كليب أو الأفلام أو الفن أو أيًا ما كان من الأعمال الفنية إلا فى الحالات التى يكون فيها طلب عام كبير مباشر عليها. وهم يخشون من أن يمنع الاقمشاركة التجريب والاستكشاف والبحث عن سبل جديدة ليست مفهومة على نطاق واسع فى الأساس، ناهيك عن تقديرها. ولكن هذا الخوف لا مبرر له، بالنسبة للفنانين أو غيرهم.

لنتأمل الأشخاص الذين ينتجون الدراجات أو الذين يجرون العمليات الجراحية. فهم إن لم يجربوا التصميمات والأساليب الجديدة، لن تكون لدينا أشكال جديدة من الدراجات أو أساليب جراحية جديدة. وينطبق الشىء نفسه على صنع أجهزة الكمبيوتر أو تصور أدوات لبناء المنازل أو برامج الكمبيوتر أو الأثاث. ولا يتطلب التقدم فى أى مجال - وليس الفن وحده - التفكير القائم على الابتكار فحسب، بل كذلك فرصة اكتشافه وتعديله واختباره وتنفيذه وتقديره.

بالمثل فإن الابتكارات فى الدراجات أو الجراحة يجب ألا يسعى إليها ويتبناها راكبو الدراجات، أو كل من هو بحاجة إلى أن تُجرى له عملية جراحية فحسب. فقد يكون هناك أمر مستحدث يفيد عددًا صغيرًا من الناس ولا يستفيد منه معظم الناس بحال من الأحوال، ولكنه يستحق السعى لتحقيقه بالطبع إذا كانت الفائدة الاجتماعية التى تجنيها القلة أكبر من التكلفة الاجتماعية للأمر المستحدث.

ولا يخشى من يواجه توضيح الاقمشاركة منع عمال الدراجات أو الجراحين من التفكير فى كيفية إحداث تقدم فى مجاليهم فى ظل الاقمشاركة، فهذا مجرد جزء من كل وظيفة. وبالطبع فإن عامل الدراجات الذى لديه فكرة أمر مستحدث ما لا يضطر بشكل آلى إلى قضاء الكثير من الوقت فى السعى لتنفيذها، كما لا يضطر الجرَّاح إلى ذلك. وإذا كان غيره فى هذا المجال يظنون أن هذا كلام فارغ ويرفضون احترام التنفيذ، فقد يُضطر صاحب الفكرة للسعى إلى تحقيقها فى وقت الفراغ، وأحيانًا لا يسعى إلى ذلك بالمرة. ولكن مع أن الكل يعلمون أن هذا قد يؤدى فى بعض الأحيان إلى أخطاء، فإنهم جميعًا يعلمون كذلك أن هذا أسلوب معقول إلى حد كبير. فمَن أقدر على الحكم بأن إحدى الأفكار

الابتكارية تستحق الدعم أكثر من غيرها فى نفس المجال، وخاصة فى ظل الدوافع المشتركة والسياق المؤسسى المشترك؟

ربما يتساءل البعض: ما هو الأمر المختلف بالنسبة للفنانين؟ الإجابة باختصار شديد، ومهما كان احتمال أن تكون مدهشة للبعض، هى لا شىء.

لنتأمل نمط الفيديو كليب أو النمط الأدبى أو أى من أنماط العمل الفنى فى أماكن العمل الفنية. وهى قد تكون مدارس. وربما كانت معاهد كونسرفاتوار. سوف يكون للفنانين وغيرهم من المشاركين - مخرجون ورسامون وآخرون - مجالس كسواهم من العمال، وبالطبع سوف يؤدون مُرَكَّبات عمل متوازنة. وسوف يحصلون على تقديرات للجهد. وإذا احتاجوا مُدْخَلات أو معدات جديدة أو أى شىء آخر، سوف تكون الطلبات جزءًا من خطة مكان العمل الخاص بهم.

هل يُبْقون على عازف موسيقى فى وظيفة ما إذا كان هو يرغب فى السعى لتحقيق فكرة غير معتادة؟ إذا كان شخصًا غبيًا، لم لا؟ فما هو مصدر ثقتنا فيما يتعلق بذلك؟ لأنه ليس زملاء الفنان من الفنانين وحدهم، وإنما الأشخاص جميعًا، لن يجدوا صعوبة فى فهم مرغوبية الاستكشاف الفنى واسع المدى.

المشكلة التى لدى الكثير من الفنانين فيما يتعلق بالاقمشاركة هى نوع من الإسقاط الغريب. فهم يسقطون الوضع الحالى - حيث هناك يمين ورعاة يسعون للربح يوجهون الجهد الفنى صراحة إلى غايات تجارية ويخضعونه لأذواق ضيقة - على الاقمشاركة، حيث سيتخذ القرارات زملاؤهم الفنانون والجمهور العريض فى سياق يخلو من تلك الدوافع التجارية، والسعى لتحقيق الربح، والجهل ضيق الأفق الملتزم بالحرفية. وبذلك يكون هذا القلق مضللاً كما نستنتج من كل ما لدينا من خبرة ومنطق.

لكن لنفترض - على عكس كل المقولات - أن فى هذا بعض الحقيقة. ولنفترض أنه فى مقابل الأمن والاحترام واللاطبقية وإنهاء الإخضاع للربح وإعادة توجيه الإنتاج والمكافأة، يُضطر أحيانًا بعض الفنانين المتازين والمستحقين للسعى لتحقيق أحلامهم الإبداعية خارج أوقات العمل، لأنه لا يمكنهم جعل زملائهم ومستهلكيهم يعترفون بأن أفكارهم جديرة بالاحترام اجتماعيًا وأخلاقيًا. وحتى فى هذا الاحتمال غير المرجح، فإننا فى أسوأ الظروف - على هذا الأساس، وعلى هذا الأساس وحده - نعود إلى حيث ما اعتدنا عليه فى المجتمعات الرأسمالية وغيرها من المجتمعات المنظمة تنظيمًا تراتبيًا تمامًا.

لذلك فمن الصعب أن نرى بسهولة كيف أنها مسألة أقل خطورة بكثير أن نبادل نظامًا يقرر فيه الرأسماليون ما يستحقه الفن بنظام الحكام فيه هم الزملاء الفنانون والمستهلكون. وبالمناسبة، ينطبق نفس التحليل الموسع الخاص بالفنانين على علماء الرياضة المبتكرين، أو على أبطال الرياضة المميزين وغيرهم.

إن الاقمشاركة يعزز الجودة والعدل للبشرية من خلال مُرَكَّبات العمل المتوازنة إضافةً إلى المكافأة على الجهد والتضحية من أجل العمل المنتج ذى القيمة الاجتماعية. بعبارة أخرى، لا يسعى الاقمشاركة لتحقيق العدالة بمحاولته إيجاد مؤشر مشترك للإنجاز. بل العكس هو الصحيح، حيث يعزز الاقمشاركة أكبر قدر ممكن من تنمية المواهب المختلفة واستغلالها فى جعل الفن الأكثر ثراء وتنوعًا متاحًا، كما يحافظ على عدالة المكافأة والظروف، وكذلك الإدارة الذاتية. وقد نضيف أن كلاً من هذه الأهداف ضرورى للحفاظ على البيئة التى يمكن فيها للفنانين التعبير عن أنفسهم أحسن ما يكون التعبير ويمكن للجمهور أن يقدر أعمالهم أحسن ما يكون التقدير.

الفصل السابع عشر

حكم الاستحقاق / الابتكار

هل يحصل التفوق على ما يستحقه؟

هل التقدم مُنْتَج مهم؟

من المؤكد أنه لم يكن هناك قط خزف هش كذلك الذى صُنع منه أصحاب مصانع كوكتاون. مِسَّهم مسًّا خفيفًا قدر الإمكان وسوف يتداعون بسهولة شديدة، حتى أنك تشك فى أنهم كانوا معيوبين من قبل. لقد دُمروا حين طُلب منهم إرسال الأطفال العاملين إلى المدارس، وحُطموا حين عُين المفتشون لمراقبة عملهم، وحُطموا حين شك هؤلاء المفتشون فى استحقاقهم فرم الناس بآلاتهم، وقد قُضى عليهم تمامًا حين أشير إلى أنه قد لا يجب أن يصدروا دائمًا ذلك القدر من الدخان. وحينما كان أحد أبناء كوكتاون يشعر أنه أسىء إليه - أى حينما لم يكن يُترك فى حاله تمامًا، وكانوا يقترحون محاسبته على نتيجة أعماله - كان من المؤكد أن يشهر فى وجوههم ذلك التهديد الفظيع بإلقاء ممتلكاته فى المحيط الأطلنطى. وقد أرهب ذلك وزير الداخلية رغم أنه كان على قيد خطوة من الإجهاز عليه مرات عديدة.

تشارلز ديكنز

يعرِّف المعجم حكم الاستحقاق بأنه "نظام تكون فيه الترقية بناءً على القدرة الفردية أو الإنجاز". والميزة أن ذلك التفوق يحصل على ما يستحقه. فهل الاقمشاركة حكم استحقاقى؟ وبالمثل، يقوم التقدم على إدخال وسائل جديدة لتلبية الحاجات وزيادة القدرات، فى الوقت الذى يزيد فيه المكاسب التى تعتمد على قدر أقل من القيم الاقتصادية. فهل يحسِّن الاقمشاركة إمكانيات التقدم أم يقضى عليها بصورة أو بأخرى؟

بطبيعة الحال ليس أى نظام يكافئ وجود صك ملكية فى جيب الشخص دون أن يفعل هذا الشخص أى شىء، أو يكافئ الحصول على قوة تفاوضية كبيرة، حكم استحقاق meritocracy. ولكن ماذا عن الملكات والمواهب الوراثية، ألا تدخل ضمن فئة القدرة الفردية؟ وماذا عن الإسهام فى المُنْتَج؟ أليس إسهام شخص ما (حتى ولو حسَّنته الأدوات الأفضل أو نجاح إنتاج شىء الحاجة إليه أكبر لا أقل) جزءًا من الإنجاز والاستحقاق الشخصى؟ نحن نرى ضرورة أن تعنى مكافأة الاستحقاق المكافأة على ما كسبناه. ولكن كما قلنا من قبل، فإن الجينات الوراثية ليست بمستحَقة أكثر من الأصل الطيب. ومع ذلك فلابد أن نعترف بأننا اعتدنا على اعتبار الجينات والإسهام فى المُنْتَج جزءًا من الاستحقاق. وعليه فإنه إذا كان المقصود بمكافأتها هو مكافأتها ماديًا فحسب أو مكافأتها بالوصول إلى التأثير الشكلى المكثف على القرارات، فحينئذ لا يكون الاقمشاركة بهذا المعنى حكمًا استحقاقيًا. ومن ناحية أخرى، إذا كان ما يُرضِى هو تقدير هذه الإسهامات وإبلاغ الشكر والاحترام بموجبها، وليس نقل السلطة أو الثروة بموجبها، فسوف يظل الاقمشاركة مؤهلاً لأن يكون حكمًا استحقاقيًا. وبما أننا نفند الانتقاد، فسوف نأخذ بتعريف حكم الاستحقاق المقبول عمومًا، مما يجعل الانتقاد صحيحًا. فهل فى هذا إدانة؟

يعد الشعور بذلك مشكلة خطيرة بالنسبة للاقمشاركة، فإنك إما أن تُضطر للشعور بوجوب مكافأة الإسهام الفردى فى المُنْتَج من حيث المبدأ وعلى أسس أخلاقية – وهو ما لا نشعر به كما أسلفنا – وإلا فإنه فى حالة عدم مكافأته سيكون لنتيجة أخرى أثرها السلبى على نظامك، بحيث لن يعزِّز الاقتصاد التفوق التعزيز الكافى وسوف نعانى من ضياعه.

المقصود بالاقمشاركة زيادة القدرة المحركة للحوافز غير المادية إلى أقصى حد ممكن. وهناك السبب الكافى لأن نأمل فى أن تكون الوظائف التى يصممها العمال أكثر إمتاعًا من تلك التى يصممها الرأسماليون أو المنسقون. وهناك السبب الكافى لأن نعتقد أن الأشخاص سيكونون أكثر استعدادًا لتنفيذ المهام التى اقترحوها بأنفسهم واتفقوا عليها من تلك التكليفات التى يسلمها لهم من هم أعلى منهم. وهناك كذلك السبب الكافى لأن نعتقد أن الناس سيكونون أكثر استعدادًا لأداء الواجبات غير الجذابة بضمير حين يعرفون أن توزيع تلك الواجبات وكذلك مكافأة جهود الأشخاص عادلة.

لكن هذا كله لا يعنى أنه ليست هناك حوافز مادية فى الاقمشاركة. فسوف يقيِّم جهودَ الشخصِ أقرانُه؛ أى من لهم مصلحة فى رؤية من يعملون معهم يوفون بما هو متوقع

منهم. ولن يمكن لأحد أن يبدى الموهبة الوراثية أو يستغل الأدوات أو التدريب المميز دون أن يبذل الجهد. ولذلك يعد حافز بذل الجهد كذلك حافزًا ماديًا لإبداء هذا، حتى وإن لم يكن فى حجم حافز المكافأة على المُنْتَج.

صحيح أننا نوصى بأن تُدفع لمن حصلوا على قدر أكبر من التدريب أجور أعلى، حيث نعتقد أنه من العدل أن يحدث ذلك. ولكن لا يعنى هذا أن الأشخاص لن يسعوا إلى تحسين إنتاجيتهم بأن يكونوا على قدر أكبر من المعرفة. بدايةً، سيصبح التعليم والتدريب نفقات عامة لا خاصة. ولذلك فليست هناك محبطات للسعى للحصول على التعليم والتدريب. الأمر الثانى هو أنه بما أن الاقمشاركة ليس مجتمعًا "مولعًا بالمكسب"، فسوف يقوم الاحترام والتقدير والاعتراف الاجتماعى إلى حد كبير على "النفعية الاجتماعية" social serviceability التى تتحسن على وجه التحديد بتنمية قدرات الفرد الأكثر نفعًا للمجتمع من خلال التعليم والتدريب. وفى الاقمشاركة لا تكبر فى عيون جيرانك أو أقرانك لكونك تملك أكثر، وإنما بسبب صفاتك الشخصية ومنجزاتك. وحينئذ يكون هناك بالطبع ميل شخصى طبيعى لأن يحسِّن الشخص ما يفعله للتعبير عن أعظم قدراته ويستمتع بالرضا الناتج عن القيام بذلك. بعبارة أخرى، يحصل الاستحقاق على ما هو جدير به وبالشكل الملائم.

الابتكار

ينطبق نفس المنطق الذى أشير إليه آنفًا على الابتكار، وهو ما يفسر سبب جمعنا بين حكم الاستحقاق والابتكار فى فصل واحد. ولا يكافئ الاقمشاركة من ينجحون فى اكتشاف الابتكارات الإنتاجية باستعمال حقوق مكافأة أكبر من غيرهم والذين يقدمون تضحيات شخصية مساوية فى العمل ولكنهم لا يكتشفون شيئًا. وبدلاً من ذلك يؤكد الاقمشاركة على الاعتراف الاجتماعى بالمنجزات البارزة لأسباب عدة. أولاً: كثيرًا ما يكون الابتكار الناجح نتيجة للإبداع البشرى التراكمى، بحيث نادرًا ما يكون شخص بعينه مسئولاً عنه، بل غالبًا ما يكون إسهام نتاج العبقرية أو الحظ كما هو نتاج المثابرة والإصرار والتضحية الشخصية، وتعنى جميعها ضمنًا أن الاعتراف بالابتكار من خلال التقدير الاجتماعى وليس المكافأة المادية أسمى أخلاقيًا. ثانيًا: الواقع أنه ليس وراء الاحتجاجات سبب للاعتقاد بأنه مع تغيير العلاقات المؤسسية سوف يكون الحافز الاجتماعى أقل قوة من

الحوافز المادية. ولابد من الاعتراف بأنه ليس هناك اقتصاد دفع أو قد يدفع لأكبر مجدديه القيمة الاجتماعية الكاملة الخاصة بابتكاراتهم، وهو ما يعنى أنه إذا كانت المكافأة المادية هى المكافأة الوحيدة، فلن يحظى الابتكار بالتشجيع الواجب. بل إنه كثيرًا ما تكون المكافأة المادية مجرد تعويض غير كامل عما هو مرغوب فيه بالفعل، وهو التقدير الاجتماعى. وإلا فكيف نفسر السبب فى أن من لديهم ثروة أكبر مما يمكنهم استخدامها مازالوا يكدسون المزيد؟

كما أننا لا نرى سببًا لاعتقاد أنه لن تكون هناك حوافز كافية للمشروعات التى تبحث عن الابتكارات وتنفذها، ما لم نقس الاقمشاركة على الصورة الخرافية والمضللة للرأسمالية. وجرت العادة أن يفترض فى التحليلات الاقتصادية للأسواق أن المشروعات الرأسمالية التجديدية تستولى على كل فوائد ما تحققه من نجاح، بينما يفترض كذلك أن الابتكارات تنتشر فى نفس الوقت فى الصناعة كلها. إلا أنه عندما يصرَّح بالأمر يصبح واضحًا أن هذين الافتراضين متناقضين، ذلك أنه لكى تحصد شركة من الشركات الفوائد الكاملة لأحد الابتكارات؛ فلابد أن تحتفظ لنفسها بكل الحقوق - ولو فى السر - ولكى تستفيد شركات أخرى لابد أن تكون لها قدرة كاملة على الوصول إليه. إلا أنه فقط إذا صدق الافتراضان يمكن للمرء أن يستنتج أن الرأسمالية توفر أقصى حد من الحافز المادى للابتكار، كما تحقق أقصى كفاءة تكنولوجية ممكنة فى أنحاء الاقتصاد. وفى الواقع، تستولى المشروعات الرأسمالية التجديدية بشكل مؤقت على "الأرباح السوبر" super profits التى تسمى كذلك "الريع التكنولوجى" technological rents وتلقى منافسة سريعة بصورة أو بأخرى بناء على عدد ضخم من الظروف. ويعنى هذا أن الواقع فيه مبادلة فى اقتصادات السوق بين الحافز على الابتكار والاستخدام الكفء للابتكار، أو مبادلة بين الكفاءة الثابتة والمتحركة. فلا يمكن أن تحتكر الشركات ابتكاراتها، من ناحية، وأن تستغل كل المستحدثات على نطاق واسع فى الاقتصاد بحيث تكون مفيدة للمنتج والعمليات، من ناحية أخرى. ولكن فى نظام السوق، لابد أن يحدث الاحتكار من أجل أكبر قدر ممكن من الحوافز، ولابد أن يحدث الاستغلال على نطاق واسع من أجل أكبر قدر ممكن من الكفاءة.

إلا أن العمال فى الاقمشاركة لديهم كذلك "حافز مادى" - إن شئتم - لتنفيذ الابتكارات التى تحسِّن نوعية حياتهم العملية. ويعنى هذا أن لديهم حافزًا لتنفيذ التغييرات التى تزيد الفوائد الاجتماعية الخاصة بالمخرجات التى ينتجونها أو تقلل التكاليف الاجتماعية الخاصة بالمدخلات التى يستهلكونها، حيث إن أى شىء يزيد نسبة الفائدة

الاجتماعية إلى التكاليف الخاصة بمشروع من المشروعات سوف يسمح للعمال بالحصول على موافقة على اقتراحهم بجهد أو تضحية أقل من جانبهم. إلا أن التعديلات سوف تجعل أية ميزة يحققونها مؤقتة. ومع امتداد الأمر المبتكر إلى المشروعات الأخرى، وتغير الأسعار الإرشادية، وإعادة موازنة مُركَّبات العمل عبر المشروعات والصناعات، سوف تمتد فوائد مبتكره الاجتماعية الكاملة بشكل عادل إلى كل العمال والمستهلكين.

وكلما كان إجراء تلك التعديلات أسرع كانت النتيجة أكثر كفاءة وعدلاً. ومن ناحية أخرى، كلما كان إجراء التعديلات أسرع كان "الحافز المادى" (غير ذلك المقدم للجهد والتضحية اللازمين) للابتكار محليًا أقل، وكان الحافز للاعتماد على مبتكرات الآخرين أكبر. ومع أن هذا لا يختلف عما هو عليه الحال فى ظل الرأسمالية أو نسق السوق، فإن الاقمشاركة يتمتع بميزات مهمة. والأمر الأكثر أهمية هو أن الاعتراف المباشر بالنفعية الاجتماعية حافز أشد قوة فى اقتصاد المشاركة منه فى الاقتصاد الرأسمالى، وهو ما يقلل من حجم المبادلة إلى حد كبير. ثانيًا: الاقمشاركة مناسب أكثر لتخصيص الموارد بكفاءة للبحث والتنمية، لأن البحث والتنمية عمومًا منفعة عامة من المتوقع أن لا تأخذ حقها من التمويل فى اقتصادات السوق ولكنها لن تكون كذلك فى الاقمشاركة. ثالثًا: الآلية الوحيدة لتوفير الحوافز المادية للمشروعات التجديدية فى الرأسمالية هى إبطاء سرعة الانتشار على حساب الكفاءة. وهذا صحيح لأن تكاليف المعاملات الخاصة بتسجيل براءات الاختراع والتفاوض للحصول على تراخيص من صاحب البراءة عالية جدًا. وتزعم شركات الأدوية الرأسمالية عدم وجود حافز لها كى تبتكر أدوية جديدة ما لم يكن بإمكانها حصد أرباح ضخمة عن طريق تسجيل براءة منتجاتها. قد يكون ذلك صحيحًا فى ظل رأسمالية السوق، ولكن براءات الاختراع التى تدفعها على الابتكار تجعل كذلك الدواء فى غير متناول هؤلاء الذين هم فى أشد ما تكون الحاجة إليه، ولذلك فهذا ليس بالنظام الكفء. ومن ناحية أخرى، تتخذ قرارات الاستثمار فى الاقمشاركة بطريقة ديمقراطية - ولذلك فسوف يتم البحث والتنمية حيثما تكون هناك حاجة إليهما، وليس لدى أحد حافز لأن يمنع الآخرين من تبنى الابتكارات - ولذلك سيكون هناك أقصى قدر من انتشار المنتجات والتكنيكات الجديدة.

بطبيعة الحال ستخضع قواعد اللعبة فى الاقمشاركة للتعديل الديمقراطى. فإذا تقرر أن هناك حافزًا غير ملائم للابتكار - وهو ما نشك فيه - فقد تعدَّل سياسات عديدة. فمثلاً قد تؤجل إعادة معايرة مُركَّبات العمل من أجل استحداث أماكن عمل (كى يسمح لأماكن العمل تلك بالاستيلاء على المزيد من فائدة الاستحداث، أو قد تمنح مخصصات

استهلاك إضافى للمستحدثين لفترة محدودة من الزمن. وسوف تكون هذه الإجراءات (فى رأينا) الملجأ الأخير، ولكنها سوف تبتعد فى أى حال من الأحوال عن العدالة والكفاءة بدرجة تقل إلى حدٍ بعيد عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، ولن تحدث بطريقة منتظمة.

عمومًا، فإن كثيرًا مما يعلن عن نفسه باعتباره رأيًا علميًا بشأن الحوافز تكثر فيه الافتراضات الضمنية وغير المبررة المتوقع وجودها فى عصر نزعة التعالى الرأسمالية. ولا ينبغى لنا التشاؤم بشأن القوة المحركة الخاصة بالحوافز غير المادية فى البيئة الملائمة كما كان سيصبح أناس كثيرون ينتقدون الظلم فى ظروف مختلفة. ولا ينبغى أن نرى أية عقبات فى سبيل نشر الحوافز المادية المحدودة بشكل يحجم الاستحداث فى الاقمشاركة فى حال قرر أفراده أن هناك حاجة إليها. وفى النهاية ليس هناك سبب للشك فى فاعلية مزيج من الحوافز المادية والاجتماعية خلال عملية خلق اقتصاد عادل وإنسانى، مع وجود التوازن والمزيج الذى اختير لتعزيز العدالة والتنوع والإدارة الذاتية للجميع؛ بدلاً من مجرد إيجاد المزايا لقلة من الناس.

الفصل الثامن عشر

الخصوصية / الجنون

هل يفتقر مواطنو الاقمشاركة إلى "مكان خاص بهم"؟
هل لدى أى إنسان الوقت لعمل أى شىء سوى الاقتصاد؟

حياة الناس مضطربة أيما اضطراب. وهناك شعور بالأزمة لدى الرجال، وكذلك لدى النساء، ولدى الأطفال. فهل لدينا فكرة، حتى ولو كانت غامضة، عن كيف يمكن للناس وينبغى لهم أن يحيوا، ليس كضحايا كما كان حال النساء فى الماضى، ولا كذرات تدور مسرعة فى مساراتها، بل باعتبارهم أفرادًا فى مجتمع إنسانى وأدوات فى ذلك المجتمع؟

باربرا إيرينرايخ

يكون كل اقتصاد جيدًا فى بعض الأحوال، إلا أنه من الممكن أن يفقد الكثير من بريقه فى أحوال أخرى، إذا كان سيئًا بالفعل. فهل يحقق الاقمشاركة العدل وغيره من مزاياه الأخرى بالتضحية بخصوصية الأشخاص أو بفرض ضغوط غير منطقية عليهم كى يشاركوا بينما هم يفضلون القيام بأشياء أخرى؟

فى مقال بعنوان "مائدة مستديرة حول اقتصاد المشاركة A Roundtable Discussion on Participatory Economics فى مجلة "زد" Z (يوليو/أغسطس ١٩٩١) أشارت نانسى فولبر Nancy Folbre إلى هذه المشكلة باسم "طغيان الفضوليين" و"دكتاتورية الاجتماعيين". وفى فصل بالجامعة كانت تقوم بالتدريس فيه شريكتى فى التأليف مرات كثيرة، كانت تلك القضية تُعرف باسم "مشكلة الملابس الداخلية الشاذة". كما حذرت نانسى من عدم الكفاءة المحتملة الخاصة بالجماعات التى تسيطر عليها فكرة "دعونا لا نُغْضِب أحدًا". وأشار ديفيد ليفى David Levy فى عرض منشور فى عدد نوفمبر

١٩٩١ من مجلة Dollars and Sense إلى أنه بينما يذكره كتاب "التطلع قُدمًا" Looking Forward الذى نشره روبين هانيل Robin Hahnel وأنا عام ١٩٩١ فى بعض الجوانب برواية أورسولا لوجين Ursula LeGuin "المحروم" The Dispossessed، فلابد من تنبيه القارئ بأن عنوان رواية لوجين الفرعى هو "يوتوبيا غامضة" لأن "الاعتماد على الضغط الاجتماعى وليس الحوافز الاجتماعية يغيب المبادرة، ويخلق مطابقة خانقة، ويؤدى إلى التدخل فى شئون الآخرين". وفى اتصال خاص ودى، حذر عالم الاقتصاد الراديكالى توم فايتسكوف Tom Weisskopf من "التضحية بجزء كبير من الفردية والتخصص والتنوع وحرية الاختيار". فما هو مصدر هذه الشكوك، وكيف نرد عليها؟

يعترف الاقمشاركة بأن القرارات الاقتصادية الخاصة بكل من الاستهلاك والإنتاج يتعدى أثرها المستهلِك أو المنتِج المباشر، كما يؤكد الاقمشاركة على أن من يتأثرون بالقرارات ينبغى أن يكون لهم تأثير متناسب عليها. فهل يسفر هذا عن وضع يكون فيه الجميع خاضعين باستمرار لمراقبة الآخرين بحيث تختفى الخصوصية؟ هل يُمكّن فقط من يتمتعون بالمشاركة فى التخطيط واتخاذ القرار ويحرم من السلطة من هم أقل اهتمامًا من الناحية الاجتماعية ؟هل يفرض عقد أكثر ما يجب من الاجتماعات، ويتركنا جميعًا نقضى وقتًا أكثر مما يلزم فى الجدل حول الاختيارات الاقتصادية، حتى بعد تقليل أسبوع العمل؟

أهو اقتصاد يتدخل فى شئون الآخرين ؟

نحن نرى أنه من المهم التفريق بين هواجس أن أى من العمليات المشاركية أو كلها قد تكون أكثر تدخلاً فى حياة الأشخاص الخاصة، وبين الانتقاد الذى يقول إن إجراءات بعينها قد نتبناها أو لا نتبناها فى اقمشاركة محدد تعد أكثر تدخلاً من الناحية الاجتماعية مما يجب. أولاً: فلنكرر ملامح نموذجنا التى قُصد بها به حماية المواطنين من الطغاة الذين يتدخلون فى شئونهم.

إلى جانب حرية الانتقال من حى إلى آخر (أو من وظيفة إلى أخرى)، وبالإضافة إلى القدرة على تقديم مقترحات استهلاك دون ذكر الأسماء، لا يمكن نقض مقترحات الاستهلاك التى يبررها تقدير جهد الشخص بسهولة. وبينما لا يوجد دائمًا أى شىء سوى الحركة فى اتجاه النقاش المكثف أو على الأقل إسكات أصحاب الصوت العالى لمنع أى فضولى من الحديث بلا فائدة عن طلب الاستهلاك الخاص بشخص آخر، فمن الصعب فهم

السبب وراء اختيار الأشخاص لإضاعة وقتهم فى التعبير عن الآراء التى ليست لها نتيجة عملية أو فى الاستماع إلى هذه الآراء. ولا تجعل عدم رغبة الأفراد فى معرفة جيرانهم لخصوصيات عاداتهم الاستهلاكية من هذا مشكلة خطيرة بحال من الأحوال.

تُضطر كل المجتمعات إلى مواجهة توتر بين ترك الأشخاص فى حالهم ورعاية من هم بحاجة إلى الرعاية. فهل ينبغى أن يرعى المجتمع إعلانات الخدمة العامة التى تشير إلى ضرر تدخين السجائر، على سبيل المثال؟ سوف يأمل أصحاب الآراء القوية فى تشجيع الآخرين على أن يفعلوا ما يظنون أنه فى مصلحتهم إلى أقصى حد، حتى ولو لم يمكنهم إجبارهم على هذا (أو لم تكن لديهم الرغبة فيه). وفى الاقمشاركة قد ينهض أنصار حقوق الحيوان فى الاجتماعات - إن كانوا يقيمون فى مجتمع محلى يعيش فيه أكلة اللحوم - ويحثون زملاءهم على عدم ذبح المخلوقات البريئة الرقيقة من أجل عمل "سندوتشات بيج ماك" Big Macs. وإذا احترم أكلة اللحوم آراءهم، فسوف ينصتون إلى ما يقولونه، حتى وإن رفضوا آراءهم فى نهاية الأمر. ولكن لن يبحث أى من الجانبين هذا الأمر مرارًا وتكرارًا. وما من شك فى أن المجالس التشاورية السياسية أو الاقتصادية فى الاقمشاركة قد تضع أسسًا إرشادية لفصل القضايا الجادة عن المضايقات. ولكن المشكلة ذاتها موجودة فى أية ديمقراطية رأسمالية. فأنا بإمكانى الوقوف أمام أحد محال "ماكدونالدز" McDonald's متظاهرًا ضد أكل اللحوم، أو أمام أحد محال بيع الفراء، أو خارج محل "جاب" Gap لبيعه أصنافًا تُستخدم فى إنتاجها عمالة الأطفال، بل إن بإمكانى مقابلة المشترين بشكل شخصى ومباشر. فهل كنا نفضل مجتمعًا أقل تدخلاً من ذلك فى حياة الأشخاص، ولا يسمح للمتظاهرين بانتقاد المشترين والبائعين بحال من الأحوال بسبب اختياراتهم؟

دكتاتورية اجتماعيى النزعة

فى مجالس العمال، ينبغى أن تقضى موازنة مُركَّبات العمل بغرض التمكين على سبب مهم من أسباب تفاوت التأثير على اتخاذ القرار. كما يقضى تناوب تكليفات اللجان على احتكار السلطة المؤقت. ومن ناحية أخرى، فقد وصلنا أو كدنا إلى الدعوة إلى موازنة مُركَّبات الاستهلاك من أجل التمكين، ورفضنا إقرار إجبار الأشخاص على حضور الاجتماعات أو البقاء فيها لفترة تزيد على ما يرون أنه مفيد. والتشبيه المناسب فى هذا

المقام هو القول المأثور "يمكنك أن تقود الحصان إلى الماء، ولكن لا يمكنك إكراهه على الشرب". والاقمشاركة عازم كل العزم على أن يقود الناس إلى المشاركة، ولكن ما من شك فى أن البعض سوف يشرب من بئر المشاركة أكثر من غيره. ومن المحتمل أن من يفعلون ذلك قد يؤثرون على القرارات - وكذلك على أمور أخرى - بطريقة غير متناسبة. وبالمثل فإن الأشخاص الذين لديهم أفكار جيدة باستمرار قد يتبنون أفكارهم فى أغلب الأحيان (إلا أن هذا لا يعنى أن يكون لهم تأثير أكبر على اتخاذ القرار نفسه؛ فللأشخاص فى الاقمشاركة تأثير متناسب على اتخاذ القرار). ولكن حتى أصحاب النزعة الاجتماعية الأكبر، أو من لديهم أفكار جيدة بانتظام وبالتالى يؤثرون فى أكثر الأحيان على آراء الآخرين ومن ثم على نتائج القرارات، لن تتاح لهم الاستفادة المادية من جهودهم، ولا ينبغى أن يعانى أصحاب النزعة الاجتماعية من العقوبات المادية نتيجة لذلك. وعلى أية حال، فبينما نجد أن الشكوى أكثر إثارة للضحك منها للقلق، فمن المؤكد أن الشخص الذى يتفق مع توجهها سوف يضطر للموافقة كذلك على أن وجود دكتاتورية أصحاب النزعة الاجتماعية، دون أن يعود عليهم ذلك بمزايا مادية، أفضل من دكتاتورية أصحاب الأملاك، أو الموظفين وأعضاء الحزب، أو الأفضل تعليمًا، حيث يعود ذلك على هؤلاء جميعًا بمزايا مادية كبيرة.

نعجز كذلك عن فهم السبب فى أن الاقمشاركة لا يبدو لكل من يبحثونه تحرريًا تمامًا كما أردناه. فالأشخاص أحرار فى أن يعيشوا ويعملوا حيثما شاءوا، ويمكن أن تكون للمجتمع قواعد شديدة الصرامة بشأن رفض الناس على أسس لا مبرر لها (كالعِرق والنوع وغير ذلك). ويمكن للأشخاص المطالبة بما يرغبونه من استهلاك وخدمات، ويمكنهم توزيع استهلاكهم على حياتهم بالطريقة التى يرونها مناسبة. ويمكن لأى فرد أو جماعة إنشاء وحدة معيشة جديدة، أو مجلس مستهلكين جديد، أو مجلس عمال جديد، مع وجود عدد من الحواجز التى يجب تخطيها يقل عما فى أى نموذج تقليدى. والقيد الوحيد هو أن تكون الأعباء والفوائد الخاصة بتقسيم العمل عادلة. وهذا هو السبب فى أن الأشخاص ليسوا أحرارًا فى استهلاك ما يزيد عما تبرره تضحيتهم. وهذا كذلك هو السبب فى أن الناس ليسوا أحرارًا فى العمل فى مُرَكَّبات عمل أكثر استحسانًا أو تمكينًا من غيرها. وقد يشعر البعض بالضيق من هذه القيود أو يعتبرها مفرطة. وفى يوم من الأيام كان الناس يضيقون بفكرة إلغاء الرق والقضاء على "حرية امتلاك الرقيق" الخاصة بهم. ونحن نعتقد أن منطق العدل يقتضى فرض قيود اقمشاركية على "الحرية الفردية"، تمامًا كما يفرض منطق العدل قيودًا على حرية الربح من الملكية الخاصة للأملاك الإنتاجية أو العبيد.

أهى اجتماعات أكثر من اللازم؟

ليس من الشائع حين يقال للناس إن العمال والمستهلكين سوف يخططون النتائج الاقتصادية تخطيطاً تعاونيًا فى أماكن عملهم واستهلاكهم، وكذلك بالتفاعل مع الاقتصاد ككل، أن يرفعوا أيديهم قائلين: من المؤكد أن كونه أكثر عدلاً وأكثر إنصافاً وأكثر كذا وأكثر كذا أمر لطيف، بشرط ألا أُضطر إلى قضاء حياتى فى اجتماعات لا تنتهى.

قد يعود جزء من رد الفعل هذا إلى أن الأشخاص يعانون بالفعل من كثرة الاجتماعات ، وأن الاجتماعات التى يعانون منها حاليًا تنطوى على قدر كبير من الشعور بالاغتراب. ويقول بات ديفاين Pat Devine عالم الاقتصاد الراديكالى البريطانى الذى يقترح أسلوبًا أكثر تنوعًا للتخصيص مما نؤيده ولكنه يواجه شكوى مشابهة:

فى المجتمعات الحديثة يقضى الناس جزءًا كبيرًا، وربما كان متزايدًا، من إجمالى الوقت الاجتماعى فى الإدارة، وفى التفاوض، وفى تنظيم وإدارة الأنظمة والأشخاص. ويعود هذا بصورة جزئية إلى التعقيد المتزايد الذى تتسم به الحياة الاقتصادية والاجتماعية وميل الناس للسعى إلى سيطرة أكثر وعيًا على حياتهم، فى الوقت الذى ترتفع فيه المعايير المادية والتعليمية والثقافية. إلا أنه فى المجتمعات الحالية يتعلق جزء كبير من هذا النشاط كذلك بالتنافس التجارى وإدارة الصراع الاجتماعى ونتائج الاغتراب النابع من الاستغلال والقهر والظلم والإخضاع. وأشار تقدير حديث إلى أنه ربما كان نصف إجمالى الناتج المحلى فى الدول الغربية المتقدمة يخصص الآن لتغطية تكاليف المعاملات الناشئة عن التقسيم المتزايد للعمل وزيادة الشعور بالاغتراب المرتبط بذلك.

أثر هذا الحدس لافت للانتباه. فربما لا يمكن للاقتصاد الجيد أن يزيد من العدالة والإدارة الذاتية فحسب، بل يمكنه كذلك تقليل الوقت المخصص لإدارة الاقتصاد، وذلك رغم قول ديفاين الحاسم بأن "الوقت المجمع سيكون مُركَّبا تركيبًا مختلفًا، ومركزًا تركيزًا مختلفاً، وبالطبع موزعًا بين الأشخاص توزيعًا مختلفاً".

عرض ديفيد ليفى كتاب "التطلع قُدُمًا" فى مجلة عدد نوفمبر ١٩٩١ من مجلة Dollars and Sense. وكان كلامه أشبه بما قاله ديفاين:

نجد داخل شركات التصنيع [الرأسمالية الحالية] تشكيلات من المديرين والموظفين الذين عملهم هو محاولة التنبؤ بالعرض والطلب. والواقع أن نسبة صغيرة من العمال هى التى تنتج السلع والخدمات بشكل مباشر. ويتطلب النظام الحالى الملايين من موظفى

الحكومة الذين يشغل كثيرون منهم وظائف خُلقت على وجه التحديد لأن نظام السوق يوفر حوافز ضخمة للمشاركة فى التلاعب والغش والسرقة وتدمير البيئة وإساءة استغلال صحة العمال وسلامتهم. وحتى أثناء "وقت الراحة" الخاص بنا نُضطر إلى ملء استمارات الضرائب وتسديد الفواتير. وينبغى على منتقدى عملية تخطيط المُركّبات التى يتحدث عنها كتاب "التطلع قُدُمًا" بحث إدارة أية شركة كبرى. فالشركات الكبرى اقتصادات مخططة بالفعل؛ وبعضها اقتصاده أكبر من اقتصاد الدول الصغيرة. وتغتصب هذه الشركات آلاف المنتجات الوسيطة من السوق. وهى تنسق كميات ضخمة من المعلومات وتدفقات معقدة للسلع والمواد.

باختصار فإن "وقت الاجتماع" فى الاقتصادات الحالية أقل من الصفر. أما بالنسبة للاقمشاركة فيمكننا تقسيم المسألة إلى وقت اجتماع فى مجالس العمال ومجالس المستهلكين والاتحادات والتخطيط المشاركى.

إن التصور والتنسيق واتخاذ القرار جزء من تنظيم الإنتاج فى ظل أى نظام. وفى ظل التنظيمات التراتبية للإنتاج، يقضى عدد قليل نسبيًا من العاملين معظم وقتهم - إن لم يكن كله - فى التفكير والاجتماع. بينما معظم العاملين الباقين لا يفعلون سوى ما يطلب منهم (أو يحاولون ألا يفعلوا ما يطلب منهم). ولذلك فهو صحيح أن معظم الأشخاص قد يقضون وقتًا أطول فى اجتماعات أماكن العمل فى الاقمشاركة مما يقضونه فى الاقتصاد التراتبى. ولكن هذا مرجعه إلى أن معظم الناس مستبعَدون من اتخاذ القرار فى أماكن العمل فى ظل الرأسمالية والتخطيط الاستبدادى. ولا يعنى هذا بالضرورة أن إجمالى الوقت الذى يُقضى فى التفكير والاجتماع بدلاً من العمل سيكون أكبر فى مكان العمل المشاركى. ومن المهم تذكُّر أن القرارات فى الاقمشاركة تُتخذ على مستويات مناسبة من التنظيم. فلا يجتمع مكان العمل بالكامل ليقرر كل شىء بالطبع. بل إن بعض الأمور يتخذ فيها قرار على نطاق واسع، والبعض الآخر على نطاق ضيق، وإن كان ذلك يجرى فى الحالتين فى إطار موضوع على مستوى أكثر شمولاً. ومع أن اتخاذ القرار بطريقة ديمقراطية يتطلب إلى حد ما وقتًا إجماليًا يزيد على ما يقتضيه اتخاذ القرار بطريقة استبدادية، فلابد أن يكون معروفًا أن الوقت المطلوب لتنفيذ القرارات الديمقراطية أقل مما يحتاجه تنفيذ القرارات الاستبدادية. ولابد أن يتضح كذلك من مناقشاتنا للظروف والسلوكيات اليومية فى أماكن العمل الاقمشاركية أن اجتماع مكان العمل جزء من أسبوع العمل المشاركى المعتاد، وليس اعتداءً على وقت راحة الناس.

فيما يتعلق بتنظيم الاستهلاك، فنحن نقر بالذنب بالنسبة للإشارة إلى أن هذه القرارات يتم التوصل إليها بتفاعل اجتماعى أكبر مما فى اقتصادات السوق. كما نرى أن أحد أخطاء أنظمة السوق الكبرى هو أنها لا توفر الوسيلة المناسبة التى يمكن من خلالها للأشخاص التعبير عن رغبات الاستهلاك الخاصة بهم والتنسيق بينها بما فيه أكبر مصلحة للجميع. فحين تدخل محلاً تجاريًا مكونًا من خمسة طوابق وليس فيه مصعد وترى كبار السن فى الأدوار العليا والشباب فى الأدوار السفلى، وحين تدخل مجتمعًا محليًا ما وترى أعدادًا ضخمة من الأجهزة المنزلية التى نادرًا ما تستخدم بينما تلتهم الميزانيات وتمنع الناس من أن تكون لديهم الوسائل الضرورية للحصول على الأصناف الأكثر فخامة، وحين تفكر فيما يمكن تحقيقه عن طريق الاستعاضة عن الاختيارات الفردية الفريدة بخيارات جماعية ذات اهتمام مشترك، ساعتها يصبح لديك إحساس بالسبب المادى - إلى جانب السبب المشاركى والإدارى الذاتى - لوجود مجالس الاستهلاك. ونحن نقترح أن يجرى من خلال شبكة ذات طبقات متتالية من مجالس المستهلكين القضاء على الاغتراب فى الاختيار العام والتعبير الفريد الخاص بالاختيار الفردى الذى يميز أنظمة السوق. وسوف يتوقف كون ذلك يأخذ وقتًا أطول مما يأخذه تنظيم الاستهلاك الحالى أم لا على عدد من المبادلات؛ ولكننا نرى فى أى الأحوال أن هذا لن يكون ثمنًا باهظًا.

فى الوقت الحالى تهيمن النخب الاقتصادية والسياسية على الاختيار العام على المستوى المحلى ومستوى الولايات والمستوى القومى. وهى تعمل فى الغالب دون قيد من الأغلبية، مع وجود حملات دورية تستنفد الوقت تنظمها المنظمات الشعبية لتصحيح الأمور التى تخرج عن السيطرة إلى حدٍ كبير. و سوف يصوِّت الأشخاص فى الاقمشاركة تصويتًا مباشرًا على قضايا الاستهلاك الجماعى. ولكن هذا لن يتطلب القدر الكبير من الوقت، ولا يعنى حضور اجتماعات لا آخر لها. وسوف تنشر شهادة الخبراء والآراء المختلفة من خلال الوسائل الديمقراطية. وسوف يجرى تمكين الناس من خلال المشاركة، وسوف تكون للاجتماعات نتائج ملموسة تجعل الناس يرغبون فى المشاركة. وإذا اتضح أن معظم الأشخاص لم يحمِّلوا أنفسهم مشقة الحضور (كما هى العادة الآن فى اجتماعات النقابات)، فحينئذ نستنتج وجود خطأ ما فى المؤسسات. ومع ذلك، سيكون الناس أحرارًا فى أن يولوا الكثير أو القليل من الاهتمام كما يشاءون.

ونحن نعتقد بالفعل أن مقدار الوقت والجهد المخصص لاتخاذ قرارات الاستهلاك فى نموذجنا سيكون أقل مما تخصصه اقتصادات السوق. وقد تنظم اتحادات المستهلكين

المعارض كى يزورها الأشخاص قبل التقدم بطلبات للحصول على السلع التى ستسلم مباشرة إلى منافذ الأحياء. ولن تسلم وحدات البحث والتنمية الملحقة باتحادات المستهلكين معلومات أفضل عن خيارات الاستهلاك وحسب، بل وسيلة حقيقية لترجمة رغبات المستهلكين إلى استحداث منتجات. وبينما قد يتضح أن احتمال التقدم بمقترحات الاستهلاك وتنقيحها داخل مجالس الأحياء يتطلب وقت اجتماع كبير، فقد حاولنا أن نوضح بالتفصيل كيف أن هذا لن يزيد على ما يستغرقه الناس حاليًا من وقت فى إعداد ما يستحق عليهم من ضرائب أو دفع فواتيرهم، وذلك بمساعدة أجهزة الكمبيوتر وحزم البرامج البسيطة بعض الشىء. وفى أى الأحوال لن يُضطر أحد لحضور الاجتماعات أو مناقشة آراء جيرانه فيما يتعلق بطلبات الاستهلاك إن هو اختار عدم الحضور. كما يمكن للأفراد الاختيار بين الاستفادة من الفرص الكبيرة لتحقيق تفاعل اجتماعى كفء قبل تسجيل أفضليات الاستهلاك أو تجاهل تلك الفرص. وسوف يعامَل الوقت اللازم لاتخاذ قرارات الاستهلاك على أنه وقت ضرورى لاتخاذ قرارات الإنتاج؛ أى باعتباره جزءًا من التزامات الفرد فى الاقمشاركة وليس جزءًا من وقت راحته؛ وربما كان أكثر شىء لا يمكن إدراكه – رغم أهميته الشديدة – هو أن نشاط الحياة الأساسى لن يكون هو "تسوق حتى تسقط" بما ينطوى عليه ذلك من البحث عن المحال التجارية، ومقارنة الأصناف المتنافسة التى بينها فروق طفيفة، والعراك فى زحمة المواصلات، والشراء لأسباب ليس لها علاقة كبيرة – أو لا علاقة لها بالمرة – بالحاجة والرغبة الحقيقية التى تتكون لدى الفرد بحرية. وقد يكون ذلك منطقيًا فى المجتمع الرأسمالى الذى يحد من خيارات تلبية الحاجات ويدمج بصورة كبيرة الاتصال الاجتماعى وأنماط تحقيق الهيبة والمكانة فى الاستهلاك الذى تحدثه السوق. ولكنه لن يكون منطقيًا فى أى مجتمع منظم تنظيمًا معقولاً. وينبغى أن يكون فى الحد من مركزية الأنشطة المتشظية المتصلة بالاستهلاك فى حياة الناس تعويض عن أى وقت إضافى لازم لاتخاذ قرارات الاستهلاك، حتى ولو تجاهلنا غير ذلك من فوائد.

لكن ما مقدار الوقت الذى يتطلبه التخطيط المشاركى؟ على عكس افتراضات المنتقدين، نحن لا نقترح نموذجًا للتخطيط الديمقراطى الذى يلتقى فيه الناس أو ممثلوهم المنتخبون وجهًا لوجه للمناقشة والتفاوض بلا حدود بشأن كيفية تنسيق كل أنشطتهم. بل إن ما اقترحناه هو إجراء يقدم فيه الأفراد والمجالس مقترحات تتعلق بأنشطتهم، ويحصلون على معلومات جديدة تتضمن الأسعار الإرشادية، ويقدمون مقترحات منقحة إلى أن يصلوا إلى نقطة الاتفاق. كما أننا لم نقترح اجتماعات الناخبين لتحديد الخيارات الممْكِنة التى يصوتون عليها. بل كان اقتراحنا هو أنه بعد أن يكون عدد من مرات الإعادة قد حدد

الخطوط العريضة للخطة الشاملة، يحدد أعضاء مجالس تيسير الإعادة (آليًا) بضع خطط ممكنة فى إطار تلك الخطوط العريضة لكى يصوت عليها الناخبون دون أن يضطروا للاجتماع ومناقشة تلك الخطط بحال من الأحوال. وأخيرًا، فإننا لم نقترح اجتماعات مباشرة تدافع فيها الجماعات المختلفة عن حججها الخاصة بمقترحات الاستهلاك والإنتاج التى لا تتفق مع المعايير الكمية المعتادة. بل اقترحتا أن تقدم المجالس معلومات كيفية كجزء من مقترحاتها لكى يمكن للاتحادات الأعلى أن تمنح الاستثناءات التى تختار منحها.

غير أنه بينما لا نظن أن انتقاد "الاجتماعات الأكثر من اللازم" له ما يبرره، فإننا نريد ألا نكون مضلّلين. فاتخاذ القرار الديمقراطى القائم على المعلومات يختلف عن اتخاذ القرار الاستبدادى. كما أن التنسيق الواعى العادل لتقسيم العمل الاجتماعى يختلف عن القانون الموضوعى الخاص بالعرض والطلب. ومن الواضح أننا نظن أن التنسيق الواعى لتقسيم العمل الاجتماعى مفضل إلى حد كبير عن قانون العرض والطلب فى أى حال. ولكن هذا لا يعنى أننا لا ندرك أن هذا يقتضى - على وجه التحديد تقريبًا - زيادة الاتصال الاجتماعى المهم.

الفصل التاسع عشر

الأفـراد / المجتمع

هل يميز الاقمشاركة الأفراد عن المجتمع أو العكس ؟

لماذا يوافق العمال على أن يكونوا عبيدًا فى بنية استبدادية فى المقام الأول؟ لم لا يكون للمجتمعات المحلية الرأى الغالب فى إدارة المؤسسات التى تؤثر على حياتها؟

ناعوم تشومسكى

تعد العلاقة المعقدة بين الفرد والجماعة جزءًا من تعقيد وضع تصور للمجتمع الجيد أو أية مؤسسة اجتماعية جيدة. فمن ناحية، الأشخاص كائنات اجتماعية. ذلك أننا نعتمد على الآخرين. كما أننا نؤثر على الآخرين ونتأثر بهم. ولابد أن تكون حاجتنا متوافقة مع حاجات الآخرين بما يجعل التفاعل مفيدًا. ومن ناحية أخرى، لكل منا إرادته وأفضلياته، ونحن نريد مساحة نتحرك فيها ونختار كأفراد، بل وأن نصطدم ببعضنا ويختلف الواحد منا مع الآخر.

يمكن أن نتخيل اقتصادات تجنح إلى أحد جانبى هذه القسمة. فقد يمنح الاقتصاد مزايا للأفراد، وبذلك يفقد أثر التبادلية والجماعية. وقد يسفر عن فاعلين معزولين عن بعضهم وغالبًا ما يكونون على خلافات مع بعضهم البعض. وقد يجعلنا لا نستفيد من الجماعية الممكنة ولكنها مهجورة. أو قد يمنح الاقتصاد مزايا للجماعية، و ينكر بذلك الحرية الفردية. وقد يخضع كل فرد لملامح مهيمنة تنفى الأولويات الفردية. فهل يعانى الاقمشاركة من أى من هاتين العلتين؟

هل يمنح الامتيازات للأفراد؟

رأى البعض أن الاقمشاركة يركز تركيزًا زائداً على المشاركة الشعبية فى القرارات الصغيرة والمحلية على حساب القضايا الكبرى. وهم يقولون إنه يميز المشاركة الفردية

ويقلل من قيمة الحاجة إلى دائرة جماعية أكبر. كما يقولون إنه بما أن ممارسة الديمقراطية ليست بلا ثمن، فيجب علينا الاقتصاد فى استخدامها، بينما يبالغ الاقمشاركة فى الديمقراطية محليًا على حساب عدم الاهتمام بالقضايا الكبرى.

هؤلاء المنتقدون محقون فى أن علينا رفض النموذج الذى يحول طاقات الناس المشاركية من القضايا الأقل أهمية إلى تلك الأكثر تفاهة. بل إنه من السهل رؤية كيف أن عرض الاقمشاركة الذى يركز على المجالس المحلية ويقدم توصيفات ملخصة قد يؤدى بالبعض إلى استنتاج أن الاقمشاركة يعطى أهمية قليلة جدًا للاستثمار طويل المدى. ولكن الحقيقة الغائبة هى أن إجراءات الاقمشاركة الخاصة بالتخطيط لا تناسب المشاركات المحلية فحسب، بل تناسب كذلك المشاركات طويلة الأجل وواسعة النطاق. وهذه الخيارات هى:

(١) أن نعهد باتخاذ القرارات طويلة المدى لتقلبات السوق.
(٢) أن نعهد باتخاذ القرارات طويلة المدى للنخبة السياسية والفنية.
(٣) أن نسمح لمجالس واتحادات العمال والمستهلكين باقتراح مكوِّنات المشاركات الاقتصادية طويلة المدى وتنقيحها وتعديلها.

نحن نؤيد الخيار الثالث بطبيعة الحال، بفرض إعطائنا الأولوية للإدارة الذاتية. ولا جدال فى أن أنظمة السوق الخاصة بحرية النشاط الاقتصادى أقل ما تكون من حيث كونها مناسبة لقرارات التنمية طويلة المدى. وحتى النموذج السوفيتى للتخطيط المركزى الذى كانت به عيوب رهيبة كانت به مزايا مهمة مقارنة باقتصادات السوق فى هذا الصدد. بل إن كل حالة تاريخية من حالات التنمية الناجحة الخاصة بإحدى الدول التى دخلت الحلبة العالمية متأخرة مثال لكفاءة التخطيط وليس لتنافس حرية النشاط الاقتصادى. وحتى فى الاقتصادات التى تسيطر عليها السوق، تبين النظرة السطحية أن نسبة ضخمة من الإنتاج طويل المدى تجرى فى ظل سلطة الدولة - بما فى ذلك استحداث التكنولوجيا الفائقة فى الولايات المتحده - أو سلطة المؤسسات الخاصة التى تعمل بصورة أو بأخرى بأسلوب الدولة، أى باستخدام التخطيط.

إذا رفضنا تقلبات السوق الخاصة بغية اتخاذ القرارات طويلة المدى، فمن الطبيعى أنه إذا لم تُختر النخبة السياسية والتكنوقراطية بطريقة ديموقراطية، فإن الأخطار تكون واضحة. ولكن حتى افتراض أننا اخترنا هؤلاء الذين وقع عليهم اختيارنا لكى نعهد إليهم بوضع تصور لخطة طويلة المدى والتفاوض عليها بطريقة ديمقراطية، فسوف تكون هناك

مساحة للمساهمات الشعبية وقدر من التشابه مع الإدارة الذاتية التى تتم فى ظل التخطيط المشاركى. وبما أننا متفقون مع من يساورهم القلق بشأن الإفراط فى منح الامتيازات للمحليين الذين يختارون بين تغيير شكل استخراج الفحم، لتحسين الصحة والسلامة تحسينًا كبيرًا، والاستعاضة عن السفر على الطريق السريع بنظام سكك حديدية عالى السرعة، وتغيير شكل الزراعة بحيث تتوافق مع المعايير الإيكولوجية التى تؤثر تأثيرًا مهمًا على حياة الناس، فنحن متفقون كذلك على ضرورة وجود أقصى قدر ممكن من المشاركة الشعبية فى هذه الأمور، تمامًا مثلما يحدث عند اتخاذ قرارات خيارات الاستهلاك اليومى.

إذن، فكما هو الحال دائما، تصل المسألة إلى ما هى أحسن طريقة لجعل الأشخاص العاديين يشاركون فى اتخاذ القرار؟ فنحن نرى ضرورة أن يكون لاتحادات عمال الفحم وعمال السكك الحديدية وعمال السيارات والعمال الزراعيين وعمال النقل وعمال الأغذية وإدارات البيئة فى الاتحاد القومى للمستهلكين دور بارز فى صياغة الخيارات طويلة المدى كتلك التى سبق ذكرها وتحليلها ومقارنتها. وفى الاقمشاركة، سوف يقوم العاملون المهرة فى مجالس تيسير الإعادة والعمال المهرة فى الوحدات الذين يعملون بشكل مباشر من أجل الاتحادات المشاركة بدور نشط فى اقتراح الخيارات طويلة المدى. ولكن النقطة الأساسية هى أنه فى الاقمشاركة يمكن للعمال والمستهلكين، وبمساعدة مؤشرات التكاليف والفوائد الاجتماعية الدقيقة، اتخاذ قرارات التخطيط طويل المدى، تمامًا مثلما يتخذون قرارات التخطيط السنوى ويديرون عملهم واستهلاكهم. فالقرارات واسعة النطاق وتلك ضيقة النطاق تُعامَل نفس المعاملة. ومن المؤكد أن الأولى لا تخضع للثانية.

هل هو مجتمع يُفرِط فى منح الامتيازات؟

مثلما يمكن للاقتصاد أن يتجاهل الكونى عند السعى لمعالجة المحلى، فقد يفعل الاقتصاد العكس كذلك؛ حيث يخضع الأفراد للمطابقة القومية الخانقة والتنظيم. فهل الاقمشاركة فيه هذا العيب؟

من الصعب علينا التسليم بصحة هذا الانتقاد. وعلى أية حال، فإن المشاركة يمنح كل فرد قدر ما يمكن تخيله من حرية، دون مساس بحرية الآخرين المشابهة. ورغم ذلك فهناك معنى يظهر فيه هذا القلق على وجه الخصوص لدى بعض المنتقدين الفوضويين؛ وفى هذا مفارقة، باعتبار أن الاقمشاركة فى الأساس رؤية اقتصادية فوضوية تلغى التراتب الثابت وتقدم الإدارة الذاتية.

ومع ذلك يرى بعض الفوضويين أن فكرة المؤسسات ككل - أو حتى فكرة المجتمع نفسه - على أنها فكرة مزعجة. ويصل غضبهم المبرَّر والصحيح من البُنى التى تُخْضِع معظم قدرة الأشخاص البشرية للامتياز النخبوى الخاص بقلة من الناس إلى حد الشعور بأن المؤسسات فى حد ذاتها قمعية. ولهذا السبب يعد الاقمشاركة شديد الاجتماعية على وجه التحديد، لأن به مؤسسات مثل المجالس ومُركَّبات العمل المتوازنة تتميز ببُناها وأدوارها المحددة. وهم يشعرون - ومعهم الحق فى ذلك - أنه إما أن يلعب الفرد طبقًا لقواعد الاقمشاركة وإلا فمصيره الاستبعاد. وهم يرون أن فى هذا قسر وقمع.

ونحن نرى أن هؤلاء المنتقدين يبالغون فى مدى ما نقدمه من امتيازات للمجتمع. ولكنهم يشعرون بالإضافة إلى ذلك أن وجود المؤسسات بأى حال من الأحوال يدل على تخلف الإمكانيات البشرية. كما يرون أن كل مواجهة وكل تفاعل ينبغى أن يتحرر من الافتراضات السابقة، وبذلك لا ينبغى أن تكون هناك معايير أو أحكام أو قواعد دائمة، وإنما مجرد توليد تلقائى للعلاقات الجديدة والحرة تمامًا على الدوام. أما نحن فنرى أن فى هذا بلوغًا بتشظى البشرية إلى نهايته المدمرة وسعيًا لجعلنا نصدق أن النتيجة المناوئة للمجتمع صحيحة فى واقع الأمر.

إن البشر اجتماعيون. ونحن نتفاعل ونربط اختياراتنا ببعضها لكى ننجز الوظائف ونلبى الحاجات ونوسع الإمكانيات. كما نعزز كل ما يمكن لأى منا الإسهام به عن طريق ربط ما نقوم به جميعًا ببعضه. صحيح أن وجود توقعات دائمة بشأن أنشطة بعضنا فى صورة مؤسسات اجتماعية دائمة يمكن أن يكشف البشرية التى لم تتحرر بعد - كما فى خضوعنا للأسواق أو الملِكية الخاصة أو غيرها من البُنى القمعية - ولكن يمكن كذلك أن تكشف المؤسسات الاجتماعية الدائمة عن بشرية تربط جوانبها الفردية والاجتماعية ربطًا محكمًا لمصلحة كل من الفرد والمجتمع. وليس الحل بالنسبة للمؤسسات السيئة هو ألا تكون هناك مؤسسات، بل أن تكون هناك مؤسسات جيدة.

إذا كانت فى الاقمشاركة مؤسسات تحسِّن النشاط الاجتماعى وتجعل الوظائف اللازمة تؤدى، وتعزز القيم المفضلة، وتزيد الإمكانيات البشرية، فهو أمر طيب. أما إذا كان الاقمشاركة يضيِّق خياراتنا، فهو ليس كذلك. ولكن لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار وجود مؤسسات مهما كانت دليلاً على الإخفاق. بل هو مجرد دليل على وجود البشر.

إن الاقمشاركة يزيد من إمكانيات البشرية ولا يقيدها. وهو يستبعد اختيار أن يكون الفرد عبدًا أجيرًا، وأن يكون لديه مُرَكَّب عمل غير متوازن، وتأثير غير متناسب على اتخاذ القرارات. ولكن الاقمشاركة يخلق بذلك سياقًا مناسبًا لزيادة قدرات كل فرد وطموحاته بأكبر قدر من الحرية والاكتمال ولا يخضع سوى لشرط تمتع الآخرين بنفس القدر من الإمكانيات.

الفصل العشرون

هل هو مشاركى ؟

هل التخطيط المشاركى جديد، أم مجرد اسم آخر لخليط من الأسواق والتخطيط المركزى؟

فى عام ١٨٠٦ كان بفول Pfuel أحد المسئولين عن خطة الحملة التى انتهت فى يينا وأويرشتات، ولكنه لم ير فى كوارث تلك الحرب أدنى برهان على احتمال خطأ نظريته. بل كان على العكس من ذلك يرى أن الانحراف عن نظريته هو السبب الوحيد للكارثة كلها. وبسخرية مبتهجة تميز بها علق بقوله: "قلت هناك إن الأمر برمته سوف يفشل!" وكان بفول واحدًا من المنظّرين الذين يعشقون نظريتهم إلى حد أن يعمى بصرهم عن رؤية موضوع النظرية؛ أى تطبيقها العملى. وقد جعله حبه للنظرية يكره كل ما هو عملى ولم يكن يستمع إليه. بل لقد كان يسره الفشل، لأن الفشل الناتج عن الانحرافات أثناء التطبيق عن النظرية هو وحده الذى يثبت له دقة نظريته.

ليو تولستوى

يقول بعض المنتقدين إن التخطيط المشاركى نظام للتبادل باستخدام الأسعار والموازنة بين العرض والطلب. أفلا يجعله هذا سوقًا إلى حد كبير، ويكون بالتالى عرضةً لكثير من العلل التى تصيب الأسواق؟ ويسأل منتقدون آخرون: أليس عمال التيسير فى الاقمشاركة مجرد مخططين مركزيين؟ ألا يؤثرون تأثيرًا غير متناسب على النتائج، وألا يوجهون النتائج إلى ما فيه مصلحتهم، ويصبحون بالتالى طبقة منسقين حاكمة؟

تنسجم الآراء التى وراء هذه الشكاوى إلى حد كبير جدًا مع قيمنا وأهدافنا. ولذلك سوف يكون الأمر مزعجًا إلى حد بعيد إذا كانت المزاعم نفسها دقيقة.

هل هو تخصيص السوق باسم آخر؟

من المؤكد صحة أن للتخطيط المشاركى مؤشرات عددية نسميها أسعارًا إرشادية وأن الناس والمؤسسات فى الاقمشاركة يرجعون إلى هذه الأسعار الإرشادية لاتخاذ قراراتهم. ومن المؤكد كذلك صحة أن مزج القرارات التى يتخذها الناس فى التخطيط المشاركى والتوفيق بينها يحدث بينها توافق عن طريق الربط بين العرض والطلب.

يستنتج البعض من هذه الحقائق ضرورة أن يكون التخطيط المشاركى لهذا السبب نظام سوق مستتر. ويتضح أن هذه فى الغالب مسألة خلط فى المصطلحات وليس الجوهر.

إذا كان هناك من يعنى بنظام السوق نظامًا فيه أسعار وفيه العرض والطلب يتوافقان من خلال التخصيص، حينئذ يصبح التخطيط المشاركى نظام سوق. ولكن بهذا التعريف سوف تصلح كل أنظمة التخصيص التى تتسم ببعض الأهمية لأن تكون أنظمة سوق (حتى ولو كانت تتضمن تخطيطًا مركزيًا). وبدلاً من أن تكون الأسواق نوعًا محددًا من آلية التخصيص له سماته الخاصة به، سوف تصبح كلمة سوق مرادفًا للتخصيص نفسه، وسوف نحتاج إلى كلمة جديدة لما يسميه الاقتصاديون نظام السوق.

وحين يستعمل المعلقون مصطلح أسواق بهذه الطريقة الشاملة؛ فإن هذا يجعل الناس يظنون أن ما لدينا فى الولايات المتحدة وإيطاليا والهند وأستراليا والبرازيل أمر حتمى إلى حد كبير. وعلى أية حال، فإن أى اقتصاد سوف يقيِّم الأصناف ويحاول تجنب التكدس أو النقص بموازنته بين العرض والطلب بما يتفق مع تقييماته. ولذلك فلابد لأى اقتصاد من استخدام "الأسواق" إن نحن عرَّفناها بهذا التعريف. والخطوة التالية بالطبع هى السعى لإيجاد أسواق، ومن ثم لا تكون هناك حاجة إلى التغيير. إنها خفة يد إلى حد كبير جدًا،حيث تخلق السلبية رغم المشاكل الاقتصادية المعاصرة.

لنفترض أنك تنظر إلى الاتحاد السوفيتى فى وقت ما قد خلا. كنت سترى نفس الشىء الذى يجعل هؤلاء المنتقدين يعرِّفون الاقمشاركة بأنه نوع من أنواع نظام السوق. فقد كان للأصناف الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى السابق سعر. وكان العرض والطلب يقتربان من بعضهما من خلال عملية كانت تهتم فى الغالب بردود أفعال الناس تجاه الأسعار. فهل كان الاقتصاد السوفيتى نظام سوق؟ ربما يكون كذلك بالطبع إن نحن استخدمنا تعريفًا مضللاً إلى حد كبير.

يتضمن أى نظام اقتصادى، خلاف المقايضة الشخصية، آلية من نوع ما يقارن بها الناس بين الخيارات (نوع من الأسعار، قد تصاحبها كذلك، كما هو الحال فى الاقمشاركة،

معلومات كيفية). وما لم يكن الاقتصاد مبدِّدًا بشكل مخيف، فإن أى نظام كهذا سوف يجعل العرض والطلب متقاربين من بعضهما، كما حدث فى الاقتصاد السوفيتى السابق. لكن أحدًا لن يخلط بين الاقتصاد السوفيتى السابق واقتصاد السوق. لماذا؟

بالطبع لأن الإطار المؤسسى السوفيتى ومكوناته، وخاصة ما حددته تلك المؤسسات من أدوار تخصيص يقوم بها كل فاعل، كان مختلفًا كل الاختلاف عن ذلك الإطار الذى يعززه ما نسميه تبادل السوق. و كانت الأسعار فى الاتحاد السوفيتى يحددها فى النهاية المخططون المركزيون (الذين كانوا مع ذلك يرجعون إلى ردود أفعال الناس تجاه تلك الأسعار). ولم يكن على العمال سوى الاستجابة - من خلال مديريهم - وعيونهم على تنفيذ التوجيهات ونقل المعلومات بشأن الموارد المتاحة، وكذلك طاعة التوجيهات. ولم يكن على المخططين سوى حساب الأسعار وتحديدها وإصدار أوامر البدء. وكان على المديرين أن يديروا وأن يطيعوا كذلك. وكان على المستهلكين أن يذهبوا إلى المحل التجارى ويأخذوا ما يريدون، حيث يدفعون السعر المحدد ويظلون فى حدود الميزانية؛ وهو ما يبدو شبيهًا إلى حد كبير بما يحدث فى أى سوبر ماركت. إلا أنه لم تكن هناك منافسة بين المشترين والبائعين تؤدى إلى الأسعار التنافسية التى كانت تحدد بدورها الخطوط العامة للمنافسة.

النقطة المهمة هى أنه صحيح أن الاقمشاركة يتميز ضمن ما يتميز به من ملامح بشكل من أشكال وضع الميزانية، وربط العرض بالطلب، كما يفعل أى اقتصاد مُركَّب. ومع هذا فإن الاقمشاركة لا يدخل السوق فى ذلك، حيث إنه بالإضافة إلى عوامل أخرى:

- ليس فى التخطيط المشاركى مشترون وبائعون يزيد كل طرف منهم مزاياه على مزايا الطرف الآخر إلى أقصى حد ممكن.
- ليس فيه أسعار تحدَّد بطريقة تنافسية.
- ليس فيه زيادة للربح أو الفائض إلى أقصى حد ممكن.
- ليس فيه مكافأة حسب السلطة أو المُنْتَج.

ويتميز الاقمشاركة بملامح مخالفة كل المخالفة لهذه الملامح، كما أشرنا مرارًا فى مواضع شتى من هذا الكتاب. ففيه على سبيل المثال تقديرات أفضل بكثير للتكاليف والفوائد الاجتماعية، وحوافز ومكافآت شديدة الاختلاف، وتوزيع مختلف للسيطرة على النتائج، وشخصية مختلفة، وآثار مختلفة، كما أوضحنا فى فصول سابقة.

قد لا يلين المنتقد بهذه السرعة. فهو يوافق على أنه إذا كان التخطيط الاقمشاركة سيظل متمسكًا بما هو مقصود فسوف يختلف عن الأسواق. ولكن ألن يتدخل سلوك السوق

فى الأمر؟ ألن يسعى الناس إلى إجراء تغييرات فى السوق من أجل مزايا شخصية - السوق السوداء - إلى أن تقضى الأسواق على عملية التخطيط المشاركى؟ ألن يتعرض الاقمشاركة لخطر ظهور تخصيص السوق من جديد؟

يمضى منطق الشكوى هكذا. لنقل إن بلدًا ما فيه اقمشاركة. سوف يجد الخياط الذى على قدر كبير من المهارة أن الناس تُقدِّر عمله وأنه بإمكانه مطالبتهم بأجر على الخدمات. يفعل الخياط ذلك وسرعان ما يحقق ربحًا ويتمكن من استخدام خياطين آخرين للقيام بعمله على نطاق واسع، مستفيدًا من معرفته المميزة. وبعد فترة من الزمن ينشئ الخياط الموهوب صناعة. وتتوسع إمبراطوريته اتساعًا كبيرًا بسبب أرباحه. وتعود الأسواق والرأسمالية.

يسمى هذا من الناحية الفنية سوقًا سوداء. ويمكن للمرء أن يتخيل الكثير من الأساليب المختلفة التى تؤدى إلى التلاعب فى الاقتصاديات المشاركية المختلفة. ونجد ما يلى على طرفى النقيض:

- قد يقرر مجتمع من المجتمعات أن هذه المشكلة من التفاهة بما يجعله يتجاهلها من الناحية المؤسسية، تاركًا العمليات العادية تجعل منها مصدر تافه للإزعاج، دون أن يتخذ أية خطوات خاصة.

- قد يتبع مجتمع آخر أسلوبًا مضادًا تمامًا لذلك، وبالإضافة إلى السماح بمبادلة السلع بين الفاعلين - مثل مقايضتى قميصًا بزوج من القفازات خاص بك - يجرِّم تحويل السلع خارج التعاملات المخططة، وهو ما يشمل معاقبة المخالفين.

لكى نقرر أى من هذين الموقفين نؤيد، أو أن هناك شيئًا ما بينهما، قد يأخذ المرء بضعة أمور فى اعتباره.

(١) الجزء الثانى من المشكلة - وهو استئجار العبيد الأجراء بمكاسب من التجارة فى السوق السوداء - ليس خيارًا فى الاقمشاركة. وعند الحد الأدنى المطلق، سوف يخصص الاقتصاد الموارد لوحدة إنتاج مجمعة بهذه الطريقة؛ ناهيك عن لماذا يعمل أى إنسان فى هذا المكان؟

لاختبار الادعاء السابق، دعونا نجعل المشكلة أكثر واقعية. تتبنى إحدى الدول الاقمشاركة وأخرى لا تتبناه. يدخل رجل ثرى الاقمشاركة فى الدولة التى لا تتبناه وينشر إعلانًا يطلب فيه عبيدًا أجراء للعمل فى المصنع الذى يريد إنشاءه فى الدولة الاقمشاركية.

يعرض الرجل معدل أجور مرتفع، مستفيدًا بأصوله خارجها. هذا لا يمكن أن يحدث بالطبع. ولكن لم لا؟

من ناحية، إنك إذا كنت تؤمن بالاقمشاركة، فسوف تظن أن معظم الناس ينظرون إلى هذا الشخص وكأنه شيطان، ولن تكون لديهم الرغبة فى العمل معه. ومن ناحية أخرى، ماذا يحدث لو أن بعض الأشخاص أرادوا لسبب ما التخلى عن مُرَكَّبات العمل المتوازنة والمكافأة حسب الجهد والتضحية والتأثير المتناسب على القرارات وديمقراطية المجالس وغير ذلك، من أجل أجور أفضل يعرضها صاحب العمل هذا؟ هذا كذلك لا يمكن حدوثه، ليس لأن المجتمع لا يسمح به فحسب، بل لأن عملية التخطيط لن تمد شركة الوافد الجديد بالمُدْخَلات، ولن تقبل منتجاته. (بل حتى قبل هناك مسألة ما إذا كان بمقدور صاحب العمل القادم من الخارج هذا تحقيق أرباح كبيرة بينما يدفع أجورًا تكفى لاجتذاب الناس من شركاتهم الاقمشاركية.)

(٢) ولكن ماذا عن الجزء الأول من المشكلة، وهو استفادة الأفراد عن طريق بيع مواهبهم؟ لنفترض على سبيل المثال أن لدى تلك التحف الزخرفية التى أصنعها فى وقت فراغى من الحيوانات التى تقتل على الطريق أو الأشياء التى أعثر عليها فى القمامة. (لا يمكن أن تكون مصنوعة من مُدْخَلات أُضطر للحصول عليها من الاقتصاد، لأن الاقتصاد لن يوفر تلك المُدْخَلات من أجل السعى لتحقيق الربح.) أو لكى نجعل الأمر أكثر واقعيةً، فأنا لاعب تنس أو رسام جيد إلى حد كبير وأبيع الدروس سرًا. فلم لا يفسد ما أقوم به النظام؟

صحيح أن هذا ممكن نظريًا فى الاقمشاركة، ولكن من المهم كذلك إدراك أنه من الصعب ممارسته. فمن ناحية لا يمكنك تحويل الدخل - النقود الفعلية - لأنه (أ) ليست هناك نقود لتحويلها و(ب) حتى إذا كانت هناك نقود، فلا يمكن لتاجر السوق السوداء دخول عملية التخطيط كى يحتكرها دون أن تكشف - لضخامتها - أنه يغش النظام. ولذلك لابد أن يُدفع لتاجر السوق السوداء بالسلع، تمامًا كما لو أنه بادل سترته بحذاء جاره، ولكن فى هذه الحالة سوف يبادل بخدمة من الخدمات، كدروس التنس. أقل ما يقال إن هذا غير لائق إلى حد كبير، وهو يغطى على المشكلة دون حتى أن يأخذ فى الاعتبار العبء الاجتماعى. ولكن إذا نجح تاجر السوق السوداء فى جعل الناس يدفعون أجر الدروس، كيف له أن يفسر ما لديه من وفرة ناتجة عن ذلك؟ سوف يكون النبذ الاجتماعى الذى قد يصاحب أى استهلاك يتسم بالتباهى الذى كشف عن الغش (وأى مصدر آخر

يمكن أن يكون هناك لكى يحدث الاستهلاك المفرط إفراطًا جنونيًا؟) ثمنًا باهظًا جدًا يُدفع مقابل الدخل الذى يتعدى بكثير الوجود المريح جدًا والثرى اجتماعيًا الذى عادة ما يوفره الاقمشاركة. ولا يقتصر الأمر على الخسارة الاجتماعية والأخلاقية التى يسببها هذا النوع من السلوك فى الاقمشاركة، ذلك أن جزءًا كبيرًا من الاستهلاك جماعى، وسوف يضيع هذا كذلك.

إذن فحتى فى غياب العقوبات القانونية تكون هناك صعوبة كبيرة فى القضاء على سلوك السوق السوداء، وتكديس الكثير عن طريقها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك خسارة كبيرة فى تعريف الشخص بأنه جاحد اجتماعيًا (وهو ما يستحيل تحاشيه تقريبًا إن كنت تحقق استفادة ضخمة).

عند العودة إلى الاختيار الاجتماعى الأصلى، ونحن مصدقين لكل ما سبق، قد نحسب أن الأمر لا يستحق الوقت الذى يضيعه المجتمع فى الانشغال بهذه المشكلة، لأنه من الأيسر أن تدير خدك الأيسر. فلا بأس أن ينجح بعض الأشخاص فى الحصول على أرباح إضافية قليلة. أو قد نقرر بدلاً من ذلك أن الأخطار (كأخطار السرقة الصريحة التى يجرِّمها القانون) عظيمة بالرغم من وجود عقبات اجتماعية للحيلولة دون حدوث هذا السلوك، مما يفرض على المجتمع أن ضبط الأمن والنظام. أو قد ننتقل من وجهة النظر الأخيرة إلى التى قبلها مع تطور النظام وشيوع القيم الاقمشاركية. وعلى أية حال، فلا يكمن هناك منحدر زلق يعيدنا إلى الأسواق.

مع ذلك قد يتساءل المنتقد المُصِّر على رأيه قائلاً: هل يصح ألا يكون لشخص ما خيار فى الحصول على أعلى قدر ممكن من الدخل عن طريق مبادلة مواهبه، لأن المجتمع يمنع ذلك ؟

فى هذا عودة إلى نقاط تناولناها بالفعل. ولكن بطبيعة الحال إذا كنا نظن أن الأشخاص ينبغى مكافأتهم حسبما يمكنهم الحصول عليه بواسطة قدرتهم التفاوضية – التى تعززها الأسواق – أو حسب إسهامهم فى المُنْتَج – وهو ما يفترض أن تحققه الأسواق – فحينئذ لن تكون لدينا الرغبة فى الاقمشاركة أساسًا لأنه يُكَافَأ حسب الجهد والتضحية. أما إذا كان يؤيد المكافأة حسب الجهد والتضحية، فحينئذ لمَ يكون وجود القيود المجتمعية عيبًا؟ فلا وجود لما يسمى "كل شىء جائز" فى أى مجتمع من المجتمعات. ولا يمكن أن يجوز كل شىء بالنسبة لك ولى حين أريد أن أفعل "س" الذى يحول دون قيامك أنت بـ "ص"، وأنت تريد أن تفعل "ص" الذى يحول دون قيامى بـ "س". ذلك أنه لا يمكننا معًا

بلوغ أفضلياتنا وتحقيقها. فما إن يتعارض الأمر الخاص بى مع ذلك الخاص بك حتى لا يكون بالإمكان القول بأن "كل شىء جائز".

المسألة الأكثر أهمية هى أنه حين تكون هناك مؤسسات فى مجتمع ما - وليس هناك مجتمع بلا مؤسسات - فحينئذ تكون هناك قيود بمقتضى الأدوار التى تتضمنها المؤسسات وتلك التى لا تتضمنها، حتى قبل بحث القوانين وفرضها.

على سبيل المثال نحن فى الولايات المتحدة لا نسمح بامتلاك الرقيق. فهو غير مسموح به. ولا يهم أن آتى إليك بمليون دولار وأقول لك وقع هنا وكن عبدى؛ إنه غير جائز من الناحية القانونية. إلا أن هذه فى الواقع ليست. فالقانون فيه نظر نسبيًا لأنه باستثناء الفراغات التى يمكن أن يعمل فيها المرء دون أن يراه أحد، ليس هناك من يرغب فى أن يكون عبدًا وليس هناك من يريد أن يستعبد أحدًا. فالوصمة الاجتماعية على الجانبين كبيرة جدًا مقارنة بالمكاسب، بحيث لا يمكن بحال القيام بها حتى الفاسدين. أما الآن فوجود العبيد الأجراء شىء آخر؛ فهذا مقبول، وبالتالى يسعون إليه بقوة ونشاط، ذلك أنه فى الواقع أمر مسلَّم به فى الرأسمالية. ولكن على العكس من ذلك، ليس وجود العبيد الأجراء أحد الخيارات فى الاقمشاركة. فلا يمكن أن تكون جزءًا من الاقمشاركة باعتبارك عبدًا أجيرًا، أو وأنت تستأجر عبدًا أجيرًا. إنك لن تحصل على المُدْخَلات ولن توزع منتجاتك. وستكون محاولة عمل ذلك فى الخفاء كمن يحاول امتلاك عبد فى الخفاء فى ظل فى الرأسمالية؛ فهو غير مقبول ومن غير المحتمل أن ينجح بأى قدر كبير.

لا يقضى الاقمشاركة قضاء تامًا على كل انتهاك لأخلاقياته قد يفكر فيه البعض؛ سواء بالتحديد أو بالحوافز أو بإثارة الوعى. ولذلك فإن هذا السؤال شكل مناسب لسؤال أكبر منه، وهو هل يجعل الاقمشاركة معظم انتهاكات قيمه تتنافى مع الإنتاج لكى لا تستحق أن يسعى وراءها أحد - حتى ولو كان سيفلت من العقاب - وهل سينجح فى مقاضاة الانتهاكات حين تحدث نجاح أى نموذج آخر فى مقاضاته الانتهاكات؟

يزعم الاقمشاركة أن الإجابة نعم فى الحالتين؛ والواقع أن أفضل فى الحالتين من أية أنساق أخرى. وإذا كان السؤال التالى هو كذلك ماذا عن جريمتى القتل والسرقة وغيرهما من الجرائم، أو ماذا عن السوق السوداء، إن أنت قررت مقاضاة الفاعلين بهذا الخصوص؟ هل يتطلب هذا وجود شرطة؟ وإذا كان الأمر كذلك، أليس فى ذلك عودة إلى القهر والتراتب القديمين؟ الإجابة نعم، فالمجتمع الذى فيه اقمشاركة يشبه أى مجتمع آخر فى ضرورة التعامل مع الإساءة إلى الأفراد وإلى المجتمع، وصحيح أن هذا يستتبع - بل

ويحدد فى الواقع - "وظيفة الشرطة". ولكن لا، فهذا لا يعنى ضمنًا القهر والتراتب السياسيين القديمين أكثر من كون حقيقة أن اقتصادات المشاركة بها "وظيفة إنتاج وتخصيص" تعنى ضمنًا تقسيم العمل القديم القائم على الشركات والطبقات. غير أن مناقشة كيفية تحقيق الوظائف الشرطية أو القضائية أو التشريعية أو غيرها من الوظائف السياسية مسألة خاصة بعرض للرؤية السياسية خارج مجال هذا الكتاب، وإن كان من الممكن السعى لتحقيقها بنفس الأسلوب؛ أى بالتوصل إلى قرارات بشأن الوظائف اللازمة، والقيم الجديدة بالاحترام، وأخيرًا المؤسسات المرغوبة.

هل هو التخطيط المركزى باسم آخر؟

يتبع منتقد التخطيط المشاركى الآن أسلوبًا معاكسًا. أليس الميسِّرون مجرد مخططين مركزيين؟ أليس هذا نظامًا غير جديد فى الواقع، بل نفس النظام الاستبدادى القديم، على الأقل عند التطبيق؟

فلنتذكر أن عملية التخطيط، وبالتالى دور "مجالس التيسير" أشبه بذلك بشكل أو بآخر. فكل فاعل (الذى هو أحيانًا فرد وأحيانًا مكان عمل وأحيانًا مجلس استهلاك) يقدم اقتراحًا بما يرغب فى استهلاكه أو إنتاجه؛ أى بنشاطه الاقتصادى. وبالطبع لا تتناسق المقترحات على الفور لتصبح خطة قابلة للتنفيذ. فالنسبة لمعظم السلع يزيد ما يسعى الناس للحصول عليه من أجل الاستهلاك على المقترح كعرض، حتى حين يحاولون تقديم مقترحات معقولة بناء على التقدير المستقبلى لمتوسط الدخل المحتمل فى الفترة المقبلة ومعرفة نتائج الفترة السابقة الفعلية. ويتم الاتصال بين العرض والطلب والعكس عن طريق عملية لا مركزية خاصة بتنقيح المقترحات فى ضوء البيانات المتوفرة قبل دورات المقترحات وكذلك البيانات الفنية بشأن القدرات والعوامل الأخرى التى أوضحناها.

مجالس التيسير فى هذه العملية مجرد أماكن عمل مثلها مثل أية أماكن عمل أخرى فى الاقتصاد. وهى تشمل العديد من المهام المجمَعة فى مُرَكَّبات عمل متوازنة. فإذا كان تقدير مُرَكَّب العمل المتوسط الخاص بمجلس التيسير أفضل من المتوسط الخاص بالمجتمع، يكون على الأشخاص العاملين فى مجلس التيسير بذل الجهد فى دراسة الخيارات دون المتوسطة الخارجية كذلك. أما إذا كان مُرَكَّب مجلس التيسير أسوأ من المُرَكَّب الخاص بالمجتمع، فإن على عمال مجلس التيسير بذل الجهد فى دراسة المهام المتوسطة الأفضل خارج المجلس كذلك.

وفيما يتصل بالأمور التى يقوم به مجلس التيسير، هناك أنواع شتى ذات أغراض مختلفة، ولكنها فى المقام الأول إما تجميع المقترحات والمعلومات أو إعداد البيانات كى يصل إليها الآخرون، وعن طريق حسابات متفق عليها اجتماعيًا تُسْتَخرج الحكمة من البيانات، ثم تُعاد إلى العملية المعلومات الناتجة عن ذلك، أو تُيسَر تلبية أفضليات الأشخاص، كأن يكون ذلك عن طريق مساعدتهم فى الحصول على أماكن جديدة للإقامة أو العمل. وهذا كل ما يفعله مجلس التيسير. فالميسِّرون لا يتخذون قرارات غير تلك الخاصة بظروفهم هم. وما يقوم به الميسِّرون يمكن لأى شخص فى أى وقت مراجعته، حيث المعلومات كافة متاحة مجانًا. بل ويفترض أن كل ما يقوم به الميسِّرون يمكن أتمتته إلى حد كبير وربما بشكل تام؛ وإن كان من المحتمل عند التطبيق ألا يتسم هذا بالكفاءة الواجبة.

يسمع المنتقد ذلك كله فلا يزحزحه عن موقفه. ومن المؤكد أنكم ستبدءون فى التلميح إلى طبقة المنسقين، لمجرد وجود أشخاص يعملون فى مؤسسة دورها هو تحديد من الذين يتأثرون بقرار ما وإلى أى حد يتأثرون به. أليس كذلك؟

لكى نرد على ذلك لابد أن نمعن النظر فى النموذج، آخذين فى الحسبان ما يعالجه وما لا يعالجه. ولا تقتضى عملية التخطيط من أحد القيام بالدور الذى يشير إليه المنتقدون، بل وتمنعه صراحة. وتنشأ الآثار المتناسبة على النتائج الخاصة بالفاعلين المختلفين نشوءًا عضويًا نتيجة لدخولها فى مستويات عملية التخطيط المختلفة وليس من كونها من إملاء شخص ما أو مجموعة ما من مستوى أعلى.

لكن لنفترض أن هذه القرارات كان لابد أن يتخذها شخص مكلف بذلك على وجه التحديد، وهو ما ليس كذلك فى الواقع. كان ذلك لن يعنى أن هناك طبقة منسقين فى الاقتصاد بما يزيد على ما يعنيه ضمنًا وجود وظيفة إدارية فى صناعات كثيرة فى الاقمشاركة بأن هناك طبقة منسقين منفصلة فيه، أو أن هناك وظيفة هندسية، أو وظيفة جراحية، أو كون ضرورة وجود جهات تقوم بالحسابات أو أخرى تلخص المعلومات تعنى أن الناس المشاركين فى تلك الأنشطة سيكوِّنون طبقة منفصلة ومميزة. فليس وجود المهام الفنية أو الذهنية المهمة هو فى حد ذاته الذى يوجد التقسيم الطبقى، وإنما الطريقة التى توزع بها هذه المهام على الشعب.

إذا كان لكل شخص مُرَكَّب عمل متوازن، فحينئذ لن يكون لدى أحد عمل أكثر تمكينًا بما لا يتناسب مع الآخرين. بل إنه إذا لم تكن أمام المرء من سبل لاتخاذ القرارات التى تزيد من النفوذ بحيث يحسن وضعه أو وضع طبقته على حساب الآخرين، فحينئذ

يكون من المفترض استحالة إساءة الاستغلال المنتظم حتى للسلطات المؤقتة. فإذا كان لابد من وجود "قائد" لمجموعة العمل الخاصة بك ويحصل ليناردLeonard على الموافقة فى الأسبوع التالى، فهو قد يجيد هذا العمل أو لا يجيده، ويمكن أن يكون شخصًا غبيًا مدعيًا أو عبقريًا، ولكن لا يمكنه استغلال منصبه لإثراء نفسه أو طبقة ما من الفاعلين. فلا وجود لهذا الخيار لأن المكافأة والظروف تتجاوز قدرته أو قدرة أى إنسان آخر على التلاعب فى الخفاء.

لا يزال المنتقد مصرًا على رأيه. فهو يقول لنفترض أننى أعمل فى مؤسسة تقبض على زمام الاقتصاد. حينئذ قد يظل لدى مُرَكَّب عمل غير متوازن فيما يتعلق بنفوذ الاقتصاد والمجتمع المحلى الأوسع، حتى لو كان لدى مُرَكَّب عمل متوازن داخل المؤسسة. أليس كذلك؟

لا، ليس كذلك، على الأقل فى الاقمشاركة. لأنك إذا عملت فى نوع من المؤسسات التى أوضحناها للتو - كجزء من مُرَكَّب العمل - فسيكون عليك العمل لبعض الوقت فى مكان آخر لتحقيق التوازن.

لكن الأهم هو ما هى المؤسسة التى كانت فى ذهن المنتقد باعتبارها تمثل قاعدة لإساءة الاستغلال؟ وما هى الامتيازات التى تمنحها لمن يعمل فيها، بحيث يصبح هو أو من على شاكلته طبقة ذات امتيازات تدافع عنها وتزيدها؟

هذا الخوف مشروع بطبيعة الحال من الناحية النظرية، ولكننا حينئذ سنُضطر لأن ننظر كى نرى إن كانت هذه المشكلة موجودة عند التطبيق فى نوع بعينه من الاقتصاد. على سبيل المثال، إذا كان بعض الأشخاص مخطِّطين مركزيين فى اقتصاد مخطَّط مركزيًا، فسوف يكون بإمكانهم تغيير النتائج الاقتصادية وتعديلها لكى تخدم المخطِّطين كافة وكذلك كل الأشخاص ذوى الاحتكارات النسبية لسلطة اتخاذ القرار فى أماكن العمل، عن طريق زيادة الامتيازات التى يتمتع بها هؤلاء الأشخاص. وقد يحققون ذلك بتعزيز أنماط الاستثمار التى عززت مركزية المعلومات وبالتالى زادت من حجم امتيازات طبقة المنسقين، ناهيك عن الأمر مباشرة بمنح مكافآت أكبر لهؤلاء الأشخاص. فى هذه الحالة يكون الادعاء صحيحًا. فسوف يكون لدى هؤلاء الأشخاص، بحكم مناصبهم التخطيطية المركزية، الوسائل التى تحسِّن مصالحهم على حساب مصالح العاملين الآخرين. ولكن لا وجود لأى من هذا فى الاقمشاركة.

صحيح أن هناك مجالس أو مكاتب فى الاقمشاركة تنشر المعلومات، بل وتلخصها، ولكن ليس هناك من سبيل أمام أى من هذه المجالس كى تفيد نفسها (أو تقوم بأية وظائف

عالية القيمة أو ذهنية كجزء من مُرَكّب عملها المتوازن، فيما يخص هذا الأمر)، على انفراد أو بشكل جماعى، عن طريق عمل أى شىء غير ما هو فى مصلحة كل من هم سواهم كذلك؛ أى عن طريق أداء عمله كأحسن ما يمكن. فمن ناحية سيكون أى انحراف واضحًا. ولكن الأهم أنه لن يكون هناك انحراف لخدمة الذات بالطريق غير البسيطة، كالسرقة المباشرة. فالواقع أن هذا النوع من السمات على وجه التحديد هو اللافت للانتباه فيما يتعلق بالاقمشاركة.

الفكرة التى وراء هذا الادعاء غاية فى البساطة. ففى الاقمشاركة أو بالأحرى أى اقتصاد على الإطلاق، لابد للشخص كى يحسِّن نصيبه الاقتصادى من دخل أكبر أو ظروف أفضل (أو سلطة أكبر، حيث إن هذه تيسر الأخريين). ولكن فى الاقمشاركة يحصل الجميع على نصيب من الدخل بناء على ما يبذلونه من جهد وتضحية فى عملهم (أو بناء على حاجتهم إذا كانوا غير قادرين على العمل) وهو ما يعنى أنه ما من سبيل لكسب المزيد لأنفسهم أو لأية جماعة سوى عن طريق العمل بجد أكبر أو لفترة أطول، وهو ما يفيد الجميع فى واقع الأمر. وأنا أرى أنه لكى أتقدم لابد لى من زيادة المُنْتَج الإجمالى وإلا يكون على بذل المزيد من الجهد والتضحية فى إنتاج هذا المُنْتَج، وهذا أمر عادل. فلا يمكن أن أتقدم على حساب الآخرين أو عن طريق انتزاع نصيب أكبر مما هو من حقى وأتركهم هم يحصلون على أقل مما هو من حقهم.

بالمثل، فبما أننا جميعًا لدينا مُركّبات عمل متوازنة، فإن وضعى العملى لا يتحسن إلا إذا تحسَّن مُرَكَّب العمل المتوسط الخاص بالمجتمع، بحيث يستفيد وضع الجميع فى العمل. صحيح أنه يمكننى أن أختار من بين مُركّبات العمل المتوازنة المُرَكَّب الذى أفضله على ذلك الذى لا يناسبنى. وبالطبع سوف أفعل هذا وينبغى أن افعله، ولكن ليست لهذا أية آثار طبقية عريضة، وهو كما ينبغى أن يكون للجميع.

فهل يمكن أن تنشأ طبقة من المزيفين الذى يجعلون الناس يعتقدون أنهم غير قادرين على العمل، والذين يستهلكون حزمة متوسطة ولكنهم لا يتحملون عبء العمل العادى؟ من الصعب تخيل ذلك، ولكنه الأهم من كونه مستحيلاً هو أنه سيكون الحد الأدنى من الإنجاز ولن تكون لهم سلطة على أى إنسان. وبما أنه سيكون عليهم بيان كل ما يدل على العلة التى تمنعهم من العمل، فإنه مع أخذ كل الأمور فى الحسبان سوف يكسبون - إن كسبوا شيئًا - القليل مقابل قدر كبير من المخاطرة.

وعلى أى الأحوال فليس التخطيط المشاركى نظام سوق وليس نظامًا مخططًا مركزيًا، وذلك بالتحديد لأن لديه مؤسسات وأدوار محدَّدة مختلفة عن بعضها، ولأنه من الناحية النظرية - وكذلك عند التطبيق - ليس لديه ميل إلى لأن يؤول إلى أى منهما.

الفصل الحادى والعشرون

المرونة

هل ينبغى أن يُدمج الاقمشاركة الأسواق المحدودة؟

فى الوقت الذى كان ينبغى فيه أن نخطط للتحول إلى السيارات الأصغر والأخف وزنًا فى أواخر الستينيات، استجابةً للطلب المتزايد فى السوق، رفضت "جنرال موتورز" ذلك لأننا "نحقق أرباحًا أكثر من السيارات الكبيرة". ولم يكن يهمها أن المستهلكين يرغبون فى السيارات الصغيرة، أو أن العجز فى ميزان المدفوعات القومى يتزايد... ولم يكن رفض دخول سوق السيارات الصغيرة حين كانت السيارات الكبيرة تحقق أرباحًا أفضل - رغم حاجات الاقتصاد العام والقومى - حالة فريدة من حالات عدم حساسية الشركات. بل كانت حالة نمطية.

جون دولوريان

الفكرة فى هذا الفصل مختلفة عما فى سائر فصولنا النقدية. فالمنتقدة الافتراضية فى هذا الفصل تقبل كون الاقمشاركة فكرة لا بأس بها. كما تقبل أن الأسواق والتخطيط المركزى بهما عيوب رهيبة. وتقبل كذلك مرغوبية المجالس ومُركَّبات العمل المتوازنة والإدارة الذاتية ومعايير وإجراءات اتخاذ القرار والمكافأة حسب الجهد والتضحية. وهى فى الوقت ذاته تقبل كون التخطيط المشاركى يعزِّز كل هذه الملامح ويتمتع بميزات إضافية كذلك. وعليه فهى تؤيده لهذه الأسباب. ولكنها تشعر رغم كل هذا الاحتفاء بالقلق من كونه نظريًا.

إنها تقول: إن الأسواق مقابل كل تخصيصنا فكرة رهيبة، فلم لا تكون لبعض التخصيص فحسب. لم لا نحاول استخلاص ما فى الأسواق من فوائد لتلك الأصناف التى تكون فوائدها أعظم حيث يمكننا تقليل العيوب المصاحبة؟ وهى تزعم أن الأسواق تتسم

بسرعة الاستجابة. فهى تستجيب للصدمات بسرعة ويمكنها التحديث أسبوعيًا أو يوميًا، بل وكل ساعة. أما التخطيط المشاركى فلا يمكنه إعادة التخطيط مرارًا، حسب قولها. لذلك أفلا يمكننا الاستفادة باستخدام الأسواق لتوسيع المقاربات الاقمشاركية أو لكى تسير معها جنبًا إلى جنب أو حتى لتحل محلها، على الأقل بالنسبة للأصناف التى تكون فيها سرعة التفاعل ضرورية؟

بعبارة أخرى، ألا يمكن أن يكون لدينا اقتصاد مختلط اختلاطًا طفيفًا؟ ألا يمكن أن نأخذ جوهر اقتصاد المشاركة ونقويه بإضافة عدد محدود من سمات الاقتصادات الأخرى، خاصة بعض وساطة السوق الخاصة بالتبادل؟ ويمضى المنتقد قائلاً: لديكم أحد المنتجات تعلمون أنه سيدخل عليه تجديد متكرر. وعندما تخططونه فى عملية التخطيط المشاركى فى أول العام، تحصلون على تقييم ممتاز جدًا لتكاليفه وفوائده الحقيقية (أو قيمة المبادلة exchange value الخاصة به) فى بداية عامكم. وتدعم الإجراءات قيم الاقتصاد العريضة. كما تحترم الإدارة الذاتية وتعززها، وهلم جرا. ولكن ماذا يحدث حين تجرى التجديدات على الصنف المشار إليه قبل زمن طويل من حلول فترة التخطيط التالية، أى بعد مرور شهرين أو ثلاثة أشهر من العام؟

تقول الناقدة: أعلم أن النظام يعالج تغيرات الأفضليات النمطية المتواضعة بشكل لا بأس به، بما فى ذلك تلك التغيرات الناشئة عن تغيرات فى المُنْتَج، فماذا لو كان هناك تغيير كبير بالفعل لأن أحد التجديدات يجعل المُنْتَج أفضل بكثير، أو ربما بسبب حريق ضخم أتى على جزء كبير من القدرة الإنتاجية، ونتج عن ذلك أن أصبح عدد الأشخاص الذين يريدون المنتج أكبر بكثير مما كان مخططًا (أى يزيد كثيرًا عما يمكن للتخطيط الفضفاض معالجته)؟ ألن يكون من المفيد ترك مستهلكى الصنف ومنتجيه يعملون كما يشاءون من خلال السوق، بحيث يتحرك السعر بسرعة وفى الاتجاه الصحيح، وبحيث يُحَدَّد الطلب تحديدًا صحيحًا؟ ألن يتحسن هذا عند وجوب إعادة تخطيط الاقتصاد كله؟

ينقسم ردنا على هذا السؤال الواضح إلى قسمين.

أولاً: إذا كان الخيار الوحيد فى مثل هذه الحالات هو مواصلة السعى لتنفيذ الخطة، كما وُضعت فى فترة التخطيط الأولى، أو إدخال ملامح السوق، فإننا سنفضل الأول؛ ذلك أن نقص الكفاءة الذى ينتج عن الاضطرار إلى الانتظار حتى فترة التخطيط التالية سيكون أهون بكثير لو قورن بعيوب إعادة إدخال تخصيص السوق فى النظام. إن عيبه هو أن

انتقال الأسواق بسرعة من الأسعار الخطأ إلى الأسعار الأكثر خطأً بأساليب تقضى على القيم التى نعتز بها لا يؤدى إلى تحسين الأمور.

ثانيًا: ليس هذا هو الوضع الفعلى. فليس هناك سبب يجعل مستهلكى الاقمشاركة مضطرين للجلوس مكتوفى الأيدى أمام أسعار الصرف والتخصيصات المخطَّطة فى البداية، بدلاً من تصحيح التجديدات أو الكوارث المفاجئة، حتى بالنسبة لتلك التى افترضناها هنا. ومن باب المقارنة، نفترض وقوع تجديد أو دمار مُفْجِع للقدرة الإنتاجية فى اقتصاد السوق. لقد تغيرت الظروف السائدة. ولم تعد الأسعار القديمة تحرر الأسواق بالشكل الصحيح. فكيف إذن تستجيب الأسعار واختيارات الفاعلين المادية؟

يحاول البائعون والمشترون فى الأسواق تحقيق أكبر فائدة ممكنة لأنفسهم، بغض النظر عن أثر ذلك على الآخرين. يحدث هذا فى الوضع الجديد تمامًا كما كان يحدث فى الوضع القديم. بعبارة أخرى، ربما تسير استجابة السوق فى الاتجاه الصحيح، غير أنه سيكون الدافع الذى يحرك التصحيح - كما هو حال الأسواق دائمًا - هو السعى لتحقيق الربح والفائض والتقدم على الفاعلين المنافسين عن طريق تكبير حصة السوق. وسوف تتجاهل العملية إرادة الفاعلين غير المشاركين مشاركة مباشرة فى التبادل. كما أنها ستفرض دوافع مضادة للمجتمع وعيوبًا أخرى كما أوضحنا بإسهاب بخصوص الأسواق بصورة عامة.

يضاف إلى ذلك أن فكرة استجابة الأسواق بشكل جيد للصدمات والتغيرات هى فى أى الأحوال افتراض من افتراضات الرياضيين. والواقع أن التغيرات المتتابعة الناتجة عن تغير كبير غير متوقع فى الطلب أو العرض تحتاج إلى وقت كى تنكشف. والتأكيد على أنه من المحتم أن تحدث بسرعة وبدقة (حتى لو تجاهلنا أسباب ابتعاد أسعار السوق عن التكاليف والفوائد الحقيقية وابتعاد مُنْتَجات السوق عن العرض الدقيق لأفضليات الأشخاص غير المنحازة) وتتجاهل إلى حد كبير عددًا ضخمًا من الديناميات التى تقضى على التوازن وتصيب بالفعل أنظمة السوق، وربما تعنى أن الأسواق الأولية المتأثرة بالصدمة لا تستعيد توازنها بسرعة - أو لا تستعيده بالمرة - وأن التفاعلات بين الأسواق تسفر عن دينامية تقضى على التوازن وتدفع كل الأسواق بعيدًا عن أى توازن جديد.

وهكذا فإن إعادة التوازن فى اقتصاد السوق يقتضى عادة تغييرًا فى سوق أولية تأثرت بحدث غير متوقع تبعته تغيرات فى أية أسواق تأثر فيها العرض أو الطلب بالتغير فى

السوق الأولى، وتبعته تغيرات فى أسواق أخرى تأثر فيها العرض أو الطلب بتغيرات فى الفئة الثانية المتأثرة، وهلم جرا. أما مقدار إعادة التوازن هذا ومدى سرعته فأمر لا يستطيع أحد تخمينه. ويفترض المتحمسون للسوق أن هذا كله سوف يحدث سريعًا جدًا وأن أسعار السوق صالحة فى البداية، وصالحة بعد إعادة التوازن كذلك. والواقع أن بعضًا من ذلك فقط هو الذى يحدث. ولن يحدث شىء منه على الفور. وأسوأ شىء هو أن أسعار السوق تبتعد عن التقييمات الدقيقة الخاصة بالتكاليف والفوائد الاجتماعية الحقيقية قبل أية صدمة وبعدها. باختصار، فإنه بما أن إعادة التوازن لا يصل إلى الأسواق كافة، وبما أن الأسواق التى تعيد التوازن فى النهاية لا تفعل ذلك على الفور، فلن يتسم أداء أنظمة السوق بالكفاءة والعدل استجابة للحدث غير المتوقع، حتى ولو اتسمت أسعارها بالكفاءة من قبل وانتهى بها الحال إلى الكفاءة بعد الصدمة. وبالطبع فإنه حين لا تتسم أسعارها بالكفاءة من قبل ولا ينتهى بها الحال إلى الكفاءة من بعد، تصبح الأمور على قدر كبير من السوء.

لهذه الأسباب، فإننا لا نرغب فى وجود أصناف تعالَج بأساليب السوق فى الاقمشاركة حتى ولو كانت خيارًا يبدو مقنعًا، بل الواقع هو أنه لا يمكننا ذلك، حتى وإن أردناه. ووجود قليل من السوق فى الاقمشاركة أشبه بوجود قليل من الرِّق فى نظام ديمقراطى، وإن كانت إمكانية الدفاع عنه أقل. فمنطق السوق يلغى منطق التخطيط المشاركى ومنطق الاقمشاركة ككل، كما أنه إمبريالى: ذلك أنه ما إن يوجد حتى يسعى إلى الانتشار على أوسع نطاق ممكن. ولا يمكن أن تكون هناك أماكن عمل تسعى للحصول على حصة من السوق، وتحاول الإغراء على الشراء بغض النظر عن أثر ذلك على المستهلكين والمجتمع، متجاهلةً الآثار الخارجية، ومحاولةً رفع المكافأة حسب المُنْتَج أو الفائض، بينما تتوقع من تلك الشركات أن تتفاعل بطريقة لائقة مع سائر اقتصاد المشاركة. وفى المقابل، إذا كان علينا أن نعيش أو نموت به كاملاً، فماذا عن قدرة التخطيط المشاركى على الاستجابة؟

يحدث تجديد آخر، وهذه المرة فى اقتصاد المشاركة. يؤثر الحدث غير المتوقع تأثيرًا كبيرًا على الطلبات والتقييمات بحيث لم تعد الخطة الأصلية تتسم بالكفاية والعدل؛ وهى التى كانت تتسم بالكفاية والعدل قبل الصدمة. الحل الأمثل إذن، على الأقل فيما يتعلق باختيار المُدْخَلات المادية وتقييمها وبالتالى توزيعها، هو إعادة عملية التخطيط بالكامل والتوصل إلى خطة جديدة على قدر تام من الكفاءة والعدل فى ضوء الظروف الجديدة. ويشبه القيام بذلك منطق قفز نظام السوق من التخصيصات قبل الصدمة ليصل إلى

التخصيصات بعد استعادة كل الأسواق المتصلة ببعضها لتوازنها، دون حدوث أى سوء تخصيص فيما بين ذلك. ولكن المنتقدة تقول لنا: تمهلوا، هذا الرد لن يصلح لأن إعادة التخطيط لا تكون عملية إلا فى حالات الأحداث الضخمة غير المتوقعة ذات الأثر الكبير الجدير بذلك الإنجاز الضخم، حتى وإن اعترفت بأنه فى هذه الحالات لن يكون هناك ما يمنع إعادة وضع الخطة؛ وهو ما سيكون أسهل من التخطيط من الصفر. تقول المنتقدة: ما أقصده هو أن الانحرافات مهمة فى معظم الوقت، إلا أنها لا تستحق لتوسيع عملية التخطيط بحيث تشمل كل مجالس واتحادات العمال والمستهلكين ومجالس تيسير الإعادة. ولكى تسترضونى فيما يخص مرونة الاقمشاركة، لابد أن يكون لديكم شىء أكثر راحة، حتى ولو كان أقل كمالاً إلى حد ما فى الكفاية والعدل من إعادة تخطيط الاقتصاد كلهِ بالكامل.

باختصار، حين تتطلب الصدمة تعديلات كبيرة، كيف نصبر فى وجود التعديلات الملحقة لحين قيام فترة التخطيط المقررة التالية بإصلاح الأمور "بطريقة كاملة"، وهى الفترة التى تأتى بعد مدة لا تزيد على اثنى عشر شهرًا؟ الإجابة هى أن نماذج الاقمشاركة المختلفة قد تكون لها سُبُلها المختلفة لعمل ذلك. وهذا هو أحد هذه السُبُل.

يلاحظ العمال فى إحدى صناعات الاقمشاركة تغير الطلب أو التقييمات تغيرًا واضحًا. فقد اتضح أن أشخاصًا أكثر مما هو مخطَّط له يرغبون فى الحصول على منتج ما، وأسهل تعديل فى هذه الحالة هو إنتاج كمية إضافية معينة من السلعة المشار إليها، بحيث يمكن تلبية الطلب الزائد عن طريق تحقيق هذه القدرة، إذا كانت الخطة الأصلية تسمح بذلك. واسم الخطة التى لا يكون مدمَجًا فيها قدرة إضافية هو "خطة مشدودة"، واسم الخطة المدمَج فيها قدرة إضافية هو "خطة متراخية" مع اختلاف مقدار "التراخى" بالنسبة للاقتصاد وصناعاته. وهو ما يشبه بالضبط المخزون التجارى فى نظام السوق، سواء أكان متوفرًا بالفعل أم يمكن توفيره.

لكن لنفترض أن العمال لاحظوا أن الطلب الزائد سوف يجعلهم يتعدون التراخى المتاح. سوف ينتج عن ذلك أن يبدءوا فى الاتصال بمجالس التيسير؛ سعيًا للحصول على عمال إضافيين ويبدأون فى استشارة الموردين فيما يتعلق بالمُدْخَلات الإضافية. فإذا أمكنهم الحصول على هذا بالقدر اللازم، فسوف يحققون النتائج وتحسب مجالس التيسير الأثر على الأسعار النهائية. وتتاح التوقعات لكل المستهلكين. أما إذا لم يمكنهم الحصول على أصول الإنتاج المطلوبة، فلن يرتفع الطلب بالقدر الكافى، وسيلزم اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتخصيص المنتجات المحدودة المتاحة. وبالطبع فإن كل أساليب الاقمشاركة ودوافعه المعتادة

تعمل فى كل خطوة، مهما كانت الأساليب المحددة التى قد يستخدمها أى اقمشاركة على وجه التحديد.

لنختر حدثًا بسيطًا غير متوقع. إذ تزيد موجة دافئة غير مسبوقة رغبات الناس فى الحصول على أجهزة التكييف بما يتجاوز ما كان مخططًا، له إضافةً إلى التراخى المتاح.

الاحتمال السهل هو تقنين كمية الاستهلاك الفردى للمعروض من أجهزة التكييف على المستوى الذى تحدده الخطة الأصلية. وهذا يمكن عمله بطرق مختلفة: (١) إعطاء كل شخص يسعى للحصول على أجهزة تكييف "س" بالمائة مما طلبه، حيث تساوى "س" بين الطلب والعرض المتاح. وبالطبع لا يكون هذا ممكناً بالنسبة للأصناف غير القابلة للقسمة. ولذلك فإن ما يحدث هو (٢) إعطاء أجهزة التكييف فقط لمن طلبوا واحدًا منها فى الخطة الأصلية وبالكمية التى طلبوها. وفى هذه الحالة لا تُلَبَّى طلبات أصحاب الطلبات الجديدة ولا الطلبات الزائدة. ولكن الخيار الثالث هو (٣) رفع أسعار أجهزة التكييف إلى أن يختفى الطلب الزائد؛ أى استخدام الأسعار الزائدة لتقنين أجهزة التكييف. وفى هذه الحالة سيكون لابد من وجود مجلس تيسير الإعادة لتعديل الأسعار الإرشادية خلال العام. أو قد نجعل اتحاد المستهلكين القومى والاتحاد القومى لصناعة أجهزة التكييف يجريان تعديلات على الأسعار. وإذا عدَّلنا سعر أجهزة التكييف للقضاء على الطلب الزائد يكون علينا مطالبة المستفيدين بأسعار أعلى، وإلا فإن طلبهم لن يكون على قدر مستوى العرض الحالى. وهؤلاء الذين يحصلون على أجهزة التكييف ويطالَبون بأسعار أعلى لابد أن يقللوا الآن كمية ما يستهلكونه من سلع أخرى - حيث لا يأخذون كل ما طلبوه فى الخطة الأصلية - أو يُضطرون لزيادة الاقتراض الذى يرصده فى اقتصاد المشاركة اتحاد المستهلكين الخاص بهم.

إلا أنه كما هو مقصود توضيحه بهذا المثال بطبيعة الحال، سوف يزيد التعديل الأكثر مرغوبية للحدث غير المتوقع إنتاج أجهزة التكييف. فنحن الآن نعرف أنه لابد من تخصيص قدر من موارد المجتمع الإنتاجية الشحيحة لأجهزة التكييف يزيد على ما طالبت به الخطة الأصلية. وتأثرًا بذلك سيتوجب تخصيص قدر أقل من موارد المجتمع الإنتاجية الشحيحة لإنتاج سلع وخدمات أخرى. وفى هذه الحالة يكون تعديل إنتاج أجهزة التكييف أعقد من مجرد تقنين العرض الحالى بأى من الطرق السابقة، غير أن إجراء ذلك يلبى الحاجات الحقيقية بطريقة أفضل كذلك، وبالتالى فهو أكثر كفاءةً.

إن أبسط طريقة لزيادة الإنتاج هى مطالبة اتحاد أجهزة التكييف بزيادة المُنْتَج عن طريق العمل وقتًا إضافيًا. فإذا كان بإمكان العمال إنتاج المزيد بالعمل لساعات أكثر دون

الحاجة إلى زيادة المُدْخَلات بشكل كبير، تظل هناك مسألة واحدة تتعلق بالعدل: وهى مقدار مكافأتهم على ما قدموه من تضحية إضافية. وهم سوف يعيدون تقييم أنفسهم، ومن المفترض أن يطالبوا بأن تساوى التضحية الساعات الإضافية علاوة على التضحية الإضافية التى هى فى رأيهم طبيعة العمل الذى يقومون به بعد ساعات الدوام الرسمى. فسوف ينتجون المزيد من أجهزة التكييف التى تقيد فى حساب نسبة الفائدة الاجتماعية إلى التكلفة الاجتماعية الخاص بشركتهم.

ولكن ماذا لو لم يمكن إنتاج المزيد من أجهزة التكييف بدون المزيد من المُدْخَلات غير العمالية التى يجب الحصول عليها من اتحادات عمال أخرى؟ حينئذٍ يقتضى إجراء تعديل أكثر اكتمالاً وكفاءة للخطة الوسطى إعادة التفاوض بين اتحاد أجهزة التكييف واتحادات العمال التى توردها. وهذا هو أثر الصدمة المتخلِّل والمنتشر فى الاقتصاد المتشابك، تمامًا مثلما كان سيحدث لو أن الأسواق تولت التخصيص. ولكننا نجد فى كل حالات شركات الاقمشاركى المتشابكة أن الخيارات بشأن (١) التقنين و(٢) تعديل جداول الإنتاج تكرر نفسها فحسب. فما هو مقدار التعديل النصفى الواجبُ إجراؤه، بدلاً من مجرد الانتظار حتى تحل فترة تخطيط جديدة، لجعل المُدْخَلات والمنتجات "تامة" من جديد؟ وبعد ذلك ما هو مقدار ذلك التعديل النصفى الذى يجرى بالتقنين - أى بتعديل الاستهلاك فقط - وما مقدار ما سوف يتأثر بتعديل إنتاج الصنف الأولى والأصناف الأخرى التى تعد مُدْخَلات وسواها؟ وأى من الخيارات المختلفة يُستخدم فى أى جزء من التعديل، بما فى ذلك ما إذا كان سيعاد معايرة الأسعار أم لا؟ هذه كلها قضايا عملية يتخذ قرارات بشأنها من يعملون ويستهلكون فى اقتصاد المشاركة متبعين المعايير والإجراءات العامة القابلة للتطبيق فى حالات بعينها، وإن لم يكن من خلال معيار أو إجراء صحيح وحيد لابد من إتباعه دائمًا فى كل الحالات وفى كل اقتصادات المشاركة، كما نظن.

على أية حال، فما من سبب للظن بأن التعديلات المنتشرة فى اقتصاد المشاركة بأصعب أو أشق مما فى اقتصادات السوق؛ ما لم نفترض افتراضًا غير واقعى مؤداه أن الأسواق تتكيف إلى ما لا نهاية وبسرعة مع توازناتها الجديدة. وبذلك فإن الاختلاف الكبير عن نظام السوق يزيد المرونة ولا يقللها، حيث يمكن اختيار الخيارات بوعى، والقضاء على مختلف المسببات (التنافسية) للابتعاد المتزايد عن التوازن، بالإضافة بالطبع إلى أن الدوافع المرشدة للإجراءات اجتماعية ولا تسعى للربح، وأن التقييمات دقيقة وليست مشوهة، وأن تأثير الفاعلين يتناسب مع الدرجة التى يتأثرون بها، وليس ضخمًا بالنسبة للطبقات الحاكمة وضئيلاً بالنسبة للطبقات الخاضعة.

بذلك فإنه مع حدوث تغير كبير فى مرغوبية المُنْتَج أو صدمة كبيرة فى الاقمشاركة، تتعدى ما يمكن للتخطيط المتراخى استيعابه، فإن كل من يريد سلعة متأثرة يمكن إمداده بها، أو يمكن توفيرها لمن تقدموا بالطلبات فى البداية، أو لمن هم على استعداد لدفع أى سعر أعلى جديد محتمل. وفى أى من هذه الأحداث سيكون هناك تغيير ما فى السعر الحقيقى، حيث يرتفع عن السعر الإرشادى الخاص بفترة التخطيط أو يهبط عنه. ويمكن للاقمشاركة معالجة كل هذه الأمور بطرق عديدة.

الواقع أن هذه زاوية جديدة يمكن التفكير منها فى الوضع ككل. ولنفكر فيما يتعلق بنهاية العام. لنفترض أنك حصلت على كل ما كنت تسعى للحصول عليه، تمامًا كما كنت تسعى للحصول عليه. ولكن لنفترض أن إجمالى القيمة المقدرة فى نهاية العام كانت أقل من الإجمالى الذى خصصته من ميزانيتك؛ فقد تغيرت الأسعار النهائية الخاصة بالعام عن الأسعار المخططة بحيث قلت التكلفة الإجمالية لكل ما استهلكته فى النهاية عما كانت عليه فى تخطيطك الأولى. حينئذ سوف يكون من حقك استرداد بعض المال، أو قد تخسر بعض المال بطريقة غير عادلة. أو لنفترض أنه اتضح أن القيمة الإجمالية لما استهلكته بالأسعار النهائية أعلى مما أشير إليه فى الأسعار المخططة. وحينئذٍ إما أن يكون لك بعض الدَّين، أو تكون قد تلقيت أكثر مما تستحق. ولكن الاقمشاركة ليس لديه مشكلة فى القيام بالتصحيح بالنسبة لأى من النتيجتين. فبإمكانه إضافة مبلغ دائن أو مبلغ مدين إلى حسابك بالشكل الصحيح.

الصعوبة الوحيدة فى الأسلوب شديد البساطة السابق هى أنه لن تتاح لك الفرصة لتقييم اختياراتك بناء على الأسعار الدقيقة. ولكن الاقمشاركة يمكنه توفير حل لهذه المشكلة كذلك. فلا يلزم سوى توفير أسعار معدلة شهريًا بناء على الأنماط التى تتكشف على مدار العام، بحيث يمكنك فى الواقع أن تقدر باستمرار ما تبقى لك من اختيارات فى ظل التقديرات المستقبلة للأسعار التى تتغير تغيرًا طفيفًا. ومع وجود التراخى وحساب متوسط خيارات المستهلكين المختلفة، من المحتمل أن يكون مقدار إعادة التخطيط متواضعًا جدًا.

إلا أن النقطة الأساسية فى هذا كله هى أنه بدايةً ليس لسرعة الاستجابة كل هذه القيمة، كما أن الأسواق لا تتمتع بتلك السرعة التى يظنها الأشخاص، ولا يمكنها الوصول بسرعة إلى الأماكن التى يرغب الأشخاص فى بلوغها على علم فى أى حال من الأحوال؛ ومن المؤكد أنه لا ينبغى "شراء" سرعة الاستجابة تلك بإحداث التكاليف التى هى أشد ضررًا إلى حد كبير من المكاسب المتواضعة التى تتحقق.

الفصل الثانى والعشرون

هل يعظّم الحاجات ؟

هل يُكرِّم الاقمشاركة الحاجة أو يحط من شأنها ؟

لا يكون المنطق، أو نسبة كل ما نعرفه بالفعل، هو نفسه ما سوف يكون حين نزداد معرفة.

ويليام بليك

تكون المكافأة فى اقتصاد المشاركة مقابل الجهد المبذول والتضحية التى يقدمها الفرد فى أثناء العمل، فهل يرفض هذا خطأً أن تكون تلبية الحاجات على قدر حجمها؟ وهل يمنع تلبية الحاجات التلبية الصحيحة؟ وهل يعظّم الحساب الذى تحركه المصلحة الذاتية بينما ينكر الدوافع الأكثر اجتماعية؟ وهل يشجع الميول الفردية بدلاً من الاجتماعية؟ فالواقع أنه حتى مؤيدى الاقمشاركة يتساءلون عن هذه القضايا. فكيف نرد؟

إحدى القضايا هى: هل الاقمشاركة يعالج حاجات الناس الذين لا يمكنهم العمل؟ هل يقدم الاقمشاركة دخلاً متوسطًا لهؤلاء الذين لا يمكنهم العمل؟ وماذا عن ذوى الاحتياجات الصحية الخاصة؟ إن الرعاية الصحية منفعة عامة مجانية فى الاقمشاركة. فماذا عن ضحايا الكوارث؟ التأمين كذلك منفعة عامة ، ويوفرها الاقمشاركة كذلك بطريقة صحيحة. وماذا عن الأطفال؟ هل على أولياء الأمور أن يحصلوا على مُنْتَج اجتماعى أقل لأنفسهم؛ كى يكسوا أطفالهم ويطعموهم ويوفروا لهم ما يحتاجونه غير ذلك؟ لا، فالدخل المتوسط يذهب إلى الأطفال بموجب كونهم بشرًا. ويجب ألا يعمل الأطفال لكى يحصلوا على نصيبهم العادل. ويكافئ الاقمشاركة الجهد والتضحية، ولكن ذلك لا يعوق تلبية حاجات من لا يمكنهم العمل، لأنك إذا عجزت عن العمل فى الاقمشاركة فسوف تحصل على دخل بأى شكل، وإذا أضفت الحاجات الصحية، فسوف تُلَبَّى تلك الحاجات التلبية الجيدة.

لكن قد يشمل التساؤل عن التخصيص بناءً على الحاجة أمورًا أكثر تعقيدًا. لنفترض أن هناك موجة من البرد القارص فى منطقتك. هل ينبغى عليك دفع ثمن التدفئة

اللازمة من دخلك، وبذلك يتبقى قدر من الميزانية للسلع المرغوبة أقل مما توقعت بسبب سوء الحظ فيما يتعلق بالطقس؟ هل ينبغى للطقس السيئ أن يقلل ميزانيتك الخاصة بالحصول على السلع لتحسين حياتك؟ أم أنه ينبغى توفير تكلفة التدفئة للصمود فى وجه الموجة الباردة بطريقة اجتماعية؟

وأخيرًا، نسأل ما الذى يعتبر طلبًا خاصة بالصحة أو الكوارث تجرى معالجته خارج الميزانية، وما الذى يعتبر من مسئوليتنا فى إطار ميزانياتنا؟ ليست هناك إجابة وحيدة تطبق تطبيقًا عامًا. وقد تتوصل الدول المختلفة إلى معايير شتى. وكذلك الحال بالنسبة للدولة الواحدة فى أوقات مختلفة، أو حتى ما يجرى فى أقاليم مختلفة داخل الدولة. فالذى يقرر ذلك هو اختيارات الإدارة الذاتية الخاصة بالدولة ومجالس العمال والمستهلكين. ولكن يبدو من المعقول أن نتنبأ بأن يكون هناك تحيز لدى بعض الأشخاص. وبقدر ما يحمى المجتمع الجميع من الظروف القاسية دون إلغاء سائر القيم والتسبب فيما لا ضرورة له من نفقة وتصدع، فإننى أتخيل احتمال موافقة الأشخاص الاقمشاركيين على ضرورة أن تقلل سياسات التعديل أية معاناة خطيرة بالنسبة للظروف الخارجية غير المتوقعة، ليس فقط فى حالة الكوارث المأساوية، بل أيضًا فيما دون ذلك من الحالات. وهذا هو تحيزى على أية حال، حيث يبدو لى أنه ليس هناك سبب أخلاقى للسماح بوقوع بعض الناس ضحايا لسوء الحظ غير المتوقع الذى يحدث ضررًا بالغًا، بينما يستفيد غيرهم استفادة نسبية. ولكن هذا الاختيار ليس مدمجًا فى الاقمشاركة باعتباره معيارًا دائمًا بنفس طريقة دمج مُرَكَّبات العمل المتوازنة فيه، على سبيل المثال. وهناك احتمالات مختلفة بالنسبة لكيفية محاولة تحقيق هذا الأمل وبالنسبة لدرجة السعى لتحقيقه. ولا شك فى أنه سوف يجرى بحث هذه الفروق بطرق مختلفة فى الحالات مختلفة.

يشعر المنتقد بقلق بشأن تلبية الحاجات، لأن الحاجات قد لا تلبَّى رغم ذلك. وقد يكون لمخاوفه منطق مختلف. أفلا يكون هناك خطأ ما حين يكافئ الاقتصاد أعمالنا بمكافأة بدلاً من أن يعطينا ما نحتاجه من حيث كوننا بشرًا؟ لم يجب علينا أن نكسب نصيبنا؟ لماذا لا يكون لنا نصيب بالحق؟ وبالنسبة لهذا الأمر، لماذا نحتاج إلى حافز كى نعمل؟ ولماذا يجب أن نحصل على نصيب من المُنْتَج مقابل ما نقوم به من أعمال، بينما نُحرم منه إن نحن لم نؤد هذه الأعمال، وليس أن يعمل كل منا فقط لأن من مسئوليتنا أن نعمل، والحصول على أى شىء نحتاجه لمجرد أن هذا حق من حقوق آدميتنا؟

يبدو أن الوصف مُبَالَغ فيه، ولكن لنتخيل أن سفينتنا تحطمت وألقت بنا الأمواج على إحدى الجزر مع خمسين شخصًا آخرين. لدينا لعب أنقذناها من سفينتنا. وهناك منطقة

سباحة جميلة. وهناك ألعاب تمارَس وموسيقى تُعزف وتُسمع، وعلاقات تُستكشف، وهلم جرا. إلا أن هناك كذلك حاجة إلى بناء المساكن، وزراعة المحاصيل للحصول على الطعام، وشرب الماء العذب، والاحتفاظ بمواقد مفردة، وهلم جرا. بذلك يكون هناك عمل شاق وممل، وهناك لهو ووقت راحة يحظى بالدعم.

لنفترض أننى أعلنت أننى بحاجة إلى مسكن، وماء عذب، وطعام، ومزمار منقوش فاخر، وبعض الملابس المصنوعة حديثًا. وأنا أزعم أن سعادتى وسلامة عقلى وتلبية حاجاتى تتوقف على الحصول على هذا كله. فأنا بحاجة إليه. ولكنى أعلن كذلك أننى أفضل ألا أعمل فى إنتاج ذلك الشىء أو أى شىء غيره. إننى أستمتع بالسباحة وأتحرق شوقًا إليها بحيث لا أعطى وقتًا لأى شىء أكثر مشقة كل يوم. فأنا بحاجة إلى كثير من وقت الراحة. هذا هو وضعى فحسب.

هل يظن أحد جديًا أنه ينبغى أن تحظى إعلاناتى بالقبول؟ وإلا فما معنى القول بأنه ينبغى لى الحصول على ما أحتاجه بغض النظر عن قبول هذه التصريحات؟ إذا كان هذا يعنى أن حصولك على ما تحتاج إليه أمر مؤكد - وهو ما أشك فى أنه يعنى ذلك دائمًا - ولكن عليك أن تعمل القدر العادل من الوقت مقابل ما تحصل عليه، فحينئذٍ تكون عبارة "الحصول على ما تحتاجه لا صلة له بالعمل" خطابًا مضللاً.

علاوة على ذلك فإنه عند الممارسة، وبالإضافة إلى كوننا طوباويين فيما يتعلق بمقدار المُنْتَج المتاح - لا يمكننا جميعًا أن نحصل على كل ما نريده وأليس ما نريده هو فى واقع الأمر ما نحتاجه - فإن تلبية الحاجة بدون العمل (بالنسبة لمن يمكنهم العمل) ليست فى واقع الأمر عادلة بحال من الأحوال. وإذا كان الافتراض هو أننا سوف نتصرف لكى نجعلها عادلة، فكيف نفعل ذلك بدون آلية تخصيص تحدد لنا ما هو القدر العادل من العمل والاستهلاك؟ وبالمثل فإنه حتى إذا كنت أؤدى حصة عادلة من العمل، هل ينبغى أن أتمكن من قول إننى بحاجة إلى أكثر من حصتى العادلة المتلازمة من الطعام أو الإسكان أو الأدوات الموسيقية المنقوشة، لمجرد أننى أقرر أنها سوف تجعلنى أكثر سعادة؟ إذا لم يكن هذا حقى من جانب واحد، فكيف يمكن حينئذٍ تقييم الحاجة المناسبة؟

ينبغى أن تكون الإجابة هى أن العملية الاجتماعية تقرر ما هو مناسب، حيث يحصل كل فاعل على مُدْخَل متناسب، وحيث يُتخذ القرار فى ضوء فهم دقيق للتكلفة والعائدات الاجتماعية الكاملة الخاصة بخلق كل منتج والاستفادة منه، بما فى ذلك العمل الذى يدخل فى هذا المنتج. وهذا على وجه التحديد هو ما يوفره الاقمشاركة؛ تعويضًا عما يحتاجه

الإنتاج من وقت وجهد وكذلك قيمة المنتجات والعمليات. والمهم هو أن احترام اقتصاد ما لحاجات كل فاعل من الفاعلين بنفس الدرجة التى يحترم بها حاجات سائر الفاعلين يتطلب توصل هذا الاقتصاد إلى تقديرات صحيحة للتكلفة والعائدات الاجتماعية الكاملة الخاصة بالعمل ومُدْخَلاته ومنتجاته وتوزيعه حصص المُنْتَج بما يتفق مع ما يبذل من جهد وتضحية، مع إعطاء مزايا بالطبع لحالات خاصة من النوع الذى أشرنا إليه آنفاً.

وهكذا فبما أن الاقمشاركة مجهز على وجه التحديد بحيث يلبى الحاجات وينمى الإمكانيات، فهو يكافئ بالطريقة التى يكافئ بها، ويقرر القيم بالطريقة التى يقررها بها، ويشرك الفاعلين فى القرارات بالطريقة التى يشركهم بها فيها، ويوزع مسئوليات العمل بالطريقة التى يوزعها بها. وإذا قطعنا العلاقة بين العمل والدخل فإننا نقضى على إمكانية معرفة الناس لما هو جشع وما هو مناسب، حتى ولو افترضنا أن الجميع يريدون التغاضى عن تلك الأدلة على الفور، وكذلك معرفة الاتجاه الذى يريد الناس أن يسير فيه الاقتصاد.

هناك نقطة أخرى لابد من توضيحها. فالمنتقد قد يخشى من أن مكافأة الجهد والتضحية، وليس تلبية الحاجات بغض النظر عن العمل، سوف تدفع الفاعلين للسعى إلى الحصول على الدخل الفردى بدلاً من مراعاة بعضهم لبعض. ولكن الواقع كما رأينا هو أن الاقمشاركة يخلق سياقاً يتحقق فيه التقدم الفردى، ذلك أنه حتى الشخص الذى يبدأ وهو على قدر كبير من الاهتمام بالذات والجشع وعدم مراعاة حاجات الآخرين، ليس أمامه أى خيار سوى تلبية حاجات الآخرين. ونحن فى الاقمشاركة نتمتع بظروف العمل إذا تحسن مُرَكَّب العمل المتوسط الخاص بالمجتمع، وهو ما يعنى أنه يجب ألا نؤيد كل التغيرات فى مكان عملنا، بغض النظر عن أثر ذلك فى الخارج، وإنما فقط تلك التغيرات التى تقع فى الاقتصاد ككل وتحقق أكبر المكاسب فى نوعية آثار العمل الحياتية، حتى ولو لم يكن أى من هذه التغيرات يقع داخل مكان العمل الخاص بنا. وبالمثل، يزداد القدر الذى نحصل عليه مقابل ساعة العمل المتوسط بالكثافة المتوسطة، إذا ازداد الناتج الاجتماعى الإجمالى، مما يفرض كذلك على الفاعلين الانتباه للمجتمع وليس لأنفسهم فحسب.

لذلك فإنه من المفارقة أن يتضح أن إعطاء الناس ما يعلنون أنهم بحاجة إليه دون مراعاة لمشاركتهم فى الإنتاج يسفر عن وجود قدر من الاهتمام الاجتماعى والإدراك المتبادل يقل عن مكافأة الجهد والتضحية، حيث إن الحالة الأولى تدل على أنه ليس علينا سوى أن نشغل أنفسنا بتقدير رغباتنا عند تحديد ما نريد تلقيه، بينما تقتضى الثانية أن نهتم برفاهية المجتمع ككل، حتى ولو كنا مهتمين فقط بتحسين رفاهيتنا. ويعنى هذا تعزيز إعطاء

الأشخاص من المنتج الاجتماعى بقدر ما يعلنون فقط أنه حاجاتهم للحساب الأنانى المضاد للمجتمع لدى الجميع، بينما تتطلب مكافأة الجهد والتضحية والعمل عبر التخطيط المشاركى من داخل مُرَكّبات العمل المتوازنة حرفيًا الاهتمام بالظرف الاجتماعى بكامله،بما فى ذلك أوضاع الآخرين وحاجاتهم وإمكانياتهم.

الفصل الثالث والعشرون

التوافق

هل يمكن أن يتوافق الاقمشاركة مع المؤسسات الأخرى وتتوافق معه؟

أتمنى إمكانية أن تصبح كل حياة إنسانية حرية شفافة خالصة.

سيمون دى بوفوار

فكرتى عن الديمقراطية أنه فى ظلها يحصل أضعف الناس على نفس الفرص التى يحصل عليها أقواهم... ولا تبدى دولة من دول العالم الآن سوى نظرة الرعاية للضعفاء... والديمقراطية الغربية بالصورة التى تعمل بها الآن فاشية مخففة... فلا يمكن أن يدير الديمقراطية الحقيقية عشرون رجلاً يجلسون فى المركز. بل لابد أن يديرها أهل كل قرية من أسفل.

غانـــدى

البشر كائنات اجتماعية، وليس بالخبز وحده نحيا. وليس الاقتصاد الجانب الوحيد فى الحياة، بل ليس الجانب الذى يحظى وحده بأكبر قدر من الأهمية من بين جوانب الحياة الأخرى. إنه مهم، ولكن هذا يصدق كذلك على الثقافة والسياسة والقرابة والإيكولوجيا والعلاقات الدولية. والمجتمع الجيد الذى نطمح فى الوصول إليه سيكون فيه اقتصاد متحول، ولكن من المرجح إلى حدٍ كبير أن تكون هناك قرابة ودولة وعلاقات ثقافية متحولة، وعلاقات متحولة مع الطبيعة، وعلاقات متحولة فيما بين المجتمعات.

ما الذى يجعل جزءًا من الحياة الاجتماعية مهمًا؟ الإجابة هى أن هذا يتوقف على غرضك. فهو مهم مقارنة بماذا؟ إننا مهتمون بتغيير المجتمع للأفضل. وعليه فسؤالنا هو ما الذى يجعل مجالاً من مجالات المجتمع مهمًا لجهد تغيير المجتمع للأفضل؟

إحدى الإجابات هى أن ما هو شديد الأهمية معناه (١) توفير ضغوط ذات نطاق واسع من التأثير على ما هو عليه المجتمع بالفعل و يمكن أن يصبح عليه و(٢) التأثير على جماهير عريضة بحيث يكون من المحتمل أن تتصرف فى ضوء أهدافها كى تحاول إجراء التغييرات المرغوبة. ويحقق الاقتصاد ذلك بالطبع عن طريق تحديد الطريقة التى ننتج بها ونستهلك بها ونخصص بها ومن خلال ممارسة الضغط على مجالات الحياة الأخرى الخاصة بحياتنا من تأثيره على تلك الوظائف الأخرى وبتقسيمنا إلى طبقات رأسمالية وتنسيقية وعاملة يمكنها بموجب الأدوار المختلفة التى تقوم بها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الحصول على أهمية الاقتصاد وكذلك إيجاد الاهتمامات والأجندات لتأبيد ملامحها أو تغييرها. ولكن الدولة تفعل ذلك كله، وإن كان فيما يتعلق بالقضاء والتشريع وتنفيذ البرامج المشتركة وفرضها. وما نسميه قرابة يفعل ذلك أيضًا، فيما يتعلق بالإنجاب والتربية والتنشئة الاجتماعية وغيرها من الوظائف المتصلة بخلق كل جيل جديد وظهوره. ما تفعله الثقافة كذلك فيما يتصل بالطريقة التى تحدد بها المجتمعات العلاقات المتبادلة والاحتفالات والهويات العريضة.

يحدد كل مجال من هذه المجالات الأربعة الخاصة - بالتفاعل الاجتماعى - الملامح شديدة الأهمية فى المجتمعات ويقسِّم الجماعات الاجتماعية المتصارعة، ويمكن أن يولِّد كل مجال حركات تسعى وراء بُنى جديدة مهمة لتعريف المجتمع الجديد. ولذلك فهذه المجالات كافة مهمة، وليس واحدًا منها أو آخر، وليس الاقتصاد وحده. ولكن إذا كان المجتمع الصالح مجتمع يصدر فيه أثر تحريرى عن هذه المجالات كافة، فهل يتوافق الاقمشاركة مع الرؤية الإيجابية التى قد نتبناها فيما يخص مجالات الحياة الأخرى؟ هل يصدر ضغوطًا تعزز منطق الاقمشاركة؟ وإذا لم يكن كذلك، هل يمكن تعديل الاقمشاركة دون إضاعة فوائده أو تقليل عملياته؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بشكل محدد فقط عن طريق طرح رؤى المجالات الأخرى وتقييم العلاقات المتبادلة. ومن الواضح أننا نعرف أن نماذج كثيرة من المجالات الأخرى سوف تتصارع مع الاقمشاركة؛ كتلك المجالات التى تنطوى على تراتبات المزايا أو القيود على الحرية، بما فى ذلك تلك النماذج ذات الثقافات العنصرية أو علاقات القرابة الجنسية أو السياسة الاستبدادية، أو فيما يخص هذا الأمر، العلاقات مع الإيكولوجيا التى تنكر الرفاهية والتنمية والعلاقات الإنسانية بين الدول، مقابل العدل والتنوع والتضامن والإدارة الذاتية. وسيكون على المؤسسات القائمة إلى جانب الاقمشاركة احترام مُرَكَّبات

العمل المتوازنة، والمكافأة على الجهد والتضحية، والإدارة الذاتية، وفيما يتعلق بحاجتها إلى المُدْخَلات والمُنْتَجات، سيكون عليها التفاعل مع التخطيط المشاركى. وحين يعمل الاقمشاركة إلى جانب مجالات الحياة الأخرى، سوف يكون عليه بالمثل احترام عملياتها والانسجام معها.

الفكرة بسيطة نسبيًا. فالمؤسسات الكبرى فى المجتمع لها أدوار يقوم بها الأشخاص وتؤثر بالتالى على معتقداتهم وطموحاتهم وآمالهم. ولا يمكن أن يكون هناك أشخاص يُدفعون تجاه المعتقدات والرغبات والآمال "أ" فى جزء كبير من حياتهم، وتجاه المعتقدات والرغبات والآمال "ب" فى جزء كبير آخر من حياتهم، فى الوقت الذى تتعارض فيه آثار "أ" و"ب" تعارضًا شديدًا مع بعضها. ولتوضيح ذلك، لا يمكن أن تكون لك حياة منزلية أو أنظمة تعليمية تنتج أعضاء جددًا للمشاركى يفتقرون إلى الثقة والتعليم اللازمين للاشتراك فيه، كما لا يمكنكم الحصول على بيوت وتعليم ينتج أعضاء جددًا للاقتصاد الرأسمالى تكون لديهم ثقة أكثر مما يجب ويتعلمون قبول الأدوار الثانوية التى سيقومون بها. والعكس صحيح؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد ينتج التراتبات والآمال فى الرجال والنساء، أو فى أشخاص من مختلف العرقيات والمجتمعات الثقافية، أو فى مواطنين يقومون بأدوار مختلفة فى الدولة بما يتناقض مع ما تفرض مؤسسات القرابة والمؤسسات الثقافية والسياسية للمجتمع عمله.

فهل الأشخاص الذين يقدمهم الاقمشاركة لسائر المجتمع من ذلك النوع من البشر الذى يتوافق مع المؤسسات المقصود بها أن تقضى على العنصرية والانحياز الجنسى للرجل sexism والجنسية الغيرية heterosexism والاستبداد السياسى والانحطاط البيئى والإمبريالية الكونية ويفلح فيها؟ لا تزال نماذج هذه المؤسسات فى انتظار النشوء، ولكننا نعتقد أنه بإمكاننا الإجابة مؤقتًا بنعم، على اعتبار أن الأشخاص فى الاقمشاركة يشعرون بالتضامن ومتعودون على المشاركة، ويتوقعون العدل ويسعون إليه، ولديهم خبرة بالنسبة للإدارة الذاتية ويقدرونها، ويتوقعون التنوع ويقدرونه.

الفصل الرابع والعشرون

الطبيعة البشرية

ماذا عن البشرية الحاقدة ؟

"عجز الجماهير." يا لها من أداة يستخدمها كل المستغِلون فى الماضى والحاضر والمستقبل، وخاصة بالنسبة للمستعبِدين الجدد، مهما كانت الشارة التى يحملونها... نازية أو بلشفية أو شيوعية. "عجز الجماهير." هذه هى النقطة التى يتفق عليها الرجعيون من كل الألوان اتفاقًا تامًا... وهذا الاتفاق مهم إلى أقصى حد.

فولين

يقيم بعض منتقدى الاقمشاركة اعتراضهم على أساس الطبيعة البشرية. "اقتصاد أفضل؟ لا تكن سخيفًا. إن الطبيعة البشرية تحول دونه. فالبشر جشعون وطماعون وأنانيون واستهلاكيون وفرديون ومناوئون للمجتمع ويصدرون الأوامر ويتلقونها. لا يمكن أن تبنى منزلاً من الرمال. ولا يمكنك بناء يوتوبيا من البشر. نحن تنقصنا المادة الصحيحة."

قد يكون الادعاء بأن "البشر عفنون" تبريرًا يُيَسِّر المصلحة الذاتية بصورة تتسم بالنفاق أو ربما يحظى بالتصديق فى الواقع. وهو يعمل بقوة كبيرة فى أى من الحالتين.

وحين كنت طالبًا فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT فى العام الدراسى ١٩٦٩، كنت شديد النشاط فى الحركة المناهضة للحرب. وكجزء من جهودى المنظِّمة تحدثت إلى عدد كبير من الطلاب؛ فى بعض الأحيان بشكل فردى، وغالبًا فى مجموعات كبيرة. وكانت المناقشات تستمر حتى ساعة متأخرة من الليل.

رغم ذلك كانت الحالة النفسية ستصبح شديدة الكثافة حيث أخذ هؤلاء الأشخاص الدراسة مأخذ الجد إلى حد كبير، ولم تكن هناك موضوعات لها نتيجة اجتماعية كبيرة على

الأجندة فحسب، بل كانت هناك كذلك موضوعات مثل ما إذا كانت لديهم دروس سيحضرونها أم أن الدروس ستُلغى. وفى تلك الاجتماعات كنت أفند الشكوك وسوء الفهم بشأن وجهة نظر الحركة المناهضة للحرب الخاصة بالتاريخ والمجتمع، أحدهما بعد الآخر. ولكن أشخاصًا كثيرين كانوا ينظرون إلى تلك الحقائق على أنها ثانوية بالفعل، وأنها إلهاء عن القضايا الأساسية. وكان خط الدفاع الأدنى ضد وجوب الالتزام بوقف الحرب فى الهند الصينية هو فى رأى الأغلبية تنويعًا على فكرة واحدة. وأخيرًا، كان سيعبِّر شخص ما عن هذه المقولة صراحة بقوله: "لما تشغلون أنفسكم بمعارضتها؟ فحتى لو كان بمقدورنا تقصير أمد هذه الحرب، ستكون هناك حرب أخرى فحسب. وحتى إذا قللنا مؤقتًا الدمار والمذابح والمهانة، فسوف يعود هذا وسيعوض الوقت الذى ضاع. هذه هى الطبيعة البشرية." وكان المتحدث سيستمر قائلاً: "البشر حيوانات عنيفة جشعة، ولذلك ما الذى تتوقعونه أكثر من ذلك؟ دعونى أعود إلى دروسى، دعونى أتجنب كل هذا التشويش. ولتتوقفوا عن توبيخى. إذ ليس هناك ما يمكن أن أفعله أنا أو أى شخص. فالطبيعة البشرية مثيرة للاشمئزاز."

أظن أن ذلك كان وقتها - ولا يزال فى وقتنا هذا - منطقًا أساسيًا لكل من القمع والاستسلام. إنه يُدفع دفعًا فى كل سُم من مسامنا ومن كل اتجاه لفترة طويلة من حياتنا. فكيف يمكن لمؤيد ليس فقط لإنهاء الحرب، أو أى عمل آخر من أعمال العنف والوحشية، أن يفند مثل تلك الآراء المستهترة؟

الإجابة القصيرة التى أود تقديمها سمعتها لأول مرة من ناعوم تشومسكى: تخيل أنك تقف فى نافذة بأحد الطوابق العليا وتنظر إلى شارع يكاد يكون خاليًا أسفل منك. إنه يوم قائظ شديد الحرارة. طفل فى الأسفل يستمتع بقرطاس آيس كريم. وهناك بعيدًا عنه يسير رجل. يتجه الرجل إليه. ينظر لأسفل وينتزع قرطاس الأيس كريم ويدفع الطفل فيوقعه فى مسيل الماء على جانب الشارع، ويسير مستمتعًا بقرطاسه الجديد. ما رأيك فى ذلك الرجل وأنت فى مكانك الآمن بعيدًا عن مسرح الحدث؟ بالطبع ستظن أن هذا الرجل غير سوى. ومن المؤكد أنك لن تتعاطف معه وتقول لنفسك لو كنت أنا الذى هناك أسفل لفعلت ذلك أيضًا. وإنما ستشعر بالرعب، بل ومن المحتمل أن تندفع إلى أسفل لتهدئة الطفل. ولكن لماذا؟

لو كان البشر حيوانات جشعة أنانية عنيفة، أما كنا سنتوقع أن كل البشر حين تواتيهم فرصة أخذ لقمة لذيذة دون أية تكلفة لأنفسهم كانوا سيفعلون ذلك؟ فلماذا نشعر بالرعب حين نرى شخصًا ما يفعل ذلك؟ لماذا نرى أنه غير سوى؟ الإجابة هى أننا لا نظن

فى واقع الأمر أن الناس "بلطجية" بالفطرة. فنحن ننجذب فقط لذلك الادعاء حين يخدم أغراضنا لتبرير أجندة ما نحتفظ بها لأسباب مختلفة كل الاختلاف، كأن نتجاهل الظلم المنتشر لأن القيام بما هو غير ذلك سيكون مزعجًا ومكلفًا، بل وينطوى على مخاطر.

بالنسبة لإجابتى الثانية، أطلب من أحد مؤيدى وجهة النظر التى تقول: إن "الطبيعة البشرية سيئة" أن يبحث من خلال التجربة الشخصية إن كان هناك استثناء لهذا الحكم العام المختلف. إنى أسألك: هل أنت سيئ؟ هل أنت جشع و طماع وتهتم بنفسك فقط؟ إذا كنت كذلك فلا بأس، ولكن أتعرف من هو ليس كذلك؟ أحد الأقارب أو المعارف أو أحد أبطال التاريخ أو أى شخص؟ مجرد شخص واحد على هذا الحال. وحينئذ أسألك: كيف وصل هذا الشخص الاجتماعى الذى لا يراعى البعد الاجتماعى إلى اهتمامه بالآخرين والتضامن معهم؟

للنظرات المضطربة أقول: فكروا فى ذلك. فنحن نعيش فى عالم ذى مؤسسات تشجع الجشع والحساب الأنانى. كل الرسائل المحيطة بنا تعزز الاتجاهات المناوئة للمجتمع بدلاً من أن تتصدى لها. ومن السهل تفسير الأنانية التى تنشأ داخلنا فى هذا السياق؛ ففى عالمنا الأنانية هى السبيل إلى التقدم. بل إننا كثيرًا ما نعاقَب فى حياتنا إن نحن أعتنينا بالآخرين بالقدر الذى يبعدنا عن تقدمنا الشخصى. والواقع أنه من السهل تفسير حتى تلك النسب الكبيرة للجشع والنزعة الفردية الضيقة فى عالمنا. وعلى أية حال، فإنه إذا كانت لدينا فحسب القدرة على الاندفاع فى ذلك الاتجاه، فحينئذ لا يكون مستغربًا - باعتبار ما عليه بيئاتنا - أن نفعل ذلك، بعضنا أكثر من غيره. ولكن ماذا عن ذلك الشخص الذى تخيلته فى عقلك، أو هؤلاء الملايين الذين أفكر فيهم، حيث يبدى كل إنسان تقريبًا فى فترات حياته المختلفة سلوكًا أكثر اجتماعية وتعاطفًا؟ من أين تنشأ أفعالهم ومشاعرهم التى تنطوى على الدعم المتبادل؟ إذا كان الناس مثيرين للاشمئزاز كما تقول، وكانوا مثيرين للاشمئزاز بسبب ميل فطرى لا نأمل فى تجاوزه حتى ولو إلى حد إنهاء الحرب والجوع، وحينئذ لا ينبغى لهذه الصفات الأفضل أن تكون موجودة بحال من الأحوال. وإذا حدث أنها نشأت مصادفة وبجرعة بسيطة، فمن المؤكد أن الضغوط الساحقة الخاصة بظروفنا سوف تدفنها خارج الوجود. ولذلك فإنه لكى يسود الاهتمام الاجتماعى بالشكل الذى هو عليه - والحقيقة أننا نعرف أنه منتشر إلى حدٍ كبير - ربما تكون هذه هى السمة الفطرية وليس العكس.

لا تبدأ هذه المقولة بنظرة إلى الطبيعة البشرية نفسها، وكأنه بإمكاننا إمعان النظر ورؤية الآثار شديدة التعقيد الخاصة بجيناتنا الوراثية، وإنما من نظرة إلى ما يجب أن

تجسده الطبيعة البشرية كى تصل إلى النتائج التى نراها فى سياق البُنى المناوئة للمجتمع التى نكابدها. فابنة أخيك أو جدتك الطيبة، والشخص الطيب فى التاريخ، والميول الطيبة التى لديك أنت، كل هؤلاء ما كانوا ليظهروا لو صحت وجهة النظر التى تقول إننا مرعبون بالفطرة. ذلك أن الشر الفطرى، إضافة إلى المؤسسات المحيطة التى تكبت النزعة الاجتماعية وتزيد الجشع، لن يأتى ولو بجدة طيبة واحدة.

أما الإجابة الطويلة فمختلفة؛ فهى أكثر دلالة على المعرفة، ولكنها ليست فى النهاية أكثر حسمًا مما سبق. إنها تفند الداروينية الاجتماعية، وتناقش المنطق الفعلى للوراثة والارتقاء والتطور، وهلم جرا. كما أنه ليس لها أية علاقة حقيقية بأسباب تبنى الأشخاص ما يتبنونه من وجهات نظر، لأن الذين ينتقدون الطبيعة البشرية باعتبارها شديدة العمق لا يفعلون ذلك - إن هم فعلوه - بسبب وجهات نظر فعلية تتعلق بآليات تطور الطبيعة البشرية وارتقائها. وعلى أى الأحوال، فإننا نعرف القليل عن تلك الأمور بحيث لا يكون هناك فى الواقع قول اجتماعى فصل بشأن الطبيعة البشرية، بدءًا من الجينات. ونحن نعرف من التجربة أن الطبيعة البشرية هى أن الجشع والعنف وما هو أسوأ من ذلك ينشأ عن الكائنات البشرية. وعمومًا، فقد رأينا جميعًا ذلك بأنفسنا، أو سمعنا عنه. ونعرف كذلك أن الطبيعة البشرية هى إمكان صدور الحب والولاء والاحترام والاهتمام عن البشر. ويقول المتشائم: إن هناك ميلاً أكثر من اللازم نحو الجشع والعنف يدفع البنية المؤسسية إلى منع الميول الأدنى من الظهور والهيمنة. فالبلطجى الذى يحمل هراوة يمكنه إثارة الفزع وإجبار الآخرين على أن يمسكوا الهراوات فى المقابل، وإن كان ذلك ضد ميولهم. وليس هذا خوفًا مجنونًا تمامًا، مع أنه من الصعب إدراك السبب فى جعله المتشائم يؤيد المؤسسات التى يُفترض أنها تجبر الناس على الإمساك بالهراوات. أما المتفائل فيقول: إنه فى ظل الظروف التى تعزز أنفس البشر الأفضل وتكافئها فإنهم يدخلون فى علاقات اجتماعية مفيدة فائدة متبادلة مع وجود وسائل لمعالجة أى قدر بسيط من العنف ومناوئة النزعة الاجتماعية فى الترتيب الطبيعى للأحداث، وبدون السقوط فى منحدر الجشع والتدمير المنزلق. ونحن نشجع ذلك ونقدم الاقمشاركة باعتباره نسقًا من البُنى الاقتصادية وثيقة الصلة. فمن الذى على صواب؟

الإجابة المهمة التى نقدمها للمتشائمين هى: أنه بما أننا لا نعرف على وجه اليقين من الذى على صواب، فلماذا تقامرون على أن كون النتيجة محبطة هو الصحيح؟ كيف لا تؤيدون العمل على احتمال أن بإمكاننا إيجاد المؤسسات التى سوف تعزز أحسن ما فينا، وبالتالى نكون فى سياقها اجتماعيين ومراعين لغيرنا ويتم القضاء على النتائج المرعبة

للتنافس والعنف الأنانى؟ لماذا تقامرون ضد فاعلية وجود المؤسسات التى تعزز الأنانية والجشع بقدر يقل كثيرًا جدًا عن تعزيزها لما هو عكس ذلك؟

الإجابة التى يقدمها المتشائمون عمومًا هى "ولكنهم جربوا ذلك فى روسيا وفى الصين وفى غيرهما وفشلوا فشلاً ذريعًا. يذهب ريِّس ويأتى ريِّس جديد. تذهب النتائج المرعبة وتأتى نتائج جديدة بنفس القدر من السوء أو أشد سوءًا."

لابد أن تكون الإجابة المتحمسة هى: ما تقولونه عن تلك الجهود التاريخية التى لم تسفر عن المجتمع الجديد العادل والمنصف صحيح بالفعل، ولكن الواقع هو أن ما نُفِّذ لم يكن مؤسسات جديدة تعزز أفضل ما فينا. بل كانت مؤسسات جديدة لا تزال تعزز النتائج المناوئة للمجتمع والتقسيمات الطبقية، وكل الفضلات القديمة، كما يقولون. و بما أنه من الممكن التنبؤ بالمؤسسات التى يمكن التكهن بآثارها المرعبة - أى تلك البُنى السياسية اللينينية والتخطيط المركزى، وهلم جرا - لها تلك الآثار المرعبة المتوقعة لا يثبت أنه لا يمكن أن تكون لدينا بُنى اجتماعية مرغوبة.

نعم، أنتم على حق فى قولكم: إننا لو أسسنا بُنى مثل تلك البُنى الخاصة بالاقمشاركة، وكان الأشخاص كافة لا يزالون يكافحون من أجل إخضاع وقهر بعضهم البعض بطرق تقضى على الإنصاف والعدل - فى مواجهة ضغوط التنشئة الاجتماعية لتلك المؤسسات الجديدة - فحينئذ تكون مقولتكم عن استحالة تحقيق هذه الأهداف صحيحة. إلا أن ما تقولونه يظل حتى ذلك الحين تشاؤمًا لا أساس له.

الطريقة الثانية لتوضيح ذلك هى أن نسأل الناس: من الذى تريدون أن يكون على صواب؟ حين يفند أحد المتشائمين الرغبة فى عالم أفضل بادعائه أن الطبيعة البشرية تحول دونه، يبدو دائماً أنه يريد أن يجعل كون الناس أشرارًا بالفطرة هو الصحيح. والواقع أن سلوك المتشائمين فى إجماله، وأسلوبهم فى المناقشة، ودفاعهم، ورفضهم العنيد حتى لبحث إمكانيات جديدة، تكشف جميعًا عن ميل إلى الرغبة فى أن تكون ادعاءاتهم صحيحة. وأنا أطرح عليهم هذه الأسئلة: كيف يمكن أن يحدث هذا؟ ما السبب فى أن لكم مصلحة ثابتة فى صدق ما تقولونه عن إعاقة الطبيعة البشرية للنزعة الاجتماعية؟ ولم لا تبكون على اعتقادكم إذا يعنى كما تظنون أن تظل لدينا جرائم قتل وحروب وتراتبات جوع حتى نهاية العالم؟ وما المكافأة التى تحصلون عليها من هذا الاعتقاد، إن صح، بحيث ترغبون بالفعل فى أن يكون صحيحًا؟ وهل يمكن أن تكون الفائدة التى قد تتمتعون بها نتيجة لهذا الاعتقاد هى ما يجعلكم تشعرون بما تشعرون به؟

إن ما فى ذهنى بالطبع هو ما تناوله فولين فى المقتطف الذى فى بداية هذا الفصل: أى ضرورة تبرير الظلم، إما من أجل التمتع بثماره دون تأنيب ضمير، أو لتحاشى تأنيب الضمير لكون المرء عاجزًا عن الحركة بسبب خوفه من نتائج مقاومة الظلم.

الفصل الخامس والعشرون

أصول أم ديون

هل تولد الرؤية الروح الطائفية؟

ليس للمرء مهرب من الشعور بأن لهذه المعادلات وجود وذكاء يخصانها، وأنها أكثر حكمةً مما نحن عليه، بل وأكثر حكمةً من مكتشفيها، وأننا نأخذ منها أكثر مما سبق ووضعناه فيها.

هاينريش هيرتس

بقى أمامنا مناقشة نمط يشيع شيوعًا يدعو للاستغراب من انتقاد للرؤية الاقتصادية باعتبارها تشمل كل الاقمشاركة. وهو لا يتهم الاقمشاركة بالعجز عن تلبية الحاجات البشرية بسبب ضعف الحوافز، أو الشروط المستحيلة، أو أى شىء آخر محدد تحديدًا صريحًا. بل إنه على العكس من ذلك لا يجد فيه عيبًا على هذا الأساس. كما أنه لا يتهم الاقمشاركة بافتقاره إلى الكفاءة، ذلك أنه رغم قدرته على القيام بالوظائف الاقتصادية بفاعلية فهو يقضى على القيم التى نطمح للوصول إليها، سواء بالحذف العفوى أو المتعمد. بل على العكس تمامًا يمتدح هذا النقد قيم الاقمشاركة، وكذلك بناه فى بعض الأحيان. والواقع أن هذا الرد النقدى يقاوم الدفاع بشدة عن الاقمشاركة على وجه التحديد لأن به كل ما يدل على أنه رؤية إيجابية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. أى أن الاقمشاركة يقابل بالمقاومة لأنه يبدو على هذا القدر من الجودة. فكيف يكون ذلك؟

يزعم هؤلاء النقاد أن أى نوع من الرؤية يضر تحسين المجتمع، لأنه مهما كانت الروعة التى قد يبدو عليها لا يعد كاملاً بالفعل، وكذلك لأن الرؤية تؤدى حتمًا إلى الطائفية التى لا تقبل آراء الآخرين ومعتقداتهم، مما يرسخ عيوبها. ويقول هؤلاء النقاد ما يلى:

أولاً: المجتمع والأشخاص من التعقيد بحيث لا يمكن التكهن بما يفعلونه. وهكذا فلابد أن تعجز كل جهود التقدير المستقبلى للمؤسسات، مهما أوتيت من حكمة، عن بلوغ الحد

الأمثل، وأن تكون بها عيوب مقارنة بما هو مثالى. والتجربة هى المصحِّح الوحيد، ويتطلب الحصول على تجربة مفيدة، تجريب النتائج العملية وتقييمها خطوةً خطوةً، دون الحكم مسبقًا على المقاصد المحتملة. ولا ينبغى لنا تبنى رؤية كاملة قبل أن ننفذها. ويتعدى التصور المسبق لأية رؤية مؤسسية كاملة قدراتنا، وليس قيمنا الواضحة فحسب.

ثانيًا: عند تبنى نسق من الأهداف المؤسسية ومحاولة جعل الأشخاص يشاركون فيه، من المحتم أن تحاصر هذه الأهداف الناس. وسوف تنشغل الهويات فى جدارتها. وسوف تضيع الطاقات فى الدفاع عنها بغض النظر عن المنطق الفعلى والأدلة. وسوف يبدأ العناد فى الظهور. وسوف يظهر الصلف والعجرفة. وسوف يفقد أنصار الرؤية المؤسسية المُصاغة صياغة كاملة القدرة على التعلم، وسوف يبدءون بشكل آلى فى فرض أهدافهم حتى على من يُفترض أنهم مستفيدين من الرؤية. وسوف يوجَّه القليل من الاهتمام إلى التعديل أو التحسين أو الإضافة أو إعادة البناء، مقارنة بما لو كان التطبيق وحده هو الذى يقودنا وليست الرؤية المتصورة سلفاً.

ينتهى نقاد الرؤية المتصورة سلفًا هؤلاء إلى أن الطريقة الصحيحة لتحقيق الرؤية من خلال تجربة هى قيام الجميع بالتجريب، بدون التصور المسبق المفصل، وبدون تبنى الأهداف الشاملة الملزمة، وبدون السعى للتوصل إلى اتفاق مشترك عام. وينبغى أن تصدر عنا أشياء شديدة العمومية فحسب بشأن ما نريد؛ كأن نقول إنه ينبغى أن يكون المستقبل عادلاً ومنصفًا ويقلل التراتبية، وهلم جرا.

نحن نتفق على أن الخطأ والطائفية عيبان محتملان. ولكن كيف ينبغى لنا الرد على ذلك الحدس؟ لنتأمل أسلوبين متعارضين.

يستخدم الأسلوب الأول ما يسميه الإيكولوجيون "المبدأ الاحترازى" الذى يقول إنه ينبغى علينا، فى مواجهة الشك والذاتية البشرية، أن نعى حدودنا ويجب أن نعمل بحذر شديد لتقليل الميول إلى النتائج السلبية إلى أدنى حد ممكن.

الأسلوب الثانى نسميه "مبدأ الضوء الأحمر". وهو يقول: إنه بسبب الشك والطائفية المحتملة، ينبغى علينا وقف أية محاولة لوضع تصور مسبق للمستقبل. فلا ينبغى لنا وضع رؤية كاملة وملزمة - كتلك التى وضعناها فى هذا الكتاب - والمشاركة فيها، سواء بالنسبة للاقتصاد أو أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، لأن مثل هذه الرؤية لن تكون عونًا على المضى قدمًا، بل عقبة فى سبيله.

أعتقد أن المبدأ الاحترازى أنسب من مبدأ الضوء الأحمر.

ينبغى علينا فى البداية، وقبل وقف السعى لتحقيق الرؤية الملزمة، إدراك كُلفة ذلك.

لنفترض أن حركة ما تتبع مبدأ الضوء الأحمر، وتختار التخلى عن الرؤية الملزمة التى يشارك فيها الأشخاص على نطاق واسع، توضح كيفية عمل المؤسسات المحدِّدة الجديدة، ولماذا ينبغى أن تستكمل أعمالها المحددة، ولماذا تسفر عن نتائج أعلى بكثير من المؤسسات الحالية.

أولاً: لن تكون لدى هذه الحركة فكرة جيدة عن التجارب الواجب إجراؤها كى تتعلم بينما تسير قدمًا. وكما أن العلماء بحاجة إلى إطار نظرى يرشد اختيارهم للتجربة، فالناشطون السياسيون بحاجة كذلك إلى رؤية شاملة ترشد اختيارهم للتجربة الاجتماعية.

ثانيًا: بما أن حركة الضوء الأحمر ينقصها وجود رؤية يشترك فيها الأشخاص على نطاق واسع، للحث على الانضمام إلى العضوية، وتوليد الأمل، والحفاظ على الالتزام، وتوفير التماسك والهوية، فلن تكون لها قاعدة عضوية ومشاركة عريضة تكفى لأن تتعدى النطاق الصغير.

ثالثًا: لا يعنى افتقارها إلى رؤية ملزمة يشترك فيها الناس على نطاق واسع أنه لن يكون هناك وجود لتلك الرؤى التى تعمل على اليسار. بل على العكس تمامًا، سوف يوجِد من لا يهتمون بشىء بالمرة، ولو بالمبدأ الاحترازى، الرؤية ويستخدمونها، حيث يصحب ذلك على الأرجح قيم وطموحات السوق التنسيقية، التى سوف تقود (وتحدد) حينئذٍ تجاربهم فى علاقات وكذلك استراتيجيات جديدة لكسب التغيير. ولن يكون هناك غياب للرؤية إذا تحاشى هؤلاء المتوافقون مع خطواتنا التجاربية والمفاهيمية أن يكونوا طائفيين تحاشيًا تامًا، وبدلاً من ذلك تكون هناك رؤية توجِدها وتؤمن بها النخب الضيقة، التى ليست لها تلك الاهتمامات. وبذلك فإنه إما أن تفشل الحركة التى لا تسعى للوصول إلى رؤية عامة مشتركة فى خلق الدعم الكافى لنيل المكاسب الكبيرة (وهو ما نتوقعه)، أو إذا حلقت ذلك التأييد فسوف تنفذ رؤية يؤمن بها عدد قليل، معاكسة لكل شىء ما عدا المطامح النخبوية.

وهكذا، فإن التوقع غير الدقيق والارتباط الطائفى بالرؤية هما بالفعل مشكلتان محتملتان من مشاكل السعى للوصول إلى رؤية مشتركة. إلا أننا نعتقد أن أنصار الضوء

الأحمر اختاروا الحل الخطأ لمنع هذه المشكلة، وهو رفض الرؤية المؤسسية الجادة والملزمة رفضًا تامًا. ويكرر هذا "الحل"، خطأً أكثر شيوعًا، يسرى فى كثير من المواقع. وهذان مثالان يتصلان بذلك:

- يرى البعض، أن التكنولوجيات والطب والعلوم يمكن أن تقمع الناس. ويقترح هؤلاء التخلص من التكنولوجيا والطب والعلوم.
- يرى البعض أن إصلاحات كثيرة تستوعب عند التطبيق بُنى قمعية قائمة مخالفة ومشروعة. والحل عند هؤلاء هو: تخلصوا من الإصلاحات.

فى هاتين الحالتين - كما فى حالة الرؤية - هناك قفزة لى ما يدعو إليها من الاحتراز المبرَّر إلى إنهاك الضوء الأحمر. ويُقَدَّر خطأً الوصف النقدى الصحيح لبعض حالات التكنولوجيا أو العلوم أو الطب أو الإصلاحات أو السعى (فى حالتنا) إلى رؤية ما على أنه رفض تام لهذه الأمور.

الكثير من التكنولوجيات قمعى بطبيعة الحال، بما فى ذلك الأسلحة المدمرة، والسيارات التى تولِّد التلوث، وخطوط التجميع التى تولِّد الشعور بالاغتراب وتحرم من السلطة، ناهيك عن الأسلحة النووية أو البيولوجية. ولكن ليست هذه كل ما لدينا من تكنولوجيات؛ فهناك غيرها من التكنولوجيات الإيجابية، مثل رباط الحذاء، وأوانى الطهى، والأسبرين، والنظارات، ومولدات الطاقة الشمسية. فالواقع أن فئة التكنولوجيا ليست جميعها ملوِّثة فى واقع الأمر، بل إن السبب الذى يجعل تكنولوجيات كثيرة قمعية ليس هو وجود شىء ضار بالفطرة فى خلق مبتكرات ذات تصميم يدمج المعرفة بقوانين الطبيعة، إلا أن الضرر ينشأ عن العلاقات الاجتماعية التى تخلق قطاعات من الأشخاص قادرين على إنتاج التكنولوجيات واستعمالها للإضرار بدوائر لمصلحة دوائر أخرى. بل أن اختيار العيش بدون التكنولوجيات أشد سوءًا من مشكلة وجود الكثير من التكنولوجيات التى بها عيوب. ولو نُفِّذ هذا الاختيار لجرنا إلى سلسلة لا آخر لها من المعاناة. ولذلك فإن ما لابد من استبعاده ليس هو التكنولوجيا (أو الطب أو العلوم) فى حد ذاتها، وإنما التكنولوجيات (أو الطب أو العلوم) القمعية. وما ينبغى أن نسعى إليه أكثر هو تلك الوسائل الأكثر فاعلية الخاصة بإنتاج التكنولوجيات المرغوبة، بينما نحذر من إساءة استغلالها، وكذلك من المسارات النخبوية الضارة المفروضة على خلق التكنولوجيا واستخدامها. بعبارة أخرى، لا يقودنا اتباع المبدأ الاحترازى فى هذه الحالة إلى رفض كل التكنولوجيات رفضًا فيه انتحار، وإنما إلى السعى بحرص للوصول إلى التكنولوجيات المرغوبة لكى نزيد الآثار الإيجابية إلى

أقصى حد ممكن وتحاشى الآثار السلبية. صحيح أن علينا التواضع أمام تعقيدات التكنولوجيا. ولكن لا ينبغى أن نتواضع أكثر من اللازم بحيث نقضى تمامًا على قدرتنا على التجديد والابتكار. فالشلل ليس تقدمًا.

لنتأمل الآن مثال الإصلاحات. فمن المؤكد أن منجزات الإصلاح قد تكون غير كافية لتبرير الجهد الذى يُبذل لتحقيقها. ومن المؤكد أن نتائج الإصلاح المرغوبة قد يفوقها أهمية مدى حجبها للمعارضين أو إقرارها للبُنى القمعية الموجودة، أو النتائج السلبية المتعمدة أو حتى غير المتعمدة. ولكن ملاحظة هذه المشاكل المحتملة واستبعاد الإصلاحات فى حد ذاتها سوف يعنى استبعاد كل التغييرات التى تعجز عجزًا تامًا عن تغيير العلاقات الاجتماعية. وسوف يعنى عدم مناهضة الحروب غير العادلة، وعدم السعى للحصول على أجور أفضل، وليس محاولة اكتساب سلطة أكبر للدوائر المحلية وتنظيماتها، وليس محاولة الحد من العلاقات العنصرية أو الانحياز الجنسى للرجل. وسوف يؤدى الأمر بهذه الطرق إلى أن تصبح حركة قاسية القلب تتجاهل المعاناة المباشرة، وعليه فسوف تستحق القليل من الدعم والتأييد.

بذلك لا تكون المشكلة هى الإصلاح فى حد ذاته، وإنما السعى لتحقيق الإصلاحات باعتبارها أفضل المكاسب التى يمكن أن نأمل فى الحصول عليها، وعليه يكون ذلك بطرق تفترض سلفًا الإبقاء على أشكال الظلم البيِّن. بعبارة أخرى، ليست المشكلة هى الإصلاحات وإنما النزعة الإصلاحية reformism. وليس بديل النزعة الإصلاحية هو استبعاد كل الإصلاحات (اتباعًا لمبدأ الضوء الأحمر)، بل الكفاح من أجل الإصلاحات بالطرق التى لا تسعى فقط إلى تحقيق المكاسب المباشرة القَيِّمة، بل بزيادة أعضاء الحركة، وتعميق الالتزام بالحركة، وإثراء فهم الحركة، وباختصار، بوضع شروط مسبقة لتحقيق المزيد من المكاسب وبالتغيير الأساسى فى آخر المطاف.

قد تبدو الأمثلة السابقة خروجًا لا داعى له عن الموضوع، غير أننى أشك فى أن من يرفضون التكنولوجيا، ومن يرفضون كل الإصلاحات، ومن يرفضون الرؤية المؤسسية الملزمة يقعون جميعهم فى نفس الخطأ إلى حد كبير جدًا. فالمشكلة الحقيقية تُحَدَّد التحديد الصحيح. والمشكلة فى حالة الرؤية هى أن لدينا رؤية ناقصة أو غير ملائمة أو خاطئة وأننا نسيء استخدام الرؤية المرغوبة. ولكن من الخطأ أن نقترح حل استبعادنا للرؤية. ذلك أن علينا الصبر على المبدأ الاحترازى بالسعى لإيجاد رؤية واستخدامها الاستخدام الصحيح، وليس بوضع ضوء أحمر.

فكيف إذن نجعل الرؤية المؤسسية الجادة والملزمة والمشتركة أحد الأصول وليس الديون ونوظفها؟ يمكننا العمل لضمان:

(٣) توضيح الرؤية لملامح المجتمع الجديد المحدِّدة دون أن تتجاوز ذلك إلى تحقيق الأمنية الطوباوية أو السعى للوصول إلى التفاصيل التى تتعدى ما نتخيله بطريقة منطقية.

(٤) إمكان التوصل إلى الرؤية وجعلها معروفة على نطاق واسع ومفهومة ويشترك فيها الأشخاص كافة بحيث يكون إيجاد الرؤية ونشرها واستخدامها هو نفسه ظاهرة مشاركية تعزز حركة متنامية من الأنصار الذين يتسمون بالمعرفة والحرص ويتعلمون باستمرار.

(٥) مناقشة الرؤية وتشريحها وتنقيحها وتحسينها حسبما يسمح به الفكر والتجربة. أى ألا يدافَع عنها بطريقة ثابتة، وإنما يجرى إثراؤها باطراد. ولا تعتبر الرؤية مبلغ الأمل وإنما مصدرًا للخلق والتجديد والتجربة والتنمية المستمرة.

(٦) رجوع أصول الرؤية المرنة المتطورة التى تزداد حجمًا إلى الفكر والتجربة وكونها تساعد على إرشاد البرامج الحالية، بحيث تؤدى جهودنا المعاصرة إلى ما نرغبه فى المستقبل.

لقد سعينا فى هذا الكتاب إلى عرض رؤية بعينها عرضًا واضحًا وبطريقة مفهومة، معتمدين فى ذلك، قدر استطاعتنا، ليس على منطقنا وخبرتنا فحسب، بل على ما تراكم على مر التاريخ من كفاح اليسار فى العقود الماضية. كما حاولنا احترام حدود التكهن الاجتماعى ومخاطر النزعة الدوجماتية عن طريق تعزيز العملية النقدية والتقييمية والتجريبية والمفتوحة. ولكن فيما يخص المسار المستقبلى، فهناك أغنية بسيطة صغيرة تطبقه بطريقة لطيفة:

يلون المشاهد الصورة،
ويكتب القارئ الكتاب،
ويعطى النهم للفطيرة مذاقها،
ولا يعطيه طاهى الحلوى.

لو وضعت آثار الرؤية بطريقة مختلفة فإنها تعتمد فى النهاية على استجابات الحركة. فليست الكتب هى التى ستحدد كيفية استخدام الرؤية، بل من يقرءون الكتب ويوسعون ما تعرضه ويعدِّلونه ويطبقونه ويستفيدون منه.

الفصل السادس والعشرون

الإثارة / إمكانية التحقيق

هل بإمكاننا الحصول على الاقمشاركة، أم أن التاريخ رأسمالى للأبد؟

أرى فى المستقبل القريب مشكلة ما تقبل علينا فتثير أعصابى وتجعلنى أرتعد خوفًا على سلامة بلدى... فقد تُوِّجت الشركات وسوف تلى ذلك حقبة من الفساد فى الأماكن العليا، وسوف تسعى أموال البلاد إلى إطالة أمد فترة حكمه بفرض أحكام الناس المسبقة إلى أن تتجمع كل الثروة فى بضع أياد وتدمَّر الجمهورية. إنى أشعر فى هذه اللحظة بقلق على سلامة بلدى أكثر من أى وقت مضى، حتى فى معمعة الحرب.

ابراهام لِنْكُون

هل اقتصاد المشاركة من الإثارة بحيث يجتذب التأييد الدائم؟ هل الظروف التى أورثنا إياها التاريخ تؤدى إلى السماح لنا بالتغلب على العقبات القائمة، وبالتالى نحقق اقتصاد المشاركة؟

الإثـــارة

قد يبدو غياب "الإثارة" انتقادًا غريبًا، ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر الناشطين. فلا يكفى أن تكون الأهداف المفترضة لمستقبلنا مرغوبة أو حتى مثيرة للدهشة. إذ لابد أن تجتذب الدعم والتأييد كذلك. وإذا لم يكن هناك من يدعمها، فسوف تظل حبرًا على ورق، دون أن تكون هناك أفعال. وقد تنقل الكلمات التى تفتقر إلى الإثارة المعلومات وتضىء حياة القلة التى تقرؤها، ولكن من غير المحتمل أن تغير حياة كل من يعملون ويستهلكون (كل من

يُنَشِّئون الجيل القادم، أو من يعلِّمون أو يتعلمون، أو من يحتفون ويحددون الهوية، أو من يضعون القوانين، أو من يفصلون فى المنازعات).

صحيح أن الاقمشاركة نموذج جيد إذا أصبح اقتصادًا مدهشًا؛ فهو قابل للتطبيق ومرغوب فيه، إلا أنه يبح رؤية اجتماعية جيدة فقط إذا كان نموذجًا جيدًا و جذابًا كذلك للدوائر الواسعة والمتنامية. وهذا هو عامل "الإثارة". ولكن إذا كان الاقمشاركة قابلاً للتطبيق ومرغوب فيه، فحينئذٍ يكون عامل الإثارة إلى حد كبير جدًا هو كيفية توصيل الاقمشاركة. ومن المؤكد أن مضامينه تتساوق مع إمكانية التعبير المثير. فالمزيد من العدل أكثر تشجيعًا من وجود قدر أقل من العدل. والمزيد من الديمقراطية أكثر تشجيعًا من وجود قدر أقل من الديمقراطية. والمزيد من الإنصاف والتنوع والإدارة الذاتية أكثر تشجيعًا من وجود قدر أقل من الإنصاف والتنوع والإدارة الذاتية. وربما لا تكون الكلمات المعينة التى يستخدمها المرء للحديث عن الاقمشاركة مشجعة إلى حد كبير؛ وهو ما قد أكون مذنبًا فى بعض منه. ولكن حل ذلك هو أن يكون الآخرون أفضل فى تنقيح النموذج وتحسينه أكثر وأكثر، وخاصة فى توصيل أنه رؤية عملية جديرة بالاحترام وجعله كذلك.

إمكانية التحقيق

ماذا عن إمكانية التحقيق؟ هل الاقمشاركة مطمح يمكن تحقيقه بالنسبة لشعوب دول مثل الولايات المتحدة والبرازيل وإيطاليا وفنزويلا واليونان وإنجلترا وأستراليا وروسيا والمكسيك وفرنسا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والأرجنتين وهاييتى واليابان...، وهلم جرا؟

يشعر المواطنون العاديون بعقبتين كبيرتين تقفان فى سبيل القيام بجهود التغيير الاجتماعى:

(١) الخوف فى حال التوفيق فى بلوغ عالم جديد من أن يتضح أنه مثل العالم القديم تمامًا؛ أو أشد سوءًا.

(٢) الشك فى أن بإمكانهم عمل أى شى يوصل إلى عالم جديد.

يعالج هذا الكتاب النقطة (١) معالجة مباشرة، على الأقل فيما يتعلق بالاقتصاد. فهو يقول إننا إذا نجحنا فى تحقيق الاقمشاركة فسوف يكون متفوقًا بشكل كبير على

الرأسمالية، ولن ينحدر إلى النماذج القمعية التى نعرفها الآن، بل سيزدهر ويتطور ويرتقى بشكل إيجابى يتساوق مع قيمه المرشدة. وبذلك يكون النموذج قابلاً للتطبيق ويتسم بالكفاءة. وسوف يكون تحقيقه جديرًا بما يبذل من جهد.

ولكن هل يمكننا تحقيقه؟ هذا مسألة مختلفة إلى حدٍ كبير. فالنجاح فى النهاية هو الدليل الوحيد. وخلاصة ذلك أن الحجة الوحيدة على إمكانية تحقيقه هى:

(١) الاعتراف بأن ما تخلقه البشرية يمكن للبشرية تجاوزه؛ فلم يبق الإقطاع للأبد، ولم يبق الرق للأبد، وكذلك لن تبق الرأسمالية أو النزعة التنسيقية للأبد.

(٢) الاعتراف بأن عناصر الاقمشاركة نُفِّذت بنجاح. وفى www.parecon.org هناك صلات بالمنظمات التى نفذت أجزاء من الرؤية الاقمشاركية فى تطبيقاتها، إلى جانب وصف لتلك الجهود، والمزيد من مناقشة النموذج، فضلاً عن مناقشة إستراتيجية لا بأس بها. وفيما يتعلق بذلك، تزخر حياتنا اليومية بجوانب خاصة بمعايير الاقمشاركة وحتى بمنطقه نتشبث بها فى مواجهة ضغوط المجتمع التى نتحملها.

(٣) عرض مجموعة عريضة من الأسس الاستراتيجية والأهداف والبرامج والبُنى والخطوات الإرشادية التى يمكن تحقيقها بكل وضوح وتكشف جميعها عن سيناريو قد ينتهى باقتصاد المشاركة. وإذا أخذنا فى الاعتبار المطالب والجهود الاستراتيجية التى يمكن أن تتراكم لتصبح عملية تحقق الاقمشاركة، لا يمكننا الشروع فى هذه المناقشة هنا، ولكن فى كتاب Moving Forward (Albert, AK press. 2001)، حيث عناصر هذه المناقشة هى مركز الاهتمام الأساسى.

ومع ذلك فإنه إذا كان الدليل موجودًا فى التطبيق فحسب، فإن الثقة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية المشاركية التى تنبع من الإيمان بالتقدم الإنسانى، ومن خبرة النجاح الذى يزداد اتساعًا، ومن الوعى بسيناريوهات التغيير التى تبدو مقنعة، تعتمد أول ما تعتمد على دخول أعداد أكبر من الناس معسكر من يناصرون الاقمشاركة ويحاولون جعله حقيقة واقعة. ومن الواضح أن هذا الكتاب محاولة لمساعدة الناس على دفع هذه العملية.

المؤلف فى سطور:

مايكل ألبرت

- أحد مؤسسى مجلة "زد" Z وعضو هيئة تحريرها حاليًا.
- بدأ فى الستينيات، ومازال، جهودًا سياسية تراوحت بين التنظيم المحلى والإقليمى والقومى لمشروعات وحملات لتأسيس دار نشر "ساوذ إيست بريس" ومجلة "زد" ومعهد زد للإعلام وشبكة "زد نت"، حيث كتب للعديد من المطبوعات والناشرين، وألقى المحاضرات العامة.
- تركزت اهتماماته الخاصة خارج مجال السياسة على قراءة العلوم العامة والكمبيوتر وغيرها.
- كتب مايكل ألبرت العديد من الكتب شاركه فى معظمها روبين هانيل. ومن أحدث هذه الكتب:

- Thinking Forward, Arbeiter Ring Press.
- Looking Forward, Participatory Economics in the 21st Century, South End Pres.
- Political Economy of Participatory Economics, Princeton University Press, co-author with Robin Hahnel.
- The Killer Train, South End Press.

المترجم فى سطور:

أحمد محمود

- حاصل على ليسانس الآداب- قسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة عام ١٩٧٣ ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة- قسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة، ١٩٨٧، وهو حاليًا رئيس قسم الترجمة بمجلة "كل الناس" وعضو اتحاد الكُتَّاب وعضو نقابة الصحفيين. وحصل المترجم على جائزة محمد بدران عن ترجمة كتاب "طريق الحرير"، وله مقالات مترجمة فى مجلتى "وجهات نظر"، و"الثقافة العالمية".
- نشرت له ترجمات الكتب التالية:
  - الناس فى صعيد مصر، وينيفريد بلاكمان، دار عين، القاهرة ١٩٩٥.
  - طريق الحرير، إيرين فرانك وديفيد براونستون، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٩٩٧.

- عالم ماك، بنجامين باربر، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٩٩٨.
- التراث المغدور، روبرت دنيا وجون فاين، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٩٩٩العولمة- النظرية الاجتماعية، رونالد روبرتسون، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٩٩٩ (بالاشتراك مع نورا أمين).
- تشريح حضارة، بارى كيمب، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٠.
- صناعة الثقافة السوداء، إليس كاشمور، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٠.
- صناعة الخبر- فى كواليس الصحف الأمريكية، جون هاملتون وجورج كريمسكى، دار الشروق، القاهرة.
- التحالف الأسود- وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة، الكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٢ (ط ١)، ٢٠٠٣ (ط٢).
- الاقتصاد السياسى للعولمة، تحرير نجير وودز، المشروع القومى للترجمة، ٢٠٠٣.
- أساطير بيضاء، روبرت يانج، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٣.
- الاقتصاد السياسى للعولمة، تحرير: نجير وودز، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٣.
- العولمة والشراكة الذكية، محاضر محمد، الأعمال الكاملة، دار الكتاب اللبنانى، القاهرة ٢٠٠٣.
- التنمية الإقليمية والمجتمع الباسيفيكى، محاضر محمد، الأعمال الكاملة، دار الكتاب اللبنانى، القاهرة ٢٠٠٣.
- الفولكلور والبحر، هوراس بيك، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٤.
- الشرق الأوسط والولايات المتحدة، ديفيد ليش، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥.

المجلس الأعلى للثقافة

PARECON

LIFE AFTER CAPITALISM

Michael Albert



يتناول هذا الكتاب قضية شديدة الخطورة والتعقيد فى آن واحد، ألا وهى قضية التنظيم الاجتماعى، سواء على المستوى المحلى أو القطرى أو العالمى، ولكنه يتناولها بأسلوب سلس وبرؤية جديدة. والسؤال المحورى للكتاب سؤال طالما وُجِّه لنشطاء الاقتصاد والعولمة الذين يرفضون الفقر المتفشى والإغراب المتزايد وتدهور أحوال البشر: ماذا تريدون؟ إذا كنتم ترفضون الرأسمالية وتحتجون عليها وتعارضونها فما نظامكم البديل ؟ والإجابة التى يقدمها ألبرت ببساطة: اقتصاد المشاركة (اختصاراً: الاقمشاركة). إنه نظام اقتصادى جديد بديل للرأسمالية قائم على مجموعة من القيم الإيجابية: التضامن والمساحة والتنوع والإدارة الذاتية. وتتحقق هذه «الجمهورية الفاضلة» من خلال مجموعة من المؤسسات المستحدثة مثل: مجالس العمال ومجالس المستهلكين ومركبات العمل والملكية وتخصيص الموارد، طبقًا لمفاهيم مختلفة للعمل والاستهلاك والإشباع تمثل فى ائتلافها رؤية الاقمشاركة.

ويستهل المؤلف كتابه بالإشارة إلى ما تفرزه الرأسمالية من إذلال وتهميش وجوع نتيجة للدهس والسحق والتدافع والدوس على كعوب الآخرين، الذى يشكل نمط الحياة الاجتماعية الحالية. ويؤكد أنه رغم كون الرأسمالية بغيضة، على الأقل من وجهة نظر البعض، فإن معظم من يمقتون الرأسمالية يخشون أن تزداد المعافاة بدونها. والقلة التى تبحث عن بديل تقصر اهتمامها على «اشتراكية السوق» و«الاشتراكية المخططة مركزيا».

الغلاف: مروة أحمد